موريس دوفرجيه

المؤسسات السياسية والقانون الدستوري

الانظمة السياسية الكبرى

ترجمة د. جورج سعد

المؤسسات السياسية

والقانون الدستوري

الأنظمة السياسية الكبرى

الطبعة الأولى

1412هـ - 1992م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام
هاتف ٨٠٢٤٢٨ - ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٢٩٦
بيروت - المصيطبة - بناية طاهر هاتف ٣٠١٠٣٠ - ٣١١٣١٠
ص. ب ١١٣/٦٣١١ تلكس 20665 LE - ٢٠٦٨٠ - لبنان

موريس دوفرجيه

المؤسسات السياسية والقانون الدستوري

الانظمة السياسية الكبرى

ترجمة د. جورج سعد

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

هذا الكتاب ترجمة :

MAURICE DUVERGER
Professeur émérite à la Sorbonne
(Université de Paris I)

Institutions politiques
et droit constitutionnel

Les grands systemes politiques

تمهيد

يستعرض هذا الكتاب مختلف الأنظمة السياسية المعتمدة في العالم ، ومعظمها يرجع وعلى درجات متفاوتة إلى نظام واحد عام منها ما يطبقه ومنها ما يتستر خلفه ألا وهو النظام الديمقراطي . وحدها قلّة من الأنظمة السياسية تتعارض جذرياً مع النظام الديمقراطي ، ليس في التطبيق وحسب بل أيضاً في النظرية وهي إمّا أنظمة يمينية (الملكيات التقليدية أو الأنظمة الفاشية) إمّا أنظمة يسارية ترفع شعار « الانتخابات خيانة ! » .

الانتخاب الشامل والبرلمانات غدت أسس مشروعية جديدة ، مشتركة لغالبية أنظمة اليوم ، تماماً كما كانت الوراثة والتولية الدينية أسس مشروعية عامة تقريباً ، منذ بضعة قرون . سوف نتطرق إذاً لهذا النمط الديمقراطي قبل تحليل المنظومات الخاصة التي تستلهم منه أو التي تدعي ذلك ، إذ أن بعضها يستند في الحقيقة إلى أسس تتعارض كامل التعارض مع هذا النمط .

يتوجه الكتاب من ناحية إلى الطلاب ، طلاب العلوم السياسية وطلاب العلوم الاقتصادية . كما أنّه اتّسم من ناحية أخرى بطابع مباشر وملموس يجعل منه وسيلة اطلاع على الأنظمة السياسية المعاصرة ، يمكن استخدامها من قبل الجميع لا سيّما وأنّ الفارق بين الدراسات الجامعية ومسائل الحياة العامة لم يعد اليوم كبيراً .

مع أن هذا العمل يكفي بذاته (كما أنه يثير لدى القراء الرغبة في مقارنته مع أعمال أخرى) فإننا ننصح بالاطلاع أيضاً على كتابنا علم اجتماع السياسة[1] ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، على كتابنا الآخر : التنظيمات السياسية[2] (الأحزاب السياسية

(1) مجلد واحدة سلسلة «Thémis» ، 1973 .

(2) مجلد واحد ، سلسلة «Thémis» ، قيد التحضير .

والقوى الضاغـطة) . فالكتـاب الأول ، الذي يشكـل مدخـلاً إلى علم الاجتماع العـام المطبق في المجال السياسي ، يوضح الطرق التي تسمح بتحليل علمي للسياسة وحـدودها يدرس ضمن مادة « العلوم السياسية » لـ DEUG القـانون والعلوم الاقتصـادية والإدارة الاقتصادية والاجتماعية والعلوم الإنسانية ، وهو مكمل طبيعي لمـادة « مؤسسات سيـاسية وقـانون دستـوري » : نأمـل بأن تعتمـد جامعـات وكليات كثـيرة هذين الكتـابين في آن واحد . الكتاب الثـاني يكمل ويـوسع التعليـمات التي يوفـرها الأول حـول دور الأحزاب والقوى الضاغطة في سير عمل المؤسسات السياسية .

موريس دفرجيه

المقدمة

سطح الأرض مقسَّم إلى أمم : ما يناهز أل 150 عضواً في منظمة الأمم المتحدة ، والبعض القليل يبقى خارجها . كل أمة تتضمن مؤسسات حكومية ، وهذه بدورها تكون دولة . في الحقيقة ، لكلمة « دولة » معنيان مختلفان : فهي تعني إما مجمل المؤسسات الحكومية لأمة ما (دولة ـ حكومة) ، وإما الأمة ذاتها ، بما هي مجهزة بمؤسسات (دولة ـ أمة) . يدرس هذا الكتاب على نحو أساسي المؤسسات الحكومية للأمم : وهذا ما تعنيه عبارة « مؤسسات سياسية » ، كلمة سياسة مأخوذة بمعناها الضيق الذي سنأتي على تحديده لاحقاً .

سوف ندرس المؤسسات السياسية من خلال مقاربة خاصة . يمكن أن يبدو عنوان الكتاب غامضاً ـ وهو عنوان يستعيد تقريباً حرفياً الكلمات المستخدمة في النصوص المعتمدة في دبلوم الدراسات الجامعية العامة . في السابق ، لم تكن عبارة « القانون الدستوري » مستخدمة في الكليات . اليوم ، المادة المدرّسة هي « القانون الدستوري والمؤسسات السياسية » . مما يعني أنه يجب تجاوز حدود تحليل المؤسسات التي يقيمها الدستور والنصوص المكملة له ، ولكن يجب أيضاً درس عملها التطبيقي وكذلك درس المؤسسات الفعلية غير الملحوظة في النصوص . يتحسر البعض لخلطنا مقاربتين مختلفتين جداً للظواهر السياسية . المقاربة القانونية والمقاربة السوسيولوجية . إلا أن لهذا المسار حسنات جمة . كما تعمدنا قلب العبارتين في عنوان كتابنا ، بإعطاء الأفضلية للمؤسسات السياسية . فهي لا تتفرع من القانون الدستوري . كما يستوحى ذلك من التسمية الرسمية ، بل تتجاوزه وتهيمن عليه تمام الهيمنة . هذا القلب للعوامل لا يضعف القسم القانوني من التحليل : على العكس ، إنه يَسِمُهُ بسمة أكثر واقعية .

1 ـ القانون الدستوري

القانون الدستوري هو قسم من القانون ينظم المؤسسات السياسية للدولة . دراسة القانون الدستوري إذاً ، هي دراسة المؤسسات السياسية بطابعها القانوني . إن اسم هذا الفرع في القانون لم يعط له إلا في القرن التاسع عشر ، بعد أن سارت العادة على تجميع قواعد القانون المتعلقة بالمؤسسات السياسية في نص خاص ، ذي طابع رسمي ، يسمى الدستور . ولكن حتى في بلدان دون دستور ، يوجد قانون دستوري ، طالما أن المؤسسات السياسية هي موضوع تنظيم قانوني . لكن هناك حالات مخالفة لهذه القاعدة . كان قانونيو بداية هذا القرن يميزون بين دولة القانون ، التي يخضع حكامها لقواعد قانونية ، والدولة الاستبدادية ، التي لا يخضع حكامها لأية قاعدة قانونية .

القانون في المجتمع

ما هي القاعدة القانونية ؟ لفهم ماهيتها ، لا ينبغي الانطلاق من تحديدات رجال القانون التي ترتكز في الأعم الأغلب إلى مفاهيم مسبقة ، ولكن من تحليل سوسيولوجي . من هذه الزاوية ، مفهوم القانون لا ينفصل عن مفهوم الثقافة ، كما يستخدمها الأناسيون المعاصرون . الثقافة هي بنظرهم مجمل أنماط سلوكات مجموعة اجتماعية . كل مجموعة ، كل جماعة تستند هكذا إلى كلٍّ معقد من أنماط التصرّف ـ أو « الأدوار » ـ التي يتبعها أعضاء المجموعة حينما يجدون أنفسهم في الأوضاع المقابلة . بالنسبة لأنماط السلوكات أو الأدوار هذه ، يجد أعضاء المجموعة أنفسهم في وضع أشبه بوضع ممثلي الكوميديا ديل ارتيCommedia del arte التي تضع شخصيات نموذجية تجسد كل منها دوراً ما (ارلكن/ Arlequin/ ، بيأرو/ Pierrot/ ، كولومبين/ Colombine/) ، ولكنها شخصيات لها الحرية في ابتكار الحوار وتطوير مواقفها ولكن في إطار أدوارها .

عندما يتبادل شخصان السلام ، عندما يفسح الشاب مجال المرور لمن هو أكبر سناً ، عندما يمتثل السائق لصفارة الشرطي ، عندما يحضر المسيحي قداس الأحد أو يتناول قربان الفصح ، عندما يدعو رجل امرأة إلى العشاء ، يرغب في إغراقها في سحره ، كل هؤلاء المشاركين في هذه التفاعلات يرجعون إلى قواعد مشتركة ومقبولة من الجهتين ، يطبقونها في سلوكهم . إن الأدوار الاجتماعية كما حددناها للتو ، والأنماط الثقافية كما يقول الأنكلوسكسونيون تبدو هكذا كمجموعة قواعد سلوكية في الحياة الاجتماعية . هذه القواعد السلوكية الجماعية تسمى ضوابط .

يرتكز مفهومConcept الضابط على مفهوم الواجب : تطبق الضوابط بسبب

الشعور بواجب تطبيقها . والواجب لا يعني الارغام المادي . الإنسان الذي يقع من الطابق الثامن لا يستطيع أن يفلت من قانون سقوط الأجسام . إن عضو المجموعة التي تحرم ضوابطها القتل ، يمكنه أن يقتل ، إذا شاء ، ويتعارض بذلك مع الضابط . كل ثقل الإكراهات الاجتماعية يدفعه بالاتجاه المعاكس : لكن هذه القوة يمكن مقاومتها . فالواجب لا يرتكز فحسب إلى إكراهات اجتماعية خارجية أو عقوبات ، بل أكثر من ذلك ، إلى انتماء داخلي إلى الضابط ، لأنه يُعتبر صالحاً . فالشعور بالواجب الذي يفسر الخضوع للضوابط يرتكز إلى قيمة هذه الضوابط أكثر منه إلى العقوبات الملازمة لها : كل ثقافة تستند إلى منظومة قيم .

يبدو القانون هكذا كعنصر من الثقافة ، التي تتضمن حسب التحديد الشهير الذي يعطيه الأناسي الإنكليزي / E.B.Tylor / « المعارف ، المعتقدات ، الفن ، القانون ، الأخلاق وجميع القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان ، بما هو عضو في المجتمع »[1] . بالنسبة للعناصر الأخرى للثقافة يتحدد القانون بميزتين . أولاً ، إنه يرتكز إلى قيم من نموذج خاص : ضوابطه ترتكز على التمييز بين العادل وغير العادل ، المنصف وغير المنصف ، فيما القيم الأخلاقية ترتكز على التمييز بين الخير والشر ، والقيم الوطنية على التمييز بين الأمة وباقي الشعوب ، وقيم التهذيب على التمييز بين اللائق وغير اللائق ، الخ . يظهر القانون عندما يحاول أعضاء مجموعة معينة تنظيم علاقاتهم تبعاً لتوازن بين الحسنات والسيئات التي تقع على فرد منهم نتيجة هذه العلاقات : توازن بين المنتوجات المتبادلة ، توازن بين الضرر والتعويض ، توازن بين الضرر الذي يصيب الجماعة والعقوبة المفروضة على مسببه ، الخ . أن يكون هذا التوازن غالباً وهمياً ، وأن يحجب موازين قوى ، فإن هذا يعني فقط أن القيم المؤكد عليها تصلح لتمويه السلوكات الفعلية ، ولكن ، مع ذلك ، يبقى الإنصاف والعدل ، اللذان يرمز إليهما بالميزان ، القيمتين اللتين يقوم القانون عليهما .

من ناحية ثانية ، يتحدد القانون بطبيعة العقوبات المطبقة عند خرق الضوابط . على هذا الصعيد ، يمكن تحديد ثلاثة نماذج بدقة نسبية ، توضح طبيعة العقوبات : العقوبات المنظمة اجتماعياً ، العقوبات الاجتماعية الشائعة والعقوبات النفسانية . يمكن تسمية الأولى بالعقوبات القانونية ، لأنها تحدد قواعد قانونية بالنسبة لضوابط أخرى : القانون هو مكوّن من مجمل الضوابط التي يؤدي تطبيقها أو خرقها إلى عواقب (مكافآت أو عقوبات) منظّمة . ويظهر تنظيم المنظومة العقابية هذه من خلال واقعة أن بعض

(1) Primitive Culture, E. B. Tylor ، لندن ، 1871 .

1 ـ القانون الدستوري

القانون الدستوري هو قسم من القانون ينظم المؤسسات السياسية للدولة . دراسة القانون الدستوري إذاً ، هي دراسة المؤسسات السياسية بطابعها القانوني . إن اسم هذا الفرع في القانون لم يعط له إلا في القرن التاسع عشر ، بعد أن سارت العادة على تجميع قواعد القانون المتعلقة بالمؤسسات السياسية في نص خاص ، ذي طابع رسمي ، يسمى الدستور . ولكن حتى في بلدان دون دستور ، يوجد قانون دستوري ، طالما أن المؤسسات السياسية هي موضوع تنظيم قانوني . لكن هناك حالات مخالفة لهذه القاعدة . كان قانونيو بداية هذا القرن يميزون بين دولة القانون ، التي يخضع حكامها لقواعد قانونية ، والدولة الاستبدادية ، التي لا يخضع حكامها لأية قاعدة قانونية .

القانون في المجتمع

ما هي القاعدة القانونية ؟ لفهم ماهيتها ، لا ينبغي الانطلاق من تحديدات رجال القانون التي ترتكز في الأعم الأغلب إلى مفاهيم مسبقة ، ولكن من تحليل سوسيولوجي . من هذه الزاوية ، مفهوم القانون لا ينفصل عن مفهوم الثقافة ، كما يستخدمها الأناسيون المعاصرون . الثقافة هي بنظرهم مجمل أنماط سلوكات مجموعة اجتماعية . كل مجموعة ، كل جماعة تستند هكذا إلى كلٍّ معقد من أنماط التصرّف ـ أو « الأدوار » ـ التي يتبعها أعضاء المجموعة حينما يجدون أنفسهم في الأوضاع المقابلة . بالنسبة لأنماط السلوكات أو الأدوار هذه ، يجد أعضاء المجموعة أنفسهم في وضع أشبه بوضع ممثلي الكوميديا ديل ارتيCommedia del arte التي تضع شخصيات نموذجية تجسد كل منها دوراً ما (ارلكن/ Arlequin/ ، بيأرو/ Pierrot/ ، كولومبين/ Colombine/) ، ولكنها شخصيات لها الحرية في ابتكار الحوار وتطوير مواقفها ولكن في إطار أدوارها .

عندما يتبادل شخصان السلام ، عندما يفسح الشاب مجال المرور لمن هو أكبر سناً ، عندما يمتثل السائق لصفارة الشرطي ، عندما يحضر المسيحي قداس الأحد أو يتناول قربان الفصح ، عندما يدعو رجل امرأة إلى العشاء ، يرغب في إغراقها في سحره ، كل هؤلاء المشاركين في هذه التفاعلات يرجعون إلى قواعد مشتركة ومقبولة من الجهتين ، يطبقونها في سلوكهم . إن الأدوار الاجتماعية كما حددناها للتو ، والأنماط الثقافية كما يقول الأنكلوسكسونيون تبدو هكذا كمجموعة قواعد سلوكية في الحياة الاجتماعية . هذه القواعد السلوكية الجماعية تسمى ضوابط .

يرتكز مفهومConcept الضابط على مفهوم الواجب : تطبق الضوابط بسبب

الشعور بواجب تطبيقها . والواجب لا يعني الارغام المادي . الإنسان الذي يقع من الطابق الثامن لا يستطيع أن يفلت من قانون سقوط الأجسام . إن عضو المجموعة التي تحرم ضوابطها القتل ، يمكنه أن يقتل ، إذا شاء ، ويتعارض بذلك مع الضابط . كل ثقل الإكراهات الاجتماعية يدفعه بالاتجاه المعاكس : لكن هذه القوة يمكن مقاومتها . فالواجب لا يرتكز فحسب إلى إكراهات اجتماعية خارجية أو عقوبات ، بل أكثر من ذلك ، إلى انتماء داخلي إلى الضابط ، لأنه يُعتبر صالحاً . فالشعور بالواجب الذي يفسر الخضوع للضوابط يرتكز إلى قيمة هذه الضوابط أكثر منه إلى العقوبات الملازمة لها : كل ثقافة تستند إلى منظومة قيم .

يبدو القانون هكذا كعنصر من الثقافة ، التي تتضمن حسب التحديد الشهير الذي يعطيه الأناسي الإنكليزي / E.B.Tylor / « المعارف ، المعتقدات ، الفن ، القانون ، الأخلاق وجميع القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان ، بما هو عضو في المجتمع »[1] . بالنسبة للعناصر الأخرى للثقافة يتحدد القانون بميزتين . أولاً ، إنه يرتكز إلى قيم من نموذج خاص : ضوابطه ترتكز على التمييز بين العادل وغير العادل ، المنصف وغير المنصف ، فيما القيم الأخلاقية ترتكز على التمييز بين الخير والشر ، والقيم الوطنية على التمييز بين الأمة وباقي الشعوب ، وقيم التهذيب على التمييز بين اللائق وغير اللائق ، الخ . يظهر القانون عندما يحاول أعضاء مجموعة معينة تنظيم علاقاتهم تبعاً لتوازن بين الحسنات والسيئات التي تقع على فرد منهم نتيجة هذه العلاقات : توازن بين المنتوجات المتبادلة ، توازن بين الضرر والتعويض ، توازن بين الضرر الذي يصيب الجماعة والعقوبة المفروضة على مسببه ، الخ . أن يكون هذا التوازن غالباً وهمياً ، وأن يحجب موازين قوى ، فإن هذا يعني فقط أن القيم المؤكد عليها تصلح لتمويه السلوكات الفعلية ، ولكن ، مع ذلك ، يبقى الإنصاف والعدل ، اللذان يرمز إليهما بالميزان ، القيمتين اللتين يقوم القانون عليهما .

من ناحية ثانية ، يتحدد القانون بطبيعة العقوبات المطبقة عند خرق الضوابط . على هذا الصعيد ، يمكن تحديد ثلاثة نماذج بدقة نسبية ، توضح طبيعة العقوبات : العقوبات المنظمة اجتماعياً ، العقوبات الاجتماعية الشائعة والعقوبات النفسانية . يمكن تسمية الأولى بالعقوبات القانونية ، لأنها تحدد قواعد قانونية بالنسبة لضوابط أخرى : القانون هو مكوّن من مجمل الضوابط التي يؤدي تطبيقها أو خرقها إلى عواقب (مكافآت أو عقوبات) منظّمة . ويظهر تنظيم المنظومة العقابية هذه من خلال واقعة أن بعض

(1) Primitive Culture, E. B. Tylor ، لندن ، 1871 .

الأشخاص يتلقون من المجموعة سلطة الإشراف على تطبيق أو خرق الضوابط وتطبيق العقوبات المقابلة ، وهم يملكون لذلك وسائل فرض احترام قرارهم : محاكم ، قضاة ، شرطة ، الخ . إن سلطة فرض العقوبات هي أحد مظاهر السلطة بصورة عامة ، والأشخاص الذين يتولونها يشكلون جزءاً من سلطات المجموعة . في هذه النقطة ، كما في نقاط عديدة ، القانون والسياسة هما مرتبطان . وليس تطبيق العقوبات المنظمة إلا جزءاً من مجاليهما .

في الأمم الحديثة يتحدد القانون أيضاً بميزة ثالثة : نمط إنشاء الضوابط في الأصل ، كانت المجموعة نفسها هي التي تنشىء القواعد القانونية ، ككل الضوابط الاجتماعية ، على نحو عفوي وغير منظم : العرف والتقليد والعادة أو الاتفاقات التي يعقدها أعضاء المجموعة . لا تزال بعض القواعد القانونية تتكون بهذه الطرق : هناك قانون عرفي وقانون اتفاقي . بالنسبة لهذه القواعد ، صفة القواعد القانونية تنتج فقط (بالإضافة إلى منظومة القيم التي تؤسسها) من واقعة أن السلطات العامة تعاقب خرقها بعقوبات منظمة . بيد أن عدداً كبيراً من القواعد القانونية تنشئها اليوم السلطات العامة نفسها ، بشكل دساتير ، وقوانين ، وأنظمة ، وقرارات وزارية (إدارية) ، الخ . وأيضاً ، إن صفة القواعد القانونية تأتي من نمط تكوينها ، أي من واقعة أن السلطات العامة هي التي تسنها .

القانون الدستوري

إن القانون الدستوري هو في آن القاعدة الأساسية للقانون (في النظام الداخلي : نترك جانباً مشكلة القانون الدولي وعلاقاته مع القانون الداخلي) وفرع من القانون أحدث من الفروع الأخرى وأقل صلابة فمن ناحية ، الدستور ، أو القانون الدستوري ، هو نص قانوني متفوق على كل النصوص الأخرى ، التي تنساق منه ومنه تستقي صحتها . الأعمال الإدارية ليست صالحة إلا إذا امتثلت للقوانين وهذه بدورها تفقد صحتها إذا لم تتطابق مع الدستور ، الذي يغدو هكذا الضابط الأساسي ، بالمعنى الذي يعطيه كلسن /Kelsen / لهذه الكلمة . من ناحية أخرى ، في بلدان كثيرة ، تُطبق أحكام الدستور على نحو أقل صرامة من أحكام النصوص القانونية الأخرى ، حتى أنها أحياناً لا تطبق إطلاقاً . قبل نهاية القرن الثامن عشر ، لم يكن ثمة دساتير وكان يندر أن يخضع الحكام للقانون .

تطور القانون في البداية خاصة بشكليه الخاص والجزائي . فنظمت ضوابطه أساساً العلاقات بين أعضاء المجموعة (علاقات عائلية وتحالفات ، علاقات تبادل ،

علاقات ملكية ، علاقات ناتجة عن ضرر مسبَّب) . كانت العلاقات بين الحكام والمحكومين تتعلق جوهرياً بالعقاب الجزائي ، بالتنظيم المالي ، بالخدمة العسكرية والسخرات المدنية ، إن تطور القانون العام هو بصورة عامة أكثر حداثة . فالقانون الإداري يفترض وجود دولة مكونة بشكل صلب وتنعم بتنظيم بيرقراطي نوعاً ما عوض أن تكون مبنية على تبعية شخصية . كما يفترض القانون الدستوري أن الحكام هم أشخاص عاديون ، خاضعون للقانون كالمواطنين . وحدها الدول الديمقراطية توصلت إلى هذا المفهوم . وهذا الأخير ظهر في المدن القديمة وتوارى مع سقوط روما ، ثم عاد للظهور من جديد مع الحركة الليبرالية الحديثة .

تظهر إرادة إخضاع الحكام للقانون بصورة إرساء دساتير ، ينبغي عليهم الخضوع لها ، دون قدرتهم على تغييرها ، إلا بأساليب خاصة ، رسمية وصعبة . ومفهوم الدستور هو نفسه مرتبط ، وعلى درجة متفاوتة بـ « الاتفاق » أو « العقد الاجتماعي » الذي ظهر في القرن السابع عشر وامتد إلى القرن الثامن عشر بدل مجتمع مبني على التاريخ والتقاليد ، انتشرت فكرة مجتمع مؤسس على إرادة البشر ، الذين يقررون تكوين جماعة /Collectivité / بينهم ويحددون المبادىء الجوهرية التي يجب أن تمتثل إليها هذه الجماعة : الاتفاق أو الميثاق الاجتماعي هو إذاً قاعدة الدولة نفسها . إن مفهوم هذا الميثاق غامض . فهو في آن مفهوم فلسفي ووضع فعلي لحل التناقض بين المبدأ الذي يقول بأن كل البشر يولدون أحراراً ومتساوين وضرورة السلطة السياسية لضمان سير عمل المجتمع ، يُتَصورُ أن هذا الأخير يرتكز إلى اتفاق بين أفراد ، قبلوا تعاقدياً بحد حرياتهم وبالخضوع للسلطات التي أقاموها . في أميركا ، أسّس حجاج الماي فلور / Mayflower / على هذا المنوال مستوطِنتهم الجديدة تبعاً لاتفاق صريح وهكذا غدا العقد الاجتماعي حقيقة (1620) .

بهذا المنظور ، الدستور هو شكل من الميثاق الاجتماعي نفسه ، يكمله ويوضحه في القرن الثامن عشر ، ظهر في الولايات المتحدة الأميركية وفي فرنسا الثورية نوعان من الوثائق المكتوبة التي تعبر عن المبادىء الأساسية للدولة : إعلانات الحقوق (إعلانات استقلال الولايات المتحدة ، إعلانات الحقوق التي وضعتها مختلف الولايات الأميركية ، على غرار المساشوستس / Massachusetts/ في عام 1780 ، إعلان حقوق الإنسان الفرنسي) والدساتير بالمعنى الحصري . الأولى تحدد الحقوق الطبيعية للإنسان التي يجب على الدولة احترامها : إنها تكمل التحرك الذي بدأه حجاج « الماي فلور » قرناً ونصف القرن قبل ذلك التاريخ . والثانية تحدد تنظيم السلطات العامة والبنية الجوهرية للدولة . ثم إن هذين النوعين من الوثائق اندمجا معاً وأصبحت إعلانات الحقوق تكوِّن مقدمة

الدساتير أو الفصل الأول منها .

إن الفكـرة التي تقول بـأن الدستـور يعبر عن الميثـاق الاجتماعي تبقى صحيحـة . ولكنها انتقلت تدريجاً إلى مصاف ثانوي لمصلحـة مفهوم آخـر ، قانـوني ، يسمح بضـمان احترام جميع السلطات العامة للقواعد الدستورية . الدستور هو في قمـة تراتبيـة الضوابط القانونية : وهذا يعني أن عـلى كلّ النصـوص الأخرى (قـوانين ، مـراسيم ، قرارات ، الخ) أن تحترمه ، تحت طائلة الإلغاء . تعتبر « القوانين الدستورية » ـ أي النصوص التي يؤلف مجموعها الدستور ـ متفوقة على القوانين العاديـة ، التي يجب أن تمتثل لأحكـامها . أوليات رقابة دستورية القوانين تضمن هذه الامتثالية : إلا أنها لا تعمل دوماً ويبقى تفوق الدستور أحياناً نظرياً . في هذه الحالة الأخيرة ، يكون خضوع الحكام للقانـون على شيء من الوهمية .

والحالة هذه ، اقترح بعضهم التمييز بين نوعين من الدساتير : الدساتير ـ القـوانين والدساتير ـ البرامـج . الأولى فقط تتطابق مـع التحديـد السابق . فـالأنظمـة التي تنص عليها ، والواجبات والحدود التي تفرضها على الحكام هي مطبقة فعليـاً . هذه هي حـالة الدول الليبرالية . كما يجب التمييز بـين الدسـاتير الجـامدة ، صعبـة التغيير ، والـدساتـير المرنة ، التي يمكن تعـديلها بقـوانين عـادية ، والتي لا تفـرض على المشـترع لأنه يستـطيع تجاوزها . ويجب التمييز أيضاً بين الدسـاتير التي تنشىء مـراقبة دستـورية القـوانين وتلك التي لا تنشئها : في هذه الأخيرة أيضاً ، يمكن للمشترع أن يفلت بسهولـة من الواجبـات والفروض التي يضعها الدستور نظرياً . وحتى الـدساتـير ـ القوانـين ليست مُكْرِهَـة بقدر ما تبدو عليه .

في الدول التسلطية ، أهمية الدساتير هي أكثر هشاشة . إنها تحدد مثالاً أو تمويهـاً ، أكثر مما تحدد واجبات قانونية . من هنا تسمية الدساتير ـ الـبرامج . غـير أنه يجب التمييـز بـين الجزء النـظامي المحض في هذه الـدساتـير ، والمتعلق بالأصـول وبتنظيم المؤسسـات السياسية ، والواجبات والحدود المفروضة على هذه المؤسسات في علاقاتها مع المـواطنين . يحترم الجزء الأول بصورة عامة ، أقله شكلياً ، في حين ينتهك الجـزء الثاني . فـإعلانـات الحقوق والضمانات ضد القرارات التعسفية والطعون لتجاوز السلطة الحكوميـة تبقى دون أي تطبيق . ولكن بإمكان مواطنـين جسورين أن يـطالبوا بتـطبيق المبادىء التي يـطرحها الدستور لمواجهة السلطة حينما تصبح الـدكتاتـورية أقـل قمعاً : تـطور الاتحاد السـوفياتي والديمقراطيات الشعبية في هذه السنوات الأخيرة هو مثال على ذلك . يبقى أن الدستـور ـ البرنامج هو أفضل من انعدام مطلق للدستور .

وأخيراً يجب التذكير بأن مفهوم القانون الدستوري لا يتطابق بالضبط مع مفهوم الدستور . هناك قانون دستوري حتى حين لا يكون ثمة دستور : إذ أن القانون الدستوري هو الذي يُطبق على المؤسسات السياسية . عند وجود دستور ، القانون الدستوري يتعدّاه بصورة عامة . إذا كانت أهل القواعد القانونية المتعلقة بالمؤسسات السياسية هي متضمنة في الدستور ، فإن عدداً كبيراً من القواعد الأخرى توجد في القوانين العادية ، في الأنظمة ، في المراسيم ، في القرارات ، وحتى في الممارسة ، والعادات ، والعرف والاجتهاد . وعكسياً ، يحصل أن يتضمّن الدستور ، لا سيما في جزئه المكرس لإعلانات الحقوق ، قواعد غريبة عن القانون الدستوري ، لأنها لا تتعلق بالمؤسسات السياسية .

حول مفهوم القانون ، انظر تحليل مفيد (من الزاوية الماركسية) ترجمة فرنسية 1975 :
M. et R Weyl, la part du droit dans la réalité et dans l'action, 1968, et Révolution et
perspectives du droit, 1974, Egalement E.B. Pasukanis, la Théorie génerale du droit et
مواجهة هذه le marxisme, 1924. et K. stoyanovitch, la pensée marxiste et le droit, 1974
المراجع مع وجهان نظر أكثر كلاسيكية : L. Julliot de la Morandière, P. Esmein, H. Lévy-
Bruhl et G. Scelle. مدخل إلى دراسة القانون : 1951 جزء I ؛ J. Brèthe de la Gressaye et
M. Laborde- Lacoste مدخل عام إلى دراسة القانون 1947 ؛ C. Du Pasquier مدخل إلى النظرية
العامة وإلى فلسفة القانون : Paris et Neuchâtel طبعة ثانية ، 1942 يوجد تحليل أكثر تعمقاً في التقنية
القانونية في : F. Gény علم وتقنية في القانون الخاص الوضعي 1914 ـ 1924 ، 4 أجزاء : L.
Duguit, Trauté de droit constitutionnel طبعة ثالثة ، 1927 ، جزء I : M. Réglade العرف
في القانون العام الداخلي 1919 .

حول تطور فكرة الدستور في القرن الثامن عشر ، انظر : H. Nézard ,Eléments de droit
constitutionnel طبعة ثامنة 1927 I صفحة 2 ـ 6 وما يتبع ؛ P. Duclos مفهوم الدستور أمام
الجمعية التأسيسية لعام 1789 ، أطروحة ، باريس 1932 . حول مبدأ « الدستورية » ، انظر : C. H.
Mac Ilwain, Constitutionnalism and the changing world طبعة ثانية ، كامبردج (Mass)
1969 ؛ F. D. Wormuth أصول الدستورية الحديثة ، نيويورك 1949 ـ حول المفهوم الحالي
للدستور ، انظر : P. Biscaretti di Ruffia et S. Rozmary الدستور كقانون جوهري في دول أوروبا
الغربية وفي الدول الاشتراكية : Turin et Paris, 1966 et H. J.Spiro, Covernment by
Constitution المنظومات السياسية للديمقراطية ، نيويورك ، 1965 .

2 ـ المؤسسات السياسية

الطابع القانوني للمؤسسات السياسية ، الذي يكوّن القانون الدستوري ـ لا يشكل الجزء الأساسي في هذا الكتاب إلى جانب المؤسسات الرسمية التي يقيمها الدستور والنصوص القانونية الأخرى سوف تُبحث أيضاً المؤسسات الفعلية ، كالأحزاب السياسية والقوى الضاغطة (وتسمى غالباً هذه المؤسسات الفعلية « تنظيمات » لتمييزها عن المؤسسات الرسمية التي يُحتفظ لها بعبارة مؤسسات) . وخاصة ، عندما تُدرس المؤسسات الرسمية ، فهي لا تدرس فحسب بطابعها القانوني : يحلل خاصة سير عملها الفعلي ، وأهميتها الفعلية وموقعها ودورها في المجتمع .

هكذا يتم نقل القانون إلى حقل العلوم السياسية ، الأول ينير الثانية والعكس صحيح . عملنا هذا مرتكز إذاً على مقاربة مزدوجة للمؤسسات السياسية : قانونية وسوسيولوجية . هذه المقاربة المزدوجة والمتزامنة تسم منهجاً أوروبياً وخاصة فرنسياً في تحليل الظاهرات الحكومية . وهي تتعارض جذرياً مع المنهج المستخدم في الولايات المتحدة الأميركية ، حيث تُفصل تماماً مواد القانون الدستوري ، من ناحية ، ومواد الحكم والسياسة ، من ناحية ثانية ، وليس بينها أية علاقات (يُدرس القانون الدستوري من زاوية محض قانونية وإجرائية) .

ويُفسر هذا الفارق التعليمي جزئياً بفارق في التطور التاريخي . ففرنسا تكوّنت كأمة حول الملكية التي استخدمت كثيراً القانون العام لتشييد مؤسسات الدولة وتطويرها . بينما بُنيت الولايات المتحدة انطلاقاً من جماعات قاعدية صغيرة ، طورت بينها علاقات المنافسة والعقود الخاصة ، وبقت جد حذرة إزاء السلطة العامة : فظل مفهوم الدولة ضعيفاً وغامضاً ، وعنى القانون الدستوري خاصة العلاقات بين الحكام والأفراد عبر الرقابة القضائية من قبل المحكمة العليا .

إن المقاربة الفرنسية للمؤسسات السياسية تكبح تطور علم سياسي حقيقي ، ولكن بإمكانها أن تصبح ترياقاً مفيداً ضد بعض التجاوزات « الوظيفية » أو المنهجية للعلم السياسي المعاصر . وعلى العكس ، تحمل هذه المقاربة حسنة كبيرة للتثقيف القانوني . فالدراسة المتواقتة للقانون الدستوري وللمؤسسات السياسية تسمح بإعادة القانون إلى سياقه السوسيولوجي وبمعرفة معناه الحقيقي بدقة . على هذا المستوى ، إنها جوهرية بالمعنى الاشتقاقي للكلمة : كل ثقافة قانونية لا ترتكز بصلابة إليها تبرح مصطنعة .

مؤسسات ، أنظمة ، منظومات

إن « الأدوار » أو إنما مع السلوكات ، التي يكوّن مجموعها ثقافة فئة معينة ، يرتبط الواحد منها بالآخر ضمن مجموعات تؤلّف المؤسسات ، والتنظيمات ، والمنظومات التعابير السوسيولوجية ليست دائمة الدقة على هذا الصعيد . بالمعنى الواسع للكلمة ، تسمى منظومة كل مجموعة من الأدوار تشكل فيها مختلف العناصر كلاّ منظماً وهي مرتبطة ببعضها . بهذا المعنى ، فإن مؤسسة كالبرلمان ، وتنظيماً كالحزب الشيوعي ، هما منظومات أدوار .

يتألف البرلمان من أدوار نائب ، عضو في مجلس الشيوخ ، مرشح ، ناخب ، عضو ، أغلبية ، رئيس لجنة ، مراقب مالية ، وزير ، الخ ، كل هذه الأدوار تشتمل على حقوق وواجبات ، وتفترض مواقف ونشاطات ، بهدف إملاء وظائف معينة . إن الدعامة المادية للمؤسسة (منشآت ، أبنية ، أنظمة ، تقنيات ، الخ) تساعد في تحديد أدوار سالفة الذكر وتسمح بأن تُلعب فعلياً . يمكن تقديم الحزب الشيوعي بذات الصورة مع أدوار المنتسب ، المفاضل ، المتعاطف ، الناخب ، أمين سر الخلية ، عضو اللجنة المركزية أو المكتب السياسي ، ومع صحافته ، ومراكزه ، ومقره الرئيسي ، الخ .

غير أن كلمة منظومة تعني بصورة عامة مجموع الأدوار أو إنما مع السلوك التي تُكوِّن ثقافة فئة معينة وتحددها . وتسمى « منظومة مصغرة » ، هذه المجموعات الضيقة من الأدوار المكونة في داخل منظومة محددة . بهذا المعنى ، البرلمان والحزب الشيوعي هما منظومتان مصغرتان ، (أو فرعيتان) / Sous- systèmes / . المنظومات المصغرة هي عديدة جداً ومتنوعة ، يمكن أن تتحدد على قاعدة مكانية : البلديات ، المحافظات ، المناطق هي منظومات مصغرة بالنسبة للأمة . يمكن أن تُحدذ أيضاً خصوصية الأدوار التي تكونها : من هنا ، بحسب البعض ، المنظومة السياسية ، المنظومة الاقتصادية ، المنظومة العائلية ، منظومة الملكية هي منظومات مصغرة بالنسبة للمنظومة الاجتماعية . كما يمكن أن تحدد بوجود فئات خاصة مشكلة داخل الجماعة : الشيوعيون ، الكاثوليك ، الطلاب ، النساء ، يشكلون هكذا منظومات مصغرة . أخيراً ، يمكن أن يحددها تنظيم خاص للأدوار المتعلقة بموضوع ما أو ببعض الوظائف : هكذا ، المؤسسات هي منظومات مصغرة .

في أغلب الأحيان ، كثيرة هي التحديدات السابقة التي تتطابق . فإن التنظيمات هي بصورة عامة مجموعات مكونة داخل جماعة معينة ، وهي مجهزة ببنية معقدة إلى حد كبير تتلاءم مع غايتها ووظائفها . يمكن أن يختلط بين مفهوم المجموعة ومفهوم التنظيم ، إذ أن كل مجموعة تنعم بتنظيم معين وكل تنظيم ينطبق على مجموعة محددة . مفهوم

المؤسسات يغدو على هذا الصعيد غامضاً : يمكن أن ينطبق إما على نوع خاص من المنظومات المصغرة ، أو أن يؤخذ كمرادف لمنظومة مصغرة .

يبدو أن تصور دوركهايم / Durkheim / وأتباعه يتطابق مع هذا المعنى الآخير ، إذ أن عبارة « مؤسسات » بالجمع تعني تقريباً الشيء نفسه الذي تعنيه عبارة « ثقافة » ، بالمعنى الذي نعطيه لها في هذا الكتاب . التحديد الشهير الذي يعطيه فوكوني Faucon-net وموس Mauss هو معبر على هذا الصعيد : المؤسسة هي « مجموع من الأعمال أو الأفكار المؤسسة قبلاً ، يجدها الأفراد أمامهم وهي تُفرض عليهم إلى هذا الحد أو ذاك »[1] . يتوافق هذا التحديد مع مفهومة المنظومة المصغرة تماماً ، لأن جميع المنظومات المصغرة ـ يعني جميع المؤسسات ـ تعرف الثقافة بأنها قاعدة المنظومة الاجتماعية . من هنا ، أهمل علم الاجتماع قليلاً مفهوم المؤسسات الأكثر استخداماً لدى رجال القانون .

بنظر هؤلاء ، المؤسسة هي مجموع من القواعد القانونية المتعلقة بنفس الموضوع وبنفس الوظائف ، والتي تشكل كلاً منسقاً . بهذا المعنى ، الزواج ، الملكية ، العقد ، البرلمان ، الانتخابات هي مؤسسات . كما يتفق هذا مع تعريف قاموس روبير : « المؤسسات : مجموع الأشكال أو البنى الجوهرية للتنظيم الاجتماعي ، كما تثبتها القوانين أو الأعراف لمجموعة إنسانية » . سوف نعتنف هذا التحديد في شرحنا اللاحق ، مع تكملته حول نقطة جوهرية . المؤسسات ليست فقط « أشكالاً أو بنى » للتنظيم الاجتماعي ، فهي أيضاً تصورات جماعية مقيمنة / Valorisées / ، وهذه القيمنة تشكل عنصراً جوهرياً لفعاليتها . مشروعية مؤسسة ما ـ أي امتثالها لمنظومة قيم مجموعة معينة ـ هي أحد أسس وجودها .

سوف نطلق عبارة تنظيمات على الأشكال والبنى الاجتماعية القائمة في الواقع لا في القانون . فالمؤسسات هي ، بشكل من الأشكال ، التنظيمات الرسمية للمجتمع ، والتنظيمات هي المؤسسات غير الرسمية . « رسمي » هنا لا تحمل فقط معنى قانونياً (= المعترف به من قبل القانون) بل أيضاً معنى سوسيولوجياً (= المعترف به من قبل منظومة قيم المجموعة الإنسانية) . هكذا ففي المفهوم التقليدي للبرلمانية الفرنسية ، الأحزاب السياسية وأكثر من ذلك القوى الضاغطة هي تنظيمات فعلية ، غير معترف بها من قبل القانون الدستوري ومعتبرة أقل مشروعية من البرلمان أو الانتخابات التشريعية . بالطبع ، إن الحدود بين المؤسسات والتنظيمات ليست بجامدة . بعض التنظيمات تتمأسس ، إذا صح التعبير : الأحزاب تنزع لأن يُعترف بها من قِبَل الدساتير وأن تعتبر

---

(1) مقالة علم الاجتماع ، في الموسوعة الكبرى .

كأدوات مشروعة للتعبير السياسي ، ولكنها رغم هذا أقل رسمية من البرلمانات .

سوف نحدد لاحقاً المؤسسات السياسية بالنسبة للمؤسسات الأخرى . لنذكّر فقط ، لمزيد من الوضوح ، بأن المؤسسات التي نتناولها ، هي تلك المتعلقة بالسلطة في الدولة . رئاسة الجمهورية ، رئيس الوزراء ، الوزراء ، البرلمان ، المحكمة العليا ، الانتخابات هذه هي المؤسسات السياسية الرئيسية . كل واحدة منها ترتبط بالأخرى ، والكل يتحرك ضمن منظومة . أما النظام السياسي فهو منظومة مصغرة مكونة من مجموع المؤسسات السياسية لمنظومة اجتماعية . النظام البرلماني ، النظام الرئاسي ، نظام الحزب الواحد ، الخ . : هذه هي بعض نماذج الأنظمة السياسية . وهي محددة إلى حد ما ، كما يحدد ماكس فيبر / Max Weber / « النموذج المثالي » الذي يساعده في تحليل المجتمعات . انطلاقاً من التحليل المقارن لأنظمة واقعية ، نكوِّن نمطاً مشتركاً لعدد منها ، ذا طابع مجرد وممنهج ، يساعد على تفسيرها .

بالنسبة للبعض ، « النظام السياسي » و « المنظومة السياسية » هما عبارتان مرادفتان : كلتاهما تعنيان المجموع المنسّق من المؤسسات السياسية ، الذي يشكل المنظومة المصغرة السياسية للمنظومة الاجتماعية . وبحسبنا ، عبارة « منظومة سياسية » تعني كلًا أوسع من عبارة « نظام سياسي » . فإن دراسة المنظومة السياسية ليست فقط تحليل مؤسساتها وتنظيمها المنسّق في نظام سياسي . بل هي أيضاً دراسة علاقات هذا النظام مع العناصر الأخرى للمنظومة الاجتماعية ، الاقتصادية ، التقنية ، الثقافية ، الايديولوجية ، التاريخية ، الخ .

بهذا المعنى ، نسمي منظومة سياسية ، مجمل المنظومة الاجتماعية المدروسة ، مع تركيزها على مظاهرها السياسية . وإن مقاربة كهذه تبررها واقعة أن المنظومة السياسية هي الإطار العام للمنظومة ، حيث تنتظم فيما بينها عناصرها المختلفة ندرك على نحو أفضل تفاعلات هذه العناصر والتمفصل العام للمنظومة الاجتماعية إذا تناولناها من الزاوية السياسية يمكن إذن دراسة المؤسسات السياسية بطريقتين : من ناحية ، من حيث هي تشكل منظومة مصغرة خاصة ، نسميها النظام السياسي ؛ من ناحية ثانية ، من حيث هي مرتبطة على نحو وثيق بكل العناصر الباقية للمنظومة الاجتماعية ، والتي تضمن تنسيقها وانتظامها . في هذا الكتاب ، سوف توسع المقاربة الأولى أكثر من الثانية لأن هدفه الخاص هو دراسة المؤسسات السياسية . لكن الثانية سوف تحتل مكاناً مهماً ، أكبر بكثير مما تحتله في الأعمال الأخرى التي تعالج المادة ذاتها ، لأننا نعتقد أن المؤسسات السياسية والنظام السياسي الذي تكوِّنه ، لا يمكن إدراكها حقيقة إلا بعد إعادة موضعها

في رحم المنظومة الاجتماعية التي تشكل إطارها وآليتها المنظمة .

مؤسسات سياسية ومؤسسات غير سياسية

تدرسُ فقط في هذا الكتاب المؤسسات السياسية للدول ، مما يستثني فئتين أخريين : المؤسسات السياسية للجماعات والفئات الخارجة عن إطار الدولة والمؤسسات غير السياسية للدولة . ينبغي إعطاء بعض التوضيحات حول هذا الموضوع دون أن ننسى أن هذه التمييزات لا تحمل إلا قيمة تعليمية وهي قابلة للجدل من الناحية العلمية . لن ندخل في سجلات مدرسية على هذا الصعيد ، مع أن بعضها هو على شيء من الإفادة .

أهم هذه التمييزات تلك المتعلقة بالعلاقات بين السياسة والدولة . يذهب البعض إلى أن السياسية هي علم « الدولة وحدها » ويذهب آخرون إلى أنها علم السلطة في جميع الجماعات ، الإنسانية ، في جميع الفئات (أو المجموعات) الاجتماعية ، وليس فقط في الدولة . الطرح الأول ، دافع عنه خاصة رجال القانون ، الذين يعتبرون أن للدولة طبيعة خاصة . أما الطرح الثاني فيتمسك به علماء الاجتماع ، الذين يعتقدون بأنه يجب دراسة السلطة على نحو مقارن في كل المجموعات الإنسانية . تدريجاً ، تفوّق الطرح الثاني على الأول . وهذا التفوق هو منهجي . إذا درسنا من زاوية مقارنة السلطة في جميع المجموعات الإنسانية ، سوف نكتشف الفوارق المحتملة من حيث طبيعتيهما ، بين السلطة في الدولة والسلطة في المجموعات الباقية . وعلى العكس ، إذا اكتفينا بدراسة السلطة في إطار الدولة وحدها ، نمتنع عن مقارنتها مع المجموعات الإنسانية الأخرى ولا نلاحظ تالياً بأن الفارق من حيث طبيعة هاتين السلطتين الذي وضعناه مسبقاً ، لا يوجد ربما في الوقائع .

بالإمكان الرجوع إلى نقاش هذه المسألة في كتابنا « علم إجتماع السياسة » . من غير المفيد إعادة طرحه هنا ، لأن المسألة غير مطروحة . حتى ولو اعتقدنا بأن السياسة هي علم السلطة في جميع المجتمعات ، في جميع الجماعات ، في جميع المجموعات ، يمكننا أن ندرس على نحو خاص السلطة في هذه أو تلك الفئة من المجتمع ، من الجماعة ، من المجموعة . هذا بالضبط ما نشرع به في هذا الكتاب نحلل فقط المؤسسات السياسية للدول ، مع أننا نعتقد أن كل باقي المجموعات الإنسانية هي أيضاً مؤسسات سياسية . وإذا كنا لا نوضح في كل مرة بأن الموضوع يتعلق بالمؤسسات السياسية للدولة ، فلأن عبارة مؤسسات سياسية تقتصر على هذا المعنى في اللغة الشائعة . إن الالتزام بهذه العادة ، يسهل علينا المهمة . وهذا لا يمنعنا من اعتبار أن لعبارة مؤسسات سياسية ، من وجهة نظر علمية معنى أوسع ، وأنها تشمل المؤسسات المتعلقة بالسلطة في كل

المجتمعات ، كل المجموعات ، كل الجماعات .

من ناحية ثانية ، إن المؤسسات السياسية التي نتناولها هنا لا تشتمل على كل مؤسسات الدولة المتعلقة بالسلطة ولكن فقط بعضها . ينبغي التمييز على هذا الصعيد بين المؤسسات السياسية من ناحية والمؤسسات الإدارية والقضائية من ناحية ثانية . هنا أيضاً ، أنها تمييزات عملية وتعليمية وليست تمييزات علمية . إن التمييز بين السياسة والإدارة يرتكز إلى فكرة أساسية تقول أن السياسة تخص القرارات الجوهرية ، والمواقف العامة والتوجهات الإجمالية ، وأن الإدارة يجب أن تُعنى بالتطبيق العملي لهذه القرارات ، لهذه المواقف والتوجهات ، في تفاصيلها ، وعلى مستوى المواطنين .

حاول القانونيون توضيح هذا التمييز ، بإبرازهم التعارض بين القواعد العامة وغير الشخصية ، المتضمنة في القوانين والأنظمة ، والإجراءات الفردية المتخذة لتطبيقها ولكن ، لا يمكن المماثلة بين السياسة والتشريع من ناحية ، والإدارة والإجراءات الفردية ، من ناحية ثانية . فالقانون المتعلق بتنظيم الشيكات البريدية هو قانون إداري أكثر مما هو سياسي ، تعيين وزير ، سفير ، محافظ ، هو قرار سياسي أكثر مما هو إداري .

الاتجاه الحالي هو للتمييز بين السياسة والإدارة ، ليس من حيث الصفة العامة أو الفردية للإجراءات المتخذة ، بل من حيث أهمية القرارات ، كما ألمحنا إلى ذلك . يتّجه اليوم إلى فصل مؤسسات الدولة إلى مستويين : المؤسسات السياسية تقع في المرتبة العليا ، والمؤسسات الإدارية في المرتبة السفلى والتابعة . ويتطابق هذا المفهوم إلى حد كبير مع تمييز الدساتير الاشتراكية بين « السلطة السياسية للدولة » « والسلطة الإدارية للدولة » . إلا أن تمييزات كهذه لا تتضح إلا على مستوى التحديدات القانونية عملياً ، هناك دوماً قاسم مشترك بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الإدارية . فالموظفون الكبار ، وأجهزة الدولة الرفيعة ، ينتمون إلى الأولى والثانية معاً : رسمياً ، لا يتدخلون في التطبيق ، عملياً ، يلعبون غالباً دوراً بالغ الأهمية في القرار .

تظهر صعوبات أخرى عندما نريد التمييز في دولة ما بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات المحلية . فأمام سلطة حكومية تعمل في منطقة إقليمية خاصة ـ كالمحافظ في إطار المحافظة ورئيس الجامعة في إطار أكاديميته ـ نصطدم بالمشكلة السابقة ذاتها : إنه موظف كبير ، ليس نظرياً ، إلا سلطة إدارية ولكنه يلعب دوراً سياسياً . وتختلف المشكلة مع السلطات المحلية المستقلة عن المؤسسات الوطنية : مختار بلدة ، الحاكم المنتخب لمنطقة ، الخ . سوسيولوجياً ، إنها مؤسسات سياسية لتحدات / Communautés / غير متحد الدولة . عملياً ، هذه المتحدات الأخرى هي تابعة إلى

حد ما للدولة ومندمجة فيها . إن العلاقات الفعلية بين الدولة والمتحدات المحلية ، أي وجود ودرجة المركزية ، أو اللامركزية أو الفدرالية ، هي عنصر مهم جداً في النظام السياسي .

التمييز بين « السياسي » والقضائي هو أكثر دقة نسبياً هدف المؤسسات القضائية هو تطبيق القوانين في حالة النزاع حول تفسيرها (محاكم مدنية) أو عند خرق الأحكام التي تصف بعض الأعمال بالجرائم ، بالجنح أو بالمخالفات (محاكم جزائية) لهذه المؤسسات أهمية سياسية قصوى ، لا سيما الثانية منها ، التي تلعب دوراً رئيساً على مستوى الحماية التي تؤمنها الدولة في الدول الليبرالية ، يُجهد لجعلها مستقلة عن المؤسسات السياسية ، دون التوصل دوماً إلى هذا الهدف المرجو . هذه المسألة هي من الأهمية بمكان من حيث طبيعة وسلطات المؤسسات السياسية وسوف نبحثها في هذا الكتاب .

في السنوات 25 ـ 30 ، اطلق موريس هوريو / Maurice Hauriou / نظرية متميزة حول موضوع المؤسسة ، Théorie de l'institution et de la fondation (essai de vitalisme social), IV Cahier de la Nouvelle Journée ، 1925 . يرى هوريو أن « المؤسسة هي فكرة عمل أو مشروع يتحقق ويدوم قانونياً في وسط اجتماعي ؛ لتحقيق هذه الفكرة ، تتكون سلطة توفر لها أجهزتها ؛ من ناحية ثانية ، بين أعضاء المجموعة الاجتماعية المعنيين بتحقيق هذه الفكرة ، تولد مظاهر تقارب توجهها أجهزة السلطة وتنظمها أصول وقواعد » . هذه النظرية ، الغامضة إلى حد كبير ترتكز إلى رصد غير كافٍ للوقائع : فهي تعطي حصة كبيرة جداً للعنصر العقلاني والواعي كما للظواهر القانونية . ولقد أعيدت صياغتها وتم توسيعها على يد أحد تلامذة هوريو ، جورج رنار Renard ، الذي فاقم طابعها المثالي والأخلاقي (G. Renard, La Théorie de l'institution, essai d'ontologie juridique, 1930; Philosophie de l'institution, 1939; Le droit constitutionnel et la théorie de l'institution, dans Mélanges Carré de Malberg, 1933) .

عن مفهوم المؤسسات السياسية ، انظر . م . دوفرجيه ، علم اجتماع السياسة ، 1973 ، خاصة ص 22 وما يتبع ، و ص 233 وما يتبع ، والبيبلوغرافيا في الصفحات 263 ـ 265 .

عن التمييز بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الإدارية ، انظر : أبحاث في القانون الإداري : E. Sayagues- Laso, Traité de droit administratif, 2 vol, 1964 رسم للمنظومات السياسية الرئيسية A. de Laubadère, Traité élémentaire de droit administratif 3 vol; 1967- 1977; G. Vedel, Droit administratif, 1973 ومؤلفات العلم الإداري ، خاصة(وآخرون G. Vedel(Traité de science administrative, Paris- La Haye 1966; B. Gournay, J. F. Kestler et J. Siwek- Pouydesseau, Administration Publique, Paris, 1967 عن المؤسسات القضائية ، انظر : P. Cornu et J. Foyer, Procédure civile, 1957; J. vincent, Procédure civile, 1969; M. Rousselet, Histoire de la magistrature 1957; Casamayor, les juges, 1957 والشروحات الإضافية في الصفحات 195 وما يتبع .

تصميم الكتاب

يتناول هذا العمل المنظومات السياسية الكبرى العاملة حالياً في العالم . لتصنيف المنظومات السياسية القائمة ، جمعنا بين تعارضين : بين الأنظمة الليبرالية والأنظمة التسلطية من ناحية ، وبين المنظومات الرأسمالية والمنظومات الاشتراكية من ناحية ثانية . التعارض الأول ، يستند إلى بنية المؤسسات السياسية نفسها ، والثاني إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية . الأول هو التمييز الجوهري للدول الغربية ، والثاني هو التمييز الجوهري للدول الشيوعية .

بجمعنا هذين التعارضين نجد أنفسنا أمام أربعة نماذج من المنظومات السياسية ، الثلاث الأوائل فقط تعمل حالياً : الديمقراطيات الرأسمالية (المنظومة الغربية) ، الدكتاتوريات الاشتراكية (منظومات بلدان أوروبا الشرقية) والأنظمة الاستبدادية الرأسمالية (ملكيات قديمة ودكتاتوريات فاشية أو محافظة) . النموذج الرابع - الديمقراطيات الاشتراكية - لم ير النور بعد . وهذا لا يعني أنه لا يمكنه أن يعمل . عديدون هم الناس في العالم الذين يأملون بأن يرى النور يوماً . . كلٌ من الأمتين الكبريين اللتين تهيمنان على العالم - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - تجهدان على العكس لمنع تحقق هذا الأمل . فكلما حاولت دكتاتورية اشتراكية التطور نحو الديمقراطية دون التخلي عن الاشتراكية ، قطعت الجيوش السوفياتية تجربتها بعنف (براغ 1968) . وكلما حاولت ديمقراطية رأسمالية أن تتطور نحو الاشتراكية دون التخلي عن الديمقراطية ، ساعدت الاستخبارات الأميركية عسكرييها الفاشيين لإغراق التجربة بالدم (سانتياغو ، 1973) .

يمكن تمثيل تصنيف المنظومات السياسية المدروسة في هذا الكتاب بواسطة محورين عامودين ، الأول يصور تعارض المنظومات الليبرالية والمنظومات التسلطية والثاني يصور

تعارض المنظومات الرأسمالية والمنظومات الاشتراكية . نحصل هكذا على أربعة مربعات (انظر رسم 1 ، أسفل) . المربع الرابع يبقى فارغاً ، وضعنا فيه تجربتي تشيكوسلوفاكيا وشيلي ، كل واحدة منهما مطبوعة بالعلامة التي تسبق اسم الفقيد .



رسم 1 ـ تصنيف الأنظمة السياسية

سوف ندرس بالتوالي النماذج الثلاثة الكبرى للمنظومات السياسية الرئيسية التي تعمل حالياً . وقبلاً ، سوف نصف في القسم الأول من هذا الكتاب النمط العام الذي تستلهم منه كل الأنظمة إلى هذا الحد أو ذاك ، وأحياناً لتستير نظام مختلف تماماً ، إنه النمط الديمقراطي ، تاريخياً ، تطور هذا النمط مع تطور الأنظمة الليبرالية الرأسمالية ، التي يشكل نمطها الخاص . بيد أن الليبرالية فرضت تدريجياً ، بحيث أنه حتى الأنظمة التي ترفضها كلياً أو جزئياً ترجع إليها كمعيار بشكل من الأشكال فتضطر هذه الأنظمة إلى إرساء الانتخاب العام ، انتخابات الحكام ، البرلمانات ، ولو اقتصر ذلك على الظاهر والصورة ليس إلا .

بيبليوغرافية عامة

لا يوجد أي عمل يغطي مباشرة مجمل المسائل المعالجة في هذا الكتاب على القارئ إذاً أن يرجع إلى البيبليوغرافيات الخاصة في نهاية كل مقطع ، أو في مستهل بعض الفصول .

قبل قراءة هذا الكتاب ، ننصح بالعودة إلى « موريس دوفرجيه » ، علم اجتماع السياسية ،

(صـدرت ترجمته عن المؤسسة الجـامعية للدراسـات والنشر ببروت 1992) ، ومـدخل إلى السيـاسـة ، 1964 ، لوضع المسائل المدرسة هنا في سياق أوسع . من ناحية أخرى ، يمكن مقابلة هذا العمـل بكتب أخرى عالجت جـزءاً من هذه المسـائل في مقـاربة مختلفـة : مثلاً ، A. Hauriou ، القـانون الـدستوري والمؤسسـات السياسيـة ، طبعة رابعـة ، 1975 (طبعة سـادسة راجعهـا ، J. Gicquel et P. Gélard 1975); R. Macridis et B. E. Brown, Comparative Politics: notes and reading, 4e éd; Homewood (III), 1972, G. J. Friedrich, Constitutionnal governement and democracy, 4e éd, 1968 waltham (Mass).

بما يخص النصوص الوثائق ، العودة لـ موريس دوفرجيه ، دسـاتير ووثـائق سياسيـة طبعة ثـامنة ، 1978 .

حول غالبية المسائل يمكن الاطلاع على :

L'International Encyclopedia of the social Sciences, New York, 1968, 17 vol.

عرض شامل نجده في :

G. Burdeau, Traité de science politique, 2e éd, 1966- 1978, II vol.

لتكملة البيبليوغرافيات المذكورة لاحقاً نعود أساسـاً إلى البيبليوغـرافيا الـدولية للعلوم السيـاسية ، جـزء واحد في السنـة منذ 1953 (الأونيسكـو) . والبيبليوغـرافيا المتضمنـة في المجلة الفـرنسيـة للعلوم السياسية ، والتي تحتوي على تعليقات ذكية ، هي جد عملية .

مجلات العلوم السياسية هي عديدة جداً في فرنسا ، المجلة الفـرنسية للعلوم السيـاسية تلعب دوراً أسـاسياً ، المجلة الفـرنسية لعلم الاجتماع هي مهمة . المجلة الأمـيركية للعلوم السيـاسية أسـاسية عـلى الصعيد الدولي . تحتـوي « مجلة القانـون العام والعلوم السيـاسية » عـلى حوليـات مفيدة لأعـمال البرلـمان الفرنسي . كما نجـد تحليلاً لمجمـل مقالات المجـلات والصحف وعلى نحـو منتظم في « النشرة التحليليـة للتـوثيق السياسي ، الاقتصـادي والاجتماعي المعـاصر ، التي تصدر كـل شهر منـذ 1947 . أمـا تحليـل مقـالات المجلات وحـدها ، فنجـده في التوثيق السيـاسي الدولي (International, Polotical science abstraits) المنشورة برعاية الأونيسكو (أربعة أعداد في السنة منذ 1950) .

القسم الأول

النمط الديمقراطي

ليست كل أمم العالم الحالي ديمقراطية : على العكس ، غالبيتها هي أحادية ، وعلى درجة من القمعية . لكنها جميعها تدعي الانتماء للقيم الديمقراطية ، تعلن أنها ديمقراطية وتأخذ كمعيار النمط الديمقراطي . جميعها ، تقريباً ، تملك دساتير ، مع أن عدداً كبيراً منها ليست سوى دساتير - برامج . جميعها ، تقريباً ، تلجأ إلى الانتخاب العام ، مع أن الانتخاب ليس حراً في عدد كبير منها ويقتصر فقط على الموافقة الالزامية على مرشحين وحيدين . جميعها ، تقريباً ، لديها برلمان ، مع أن دور هذا الأخير يبقى ضعيفاً ، إن لم يكن غير موجود ، في الأعم الأغلب . لدى جميعها ، تقريباً ، منظومة قضائية مستقلة شكلياً ، مع أن القضاة ليسوا غالباً سوى مجرد موظفين لدى السلطة .

إن النمط الديمقراطي الذي يشكل قاعدة كل المنظومات السياسية القائمة ، على الأقل نظرياً ، تطور عبر احداها : المنظومة الليبرالية الرأسمالية . إنه يعمل فعلياً في الأمم المسماة غربية : أوروبا الغربية ، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا ، اليابان ، استراليا ، زيلندا الجديدة، الخ . في الأمكنة الأخرى، هو أداة تزيينية مسقطة، ملصوقة على بناء، ومتعارضة مع هندسته تماما . غير أن مجرد ادعاء الأنظمة التسلطية المعاصرة انتمائها للنمط الديمقراطي هو مسألة لا يستهان بها . يعني هذا أن هذه الأنظمة تتعارض مع منظومة القيم التي تتمعير إليها في العلن ، أي أنها ليست مشروعة كاملاً بنظر مواطنيها . وبما أن المشروعية هي إحدى الأسس المهمة للسلطة السياسية ، فإنه يمكن القول أن السلطات التسلطية هي أضعف أساساً من السلطات الديمقراطية ، في منظومة قيم العالم المعاصر .

سوف نتطرق أولاً لتكوين النمط الديمقراطي وانتشاره الحالي ، ثم لميزاته الرئيسية : انتخاب المواطنين ، البرلمانات ، القضاة المستقلون . حول كل من هذه

النقاط ، سوف نبحث مبادىء وأوليات النمط ، مع التمييز بين شكل تطبيقها في الـدول حيث يشكل الأساس الفعلي للمنظومة السياسية (الديمقراطيات الغربية) وشكل تطبيقها في الدول حيث لا يعدو عن كونه مرجعاً نظرياً ، دون تطبيق فعلي .

الفصل الأول

تطور النمط الديمقراطي

من الضروري أن تميز بين النمط الديمقراطي كما يعمل فعلياً في الدول الغربية ، والصورة المكونة عن هذا النمط ، وبالفعل حتى الدول الغربية ، التي تطبق فعلياً هذا النمط ، فهي لا تطبقه بشكل يوافق تماماً الصورة المكوّنة، والتي تكونها هذه الدول أيضاً عن هذا النمط . مثال البرلمان هو نموذجي على هذا الصعيد : فيما يحتل دوراً مركزياً ومهيمناً في النمط المتصور ، فإن دوره الحقيقي يبقى ضعيفاً للغاية في غالبية بلدان الغرب ، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية .

النمط الديمقراطي هو الديمقراطية الليبرالية كما عملت في البلدان الرأسمالية المتقدمة بين 1870 و 1939 تقريباً . في هذه البلدان ذاتها ، تعمل اليوم منظومة سياسية متمايزة بعمق اقترحنا تسميتها « التكنوديمقراطية » . غير أن المواطنين لم يعُوا تماماً هذا التطور وهم يستمرون بذكر بنى وقيم النمط الديمقراطي الليبرالي . إلا أن هذا التشويه يظل أخف في هذه الحالة ، منه في حالة الأنظمة التسلطية ، حيث يعلن كمرجع وأساس دون تطبيقه . في التكنوديمقراطيات ، يُرجع إليه ويُطبق : غير أن التطبيق لا يتوافق تماماً مع الاستشهاد .

I.- تكوين النمط الديمقراطي

إن النمط الديمقراطي ليس بناء مصطنعاً شيده منظرون ، قانونيون أو علماء سياسة ، كما كان يزعم أعداؤه المحافظون في السنوات 30 . إنه نتيجة تطور تاريخي تكوَّن عبر قرون عديدة في أوروبا الغربية . عدد كبير من مؤسساته أخذت من المنظومات السياسية السابقة ، لا سيما من الملكيات الارستقراطية التي عاشت في هذه المنطقة من العالم قبل القرن التاسع عشر . لكن تم نقلها ، تحويلها وتكييفها كي يسعها الذوبان في منظومة جديدة . هذا الاستخدام للأدوات يتكرر غالباً في مسار تطور المجتمعات .

المنظومة الجديدة تستخدم كأدوات عناصر منظومات قديمة ، تغيرها لتكييفها مع منطقها الخاص : مثلما تستخدم عواميد وأحجار الآثار القديمة في بناء الأبنية اللاحقة .

1 ـ تشكيل النمط

تشكل النمط الديمقراطي في قلب المنظومة الأرستقراطية والملكية التي كانت تسود في أوروبا قبل الثورة الفرنسية والتي يسميها الفرنسيون « النظام القديم » / Ancien Régime / . الحافز الأول أعطي منذ حوالي تسعة قرون ، عندما حسنت اكتشافات تقنية عديدة (المناوبة الزراعية الثلاثية ، الحبوب الجديدة ، طوق المقرن ، بيطرة الحيوانات ، محراث غير متماثل ذو أذن ومقلب ، أدوات حراثية حديدية ، طواحين هيدرولية وهوائية ، حاملة السكّان والبورصة) في أوروبا الغربية المردود الزراعي وشروط النقل . ارتفع مستوى المعيشة ، وازداد عدد السكان ، تعددت الطرقات والجسور ، وتطورت الإقالات الإنسانية بفضل الحج والحروب الصليبية . فعوض عن انتاج مقفل داخل مجالات واسعة ، كان الاتجاه نحو انتاج للتبادل . بقيت الزراعة مسيطرة ، إلا أن التجار والحرفيين ورجال المال لعبوا دوراً متنامياً . هكذا ، تشكلت طبقة جديدة ، متجمعة في المدن : البورجوازية (Les Bourgeois هم سكان الـ bourgs البلدات / بالمعنى الحرفي للكلمة) .

لا تتميز البورجوازية فقط بالمجال الذي تنشط فيه (حرافة ، صناعة ، تجارة ، تجارة كبيرة ، مصارف ، خدمات ، الخ) ، ولكن أيضاً بالطرق التي تستخدمها . مع البورجوازية غداً الربح هو المحرك الأساسي للاقتصاد ، فيما كان الانتاج الاقطاعي مستنداً إلى استثمار الملكيات الكبرى حيث تختلط مفاهيم الخدمة ، الجماعة ، الروابط الشخصية الامتيازات ، المصاف (الاجتماعي) ، مع مفهوم المردود . هكذا ، أدى تطور القوى الانتاجية إلى انقلاب في البنى . القيم الاجتماعية أفضى في النهاية إلى المنظومة الديمقراطية ـ الرأسمالية . لكن سيرورة التطور هذه كانت طويلة . حتى القرن الثامن عشر ، تقدمت المنظومة الجديدة في بلد واحد فقط ، انكترا . ولم تتعمم في كل الغرب إلا بعد الثورتين الأميركية والفرنسية .

ولادة النمط في انكلترا

على مدار زمن طويل ، كان الانتاج من النمط الرأسمالي والبورجوازية التي تنشطه يمثلان أقلية في عالم تهيمن عليه الزراعة التقليدية . في القرن الحادي عشر ، حصل البورجوازيون على حريات بلدية بفضل تطور « الكومونات » ، أي المدن المستقلة الخارجة عن سلطة الأسياد والمطارنة أو التي تتقاسم معهم السلطة . الكومونة أو البلدة

المستقلة يديرها جهاز من القضاة المنتخبين . لا يخضع سكانها للسخرات والرسوم الإقطاعية . يشكلون ميليشيات للدفاع عن أنفسهم ضد مهاجمين محتملين ، خلف الأسوار التي تحيط بالمدينة : ليسوا بحاجة إذاً لحماية الأسياد . لديهم محاكمهم الخاصة لتنظيم نزاعاتهم وضرائبهم الخاصة لتأمين الخدمات العامة في المدينة تظهر هذه البلدات كجزيرات بلوتوديمقراطية (الانتخاب محصور والأغنياء يسيطرون) في رحم عالم أرستقراطي . غير أن طابعها يبقى غامضاً . لأنها هي أيضاً إقطاعات جماعية ، مندمجة في الإقطاعية : حقها بالحصول على شعار النبالة هو نموذجي على هذا الصعيد .

١ ـ جمعيات السلطات

في القرن الرابع عشر ، ارتفع تمثيل البورجوازية في المستوى البلدي إلى المستوى الوطني ، مع انتشار « جمعيات السلطات » في كل أوروبا . ولم تكن هذه مؤسسة جديدة ، بل تحويل للمؤسسة الإقطاعية القديمة ، مؤسسة المجالس الكبرى ، بلاطات الملك ، ساحات آذار أو أيار . كمن التجديد في إضافة عنصر جديد : انضمام بورجوازيو المدن . وحملت الجمعيات المكونة أسماء مختلفة تبعاً للبلدان : السلطات العامة ، كورتيس / Cortès (*) / دييت / Diète (**) ، برلمان ، الخ .

● **بنية جمعيات السلطات ـ** يجري التمييز عادة بين ثلاث « سلطات » (بمعنى « وضعيات » اجتماعية) : الكهنوت ، النبلاء ، والبورجوازية . في اسكندينافيا ، هناك أربع « سلطات » : الفلاحون الأحرار يشكلون فئة تضاف إلى السابقة . كل « سلطة » تُمثل بشكل مميز : تجري الانتخابات في كل منها ، ويجلس منتخبوها على نحو منفصل ، ما خلا حالات استثنائية . لجمعيات السلطات هذه طابع غامض ، مثل البلديات . فمن ناحية ، ينتَخبُ البورجوازيون حسب أصول حديثة إلى حد كبير . ومن ناحية ثانية ، إضافة ممثلين من الإقطاعات الجماعية التي تكونها البلديات يمكن أن تعزز المنظومة الإقطاعية . مثلاً ، حاولت السلطات العامة الفرنسية / Etats généraux / جعل الملكية انتخابية ، ما كان من شأنه أن يؤدي إلى النظام الأرستقراطي على غرار النظام البولوني .

إن الضرورات المالية تلعب دوراً مهيمناً في هذا التحويل للجمعيات الإقطاعية إلى جمعيات سلطات . في عالم من الاقتصاد المقفل ، كان السلطان القروسطي يأخذ من

(*) Cortès : جمعية تمثيلية باللغة الأسبانية (مترجم) .

(**) Diète : جمعية سياسية في بعض دول أوروبا (مترجم) .

أملاكه الخاصة أساس الحاجات المالية لسير المصالح العامة . كان بإمكانه إذاً الاستغناء عن « مساعدة » مُقطعيه دون صعوبات كثيرة . أمّا سلطان القرن الرابع عشر فكاد يعيش في عالم مختلف جداً ، حيث أصبحت التبادلات الاقتصادية متطورة جداً ، حيث التقنيات العسكرية الأكثر تعقيداً جعلت الجيوش والحروب أبهظ ثمناً ، حيث اتساع الإدارة استلزم ثروات كبيرة . بالنسبة إليه ، كان يجب أن تصبح المساعدات الإقطاعية ضرائب حديثة . وينبغي طلب ذلك من جميع الذين يحوزون على ثروات ، خاصة البورجوازيين ، هذه الطبقة التي كانت في أوج انطلاقتها .

● **اتساع جمعيات السلطات** ـ كانت تجتمع هذه الجمعيات بصورة عامة لتقديم مساعدات ، لكنها راحت تتجه إلى المطالبة بجدول مالي لتبرير الطلبات الملكية ، إلى مراقبة جباية الضرائب ، إلى طلب تفسيرات حول استخدام الاعتمادات الممنوحة ، وأخيراً إلى التدقيق في الحسابات . كل هذا فتح الطريق أمام السلطة الميزانية والمالية للبرلمانات الحديثة . ثم ارتقت أيضاً إلى الرقابة السياسية ، عبر صياغة شكاوى قبل منح المساعدات . في انكلترا ، كان على الملك أن يضحّي بالوزراء عامي 1340 و 1371 كي يحصل على النقود التي يطالب بها . عام 1376 ، أرغم البرلمان الملك على محاكمة مختلسين على يد اللوردات : هذا هو أصل إجراء المحاكمة البرلمانية (Impeachment) . في فرنسا ، فرضت السلطات / Etats/ سنة 1357 مجلس وصاية على ولي العهد . وقد شجّع أحياناً الملوك هذا الدور السياسي لجمعيات السلطات بجعلها تغطي قرارات لصالح التاج . نفى ولي العهد شارل ، عبر السلطات العامة الفرنسية في عام 1359 معاهدة لندن ، الموقعة من قبل والده المسجون ، عام 1399 أيد البرلمان البريطاني خلع ريشار الثاني واغتصاب هنري الرابع للعرش ؛ عام 1461 ، تحالف مع إدوارد الرابع ، في اسكندينافيا ، قرّرت جمعية كالمار ، / Kalmar / الاتحاد بين الممالك الثلاث ، الخ .

2 ـ البرلمان البريطاني

ألغيت « **جمعيات السلطات** » في كل الأمكنة ، خلال القرنين اللاحقين ، ما عدا في بريطانيا . في فرنسا ، لم تعد تجتمع السلطات العامة بعد عام 1614 : لم تجتمع إلا عام 1789 ، ولكن في ظروف جد مختلفة . في أسبانيا ، تضاءلت أهمية الكورتيس ابتداء من القرن السادس عشر ؛ توقفت اجتماعاتها في كاستيليا . في نهاية القرن السابع عشر ، لم تعد جمعيات السلطات موجودة في كل الأمم الكبرى ، ما عدا انكلترا . في الوقت نفسه الذي كانت تنهار منه هذه البرلمانات الجنينية في أوروبا ، أطلق البرلمان البريطاني حربه الحاسمة ضد الملك ، والتي ستؤدي إلى إعدام شارل الأول ، إلى التشييد المؤقت

للجمهورية وأخيراً إلى إرساء ملكية مرهقة .

● **عوامل تطوير البرلمان** ـ هذا التطور للنمط الديمقراطي في بريطانيا العظمى يأتي كما يبدو من واقعة أن جزءاً من الأرستقراطية العقارية دخل بسرعة في إنتاج من نمط رأسمالي ، مبني على الربح : فأصبحت إذاً الحليف الطبيعي للبورجوازية ، التي ترتكز إلى ذات القاعدة الاقتصادية . هكذا ، تكونت طبقة متوسطة ، لم تكف قوتها الإنتاجية عن التوسع حتى غدت مهيمنة . صعود البرلمان ، وهو التعبير عن هذه الطبقة المتوسطة ، ليس إلا نتيجة تطور هذه الأخيرة . في المجتمعات الزراعية أساساً ، كانت البورجوازية المدينية ضعيفه جداً ، لا تنعم إلا بقواها الذاتية ، الأمر الذي كان يمنع حصول تغييرات أساسية وإقامة منظومة سياسية جديدة . كانت المؤسسات التمثيلية التي ولدتها البورجوازية محكومة بالاضمحلال (جمعيات سلطات) أو بالعيش الخمول في بعض القطاعات الضيقة ، الشبيهة « بمراكز الأمن » للبروتستانت في فرنسا (الجمهوريات المدينية) . كي تستطيع أن تدوم وتتوسع ، كان يجب أن تجد دعماً أوسع .

بهذا المعنى ، يمكن القول أن الخَرُوف ولّد الديمقراطية الحديثة . في القرن الحادي عشر ، أكثر من ثمانية ملايين جزة (خروف) كانت ترسل كل سنة من انكلترا ، غالبيتها باتجاه فلاندريا / Flandres / فيما لم يكن عدد السكان يتعدى ثلاثة ملايين . وجد نبلاء الأرياف ، الذين كانوا يهتمون بتربية الماشية ، أن مصالحهم الطبيعية مرتبطة مع البورجوازية التاجرة . أكثر من ذلك : كانوا ينزعون إلى اعتناق منظومة القيم نفسها . فتوقف النبلاء عن اعتبار الأرض كأساس للواجبات ، للوظائف والامتيازات السياسية والاجتماعية ، ورأوا فيها استثماراً ومصدر مداخيل . فحل المفهوم الرأسمالي للربح محل المفهوم الإقطاعي للخدمة . صار النبلاء الإنكليز يميلون إلي التبرجز في الوقت الذي كان فيه البورجوازيون الأوروبيون يحاولون التنبل . وحلف البورجوازية والنبالة الريفية كون قوة البرلمان البريطاني .

في فرنسا ، على العكس ، لم يتصرف النبلاء كمقاولين زراعيين . بل تخلوا عن استثمار أراضيهم مقابل أجور نقدية أو عينية . أما البورجوازية ، وقد انعزلت عن النبلاء ، فقد اتجهت نحو الملك الذي ساعدته في التخلص من وصاية الأسياد الكبار ، فيما أدخلها هو في إدارة المملكة (مثال كولبير) هكذا ، ضعفت السلطات العامة بفعل المنافسة بين القوى التي تتألف منها ، الأمر الذي سمح للملك بالتخلص منها .

● **ملكية محدودة ونظام برلماني** ـ إن تطور البرلمان البريطاني جعل منه قوة مقابلة للقوة الملكية ، مما أفضى إلى نظام سمي « ملكية محدودة » يبقى الملك رئيس الدولة

والحكومة ، مالكاً كل السلطات غير المخصصة لسلطات أخرى في النصوص ، في التقاليد أو في القانون العام Common law . يجب عليه أن يحترم استقلالية القضاة وصلاحيات الغرف . هذه الأخيرة تمنح المساعدات ، وتقرر في الأمور المتعلقة بالشؤون العامة بأشكال مختلفة . وتصوت على الاقتراحات التي يحيلها إليها الملك . بإمكانها أن ترسل إليه عرائض ، كان يأخذها بالاعتبار أكثر فأكثر . ابتداء من البرلمان طويل الأجل Long Parlement (1640 ـ 1649) ، انتظم النواب في لجان وأعطوا لعرائضهم شكل مشاريع مدونة بالكامل ، ومعدة للصدور : يمكن للتابع أن يرفض إقرارها . وقد تنازل في مطلع القرن الثامن عشر عن هذه الصلاحية : عام 1707 ، رفضت الملكة آن للمرة الأخيرة الإقرار الملكي للقانون. مذ ذاك فصاعداً ، أصبحت السلطة التشريعية في عهدة البرلمان .

خلال القرن السابع عشر ، بدأت سيرورة أخرى وتطورت على نحو مواز للسابقة قبل أن تكملها لم تعد المسألة في أن ينتزع البرلمان صلاحيات من الملك ، بل في استبدال هذا الأخير بجهاز حكومي آخر يملك السلطة التنفيذية . وفيما كانت الملكية تبدو وكأنها تضمحل ، كانت في الواقع تتحول إلى ملكية برلمانية ، حيث تتألف الحكومة من مجلس وزراء ورئيس على رأسهم ، وكلاهما لا يبقيان في منصبهما إلا إذا أحرزا ثقة الجمعيات ، أو بالتحديد ثقة غرفة العموم ، التي راح تفوقها يتأكد يوماً بعد يوم لأنها تمثل الطبقات التي تمسك بالسلطة الاقتصادية الأساسية .

في بداية القرن الثامن عشر ، كان نمط المؤسسات السياسية للديمقراطية الحديثة قد تم تشييده كاملاً تقريباً في انكلترا ، حيث عمل فعلياً . غير أن البلدان الأوروبية الأخرى كان ما يزال يهيمن عليها الملوك والنبلاء . في هذا الزمن ، اندلعت في الغرب ثورة ثقافية حقيقية هزت كل منظومة القيم القائمة لتستبدلها بمنظومة قيم جديدة على نحو جذري الحافز أتى مرة جديدة من انكلترا ، حيث أثارت ثورة كرومويل إعادة نظر عميقة في النظام القائم : جون ميلتون / John Milton / « وجمهورية المؤمنين » ، جورج فوكس والصاحبيون / Quakers /(*) ، وجون ليلبورن / John Lilburne / « والمسوين » / niveleurs / ، جميعهم طوروا فكرة مجتمع دون نبلاء وملك . إلا أن المنطقة التي كانت واقعة فوق بؤرة الزلزال مباشرة فهي فرنسا ، التي كانت آنذاك قوة مهيمنة ، حيث

(*) quakers : الصاحبيون وهم أفراد شيعة الصاحبيين البروتستانتية التي تدعو إلى السلام والبساطة وحب البشر . (مترجم) .

كـانت توجـد فـرقـة رائعـة من رجـال الفكـر ، مـع فـولتـير وروسـو وديـدرو ودالامبـير وكوندورسي ، الخ .

انتشار النمط في الغرب

كان لهذه الإيـديولـوجيا الجـديدة قـوة اجتذاب هـائلة ، لأنها تميل إلى تحـرير كـل البشر ، مع أنها كانت تستجيب ، بـادىء الأمر لـطموحـات ومصالـح البورجـوازية التي سـوف يؤمن التقدم الصنـاعي هيمنتها . وعبـارة « ثـورة ثقـافيـة » تنـاسب تمـاماً ، لأن الإيديولـوجيا القـديمة كـانت موضـوع اعتراض في كـل مظاهـرها وأسسهـا . المساواة في الحقوق تتعارض مع الامتيازات والتسلسلية ، وحرية الفكر والتعبير مع الدوغمائية الحبرية والملكية ، والمنافسة الاقتصادية مع جمود المنظومة الاتحادية والزراعة التقليديـة ، والفرديـة مـع المفـاهيم المتحـديـة ، البحث عن الـربـح مـع أهميـة النسب والأفكـار الإقـطاعيــة الخدماتية ، وفقد النظام القائم كـل تبريـر . إذا كان البشر أحـراراً ومتساوين ، لا أحـد يستطيع أن يـأمرهم إلا إذا تلقى منهم تـوكيلاً بـذلك : وهـذا سوف يهـدم سلطة النبلاء والملوك ويقود إلى الجمهوريات الانتخابية . إنه تحرير حقيقي لـلإنسانيـة ، التي أصبحت راشدة ومنفلتة من عقال القوى السياسية والاجتماعية التي كانت حتى ذلك الحين مرسـومة على صورة السلطة الأبوية .

١ ـ الثورات الليبرالية

سـوف تجد هـذه الإيديـولوجيـا قوة إعـلامية هـائلة من خلال الثـورتين الفـرنسية والأميركية ، اللتين ساعدتا في إثارتها وفي تعزيزها .

● **الثورة الأميركية** ـ بادىء الأمر لم تكن ثورة المستعمـرات الثلاث عشرة مـا وراء الأطلسي ضد العاصمة الإنكليزيـة ثورة منـظومة ضـد منظومـة أخرى . فـالمستعمرون لم يقـاتلوا ضد النبـلاء وملك انكلترا : منافسـاتهم التجاريـة مع المنشآت المتروبـوليـة هي السبب الأساسي للنزاع الذي دار بين بورجوازيتين ورأسماليتين .

ولكن ما إن بدأت ، وجب إضفاء أهداف إيديولوجية عليهـا ، قادرة عـلى توجيـه جميع مواطني المستعمرات القديمة وتمثيل صراعهـا . ولقد قـدمت مبادىء الثـورة الثقافيـة للمفكـرين والتي كانت نشرت للتـو في الغـرب ، قـدمت الـبرنـامـج السيـاسي الـوحيـد الممكن ، والـذي كان يتنـاسب مـع البنيـة الاجتـماعيـة لأمـيركـا الانكليـزيـة ومبـادئهـا المسـاواتية . إن صراع الثـلاث عشرة مستعمرة ، من أجـل استقلالهـا أصبـح إذاً صراع مجتمع ليبرالي جـديد ضـد المجتمع القـديم الملكي والأرستقراطي . فـاتخذ هكـذا أبعاداً

دولية . كان كل الغرب معنيا بالأمر . آن ينضم أرستقراطي فرنسي شاب إلى جانب الأميركيين ، فهذا يعني مدى أهمية المغامرة على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي ويزيد من وهجها . إن لسلوك لافاييت / La Fayette / هذا نفس المعنى الذي اتخذته لاحقاً ، مواقف بيرون / Byron / في اليونان ، مالرو / Malraux / في أسبانيا ورجيس دوبري / Régis debray / في بوليفيا .

● **ثورة 1789** ـ رغم أن الثورة الفرنسية عام 1789 باءت بالفشل ، على عكس الثورة الأميركية ، فإن سطوعها كان أكبر . فهي قضت على أقدم وأقوى ملكية في أوروبا . وكان إعلان حقوق الإنسان والمواطن يتعلق أكثر مباشرة بالأفراد وسلطاتهم من « إعلان الاستقلال » للمرة الثانية ، بعد فارق عدة سنوات ، أصبحت الإيديولوجيا الليبرالية قاعدة مشروع سياسي ، على نحو أكثر كمالاً وتفجراً . من ناحية ثانية ، وفر المنحى الدرامي للحركات الثورية ، وواقعة أنها تجري في أكبر وأقدم أمة أوروبية ، قوة إعلامية هائلة . قلبت العشر سنوات الممتدة بين 1789 و 1799 رأساً على عقب الذهنية العامة في أوروبا . بعد ذلك ، بدت المنظومة الملكية والأرستقراطية عجوزاً ، بالية ، رخصة العود .

● **ثورات القرن التاسع عشر** ـ خلال الخمسين سنة اللاحقة ، جرى صراع شرس في أوروبا بين النظام القديم الأرستقراطي والنظام الديمقراطي الجديد . ما ان انتهى مؤتمر فيينا ، حتى تدخلت ميليشيات الحلف المقدّس / Saint Alliance / في عدة بلدان للقضاء على الثورات الليبرالية . عام 1830 ، كان الزلزال أقوى وأوسع : لقد تأدى إلى الأنظمة البرلمانية في فرنسا وبلجيكا . عام 1848 ، سادت موجة ثورية في كل أوروبا الغربية وهدمت نهائياً الملكية الفرنسية . عام 1871 ، تقصمت كومونة باريس تحت قمع هو الأكثر دموية في القرن التاسع عشر الغربي هذه اللائحة لا تأخذ بعين الاعتبار إلا الحركات المهمة التي هزت أو قلبت الأنظمة القائمة . إنها تهمل مجموعة من المؤامرات ، النشاطات السرية أو العلنية ، التحريضات متعدّدة الأشكال ، التي تم قمعها بصرامة على أيدي الحكومات .

في أي حال ، يمكن تصنيف هذه الحركات الثورية وهذه النضالات المستمرة في فئتين . حتى العام 1848 ، كانت الثورات موجهة خاصة ضد النبلاء ، الملوك وحلفائهم ، أي ضد مؤيدي الأنظمة القديمة . الثورة الأهلية لحزيران 48 في فرنسا والقمع الذي قضى عليها فتحا مرحلة جديدة . لم تعد الطبقات الحاكمة القديمة تشكل العوائق الرئيسية أمام تطور الديمقراطية « الليبرالية » ، بل الطبقة الجديدة المقموعة ـ

البروليتاريا ـ التي أمست على ما يكفي من القوة لتهديد الرأسمالية . بإيجاز ، يمكن القول أن قبل 1848 ، قاتلت البورجوازية على جبهة واحدة وبعد ذلك على جبهتين ، وسرعان ما أصحبت الجهة الثانية أكثر أهمية من الأولى .

2 ـ تشييد الديمقراطية الليبرالية

كان انتصار المنظومة الديمقراطية شاملاً تقريباً ابتداء من عام 1870 ، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة .

● **المكان الجغرافي** ـ في الولايات المتحدة الأميركية ، متّن نجاح الشمال في حرب الانفصال / Guerre de Sécession / (1865) الإيديولوجية الليبرالية والرأسمالية ، عزز الفدرالية والحكومة المركزية وأعطى المؤسسات شكلها الحديث الذي دام حتى إصلاحات F. D. Roosevelt . من زمن لينكولن(*) بدأ تبلور الحزبين الجمهوري والديمقراطي . غير أن الجنوب بقي خارج الليبرالية . وإذا حصل العبيد القدماء على حق الاقتراع ، فإنهم لم يتوصلوا لاستخدامه على نحو حر . ففي فترة « إعادة البناء » كان المغامرون الآتون من الشمال والذين يزرعون الخراب في البلاد ، يقضون على هذا الحق . وعندما تمت تسوية مع السلطات الفدرالية ، اعتنقت الولايات الجنوبية أحكاماً تحرم السود من الحق الانتخابي : أفاد الحزب الديمقراطي من احتكار التمثيل وأصبح النظام أقرب إلى الحزب الواحد للدكتاتوريات منه إلى التعدديّة الليبرالية .

في أوروبا الغربية ، بقي الجنوب (أسبانيا ، البرتغال ، إيطاليا) خارج الديمقراطية الليبرالية . لكن هذه الأخيرة شرعت بالقيام في كل مكان تقريباً ، في الفترة ذاتها . في انكلترا ، حيث دعّم فشل محاولة الترميم الملكي التي قام بها جورج الثالث النظام البرلماني ، فإن قوانين عام 1832 وعام 1867 زادت عدد الناخبين وأفضت إلى تشكيل أحزاب منظمة . في فرنسا ، تطورت البرلمانية ببطء بين 1814 و 1848 على قاعدة ضيقة جداً (100 إلى 200000 ناخب لثلاثين مليون نسمة) . الجمهورية الثانية أرست الانتخاب الشامل (1848) القائم حتى اليوم : لكنه عمل في البداية في إطار استفتائي . الجمهورية الثالثة جمعت البرلمانية والانتخاب الشامل . ابتداء من عام 1875 ، عملت المنظومة الليبرالية في باريس .

البلدان الصغيرة من العالم القديم اتبعت الحركة أو سبقتها بقليل . السويد ، التي منحت لنفسها دستوراً عام 1814 ، استبدلت عام 1866 جمعيات السلطات القديمة ببرلمان تطورت سلطاته فيما بعد تدريجاً . واعتنقت بلجيكا نظاماً برلمانياً منذ 1831 .

(*) رئيس الولايات المتحدة الأميركية عام 1860 (م) .

الدانمارك وهولندا فعلتا الشيء ذاته عام 1848 ، علماً أن هولندا وسعت مجال حق الانتخاب عام 1866 . بعد 1870 . وحدها ألمانيا ، النمسا وإيطاليا لم تعرف الديمقراطية الليبرالية ، بين الأمم الأوروبية التي تطبقها اليوم . مع أن ألمانيا تطبق الانتخاب الشامل ، الذي كان نادراً في تلك الحقبة .

● **أسس المنظومة** ـ إن اتباع المنظومة الديمقراطية يتطابق مع تطور البورجوازية ، الذي تسبب به تطور الثورة الصناعية بالذات بين 1870 و 1880 . والرسم الماركسي الذي يعتبر أن تطور القوى المنتجة (أي التقدم التقني والعلاقات الاجتماعية التي يفترضها) يولد طبقات اجتماعية ، تبني بذاتها إيديولوجيات ومؤسسات ، يوضح إلى حد كبير تطور النمط الديمقراطي . وهذا ليس عجيباً لأن هذه الصورة ابتكرت في القرن التاسع عشر لتفسير تطور بنى الغرب . وهي تحتاج اليوم لبعض الإضافات .

إن بناء العناصر السياسية للنمط الديمقراطي (انتخابات ، برلمان ، فصل السلطات) بدأ قبل الثورة الصناعية وانتصار الرأسمالية . على أثر الاختراعات التقنية في القرون الوسطى والنهضة والتي أدت إلى توسيع أول للبورجوازية ، لكنه بقي محدوداً . ولقد استُتبعت هذه البنى السياسية الجديدة ، ولم تسبق بالثورة الصناعية للقرن الثامن عشر ، التي حفزتها هذه البنى ، ولكنها شكلت نهاية أخرى للسيرورة التي بدأت في نهاية القرون الوسطى وعجل بها عصر النهضة والاصلاح . في الوقت الذي بدأت فيه الثورة الصناعية ، كانت العناصر السياسية والإيديولوجية للنمط الديمقراطي قد تكونت على نحو كامل تقريباً . وشجع تطور القوى المنتجة واتساع رقعة البورجوازية انتشار هذه العناصر في كل الغرب .

2 ـ الديمقراطية الليبرالية

هذا النمط الذي تكون وتعمم هو ما يُسمى « الديمقراطية الليبرالية » . كلمة « ليبرالية » مأخوذة هنا بمعنى مزدوج ، سياسي واقتصادي . فهي تعني أولاً أن المؤسسات السياسية ترتكز إلى المبادىء الجوهرية التالية : سيادة شعبية ، انتخابات ، برلمانات ، استقلالية القضاة ، حريات عامة ، تعددية حزبية . بفضل هذه المبادىء ، ينعم المواطنون بهامش كبير جداً من الاستقلالية وبوسائل ضغط فعالة على الحكام كانت بعض عناصر المنظومة الارستقراطية والملكية السابقة ما تزال موجودة في الديمقراطية السياسية : ملك ، غرفة عليا ، لا مساواة في التمثيل ، تضييق لحق الاقتراع . ثم ضعفت في الفترات اللاحقة : تعمم الانتخاب الشامل بعد 1914 ـ 1918 ، وفقدت غرفة اللوردات غالبية سلطاتها عام 1911 ، الخ . في نهاية المطاف ، هذه الشواهد على عصر

قديم ، لم تعد عن كونها عناصر تـزيينية ، كـما التماثيـل القديمـة التي يعاد استخـدامها في الأبنيـة الحديثـة . فقط ، الانتخاب غـير المتساوي بقي ، مموهاً بـظاهر تمثيـل المتحدات المحلية .

من الناحية الاقتصادية ، « ليبرالي » تعني « رأسمالي » . أدوات الانتـاج هي الملكية الخاصة للصناعيين ، التجار ، المستثمرين الزراعيين ، الخ . كل فرد له الحرية في إنشاء مؤسسة ، في إدارتها كما يحلو له ، في بيع وتسويق منتجاتها ، في إطار « قوانين السوق » ، أي المنافسة هذا يعني عملياً أن المواطنين وتنظيماتهم لا تملك وحدها السلطة السيـاسية : فهم يتقاسمونها مع مالكي الـرساميـل ، الأفراد وخـاصة الشركـات الصناعيـة التجاريـة والمالية الكبرى . هذا هو الوجه الآخر للعملة . النواب ، الوزراء ، رؤسـاء الحكومـات ليسـوا مجرد دمى متحـركة بـأيدي الـرأسماليـين ، كما تـزعم ذلـك الحمـلات الإعـلاميـة التبسيطية ، إنهم يستطيعون أن يستندوا إلى الناخبين لمقاومـة ضغط القوى الاقتصـادية : لكنه ضغط ثقيل ، لا سيما وأن بإمكانه التأثير على المواطنين تُتخذ القـرارات السياسيـة في إطار متوازي الأضلاع ومكون من القـوى الناتجـة عن اختلاط هـذه العوامـل . هكذا ، فالنموط «الديمقراطي» هو في الحقيقة نمط «بلوتوديمقراطي»، لأن السلطة فيه ترتكـز في آن على الشعب (demos) وعلى الغنى (ploutos) .

الديمقراطية السياسية

إن المؤسسات السياسية للديمقراطيـة الليبراليـة ، كما عملت في الغـرب بين العـام 1870 و1939 تتميز بميزتين رئيسيتين : أهميـة البرلمـانات وضعف التـنظيمات السيـاسية (أحزاب وقوى ضاغطة) . وهذا المجموع يعطي المنظومـة تجانسـاً أكبر ، رغم الفـوارق الدستورية بين النظام الرئاسي الأميركي والنظام البرلماني الأوروبي .

١ ـ الصيغتان : الأميركية والأوروبية

تأتيان من المصدر ذاته : في النـظام البريـطاني . لكن الفرعـين مولـودان في فترات مختلفـة من مسار تـطور مولـدهما . لقـد قام دستـور الولايـات المتحـدة عـلى نمط الملكيـة المحـدودة الذي كـان يحكم في لندن في مـطلع القرن الثـامن عشر : والفارق بـين الاثنين ليس إلا المدة اللازمة لكي يستوعب المعاصرون هذه التجـديدات ، فضـلاً عن أن تفسير مـونتسكيو (1748) قـد ساعـد في تمديـد رؤيا بـدائية لـلأشيـاء . بـرلـمان يُمنح سلطة تشريعية ، بوجـه سلطان يجسد السلطة التنفيـذية ، ولا تستـطيع الجمعيـات عزلـه . إن واضعي دستور فيلادلفيا نقلوا هذه الصورة في إطار جمهـوري . المؤسسات التي قـامت في أوروبـا معه ذلـك بحوالي القـرن فقلد انكلترا بين 1830 ـ 1850 ، حيث يسـود نـظام

برلماني : السلطة التنفيذية توكل إلى وزارة وإلى رئيس وزراء ، وكلاهما لا يمكنهما أن يحكما دون ثقة النواب .

الصيغة البرلمانية ـ يستجيب النظام البرلماني بضرورة تطور الديمقراطية الليبرالية في أوروبا في إطار ملكي . فصل السلطة التنفيذية إلى عنصرين ـ رئيس الدولة ورئيس حكومة ـ يهدف أساساً إلى حصر الملك في دور فخري محض وإلى انتقال السلطة الفعلية إلى رجل يأتي من البرلمان ويرتكز عليه . والإمكانية التي يملكها النواب في إرغام رئيس الوزراء على الاستقالة تهدف إلى منع الملك من اختيار حكومته دون موافقة البرلمان . كل هذا لم يكن ليعني شيئاً في الولايات المتحدة الأميركية ، التي كانت قطيعتها مع العاصمة قطيعة أيضاً مع الملكية .

● **الصيغة الرئاسية** ـ لقد اعتنق دستور 1787 نظاماً رئاسياً ، وليس نظاماً برلمانياً . فإن هذا الأخير لم يكن قد أرسي بعد في انكلترا ، وكان المؤسسون الأميركيون يميلون عفوياً إلى نسخ الملكية المحدودة التي تحكم في لندن في مطلع القرن ، والتي كانوا يعرفونها على نحو أفضل . بدون شك ، بدأ يفرض نفسه في الفترة ذاتها، في وستمنستر/ Westminster / مبدأ رئيس وزراء ومسؤوليته أمام الغرف : لكنه لم يكن قد حدد بعد بوضوح ولم يكن له أية فائدة في الإطار الجمهوري . مسألة المؤسسات الأميركية مختلفة تماماً . فالمسألة ليست في النضال ضد ملك أو أرستقراطيين غير موجودين . بل في إضعاف السلطة المركزية لضمان حقوق الولايات . نظريات لوك ومونتسكيو حول فصل السلطات ، المتصورة من قبل مؤلفيها للحد من السلطة الملكية ، قد تم نقلها إذاً لضمان حرية عمل الحكومات المحلية . ولا يجب أن يخدعنا نزاع الفدراليين والضد فدراليين ، الذي تطور أثناء العقود الأولى للاتحاد . فالتعارض ينطوي على درجة استقلالية الولايات ، وليس على مبدأ الاستقلالية ، الذي لا ينقضه أحد .

2 ـ البرلمانات

« البرلمانات » الأوروبية و« وكونغرس » الولايات المتحدة الأميركية هي المؤسسة الأساسية للمنظومة الغربية المكونة على نمط جميعة وستمنستر / Westminster / .

● **الهيمنة النظرية** ـ في العالم القديم ، هذه الهيمنة تجسد السلطة الديمقراطية ، المؤسسة على الانتخاب ، بوجه ملوك وراثيين عزلتهم تدريجياً في دور ظاهري أو حتى ملغى (فرنسا) . في العالم الجديد ، كان كونغرس فيلادلفيا ، التعبير الأول للأمة ولإرادتها في الاستقلال . إن مفهومي « السلطة التشريعية » و« السلطة التنفيذية » يعنيان بوضوح تفوق الأولى وتبعية الثانية ، والأمر لا يتطابق فقط مع التشكيلة التاريخية

للبلوتوديمقراطية، بل أيضاً مع المبدأ الجوهري للإيديولوجيا الليبرالية . يجب أن تكون الدولة ضعيفة قدر الإمكان ، مختزلة أشد الاختزال ، محصورة في مهام دركية داخلية ابتدائية ، ومهام دفاع وطني ، كي لا تقمع الأفراد وخاصة كي لا تعيق المقاولين في مبادرتهم ومنافستهم .

ـ التكيف مع الاحتياجات ـ إن أوليات الجمعيات هي بالضبط مكيّفة مع الوظائف التي توكلها الدولة الليبرالية للسلطات العامة : إرساء المساواة القانونية بين المواطنين لفتح الطريق أمام المبادرة الفردية والمنافسة ، حماية الملكية وتحديد مبادىء اكتسابها وانتقالها ، تحديد أطر العقود التجارية ومعاقبة عدم تنفيذها ، تنظيم العلاقات العائلية والإرث لضمان سلامة الملكيات الخاصة دون السماح بعودة الامتيازات الإقطاعية ، تأمين الحريات مع حماية الانتظام العام بوجه مرتكبي الجرائم والجنح . حتى في أيامنا هذه ، هذه الأهداف هي محققة بشكل أفضل حسب الأصول البرلمانية منها بالمراسيم التشريعية التي يعدها تقنيو الإدارة . إن بنية الجمعيات ، التي تصبحُ لديها مهمة توجيه الاقتصاد صعبة ، تجعل منها أداة جيدة للتشريع المدني ، الجزائي والسياسي ، وهذا ما كان يشكل مجالها الأساسي بين 1870 و1914 .

● **البنية الفردية** ـ في البرلمانات انتظمت اللعبة السياسية حول وجهاء ، وحسب بنية فردية . فالأحزاب السياسية كانت أحزاب كوادر ، هشة التنظيم ، دون نظام ، تجمع شخصيات غير مستعدة للخضوع لقواعد مشتركة ، إلا في انكلترا . كان كل برلماني يقترع بصورة عامة كما يشاء ، دون الإذعان لفرائض لجان قيادية وكانت كل الجماعات الضاغطة تملك هذه البنية نفسها وتبقى قليلة التطور . تنظيمات كبرى ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر . ولكن حتى العام 1914 ، بقيت محصورة في المعارضة ولا تغير بشيء من آلية المؤسسات : لقد شكلت في الواقع سلطات ـ مقابلة ، مهمشة إلى حد كبير بالنسبة للمنظومة . بين 1918 و 1939 ، شاركت الأحزاب الجماهيرية الاشتراكية في الحكومة في عدة بلدان من أوروبا : إنها مرحلة وسيطة .

البلوتوقراطية الاقتصادية

إن البنى الاقتصادية للديمقراطية الليبرالية تتطابق تماماً تقريباً مع هذه البنى السياسية . لكن الواقع مختلف .

١ ـ وجها جانوس / Janus /

للنمط الليبرالي إذن وجهان متعارضان ، مثل الإله الروماني جانوس .

● **الوحدة الظاهرية للنمط ـ** في الاقتصاد الليبرالي ، يتم الإنتاج والتجارة خاصة في إطار مؤسسات عائلية ، وإن غير متساوية . في الولايات المتحدة الأميركية ، حيث مساحة البلاد وجدتها تشجعان تطور شركات كبيرة ، فهي تحتفظ بالميزة ذاتها ، مع إعطاء سلطة اقتصادية كبيرة لأرباب الصناعة والمال . بدون شك ، تزداد المؤسسات الشراكية . ولكنها هي أيضاً ، تشرف عليها غالباً شخصية ما أو عائلة . فحتى التروستات(*) التي تمركز نشاطات مختلفة تنتمي للشكل ذاته . هنا نحن بعيدون تمام البعد عن الرأسمالية المعاصرة ، التي تضفي عليها الإسهامات المصرفية وشركات الاعتماد بنية جماعية . من ناحية ثانية ، كان كل رئيس مؤسسة يتصرف حسب إرادته في إطار المنافسة الفردية ، دون أن تحده قواعد التخطيط ، أو رقابة الاعتماد والاستثمارات ، أو السياسة التي تفرضها الظروف الاقتصادية ، الخ .

في الظاهر ، تنطوي الديمقراطية الليبرالية على وحدة كاملة . التنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي يبدوان مرتكزين على القواعد ذاتها : مساواة ، حرية ، تعددية ، منافسة ، تمثيل . المساواة القانونية على صعيدي الانتخاب والترشيح تستلزم المساواة القانونية في اختيار المهنة وتأسيس مؤسسة وتوجيهها . وحرية التعبير عن الآراء ، تستتبعها حرية الابتكار الصناعي . منافسة الأحزاب في الانتخابات تقابلها منافسة الشركات الكبرى في السوق . والجمعيات التمثيلية ـ البلدية ، الاقليمية والوطنية ـ تستلزم اجتماعات مساهمي الشركات التجارية . كما يمكن تشبيه السلطة التنفيذية السياسية المنتخبة (مباشرة أو غير مباشرة) بالمدراء العامين ، المعينين بالشروط ذاتها . الليبرالية السياسية والليبرالبة الاقتصادية تبدوان كالوجه والظهر للقماشة ذاتها .

● **عدم المساواة الاقتصادية ـ** الواقع هو مختلف جداً لأن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، أساس كل الاقتصاد ، تدخل آلية عدم مساواة تتطور بفعل التوريث . فلنتصور مجموعة من الشر تصل إلى أرض جديدة ، وجميعهم يملكون في البداية الرساميل ذاتها ويتقاسمون الأرض بإنصاف : نوع من حجاج الماي فلور مثلاً . حسب قواهم الجسدية المختلفة ، الذكاء ، الحنكة ، الصحة . العمل ، الحظ ، سوف يكفون تدريجياً عن أن يكونوا متساوين . سيكون بعضهم حائزاً عند وفاته على رأسمال مرتفع جداً ـ أراض قابلة للزراعة ، أدوات ، آلات ، محارف ، محلات ـ ، وآخرون على رأسمال أكثر تواضعاً ، وآخرون أيضاً لا يملكون شيئاً لم تعد المساواة موجودة في مطلع الجيل الثاني ، لأن البعض يملكون إمكانيات عمل أقوى من الآخرين . بدون شك ، بعض الأبناء

(*) اتحادات احتكارية .

العاجزين ، سوف يبددون رأسمال أبيهم فيما سيتمكن آخرون ، دون أي رأسمال في البداية ، من اكتسابه مع الزمن . يبقى أن الرأسماليين الأصليين هم أوفر حظاً بكثير في المنافسة وسوف يزيد هذا الحظ جيلاً بعد جيل .

2 ـ التناقض الجوهري

هكذا ، نمى تناقض جوهري في قلب الديمقراطيات الليبرالية . فهي أرست المساواة السياسية وألغت امتيازات الارستقراطية . لكنها ولدت تدريجياً اللامساواة الاقتصادية ، التي تنزع إلى خلق أرستقراطية جديدة ، مؤسسة على الملكية الرأسمالية .

● **الأوليغارشية الاقتصادية** ـ حلت وراثة الثروات محل وراثة ألقاب النبالة ، ووراثة السلطة الاقتصادية محل وراثة السلطة السياسية . في الولايات المتحدة الأميركية ، شهدت توكفيل نمو « أرستقراطية مانوماكتوربة . . . إحدى أقسى الأرستقراطيات التي ظهرت على الأرض » . في نفس الفترة ، اعتبر ستاندال Stendhal أن في فرنسا « المصرف هو رأس الدولة : حلت البورجوازية محل ضاحية سان جرمان(*) والمصرف أصبح رمز نبالة الطبقة البورجوازية » .

طالما أن الرأسمالية ترتكز على عدد وفرة وتكاثر المؤسسات الصغيرة التي تتنافس بين بعضها ، كما المواطنون في الانتخابات ، الصحافة والبرلمان ، فإن المنظومة العربية هي صادقة لإيديولوجيتها . ولكن هل يقدم لنا الواقع وضعاً من هذا النموذج ؟ بسرعة ، في أي حال ، سوف ينمي النجاح غير المتساوي للمبادرات الخاصة اللامساواة في المنشآت (الشركات) وستتوارى الديمقراطية الاقتصادية لصالح أوليغارشية تُعقد فيها روابط تبعية من نوع جديد . إن ضعف السلطة السياسية يشجع سيطرة هذه الأرستقراطية الجديدة : ليس هناك من ملك ليتصدى لنمو كبار أرباب المال ، والتجارة والصناعة الذين يميلون إلى السيطرة على الدولة .

« الطبقة الوسيطة » ـ لا تمارس الأوليغارشية الاقتصادية بنفسها السلطة السياسية . إنها توجه مباشرة الانتاج ، وبصورة غير مباشرة الحكومة ، من خلال « طبقة وسيطة » تتألف من رجال السياسة ، من الموظفين ومحركي الرأي العام . الفئة الأولى تشمل بادىء الأمر أصحاب الوظائف العامة والإدارية : وزارة ، نواب ، شيوخ ، حكام ، رؤساء بلديات ، أعضاء جمعيات إقليمية ومحلية ، الخ . حول هذه الشخصيات الرسمية تدور الكوادر ومناضلو الأحزاب ، الذين يؤمنون الاتصال بين الحكام

(*) فوبور سان جرمان : هو حي من أحياء باريس الشعبية سابقاً ، وحي بورجوازي لاحقاً ؛

والمواطنين ـ الناخبين . الأحزاب الأميركية والأحزاب الليبرالية والمحافظة الأوروبية تشكل هكذا أساساً جوهرياً للطبقة الوسيطة قبل 1914 . في هذه الحقبة ، تجهد الأحزاب الاشتراكية ، على العكس ، لمنع سيطرة الأوليغارشية الاقتصادية على السياسة . بين الحربين العالميتين ، اندمجت شيئاً فشيئاً ضمن الديمقراطية الليبرالية وانفتحت في نفس الوقت تأثير الأوليغارشية : فغدت هي أيضاً ، جزئياً ، عنصراً من الطبقة الوسيطة . شكل الموظفون العامون عنصراً آخر من هذه الطبقة . في الولايات المتحدة ، يصعب تمييزهم عن السياسيين ، إذ أن بإمكان هؤلاء أن يتصرفوا كما يحلو لهم بالمراكز لصالح زبانتهم . غالباً ، يتلقى كوادر الأحزاب أجورهم بهذه الطريقة . وهذه الأوليات موجودة أيضاً في أوروبا على المستوى المحلي ، في الأقاليم ، في المناطق والمدن . على المستوى الوطني ، الوضع مختلف : الخدمة المدنية البريطانية / Civil service / ، الإدارة الألمانية ، المرافق العامة الفرنسية الكبرى تؤلف أجهزة تتميز بتقاليد متجذرة ، بديمومة في الوظيفة ، بنظام نوظيفي مؤسس على المباراة . استقلاليتها تبقى ضيقة ، رغم كل شيء ، بالنسبة للأوليغارشية الاقتصادية .

عنصر ثالث للطبقة الوسيطة يتألف من كل الذين يساهمون في تشكيل الرأي العام . معلمون ، أساتذة ، تربويون ، صحفيون ، كتاب ، مثقفون ، كهنة وقسوس ، الخ . نظرياً ، الديمقراطية الليبرالية لا تلقن ثقافة ايديولوجية ، خاصة : إنها تنزع فقط إلى تطوير الرؤيا الحسنة ، المنطق ، الذهنية النقدية ، التي تسم بدورها لكل فرد أن يحكم بنفسه . عملياً ، مواطنو الغرب هم أيضاً مُعدّون منذ الطفولة ، عبر المدرسة ، والكنيسة ، والأخلاقية العائلية ، إلى الاعتقاد ببعض المبادىء الرئيسية ـ لا سيما الملكية الخاصة ، حرية إنشاء المنشآت ، المنافسة ، البحث عن الربح ـ كل هذا يهيئهم لاحترام الأوليغارشية الاقتصادية والانصياع لتأثيرها . تحليل الكتب المدرسية ، وكتب التعليم الديني ، والصحف الشعبية والكتب الأكثر انتشاراً ، يظهر أنها تتجه إلى تطوير هذه الامتثالية .

حول نطور النمط الديمقراطي ، انظر موريس دوفرجيه ، جانوس : وجها الغرب ، 1972 ، كتاب مكرس كاملاً لتحليل النمط الديمقراطي : كثير من الشروحات السابقة أخذت منه . انظر أيضاً :
P. Lalumière et A. Demichel, Les régimes parlementaires européens , 2e éd, 1978.

حول الثورة الثقافية في القرن الثامن عشر ، انظر : P.Hazard, La crise de la conscience européenne (1680- 1715) et la pensée européenne au XVIII siècle, 1946, 3 vol;

D. Mornet, Les origines intellectuelles de la Révolution française, 1933.

حول مفهوم النمط الديمقراطي لدى الليبراليين الجدد ، انظر : ريمون أرون ، ديمقراطية وتوتاليتارية ، 1966 .

II ـ نقل النمط الديمقراطي

لقد تم تطبيق الديمقراطية الليبرالية الذي وصفناه للتو في الولايات المتحدة الأميركية ، في أوروبا الغربية ، في كندا ، في استراليا وزيلندا الجديدة ، قبل حرب 1914 . وعاشت أزمات خطيرة بين 1918 و 1939 . منذ الحرب العالمية الثانية ، استبدلت عملياً بمنظومة متمايزة بعمق ، اقترحنا تسميتها « بالتكنوديمقراطية » ، غير أن النمط الديمقراطي الذي يستخدم كمرجع أو معيار في العالم المعاصر يبقى متطابقاً مع الخطوط العريضة للديمقراطية الليبرالية ، بحيث أن هناك ثمة فارقاً بين منظومة القيم المعلنة والمؤسسات الفعلية .

الفارق هو محدود نسبياً في الأنظمة الغربية . فإذا كانت التكنوديمقراطية مختلفة جداً عن الديمقراطية الليبرالية ، فهي ترتكز على الإيديولوجية الجوهرية ذاتها التي تنزع إلى تكييفها مع بنى العالم الحالي . وعلى العكس ، إن الفارق شاسع في الأنظمة التسلطية المعاصرة ، حيث تستخدم الإيديولوجيا الليبرالية تبريراً نظرياً وشفهياً ، ويُتخلّى عنها كلياً تقريباً على المستوى العملي . غير أنه تجدر الإشارة إلى أن النمط الديمقراطي لم يعد مطبقاً كما هو : فحتى في الدول التي تنادي به بصدق ، إنه موضوع نقل وتكيف يشوهانه إلى حد كبير .

1 ـ التكنوديمقراطية الغربية

تتعارض كلياً الديمقراطية الليبرالية للفترة 1870 ـ 1939 مع التكنوديمقراطية لما بعد 1945 . كانت الأولى مرتكزة على المنافسة الاقتصادية وقانون السوق ، الثانية ، على مؤسسات كبيرة ذات إدارة جماعية ، تخطط نشاطاتها وتفرض منتجاتها عبر الدعاية ووسائل الإعلام . الأولى كانت تريد دولة ضعيفة لا تتدخل في المجال الاقتصادي ، الثانية تطلب من الحكام أن يؤمنوا التنظيم العام للإنتاج ، للاستهلاك والتبادل ، عبر تدخلات وتحريكات مختلفة . كانت الأولى تشهد مجابهة أحزاب كوادر ، ضيقة وهشة البنيان ، تضفي على المنافسة السياسية طابع معركة مصارعين ، أما الثانية ، تتجابه فيها أحزاب جماهيرية ، تنظم منتسبيها وقادتهم الذين تدمجهم ضمن نشاط جماعي . الإدارات

العامة والشركات الخاصة تعتنق بنى مشابهة . فهي تغدو تنظيمات ضخمة ، معقدة ، تراتبية معقلنة .

مثل الديمقراطية الليبرالية ، تنطوي التكنوديمقراطية على الوحدة بين مظاهرها الاقتصادية والسياسية . نجد في كلتيهما هيمنة مجموعات كبرى منظمة حيث تتخذ القرارات بصورة عامة في إطار مجموعة مبنينة ، هي نفسها مرتبطة بمجموعات أخرى يشارك التقنيون في هذه القرارات إلى جانب منتخبين من الشعب أو مالكي رأسمال . وهذه القرارات ليست نتيجة ضغط القاعدة ـ ناخبين أو مستهلكين ـ بقدر ما هي نتيجة إرادة توجيه المستقبل المحدد في القمة : الدعاية والاعلام يحاولان لاحقاً إقرارها من قِبَل القاعدة ، بعض القطاعات الاقتصادية والسياسية تفلت من هذه البنية الحديثة وتحتفظ بطابع بدائي : غير أن أهميتها تضعف تدريجياً .

الأوليغارشية الاقتصادية الجديدة

نتج تطور التكنوديمقراطية عن تحول للقوى المنتجة مشابه للثورة الصناعية للقرن التاسع عشر التي أفضت إلى انتعاش الديمقراطية الليبرالية . غير أنه ، إلى جانب اختراعات كلاسيكية تسمح بالهيمنة على الطبيعة وزيادة مواد الاستهلاك والخدمات ، هناك أخرى ذات طابع جديد : مثلاً ، تلك التي تزيد من قدرات الذهنية الإنسانية (الحاسبات الألكترونية) ، أو من فعالية التأثير على البشر (التحليل النفساني) . كل هذا التقدم التقني يدفع إلى تكوين تنظيمات جماعية واسعة . شركات كبرى ، أحزاب جماهيرية ، نقابات وقوى ضاغطة قوية ، إدارات كبرى ، الخ . لا يمكن أن يتطور الإنتاج المعاصر على نحو كامل إلا على هذا المستوى وفي هذه البنى .

٦ ـ « البنية التقنية »

هكذا ، الأوليغارشية الاقتصادية تتحول . لم تعد تجمع فقط مالكي وسائل الانتاج وورثاءهم . بل تشمل معهم مجموعة اجتماعية أكبر تتألف من التقنيين ، والإداريين ، والمنظمين والكوادر حتى أن البعض يعتبر أن الرأسماليين ليس لهم اليوم إلا دور ثانوي وإن إدارة الاقتصاد والسياسة تتعداهم ، وهذا ما لم يبرهن بعد . في أي حال ، الأوليغارشية الجديدة هي أكثر ارتباطاً بالإدارة والدولة من القديمة : إنها تحتاج إليهما وتسيطر عليهما على نحو أفضل . من ناحية ثانية ، إن الانتاج على نطاق واسع الذي يميز المجتمعات الفائقة التصنع / Surindustrialisées / لا يمكن أن يتطور في الأطر الوطنية ، التي تغدو جد ضيقة . تنزع الأوليغارشية الاقتصادية إلى أن تصبح متعددة الجنسيات ، الأمر الذي يطرح بشكل آخر مشكلة علاقاتها مع السلطة السياسية .

● **مفهوم البنية التقنية** ـ منذ ربع قرن ، اعتبر علماء اجتماع أو اقتصاديون غربيون أن الأوليغارشية الاقتصادية قد تغيرت طبيعتها في الرأسمالية الجديدة المعاصرة ، عام 1946 ، وصف / James Burnham / ثورة المناجير (مدراء أعمال المؤسسات) (Man- agers) أو المنظمين الذين أمسكوا بزمام إدارة الشركات الخاصة محل الرأسماليين . ورأى آخرون في التقنيين ورثاء مالكي وسائل الإنتاج : فتكدست كتابات لا تحصى حول « التكنوقراطية » عام 1967 ، أجرى / John Kennett Galbraith / دراسة أكثر منهجية وعمقاً للصناعات المعاصرة الكبرى : فوصف إدارتهم الجماعية ، التي تجمع كل الذين يملكون المعلومات الضرورية لسير الشركة وسماها « البنية التقنية » .

يمكننا أن ننطلق من هذا الوصف لتحليل الأوليغارشية الجديدة . بحسب غالبرايت ، البنية التقنية هي قبل أي شيء الطابع الجماعي للقرارات . فتتعارض هكذا مع Baunham ، الذي بقي تحليله مطبوعاً جداً بالمفهوم التقليدي للمقاول الفردي الذي تشكل ديناميته ومبادرته المحرك الرئيسي للاقتصاد . فهي استبدلت المقاول الرأسمالي بالمقاول التقنوقراطي في الحقيقة ، لا يمكن أن توجّه الشركات الصناعية الكبرى إلا جماعياً ، لأن إدارتها تتطلب كمية من المعلومات المعقدة ، المتعلقة بتقنيات الانتاج ، بمسائل الارتقاب والتخطيط ، بالتنظيم الاجتماعي للمؤسسة ، بالتمويل ، بدراسة السوق / Marketing / ، الخ . لا يمكن لفرد واحد أن يجمع كل هذه المعلومات : من هنا ضرورة جمع مختلف الأخصائيين ضمن مجموعة لاتخاذ القرارات ، وهي الوسيلة الوحيدة لتقدير أهمية كل مساهمة خاصة ، وإلى أي مدى يمكن الوثوق بها ، وبالتالي معرفة إمكانات تطور الشركة . هذه المجموعة تُكون « البنية التقنية » .

يذهب غالبرايت إلى أن الرأسماليين لا يشكلون جزءاً من هذه البنية التقنية . فليست جمعيات المساهمين العامة سوى غرف تسجيل للتقارير التي تحضرها البنية التقنية . والمالكون لا يعيقونها طالما توفر لهم ربحاً معقولاً . توفر الربح هو شرط لسير عمل المؤسسة ، لكنه لم يعد يشكل المحرك الأساسي . إنه على العكس ، عبء ، مثل الضرائب ، والضمان الاجتماعي أو فوائد الديون : الأمر الذي يقرب الأسهم من الالتزامات / actions et obligations / . لقد حل نمو الشركة محل الربح كهدف أساسي ، ومن هنا يأتي الدفع الاقتصادي الجوهري . بهذا النمو ، تتعلق زيادة الفوائد المادية لأعضاء المجموعة الموجِّهة واتساع نفوذها : هذا الأخير يكون حافزاً مهماً . المصلحة الشخصية تبقى الدافع الأساسي للنشاط الاقتصادي ، طبقاً للنظريات الليبرالية : لكنها لا تمتزج مع الربح .

● حدود البنية التقنية ـ غير أن هذه الأوليات لا تنطبق على كلية الإنتاج . فبوجه شركات كبرى منظمة حسب البنية التقنية ، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الاقتصادي الثاني ، الذي يكمل مسار رأسمالية تقليدية تصححها قرارات وتخطيطات الدولة . في الولايات المتحدة الأميركية ، يعتبر غالبرايت أن المنظومتين الفرعيتين لهما الأهمية نفسها تقريباً ؛ حوالي ألفا شركة صناعة ، نقل ، انتاج طاقة ، اتصالات ، تجارة ، وخدمات عامة توفر 40 ٪ من الناتج الوطني الإجمالي ، مثل العشرة ملايين مستثمر زراعي ، الحرفيين ، تجار المفرق ، متعهدي الخدمات ، الفنانين ، الخ . في بلدان الغرب الأخرى ، الأقل تقدماً ، قطاع البنية التقنية هو أقل أهمية ، مع أنه يشمل المؤسسات المؤممة . في أي حال ، إنه يبقى مهيمناً لأنه يوفر الحافز الكلي : مجموعاته الموجَّهة تشكل إذاً أساس الأوليغارشية الاقتصادية .

2 ـ الرأسمالية الجديدة والدولة

تحليل غالبرايت هو الأفضل بين كل ما اقترحه الليبراليون الجدد لتفسير بنية الصناعة الغربية والأوليغارشية الاقتصادية . وهذا يعني أنه لا يتضمن بعض الأخطاء أو الفجوات الأساسية .

● الرأسماليون والبنية التقنية ـ أولاً ، أنها تبخس دور الرأسماليين . يفتح غالبرايت عليه أبواب النقد عندما يقول إن سلطة « البنية التقنية » تبقى مطلقة طالما تحقق المؤسسة حداً أدنى من الأرباح . تصبح هذه السلطة نسبية إذاً ، عندما لا يتحقق هذا « الحد الأدنى من الأرباح » . عندها ، يستعيد المساهمون صلاحياتهم : بإمكانهم إزاحة أعضاء البنية التقنية بحرية وإحلال آخرين محلهم . أن يترك الملك وزيره الرئيسي يحكم عندما تكون الأوضاع على ما يرام ، كما فعل ذلك لويس الثالث في فرنسا مع ريشوليو / Richelieu / ، وأن يسمح له بتقديم وريثه ، كما فعل ريشوليو مع مازارين / Mazarin / فإن هذا لا يلغي السلطة الملكية ، التي تحتفظ على العكس بطابع سام ، سيد . بشكل من الأشكال ، ينعم الرأسماليون بسلطة مشابهة يمارسونها على « البنية التقنية » .

ليس جميعهم ، بالتأكيد : فإن جمهور المساهمين الصغار هو عاجز بصورة عامة . وإذا تحرك أحياناً ، فذلك نادر ودون مستقبل لكن غالبرايت لا يميزهم كفاية عن المساهمين الكبار الذين يشرفون فعلياً على الجمعيات العمومية ، والذين يغدون ، أقل فأقل ، أفراداً وأكثر فأكثر تنظيمات . « المئتا عائلة » التي ندّدت بها الجبهة الشعبية الفرنسية عام 1936 ، والتي كان أعضاؤها يسيطرون على كل الاقتصاد عبر الشركات

التي كانوا يساهمون فيها ، تتطابق مع مرحلة انتقالية بين الرأسمالية الليبرالية والرأسمالية المعاصرة الجديدة ، مثل أرباب الصناعة الأميركية ، قبل ذلك بعدة عقود . اليوم ، أصحاب الأسهم هي مصارف الأعمال ، شركات الاعتماد ، الشركات الكبرى ، الهولدينغ (شركة الشركات) ، وجميعها تشرف إلى حد كبير على غالبية المؤسسات .

● **تمركز البنى التقنية** ـ إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، بعد أن انتقلت من المقاولين الفرديين إلى الشركات الصناعية والتجارية ، تتجه إلى الانتقال الآن إلى المجموعات المالية التي تملك حصة من رأسمال المؤسسة كافية لمراقبة إدارتها . وتتخذ هذه المجموعات المالية أشكالاً متنوعة . بعضها يتمحور حول نواة مكونة من شركة فائقة الاتساع تشرف على مؤسسات أخرى عبر اتفاقات ، اتحادات ، تفرعات وهولدينغ ، الخ . بعضها الآخر ، مثل مصارف الأعمال أو شركات الاعتماد ، تقوم على النشاطات المالية حصرياً . التمييز بين هاتين الفئتين هو صعب في الأعم الأغلب . مثلاً ما إذا أشرف مصرف أعمال على شركة كبرى أو العكس . على أي حال ، إن السمة الجماعية لملكية أسهم المؤسسات المراقبة لا تلغي طابعها الرأسمالي ، ولا واقعة أن « البنية التقنية » توجه المجموعات المالية ، حيث الخبراء والأخصائيون والمديرون يشاركون باتخاذ القرار إلى جانب المساهمين الكبار الذين يمسكون بالسلطة العليا .

خطأ غالبرايت هو مزدوج . من ناحية ، بخّس دور الرأسماليين في البنية التقنية ، حيث تعود إليهم الكلمة الأخيرة . من ناحية ثانية ، لم يرَ إلى البنية التقنية إلا في إطار كل مؤسسة . إن البنى التقنية لهذا المستوى الأول ، تنطوي على قدر من التنسيق والعقلنة على مستوى ثانٍ بفعل بنية تقنية عُليا ، مؤلفة من المجموعات الموجِّهة للشركات الضخمة ، للهولدينغ ، للشركات المالية لمصارف الأعمال ، التي تشرف على غالبية المؤسسات المهمة . كما يوجد أيضاً مستوى ثالث ، يتألف من المساهمين الرئيسيين لمجموع من الشركات الضخمة ، الهولدينغ ، الشركات المالية ومصارف الأعمال ، متشاركين مع خبرائهم ، مستشاريهم ومديريهم . هذه البنية التقنية العليا تتطابق ، في أوليغارشية الرأسمالية الجديدة مع أمراء الدم في الأرستقراطية القديمة .

● **الدولة القوية** ـ إن ارتباط الأوليغارشية الجديدة بالدولة هو أكبر من ارتباط القديمة بالدولة . فالأوليغارشية القديمة كانت تطالب الدولة خاصة بعدم التحرك ، بأن تكون غائبة قدر الإمكان ، بأن يختزل دورها إلى أقصى درجة أما الرأسمالية الجديدة ، فهي تطالب ، على العكس ، بدولة قوية ونشطة ، قادرة على تنظيم سير الاقتصاد والحفاظ على الشروط الضرورية للنمو . في السابق ، كان قانون السوق يسوق

الانتاج : حسب خيارات المستهلكين ، كانت تزدهر هذه المؤسسة وتزول أخرى كان التقدم التقني يرتكز على اختراعات فردية يختبرها المقاولون في إطار المنافسة . اليوم ، يتم تقرير برامج التصنيع للشركات الكبرى عدة سنوات قبل أن يُشرع ببيع السلعة . تلبي هذه البرامج رغبات المستهلكين التي تكشفها دراسة الأسواق . ولكن ، ما إن توضع البرامج على سكة التصنيع ، يجب منع تبدل هذه الرغبات ، وعلى العكس ، يجب تطويرها عبر حملات إعلامية . يجب أيضاً الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين ، أو زيادتها ، الأمر الذي يفترض تنسيقاً شاملاً للاقتصاد .

بما أن حاجة الأوليغارشية الاقتصادية للدولة تزداد ، فإن ضرورة مراقبتها للدولة تزداد أيضاً بالقدر نفسه . في الديمقراطية الليبرالية ، كان يمكن تصور وقوع السلطات العامة في أيدي أفراد مستقلين عن أسياد الصناعة والتجارة : لو أنهم اهتموا حصرياً بتأمين الانتظام الداخلي والحماية الخارجية ، كان بالإمكان أن يتطور اقتصاد السوق على نحو إيجابي . في التكنوديمقراطية ، لا يمكن تصور استقلالية الدولة هذه عن الأعمال ، إذ أن هذه الأخيرة مرتبطة جداً بالقرارات التي تتخذها الدولة . إن الأوليغارشية الجديدة تعرف أنه يجب عليها أكثر من أي وقت مضى أن تحافظ على إشرافها على الطبقة الوسيطة التي تمارس السلطة السياسية .

البنية السياسية الجديدة

التكنوديمقراطية تبقي على الإطار السياسي للديمقراطية الليبرالية إلا أن المؤسسات تعمل على نحو مختلف تماماً . إن ضعف البرلمان ونمو الحكومة هما الميزة الأكثر ظاهرية في هذه السيرورة ، ولكن ليسا أهمها . عديد من المسائل التي كانت تنظمها في السابق القوانين ، أمست تنظم في مراسيم : تكتفي الجمعيات بطرح المبادىء ، حسب نظام « القوانين ـ الملاكات » / Lois- cadres / . في عديد من البلدان يمكن أن يأذن البرلمان للحكومة باتخاذ مراسيم تشريعية .

في أوروبا ، تناقش المجالس التشريعية خاصة مشاريع القوانين التي تحيلها إليها السلطة التنفيذية : 90 ٪ من القوانين المقترعة تصدر بمبادرة من الحكومة وليس عن اقتراحات من النواب . من ناحية ثانية ، لم يعد النواب يقيلون الحكومات البرلمانية إلا نادراً ، لأن هذه الأخيرة تنعم بسلطة على الغالبية ، من خلال نظام اقتراع الأحزاب السياسية ، الذي سنحلله لاحقاً .

إن نمو السلطة التنفيذية يقوى كلما ضعفت السلطة التشريعية . لم ترث الحكومة بعض السلطات التي كان يمارسها البرلمان في السابق وحسب ، بل أفادت بشكل خاص

في الازدياد العام لسلطات الدولة : فوقعت الصلاحيات الجديدة في أيديها ، بصورة عامة ، وليس بأيدي البرلمان ، في الولايات المتحدة الأميركية ، أفاد الرئيس من اتساع الصلاحيات الفدرالية ، أكثر بكثير من الكونغرس ؛ نفس الشيء نقوله عن تطور الإدارات والوكالات العامة . في أوروبا ، يأتي نمو المصالح الاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسات الوطنية ، والتخطيط وجهاز الدولة ، بصورة عامة ، في مجالات ونشاطات تقع تحت سلطة الوزراء لا المجالس النيابية . في كل مكان ، الحصول على المعلومات التي غدت أكثر فأكثر غزارة وتعقيداً والتي تسمح وحدها باتخاذ القرارات أصبح أكثر سهولة بالنسبة للوزراء منه للنواب ، الذين يبقون موثوقين في مناهجهم التقليدية .

٦ - من البرلمانية التقليدية إلى البرلمانية الأغلبية

أكثر من تطور صلاحيات البرلمان والحكومة ، أن تطور البنى السياسية هو الذي يشكل أساس التكنوديمقراطية الواقعة الأساسية على هذا الصعيد هي استبدال الأحزاب المرنة في الديمقراطية الليبرالية بأحزاب « جامدة » يخضع نوابها لنظام اقتراع صارم في البرلمان قبل عام 1939 ، وحدها ، أو تقريباً ، الأحزاب الاشتراكية والشيوعية كانت تتسم بهذه السمة ، علاوة على الأحزاب البريطانية . اليوم ، غدت هذه المنظومة شبه عامة في الأنظمة البرلمانية الغربية ، التي انقلبت رأساً على عقب : هكذا تم استبدال البرلمانية التقليدية « بالبرلمانية الأغلبية » .

● **البرلمانية التقليدية** - في البرلمانية التقليدية ، للمجالس النيابية سلطة واسعة لأنها تعين وتقيل رئيس الحكومة وتخضعه دوماً لرحمتها فهو لا يملك صلاحيات أكثر مما يملكه رئيس الولايات المتحدة الأميركية ، لحث المجالس على إقرار مشاريع القوانين والموازنة التي يتقدم بها ، ولكن مصيره مرتبط بهذه المجالس أكثر بكثير . يسمي الفرنسيون أحياناً « نظام المجالس » هذا النوع من المنظومة البرلمانية ، حيث تصل سلطة النواب إلى ذروتها . من بعض الزوايا ، تبقى هذه السلطة ظاهرية أكثر منها فعلية . إن إمكانية اختيار رئيس الوزراء ، وإقالته ، ورفض مشاريعه ، والتصويت على نصوص متعارضة مع آرائه لا تمنع المجالس من فقدان أغلبية ثابتة ومتماسكة ، تتيح لها اتخاذ القرارات : في غياب هذه الأغلبية ، ليس لديهم أية إمكانية عمل مستمر ، وضعف الحكومة يعكس ضعفها . البرلمان الإيطالي اليوم والبرلمان الفرنسي لعشرين سنة خلت يدللان على التعارض بين نفوذ شامل ولكن شكلي ، وعجز عميق .

● **البرلمانية الأغلبية** - قبل عام 1945 ، وحدها انكلترا كانت تطبق منظومة مختلفة كلياً ، عممتها التكنوديمقراطية وتسمى اليوم « البرلمانية الأغلبية » . في انكلترا منذ أمد

بعيـد ، في ألمانيـا الفدراليـة بعد الحـرب العالميـة الثـانيـة ، في فـرنسـا منـذ 1962 ، في اسكندينافيا منذ بضع سنوات ، غيّر نظام اقتراع النواب ونظام التحالفـات بين الأحـزاب معنى الانتخابات التشريعية . فلم تعد فقط وسيلة لتعيين نواب ، بل أيضاً لتعيـين رئيس حكومة ، هو أوتوماتيكياً زعيم حزب وتحالف الأغلبية . الصراع بين شميت وكـول يشبه كثيراً الصراع بين كارتر وفورد . في كلا الحالتين ، يعي المـواطنون أنهم يختـارون السلطة العيا للدولة ، رئيس الحكومة الفعـلي ، وأن هذا الخيـار هو الـرهان الأسـاسي للمنافسـة الانـتخـابيـة . شمـيت ، هـيث / Heath / ، بـرانـت ، بـالم / Palme / ، هم مرشحوهم ، كما كارتر ، نكسون ، جونسون ، كينـدي . في دول أوروبا ذاتهـا ، لم يعد الـبرلمان هـو الذي يعـزل السلطة التنفيذيـة ، رغم نصوص الـدستور . إن وجـود أغلبية منـظمة ، وسلطة رئيس الـوزراء على هـذه الأغلبية يلغيـان عملياً التصـويت على حجب الثقة : تزول هذه المؤسسة . والاتجـاه هو نحـو حكومـة تشريعية ، تبقى في السلطة بـين انتخابين برلمانيين .

لم يعد تعيين رئيس الحكومة ، ولا استقلاليته حيال البرلمان ولا المدة المحددة لولايته تميز بين الرئيس الأميركي ورؤساء الوزراء الأوروبيين . التمييز الجوهري يقـع اليوم عـلى مستـوى استقلاليـة المجالس النيـابية إزاء هؤلاء الـرؤسـاء . هـذه الاستقـلاليـة تبقى في الولايات المتحدة ، حيث لا تستطيع السلطة التنفيذية إحناء الكونغرس ، بل فقط التأثير عليـه إلى حـد ليس بكبـير . كـما اختفت في أوروبـا ، في البلدان حيث يمسـك الأغلبيـة البرلمانية حزب منظم وتراتبي . إن سلطة زعيم على حرب ، هـو في آن رئيس حكومـة ، تؤدّي إلى سلطة هـذا الأخير عـلى البرلمـان . ومسألـة حجب الثقـة لم تعـد تعني إلا طلب رئيس الوزراء من نواب حزبه التصويت له . إنهم ملزمون عملياً بذلك ، ما خلا عنـدما يغير عدم انصياع بعضهم شيئاً في نتيجة الانتخاب . هكذا ، يغدو البرلمان ، نـوعاً مـا ، غرفة لتسجيل المشاريع الحكومية .

2 ـ البنية التقنية السياسية

بشكل أكثر عمقـاً ، إن تنظيم الأحـزاب من خلال بنيـة جامـدة ومعقدة ، تـنـظيم المجالس النيابية من خلال اللجان والمجموعـات البرلمـانية ، وتـنـظيم الحكومـة من خلال اللجان الوزارية واللجان التقنية واجتماعات العمل ، جميعها تنطوي عـلى الصورة العـامة ذاتها : تتخذ القرارات جماعياً ضمن مجموعة ضيقة ، وتندر أكثر فـأكثر تلك التي يقـررها شخص واحد (رئيس ، رئيس وزراء ، زعيم ذو نفوذ شبـه روحاني) ، أو مجلس واسـع (برلمان ، كونغرس حزب) .

● **مجموعات القرار** ـ إن غالبية مجموعات القرار هذه تأتي في آن من السلطة التشريعية والتنفيذية ، من المؤسسات العامة والتنظيمات الخاصة . ينضوي في صفوفها وزراء ، موظفون كبار ، برلمانيون ، زعماء أحزاب ، قادة نقابات وقوى ضاغطة ، خبراء ، تقنيون ، وحتى « عقلاء » أي شخصيات مستقلة نسبياً .

على المستوى السياسي كما على مستوى الشركات الكبرى ، يحول تعقيد وتقنية المسائل الآن دون تمكن شخص واحد من السيطرة على كل مظاهرها ، كما يغدو مستحيلاً أيضاً لجميعة (أو مجلس) واسعة أن تعالج هذه المسائل برصانة . إن هذا الوضع يلزم بمعالجة المسائل جماعياً ، ضمن جماعات صغيرة تجمع كل الملمين بمختلف العناصر . هكذا ، تنشأ بنية تقنية سياسية تشبه البنية التقنية الاقتصادية ، مع فارق مهم . اننا نجد في الأولى كما في الثانية المشاركة ذاتها للخبراء ، والاخصائيين ، والتقنيين ، والإداريين ، والمنظمين والذين يملكون سلطة حسم القرار الأخير : مالكي رأسمال على مستوى الشركات الكبرى ، ورؤساء منتخبين ، ووزراء وزعماء أحزاب أغلبية على المستوى الحكومي .

● **موقع الديمقراطية** ـ غير أن الوزراء وزعماء الأحزاب يستقون أيضاً سلطتهم من انتخاب المواطنين الذين يملكون القدرة على حرمانهم منها . فالذين يخضعون للقرارات هم إذن ممثلون في البنية التقنية السياسية على نحو أكثر مباشرة منه في البنية التقنية الاقتصادية ، حيث لا يظهر المستهلكون إلا من خلال استطلاعات السوق ونتائج البيع . أما رجال السياسة ، فهم على علاقة مستمرة مع الناخبين الذين بوسعهم وضع حد لمهام مرشحيهم ، ويدخلون ضمن مجموعات القرار هذه اهتمامات إنسانية يصعب التعبير عنها في البنية التقنية الاقتصادية . ويحمل هذه الاهتمامات أيضاً ممثلو النقابات ، والتنظيمات ومختلف جماعات الضغط التي تنزع أكثر فأكثر إلى الدخول في البنية التقنية السياسية إلى جانب منتخبي الاقتراع الشامل .

2 ـ استعارات الأنظمة التسلطية

جميع الأنظمة التسلطية تأخذ من نمط الديمقراطية الليبرالية وترجع إليه على نحو متفاوت الصراحة . هذه الاستعارات تتعلق أولاً بالمبادىء الجوهرية للنمط . التمثيل الوطني ، الانتخاب الشامل ، الحريات العامة ، حقوق الإنسان . تتعلق أيضاً ببعض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية . برلمانات ، مسؤولية الحكومة ، استفتاء ، رقابة قضائية . في الحالتين ، لا يُطبق هذا النمط الديمقراطي عملياً : بل يصلح كتغطية لأنظمة متعارضة معه .

المشروعية الديمقراطية

أصبح النمط الليبرالي قاعدة المنظومة الرسمية للقيم السياسية في غالبية دول العالم ، حتى تلك الخاضعة لنظام تسلطي .

٦ ـ تعميم المبادىء الديمقراطية

تخص في آن الانتخاب الشامل وحقوق الإنسان .

الانتخاب الشامل ، المساواة ، الحرية ـ جميع الحكام تقريباً يتلقون مشروعيتهم بتكليف شعبي من خلال الانتخاب الشامل . فالحكومة التي لا ترتكز على انتخابات المواطنين ليست حكومة حقيقية بنظر الناس اليوم . وعندما يستولي مغتصب على السلطة بالقوة ، فهو يهتم أول الأمر بجعل استيلائه مشروعياً من خلال إجراء انتخابات ، بصورة عامة ، إنها انتخابات مزيفة مع مرشح واحد ، أو استفتاء دون حرية التعبير لكن الشكليات الانتخابية ضرورية للتولية ، كما كانت رسامة رمس / Reims / من أجل الملكية الفرنسية .

المساواة بين جميع الأفراد ، وضمان حقوق جوهرية لكل فرد (حرية التفكير ، والتعبير ، والدين ، وإنشاء الجمعيات ، الخ) هما أيضاً جزء من الأساس المشترك للقيم السياسية المعاصرة . وكالانتخاب الشامل ، هذه المبادىء هي مكرسة في غالبية الدساتير ، حتى دساتير الأنظمة التسلطية والدكتاتورية . في هذه الأخيرة هذه المبادىء ليست مطبقة وإعلانات الحقوق تبقى حبراً على ورق . ولكن ، إنه لمن الأهمية بمكان ، أن تكون كتبت واعتنقت . فالخبث ليس فقط في تحية من الرذيلة إلى الفضيلة : إنه أيضاً إقرار بالفضيلة بما هي فضيلة . إن اتخاذ الدكتاتوريات من النمط الليبرالي مرجعاً ، هو إقرار بمشروعيته .

● **الاستثناءات** ـ نادرة جداً الأنظمة التي لا تقول بهذه المشروعية . حتى الأنظمة الفاشية ، لم ترفضها كلياً . إن قوميتها تدفعها إلى اعتبار الشعوب الباقية كشعوب دنيا ، ولكن في داخل أمتها بالذات ، طبقت هذه الأنظمة بصورة عامة المساواة بين المواطنين والانتخاب الشامل وحدها ، الدول العنصرية أبعدت هذه المبادىء : غير أن ألمانيا النازية لم تكن لترفض حق الانتخاب لليهود . أفريقيا الجنوبية وروديسيا هما أكثر قساوة مع السود . ولكن الديمقراطية الأميركية فعلت نفس الشيء في ولايات الجنوب ، في عصر الليبرالية الجميل . بلا ريب ، النظرية القومية ـ الاشتراكية للفهرنغ / Führung / تؤدي إلى الإقرار بالسلطة المطلقة لرجل متفوق ، الفهرر / Fuehrer / ولكن بقدر ما كان يحصل على ثقة الشعب الألماني ، المثبتة بالاستفتاء الشامل .

إن التولية من قبل المواطنين ، عبر الانتخاب الشامل ، هي القاعدة الوحيدة الممكنة للمشروعية ، طالما فُقد الإيمان بأن السلطة تأتي من الله ، أو أنها تنتقل بالطرق الوراثية ، فحتى لو ترسخت القناعة بأن هذه السلطة يجب أن تتولاها « النخبة » ، « الأفضل » ، « الرجال المتفوقون » ، فإنه ينبغي أن يعترف المواطنون بصفاتهم هذه . الدعم الشعبي ودعم الجماهير هما ضروريان لجميع الحكام في عصرنا الحالي ، إذا رغبوا في إضفاء المشروعية على توليتهم . بهذا المعنى ، يفرض النمط الديمقراطي نفسه في كل مكان .

2 ـ النماذج الثلاثة للمواقف

إذا ذهبنا بالتحليل بعيداً ، يمكننا أن نميز بين ثلاثة نماذج من المواقف الرئيسية للأنظمة التسلطية إزاء النمط الديمقراطي .

● **الأنظمة الفاشية** ـ إن الموقف الأكثر عداء هو موقف الأنظمة الفاشية التي تعتنق رسمياً النظريات غير المساواتية ، والتي تتجه إلى إعطاء السلطة لشخص « مخلّص » ، محاط بنخبة . هذه الأنظمة ترفض ـ ولو شكلياً ـ إقرار المساواة بين المواطنين ، حقوق الإنسان ، التولية عبر الانتخاب الشامل . فهي تقر تمييزات شرعية بين الأعراق والفئات الاجتماعية إنها تتنكر لمبادىء المشروعية الديمقراطية . وتعارضها حتى بالعنف ، بصورة عامة . ولكن رغم هذا ، إنها تقر بهذه المبادىء جزئياً في الواقع ، لأنها تعتنق نظام الانتخاب الشامل وتجري الانتخابات والاستفتاءات

● **الأنظمة التسلطية الكلاسيكية** ـ الموقف الثاني هو موقف الأنظمة التسلطية التي تعتنق رسمياً النمط الديمقراطي . السلطة هي بيد دكتاتور ، يدعمه الجيش ، وحرس خاص ، وحزب واحد أو عناصر مشابهة . تمارس هذه السلطة على نحو تسلطي وتعسفي . لكنها تتستر خلف الواجهة المحترمة للدستور الديمقراطي ، المبني على المساواة بين المواطنين ، على حقوق الإنسان والحريات العامة ، الانتخاب الشامل ، سلطات البرلمان ، الرقابة القضائية ، الخ . هناك قطيعة بين منظومة القيم المعلنة والممارسة السياسية الفعلية . إن عدداً كبيراً من الدول الإفريقية ، الأسيوية الأمبركية اللاتينية هي في هذا الوضع .

● **الأنظمة الشيوعية** ـ الموقف الثالث هو موقف الأنظمة الشيوعية . نجد القطيعة ذاتها بين دساتير وقوانين ديمقراطية ، تعلن الحريات العامة ، حقوق المواطنين ، سيادة الناخبين ، نفوذ البرلمانات وحكومات تسلطية وتعسفية لا يتطابق سلوكها مع النصوص القانونية الرسمية ، غير أن الإيديولوجيا الرسمية للأنظمة الشيوعية تنزع إلى تفسير وتبرير

هذه القطيعة . سوف يبقى النمط الديمقراطي وهمياً ، ظاهرياً ، شكلياً ، طالما تبقى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، التي تعطي السلطة الحقيقية للرأسماليين ومؤتمنيهم .

لكي يصبح هذا النمط فعلياً ، والبشر متساوين وأحراراً ، ولكي يستطيعوا أن يحكموا عبر منتخبيهم الذين يمثلونهم ، يجب إرساء الاشتراكية . ولكن هذا الإرساء ، في الدول التي قضي فيها على الرأسمالية حتى الآن ، لن يكون كاملاً إلا بعد مرحلة وسيطة ، الهدف منها هدم كل العوائق أمام بلوغ حرية أصيلة لجميع البشر . هكذا فإنه يعترف بأن مبادىء وقيم النمط الديمقراطي هي مشروعة ، ومرمى النظام هو ضمان تطبيقها الكامل . لكن هذا ليس ممكناً إلا بعد مرحلة انتقالية ذات سمة تسلطية . سوف تعود لاحقاً إلى نظرية الدكتاتورية هذه من أجل الحرية . يكفي الإشارة إليها هنا لإفهام تأثيرها على الإقرار بالمشروعية الديمقراطية .

انتقال المؤسسات

سوف ندرس بالنسبة لكل نموذج من الأنظمة التسلطية كيف تشوه هذه الأنظمة المؤسسات التي تستقيها من النمط الديمقراطي . إنه لمن المهم بمكان إعطاء لمحة عامة عن هذه التشويهات ، لإفهام أنه يسهل ادعاء الديمقراطية رسمياً ، وإرساء مؤسساتها الأساسية رسمياً ، وتطبيق نظام جد تسلطي خلف هذه الواجهة . إن الآلية الأساسية تكمن في مراقبة الانتخابات ، بحيث يُضمن حصّرياً انتخاب المرشحين الرسميين للحكومة .

١ ـ مراقبة الانتخابات

استخدمت الطريقة في الدول الغربية في المرحلة الانتقالية التي سبقت إزدهار النمط الليبرالي . لكنها كانت مطبقة بشكل بدائي ، عبر التدخل المباشر للحكام في السيرورات الانتخابية : ترشيحات رسمية ، ضغط السلطات العامة ، تدخل لتضييق أعلام المعارضين ، الخ . تطبق اليوم على نحو أكثر كمالاً بكثير ، عبر تقنية الحزب الواحد . يُشرَع لحزب واحد في البلاد ، وهو وحده يقدم مرشحيه للانتخابات ، على أساس مرشح واحد في كل دائرة .

تغدو الانتخابات هكذا مجرد إقرار الموافقة على المرشحين الرسميين . يتألف البرلمان إذاً من نواب مخلصين للحكومة القائمة 100 % ، ويؤيدون مبادراتها ويوافقون على قراراتها . في نظام كهذا ، يمكن ، دون أية خطورة ، إدخال كل التنظيمات الدقيقة المعدة لضمان حرية البرلمانيين . ليس هناك من حاجة للإجراءات التضييقية التي

استخدمها في فرنسا « الإصلاح » / La Restauration / ، وملكية تموز / Monarchie de juillet / والأمبراطورية الثانية . يمكن أن يكون البرلمان مطلق الحرية في تلقي سلطات واسعة : فإن تأليفه يضمن خضوعه التام للحكام .

لضمان نجاح المرشحين الوحيدين يستأثر هؤلاء بالدعاية . وبشكل أعم ، كل مسائل الاتصال ، والاعلام ، هي حكر على الدولة . تبقى الحريات العامة المعلنة رسمياً شكلية ، ليس لأن وسائل ممارستها هي حكر على الرأسماليين ، بل لأن الحكومة تحتكرها . أدوات قمع قاسية تردع المعارضة الحالية لبعض المواطنين . ويسمح اختيار قضاة ليني العريكة بتجنب أي مفاجأة على هذا الصعيد ، وتجعل الضمانات القضائية التي تعلنها غير فعالة بالنسبة للسلطة .

2 ـ درجات الرقابة

يُطبق هذا النظام على نحو جامد وكامل إلى هذا الحد أو ذاك حسب الدول . في بعض الدول ، الحزب الواحد هو مؤسسة قوية ، يحل محل الحكومة . في دول أخرى ، يكون جنينياً نوعاً ما ، لكن وحدة الترشيح تبقى مطلقة . في دول أخرى أيضاً ، هناك تعددية ظاهرة للترشيحات ، ولكن كل المرشحين هم مؤيدون للحكومة : في بعض الديمقراطيات الشعبية ، ينبغي إذن تقديم عدد من المرشحين يتجاوز عدد المقاعد الشاغرة (بولونيا ، هنغاريا) . في مجموعة أخرى من الدول هناك نصف تعددية أحزاب ، وحزب صغير أو أحزاب صغيرة تقدم مرشحين بوجه حزب رسمي كبير : ولكن نبقي على هذه الأحزاب الصغيرة طالما أنها لا تشكل تهديداً على السلطة (المكسيك) .

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة الديمقراطية الغربية الحالية أرست قواعدها بعد مرحلة انتقالية حيث كان خيار الناخبين محدوداً والحريات هشة . يمكن أن نتصور أن الدول التسلطية الحالية ـ أو بعضها ، على الأقل ـ تجتاز مرحلة مشابهة . لا يجب أن ننسى أيضاً أن غالبيتها لم تعرف أبداً انتخابات ولا برلمانات قبل الانتخابات المزيفة والبرلمانات المزيفة التي تعرفها اليوم . إن حاجة الأنظمة التسلطية في التستر خلف قواعد ديمقراطية وليبرالية ، وإقرارها بمشروعية النمط الديمقراطي ليسا أمرين يستهان بهما . في أي حال ، إنه لمن الضروري إدراك هذا الوضع كي نفهم جيداً المنظومات السياسية المعاصرة .

حول « الديمقراطية التقنية » ، انظر التحليل حول هذا الموضوع ص 141 ـ 266 في موريس

دوفرجيه ، جانوس : وجها الغرب ، 1972 ، حيث وُضعت هذه المنظومة لأول مرة كمنظومة .

حول استعارات الأنظمة التسلطية المعاصرة من النمط الديمقراطي ، انظر القسم الثالث والرابع من هذا العمل ، حيث تجد أيضاً بيبليوغرافيا .

الفصل الثاني

عناصر النمط الديمقراطي

يتضمن النمط الديمقراطي ثلاثة عناصر رئيسية : تعيين الحكام بالانتخاب الشامل ، وجود برلمان يملك صلاحيات واسعة ، وتراتبية القواعد القانونية التي تضمن رقابة قضاة مستقلين للسلطات العامة . لهذه المؤسسات المرمى نفسه ، منع السلطة السياسية في أن تكون قوية جداً ، للحفاظ على حريات المواطنين . التمثيل الشعبي عبر الانتخابات يسمح للمواطنين بتعيين الحكام وبعدم إبقائهم في السلطة عند انتهاء ولاياتهم . ومن شأن مبدأ فصل السلطات رقابة كل جهاز حكومي من قبل الجهاز الآخر ، بحيث أن « السلطة تحد السلطة » ، كما يقول مونتسكيو ، إن مبدأ الشرعية وتراتبية القواعد القانونية يضمنان هذا التقييد للحكام في مختلف الدرجات ويوفران للمواطنين وسائل الاعتراض على الأعمال غير الشرعية .

هكذا ، ترسي المؤسسات الليبرالية سلطة سياسية ضعيفة نسبياً : أضعف بكثير من السلطة القائمة في الدكتاتوريات الاشتراكية أو في الأنظمة المحافظة وهذا يعطي للمواطنين هامشاً من الحرية أكبر ، هو بالتأكيد العامل الإيجابي الأساسي في الأنظمة الغربية ولكن هذا يجعل السلطة أكثر قابلية للتأثر بضغط السلطات الاقتصادية غير المنظمة على نحو ديمقراطي لنُذكر بأن الديمقراطيات الغربية هي « بلوتوديمقراطيات » حيث السلطة ترتكز في آن على الشعب ، عبر الانتخاب ، وعلى النقود . تنعم الشركات الكبرى بنفوذ داخل الدولة ، بوجه أجهزة منبثقة من الانتخاب في الطبقات الشعبية ، الممارسة الفعلية للحريات هي محدودة بالإمكانيات المادية ، رغم أن هذه الحريات لم تعد اليوم شكلية محض كما كانت في القرن التاسع عشر .

سوف ندرس في هذه الصفحات العناصر النظرية للنمط الديمقراطي مبينين أن هذه النظرية تعاني من التواءات حتى في الديمقراطيات الليبرالية . إلا أنّنا ، وما خلا

بعض الاستثناءات ، لن نحلل هنا الالتواءات التي تعاني منها في الأنظمة التسلطية التي تدعي اعتناق المبادىء الديمقراطية رسمياً دون تطبيقها عملياً . ذكرنا للتو الخطوط العريضة لهذه النظرية وسنفصلها لاحقاً في القسمين الثالث والرابع .

I ـ التمثيل الشعبي والانتخاب

الانتخاب هو قاعدة النمط الديمقراطي . إنه طريقة لتعيين الحكام متعارضة مع الوراثة والتعيين أو الاستيلاء ، التي هي طرق أوتوقراطية (استبدادية) . غير أن الليبراليين أنفسهم قد أبدوا حذرهم خلال زمن طويل من الانتخاب ، لأنه كان يوفر أداة عمل فائقة الأهمية للجماهير الشعبية : فالبورجوازية ، التي كانت تستخدم الانتخابات لنزع السلطة من الأرستقراطية ، لم تكن ترغب بأن تنزع منها سلطتها بنفس الطريقة إن النظرية الليبرالية للتمثيل والانتخاب هي إذن من المرونة بحيث تؤدي أحياناً إلى تضييق الانتخاب . عملياً ، حصل تطور الانتخاب بشكل مستمر ، بفعل منطق المنظومة نفسه . وهذا التطور ولد مؤسسات تلعب دور الوسيط بين المنتخبين والناخبين : الأحزاب السياسية . من ناحية ثانية ، ان الأنماط المختلفة للمنظومات الانتخابية تؤدي إلى إعطاء معان مختلفة لخيارات الناخبين .

1 ـ مبدأ التمثيل الشعبي

إن الانتخابات التنافسية ، حيث يختار المواطنون بين عدة مرشحين ، هي حجر الزاوية في الديمقراطيات الليبرالية . فهي تنتج مباشرة عن المبادىء الأساسية لهذا النمط . إذا كان كل البشر متساوين وأحراراً ، لا يستطيع أن يأمرهم إلا من تم اختياره لهذا الغرض من قبلهم . هكذا ، فكل سلطة ، يجب أن ترتكز على الانتخاب ، يجب أن تتجدد الانتخابات بفوارق زمنية منتظمة ومتقاربة ، كي لايشعر الحكام بأنهم مستقلون عن المحكومين ، وكي يبقى تمثيلهم لهم مستمراً .

غير أن الانتخابات الحرة هذه بدت خطيرة في بعض المراحل ، بالنسبة لهؤلاء أنفسهم الذين أرادوا إرساء الديمقراطية الليبرالية . فابتكرت بعض نظريات التمثيل الشعبي للحد من أهمية الانتخابات من ناحية ثانية ، يظل دور الانتخابات محدوداً في جميع الأنظمة الغربية ، إما بفعل التدخل المباشر للشعب عبر مناهج الديمقراطية المباشرة وأما لأنه تتم تولية بعض عناصر السلطة خارج إطار الانتخاب .

نظريات التمثيل الشعبي

لم تتطور نظرية التمثيل الشعبي إلا ابتداء من القرن السابع عشر والثامن عشر .

الديمقراطيات القديمة كانت ديمقراطيات « مباشرة » ، تنزع إلى إشراك كل المواطنين في القرارات الحكومية . كانت الجمعية العمومية للشعب تجتمع كل يوم على تلة البنيكس (Pnyx) ، وهذا ما كان يشكل العنصر الرئيسي في مؤسسات أثينا : نوع من البرلمان المفتوح لكل المواطنين ، والذي تعود إليه القرارات الأساسية . حتى يومنا هذا ، نجد مؤسسة مشابهة في الجمعية السنوية لمواطني بعض الكانتونات السويسرية في أعالي الجبال .

إن منظومة كهذه لا يمكنها أن تعمل إلا في دول صغيرة جداً . إذ تصطدم الديمقراطية المباشرة باستحالة مادية في الدول العصرية . فقد فرض انتخاب الحكام من قبل المحكومين كضرورة . واعتُبر أن المنتخب هو ممثل الناخب ، ارتكازاً على المفهوم القانوني للتمثيل في القانون الخاص ، أي نظرية الوكالة المدنية ، التي تعرف بأن يوكل شخص ما (الموكِّل) لآخر (الموكَّل إليه) حق التصرف باسمه ، مع تحمل الأول لجميع تبعات الأعمال التي يقوم بها الثاني . إلا أن مفهوم التمثيل السياسي في القانون العام ابتعد جداً عن نظرية التمثيل القانوني في القانون الخاص : فارتدت اشكالاً شديدة التباين ، تحجب ميولاً سياسية متعارضة .

١ ـ تمثيل مجزأ أو تمثيل وطني

من هو ممثل عبر آلية الانتخاب : كل ناخب على نحو خاص أو جماعة الناخبين بمجملهم ؟ تتنافس أطروحتان على هذا الصعيد ولهما نتائج مختلفة جداً على مستوى ممارسة حق الاقتراع . وهذه النتائج تتعلق بأساس النظرية الديمقراطية لأن الموضوع هو في معرفة من يملك السلطة العليا في الدولة ، من حيث تنحدر كل السلطات الأخرى ، ما يسمّيه رجال القانون « السيادة » . في النظرية الديمقراطية ، السيادة هي في يد الشعب . غير أن مفهوم الشعب يمكن تفسيره بأشكال متعارضة ، حسبما يجري التشديد على المواطنين الذين يتألف منهم أو على الجماعة التي يؤلفونها .

● **التمثيل المجزأ** ـ ينتمي جان جاك روسو إلى الاتجاه الأول . بنظره ، سيادة الشعب هي مجموع الأجزاء المختلفة للسيادة والتي يشكل كل جزء منها حصة كل فرد على انفراد « فلنفرض أن الدولة مؤلفة من 10000 مواطن ؛ لا يملك كل عضو من الدولة إلا جزءاً يقدر بـ 1/10000 من السلطة السيدة » . (العقد الاجتماعي ، I,III) . تقليدياً ، تسمى عقيدة روسو نظرية السيادة المجزأة » ، وهي تؤول إلى تمثيل مجزأ أيضاً . لكل مواطن حصة في الوكالة (أو التفويض) التي يعطيها الناخبون لمنتخبهم .

هذه النظرية هي جد ديمقراطية . تؤدي ، بادىء ذي بدء ، إلى الانتخاب

الشامل : يتعين على كل مواطن بالضرورة أن يشارك في خيار حكامه للتعبير عن حصته في السيادة . كما تؤدي إلى نظرية « الانتخاب ـ الحق » ، والتي تعني أن التصويت هو بالنسبة لكل مواطن حق يملكه من حيث هو مالك لجزء من السيادة ، لا أحد يستطيع أن يحرمه منه : « حق الانتخاب هو حق لا تستطيع أي قوة انتزاعه من المواطنين » ، كان يقول روسو . وتؤدي أيضاً إلى نظرية الوكالة الجبرية ، حيث المنتخب مرتبط بإدارة الناخب لكل هذه الأسباب ، أبعدت نظرية روسو خلال زمن طويل لصالح نظرية السيادة الوطنية . غير أن المنطق نفسه للمبادىء الديمقراطية كان يدفع إلى العودة إليها . في عصرنا ، الديمقراطيات الغربية ترتكز في الواقع على نظرية السيادة المجزأة . ومطلب « رجل واحد ، صوت واحد » ، الذي تطور في البلاد التي يوجد فيها تمييزات انتخابية ، يترجم تماماً عقيدة روسو . غير أن تطور الأحزاب السياسية أيضاً يؤدي إلى تغيير التمثيل باتجاه جماعي ، بعيد جداً عن مفهوم التمثيل المجزأ .

● **التمثيل الوطني** ـ أثناء الثورة الفرنسية ، ابتكرت الجمعية التأسيسية نظرية تمثيل أخرى ، مرتكزة على فكرة أن السيادة لا يملكها المواطنون على نحو شائع ، بل « الأمة » ، أي جماعة المواطنين ، بما هي كينونة فعلية متميزة عن الأفراد الذين يؤلفونها . ونظرية « السيادة الوطنية » هذه تتطابق تماماً مع تمنيات البورجوازية الليبرالية ، التي كانت ترغب في آن بتركيز السلطة على الانتخاب والتمثيل وابعاد الأرستقراطية ومنع الجماهير الشعبية من استخدام حق الانتخاب لتستولي بنفسها على السلطة . سمحت فكرة السيادة الوطنية بحل هذا التناقض .

إذا كانت الأمة صاحبة السيادة وليس المواطنون الذين يؤلفونها ، فإن الصلاحية الانتخابية لا تمنح لهؤلاء إلا بصفتهم أعضاء مكلفين بتعيين ممثلي الأمة . وبممارستهم هذه الصلاحية ، يقومون بوظيفة عامة ، لا يمارسون حقاً . ولأن حق الانتخاب ليس ملكاً خاصاً لأي مواطن ، فإن الأمة تستطيع منح هذه الصلاحية الانتخابية لأولئك فقط الذين ترى أنهم الأكثر أهلاً وجدارة . الانتخاب ليس بالضرورة شاملاً . « إن صفة الناخب ليست إلا وظيفة عامة لا يملكها أحد ، يمنحها المجتمع حسب مصلحته » ، هذا ما كتبه برناف / Barnave / عام ١٧٩١ . إنها نظرية « الانتخاب ـ الوظيفة » . وهي تتيح تبرير كل التضييقات على حق الانتخاب .

إن مفهوم « الانتخاب ـ الوظيفة » ليس إلا النتيجة الأولى لنظرية السيادة الوطنية ، ولازمة الصفة الجماعية للموكل ـ الأمة ـ هي الصفة الجماعية للموكَل إليه : كل نائب لا يمثل ناخبيه ودائرته ، بل مجموع النواب يمثلون مجموع الأمة . من ناحية ثانية ،

إذا كانت الأمة هي التي تمنح وكالة التمثيل ، وهي جماعة لا يسعها التعبير عن نفسها بنفسها ، فإن النواب هم التعبير الوحيد الممكن للإرادة الوطنية : هم يمارسون « وكالة تمثيلية » تفضي عملياً إلى السيادة البرلمانية . هكذا ، تتم تعرية الأمة واقعياً من السيادة التي أقرّت لها قانونياً .

2 ـ وكالة إلزامية أو وكالة تمثيلية

إن مفهومي الوكالة الإلزامية والوكالة التمثيلية المتنافرين يتطابقان مع مفهومي السيادة الشعبية والتمثيل السياسي السابقين .

● **الوكالة الإلزامية** ـ إنها السيادة المجزأة والتمثيل المجزأ . وهي تنقل إلى القانون العام مفهوم الوكالة في القانون الخاص . تعيين النواب هو وكالة يعطيها الناخبون لمنتخبيهم كي يحلوا محلهم . ويجب على الموكل إليه أن يمتثل تماماً إلى تعليمات الموكِّل . يتلقى منه وكالة « إلزامية » . وهذا يعني أولاً أن الناخبين يعطون المنتخب الأوامر التي يجب أن ينفذّها هذا الأخير. « دفاتر التظلّم » / Cahiers de doléance / التي كانت تكتب أثناء انتخابات السلطات العامة لعام 1789 هي أوامر من هذا النوع . البرامج ووعود المرشحين الحاليين تلعب تقريباً الدور نفسه : يجب على المنتخبين أن يمتثلوا إليها .

في نظرية روسو ، الوكالة الإلزامية لا تعني فقط أن المنتخب يجب أن يمتثل لأوامر ناخبيه ، بل أيضاً أن هؤلاء ، يملكون قدرة الاقتصاص من المنتخب إن لم ينفذ وكالته : إنه مبدأ عزل المنتخبين لكن من الصعب جداً تطبيق هذا المبدأ . بصورة عامة ، يؤدي إلى السماح لعدد معين من الناخبين ، عن طريق العرائض ، بإرغام المنتخب على الخضوع من جديد للانتخاب الشامل . يمكن أيضاً تصور تدخل الحزب الذي قدم المرشح . في بعض الدساتير الإفريقية ، الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المنتخب هو الذي يقرر عزله . بعض الأحزاب السياسية في أوروبا تفرض على مرشحيها التوقيع على رسالة استقالة مع تاريخ أبيض ، يستخدمه الحزب في حالة عدم إخلاص المنتخب له . لكن كل هذه الحلول لا تحل المشكلة ، فضلاً عن أن مبدأ عزل المنتخبين يقدر تطبيقه في الأنظمة الغربية : غير أنه يطبق في الولايات المتحدة الأميركية وفي سويسرا . كما يُطبق في دكتاتوريات اشتراكية حيث الحزب الواحد ينزع منه قدراً كبيراً من معانيه .

● **الوكالة التمثيلية** ـ إن نظرية الوكالة التمثيلية تقابل نظرية السيادة والتمثيل الوطنيين . إذا كان مجموع النواب يمثلون مجموع الأمة ، فإن الممثلين ليسوا مرتبطين بوكالة محددة تصدر عن ناخبيهم ، لأن هؤلاء ليسوا موكلين حقيقيين ، بل الأمة . ولأن

الأمة هي كائن جماعي عاجز عن التعبير عن نفسه ، لا يسعها توجيه أوامر لممثليها : فهي تعطيهم فقط وكالة تمثيلها ، أي التعبير عنها . هكذا ، يكون النواب احرارا بأعمالهم وقراراتهم ، التي هي التعبير عن الأمة .

عملياً ، السيادة الوطنية تؤدي إلى تشويه فكرة التمثيل السياسي ، ونقل السيادة الفعلية من الأمة إلى البرلمان : ويأتي هذا طبقاً لإرادة البورجوازية في أن لا يتم إغراقها تحت كتلة الانتخابات الشعبية . كان يشكل تضييق حق الانتخاب عبر نظرية الانتخاب ـ الوظيفة الحاجز الأول . وكانت تشكل نظرية الوكالة التمثيلية والسيادة البرلمانية الحاجز الثاني : فهي تضع السلطة السياسية بين يدي أوليغارشية من النواب .

إن فكرة الحرية المطلقة للبرلمانيين إزاء ناخبيهم لم تُقبل أبداً كلياً من قبل هؤلاء الأخيرين . غير أن نظرية السيادة البرلمانية عرفت انتشاراً واسعاً لأن البرلمان كان معارضاً ، في بادىء الأمر ، لحكومات ملكية أو أرستقراطية ، ولأنه لعب فيما بعد دور رقابة شعبية على القرارات الحكومية فانتشرت نظرية النواب الذين يعبرون عن الأمة بين أحزاب اليسار الليبرالي وهي تحتفظ بقوة معيّنة في الديمقراطيات الغربية .

3 ـ تمثيل قانوني وتمثيل سوسيولوجي

النظريات الكلاسيكية للتمثيل تتناول كلمة تمثيل بالمعنى القانوني : وهي تعني أن شخصاً الموكّل (هنا الناخب) ، يعطي لشخص آخر ، الموكل إليه (هنا المنتخب) ، صلاحية ، التصرف محله ، وتسمى وكالة . غير أن عبارة تمثيل تستخدم أيضاً بمعنى آخر ، بما يخص المؤسسات السياسية عندما يوصف نظام انتخابي بالتمثيل النسبي ، تؤخذ كلمة تمثيل بالمعنى السوسيولوجي وليس القانوني ـ هنا يجري الانتقال من المجال القانوني إلى المجال الواقعي .

● **مفهوم التمثيل السوسيولوجي** ـ كلمة تمثيل لا تعني هنا علاقة قانونية بين شخصين ، موكل وموكل إليه ، ولكن علاقة واقعية بين الرأي العام ، المعبر عنه بالانتخابات ، وتأليف البرلمان الذي ينتج عن ذلك : التماثل بين الاثنين يحدد التمثيل . يقال إن المنتخبين يمثلون ناخبيهم ، ليس كما يمثل موكل إليه موكليه ، بل كما تمثل الصورة الشيء المصوَّر .

ولكن لا يجب تضخيم سمة « الصورة » هذه . سوف نرى أن كل منظومة انتخابية تفرض على [حرية] تعبير الرأي العام إطاراً قائماً مسبقاً ، يعطي التمثيل شكلاً معيناً ، ثمة منظومة انتخابية تتجه إلى اقتراع متمحور حول حزبين ؛ وأخرى ، إلى اقتراع موزع

على عدة مرشحين ، الخ . أكثر من صورة ، حيث يكون الجهاز محايداً ، الانتخاب يشبه إذن لوحة ، حيث الرسام يحلل الواقع . المشكلة هي إذن في معرفة ما إذا كان الإطار المفروض على التمثيل يعبر عن البنى العميقة للمجتمع ، ويتطابق مع خطوط الانفساخ للرأي العام .

من جهة ثانية ، العلاقات بين الناخبين والمنتخبين ليست أبداً أحادية الاتجاه . ليس هناك رأي عام قائم مسبقاً ، يُعبر عنه من خلال « ممثليه » . عبر الحملة الانتخابية ، ونشاطاتهم واقتراعاتهم يؤثر النواب على الرأي العام : فيضعونه بقدر ما يمثلونه . تمارس الدعاية تأثيراً هاتلاً على سلوك ورأي المواطنين ، كما يؤثر الإعلام التجاري على سلوك ورأي المستهلكين . ففي الحالتين ، توجد قواعد رأي وسلوك لا يسعها أن تتغيّر : لا يمكن فرض مرشح كما لا يمكن فرض سلعة . لكن هامش اللين كبير ، فإن تطور الأحزاب السياسية الذي يميز الديمقراطيات العصرية يعزز تأثير « الممثِّلين » على « الممثَّلين » : بتطويرها الوعي السياسي للمواطنين ، تساهم الأحزاب السياسية بتشكيل الرأي العام .

● **تمثيل الرأي العام واختيار الحكام** ـ للتمثيل السوسيولوجي طابعان ، متشابكان دوماً إلى هذا الحد أو ذاك ، وحيث يتفوّق أحدهما على الآخر في بعض المنظومات السياسية . لنأخذ بلداً تتنافس فيه في الانتخاب أحزاب خمسة أو ستة أو أكثر على نحو مستقل : مثلاً ألمانيا ويمار ، فرنسا الجمهورية الرابعة أو إيطاليا الحالية . يعبر الناخب عن تفضيله لحزب سياسي لا يملك أي حظ في أن يقود البلاد بنفسه في مستقبل منظور . على الأكثر ، سوف يشكل هذا الحزب جزءاً من تحالف حكومي لكن هذا التحالف ليس محدداً مسبقاً . قيادات الأحزاب هي التي تنشىء هذا التحالف بعد الانتخابات وتغيره أثناء مدة الوكالة أو التفويض . لكن المواطنين لا يختارون مباشرة الحكام . إنهم يعبرون عن آراء سياسية . حسب توزيع هذه الآراء ، يصعب أو يسهل هذا التركيب الحكومي أو ذاك ، إلا أن تأليف الحكومة يبقى بين أيدي المنتخبين وأحزابهم .

على العكس ، في انتخابات انكليزية ، يختار الناخب بين فريقين حكوميين ، ويسوق مباشرة إحداهما إلى سدة الحكم . يعبر اقتراعه عن خيار سياسي واقعي وليس عن رأي مجرد إذ يؤدي إلى تعيين الحكام مباشرة . الوضع نفسه نجده في انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأميركية أو رئيس الجمهورية الفرنسية . تمثيل الآراء يفقد من أهميته لأن الخيار المطروح للناخبين هو بالضرورة أقل بساطة . غير أن تعيين المواطنين للحكام هو أكثر مباشرة . اقترحت تسمية « ديمقراطيات مباشرة » للأنظمة من هذا النموذج ، مع

أخـذ هذه الكلمـة بالمعنى العصري ، المختلف عن المعنى التقليـدي ، و « ديمقـراطيـات موسّطة » لـلأنظمـة التي يخص فيها التمثيـل خاصـة الآراء ، لأن اختيار الحكـام يتم عبر توسط المنتخبين . العبارات المستخدمة ليست كافية ربما ، إنما التمييز مهم جـداً . تنزع الحكومة إلى أن تصبح فعلياً الجهـاز المحرك للدولـة العصرية ، مـركز السلطة الفعليـة ، وليس للبرلمان إلا دور الرقابة ، والتقييـد ، والمطالبـة . يغدو إذن التعيـين المباشر لـرئيس الحكومة من قبل مجموع المواطنين أمراً جوهرياً .

● **تمثيـل إجمالي وتمثيـلات خاصـة** ـ كل دولـة هي خليط من المتحدات الخـاصة ، المحليـة أو التعاونيـة . كل مـواطن يشعر في آن أنـه عضو في المجمـوع الوطني وعضـو في المتحدات الخاصة . في داخل كل من هذه المتحدات الخاصة ، ينظم بصـورة عامـة تمثيل ديمقــراطي لضـمان الاشراف والادارة : انتخـــاب المجلس البلدي في البلدة ، انتخـاب المجلس العام في الاقليم ، وانتخاب اللجان الموجهـة في النقابـات والجمعيات ، الـخ . ولكن يجب أيضاً ضمان الدفاع عن هـذه المتحدات الخـاصة إزاء الـدولة في إطـار الأمة . يشعر المواطنون بالحاجة ، في آن ، لتمثيل إجمالي يعبر عن آرائهم وإرادتهم بما هم أعضاء في المتحـد الوطني ، و « التمثيـلات خاصـة » تضمن إزاء الحكـومـة الـدفـاع عن آرائهم وإرادتهم بما هم أعضاء في المتحدات المحلية أو في فئات اجتماعية .

تملأ البرلمانات دومـاً وعلى نحـو ملائم « التمثيـلات الخاصـة » . ورغم النظريـات القانونية ، يعتبر المواطنون النواب كالمدافعين عن الدوائر المحلية وعن المصالـح التعاونيـة حيال السلطات العامة . وهم لا يعبرون في آن عن « تمثيل إجمالي » على المستوى الـوطني إلا إذا كانوا محصورين في أحزاب سياسية انتظامية ، كل واحد منهـا يعتنق سياسـة عامـة محددة على العكس ، في حالة أحـزاب غير انـتظامية ، غـير متجانسـة ، حيث كل نـائب يملك حـرية التصرف والتصـويت كما يشـاء ، فإن التمثيـل الإجمالي ليس مضمـونـاً عـلى المستـوى البرلمـاني . في الولايـات المتحدة الأمـيركية تـأتي هذه الضـمانة عـبر الانتخابـات الرئاسية .

● **التمثيل وسيكولوجيا الناخبين** ـ منذ بضع سنوات ، تجدد تحليل التمثيل بفعـل مقـاربة سـوسيولـوجية وسيكـولوجيـة لسلوك الناخبـين . وليس من الضروري أن يكون شعور التمثيل مرتبطاً بتشابه الآراء العقـلانية بـين الناخبـين والمنتخبين ، إذ أن سلوكـات الناخبين ليست دوماً سلوكات عقلانية . يرتكز التمثيل غالباً على تماهٍ وهمي وغير واعٍ إلى هذا الحد أو ذاك . إلى جانب سلوكات التماهي ، هناك سلوكات انتخابيـة رفضية . ومن ناحية أخرى ، الانتخاب ليس تعيين ممثلين فحسب (أو توزيع « أدوار » اجتماعية) : إنه

أيضاً طقس ، شكليات احتفائية ، عيد .

حدود الديمقراطية التمثيلية

« الـديمقراطيـة التمثيلية » هي المنـظومة السيـاسية حيث يُنتخب الحكـام من قبـل المواطنين ويعتبرون كممثليهم . التمثيل السياسي هو قاعدة النمط الديمقراطي ، كما سبق وذكرنا . عمليـاً ، حتى الأنظمـة السياسيـة الليبراليـة لا ترتكـز فقط عليه . بعض هـذه الأنظمة تترك بعض المجال للتدخل المباشر للمواطنين في الحياة السياسية . وفي جميعهـا ، ثمة جزء من السلطة السياسية لا ينتج عن الانتخاب ، بل عن تولية أوتوقراطية .

٦ ـ التدخل المباشر للمواطنين

تقليدياً ، يُميَّز نوعان من التدخل المباشر للمواطنين في الحياة السياسية : الجمعيات العمومية للمـواطنين الـذين يتخذون بـأنفسهم القرارات ، إنها « الـديمقراطيـة المباشرة » بالمعنى التقليدي للكلمة ، ومشاركة المواطنـين في قرار يصنعـه ممثلوهم ، وهذا مـا يسمى « الـديمقـراطيـة نصف المبـاشرة » . في السـابق ، كـانت تعتـبر الـديمقـراطيـة التمثيليـة والديمقراطية المباشرة والديمقراطيـة نصف المباشرة الأشكـال الجوهـرية الثـلاثة لـلأنظمـة الغربية . اليوم ، نعرف أن الأول يعمـل في كل الأمكنـة ، ويكملها فقط هـذا أو ذاك في الشكلين الآخرين ـ أو الاثنين معاً ـ في بعض البلدان .

● **أصول الديمقراطية المباشرة ، بالمعنى التقليدي للكلمة** ـ هذه الأصول أو الطرق هي نادرة الاستخدام اليوم . إنها الديمقـراطيات القـديمة ، حيث كـانت الجمعية العـامة للمواطنين تتخذ القرارات . كان يرى روسو في هذا الـديمقراطيـة الحقيقية الـوحيدة ، إذ أنـه كـان يعتقـد أن الممثِّلين يميلون إلى الحلول محـل الممثَّلين ، وأن التمثيـل يؤدي إذاً إلى انسـلاب الإرادة الشعبيـة . والـوقـائـع تعـطيـه الحق غـالبـاً . ولكن عمليـاً ، لا يسـع الـديمقراطيـة أن تعمل إلا في بلدانٍ صغـيرة جداً ، حيث يستـطيـع الشعب كله أن يلتئم دفعة واحدة . كما يجب من ناحية أخرى أن تكون جميع المسـائل المـطروحة للحـل بسيطة بحيث يكون بمقدور جميع المواطنين حسم القرارات مباشرة .

عملياً ، لم تعد الديمقراطية المباشرة تعمل اليوم إلا في ثلاثة كانتونات سويسرية من أعالي الجبال ، والقليلة السكـان : غلاريس ، نصفـا كانتـوني أبانـزيل / Appenzell / ونصفـا كـانتـوني أنـتروالـد / Unterwald / . فهي حـافـظت عـلى جمعيـاتهـا الشعبيـة للمواطنين ، / Les Landsgemeinde / . تلتئم هذه الأخيرة مرة في السنة . ودورها هو تقييد الحكام أكثر منه ممارسة الحكم . نجد أيضاً بعض الجمعيـات الشعبية عـلى المستوى

البلدي في الولايات المتحدة الأميركية . وفي الواقع هذه المنظومة ليست ديمقراطية بنفس القدر الذي تبدو عليه : المناقشات العامة تضر إلى هذا الحد أو ذاك بسرية الخيارات السياسية للمواطنين . ولهذا شن الحزب الإشتراكي السويسري حملات انتقادية ضد الـ Landsgemeinde وعلى أي حال ، إنها ضرب من طرفة تاريخية غير مطبقة في أي بلد .

● **أصول الديمقراطية نصف المباشرة ـ هي أكثر انتشاراً** يتم نوع من التعاون بين المواطنين وممثليهم . نموذجان أساسيان يمكن استخدامها على هذا الصعيد . يمكن أن يتدخل المواطنون أولاً لإرغام ممثليهم على معالجة مسألة ما . « إنها المبادرة الشعبية » وتتحقق عملياً بإيداع مشروع إصلاح عن طريق عرائض يوقعها عدد معين من المواطنين . على أثر هذه العريضة ، إذا رفض الحكام إقرار المشروع ، يصار إلى تصويت شعبي : إذا اعتنقت غالبية المواطنين المشروع ، يضطر الحكام إلى إقراره ـ غير أن فعالية هذه الطريقة تختلف حسبما تكون المبادرة « مصاغة » ، أي شاملة على مشروع قانون حقيقي وصريح ، أو غير « مصاغة » ، تكتفي بتعليمات عامة حول الإصلاح المطلوب إقراره . في الحالة الأولى ، يتوصل الشعب إلى إقرار أكبر جزء من الإجراء التشريعي .

يمكن أن يتدخل المواطنون أيضاً بعد اتخاذ أو تحضير ممثليهم لقرار معيّن الإجراء الأكثر شيوعاً هنا هو « الاستفتاء » . يحضر الممثلون (البرلمان أو الحكومة) نصاً يدعى جميع السكان للتصويت عليه بالاقتراع الشامل . إذا أقروه ، يصبح النص قانوناً ، وإذا رفضوه ، لا يُطبق النص . تتضمن هذه المنظومة أحياناً بعض المتنوعات ، ثمة خيار / Option / ، لمّا يعرض على المواطنين ، ليس نصّ واحد لإقراره أو رفضه ، بل عدة نصوص يجب أن يختاروا بينها . ويكون « الفيتو » عندما يُطبق النص الذي صاغه الحكام ، ما خلا إذا طلب عدد معين من المواطنين (خلال فترة زمنية محددة) أن يصار إلى التصويت بشأنه : وفي هذا عودة إلى آلية الاستفتاء .

الاستفتاء هو الأكثر استخداماً بين اجراءات الديمقراطية نصف المباشرة . أولاً ، يُتهم في فرنسا ومنذ زمن طويل بأنه سرعان ما يتحول إلى بليبيسيت «Plébiscite» : البليبيسيت هو التصويت الذي يكون موضوعه طرح الثقة الشخصية بشخص ما ، فيما الاستفتاء هو الموافقة أو رفض نص كما أشير إلى ذلك سابقاً ، في سويسرا ، وطن الاستفتاءات ، هذا التمييز ليس بواضح . إن الخطر الذي ينجم عن ذلك هو محدق ، والإمبراطورية الأولى والثانية ، ثم الجمهورية الخامسة تثبت ذلك . وإذا كان المواطنون يستطيعون بحرية إبعاد من يكون قد ارتقى إلى سدة الحكم عن طريق البليبيسيت ، إذا

كان استبداله فرضية عادية وليس سبباً لحدوث كارثة ، فإن المنظومة تؤدي في هـذه الحالـة إلى عزل المنتخب وهذا في منتهى الديمقراطية .

من نـاحية ثـانية يُتهم الاستفتـاء بأنـه يحمل نتـائج محـافظة غـالبيـة الاستفتـاءات السويسرية أدت إلى إبقاء ما كان قائماً ورد مشاريع الإصلاح . مثلاً ، إذا كانت سـويسرا هي البلد الـديمقراطي الـوحيد الـذي لا يعطي حق التصـويت للنسـاء ، فـذلـك بسبب معـارضة المـواطنين في الاستفتـاءات أو الـ / Landsgemeinde / . قد تضـاف السمـة المحافظة للمواطنين السويسريين إلى سمة الاستفتاء . لكن الشائبة قائمة فعـلاً . غير أن للاستفتاء حسنة كبيرة أيضـاً وهي سماحـة لمجموع المـواطنين أن يقـرروا بأنفسهم مسـائل مهمة وأن يتجنبوا استيلاء « ممثليهم » على كل السلطة السياسية .

2 ـ جانب الأوتوقراطية في الديمقراطيات الليبرالية

تسمى « أوتوقراطية » تلك الأنظمة السياسية التي لا يأتي حكامها عبر الانتخاب . الوراثة ، التعيين ، الاستيلاء العنفي على السلطة هي الطرق الأوتوقراطية لتعيين الحكام وهي ليست غائبة كليـاً حتى في الديمقـراطيات الليـبرالية التي ليست إذن إلا ديمقـراطيات جزئية ، إذا حُددت الديمقـراطية كنـظام يحكم فيه المـواطنون أنفسهم أو بـواسطة حكـام منتخبين .

● **أوتـوقراطيـة السلطة الاقتصاديـة** ـ للسلطة الاقتصاديـة أهمية كبـيرة وإن لم يكن لها مكـان رسمي في مؤسسـات الـدولـة . إن لقـرارات الاستثمار التي يتخـذهـا رؤسـاء المؤسسات ، ولسياسة الانتاج والأسعار التي يتبعونها ولعلاقاتهم مع المأجـورين تأثـير كبير على الحياة الوطنية . كذلك ، للشركات الكبرى ، المصارف ، « والتروستات » تأثير أكثر مباشرة على حياة الحكام ، على الصحافة ووسائل الأعلام ، الخ . وهكذا فإن المنظومات الغربية تتميز بالفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية . المنـظرون الليبراليـون الجدد المعاصرون يعتبرون أن هذا الفصل يضمن حرية المواطنين بتجنبه السلطان المـطلق للدولة .

يبقى أن السلطة الاقتصادية هي ذات طبيعـة أوتوقـراطية . يصبـح المواطن رئيس مؤسسة إما بالوراثة ، إما بتعيينه من قِبَل رئيس المؤسسة السابق أو كبار المساهمين (الذين هم أنفسهم وصلوا عن طـريق الوراثـة) ، وإما لأنـه نجح في إنشـاء مؤسسة جـديـدة . وراثـة ، اختيار الـزملاء ، تعيـين من قِبَـل أوتـوقـراطيـين ، تـوليـة : هـذه هي الـطرق الأوتوقُراطية لتعيين الحكام . إن الفصل بـين السلطة السياسيـة المرتكـزة على الانتخـاب وبين السلطة الاقتصادية ذات الطابع الأوتـوقراطي تجعـل من الديمقـراطيات الغـربية أنصـاف

ديمقراطيات وبتحديد أكثر : « بلوتوديمقراطيات » ، حيث تأتي السلطة في جزء منها من النقود ، وفي الجزء الآخر من المواطنين .

كان ماركس يرى أن الصفة الديمقراطية هي وهمية ، وأن الصفة البلوتوقراطية وحدها هي الحقيقية : الدعاية الانتخابية ، والصحافة ، ووسائل الاعلام ، والانتخابات ، والبرلمانات ، والحكام التابعون كلياً للرأسماليين ، كل هذه العناصر هي التي تملك السلطة الفعلية . كان يتطابق هذا التحليل مع الوضع في أوروبا في القرن التاسع عشر . لكنه يبعد اليوم عن واقع الحال ، حيث النقابات ، والأحزاب العمالية ، والتنظيمات الشعبية الكبرى ، والجامعات ، والصحف المستقلة لها تأثير كبير ، وترمي بنقلها في الانتخابات ، في البرلمانات والحكومات . مع ذلك ، يبقى أن هذا التأثير محدود وأن الديمقراطيات الليبرالية ما زالت بلوتوقراطية إلى حد كبير .

● **العناصر الأوتوقراطية في السلطة السياسية** ـ في الديمقراطيات الغربية نجد أيضاً عناصر أوتوقراطية في داخل السلطة السياسية نفسها . العنصران الرئيسان هما البيروقراطية واختيار الممثلين .

البيروقراطية هي واقعة أن موظفين كباراً ومديري إدارات عامة أو نصف عامة ينزعون إلى الاستقلال إلى هذا الحد أو ذاك ، عن السلطة السياسية ، أي إلى التصرف كما لو كانوا حكاماً عوض أن يكونوا بجرد منفذين . هؤلاء الموظفون الكبار ورؤساء المصالح يعينهم الحكام الذين يأتون هم أنفسهم عن طريق الانتخاب أو الحائزون على ثقة البرلمانيين المنتخبين . نظرياً ، توليتهم هي إذن ديمقراطية . ولكن عملياً ، تتشكل بصورة عامة طغمات أو أجسام إدارية منبثقة من ذات المباراة أو من ذات المدرسة الكبرى (مفتشو مالية ، مستشارو دولة ، مهندسو المناجم ، خريجو معهد البوليتكنيك ، الخ) تؤثر إلى هذا الحد أو ذاك على التعيينات : نكون هكذا أمام نصف ـ اختيار الزملاء (Semi-Cooptation) .

كما نجد أيضاً عناصر أوتوقراطية في انتخاب الممثلين أنفسهم . اختيار المرشحين هو عنصر أساسي في السيرورة الانتخابية . والحال أن اختيار المرشحين هذا تهيمن عليه دوما طرق أوتوقراطية . المرشحون يختارون من قبل الأحزاب التي تمثل أوليغارشية من المناضلين . هذه الأوليغارشية تكون واسعة في الأحزاب الجماهيرية الكبرى والحديثة : لكن هذا لا يمنع كونها أوليغارشية بالنسبة لمجموع المواطنين . دراسة الأحزاب سوف تسمح لنا بتقدير الدور المهم جداً الذي تلعبه على هذا الصعيد . في غياب أحزاب منظمة ، الصفة الأوتوقراطية للاختيار هي أكثر بروزاً : تعين المرشح فئة صغيرة من

الـوجهاء ، أو أحيـاناً المـرشح السـابق الـذي يختـار بـين زمـلائـه خليفـة لـه (في بعض الحالات ، يعين ابنه ، اختيار الزملاء يحل هكذا محل الوراثة) .

حـول النظريـة القانـونيـة للتمثيـل ، انـظر : Carré De Mablerg, La loi expression de la volonté générale, 1931.

عن التفويض التمثيلي ، انظر : Briol , Du mandat legislatif, Thèse, Paris, 1905.

حـول التفويض الإلـزامي ، انظر أطـروحات Philippon (1882) و Dandurand (بـوردو ، 1896) . ـ حول عزل المنتخبين في منظومة التفويض الإلزامي ، انظر مقـالة هـوريو (المجلة السيـاسية والبرلمانية ، 1924) ؛ وبما يخص تطبيقها في الولايات المتحدة الأميركية ، مقالة Garner (مجلة القانـون العام 1920) ومؤلف Bird و Ryan ، The recall of public officers ، نيويـورك ، 1930 ، وعن تـطبيقها في الاتحـاد السـوفيـاتي ، انـظر نص القـانـون السـوفيـاتي في 30 تشرين الأول 1959 ، في م . دوفرجيه ، دساتير ووثائق سياسية ، الطبعة الثامنة ، 1978 ، وعن تطبيقها في سويسرا ، انظرا لاحقاً في هذا المؤلف .

عن النظرية السوسيولوجية للتمثيل، انظر : M. Duverger, Esquisse d'une théorie de la représentation politique, dans l'évolution du droit public (études en l'honneur l'Achille Mestre), 1956 et la VI[e] République et le régime présidentiel 1961.

انظر أيضاً تحليل التمثيل في الاصـطلاح والأدوار ، بقلم : -
A. Birch, Representation, Londres, 1971.

والـدراسات التي جمعهـا : J. Pennock et J. W. Chapman, Representation, New York 1968.

والكتـــاب الصغـــير للمؤلـف : P. Braud,Le comportement électoral en France, 1973
الذي يحلل التمثيل من زاوية سيكولوجية وحتى سيكـاناليتيـة وأيضاً : G. Rossi- Landi, Les hommes politiques, 1973.

حـول اختيار المـرشحـين انـظر :
M. Rusch, The selection of parliamentary candidates, Londres, 1969.

حـول المشاركـة الفعلية للمـواطنـين في الحيـاة السيـاسيـة انـظر النشرة الـدوليـة للعلوم الاجتـماعيـة 1960 ، رقم 1 ؛ Indifférence et politisation ، D. Gaxie ، 1975 (أطروحة دكتوراه ، جامعة بـاريس ؛ J. Meynaud و A. Lancelot ، مشاركـة الفرنسيـين في الحياة السيـاسية ؛ حـول الاتصـال السياسي ، انظر ، Jean Marie Cotteret ، حكام ومحكومون ، 1973 .

الانتخاب الالزامي . ـ هل يجب إرغام المواطنين على تمثيل أنفسهم بالانتخاب أو يجب ترك الحرية لهم في ذلك ؟ على المستوى النظري ، الانتخاب الالزامي يتبع نظرية الانتخاب ـ الوظيفة التي تنظم الأمة استخـدامها كـما تشاء ، ونـظرية الانتخـاب ـ الحق تؤدي ، على العكس ، إلى الانتخـاب الاختيـاري .

الايديولوجيا الديمقراطية لا تؤيد إذن الانتخاب الالزامي .

على المستوى العملي ، ينطوي الانتخاب الالزامي على صعوبات : إن العقوبات التي تلحق بالمتغيبين هي صعبة التطبيق إذا كان عدد هؤلاء كبيراً . وفي الواقع ، يختزل الانتخاب الالزامي بصورة عامة عدد المتغيبين ، كما يرينا ذلك المثال الأوسترالي . كما لا يجب أن يغيب عن البال أن أراء المتغيبين تتوزع على صورة أراء الناخبين : فإن إرغامهم إذن على التصويت لا يغير كثيراً من نتائج الاقتراع .

عن الانتخاب الإلزامي ، انظر مقالات Moreau (المجلة السياسية والبرلمانية ، 1896 ، ص 36) ؛ Mallet (نفس المصدر ص 1900) ؛ Giraud ، (مجلة القانون العام ، 1931 ، ص 473) وتقارير البرلمان بقلم M. J. Barthélemy (أعيد نشرها في مجلة القانون العام ، 1923 ، ص 101 و1931 ص 473) ؛ Triepel ؛ Bullia, il voto obligatorio, Rome, 1946 ؛ Wahlerecht und Wahlpflicht, Dresde 1910 ؛ وأيضاً ، تحليلنا للمنظومة الانتخابية الاسترالية ، ص 304 . بصورة عامة ، أحزاب اليمين هي التي تطالب بالانتخاب الإلزامي لأنها تعتبر أن الاقناع يصيب صفوف ناخبيها أكثر مما يصيب صفوف الأوساط الشعبية . هذا الاعتقاد المنتشر إلى حد كبير لا يتطابق مع الواقع .

2 ـ الأحزاب السياسية في الانتخاب

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة أساسية في الأنظمة الليبرالية لم يخطّط لها النمط الديمقراطي ، إنّما هي ولدت وتطورت مع الانتخابات والتمثيل . ظهرت في البداية بشكل لجان انتخابية ، مكلفة في آن بتوفير رعاية وجهاء المرشح وجمع الأموال الضرورية للحملة الانتخابية في إطار الجمعيات ، رأينا أيضاً نمو مجموعات برلمانية ، تضم نواباً من نفس الاتجاه بهدف القيام بعمل مشترك . لقد أدى هذا التقارب النيابي في القمة ، بصورة طبيعية ، إلى اتحاد لجانهم الانتخابية القاعدية : هكذا ولدت الأحزاب الحديثة .

نماذج الأحزاب

ثمة تمييز جوهري على هذا الصعيد : أحزاب كبار الموظفين والأحزاب الجماهيرية . يتكون شكلان من التنظيمات المختلفة ، تتطابق مع بنى اجتماعية مختلفة ، ولها نتائج مختلفة على الانتخابات والتمثيل البرلماني .

١ ـ أحزاب كبار الموظفين

ظهرت هذه الأحزاب قبل الثانية : اعتنقت هذه البنية الأحزاب المحافظة والليبرالية في أوروبا القرن التاسع عشر وأحزاب الولايات المتحدة . والأولى كما الثانية ما تزال تحتفظ بها بصورة عامة .

أحزاب كبار الموظفين التقليدية ـ تصبو أحزاب كبار الموظفين (أو الكوادر) إلى جمع الوجهاء : النوعية لديهم هي أهم من الكمية . يبحث عن هؤلاء الوجهاء اما بسبب اعتبارهم الذي يوفر نفوذاً معنوياً ، واما بسبب ثروتهم التي تسمح بتغطية نفقات الحملات الانتخابية . وهي تتجمع ضمن لجان محلية ، تتطابق مع حدود الدوائر . التنظيم الداخلي لهذه اللجان هو ضعيف إلى حد كبير ، عدد أعضائها القليل لا يتطلب بنية صلبة . استقلاليتها كبيرة جداً وليس للأجهزة المركزية للحزب أي سلطة على هؤلاء الأعضاء ، بصورة عامة . غير أنه في انكلترا ، تنظيم الأحزاب المحافظة والليبرالية كان أكثر مركزية منه في البلدان الأخرى منذ القرن التاسع عشر ، في البلدان الأخرى ، الاتجاه الحديث يذهب في هذه الوجهة .

إن بنية أحزاب الكوادر تتطابق مع بنية الدولة الليبرالية للقرن التاسع عشر ، التي ترتكز أساساً على الوجهاء البورجوازيين (الأحزاب الليبرالية) أو الأرستقراطيين (الأحزاب المحافظة) . وهي تتلاءم مع الانتخاب الضيق أو الانتخاب الشامل في بدايته ، حيث كان الناخب يضع ثقته في النخبة الاجتماعية التقليدية . لكن هذه البنية صمدت أمام التطور نحو الديمقراطية ، ما عدا بعض التحولات الطفيفة . دفع ظهور الأحزاب الجماهيرية عدداً كبيراً من أحزاب الكوادر إلى تقليدها : بصورة عامة ، هذه المحاولات باءت بالفشل .

● **النماذج الجديدة لأحزاب الكوادر** ـ إلى جانب أحزاب الكوادر الكلاسيكية التي وصفناها للتو ، تطورت أحزاب كوادر أكثر حداثة في القرن العشرين . بداءة ، طرأ على أحزاب الكوادر الأميركية تحول عميق بفعل منظومة « الانتخابات الأولية » ، وهي نوع من انتخابات مسبقة حيث يدعى مجموع المواطنين لتعيين مرشحي الأحزاب الذين ستجري بينهم الانتخابات الفعلية . وهذه الانتخابات « الأولية » كسرت الإطار الضيق للجان الوجهاء . في الانتخابات « الأولية » المسماة « مقفلة » ، حيث يتسجل الناخبون مسبقاً كجمهوريين أو ديمقراطيين ، ويتلقون تبعاً لذلك ورقة التصويت التي تسمح لهم بتعيين مرشح حزبهم ، يظهر نوع من آلية الانتساب مختلف تماماً عنه في الأحزاب الجماهيرية ، ولكن لايقل واقعية على عدة أصعدة .

من ناحية ثانية ، ابتكر الحزب العمالي البريطاني عام 1900 نوعاً جديداً من حزب الكوادر ، حيث تتألف اللجان من وجهاء « وظيفيين » إذا صح التعبير . اللجان القواعدية تتألف من ممثلي النقابات ، الشركات التبادلية / Mutuelles / ، التعاونيات والجمعيات الفكرية (من نوع فابيان سوسايتي Fabian Society) ، التي قبلت أن تعمل على نحو مشترك في المجال السياسي . هذه اللجان تعين المرشحين في الانتخابات وتشرف

على صناديق الدعاية المشكلة لهذا الغرض من إسهامات كل مجموعة . نقلت المنظومة العمالية أحزاب اشتراكية أخرى (اسكندينافية ، بلجيكية قبل 1940) . نجدها أيضاً في بعض الأحزاب الديمقراطية ـ المسيحية (النمساوية ، البلجيكية بين 1919 و 1936) المنظمة حسب القاعدة النقابية ، حيث تتألف اللجان من مندوبي النقابات العمالية ، والتنظيمات الزراعية ، وجمعيات الطبقات المتوسطة ، الخ .

2 ـ الأحزاب الجماهيرية

إن بنية الأحزاب الجماهيرية ابتكرتها الأحزاب الاشتراكية . في بداية القرن العشرين . ونقلتها بأشكال مختلفة الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية . قلدتها بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية ، التي حاولت الانتقال من بنية حزب الكوادر إلى بنية حزب الجماهير ، بصورة عامة ، لم تنجح في ذلك : فقد نجحت إلى هذا الحد أو ذاك بجمع انتسابات ، لكن المنتسبين لا يشاركون في حياة الحزب . غير أن الأحزاب الديمقراطية ـ المسيحية نجحت أحياناً في إرساء بنية أحزاب جماهيرية ، منسوخة على النمط الاشتراكي .

● **النموذج الاشتراكي** ـ إن غالبية الأحزاب الاشتراكية اعتنقت بنية أحزاب جماهيرية . حتى الحزب العمالي البريطاني وسع انتساباته المباشرة ابتداء من العام 1927 ، بحيث أن له اليوم بنيتين : الواحدة « غير مباشرة » ، وقد وصفت للتو ؛ والثانية مشابهة لبنية الأحزاب الجماهيرية الاشتراكية (ممثلو الثانية هم في اللجان إلى جانب ممثلي النقابات ، والشركات المتبادلة ، والتعاونيات ، والأندية) .

إن بنية الأحزاب الاشتراكية الجماهيرية تستوجبها ظروف مالية . لمواجهة نفقات الدعاية الانتخابية للمرشحين الاشتراكيين الذين لم يكونوا ليأملوا بالحصول على أموال توزعها المؤسسات الخاصة أو الأشخاص الميسورون ، فقد تم تصور تجنيد في الحزب أكبر عدد ممكن من الجماهير ، على نحو دائم ، وتدفيعهم رسماً منتظماً (سنوياً ، أو حتى شهرياً) يغذي الصندوق الانتخابي . في غياب إمكانية تغذية هذا الصندوق بإسهامات مالية ضخمة من وجهاء كما في أحزاب الكوادر ، تتم تغذيتها بمبالغ متواضعة عديدة ومنظمة يدفعها المواطنون العاديون . ثمة سبب ثانٍ لإنشاء الأحزاب الجماهيرية وهو ضرورة تلقين ثقافة سياسية للطبقة العاملة ، التي لم تكن لتملك هذه الثقافة في ذلك العصر . اتخذت الاجتماعات المنتظمة للفروع شكل « محاضرات مسائية » سياسية ، معدة للتثقيف المدني للجماهير الشعبية وللسماح لها بممارسة حقوقها على نحو كامل .

ثمة ترابط ضيق يوجد بين هذه البنية الجديدة وتطور قاعدتها الاجتماعية . جاءت

الأحزاب التقليدية للكوادر لتعبر عن النزاع بين الأرستقراطية والبورجوازية : طبقات قليلة العدد كان الوجهاء يجسدونها تماماً . وضيق الأحزاب كان يعكس ضيق الحقل السياسي والطبيعة العميقة للديمقراطية التي كان مبعداً منها عملياً القسم الأكبر من الشعب . على العكس ، الأحزاب الجماهيرية عكست تطور الديمقراطية التي فتحت أمام كلية الشعب تقريباً . وهذا الأخير لا يستطيع ممارسة حقوقه إلا إذا لم يكتف بالتصويت مرة كل أربع أو خمس سنوات ، إلا إذا شارك فعلياً ، على نحو دائم ، بإدارة الدولة ، إنه يستطيع ذلك من خلال التنظيم الجديد للأحزاب .

● **النموذج الشيوعي** - لقد تكونت الأحزاب الشيوعية الغربية الأُولى ، التي ولدت من انشقاقات في داخل الأحزاب الاشتراكية ، على نمط هذه الأخيرة . وهذه البنى ، الشديدة التأثر بضرورات النشاط السري المفروضة على البولشفيك قبل 1917 ، أثبتت فعاليتها الكبيرة لضمان تأطير لين وصلب في آن للجماهير الواسعة .

الخاصة المميزة الأُولى للأحزاب الشيوعية تكمن في عنصره القاعدي . كالأحزاب الاشتراكية ، الأحزاب الشيوعية تحاول اجتذاب عدد كبير من المنتسبين . ولكنها لا توزعه على النحو نفسه على المستوى المحلي . فبدل تجميع جماهيرها حسب مكان إقامتهم ، يتم ذلك حسب مركز العمل : فتحل « خلايا المؤسسة » (خلية المصنع ، المحرف ، المحل ، المدرسة ، الخ) محل اللجان والفروع المحلية . وبالتأكيد ، إلى جانب خلايا المؤسسات ، من الضروري إقامة خلايا محلية (خلايا ريفية ، خلايا تضم العمال المعزولين ، الخ) : ولكنها تتسم بسمة « الفضالة » إلى حد ما ، حتى عندما تكون أكثر عدداً من خلايا المؤسسات ، فإن هذه الأخيرة تعتبر أكثر أهمية .

إن فائدة خلية المؤسسة هي مزدوجة . أولاً ، الاتصال بين أعضاء هذه الجماعة القاعدية هو أكثر ثباتاً والتصاقاً : يلتقون يومياً عند الدخول والخروج من العمل ، يمكنهم كل يوم تلقي تعليمات الحزب والتشاور فيما بينهم . من ناحية ثانية ، مشاكل العمل والمؤسسة توفر غذاء لنقاشات الخلية . بربط هؤلاء الأعضاء بالسياسة العامة ، تُعطي هذه الأخيرة ركيزة ملموسة ، ويلمس كل عضو في الحزب أهمية ومعنى انتسابه . عرى التضامن في العمل هي أوثق منها في الحي أو المدينة : إنها تربط إذاً على نحو أوثق أعضاء المجموعة المرتكزة عليها .

ميزة ثانية في الخلية الشيوعية تميزها عن الشعبة الاشتراكية . إنها بصورة عامة جماعة أقل عدداً . يمكن أن تضم الشعبة عدة مئات، وحتى عدة آلاف من المنتسبين (في المدن) ، على العكس ، لا تضم الخلية عادة إلا بضع عشرات . عندما تكون خلية كبيرة

جداً ، تقسم إلى اثنتين ما ان يتوفر « أمير سر » جيد للخلية الجديدة . ويكون التضامن بالتأكيد في داخل مجموعة صغيرة متجانسة أقوى منه في مجموعة أوسع وأقل تجانساً غير أن تشتت الحزب إلى عناصر قاعدية شديدة التماسك وصغيرة جداً ينطوي على خطورة تفتت وتبعثر . نجحت الأحزاب الشيوعية في تجنب ذلك بفضل نظام داخلي ومركزه أقوى مما توفره الأحزاب الأخرى ، وأيضاً بفضل تأطير أيديولوجي صلب جداً ، يوفر لجميع المنتسبين نمط التفكير ذاته .

● **النموذج الفاشي** ـ تطورت الأحزاب الفاشية بين الحزبين العالميين ، بداءة على صورة الحزب الفاشي الإيطالي . ثم رفع الحزب القومي الاشتراكي الألماني هذه المنظومة إلى أعلى درجات الكمال التقني الأحزاب الفاشية هي أحزاب جماهيرية ، كالأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية : أي أنها تحاول جمع أكبر عدد ممكن من المنتسبين . ولكنها تجمع المنتسبين بشكل متميز ، يضيف إلى التأطير السياسي للجماهير تقنيات عسكرية . بدون شك ، جميع منتسبيهم لا يشكلون جزءاً من الميليشيات أو الشعب الهجومية ، غير أن هذه الأخيرة تكون العنصر الأساسي للحزب ، أما البقية فليست سوى نوع من « الاحتياط » بالنسبة « للعنصر الناشط » . العنصر القاعدي هو إذن مجموعة صغيرة جداً (حوالي عشرة رجال) سهلة التجميع في أي وقت بفضل مجاورتها (الشارع ذاته ، كتلة الأبنية ذاتها) . هذه المجموعات الصغيرة تتمفصل الواحدة مع الأخرى ، تبعاً لهرم تراتبي من عدة درجات ، كما في الجيش .

تُفسَّر هذه البنية العسكرية بطبيعة الصراع الذي تقوده الأحزاب الفاشية . لقد حلت في بعض البلدان محل الأحزاب اليمينية التقليدية عندما بدت هذه الأحزاب عاجزة عن الحفاظ على النظام القائم بوسائل شرعية أمام تقدم اشتراكي أو شيوعي . فبدا العنف الفيزيائي للطبقات المسيطرة كوسيلة وحيدة لإبقاء سيطرتها . تهدف الأحزاب الفاشية إلى ممارسة هذا العنف وإحراز الانتصار بهذه الوسيلة . لذلك يتبع أعضاء الميليشيات الفاشية تمارين مشابهة للتي يتبعها الجندي . يتعلمون ارتداء اللباس العسكري ، وإلقاء التحية ، والسير في المسيرات ، واستعمال السلاح ، والقتال ، يتعلمون كيف يخربون اجتماعاً أو كيف يتصدون لمخربين أعداء ، كيف يُشنُّ هجوم على مركز حزب أو نقابة ، كيف يمارس العنف على الأعداء ، كيف تخاض حرب الشوارع . الحزب الفاشي هو أساساً نوع من الجيش الخاص ، يُحاول بواسطته الوصول إلى السلطة بالقوة والحفاظ عليها بالشكل نفسه . غير أن الأحزاب الفاشية تطورت في الديمقراطيات الليبرالية ، حيث استخدمت التقنيات الانتخابية والعنف في آن : هكذا فقد كان لها ، هي أيضاً ، دور في آليات التمثيل السياسي .

دور الأحزاب في التمثيل

تلعب الأحزاب دوراً مزدوجاً في التمثيل السياسي . إنها تؤطر (تؤهل) أولاً الناخبين ، أي الممثِّلين . ثم تؤطر المنتخبين ، أي الممثَّلين . كما هي أيضاً نوع من الوسطاء بين المنتخبين والناخبين . هذه الوساطة هي غالباً عرضة للنقد الذي يوجه غالباً للأحزاب في الديمقراطيات الغربية . غير أنه لا يستغنى عنها دون أحزاب سياسية ، يستحيل سير عمل التمثيل السياسي ، أي القاعدة نفسها للمؤسسات الليبرالية .

٦ ـ تأطير الناخبين

تؤطر الأحزاب السياسية الناخبين على مستويين . من ناحية أُولى ، تطور الوعي السياسي للمواطنين وتسمح بتعبير أكثر وضوحاً عن الخيارات السياسية . من ناحية ثانية ، تختار المرشحين الذين تجري بينهم المنافسة الانتخابية .

● **التأطير الإيديولوجي** ـ تقوم الأحزاب أولاً بتأطير أيديولوجي للناخبين . لا يمكن الاستغناء عن دور الأحزاب السياسية ، كي يعرف الناخبون بشكل واضح السياسة التي يرغبونها ، والتي تحدد التفويض الذي يوكلونه إلى ممثليهم . أعداء الأحزاب يتهمونها بتلقين الجماهير الشعبية أفكاراً مصطنعة ، لم يكن باستطاعتها اكتسابها بنفسها . في الحقيقة ، لا تنجح أية أيديولوجيا ، ولا أي حزب ، إن لم يعبر عن المشاعر ، الطموحات ، والأفكار الكامنة لدى فئة من المواطنين . دون شك ، يطور الحزب أيضاً هذه المشاعر ، هذه الطموحات ، هذه الأفكار . يعطيها قوة وثباتاً أكبر ، وتماسكاً ووضوحاً أكبر . لكنها موجودة دونه . وفي أي حال ، إذا كفت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ، فإنه يفقد تأثيره تدريجاً .

تساعد الأحزاب هكذا على نمو الوعي السياسي عند المواطنين وعليه ، فهي تسمح بخيار أكثر وضوحاً عند الانتخابات ، دون أحزاب . لا يسع الناخبون أن يطلعوا على معلومات دقيقة عن توجه مختلف المرشحين فهم سيتوجهون لدعم الوجهاء التقليديين ، وهم الأشخاص الوحيدون الذين يعرفونهم بعض الشيء . لهذا السبب تطورت الأحزاب السياسية في اليسار (الأحزاب الليبرالية في القرن التاسع عشر ، الأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين) . الهدف الرئيسي لليسار كان بالتحديد مجابهة النخب الاجتماعية التقليدية ، الوجهاء المهيمنين : تطور الأحزاب السياسية سمح لليسار القيام بذلك . ثم شرع اليمين بتقليده : مع النظر إلى تلك الأحزاب بعين جد حذرة ، لأنها كانت في البداية وسيلة في يد أعدائه لمحاربته .

● **اصطفاء المرشحين** ـ تختار الأحزاب المرشحين المقترحين على الناخبين لكنها ليست الوحيدة في هذا الحقل : بالإمكان تقديم ترشيح إلى الانتخابات دون رعاية حزب ، وكثيرون يفعلون ذلك ، وبعضهم بنجاح غير أن غالبية المرشحين تقدمهم الأحزاب السياسية . تعتمد طرق عدّة على هذا الصعيد ، تبعاً لبنية الأحزاب .

في الأحزاب التقليدية للكوادر ، يعين المرشحون من قبل لجان الوجهاء الذين يتكون الحزب منهم . الأنكلوسكسونيون يسمون هذه الطريقة منظومة « الكوكوس » «caucus» . خيار المرشحين تقوم به إذن أوليغارشية ضيقة ، تمارس نوعاً من « اختيار الزملاء » . في نهاية القرن الأخير ، ردة فعل الولايات المتحدة كانت بأن طورت منظومة « الانتخابات الأولية » . تنظم انتخابات مسبقة ، لتعين في كل حزب المرشح الذي سيرفع رايته إلى الانتخابات الحقيقية . كل ورقة تصويت ، خاصة بحزب ، تحمل عدة أسماء : يضع الناخب صليباً أمام الذي يختاره كمرشح للحزب . ولكن اللجان الحزبية هي التي تختار دوماً بعض « المرشحين إلى الترشيح » المقترحين لخيار ناخبي « الانتخابات الأولية » .

لقد طورت الأحزاب الجماهيرية منظومة أخرى من تعيين المرشحين يتم ذلك في مؤتمرات وطنية ومحلية ، يشترك فيها جميع منتسبي الحزب ، مباشرة وغير مباشرة . أما التعيين من خلال الجمعيات العمومية للمنتسبين فليس ممكناً إلا على المستوى المحلي . المنظومة التمثيلية هي أكثر استخداماً . كل شعبة تنتدب إلى المؤتمر الذي يُعين المرشحين ممثلاً يحوز على عدد من الأصوات تناسبي مع عدد منتسبي الشعبة : هكذا تكون الديمقراطية محترمة في داخل الحزب . إذا كان الحزب كبيراً جداً ويجمع عدداً كبيراً من المواطنين المهتمين بالسياسة ، تكون المنظومة ناجحة إلى حد كبير . أما إذا كان عدد المنتسبين ضعيفاً جداً بالنسبة لعدد الناخبين فهي تكون أقل نجاحاً . ولكن كل ناخب يود المشاركة في اختيار مرشحين يمكنه أن يدخل في الحزب إذا شاء . وفي أي حال ، تحاول اللجان الموجهة « التلاعب » في المؤتمرات أو الجمعيات كي يعين الذين تثق بهم . لكنها لا تنجح دوماً في ذلك .

2 ـ تأطير المنتخبين

الأحزاب السياسية تضمن في آن الاتصال المباشر بين المنتخبين والناخبين واتصال المنتخبين فيما بينهم .

● **الاتصال المباشر بين المنتخبين والناخبين** ـ للمنتخبين كل المصلحة في الحفاظ على الاتصال مع الناخبين لضمان إعادة انتخابهم . عملياً ، يقضي النواب جميع نهايات

الأسبوع في دوائرهم حيث يحضرون الحفلات والمظاهر المختلفة ، ويعقدون الاجتماعات الإعلامية ، ويستقبلون الملتمسين ، الخ . يمكن أن يحصل هذا دون أحزاب سياسية لأن للمنتخب أمانة سر شخصية . لكن الأحزاب السياسية تجعل هذه الاتصالات أكثر سهولة وخاصة أكثر تطوراً . إن تقدم الأحزاب أمانة السر والمكاتب ، فإن هذا يبقى شيئاً ثانوياً . فيما المهم ، هو أنها تضع تحت تصرف المنتخب مناضلين ، عديدين إلى هذا الحد أو ذاك ، هم وسطاء ثقة بينه وبين الناخبين نزولاً يدافعون أمام الشعب عن أفكاره وقراراته ، يفسرون نشاطه البرلماني ، يقومون بدعاية له صعوداً ، يفسرون للمنتخب ردات أفعال المواطنين ، رغباتهم ، مصالحهم ويقومون بدور المخبرين .

دون شك ، لا تخلو « وساطة الثقة هذه » من الخطورة . المناضلون لا يضمنون فقط الاتصال بين المنتخب والناخبين . بإمكانهم أن يفصلوا بين الطرفين . إذا كانوا يحملون قناعة راسخة ، فهم يصبحون حراساً للمنتخب ، يحاولون حمايته من الإغراءات البرلمانية ومنعه من الابتعاد عن أهداف حزبه . يفزعون إلى إعطائه عن الرأي العام صورة تشوهها ـ بدون وعي غالباً ـ أفكارهم الإيديولوجية المسبقة . ولكن إذا كان الحزب يريد الحفاظ على ناخبيه ، فهو مرغم على عدم الابتعاد كثيراً عنهم وإبقاء الاتصال بين المناضلين « والجماهير » ، التي يساهم في تكوين وعيها السياسي ، كما بينا ذلك سابقاً . هكذا ، يجري الانتقال من مفهوم فردي للتمثيل ، حيث يعطي كل ناخب تفويضاً شخصياً لمنتخبه ، إلى مفهوم جماعي حيث مجموع الناخبين الملتزمين بالحزب الذي يؤطرهم يفوضون تمثيلهم لمرشحه . بعض المنظومات الانتخابية ، مثل التمثيل النسبي ، تتطابق مع هذا المفهوم الثاني .

● **التأطير البرلماني للمنتخبين ـ** المفهوم الجماعي للتمثيل يطبق من جديد على مستوى المنتخبين . قبل تطور الأحزاب السياسية ، كان النواب مستقلين عن بعضهم البعض . أدى تطور الأحزاب إلى جمع منتخبي الحزب ذاته ضمن « مجموعة برلمانية » . المجموعات البرلمانية التي حظرت بداءة في الأيام الأولى للديمقراطية الليبرالية ـ مثلاً في فرنسا قبل 1914 ـ أصحبت فيما بعد عناصر رسمية من تنظيم الجمعيات العامة والتي ستبحث لاحقاً . تعين هذه المجموعات النواب في اللجان النيابية ، في مندوبيات التصويت في الجمعيات العامة حيث يكون ذلك ممكناً ، في أمانة سر النواب ، الخ . وخاصة ، أنها تضمن التنسيق بين منتخبي الحزب .

المشكلة الرئيسية هي نظام الاقتراع . مما يقودنا إلى التمييز الجوهري بين الأحزاب « المرنة » والأحزاب « الجامدة » . يكون مرناً الحزب الذي لا يفرض على أعضائه أن يقترعوا في الاتجاه نفسه : كل عضو من المجموعة البرلمانية يقترع كما يشاء . الأحزاب

الأميركية ، وأحزاب اليمين والوسط في فرنسا وفي بلدان أخرى في أوروبا هي أحزاب مرنة . على العكس ، الحزب الجامد هو الذي يفرض على منتخبيه أن يصوتوا بنفس الاتجاه في الاقتراعات الأساسية (حجب الثقة ، اقتراع حول مسائل مهمة ، الخ) . الأحزاب الاشتراكية والشيوعية ، الحزب المحافظ البريطاني ، الديمقراطية المسيحية الألمانية ، الخ ، تطبق نظام اقتراع كهذا . التمييز بين الأحزاب المرنة والأحزاب الجامدة يتطابق جزئياً مع التمييز بين أحزاب الكوادر (كبار الموظفين) والأحزاب الجماهيرية . جميع الأحزاب الجماهيرية هي جامدة ولكن بعض أحزاب الكوادر هي جامدة أيضاً ، مثلاً الأحزاب المحافظة والليبرالية البريطانية . يتطابق نظام الاقتراع تماماً مع المفهوم الجماعي للتمثيل : مجموع الناخبين الذين يقترعون لحزب ما ، يفوضون مجموع نواب هذا الحزب .

● **النزاع بين المنتخَبين والقادة الداخليين** - يمكن أن تذهب الصفة الجماعية للتمثيل أبعد من ذلك . إن تأطير الحزب للمنتَخَبين يطرح مشكلة درجة الاستقلالية إزاء قادة هذا الحزب . في أحزاب الكوادر ، المكونة أساساً من وجهاء ملتفين حول نواب ، فإن قيادة الحزب يمسك زمامها هؤلاء النواب بصورة عامة . يجب أن ينسقوا مع هذا أو ذاك الوجيه النافذ ، وخاصة مع الممولين : لكنهم لا يواجهون تراتبية من المناضلين تنتقد قيادتهم للحزب . على العكس ، تطور الأحزاب الجماهيرية ماكينة إدارية معقدة لتأطير عدد كبير من المنتسبين ، وقبض اشتراكاتهم ، الخ . ويشكل أمناء سر الشعب والفدراليات ، الذين هم على اتصال دائم مع المناضلين ، والمنتدبون من قبل هؤلاء إلى المؤتمرات ، والسلطات المنتخبة في هذه المؤتمرات ، يشكلون مجموعة من « القادة الداخليين » الذين يتنافسون مع البرلمانيين على قيادة الحزب .

هكذا ، فإن النزاع الذي يتطور بين مجموعتين من القادة يترجم في الواقع نزاعاً بين جماعتين قاعديتين : جماعة المنتسبين الذين ينتخبون القادة الداخليين وجماعة الناخبين الذين ينتخبون النواب . ويبقى النزاع محدوداً لأن الحزب لا يستطيع أن يفقد الاتصال مع ناخبيه تحت طائلة رؤية نفوذه ينقص شيئاً فشيئاً : المنتسبون والقادة الداخليون يعرفون ذلك . لكنه نزاع حقيقي ، لأنه يعبر عن التوتر الطبيعي بين نخبة من المواطنين أكثر وعياً والتزاماً (المنتسبون) وجماهير أكثر سلبية وتشكيكاً (الناخبون) . في غالبية الأحزاب ، المبدأ هو أن المجموعة البرلمانية تخضع لسلطة القادة الداخليين . وغالباً ، يُقرَّرُ بأن البرلمانيين يجب أن يكونوا أقلية في اللجان الموجهة التي تقرر اتجاهاتهم واقتراعهم . يؤدي ذلك إلى مفهوم عن التمثيل جماعي تماماً . ناخبو الحزب يفوضون الحزب نفسه وليس منتخبيه .

عملياً ، تتعلق فعالية هذه الأحكام بدرجة اندماج الحزب في المنظومة البرلمانية . عندما كانت الأحزاب الاشتراكية ثورية وتعتبر البرلمانات البورجوازية كمؤسسة غريبة عن منظومة قيمهم ، كانت تبعية البرلمانيين للقادة الداخليين ضيقة . وكلما تطورت نحو الاجتماعية - الديمقراطية واعتنقت قيم البرلمانية ، كلما أعطت أهمية أكبر للذين كانوا يجسدونها : النواب . فنشأ توتر دائم بين القادة الداخليين والنواب ، إذ أن هؤلاء الأخيرين وجدوا نفوذهم واستقلاليتهم في نمو مستمر . في الأحزاب الشيوعية الغربية ، تلحظ نذر تطور مشابه : غير أن تبعية المنتخبين للقادة الداخليين تبقى قوية جداً . إنها كاملة في الأحزاب الفاشية ، حيث ترفض كلياً القيم البرلمانية .

حول نظرية الأحزاب السياسية ، المؤلف الأساسي : موريس دوفرجيه ، الأحزاب السياسية ، طبعة تاسعة ، 1976 (مع بيبليوغرافيا) ؛ مؤلف نقدي : انظر .G. Lavau أحزاب سياسية وحقائق اجتماعية ، 1952 ؛ من الجهة المعاكسة ، انظر V.A. Schlesinger, Parties, Political, dans International Encyclopedia of the Social Scienes, NewYork,1968,17vol, T. II, pp 428 et suiv.

تقدم ملخصاً من هذا المؤلف مقالة م. دوفرجيه ، سوسيولوجيا الأحزاب السياسية ، في G. Gurvitch (وآخرون) ، بحث في السوسيولوجيا ، 1961 ، جزء II ، وفي م. دوفرجيه ، سوسيولوجيا سياسية ، طبعة 3 ، 1968 ، ص 358 - 387 . - ينبغي أيضاً مراجعة : J. Charlot ، الأحزاب السياسية، 1971 ؛ و S. Henig et J. Pinder, European political parties, Londres 1969; J. La Palonbara et M. Weiner, political parties and political development, Princeton, 1966; L.D. Epsrein, political parties in Western democracies, Londres, 1967; S. Neuman (et autres), Modern political parties, Chicago, 1956; A.Leiserson, parties and politics, New York, 1958, والمؤلفات القديمة ولكن الكلاسيكية : R. Michels, les parties, politiques 1914; réed 1971; M. Ostrogorski, La démocratie et l'organisation des parties politiques, 2vol, 1903.

3 - تطور الانتخاب

كانت المبادىء الليبرالية تقود طبيعياً إلى الانتخاب الشامل . في الواقع ، يُطبق هذا النمط من الانتخاب اليوم في كل البلدان . فهو يعتبر القاعدة الشرعية للسلطة ، حتى خارج الديمقراطيات الغربية : الدكتاتوريات الحديثة تطبقه ، مع تشويهه بنظرية الحزب الواحد . ولكن لم يعمل به دون صعوبات . خلال كل القرن التاسع عشر حاولت الأنظمة الليبرالية ، في هذا الحقل ، منع تطبيق مبادئها الخاصة. إذا كان الانتخاب الشامل قد أقر في فرنسا عام 1848 وفي ألمانيا عام 1871 - فقط للرجال - فإنه

لم يصبح معمماً في الدول الغربيـة إلا بعد حرب 1914 . ثمة محاولات للحـد من مفاعيله بوسائل ملتوية . تستخدم في هذا الاتجاه عدة تقنيات تنظيمية لـلانتخاب . في السـابق ، كان يعترض على العمل به على نحو مكشوف ، مـع تبريـر ذلك بنـظرية التمثيـل الوطني والانتخاب ـ الوظيفة . إن ما يجعل حية دراسة الطرق الانتخـابية ، هـو أنها كانت بمثـابة سـلاح في النضال من أجـل إرساء انتخـاب شامـل على نحـو أصيل . المـظاهـر التقنيـة للمسائل هي هنا ثانوية : إنها أخفت بصورة عامة أهدافاً سياسية .

المحاولات لتضييق حق الانتخاب

في غالبية البلدان ، لم يقر الانتخاب المباشر مباشرة : بل سبقته مرحلة انتقاليـة من الانتخاب الضيق ، طويلة إلى حد ما في أغلب الأحيان .

١ ـ أشكال الانتخاب الضيق ـ

يكـون الانتخاب ضيقـاً عندمـا لا تُمنح الصـلاحية الانتخـابية إلا لـلأفراد الـذين يملأون بعض شروط الثروة أو الأهلية .

● **اقتراع دافعي الضرائب هو الشكل الأول للاقتراع الضيق والأكثر انتشاراً** ، إنه الاقـتراع الذي تضيقـه شروط الـثروة . في الحقيقـة ، إن عبـارة اقـتراع دافعي الضرائب ليست إلى أحـد أشكال الاقـتراع المحدود بشروط الـثروة : فـلا يمنـح حق التصـويت إلاّ لـلأفـراد الــذين يـدفعــون مبلغاً معينــاً من التكـاليف المبــاشرة ، تسمى « الضرائب الانتخابية » . أشكـال أخرى من الاقـتراع المحدود بشروط الـثروة هي ممكنة ، وخـاصة اقتراع المالكين ، وحدهم الأشخاص الذين يملكون ملكاً عقارياً هم نـاخبون . عمليـاً ، حـاول البعض تبريـر اقتراع دافعي الضرائب بـواقعة أن الأشخـاص الذين يملكـون ثروة معينة هم وحدهم مرتبطون حقيقة بالوطن ، وحدهم ، يتحملون القرارات الحكوميـة ، إنه لمن العدل إذن أن يشاركوا وحدهم باختيار الحكام .

في الواقع ، إن اقتراع دافعي الضرائب هو نتيجـة ما بـذلته البـورجوازيـة للحفاظ على السلطة السياسية التي انتزعتها هي نفسها من الأرستقراطية الإقطاعية (عندما كـانت هذه الأخيرة تهيمن ، كانت السلطة ترتكز على الوراثة ، دون انتخـابات) . غيـر أنه ، في سياق الصراع بين الأرستقراطية والبورجوازية أثناء القـرن التاسـع عشر ، استخدمت الأولى أحياناً بعض تقنيـات الاقتراع الضيق . هكـذا ، فإن أحـد القرارات التي اتخـذها شـارل العاشر في تمـوز 1830 ـ والتي اندلعت الثـورة بسببهـا ـ نصت عـلى أن الضريبـة

المهنية لا تُحسب ضمن الضريبة الانتخابية : هذا يعني حرمان غالبية الصناعيين من حق الانتخاب ، وكذلك التجار وأصحاب المهن الحرة ـ أي البورجوازيين ـ مع الاحتفاظ بهذا الحق فقط للمالكين العقاريين ، الفلاحين في غالبيتهم ، الذين كانوا يدعمون الأرستقراطية التقليدية .

استخدم الاقتراع الضيق في الولايات المتحدة على نحو مخفّف (حرمان حق التصويت للأشخاص الذين لا يملكون ثروات كافية ، أو الإلزام بدفع رسم انتخابي) أساساً لإبعاد السود من الاقتراع في بعض ولايات الجنوب وقد تم إلغاء منظومة الرسوم الانتخابية (Poll taxes) في التعديل 24 للدستور (1964) .

● **اقتراع الأهلية ينتمي لنفس المنظومة** : نظرياً ، يحتفظ بحق الانتخاب للذين يملكون درجة معينة من الثقافة . تهدف هذه المنظومة إلى توسيع نظام اقتراع دافعي الضرائب ، عبر منح حق التصويت للأشخاص الذين لا يملكون الثروة المطلوبة ، ولكنهم ينعمون ببعض الألقاب الرسمية ، هذا ما كان يحصل في عهد ملكية تموز بما يخص أعضاء المعهد Institut والضباط المتقاعدين . إضافة الأهلية هذه على اقتراع دافعي الضريبة لا تقضي على الظلم إلاّ على نحو طفيف جداً . إنها تترجم بصورة عامة ضعف منظومة اقتراع دافعي الضرائب بوجه مد معاكس للرأي العام في عدد من الدول النامية لا يمنح حق التصويت إلا للذين يستطيعون ، على الأقل ، قراءة الدستور أو حتى تفسيره : الهدف هو إبعاد جماهير الشعب ، التي تشكل مصدر خوف . في ولايات جنوب أميركا حيث طبقت هذه المنظومة حتى 1965 ، كانت تجد تفسيرها في إرادة عزل السود من الاقتراع .

2 ـ تحديدات الاقتراع الشامل

قانونياً ، الانتخاب الشامل هو الذي لا يحده أي شرط ثروة أو أهلية . هذا لا يعني أن كل أعضاء الأمة يملكون حق التصويت . فحتى في نظام الاقتراع الشامل ، يُجهدُ أحياناً إلى إبعاد بعض فئات الأشخاص مما يؤدي في الواقع إلى اقتراع ضيق حقيقي .

● **التحديدات بالجنس** ـ ظهر الاقتراع الأنوثي بعد الاقتراع الذكوري بكثير : البلد الأول الذي اعتنقه هو ولاية وايومينغ / Wyoming / في الولايات المتحدة ، عام 1890 . ثم صار معمماً في كل الولايات المتحدة عام 1920 وفي انكلترا عام 1928 بعد أن اعتنقته عدة دول أميركية ، والدومنيون / Dominions / الإنكليزية في المحيط

الهادي وعدة دول في أوروبا الشمالية عام 1939 ، كانت فرنسا الدولة الكبرى الوحيدة التي لم تعتنقه بعد : ففعلت ذلك عام 1944 .

إن السبب العام لمعارضة الاقتراع الأنوثي يكمن في مفهوم لامساواتي لدور الجنسين . تخصص للنساء النشاطات العائلية والمنزلية ، وللرجال كل النشاطات الأخرى وخاصة الحياة السياسية . مع أن المفهوم ينتقد من كل حدب وصوب فإنه لا يزال مجذراً بعمق في العقلية الحالبة . أضيفت إلى هذا السبب أسباب أكثر خصوصية في بعض البلدان . في فرنسا ، مثلاً ، معارضة اقتراع النساء تحت الجمهورية الثالثة تُفسَّر بالأهمية التي كانت تتخذها مسألة الأكليروسية وضد الأكليروسية : أصوات النساء التي كانت معروفة بتأييدها للأكليروسية ، كان من شأنها تغيير حالة القوى القائمة .

إن رفض الاقتراع الأنوثي ليس مرتبطاً فقط بصراعات مصالح بين الطبقات أو الأحزاب السياسية . غالباً ، الأحزاب التي ترغب بمنح حق التصويت للنساء هي التي تتضرر من تطبيق هذا الإجراء : هذه هي حالة أحزاب اليسار ، لأن النساء تقترع بصورة عامة باتجاه محافظ إنه تعارض بين الأجناس ، مجهود يبذله الرجال لإبقاء وضع امتيازي وغير مساواتي : الاستفتاءات التي نظمت في سويسرا حول اقتراع النساء تدلل على أن غالبية الرجال ما زالوا معارضين له حتى عام 1971 .

● **التحديدات بالعمر** ـ من الطبيعي ألا يشارك الأطفال بالتصويت . غير أن رفع سن الانتخاب استخدم غالباً لأهداف سياسية : يحرم من حق التصويت الشبان لأنهم يعتبرون خطيرين في السياسة . في الأعم الأغلب ، سن الرشد السياسي يتطابق مع سن الرشد المدني ، وهذا ما يبدو طبيعياً . أحياناً ، تؤخر أو تُقدم بالنسبة لسن الرشد المدني . والاستناد هو إلى تلك الفرضية التي تقول بأن الشبان هم أكثر ثورية من الكبار . مع التجارب ، والعمر ، نتجه نحو المحافظة ، أو على الأقل ، نحو إصلاحية حذرة . الأنظمة المحافظة تؤخر إذن سن الرشد الانتخابي ، الأنظمة الثورية تنزع إلى تقديمه . في فرنسا ، شرعة 1814 حددته عند سن الثلاثين ، شرعة 1830 ودستور 1791 ، 25 سنة ؛ دستور 1793 ودستور 1848 ، 21 سنة ، وهو سن متدنٍّ جداً بالنسبة لذلك العصر . اليوم ، السن الانتخابي يتجه إلى أن يحدد في الثامنة عشرة (إنه كذلك في فرنسا منذ 1974 ، مثل سن الرشد المدني) .

● **التحديدات بعدم الأهلية** أن يُبعد من الاقتراع الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام بفعل جنح ارتكبوها ، فإن هذا ليس مناقضاً لمفهوم الاقتراع الشامل .

المسألة تختلف تماماً، إذا كان يرتسم وراء مفهوم عدم الأهلية الجزائية هذا ، مفهوم عدم أهلية سياسية ، مرتكز على الآراء المفترضة للأشخاص . تعتبر جرائم الرأي أو الصحافة كجرائم حق عام وبالتالي تؤدي إلى الحرمان من حق الانتخاب : قانونياً ، إنها عدم أهلية جزائية ولكن عملياً ، عدم أهلية سياسية ، مما يشرع الباب أمام كثير من التجاوزات . رغم هذا ، إذا لم يكن عدد المحكومين كبيراً فإن هذا لن يؤثر كثيراً على نتائج الاقتراع . ولا يحدث الشيء نفسه إذا أنشئت مخالفة خاصة لأسباب سياسية ، تحكم بها محاكم استثنائية . يمكن أن نذكر على هذا الصعيد « عدم الأهلية » الوطنية التي كانت تقود في 1944 ـ 1945 أمام محاكم العدل المخصصة لمعاقبة التعامل مع المحتل الألماني بين 1940 ـ 1944 . كانت تؤدي هذه العقوبة ـ « الحرمان الوطني » ـ إلى الحرمان من حق الانتخاب .

● **التحديدات بالعرق** ـ إن حرمان اليهود من الانتخاب كان في صلب عقائد ألمانيا الهتلرية في الولايات المتحدة ، أبقت عدة ولايات جنوبية طويلاً أحكاماً كانت تؤدي عملياً إلى منع السود من التصويت . في الاتحاد الجنوبي الإفريقي ، اتخذت إجراءات لاختزال حق الإنتخاب للملونين (ميتيس ـ Métis / أي مختلطي الأعراق) وكان السود لا يقترعون .

يمكن أن نُقرب من هذه الإجراءات تلك التي كانت موجودة في فرنسا والمتعلقة بأهالي المستعمرات الفرنسية (المهجر) ، قبل 1957 . كانوا محرومين من حق الانتخاب ، على الأقل جزئياً . وقد ألغى قانون 23 حزيران 1956 ، المسمى « قانون ـ كادر » الخاص بأقاليم ما وراء البحار ، هذه التضييقات . منذ ذلك تصاعداً ، جميع الانتخابات في هذه الأقاليم تتم بالاقتراع الشامل للرجال والنساء : جرت الأولى في 31 آذار 1957 ، اليوم ، هذه الأراضي هي قليلة الأهمية ، فإن غالبيتها أصبحت مستقلة بين 1955 و 1962 .

● **التحديدات إزاء العسكريين** ـ إن للحرمان من حق الانتخاب المفروض على العسكريين في بعض البلدان (في فرنسا ، تحت الجمهورية الثالثة ، مثلاً) له أسباب معقدة : من ناحية لمنع ضغط الضباط على العسكريين ، مما يشوه الانتخاب (تحت الكونسولا / Consulat / أو الأمبراطورية الثانية في فرنسا لم تكن هذه الوقائع نادرة ، كذلك في بعض الجمهوريات اللاتينية الأميركية الحالية) . من ناحية ثانية ، لمنع دخول السياسة في الجيش ، لإضرارها بالنظام العسكري .

بالنسبة لوجهة النظر الأخيرة هذه نحن أمام خرق لمبدأ الاقتراع الشامل وللمبادىء الديمقراطية : برفض للجنود حقهم في أن يكونوا مواطنين كاملين . في بلد يرتكز على الخدمة العسكرية الإجبارية ، تؤدي هذه المنظومة إلى تأخير السن الانتخابي وتأخذ بالتالي منحى محافظاً .

محاولات توزين حق الانتخاب : الإنتخاب غير العادل

يريد المبدأ الديمقراطي أن يكون لكل مواطن حصة متساوية في اختيار الحكومات : الاقتراع يجب أن يكون متساوياً . والمحاولات عديدة للالتفاف حول هذا المبدأ بعدة أشكال ، أما مباشرة ، أما بصورة غير مباشرة .

١ ـ الاقتراع غير العادل

في هذه المنظومة ، ينعم بعض الناخبين بعدة أصوات فيما للباقين صوت واحد .

● **التقنيات المختلفة** ـ قانونياً ، يجري التمييز بين الانتخاب « المتعدد » والانتخاب « الجمعي » . في هذا الأخير ، للناخب عدة أصوات ، وفي الأول ، على العكس ، لكل ناخب صوت واحد ، لكنه يستطيع التصويت في عدة دوائر في آن : في انكلترا ، وبفضل لعبة الاعفاءات الانتخابية ، كان يستطيع الشخص أن يصوت ، قبل 1951 ، في آن في المكتب الانتخابي لمركز إقامته ، في مركز عمله التجاري وفي مكتب الجامعة التي تخرج منها ، شريطة أن يقوم بكل هذه التنقلات الضرورية .

● **المعنى السياسي** ـ اتخذ الاقتراع غير العادل سياسياً شكلين مختلفين . بداءة ، كانت المحاولات تتجه إلى إعطاء أصوات إضافية للناخبين الأكثر ثراء وذلك للتصدي للتأثير السياسي للجماهير الشعبية : القانون الفرنسي المتعلق « بالتصويت المزدوج » لعام 1820 ينتمي إلى هذا الاتجاه ، وكذلك المنظومة البريطانية للإعفاءات الانتخابية . هكذا يمكننا مفاقمة اقتراع دافعي الضرائب أو إدخال عنصر ضرائبي في منظومة اقتراع شامل .

لقد تم التخلي اليوم عن هذا الشكل من الاقتراع غير العادل . ولكن ظهر شكل جديد : « الاقتراع العائلي » . عملياً ، يتخذ هذا الشكل من الاقتراع أشكالاً متنوعة : تصويت عائلي كامل ، يمنح رب العائلة عدداً من الأصوات مساوياً لعدد أبنائه القاصرين الذين يعيشون في منزله ، تصويت عائلي مختلط ، يمنح رب العائلة صوتاً إضافياً ابتداء من عدد معين من الأبناء . رسمياً ، تبرر هذه المنظومة بالقول أن العازب ورب العائلة لا يلعبان الدور نفسه في الأمة ولا يتحملان المسؤوليات ذاتها . في الواقع ، الأحزاب

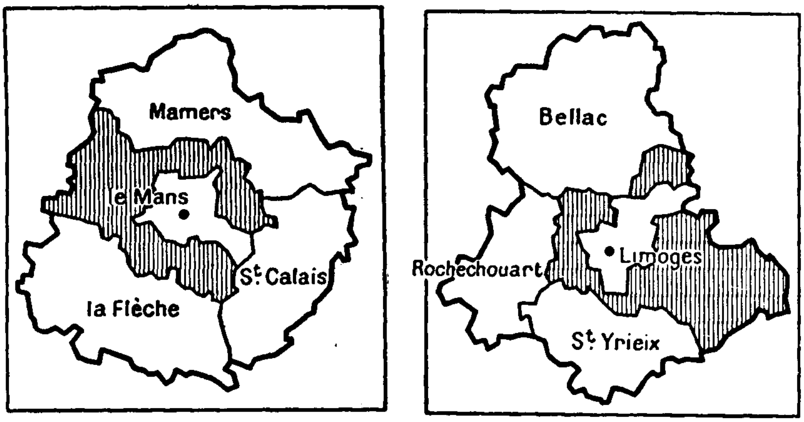
المحافظة هي التي تطالب بالتصويت العائلي ، إذ أنها تفترض أن أرباب العائلات العديدة يحملون غالباً عقلية أكثر محافظة .

2 - عدم المساواة الفعلية في التمثيل -

إن الاقتراع غير العادل هو قليل الانتشار اليوم : لا أحد يجرؤ على خرق مبدأ مساواة الاقتراع على نحو رسمي . ولكن ، عملياً ، يتم التصدي لهذا المبدأ بطرق عدة تدخل لا مساواة هائلة في التمثيل .

● **عدم مساواة الدوائر -** لنفترض أن دائرتين تنتخب كل واحدة منهما نائباً ويسكن الأولى 50000 ناخب والثانية 100000 . رسمياً ، لكل ناخب صوت واحد . ولكن في الواقع ، تجري الأمور وكأن لكل من ناخبي الدائرة الأولى صوتين ، وناخبي الثانية صوتاً واحداً : بالنسبة لاختيار النواب ، كل ناخب من الدائرة الأولى « يزن » مرتين أقل من ناخب الدائرة الثانية . تستخدم غالباً هذه التقنية ، البدائية جداً . في المجالس العامة لفرنسا ، كل كانتون ينتخب مستشاراً ، أياً يكن عدد سكانه : وهذا يؤدي إلى تفوق ساحق للكانتونات الريفية ويخنق تمثيل المدن . في غرفة الممثلين / Chambre des représentants / الأميركية ، عدم مساواة الدوائر هي واضحة تمام الوضوح .

ب أ



رسم - 2 - أمثلة عن غريماندر في فرنسا
(الانتخابات التشريعية لعام 1936)
ب - لومان (الدائرة الأولى) - أ . ليموج (الدائرة الثانية)

● **تقطيع الدوائر بشكل طريقة أكثر دهاء** : لنفترض دائرتين مجاورتين . في الأولى 50000 ناخب ينتخبون اليمين و 15000 ينتخبون اليسار ، في الأخرى ، 25000 ناخب ينتخبون اليمين و 30000 اليسار ، بما أن التوزيع السياسي للأصوات يختلف تبعاً لطبيعة الأحياء ، يمكن إذن ، عبر تغيير حدود الدائرتين ، نقل 10000 ناخب محافظ من الأولى إلى الثانية ، دون أن يتبعهم عدد كبير من ناخبي اليسار ، وبالتالي ، تغيير الأغلبية .

وهذه المنظومة المعروفة في الولايات المتحدة باسم جيريماندر Gerrymander ، وهو اسم مخترعها (جيري ، حاكم ماساتشوستس عام 1812) تؤدي إلى إنشاء دوائر مصطنعة ، لها غالباً أشكال غريبة . في الولايات المتحدة ، تحد المحكمة العليا من هذه الإمكانية منذ 1962 . في فرنسا كان التقطيع المصطنع للدوائر مستخدماً غالباً تحت الأمبراطورية الثانية . لتجنب التجاوزات ، اتخذت الجمهورية كدوائر انتخابية دوائر إدارية (كانتونات ، دوائر ، محافظات) يصعب تغيير حدودها . رغم هذا ، نجد بعض أمثلة للجيريماندر في انتخابات الدوائر للجمهورية الثالثة والخامسة .

● **الاقتراع غير المباشر** - في الاقتراع المباشر ، يختار الناخبون مباشرة الحكام . في الاقتراع غير المباشر ، على العكس ، الناخبون يعينون من بينهم مندوبين (أو « ناخبين من الدرجة الثانية ») ، الذين يختارون بدورهم الحكام ، عبر انتخاب جديد : هناك إذن اقتراعان متتاليان ، « درجتان » انتخابيتان . يمكننا تصور انتخاب غير مباشر بثلاث درجات ، أو أربع ، أو خمس ، الخ . الاقتراع غير المباشر ليس فقط تقنية لخلق لا مساواة في التمثيل : إنه يتجاوز بكثير هذا الإطار . لكن مفعوله هو دوماً تقريباً التخفيف ، بأشكال متنوعة ، من نتائج الاقتراع الشامل . بالإجمال ، إن الاقتراع غير المباشر هو أقل ديمقراطية من الاقتراع المباشر ، وتأثير المحكومين على خيار الحكام هو أبعد في الأول منه في الثاني .

يمكن أن يكون الاقتراع غير المباشر وسيلة لإدخال عنصر ضرائبي في الاقتراع الشامل ، إذ كان يجب على ناخبي الدرجة الثانية أن يملأوا شروطاً ضرائبية غير مطلوبة من ناخبي الدرجة الأولى . يكون الاقتراع إذن شاملاً في القاعدة وضرائبياً في القمة . الاقتراع غير المباشر هو أيضاً وسيلة لتنظيم اللامركزية ، وحتى الفدرالية : المنتخبون المحليون يعينون بأنفسهم المنتخبين الوطنيين . هذه هي حالة مجلس الشيوخ الفرنسي ، مثلاً . يؤدي ذلك عملياً إلى اعتدال أكبر مما هو عليه في الاقتراع المباشر . الإداريون

المحليون ، الذين يختارون الحكام ، هم أشخاص توكل إليهم مسؤوليات ، وينزعون إلى أن يظهروا أكثر حكمة واعتدالاً من ناخبي القاعدة : وأكثر محافظة أيضاً . إذا كان ناخبو القاعدة ينتخبون « ناخبين كباراً » وظيفتهم الوحيدة هي انتخاب الحكام ، فإن التجارب تدل على أن ذلك يؤدي إلى نتائج مماثلة لنتائج الاقتراع المباشر ، بالإضافة إلى لا مساواة في التمثيل . فالمندوبون الانتخابيون يختارون فقط من قبل المرشحين الحكوميين الذين يعدونهم بالتصويت لصالحهم أثناء انتخاب الدرجة الثانية : مثال انتخاب رئيس الولايات المتحدة هو جد واضح على هذا الصعيد . الاقتراع غير المباشر يشكل هكذا تعقيداً بدون جدوى .

في كل الحالات تقريباً ، يؤدي الاقتراع غير المباشر إلى لا مساواة في التمثيل يستخدم لتمويهها خلف حجج لامركزية أو فدرالية . اللامساواة تأتي من واقعة أن الجماعات (أو المتحدات) المحلية التي يكون منتخبوها ناخبين من الدرجة الثانية هي مسكونة على نحو غير متساوٍ أبداً . لكن اللامركزية أو الفدرالية تقودان إلى منحها مساواة قانونية في التمثيل . هكذا ولأن الشيوخ / Sénateurs / في الولايات المتحدة يمثلون « ولايات » متساوية قانونياً ، بأن للألاسكا التي يسكن فيها 22500 ساكن شيخين ، مثل ولاية نيويورك التي يسكنها 20 مليون إنسان ، ولأن مجلس الشيوخ الفرنسي يعتبر كممثل للبلدات / Communes / فإن أي ساكن في أصغر قرية يتمتع بقوة انتخابية متفوقة على قوة أي باريسي .

● **اللامساواة الناتجة عن المنظومة الانتخابية** ـ سوف ندرس لاحقاً المنظومات الانتخابية المختلفة : الانتخاب بالأغلبية بدورة أو دورتين ، التمثيل النسبي ، الانتخاب باسم واحد أو بالقائمة ، الخ ، وتأثيرها على التمثيل . نكتفي هنا بالقول بأن وحده التمثيل النسبي الكامل (غير المطبق في أي مكان) يضمن مساواة تامة في التمثيل : أي أن صوت كل ناخب له الوزن نفسه . في التمثيل النسبي مع توزيع البقايا على المستوى المحلي ، تظهر لا مساواة في التمثيل ، قوية أحياناً إلى حد كبير : في الانتخابات الفرنسية لعام 1945 ، مثلاً ، اللوائح الراديكالية وتجمّع ألـ UDSR فقدت 56,6٪ من أصواتها ولوائح اليمين 19,7% مقابل 5,1% للوائح ألـ MRP الحركة الجمهورية الشعبية ، 4,2 للوائح الشيوعية و2,8 للوائح الاشتراكية .

في المنظومة الأغلبية / Système majoritare / اللامساواة في التمثيل هي أكبر بكثير : تؤدي عادة إلى زيادة تمثيل الأحزاب الأقوى وخفض تمثيل الأحزاب الأضعف .

وهذه الظاهرة هي أقل بروزاً في الانتخاب بدورتين . لكنها تظهر كلياً في منظومة الدورة الواحدة : مثال الأحزاب البريطانية هو نموذجي على هذا الصعيد . الحزب الذي يصل في المرتبة الأولى يحصل عادة على نسبة من المقاعد متفوقة بكثير على نسبة الأصوات ، والحزب الذي يصل في المرتبة الثانية يحصل بصورة عامة على عدد من المقاعد أقل من عدد الأصوات (وإذا استثنائياً تمثل بشكل جيد ، فيكون ذلك بنسب أقل بكثير من منافسه السعيد الحظ ، ما عدا سنة 1929) ؛ أما الحزب الثالث فهو الأتعس حظاً ، إذ أن الفارق بين نسبة المقاعد ونسبة الأصوات هي أحياناً كبيرة جداً (فقد الحزب الليبرالي حتى 4/5 من أصواته عام 1945 و1951) . غير أنه وبشكل استثنائي ، عندما يتنافس حزبان فقط ، يحصل أن الذي يكسب أكبر عدد من الأصوات في البلاد يصل إلى أقل عدد من المقاعد في البرلمان ، والعكس بالعكس . ويؤول ذلك إلى هذه النتيجة المتناقضة أن الحكومة تقع في أيدي الحزب الأقلوي . هذا ما حصل في انكلترا من 1951 إلى 1955 . هذه الحالة غير الاعتيادية تفسر في آن بلا مساواة الدوائر وبالفروقات بين المرشحين كما يبين ذلك الجدول التالي ، المأخوذ من الانتخابات الإنكليزية لعام 1951 :

الدوائر	Burton	Broxtowe	Yarmout	مجموع الأصوات	المقاعد
المحافظون	24884	13274	22180	60338	2
العمال	24151	35317	21165	80633	1
الأغلبية	م= 733	ع= 22043	م= 1025	عمال	محافظون

وبالتالي فإن جميع المنظومات الانتخابية المطبقة فعلياً تؤدي إلى « توزين » الانتخابات ، أي إلى إعطاء تأثيرات غير متساوية للأصوات التي عبر عنها مختلف الناخبين . غير أنه بصورة عامة ، المساواة هي أقل مما يبدو للوهلة الأولى ، لأنه يوجد غالباً تعويض للامساواة عبر جميع الدوائر في البلاد : فالحزب المحظوظ في دائرة هو غير محظوظ في الثانية ، والعكس صحيح . رغم هذا ، تبقى اللامساواة كبيرة . كل حزب سياسي يحاول استخدامها لصالحه : عند كل مشروع إصلاح انتخابي ، يُطالب . بتطبيق المساواة ، في الواقع ، إن ما يُطرح فقط هو استبدال توزين في اتجاه معيّن بتوزين في اتجاه آخر .

مما يعني « التلاعب » بالانتخاب مباشرة إلى هذا الحد أو ذاك ، كي تعطي نتيجة مخالفة لإرادة الناخبين .

٦ ـ الضغوطات والتلاعبات

لقد أصبحت نادرة في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية ، وهي بلاد يقوم فيها الانتخاب منذ زمن طويل وحيث دخلت الذهنية الديمقراطية في العادات والتقاليد . فيما هي أكثر انتشاراً في الأمكنة الأخرى : مثلاً في أميركا اللاتينية ، في الشرق الأوسط والشرق الأقصى ، في إفريقيا . إنها بصورة عامة أقوى في الأرياف منها في المدن حيث تأطير الناخبين هو أقل وضوحاً .

● **الضغوطات على المرشحين ـ في بعض البلدان ، المعارضة هي عملياً محرومة من إمكانية عقد الاجتماعات ، تعليق الاعلانات ، توزيع المناشير ، توزيع الصحف : دون وسائل تعبير ، تفقد المعارضة حظها في المنافسة .**

تحاول الدول الديمقراطية ، على العكس ، تطوير المساواة بين المرشحين أقصى ما يمكن . يتم ، في آن ، تجنب كل ما يمكن أن يشكل خطوة إدارية لصالح مرشح (حظر الاعلانات الرسمية البيضاء ، الشارات الثلاثية الألوان ، توزيع متساو للصالات العامة لعقد الاجتماعات ولساعات البث في الراديو والتلفزيون الرسميين) وكل ما من شأنه تكوين امتياز للمرشحين الأغنياء على حساب الفقراء (حظر الاعلان خارج اللوحات الانتخابية ، طباعة المناشير والمذكرات بنفقات مشتركة ، أو تحمل الدولة أعباء نفقات الإعلان والمذكرات ، في انكلترا ، تحديد النفقات الانتخابية بمجملها ، الإدارة تشرف على الحسابات) . من ناحية ثانية ، تضمن حرية التعبير للجميع (عقوبات خاصة بوجه ممزقي الاعلانات الانتخابية ، سهولة أكبر لنشر الإجابات في الصحف ، الخ) .

رغم هذا ، تبقى المساواة بين المرشحين وهمية : تستلزم الدعاية الحديثة نفقات هائلة والحدود الرسمية ، عند وجودها ، هي سهلة التجاوز . ضغط المال إذن يرسي لامساواة كبيرة بين المرشحين . يجب أن نذكر على هذا الصعيد ، بأن طرق تدخل الدولة يمكن أن تكون في بعض الحالات حقلاً أكثر ملاءمة لصدقية الانتخاب من « المبادرة الفردية » : في فرنسا ، مثلاً ، حيث الراديو والتلفزيون هما احتكار للدولة ، يمكن لكل حزب أن يستخدمها خلال زمن مساوٍ في الفترة الانتخابية ؛ في الولايات المتحدة ، حيث الراديو والتلفزيون هما مؤسستان خاصتان ، فإن الحزب الجمهوري ، الأكثر ثراء بكثير ، يستخدمها على نحو أوسع مما يفعل الحزب الديمقراطي .

● **الضغوطات على الناخبين** - توجد خاصة في البلدان المتخلفة أو نصف المتخلفة . التهديد بالانتقام في حالة « تصويت سيء » يمكن أن يكون حجة قوية جداً . تهديدات بعقوبات دينية ومعنوية من قِبَل الأكليروس ، في البلدان التي تبقى فيها أشكال الدين بدائية ، تهديدات أرباب العمل بطرد العمال وبتخفيض أجورهم في البلدان التي لم يتطور فيها العمل النقابي كفاية ، إرهاب بوليسي لحكومة دكتاتورية في السلطة : هذه الضغوطات تكفي في حالات لتوجيه الاقتراع . في كارمو / Carmaux / ، في انتخابات عام 1898 ، الماركيز دوسولاج ، وَهو مالك مناجم ، تغلب على جوريس / Jaurè / لأن عمال المناجم كانوا يهابون انتقام رب عملهم : « فصوت للخبز » ، كانوا يقولون . في بلدان أميركا اللاتينية ، في البرتغال ، في اسبانيا ، في إيطاليا الجنوبية ، ضغط الأكليروس الكاثوليكي هو كبير جداً : كان هذا الضغط قوياً في الأرياف الفرنسية قبل عام 1900 مما يفسر جزئياً الذهنية ضد الأكليروسية للجمهورية الثالثة . غير أنه يجب التمييز بين الضغوطات بالمعنى الكامل للكلمة والدعاية .

● **التلاعبات المادية** - إنها أقل أهمية ، في نهاية الأمر . تلاعب في صناديق الاقتراع ، أصوات لناخبين كاذبين ، تزوير النتائج ، الخ : كل هذه الطرق استخدمت في القرن التاسع عشر . وما زالت تستخدم في بعض البلدان النامية . غير أن التدابير الحديثة ، التي تضع صندوق الاقتراع وفرز الأصوات تحت رقابة الشعب ومندوبي الأحزاب المختلفة تجعل استخدامها صعباً . إنها طرق بدائية هي أقل فأقل استخداماً .

2 - التصويت العام

إن مسألة سرية الاقتراع تطورت كثيراً ولم تعد تنظر إليها جميع البلدان بالمنظار ذاته .

● **السجال التاريخي** - يُعتبرُ اليوم أن الصفة العامة للانتخاب هي خرق لحرية الناخب ، لجعلها هذا الأخير أكثر قابلية لتلقي ضغوطات السلطة والسلطات الاجتماعية أو انتقام أعدائه السياسيين . إن إرساء التصويت السري هو بهذا المنظور ، تقدم باتجاه اقتراع أكثر صدقاً . غير أنه في القرن الثامن عشر ، بعض المنظرين (مثل مونتسكيو) كانوا يطالبون بالانتخاب العام لأنه يسمح لرأي الوجهاء بقيادة الناخبين . وآخرون (مثل روبسبير) كانوا يرون فيه وسيلة لتطوير الجرأة المدنية وأيضاً ، بدون شك ، إشراف المواطنين الجيّدين : « الإعلان هو خلاص الشعب » ، كان يقول .

● **مبدأ السرية** - في جميع الدول الحديثة ، سرية الاقتراع مضمونة اليوم . في الولايات المتحدة ، تؤدي منظومة الانتخابات الأولية « المقفلة » إلى إعلان غير مباشر ، إذ

أن على أي شخص يريد التصويت أن يعرف عن انتمائه السياسي لكن هذا لا يصدم أبداً العقلية الأميركية التي تقول بصراحة لأي من الحزبين الكبيرين يتجه تفضيلها . تقليد طويل من التسامح السياسي (لكنه لا يُطبق على المجموعات « المنشقة » ، المعتبرة مضرة للجماعة ، كالحزب الشيوعي ، الذي يحظره القانون) يفسّر هذا الموقف إزاء سرية التصويت .

3 ـ المنازعات الانتخابية

إن صحة الانتخاب يمكن أن تثير احتجاجات من سيحكم فيها ؟ من سيشرف على سير الانتخابات الصحيح ؟ هناك منظومتان ممكنتان : إما أن توكل المنازعات الانتخابية إلى محكمة ، وإما أن توكل إلى الجمعية نفسها المنبثقة من الانتخاب .

● **منظومة المنازعات القضائية** ـ إنها الأكثر منطقية ، لأنه عمل يدخل ضمن الصلاحيات العادية للقاضي . وقد اعتنقته بلدان عديدة . في فرنسا ، يحكم المجلس الدستوري في الانتخابات البرلمانية (إنه جهاز نصف سياسي ، نصف قضائي) ، والمحاكم الإدارية تحكم في منازعات الانتخابات المحلية (البلدية والمناطقية) . في انكلترا ، مراقبة صحة كل الانتخابات هي من صلاحية المحاكم العادية : وتعمل هذه المنظومة على نحو جيد بفعل الاستقلال الكبير للقضاة الإنكليزيين .

● **منظومة المنازعات السياسية** ـ تجعل من الجمعية المنتخبة الجهاز الذي يحكم في انتخابات أعضائها الخاصين . ويبرر ذلك بفكرة السيادة الوطنية التي تؤدي إلى سيادة البرلمان . يبدو إذاً من غير المقبول أن يراقب قاض انتخابات أعضاء البرلمان . لذلك كانت الانتخابات البرلمانية في فرنسا ، قبل 1958 ، مراقبة من قبل البرلمان ، الذي يقوم « بتدقيق صلاحيات » أعضائه في بداية كل تولية تشريعية .

هذه الطريقة تضمن المنتخبين من كل تدخل حكومي ، لكنها لا تحميهم ضد أعدائهم السياسيين . بصورة عامة ، تهتم الجمعيات بمفاضلاتها السياسية أكثر من الأحكام العادلة ، في مادة المنازعات الانتخابية ، وهي تقرر صحة انتخاب نواب الأغلبية دون صعوبات ، وتجهد على العكس لتقرير عدم صحة انتخاب الآخرين . لكن ليس لهذا أهمية إذا كان الناخبون يحتفظون بالكلمة الأخيرة : غير أن القانون الفرنسي لعام 1951 سمح للجمعية الوطنية المنتخبة عام 1956 بأن تعلن منتخبين المرشحين الخاسرين ، بدل الذين أعلنت عدم صحة انتخابهم ، مما يدعو للاستغراب .

حول تطول الانتخاب، انظر. Lefévre-pontalis الانتخابات في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر،

1902 ، deLa Grasserie ، المنظومات الانتخابية للشعوب المختلفة ، 1911 ؛ Brauncas, Das parlamentarische wahlrecht, Berlin, 1932, 2 vol.حول الآليات الحالية للانتخاب ، انظر : .E Lakeman, How democracies votes طبعة ثالثة ، لندن ، 1970 ؛ G. Van Den Bergh, Uni- ty in diversity لندن ، 1956 ؛ P. Campbell المنظومات الانتخابية الفرنسية والانتخابات (1789 - 1957) لندن 1958 ؛ W. Birke, European elections by direct suffrage, Burges, 1961 ؛ E. Smith, Elections in develoning countries, 1960; S. Rokkan مواطنون ، انتخابات ، أحزاب ، أوسلو ، 1969 ؛ J.P. Charnay الاقتراع السياسي في فرنسا 1965 ، والدورية الانكليزية « مجلة الانتخابات » (سنوية منذ 1960) .

حول اقتراع دافعي الضرائب انظر : Villey تشريع انتخابي مقارن للبلدان الأوروبية الرئيسي 1900 .

عن الرسوم الانتخابية في الولايات المتحدة (Poll- taxes) انظر : D.S. Strong, The poll- tax:The case of Texas, American Politic Science Rev., 1944, P. 694- 709 ; M.W. Brewer, The poll tax and poll taxers Journal of Negro History, 1944, P. 260- 299.

حول اقتراع النساء ومشاركتهن في الحياة السياسية بصورة عامة ، انظر . م . دوفرجيه ، مشاركة النساء في الحياة السياسية ، الأونيسكو ، 1955 ؛ J. Narbonne و M. Dogan ، الفرنسيات أمام السياسة ، 1955 ؛ J. Barthélemy ، اقتراع النساء ، 1920 ؛ E. Attal ، اقتراع النساء في انكلترا ، أطروحة باريس ، 1921 ، Leclère ، اقتراع النساء في فرنسا ، أطروحة باريس ، 1929 ؛ Misot ، الاقتراع النسائي أمام البرلمان الفرنسي ، أطروحة ، فريبور ، 1926 ؛ Rienner ، حول التحرر الاقتصادي والسياسي للنساء ، أطروحة ، مونبلييه ، 1922 ؛ موضع النساء في المجتمع المعاصر (أعمال معهد القانون المقارن ، 1938) ؛ G. Bremme, Die politische rolle, der Frau in Deutschland, Göttingen, 1956 ؛ حول رفض الرجال لاقتراع النساء ، من بحث من خلال الاستفتاءات السويسرية، انظر مقالة A. Quinche ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، رقم 3 .

حول اقتراع العسكريين ، انظر Dupont ، الحقوق السياسية للعسكريين ، أطروحة ، نانسي ، 1911 ؛ Wong-Kuong-Mou ، مشاركة العسكريين في الاقتراع السياسي ، أطروحة ، باريس ، 1933 ، Garrigue ، حق التصويت السياسي في الجيش الفرنسي ، أطروحة ، 1898 ؛ حول فقدان لأهلية الانتخابية . Solcrene ، عدم الأهلية في المادة الانتخابية .

حول الانتخاب الجمعي بشكل عام ، انظر Laboure ، التصويت الجمعي وتطبيقاته ، أطروحة ، باريس 1910 ؛ J. Barthélemy ، تنظيم الاقتراع والتجربة البلجيكية ، 1910 . - حول التصويت العائلي ، أطروحة ، مونبلييه ، 1924 ؛ G. Renard ، العائلة والاقتراع الشامل ، باريس ، 1929 ؛ Landrieu ، الاقتراع العائلي ، أطروحة ، ليل ، 1923 : Harraca ، اقتراع رب العائلة العادي ، باريس ، 1930 .

حول عدم المساواة في التمثيل ، انظر . م . دوفرجيه ، Esquisse d'une théorie Générale des inégalités de représentation (توطئة لمؤلف J. M. Cotterer ، C. Emeri ،

P. Lalumière ، قـوانين انتخـابية ولامسـاواة في التمثيـل في فـرنسـا ، (1936 ـ 1960) 1960 . يجـري التمييز بين الـلامسـاواة « البنيـوية » والـلامساواة « الـظرفية » ونصف الـظرفية ، نبـين بأن الـلامساواة في التمثيل تفيد اليوم بصورة عامة الفلاحين ، ولكن دورها ليس إيجابياً لصالح المزارعين بقدر مـا يفيد إبقـاء البنى الرأسمالية ، لأن الفلاحين هم غالباً « طبقة دعم » للبورجوازية (كما كانت في القرن التـاسع عشر ، في أوروبـا ، « طبقة دعم لـلاستقراطيـة » ؛ حـول الـ Gerrymander ، انـظر . E. C. Griffith ، The rise and developement of the Gerrymander ، شيكـاغـو ، 1907 ؛ C. B. Gosnell ، The Gerrymander Systèm in Georgia Social forces 1933 II ، ص 570 .

حول الاقتراع غير المباشر ، انظر الدراسـة في هـذا المؤلف عن مجلس الشيـوخ الفرنسي . ـ حـول الـدفاع عن الاقـتراع غير المبـاشر ، انظر . H. Taine ، عن الاقـتراع الشـامـل وطـريقـة التصـويت ، 1872 .

حول سرية الاقتراع بصورة عـامة ، انـظر Angeli ، سرية الاقـتراع في الانتخابـات السياسيـة ، أطروحة ، باريس ، 1909 ؛ Ferté ، سرية الاقتراع ، أطروحة ، مونبليه ، 1909 .

حول المنازعـات الانتخابيـة ، انظر J. P. Charnay ، مـراقبة انـتظامية الانتخـابات الـبرلمانيـة ، 1964 ، وأيضـاً : Baudot ، بحث في التحقق من سلطات أعضاء المجـالس التشريعية ، أطـروحة ، باريس ، 1899 ، Marchandeau ، التحقق من السلطات ، أطروحة ، باريس . 1909 .

4 ـ المنظومات الانتخابية

ظاهرياً ، لا يطرح اختيـار المنظومـة الانتخابيـة إلا مشاكـل تقنية : معـرفة كيفيـة تـوزيع المقـاعد النيـابية ، استنـاداً إلى أصوات النـاخبين تتعـارض عدة طـرق على هـذا الصعيـد : اقـتراع بـالأغلبيـة بـدورة أو دورتـين ، تمثيـل نسبي ، أنـظمـة مختلطة . في الحقيقـة ، إن اعتناق هـذه الطريقـة أو تلك يتم بسبب اعتبارات سيـاسية ، لأن لمختلف أنماط الاقتراع نتائج جد مختلفة ، خاصة على الأحزاب السياسية .

المنظومات الانتخابية المختلفة

حتى السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر ، لم تطرح مسألة نمط الاقتراع نقاشـات كبيرة . المنظومة الأكثر انتشـاراً كانت منـظومة الاقـتراع بالأغلبيـة وبدورة واحـدة ، التي كـانت قائمـة في انكلترا والدومنيـون الـبريـطانيـة ، في أمـيركـا الـلاتينيـة ، في السـويـد والدانمرك . إذا استثنينا هذين البلدين الأخيرين ، كانت كل أوروبا القاريه تقلد النـظام الفرنسي ، أي الاقتراع بالأغلبية بدورتين . غير أنه بين 1850 و 1900 ، طور الفقهـاء فكرة منظومة التمثيل النسبي : اعتنقت هذه الطريقة الجديدة في بلجيكا عام 1899 ، في السويد عام 1908 ، ثم امتدت إلى كـل أوروبا القـارية (مـا عدا فـرنسا) بـين 1914

و 1920 ، واعتنقتها فرنسا نفسها عام 1945 (لكنها تخلت عنها عام 1958) .

١ ـ منظومات الاقتراع بالأغلبية

إن السمة المشتركة لمنظومات الاقتراع بالأغلبية ، هي أن هذه المنظومات لا تضمن إلا تمثيلاً غير مباشر وتقريبياً للأقليات . ينتخب المرشّح الذي يصل أولاً : أما الذين يتبعونه فهم خاسرون . هكذا فإن أصوات الناخبين الذين صوتوا للخاسرين لا تمثل في البرلمان . ولكن بما أن الحزب الأغلبي بصورة عامة في مجموع البلد هو أقلي في بعض الدوائر ، فإن الأحزاب الأقلية على المستوى الوطني تتمثل بنواب في البرلمان . بيد أنه لا يوجد تناسب صارم بين توزيع الأصوات بين الأحزاب وتوزيع المقاعد البرلمانية .

● **منظومة الاقتراع بالأغلبية (منظومة بسيطة) ومنظومة الدورتين ـ** في الاقتراع بالأغلبية البسيط ، ينتخب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات ، أيا يكن مجموع الأصوات التي يحصل عليها منافسوه ، في الاقتراع بدورتين ، لكي ينتخب المرشح ، يجب أن يحصل على نصف الأصوات ، زائد صوت واحد ، أي الأغلبية المطلقة ؛ وإلا ، تجري دورة ثانية ، نسمى « اقتراع إخفاقي » (Scrutin de ballotage) ، حيث تكفي الأغلبية المطلقة (تجري أحياناً ثلاث دورات ، حيث يفرض الحصول على الأغلبية المطلقة في الدورتين الأوليين : القوانين الفرنسية لعام 1789 و 1817) .

تاريخياً ، يعتقد أن فرض الأغلبية المطلقة بالدورة الأولى يأتي من القانون الكنسي : هكذا كان يتم احتساب الأصوات عند جماعات الكهنة تبعاً لمجمع لاتران الكنسي . كانت الطريقة ذاتها تستخدم في المدن الرومانية للأمبراطورية ، وامتدت في فرنسا لتشمل الانتخابات السياسية لاختيار نواب السلطات العامة / Etats généraux / . ثم طبقت هذه المنظومة في عهد الإصلاح وملكية تموز ، وأبعدت في الجمهورية الثانية ، وأعيد العمل بها في الأمبراطورية الثانية . كما قلنا ذلك سابقاً ، كل أوروبا القارية تبعت هذا المثال .

عملياً ، يتعلق الخيار بين الدورة الواحدة والدورتين بعدد الأحزاب الموجودة في البلد ، فإذا كان هناك حزبان كبيران فقط ، الدورة الواحدة تكفي ، أما إذا كانت الأحزاب متعددة ، فالدورة الثانية تبدو حتمية ، وإلا فسيؤدي ذلك إلى تمثيل فوضوي كما حصل في انكلترا بين عامي 1918 و 1945 . سوف نرى أن المنظومة الانتخابية نفسها لها تأثير على عدد الأحزاب ، وإن الاقتراع بدورة واحدة ينزع إلى تكوين تشكيلتين كبيرتين متنافستين .

● **اقتراع بالقائمة أو اقتراع باسم واحد** - يكون الاقتراع باسم واحد عندما لا تنتخب كل دائرة إلا مرشحاً واحداً . وعلى العكس ، يكون الاقتراع متعدد الأسماء عندما تنتخب كل دائرة عدة مرشحين ، يتجمعون عادة في قوائم (وليس دوماً) . يفترض الأول دوائر انتخابية ضيقة ، والثاني ، على العكس ، دوائر انتخابية كبيرة . في فرنسا ، في الانتخابات التشريعية ، يجري العمل بالاقتراع باسم واحد في إطار الدائرة / Arrondissement / ؛ والاقتراع بالقائمة ، في إطار المحافظة / Département / .

إن الاختيار بين اقتراع بالقائمة أو باسم واحد يتعلق خاصة بالاختيار بين التمثيل النسبي والنظام الأغلبي . لا يمكن أن يعمل التمثيل النسبي إلا في إطار اقتراع قائمي . أما المنظومة الأغلبية ، فيمكن أن تعمل في إطار اقتراع قائمي كما في الاقتراع باسم واحد . ولكن يوجد فارق كبير حسبما إذا كانت « اللوائح مقفلة » (يجب التصويت للائحة بمجملها) أو مع إمكانية « التنويع » مما يعني أن يشكل الناخب لائحته الخاصة آخذاً مرشحين من اللوائح المختلفة . عندما يكون التنويع مقبولاً ، لا يعمل الاقتراع الأغلبي بالقائمة بصعوبة أكبر من الاقتراع الأغلبي باسم واحد . وعلى العكس ، فإن منظومة اللوائح المقفلة تفاقم كثيراً مساوىء النظام الأغلبي ، خاصة بما يخص اللامساواة في التمثيل . في تركيا ، حيث عملت المنظومة الأغلبية مع قائمة مقفلة من 1950 إلى 1960 ، حصل الحزب الديمقراطي ، في انتخابات 1954 على 93٪ من المقاعد بـ 85٪ من الأصوات ، والحزب الجمهوري 5,5٪ من المقاعد بـ 35٪ من الأصوات : في بعض الدوائر ، يكفي فارق ضعيف بالأصوات لإعطاء حزب أكثر من 10 نواب ولا شيء للآخر .

2 - التمثيل النسبي -

إن المبدأ الأساسي للتمثيل النسبي هو أنه يضمن تمثيل الأقليات في كل دائرة تبعاً للنسبة الصحيحة للأصوات الحاصلة . يفترض إذن التمثيل النسبي الاقتراع القائمي الذي يسمح وحده بإعطاء مقاعد للأغلبية والأقلية في آن . وإذا كان مبدأ التمثيل النسبي بسيطاً ، فإن تطبيقه ، على العكس ، هو شديد التعقيد . عدة مسائل تطرح على هذا الصعيد .

● **تحديد المقاعد الأساسية الممنوحة لكل لائحة** - تُعطى أولاً لكل لائحة المقاعد الأساسية التي حصلت عليها انطلاقاً من الأصوات التي نالتها ، دون الأخذ بعين الاعتبار « البقايا » ويمكن أن يتم هذا التحديد حسب منظومتين كبيرتين : منظومة الحاصل

الانتخابي ومنظومة العدد المتساوي . بين الاثنتين نجد منظومة الحاصل الوطني .

في منظومة « الحاصل الانتخابي » ، يُقسم ، في كل دائرة ، العدد الإجمالي للأصوات المعبّرة (يجب عدم الخلط بين « أصوات معبّرة » مع « المقترعين » ومع « الناخبين » : كل الناخبين ليسوا مقترعين ، لأن هناك من يمتنع عن التصويت ؛ وبعض المقترعين يضعون في صندوق الاقتراع ورقة بيضاء أو ملغاة ، فلا تعدُّ صوتاً معبّراً) على عدد النواب المفروض انتخابهم . الرقم الحاصل يسمى النسبة الانتخابية أو الحاصل الانتخابي . ويكون عدد المرشحين المنتخبين بقدر ما يعد رقم الأصوات المعبّرة حواصل انتخابية . وإذا كان الانتخاب يتم حسب لوائح كاملة ، فإن « رقم الأصوات الحاصلة في كل لائحة » يتطابق مع عدد أوراق هذه اللائحة الموجودة في صندوق الاقتراع ، أما إذا كان التنويع مقبولاً ـ أي إذا كان بالإمكان التصويت لمرشحي قوائم مختلفة ، في حدود عدد المقاعد ـ تكون قاعدة الحساب « متوسط القائمة » الناتج عن قسمة مجموع الأصوات التي يحصل عليها كل عضو على عدد أعضاء اللائحة .

في منظومة « العدد المتساوي » يحدد القانون مسبقاً ، لمجمل الدائرة ، عدد الأصوات الضرورية كي يحق لقائمة ما بنائب . فتحصل اللائحة على عدد من النواب يوازي هذا العدد ـ المسمى « عدداً متساوياً » ـ الذي يشمله رقم الأصوات المعطاة للائحة . عدد نواب دائرة ما ليس محدداً مسبقاً في هذه الحالة .

بين الاثنتين يمكن تصور منظومة « الحاصل الوطني » ، يعني قسمة مجموع الأصوات المعبّرة في جميع دوائر البلد بمجموع النواب المنوي انتخابهم ، بعد تحديد الحاصل الوطني ، تتبع ذات الطريقة المتبعة في « العدد المتساوي » . غير أن مساوىء هذه الطريقة ـ التي كان يطبقها القانون الفرنسي لنيسان 1946 ، والتي ألغاها الاستفتاء فيما بعد ـ تكمن في أن الحاصل الوطني لا يمكن تحديده بدقة إلا بعد الحصول على النتائج النهائية والمؤكدة للانتخابات ، مما يتطلب مدة طويلة ؛ من هنا يُفرض إجراء توزيع تقريبي للمقاعد مرتكز على النتائج الانتخابية المؤقتة .

● توزيع « البقايا » ـ أياً تكن المنظومة المستخدمة ، يبقى عدد من الأصوات غير مستخدم . لنتصور دائرة تتنازع فيها لوائح ، أ . ب . ج . د . هـ ، مع 80000 صوت معبر و 5 مقاعد . أ تحصل على 27000 صوت ، ب 23000 ، ج 15000 ، د 7600 ، هـ 7400 . لأن النسبة هي 16000 صوت ، فإن أ و ب تحصلان كل واحدةٍ منهما على مقعد واحد ، وتبقى ثلاثة مقاعد شاغرة ، للـ 50000 صوت غير المستخدم ، أو « البقايا » (مجموع أصوات ج . د . هـ . ، 12000 صوت لـ أ ،

و 8000 لـ ب) . مسألة استخدام البقايا هي الأكثر صعوبة بين كل المسائل التي يطرحها التمثيل النسبي .

الحل الأسهل هو أن تُجمع هذه البقايا في الإطار الوطني ، عملياً ، تتطابق هذه المنظومة مع منظومة العدد المتساوي . تُجمع البقايا الحاصلة في كل فرنسا مثلاً في اللوائح أ ، ب ، ج ، . . . فتحصل كل لائحة على عدد من النواب يوازي الأعداد المتساوية التي يشملها مجموع بقاياها . بالإجمال ، إن توزيع البقايا في الإطار الوطني هو الحل الأكثر امتثالاً لنظرية التمثيل النسبي ؛ لكن سيئته هي في الإكثار من عدد الأحزاب إلى الحد الأقصى ؛ فحتى الأحزاب غير المهمّة ، والتي لا تحصل في كل دائرة إلا على أقلية هشّة ، سوف تأمل بفوز ممثلين لها بعد جمع كل الأصوات في مجمل البلاد .

لذلك يُفضل بصورة عامة توزيع البقايا في إطار كل دائرة ؛ مما يفترض استخدام طريقة الحاصل الانتخابي . يمكن استخدام عدة أنماط : أسهل هذه الأنماط هي في منح المقاعد الشاغرة للوائح التي تحوي أكبر كمية من البقايا حسب التدرج التنازلي ، بحسبان « البقية » الجديدة بعد منح مقعد باق للائحة ، وهكذا . . . تفيد من هذه المنظومة الأحزاب الصغيرة على حساب الكبرى وهذا ليس بعادل . في مثالنا السالف ، أ تربح مقعدين ، ب . ج . د . تربح مقعداً لكل واحدة منها ، رغم الفارق الهائل بالأصوات بينها . غالباً تُتبع المنظومة المسماة « المتوسط الأقوى » ، فيتم تصنع منح كل مقعد باق لكل لائحة بالتتابع وبإجراء متوسط الأصوات التي يحصل عليها نواب كل لائحة ، اللائحة التي تتضمن أقوى متوسط يعود إليها المقعد الباقي . هكذا في المثال السابق ، نتصنع منح ، بالتتابع ، المقعد الأول الباقي للائحة أ ، ثم للائحة ب ، ثم للائحة ج ، مع حسبان في كل مرة المتوسط الحاصل . النتائج هي التالية :

أ	لها مقعدان من	27000 صوت	متوسط	13500
ب	لها مقعدان من	23000 صوت	متوسط	11500
ج	لها مقعد واحد	15000 صوت	متوسط	15000
د	لها مقعد واحد	7600 صوت	متوسط	7600
هـ	لها مقعد واحد	7400 صوت	متوسط	7400

تتميز اللائحة ج بأقوى متوسط ، فيعود إليها المقعد الثالث . بالنسبة للمقعد الرابع ، نبدأ من جديد : طبعاً نحصل على نفس النتائج في اللوائح أ ب د هـ، وحدها اللائحة ج لها مقعدان لـ 15000 صوت ، أي متوسط 7500 . اللائحة تتميز بأقوى متوسط ، فيعود إليها إذاً المقعد الرابع . نعاود الكرة لمنح المقعد الخامس ، واللائحة ب

هي التي تكسبه . نرى أن النتائج هي جد مختلفة عن نتائج منظومة « البقايا الكـبرى » . هذه الأخيرة تفيد اللوائح الصغيرة ، فيما منظومة المتوسط الأقوى تفيد الكبيرة .

اللوائح	عدد الأصوات	عدد المقاعد موزعة حسب « البقايا الكبرى »	عدد المقاعد موزعة حسب المتوسط الأقوى
أ	27000	2	2.
ب	23000	1	2
ج	15000	1	1
د	7600	1	
هـ	7400		

القانون البلجيكي لعام 1899 الذي يطبق نظام المتـوسط الأقوى ، ينـظم حساب المقاعد عـلى نحو مختلف ؛ فقـد اعتنقت طريقـة الريـاضي Hondt التي تسمح ، بعمليـة واحـدة ، بإيجـاد العدد الإجمـالي للمقاعـد العائـدة للائحـة (مقاعـد الحاصـل ومقـاعـد الباقي) . يقسم أولاً رقم الأصوات الحاصلة في كل لائحة ، تتابعيـاً على 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، الخ ، حتى انتهاء عدد اللوائح . في مثالنا السالق ، نحصل على :

	لائحة أ	لائحة ب	لائحة ج	لائحة د	لائحة هـ
مقسمة على1	27000	23000	15000	7600	7400
مقسمة على2	13500	11500	7500	3800	3700
مقسمة على3	9000	7666	5000	2533	2466
مقسمة على4	6750	5750	3750	1900	1850
مقسمة على5	5400	4600	3000	1520	1480

ثم توضع الحواصل حسب التـدرج التنازلي تبعـاً لعدد المقـاعد الشـاغرة ، الـرقم الأخـير يسمى الـرقم المـوزع أو القـاسم المشــترك : 27000 ، 23000 ، 15000 ، 13500 ، 11500 .

فيعـود لكل لائحـة عدد من المقـاعد مـوازٍ لعدد القـواسم المشتركـة التي يتضمنهـا رقمها .

اللائحة أ = $\frac{27000}{11500}$ = مقعدين

اللائحة ب = $\frac{23000}{11500}$ = مقعدين

اللائحة ج = $\frac{15000}{11500}$ = مقعداً واحداً

القانون الفرنسي للخامس من تشرين الأول عام 1946 طبق منظومة ثالثة لحساب المقاعد بالمتوسط الأقوى ، تؤدي دوماً إلى النتيجة العملية ذاتها . المقعد الأول يمنح للائحة التي تتصدر الجميع . ثم ، لكل من المقاعد التالية ، تطبق القاعدة التي عرضناها للتو والخاصة بمنح المقاعد حسب قاعدة المتوسط الأقوى : فنتصنع منح كل مقعد لكل اللوائح ، ونحسب متوسط الأصوات الحاصلة ، ويعود المقعد للائحة الحاصلة على المتوسط الأقوى : وهكذا بالنسبة لكل مقعد .

● **اختيار المنتخبين في كل لائحة** ـ بعد احتساب عدد المرشحين المنتخبين في كل لائحة ، يبقى أن نحدد أشخاص المرشحين . إذا كان خلط الأسماء / Panachage / مقبولاً ، لا توجد أية صعوبة ، المنتخبون هم الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات . ولكن في حالة حظر خلط الأسماء ، تصبح المشكلة أكثر صعوبة . الطريقة الأبسط هي أن يعلن منتخبين المرشحون الواقعة أسماؤهم في أول اللائحة ، لكن ذلك يؤدي إلى انتزاع جزئياً من الناخبين حرية اختيارهم للمنتخبين ونقلها إلى اللجان الانتخابية التي تضع اللوائح .

مبدئياً ، يجب الإقرار بأن على الناخب ، عندما يصوت للائحة ما ، أن يصنف أعضاء اللائحة حسب الترتيب الأفضلي . لكن الفرز في هذه الحالة يغدو معقداً بحيث يفضل بصورة عامة النظام المسمى « نظام الأفضليات » : يصوت الناخب للائحة كاملة ، مع وضع إشارة مميزة على اسم مرشح أو مرشحين (اثنين إجمالاً لتجنب أن تصب كل الخيارات لرأس اللائحة) . ثم يتم تصنيف أعضاء اللائحة حسب « الأفضليات » ، وهذا التصنيف يحدد شخصية المرشحين المنتخبين . لا يمكن أن يعمل هذا النظام إلا إذا كانت اللائحة لا تتضمن ترتيباً أفضلياً معيناً . في حال وجود هذا الترتيب ، باستطاعة الناخبين تغييره ، غير أن التحليل المنطقي للأشياء والتجارب يدلّ على أن هذا الترتيب لن يتغير أبداً : فمن ناحية ، كثيرون هم الناخبون الذين يتبعون تعليمات الأحزاب على هذا الصعيد ، ومن ناحية ثانية ، الذين يغيرون الترتيب لا يفعلون ذلك بالطريقة ذاتها ، بحيث أن الترتيب الموضوع يغلب دوماً على التغييرات .

3 ـ تطور المنظومات المختلطة

من 1900 إلى 1945 ، لم تكف منظومة الاقتراع بالأغلبية عن الانحسار لصالح التمثيل النسبي (ما عدا البلدان الانكلوسكسونية) . مذ ذاك ، ترتسم ردة فعل ، تُترجَم ، إما بعودة إلى المنظومة الأغلبية (فرنسا 1958) ، وإما باعتناق أنظمة مختلطة ، نصف نسبية ، نصف أغلبية .

● **الاقتراع الألماني المزدوج** ـ في جمهورية بون ، لكل ناخب ورقة مزدوجة الاقتراع : الاقتراع الأول ، بالاسم الواحد وبدورة واحدة لانتخاب نصف النواب ، وهو يعين مرشحاً فردياً . والاقتراع الثاني يعين حزباً : ارتكازاً على هذا الاقتراع ، يُحسبُ ، تبعاً للنظام النسبي (منظومة Hondt) ، عدد المقاعد الإجمالي الذي حصل عليه كل حزب بالنسبة لمجموع أعضاء البندستاغ / Bundestag / مع تطبيق التمثيل النسبي ، وإضافة مقاعد لضمان توزيع نسبي تماماً . تظهر السمة المختلطة لهذه المنظومة عبر واقعة أن التصويت الأول هو لصالح شخصية أكثر منه لصالح حزب ، كما في المنظومة الأغلبية بالاسم الواحد . أحياناً ، يأتي الاقتراعان لصالح أحزاب مختلفة .

● **نظام التحالفات الفرنسية من 1951 ـ 1958** ـ أدّى القانون الفرنسي 9 أيار 1951 (الذي عمل عام 1951 وعام 1956) إلى نتائج مشابهة بطرائق مختلفة . يجري التصويت بالقوائم كما في التمثيل النسبي ، غير أنه يمكن أن تعلن قائمتان وأكثر رغبتهما في « التحالف » ثمانية أيام على الأقل قبل الانتخابات . فإذا لم تحصل أية قائمة أو أية مجموعة من القوائم المتحالفة على الأغلبية المطلقة ، تُطبق في هذه الحالة قاعدة التمثيل النسبي بوجهها الكامل على كل القوائم ، المتحالفة أو غير المتحالفة . لقد تم تصور هذه المنظومة لصالح أحزاب الوسط في فرنسا التي تتحالف غالباً بينها ، وعلى حساب أحزاب التطرف : حزب RPF (الذي كان نادراً ما يتحالف) والشيوعيون (الذين لا يتحالفون أبداً) .

منظومات انتخابية ومنظومات أحزاب

في النزاع بين المنظومات الأغلبية والتمثيل النسبي ، فإن اتباع هذا الأخير يؤكدون أنه المنظومة الوحيدة العادلة ، الوحيدة التي توفر تمثيلاً صحيحاً للرأي الذي يتم « تصويره » لكن المشكلة مطروحة على نحو غير صحيح . فالمنظومات الانتخابية المختلفة ليست أدوات سلبية تسجل ببساطة الرأي : بل تساعد أيضاً على إعطائه شكلاً ، وعلى تغيير شكله . إنها تفرض على الرأي قالباً ؛ إنها في آن أدوات تصوير وأدوات عرض . تمارس على هذا الصعيد تأثيراً كبيراً على تشكيلة « منظومات الأحزاب » . وبالعكس ،

إن وجود هذه أو تلك المنظومة الحزبية تدفع باتجاه هذه أو تلك المنظومة الانتخابية .

٦ ـ منظومات الأحزاب

في كل بلد وخلال فترة تقصر أو تطول ، تتميز الأحزاب باستقرار ما من حيث عددها ، بناها الداخلية ، أيديولوجياتها ، اتساعها ، تحالفاتها ، أنماطها في المعارضة . هذا المجموع الثابت يكون « منظومة أحزاب » . إن منظومة الأحزاب (أو المنظومة الحزبية) في بلد ما هي عنصر أساسي من مؤسساته السياسية . فلها ذات أهمية الأجهزة الرسمية للدولة التي ينشئها الدستور . يمكن تصنيف مختلف المنظومات الحزبية إلى فئات ، وهذا التصنيف هو إحدى قواعد نموذجية Typologie المنظومات السياسية . هكذا فإن تمييز الديمقراطيات الليبرالية والأنظمة التسلطية يتطابق تقريباً مع التمييز بين المنظومات التعددية الحزبية ومنظومات الحزب الواحد : الديمقراطيات الليبرالية هي أنظمة تعددية ، والأنظمة التسلطية هي أنظمة حزب واحد أو أنظمة دون أحزاب . المنظومات التعددية نفسها تقسم إلى فئتين رئيسيتين : الإزدواجية الحزبية والتعددية الحزبية .

● **قاعدة التمييز بين الإزدواجية الحزبية والتعددية الحزبية : عدد الأحزاب** ـ توضع جانباً البلدان التي لا يوجد فيها إلا حزبان ، وبالمقابل تلك التي يوجد فيها أكثر من حزبين . لماذا تقع الحدود بين اثنين وأكثر من اثنين ، وليس في غير موضع (مثلاً بين « ما دون الأربعة » و « أربعة وما فوق » ، الخ) ؟ ـ لأن في الازدواجية الحزبية ، يحصل حزب واحد على الأغلبية المطلقة للأصوات الانتخابية والمقاعد البرلمانية . هكذا ، يمكن أن تستند الحكومات إلى أغلبية متجانسة وثابتة ، وهكذا نكون أمام « برلمانية أغلبية » فالناخبون يختارون بأنفسهم هذه الحكومة ، ونصبح أمام « ديمقراطية مباشرة » بالمعنى ، الحديث للكلمة . في الحزبية المتعددة (منظومات أكثر من حزبين) ، يتفق أحياناً أن يحصل حزب واحد على أغلبية المقاعد البرلمانية : لكن هذه الحالة هي استثنائية . عادة التحالفات ضرورية لدعم الحكومة التي هي أقل تجانساً واستقراراً . وهذه التحالفات ، يعقدها ويحلها المنتخبون : إنها « ديمقراطية توسطية » و « برلمانية غير أغلبية » .

عملياً ، هذا التمييز ليس دوماً سهل التطبيق . انكلترا ، وهي النموذج نفسه للازدواجية الحزبية ، يوجد فيها ، في الحقيقة ، أكثر من حزبين إلى جانب الحزب المحافظ والحزب العمالي ، هناك الحزب الليبرالي ، وحزب شيوعي صغير ، وعدد لا بأس به من المجموعات الصغيرة . ولكن أياً من الأحزاب الصغيرة لا يسعه أن يمنع حصول أحد الحزبين على الأغلبية المطلقة من المقاعد البرلمانية : وحتى لو حصل ذلك مرة ، فإن

هذا لا يلغي الازدواجية الحزبية طالما يبقى هذا الوضع استثنائياً . أما إذا استمر هذا الوضع ، فعلى العكس ، يُقض على الازدواجية الحزبية أو أنها تُعلَّق . هذا ما حصل في انكلترا من 1920 إلى 1935 . ما خلا انكلترا ، الولايات المتحدة وزيلندا الجديدة يدخلان ضمن هذا التحديد للازدواجية الحزبية . وتبعتهما النمسا منذ 1966 .

● **البنية الداخلية** : ازدواجية حزبية حقيقية وازدواجية حزبية كاذبة ـ البنية الداخلية للأحزاب هي عنصر من عناصر التمييز : نظام تصويت البرلمانيين هو هنا العنصر الأساسي . وعلى هذا الصعيد ، يتخذ التمييز بين انكلترا والولايات المتحدة أهمية جوهرية . ففي انكلترا ، حيث يُطبق الالتزام بالاقتراع ، يتأكد رئيس الوزراء أن غالبيته ستتبعه خلال كل مدة الولاية التشريعية ، وإلا ستنشأ أزمة داخل الحزب تكون أولى مفاعيلها إبعاده من السلطة في الانتخابات المقبلة . في كونغرس واشنطن ، على العكس ، كل عضو في مجلس الشيوخ وكل نائب يقترع حسب أفضليته الشخصية ، دون استشارة الحزب ، إذاً ، الخط الذي يفصل الأغلبية عن المعارضة لا يتبع الخط الفاصل بين الأحزاب . في الحقيقة ، هناك غالبية ومعارضة متباينة تبعاً لكل مسألة ، وهما لا تتقاطعان مع تقسيم الأحزاب . إذا كان النواب يستطيعون إقالة الحكومة ، فذلك يحدث غالباً . أما في بريطانيا ، الازدواجية الحزبية ونظام التصويت الذي تفرضه الأحزاب ، فمن شأنها أن يعين الناخبون عبر اقتراعهم غالبية وفريقاً حكومياً : إنها « الديمقراطية المباشرة » . في الولايات المتحدة ، يمنع غياب فرض التصويت في الأحزاب ، رغم ازدواجيتها ، الناخبين من تحقيق الديمقراطية المباشرة : على المستوى البرلماني ، الديمقراطية هي « توسطية » ووحدها الانتخابات الرئاسية تدخل خياراً مباشراً للحكام من قِبَل المواطنين . هكذا فإن « الازدواجية الحزبية المرنة » من النمط الأميركي هي أقرب بكثير من التعددية الحزبية من الازدواجية الحزبية الجامدة الإنكليزية . هذه الأخيرة وحدها تشكل الإزدواجية الحزبية الحقيقية : أما الأخرى فهي ليست إلا ازدواجية حزبية كاذبة .

● **التحالفات** : الازدواجية الحزبية وثنائية الأقطاب ـ التحالفات بين الأحزاب تدخل أيضاً في التصانيف . يمكن أن تغير على نحو كامل شكل منظومة متعددة الانتماءات الحزبية . إذا تشكل حلفان كبيران دائمان ، يقدمان للناخبين برنامجاً مشتركاً وينشطان معاً في البرلمان ، نكون قريبين جداً من شروط عمل الازدواجية الحزبية . تحت الظاهر الخارجي للتعددية الحزبية ، توجد في الواقع ازدواجية عميقة .

لكن المسألة تتعلق بالتأكيد بصلابة التحالفات وبنظام المتحالفين . فإن ازدواجية التحالفات الهولندية في القرن التاسع عشر كانت أكثر صلابة من الازدواجية (أو الثنائية)

الحزبية الأميركية . التحالف الاسترالي بين الحزب المحافظ وحزب الأرياف أنتج غالبية برلمانية أكثر ثباتاً من التي يرتكز عليها رئيس الولايات المتحدة . في اسكندينافيا الحالية ، يؤدي تحالف كل الأحزاب اليمينية والوسط ضد الاجتماعيين الديقراطيين أيضاً إلى منظومة قريبة من الثنائية الحزبية . نقترح تسمية « ثنائية الأقطاب » للدلالة على ظاهرة التحالف هذه التي تنزع إلى تقريب منظومة التعددية الحزبية من الثنائية الحزبية . التعددية الحزبية ذات الثنائية القطبية والثنائية الحزبية الحقيقية تكونان نوعين مما يمكن تسميته المنظومة الازدواجية .

2 ـ القواعد الاجتماعية لمنظومات الأحزاب

تعبر الأحزاب السياسية عن قوى اجتماعية : طبقات أو مجموعات أخرى (إثنية ، دينية ، الخ) عدد الأحزاب يعكس دوماً إلى حد كبير التقسيم بين هذه الطبقات وهذه المجموعات . على هذا الصعيد ، ثمة واقعتان لا يجب أن تنسيا ، في سياق تطور الأحزاب في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

● **الثنائيتان الحزبيتان المتعاقبتان** ـ إن تطور الأحزاب السياسية في أوروبا منذ قرن ونصف ولد ثلاثة اتجاهات أساسية كبرى ـ محافظ ، ليبرالي ، اشتراكي ـ ترسم نزاعين كبيرين متتاليين ، أي ثنائيتين حزبيتين رئيسيتين . في القرن التاسع عشر عكس التعارض بين الأحزاب المحافظة والأحزاب الليبرالية صراعاً طبقياً بين الأرستقراطية والبورجوازية أعطى عنها التحليل الماركسي صورة ملائمة . فظهر بوضوح اتجاه نحو الثنائية الحزبية . في النصف الثاني من القرن ، ولد التطور الصناعي ونمو البروليتاريا قوة ثالثة سياسية اجتماعية ، تتجسد في الأحزاب الاشتراكية . الثنائية الحزبية السابقة تتجه إذاً إلى التحول إلى ثلاثية حزبية . يمكن رصد هذه الظاهرة بحالتها الواضحة في بريطانيا ، في بلجيكا ، في استراليا ، وفي زيلندا الجديدة .

إن ظهور وتطور الاشتراكية أضاف بادىء الأمر حزباً ثالثاً إلى السابقين ، يجسد مثلهما طبقة اجتماعية والإيديولوجيا التي تعبر عنها . ولكن كلما توطدت المؤسسات الليبرالية وقلت إمكانية عودة المنظومة الأرستقراطية أقل فأقل ، كلما فقد التعارض بين المحافظين والليبراليين معناه . وعلى العكس ، فقد قرّب النمو نفسه للاشتراكيين العدوين القديمين ، في رغبة مشتركة للدفاع عن الملكية والنظام القائم (النظام الليبرالي الذي التحق به المحافظون في غياب أي إمكانية أخرى) .

فظهر إذن نزوع إلى ذوبان المحافظين والليبراليين في حزب واحد ، معارض للاشتراكيين . هكذا حلت الثنائية الحزبية للقرن العشرين محل « الثنائية الحزبية للقرن

التـاسع عشر » ، يـرصد هـذا التطور مبـاشرة في بريـطانيا ، في زيلنـدا الجـديـدة ، وفي استـراليا . في بلدان أخـرى ، تمكن الحزب الليـبرالي من البقـاء ، ولكن بعـد أن ضعف كثيراً ، إذ أن جزءاً كبيراً من زبانته انضم إلى المحافظين . . هذا مـا حصل في بلجيكـا ، في هولندا ، في أوروبا الشمالية ، وفي فرنسا (حالة الحزب الراديكالي) .

● **العوامل الوطنية للتعددية الحزبية ـ** في بعض البلدان ، تعقدت الصورة السابقة بفعل عوامـل خاصـة . ففي هولنـدا ، تداخلت الانقسـامات الـدينية مـع التعارضـات السيـاسية . فـانقسم الاتجاه المحـافظ منذ البـداية إلى قسمـين : المحافـظين الكاثـوليـك والمحـافظين الـبروتستـانت (« ضـد الثـوريـين ») . ثم انشق هؤلاء الأخـيرون ليـظهـر « المسيحيـون ـ التاريخيـون » ، مما أدى أخيـراً إلى انقسـام المحـافـظين إلى ثـلاثـة أقسـام مختلفة . في فرنسا ، الأنظمة السياسيـة والصراعات التي أثـارتها أدت إلى انقسـام مشابـه لقـوى اليمين : منـذ النصف الأول للقرن التـاسع عشر ، انقسم المحـافظون إلى ثـلاثـة أحزاب (المشروعيين / Légitimistes / ، الأورليانيين والبونابرتيين) ؛ ويأتي جزئيـاً من هنـا غياب تنـظيم اليمين الـذي يميز منـظومة الأحـزاب الفرنسيـة . من ناحيـة ثـانيـة ، انقسمت قـوى اليسار إلى ثـوريين ومعتـدلـين ، بعـد 1793 (يعقـوبيـين وليـبراليـين ، راديكـاليين وجمهـوريين معتـدلين ، شيـوعيين واشـتراكيين) . في بلدان أخـرى ، لعبت التعارضات الإثنية أو الإقليمية دوراً مشابهاً ونزعت إلى تكاثر عدد الأحزاب .

بعـد ثورة 1917 ، انفصـل الشيوعيـون عن الاشتراكيـين . لكنهم لم ينجحـوا في تكوين حزب ذي أهمية ، يبدل في منظومة الحـزب السابق ، إلا في بعض البلدان فقط ، بسبب عـوامل وطنيـة : في ألمانيـا من 1919 إلى 1933 ، في فرنسـا ، في إيـطاليـا بعـد 1945 ، في فنلندا . وكذلك، الاتجاهات الفاشية للسنوات 30 بقيت ضعيفة في غالبيـة دول أوروبا وأميركـا الشمـاليـة : لم تُولـد أحزابـاً قويـة إلا في إيطاليـا وألمانيـا ، وجزئيـاً في بلجيكا .

3 ـ تأثير المنظومات الانتخابية على منظومات الأحزاب ـ

مع هذه العـوامل الاجتـماعية والـوطنية التي تقـولب منظومـة الأحزاب ، يتـداخل عامل تقني أساسي . المنظومة الانتخابية . ولقد تم على هذا الصعيد صوغ ثـلاثة قـوانين سوسيولجية أساسيـة عام 1945 : 1 ـ نـظام الاقتراع بـالأغلبية بـدورة واحدة ينـزع إلى الثنـائيـة الحـزبية ؛ 2 ـ التمثيـل النسبي ينزع إلى مـنظومة الأحـزاب المتعـددة والمستقلة الواحد عن الآخر ؛ 3 ـ الاقتراع بالأغلبية بـدورتين ينـزع إلى التعدديـة الحزبيـة المعدّلـة بفعل التحالفات .

● **آلية تأثير المنظومات الانتخابية على منظومات الأحزاب** ـ إن عنف الاقتراع بالأغلبية بدورة واحدة يفرض على الاتجاهات المتقاربة تجمعها ، كي لا يتم سحقها . لنفرض أننا أمام دائرة انتخابية حيث يتنافس 100000 ناخب معتدل مع 80000 ناخب شيوعي إذا كان المعتدلون منقسمين إلى حزبين ، قد ينتخب ربما المرشح الشيوعي : يكفي أن ينال أحد خصومه 20000 صوت حتى ينال الآخر أقل من 80000 ، وينتخب . في الاقتراع المقبل ، سوف يميل الاتجاهان المعتدلان إلى الاتحاد . وإذا لم يتحدا ، فسوف يزول الاتجاه الأضعف ، بنتيجة « بخس التمثيل » و « الاستقطاب » .

بخس التمثيل هو ظاهرة آلية : إنه يعبر عن حصول الحزب على نسبة من المقاعد أدنى من نسبته من الأصوات . هذا ما يحصل في الاقتراع بالأغلبية مع حزبين فقط . فالرابح هو الحزب الذي يصل قبل الآخر ، وبنسبة عبر عنها بعض الكتاب الإنكليز بـ « قانون المكعب » : النسبة المئوية لمقاعد الحزبين تساوي نسبة الأصوات المئوية المكعبة (إذا كانت a و b هي النسبتان المئويتان للأصوات و a′ و b′ النسبتين المئويتين للمقاعد يكون لدينا : $\frac{a'}{b'} = \frac{a^3}{b^3}$) . وفي حال وجود حزب ثالث ، فهو يكون بخس التمثيل أكثر من الثاني : قد يُسحق تماماً (عام 1964 ، نال الحزب الليبرالي البريطاني 11,2٪ من الأصوات ، ولكن فقط 1,4٪ من المقاعد البرلمانية) .

إن بخس التمثيل يُفقد الأصوات التي تضيع عبر التصويت للحزب الثالث . بيد أن الناخبين يتنبهون لهذه الظاهرة . يلاحظون أيضاً أن قسمة الأصوات بين اتجاهين متقاربين يفيد عدوهم المشترك في الحالة السالفة ، يرى الناخبون المعتدلون بوضوح أن انقسام المرشحين المعتدلين يضمن انتصار الشيوعي : فيتخلون عن أضعف المعتدلين في الانتخابات التالية . هكذا فإن الناخبين ينزعون إلى ترك الحزب الثالث لإعطاء أصواتهم لأقوى حزبين . هذا الاستقطاب ، وهو ظاهرة سيكولوجية ، يعزز العوامل الميكانيكية (بخس التمثيل) الدافعة باتجاه الثنائية الحزبية .

في نظام التمثيل النسبي ، الوضع يختلف تماماً . مبدأ التمثيل النسبي نفسه يفسر تعددية الأحزاب التي يؤدي إليها : فكل أقلية ، مهما كانت هزيلة ، تضمن لها تمثيلاً ، وبالتالي لا شيء يعترض تجزؤ العائلة السياسية إلى عدة آراء تختلف فيما بينها على التفاصيل فقط ، إذ أن هذا التجزؤ لا ينقص أبداً من قوة المجموع . إذا كان للحزب المحافظ 6 ملايين صوت في البلاد ، أي ما يعادل 300 نائب ، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً ، فإن التمثيل النسبي سوف يعطي لكل منها حوالي مئة نائب ، وسوف تنعم العائلة المحافظة بالقوة البرلمانية ذاتها . من ناحية ثانية ، آلية أنظمة الاقتراع

لا تدفع الأحزاب إلى التحالف . فإن تحالفاً كهذا هو غير نافع على المستوى الانتخابي لأن كل المنظومة تنزع بالضبط إلى السماح لكل فريق باختبار حظه : من هنا الاستقلالية المتبادلة للأحزاب .

في منظومة أغلبية بدورتين ، تكون الأحزاب متعددة لأن وجود دورة ثانية يسمح لكل حزب باختبار حظه في الدورة الأولى ، دون أن يؤدي تفتت الاتجاهات المقربة إلى فشلها . يتم التجمع في الدورة الثانية . لنأخذ من جديد مثال الدائرة التي للمحافظين فيها 100 صوت وللشيوعيين 80 صوتاً . إذا انقسم الاتجاه المحافظ قسمين ، نال الأول 60000 صوت والثاني 40000 ، فيما الشيوعيون اتحدوا منذ الدورة الأولى هنا يقع البالوتاج (إخفاق انتخابي) . في الدورة الثانية ينسحب المرشح المحافظ ؛ وأصواته تصب لصالح الأول فيتم انتخابه . تتعدد الأحزاب إذاً . لكنها تتجه إلى الاتحاد مع بعضها لسد الطريق أمام منافسيها ، عبر الانسحاب البسيط أو التنازل لصالح آخر . الدورة الثانية هي أساساً اقتراع التحالفات ، كما ترينا ذلك فرنسا الجمهورية الثالثة والخامسة وألمانيا الأمبراطورية ، وهما الدولتان العظميان اللتان طبقتا هذه المنظومة .

● **التأثير الفعلي للمنظومات الانتخابية : مكبرات أو مصغرات** ـ يبدو أن المنظومات الانتخابية تلعب دور مكبر ومصغر (مخفف) ، يختلف حسبما نكون أمام أحزاب كبرى أو صغرى . الاقتراع بالأغلبية بدورة واحدة . يكبر الأحزاب الكبرى . كي يحصل حزب جديد على منتخبين ، ينبغي أن يكون قوياً جداً حتى يصل في المرتبة الأولى في بعض الدوائر ويتجاوز على المستوى الوطني حواجز بخس التمثيل والاستقطاب . وهذا يعني أن يعبر الحزب عن مصالح قوى اجتماعية عميقة ولكن إذا ضعف حزب كبير قديم ، بسبب زوال القوى الاجتماعية التي يعبر عنها ، الأواليات نفسها سوف تلعب ضده وتنزع إلى إلغائه : حالة الحزب الليبرالي البريطاني هي نموذجية على هذا الصعيد . التنظيمات الصغيرة والأحزاب التي تظهر على نحو عابر ومؤقت هي عرضة للإلغاء .

على العكس ، يشبه التمثيل النسبي آلة لتسجيل الزلازل أو لتسجيل الأصوات ، بما يخص هذه التجمعات الصغيرة . إنه يتيح أولاً تمثيل الأحزاب الصغيرة . ولتفادي هذه الشائبة يطبق نادراً التمثيل النسبي الكامل بصورة عامة ، يُصحح التمثيل النسبي الأغلبي بعدة طرائق اقتراع أغلبي ، تخصيص محلي للبقايا ، الإلزام بالحصول على نسبة مئوية معينة من الأصوات للاشتراك في توزيع المقاعد الخ . ثم إن التمثيل النسبي يتأثر

بجميع الظواهر (أو الدرجات) العابرة : Rexisme(*) في بلجيكا عام 1937 ؛ في فرنسا ، RPF(**) عام 1951 والبوجادية Poujadisme(***) عام 1956 وعلى العكس ، إنه يخفف في تمثيل الحركات الخاصة بالأحزاب الكبرى القائمة أن يكف حزب كبير قديم عن تمثيل قوى اجتماعية كبيرة (مثل الأحزاب الليبرالية في أوروبا الغربية) . فالتمثيل النسبي يسجل هذا الضعف ولكنه يسمح له بالبقاء إلى ما لا نهاية بشكل حزب صغير . وهكذا بتشجيعه الأحزاب الصغيرة ، يمنع التمثيل النسبي الالتفاف حول الأحزاب الكبرى . إذا طُبق في انكلترا ، سوف يقوي كفاية تمثيل الحرب الليبرالي ليمنع المحافظين والعمال من الحصول على الأغلبية : سينهي إذن الثنائية الحزبية وإذا ألغي في ألمانيا الفدرالية ، سيضعف الاقتراع الأغلبي كفاية الليبراليين ويتم إرساء الثنائية الحزبية .

إن مفاعيل الاقتراع الأغلبي بدورة واحدة هي وسطية . فهو أقل تشجيعاً للأحزاب الصغيرة من التمثيل النسبي : وأكثر تشجيعاً للأحزاب الكبرى كما يعزز الالتفاف حولها . غير أن مفعوله يبقى محدوداً في كلا الحالين أكثر من الاقتراع بدورة واحدة . في نهاية الأمر ، إن الفارق الأساسي مع التمثيل النسبي وخاصيته الرئيسية يتعلقان بالتحالفات الانتخابية . إن نظام الاقتراع بدورتين وهو اقتراع يتميز أساساً بتشجيعه التحالفات ، يدخل نوعاً من الثنائية الحزبية من خلال التعددية الحزبية . نظهر ذلك بوضوح دراسة الأحزاب في فرنسا بين 1875 و 1939 ومنذ 1958 .

حول المنظومات الانتخابية ، انظر . J. M. Cotteret et C. Emeri, les systèmes electoraux, 1970 (avec bibl sommaire).- بما يخص أصول التقنيات الانتخابية ، انظر . L. Moulin ، الأصول الدينية للتقنيات الانتخابية والتقريرية ، مجلة التاريخ السياسي والدستوري ، 1953 ، ص 106 وما يتبع ، و J. Cadart ، النظام الانتخابي للسلطات العامة لعام 1789 وأصوله ، 1952 . لقد بدأ السجال في أوروبا منذ نهاية القرن التاسع حول المنظومات الانتخابية وحسنات كل من المنظومة الأغلبية والتمثيل النسبي . حل التمثيل النسبي محل الاقتراع الأغلبي في ثلاث موجات متتابعة : بين 1900 و1914 (بلجيكا ، السويد) ، في نهاية الحرب 1914 ـ 1918 (هولندا ، النروج ، الدانمرك ، سويسرا ، ألمانيا ويمار ، إيطالية ما قبل موسوليني) ؛ بعد 1945 (فرنسا ، ألمانيا بون ، الجمهورية الإيطالية) . بعد 1948 ، ظهر بعض التراجع (منظومات مختلطة في ألمانيا عام 1949 وفي

(*) حركة سياسية أسسها L. Degrelle عام 1935 .

(**) Rassenblement de peuple français : تجمّع الشعب الفرنسي .

(***) حركة سياسية فرنسية أسسها بيار بوجاد وعرفت بمواقفها ضد الرقابة المالية ، والضرائب ومع الجزائر الفرنسية .

فرنسا عام 1951 ؛ اقتراع أغلبي في فرنسا عام 1958) . ـ البيبليوغرافيا حول هذا الموضوع هي جد واسطة : انظر . حول الأعمال السابقة لعام 1928 ، البيبليوغرافيا التي يذكرها L. Duguit ، بحث في القانون الدستوري ، طبعة ثالثة ، جزء II ، ص 752 ـ 753 . ـ أما المؤلفات الأكثر حداثة فهي المذكورة في E. Lakeman et J. D. Lambert Voting in Democrati ، لندن ، 1955 ، ومؤلفات G. Ven Den Bergh, Unity in diversity ، لندن ، 1956 : انظر البيبليوغرافيا ص 140 . وأيضاً : Hoagg et Hallet, Proportional representation, a key to democraty ، واشنطن ، 1947 ؛ F. A. Hermens Democraty or anarchy دراسة في التمثيل النسبي (جامعة نوتردام ، أنديانا) ، 1941 ؛ Ambrosni, la proporzionale: studio Comparativo et Propiste di reforma ، روما ، 1945 ؛ انظر أيضاً ، M. Duverger ، تأثير المنظومات الانتخابية على الحياة السياسية ، 1950 .

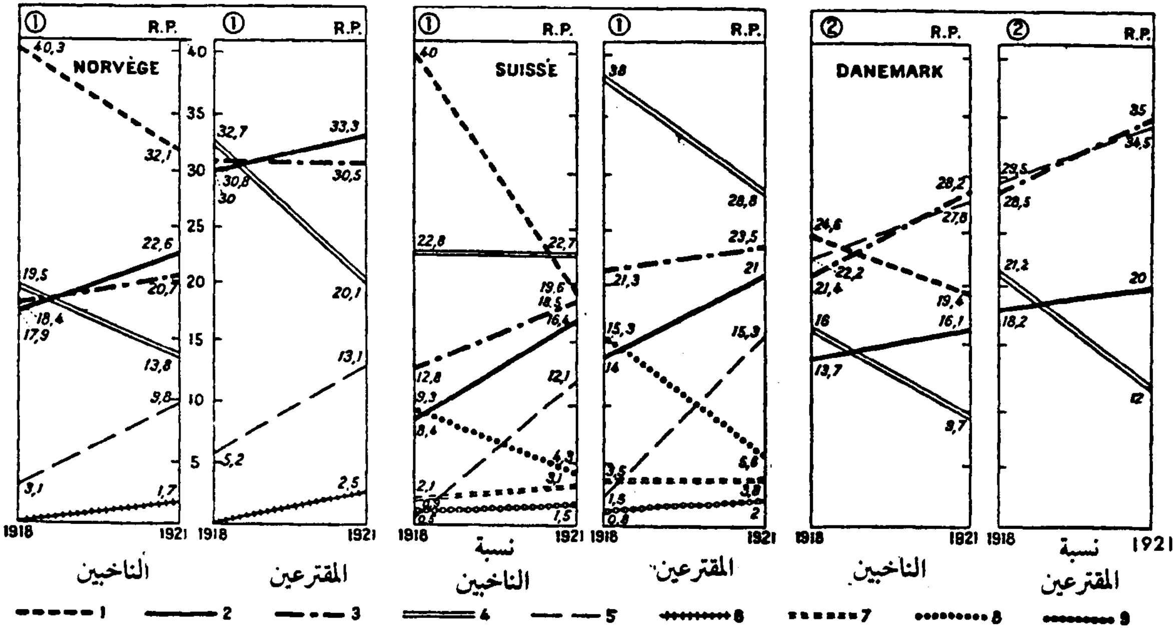
منظومة Hare أو « الاقتراع الواحد القابل للانتقال » . ـ إنه اقتراع نسبي لكنه يبعد الاقتراع اللائحي . يصوت الناخب لمرشح واحد ويذكر أفضليته لواحد أو لعدة مرشحين آخرين (تشمل الدائرة عدة نواب يفترض انتخابهم) . ما إن ينال مرشح ما الحاصل المطلوب ، يعلن انتخابه : أما الأصوات الإضافية التي نالها ، فيتم نقلها إلى المرشح المفضل رقم 2 ، الخ . إنها منظومة معقدة لكنها تكسر إطار الأحزاب وتعطي للتمثيل النسبي ميزة اقتراع لصالح أشخاص .

طبقت في الدانمارك في انتخابات المجلس الثاني عام 1855 ؛ وهي تطبق في إيرلندا منذ 1923 ؛ تطالب بها في انكلترا « جمعية التمثيل النسبي » التي أصدرت حول هذا الموضوع عدة كراريس .

إن القوانين السوسيولوجية التي تحدد العلاقات بين المنظومات الانتخابية والأحزاب السياسية قد تم صوغها في مقالتنا التي نشرت في «la vie intellectuelle» تشرين الأول 1945 (الأحزاب السياسية والديمقراطية) . أعيد طرح المشكلة بعدئذ وتعميقها في تقرير قدم إلى المؤتمر الأول العالمي للعلوم السياسية ، في زوريخ (م . دوفرجيه ، تأثير المنظومات الانتخابية على الحياة السياسية ، باريس ، 1950) وفي كتابنا « الأحزاب السياسية (1951) . لقد سبق وذكرنا آنفاً النقد الذي قدمه G. Lavain ، أحزاب سياسية وحقائق اجتماعية ، 1952 ، والذي خفف من معارضته لاحقاً . كما ظهرت اعتراضات أخرى ، أكثر اعتدالاً . وبالفعل ، إذا كانت الأهمية التي علقناها على هذه القوانين في البداية كانت فعالية بعض الشيء ، فإنه لا يمكن أن يُشكك بحقيقتها الجوهرية . وتتأكد صحتها في خطوطها الكبرى في مؤلف D. W. Rae, The political consequences of electoral law, New Haven et Londres ، طبعة ثانية ، 1971 . انظر أيضاً . المقالة « الأحزاب السياسية » ، في الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية ، نيويورك ، 1968 ، مجلد II ، ص 429 .

النظام الانتخابي وسلوك الناخبين . ـ لقد درسنا سالفاً الفارق الذي يوجد بين توزيع المقاعد وتوزيع الأصوات : ورأينا أن هذا الفارق يختلف كثيراً من حيث التضخيم والاتجاه ، تبعاً للأنظمة الانتخابية المختلفة . غير أن تأثير الأنظمة الانتخابية لا يظهر على توزيع المقاعد فحسب ، بل أيضاً على توزيع الأصوات . فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في النظام الأغلبي والتمثيل النسبي ، في نظام الاقتراع بدورة واحدة وبدورتين . إن سلوك الناخبين هو ، إلى حد ما ، انعكاس للنظام الانتخابي .

يصعب إجراء تحليل معمق لهذه الظاهرة لأن الإصلاحات الانتخابية تزامنت دوماً مع اتساع لحق الاقتراع (الاقتراع الشامل ، اقتراع النساء ، الخ) ، أو مع أحداث سياسية كبرى (حرب 1914 أو



رسم 3 ـ تغيير الأصوات أثر إصلاح انتخابي

1 ـ امتناع ؛ 2 ـ محافظون ؛ 3 ـ اشتراكيون ؛ 4 ـ راديكاليون (سويسرا ، دانمارك) أو يسار (النروج) ، 5 ـ حركة الإصلاح الزراعي (Venstre في الدانمرك ، فلاحون وبورجوازيون في سويسرا) ؛ 6 ـ راديكاليون نروجيون ؛ 7 ـ ليبراليون (سويسرا) ؛ 8 ـ مستقلون (سويسرا) ؛ 9 ـ سياسة اجتماعية (سويسرا) .

1939) . غير أنه يمكننا دراسة تأثير التخلي عن المنظومة الأغلبية لصالح التمثيل النسبي في سويسرا ، الدانمراك والنروج . في هذه الدول الثلاث ادى التغيير إلى أنظمة اقتراع جديدة مع فاصل زمني قصير ، (سنتان أو ثلاث) ، ولكن دون أن يطرأ تبديل أساسي في حق التصويت ؛ في هذه البلدان الثلاثة ، حل التمثيل النسبي محل النظام الأغلبي المخفف (بفعل الدورة الثانية في سويسرا والنروج ، وبإدخال عناصر من التمثيل النسبي في الدانمرك) ؛ وأخيراً ، إنها دولة هادئة إلى حد كبير ، حيث الرأي العام يظهر بصورة عامة استقراراً نسبياً . لقد جرى تغيير توزيع الأصوات ، وليس نقط المقاعد البرلمانية ، بين مختلف الأحزاب ، تغييراً عميقاً بفعل الإصلاح الانتخابي . وهذا التغيير يتعلق إلى حد كبير بدخول ناخبين جدد ، تخلوا عن موقفهم الامتناعي السابق ؛ لكنه يتعداه بكثير (الرسم 3) . في الدول الثلاثة ، اعتناق التمثيل النسبي ينقص أصوات الحزب المركزي ويضاعف أصوات الأحزاب الطرفية .

II - الفصل بين الحكومة والبرلمان

إن بنية المؤسسات السياسية في الديمقراطيات الليبرالية ترتكز على مبدأ شهير ، هو مبدأ فصل السلطات . ويعتبر الكاتب الانكليزي جون لوك / John Locke / في مؤلّفه « بحث في الحكومة المدنية » (1690) ومونتسكيو في مؤلفه «Esprit des lois» (ذهنية القوانين) 1748 ، مؤسسي هذا المبدأ . جميع الأنظمة السياسية تعرف القسمة بين عدة أجهزة حكومية ، كل واحد منها يختص بوظيفة . وفصل السلطات ، بالمعنى الدقيق المكلمة لا ينطوي نقط على هذا التقسم للعمل : بل يفترض أيضاً أن مختلف الأجهزة الحكومية هي مستقلة الواحدة عن الأخرى .

إن نظرية فصل السلطات تسند هذه الاستقلالية المتبادلة للأجهزة الحكومية إلى واقعة أنه يوجد في الدولة « وظائف » جوهرية ، متباينة من حيث طبيعتها ، ولا يمكن أن تمارس إلا منفصلة عن بعضها البعض . نقسم الدولة طبيعياً إلى عدة « سلطات » ، علماً بأن هذه العبارة نعني في آن الجهاز والوظيفة التي يمارسها لوك ومونتسكيو هما أول من أعطى تحديدات « لسلطات » الدولة هذه . لكن التحديد الذي نعتنقه النظرية الليبرالية يبعد قليلاً عن تحديدهم . النظرية الليبرالية تميز بين الوظيفة التشريعية ، التي تصنع القوانين وتوكل إلى البرلمان ، والوظيفة التنفيذية التي تنطوي على تطبيق القوانين وتوكل إلى الحكومة ؛ وأخيراً ، الوظيفة القضائية ، ومهمتها حل النزاعات الناتجة عن تطبيق القوانين وتوكل إلى القضاة .

يمكن الاعتراض على هذا المفهوم الفلسفي القانوني « للسلطات » الثلاث المنفصلة من حيث طبيعتها وجوهرها . في الحقيقة ، إن هذه النظرية المجردة تشكل تبريراً أيديولوجياً لهدف سياسي جد عياني : إضعاف جميع الحكام مع تقليص وحد

صلاحياتهم ، بعضهم بعضاً . من هذه الوجهة ، ينطوي الفصل بين السلطات على ظاهرتين متباينتين ، تقعان على مستويات جد مختلفة : 1 ـ فصل البرلمان عن الحكومة ، وهذا يخص الحكام ، بالمعنى الواسع للكلمة . 2 ـ فصل القضاء عن الحكام ، مما يسمح برقابة قضاة مستقلين لهؤلاء . سوف نبحث كلاً من هاتين المسألتين بالتتابع ، وتبحث المسألة الثانية في الفقرة III من هذا الفصل .

1 ـ تنظيم البرلمان

البرلمان هو مؤسسة سياسية مكونة من مجلس أو عدة مجالس ، أو « غرف » ، يتألف كل منها من عدد مرتفع من الأعضاء ، ويتمتع هذا المجموع بسلطات تقريرية متفاوتة الأهمية . يجدر التمييز بين البرلمان واللجان أو الهيئات ، والمؤسسات التي تتشكل من عدد صغير من الأعضاء ، وكذلك الجمعيات الاستشارية ، التي لا تملك سلطات تقريرية .

أما كلمة حكومة ، فإنه يصعب تحديدها لأنها تنطوي على عدة مدلولات : 1 ـ يمكن أن تعني مجموع الأجهزة الحكومية للدولة ، ومن ضمنها البرلمان . 2 ـ أو جهاز حكومي خاص ، يتطابق مع مفهوم السلطة التنفيذية في النظرية الليبرالية ، المتعارض مع البرلمان ، الذي يجسد السلطة التشريعية . 3 ـ يمكن أن تدل أيضاً على عنصر فقط من عناصر السلطة التنفيذية ، الوزارة مثلاً ، المتعارضة مع رئيس الدولة . عدم الدقة هذا هو مسيء جداً : ولكن لا يمكن تجنّبه ، بسبب ثقل العادة . عملياً ، يتم بصورة عامة تجنب أي خلط . عند الحديث عن الحكومة بالنسبة للبرلمان ، كما نفعل ذلك في هذا المؤلف ، فالمقصود بالطبع هو المدلول الثاني .

استقلالية البرلمان

كي يستطيع البرلمان أن يشكل ثقلاً مقابلاً للحكومة وأن يكون هذا المجموع متوازناً ، يجب في آن أن يكون البرلمان مستقلاً في ممارسة سلطاته وأن تكون هذه الأخيرة على درجة كافية من الأهمية .

١ ـ استقلالية أعضاء البرلمان ـ

العنصر الأول لاستقلال البرلمان يكمن في طريقة اختيار أعضائه ووضعيتهم .

● **اختيار البرلمانيين** ـ في الأصل ، لم تنشأ البرلمانات فقط لتشكيل ثقل مقابل الحكومة بل أيضاً لتمثيل المواطنين . البرلمانيون هم جهاز أساسي للتوازن بين السلطات وكذلك للتمثيل . حتى لأنهم يحتكرون التمثيل في النظام البرلماني : ولكنهم ليسوا سوى

إحدى أدوات التعبير عن هذا التمثيل في النظام الرئاسي أو نصف الرئاسي .

إن واقعة أن البرلمانيين هم منتخبون تسبغ عليهم استقلالية واسعة إزاء الحكومة ، من ناحيتين . أولاً لأنهم ليسوا مرتبطين بالحكومة ، لا من جهة توليتهم ، ولا من جهة عزلهم ، ما خلا ذلك العزل الجماعي الذي هو حل البرلمان (والذي نتطرق إليه في الفقرة التالية) . لكي يصبح مواطن ما ، ويبقى ، نائباً ، يكفي أن يحصل ويحافظ على ثقة ناخبي دائرة ما . استناد البرلمانيين هذا إلى الناخبين يسمح لهم بالتصدي لكل الحكومات . إن الأوليات الانتخابية تتيح الحصول على استقرار كبير في ثقة الناخبين ، سواء على صعيد شخصي ، أم على صعيد إطار حزب . في نظام الاقتراع باسم واحد ، تشكل بعض الدوائر مناطق نفوذ فردية حقيقية . في التمثيل النسبي ، تضمن الأحزاب هامشاً من المقاعد ، أياً يكن النظام الانتخابي ، فهي تنعم بنواة من التمثيل الثابت .

من ناحية ثانية ، يوفر الانتخاب للبرلمانيين اعتباراً شخصياً كبيراً في نظام سياسي يرتكز على سيادة الشعب . كلما كان التمثيل مباشراً ، كلما استطاع ممثل الشعب أن يزعم مشروعياً تجسيده لإرادة المواطنين . البرلمانيون هم أقرب من مصدر السلطة من الوزراء ، مما يضاعف أهميتهم بالنسبة لهؤلاء . في البرلمانات ذات المجلسين ، إذا كان الأول منتخباً بالاقتراع المباشر والثاني بالاقتراع غير المباشر ، فإن الأول يكتسب قدراً أكبر من الاعتبار والتأثير . وهذا يصح أكثر إذا كان المجلس الثاني معيناً أو وراثياً كمجلس اللوردات الإنكليزي : لا يسع أن يكون لهذه المؤسسة ، التي هي بقايا نظام سابق ، إلا دور هش في ديمقراطية ليبرالية .

● **الوضعية الشخصية للبرلمانيين** - تضمن الوضعية الشخصية للبرلمانيين استقلالهم حيال الحكومة . إنهم في منأى عن الملاحقات القضائية التي يمكن أن تمارسها الحكومة ضدهم ، بفضل منظومة « الحصانة النيابية » ، التي هي حصانة قضائية . والحصانة الأولى ، المسماة « عدم مسؤولية » ، تحمي البرلمانيين من كل الملاحقات بسبب أعمال حصلت ضمن ممارسة تفويضهم : خطابات ، آراء ، تصويت ، الخ . بالنسبة للأعمال المرتكبة خارج ممارسة وظائفهم ، أي بالنسبة لمخالفات الحق العام الجزائية ، يفيد البرلمانيون من مبدأ « عدم الانتهاك » : تهدف إلى تجنب ملاحقة الحكومة لأعدائها على نحو غير مبرر ، لمنعهم من المشاركة في المناقشات . لا يطبق مبدأ « عدم الانتهاك » في فرنسا إلا بما يخص الملاحقات الجزائية في مادة الجرائم والجنح ، ما عدا حالة التلبس بالجريمة . كما يمكن للبرلمان دوماً ، عبر اقتراع ، أن يرفع الحصانة التي كانت تحمي النائب الجانح .

ولكي تُمنع الحكومة من رشو البرلمانيين . بتوزيعها عليهم مراكز مفيدة (كما فعل ذلك والبول / Walpole / في انكلترا وغيزو في فرنسا) ، فإنه يستحيل الجمع بين التعويض النيابي والوظيفة العامة . يتقاضى النواب تعويضاً مرتفعاً كي يبقوا بعيدين عن الإغراءات المالية ويستطيعوا تكريس أنفسهم لوظائفهم : إذا كانت الوظائف البرلمانية مجانية ، وحدهم الأغنياء يتمكنون من ممارستها ، أو الأشخاص الذين يمولهم هؤلاء . يسمح هذا في الوقت نفسه بإنشاء بعض حالات عدم جواز الجمع / Incompatibilité / بين الوظيفة النيابية والمهن الخاصة .

2 ـ الاستقلالية في سير عمل البرلمان ـ

تسمح مؤسسات أخرى للبرلمان بالعمل على نحو مستقل . كانت هذه المؤسسات في أوروبا موضوع صراع طويل خلال القرن التاسع عشر ، حيث كانت تجهد الحكومات لكبح تطور المجالس عبر إجراءات تضعها تحت رقابتها .

● **الدورات النيابية ـ** حاولت الحكومات في البداية أن تملك وحدها حق دعوة البرلمان للانعقاد : هكذا ، كان بوسعها اختزال تأثيره بدعوته أقل ما يمكن . أعطى تطور الأمور للبرلمانيين أنفسهم القرار في هذا الحقل ، فالبرلمان سيد هذا القرار . غير أن حرية البرلمان في هذا المجال لم تكن كاملة . لأن ذلك كان من شأنه تثقيل رقابة البرلمان وتالياً إعاقة الحكومة أشد إعاقة . وأدى ذلك إلى منظومة مرنة إلى حد كبير ، عبر آلية « الدورات » المختلفة من « الجلسات » .

« الدورة » هي فترة زمنية يستطيع خلالها أن يجتمع مجلس نيابي ، أي أن يعقد « جلسات » . المجلس النيابي هو دوماً سيد جلساته : يحدد المجلس بنفسه تواريخها ، بداياتها ، انقطاعاتها ، نهاياتها . لكنه ليس سيد دوراته بصورة عامة ، يحدد الدستور مدة ووتيرة الدورات ، والذي يلحظ عادة دورة أو دورتين في السنة ، تسمى « دورات عادية » . غالباً ما تتسم مدة هذه الدورات العادية بمرونة ما : اما لأنه يوجد غالباً حد أقصى لا يمكن للبرلمان أن يتجاوزه (لكنه يستطيع إنهاء الدورة مسبقاً) ، أما لأن هناك حداً أدنى يجب على الحكومة أن تحترمه (لكنها تستطيع إنهاء الدورة كما تشاء) . خارج إطار الدورات العادية ، يمكن أن يدعى البرلمان لعقد دورات « استثنائية » ، تدعو إليها الحكومة أو عدد معين من النواب .

● **الأجهزة الداخلية للبرلمان ـ** يفرض العمل البرلماني إنشاء بعض الأجهزة الداخلية : المكتب (الرئيس ، نواب الرئيس ، أمناء السر) الذي يضمن حسن سير ونظام النقاشات ، واللجان التي تحضر المسائل المطروحة للنقاش ، الخ . إذا كانت هذه

الأجهزة تتلقى وضعيتها من الحكومة ويعين أعضاؤها من قبلها ، فإن لها تأثيراً كبيراً على البرلمان : فإن جميع الأجهزة الداخلية للبرلمان يكونها البرلمان نفسه ، الذي يعين أيضاً أعضاءها . فكل مجلس يختار نظامه الداخلي الذي يحدد تنظيمه .

بيد أن هناك خطراً يكمن في سيطرة أغلبية البرلمان ، أي الحزب أو الأحزاب الحكومية . لا تكفي حماية من أدوات الضغط الحكومية القانونية : يتوجب أيضاً حمايته من أدوات الضغط السياسية للحكومة عبر الأغلبية . إن ضمان حقوق الأقليات ، هو أيضاً ضمان تعددية حقيقية ، تشكل أحد أسس الديمقراطية الليبرالية . بصورة عامة ، يتم التوصل إلى هذه النتيجة بتأليف المكتب واللجان تناسبياً مع عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان . يقود هذا إلى إعطاء الأحزاب تنظيماً برلمانياً : إنها تشكل « مجموعات برلمانية » لها وضعيتها الرسمية أو شبه الرسمية في غالبية الديمقراطيات الغربية الحديثة .

● **المناقشات والاقتراع** ـ كي تكون المناقشات البرلمانية مستقلة ، ينبغي أن يكون البرلمان سيد جدول أعماله ، وأن يحق لأعضائه المبادرة وتعديل النصوص التي يناقشونها وأن يكون الاقتراع حراً .

جدول الأعمال هو برنامج المناقشات للبرلمان . إذا كانت الحكومة هي التي تحدده ، فإنها قد تتجنب كل المناقشات التي تزعجها وتمنع مناقشة واقتراع القوانين التي لا تعجبها . يمكن التوصل إلى النتيجة نفسها مع المنظومة الفرنسية الحالية « لجدول الأعمال الأفضلي » ، الذي يسمح للحكومة بوضع ، في رأس جدول الأعمال ، المشاريع والمسائل التي تود أن تناقشها في البداية . وهكذا يمكن تأجيل المسائل الأخرى إلى ما لا نهاية . تحديد جدول الأعمال إذاً هو مسألة مهمة . بصورة عامة ، البرلمانات الغربية هي سيدة جداول أعمالها : إنها تحدد إذن كما تشاء برنامج أعمالها . ولكن يمكن أن تنشأ مخاوف من فرض الغالبية قانونها على الأقلية : مما يعني أن الحكومة ستملك الحق على رقابة جدول الأعمال إذ أنها تعبر عن الأغلبية . وعليه ، تُلحظ أحياناً بعض الضمانات لصالح الأقلية .

« المبادرة » هي حق إيداع نص ـ قانون ، موازنة ، قرار ، الخ ـ بهدف مناقشته والتصويت عليه من قبل البرلمان . « التعديل » هو حق طلب تغييرات في النصوص المعروضة . حاولت الحكومات بادىء ذي بدء ، احتكار المبادرة ومنع التعديلات ، ما من شأنه إعطاؤها نفوذاً قوياً على البرلمانات . أدت النظريات الليبرالية فيما بعد بصورة عامة إلى اقتسام المهمات على هذا الصعيد بين الحكومة والبرلمانيين . للحكومة عادة مبادرة القوانين (النصوص التي تقترحها تسمى « مشاريع » شأنها في ذلك شأن النواب

(النصوص التي يقترحونها تسمى « مقترحات ») . غير أن الحكومة احتفظت بالمبادرة في مادة الموازنة . للحكومة وللبرلمانيين أيضاً الحق في طلب تعديلات على النصوص المقترحة . غير أن حق النواب يكون أحياناً محدوداً إما لتجنب التورط (في مناقشات عقيمة) وإما لحماية الأموال العامة (الحد من حق التعديل في مادة زيادة النفقات أو الحد من الإيرادات) .

البرلمان هو الذي ينظم بنفسه مناقشاته ويقرر نهايتها ، ما خلا بعض المدد التي تفرضها الفعالية . وهنا يُفترض التصويت . كانت الحكومات تفضل بادىء الأمر الاقتراع السري الذي كان يسمح للبرلمانيين دعمها دون أن يتنبه الناخبون للأمر . إن نظرية التفويض التمثيلي والسيادة البرلمانية يمكن أن تبرر ذلك نظرياً . غير أن الاقتراع العلني فرض نفسه أينما كان ، تحت ضغط المواطنين :

لم يعد يُطبق الاقتراع السري إلا في بعض التعيينات . غير أن الاقتراع بالأيدي المرفوعة هو عبارة عن اقتراع نصف سري . مع تطور الأحزاب السياسية ، تنزع الحكومات إلى تفضيل التصويت العلني الذي يسمح لها بمراقبة أغلبياتها على نحو أفضل .

● **أهمية القرار البرلماني** ـ كي يكون البرلمان مستقلاً ، ينبغي أن يكون القرار الذي يتخذه قراراً حقيقياً وأن لا تتمكن الحكومة من شل مفعوله . في هذا الحقل ، تصدت الديمقراطية الليبرالية لصعوبات جمة . في أوروبا الغربية ، احتفظت الحكومة أولاً ، في المادة التشريعية ، بصلاحيات كانت تسمح لها بإعاقة القرار البرلماني واتخاذ القرار بنفسها عملياً . حسب العادات الملكية ، كان يجب أن توقع كل القرارات من قبل الملك ، الذي يجسد الدولة ، ومن ضمنها القوانين التي يصوت عليها البرلمان . إن توقيع رئيس الدولة ، الذي يتبعه النشر الرسمي ، يُكوِّن « إصدار » القانون .

في مرحلة تطور أولى ، كان من المقبول أن يرفض الملك التوقيع على القانون . لكي يُطبق القانون ، كان يجب أن يقره الملك ، أما إذا رفض ، فإن قرار البرلمان محكوم بالشلل نهائياً . غير أن منظومة « إقرار » الملك هذه كانت مناقضة لمبادىء النظرية الليبرالية نفسها . ثم اختفت هذه المنظومة ، ليحل محلها الإصدار الإجباري ، حيث لم يعد توقيع رئيس الدولة إلا شهادة على صحة التصويت البرلماني . غير أن منظومات وسطية تبقى قيد التطبيق : « إعادة النص لقراءة ثانية » (مما يفرض على البرلمان إعادة فتح المناقشات والتصويت على النص) ، « فيتو » توقيفي (يمنع إجراء التصويت الجديد قبل مدة معينة) .

3ـ أهمية صلاحيات البرلمان

لكي يتمكن البرلمان من تكوين ثقل مقابل الحكومة ، ينبغي أن يملك صلاحيات واسعة . وإلا ، فلا يكون إلا واجهة ، كأشباه البرلمانات في الأنظمة التسلطية . حتى أن نظرية الديمقراطيات الليبرالية ترغب في أن يحوز البرلمان على السلطة الأساسية ، وأن تكتفي الحكومة بتطبيق القوانين التي يصوت عليها البرلمانيون . لهذا ، يطلق نعت « السلطة التنفيذية » على الحكومة إلا أن هذه اللفظة ليست بملائمة . الحكومة هي دوماً أكثر من منفذ للقرارات البرلمانية . فالتعابير الليبرالية كانت سلاح مواجهة ضد الحكومات الملكية ، التي كانت تريد إضعافها لصالح البرلمانات المنتخبة . بعد اتساع الاقتراع الشامل ، راح الليبراليون يحذرون من البرلمان الذي غدا التعبير عن الجماهير الشعبية ، فحدث أن انقلبت المواقف : عوض التفكير حصرياً بتقوية البرلمان ، انصبّ التفكير باتجاه عدم سيطرة البرلمان على السلطة التنفيذية . عملياً ، تمارس البرلمانات الغربية سلطة ثلاثية : سلطة تحديد ، رقابة ودفع .

● **سلطة أو صلاحية التحديد ـ** تحدد البرلمانات الأطر التي تمارس الحكومة سلطتها داخلها الطابعان الرئيسيان لسلطة التحديد هذه هما الصلاحية التشريعية والصلاحية الميزانية . إقرار المعاهدات الدبلوماسية يدخل ضمن هذه الصلاحيات أيضاً .

تنطوي الصلاحية التشريعية على اقتراع القوانين ، أي القواعد التي يجب على الحكومة أن تحترمها في ممارسة نشاطها . طبقاً لمبدأ الشرعية ، لا يمكن للحكومة أن تغير القوانين : بإمكانها فقط تحديد تطبيقها . سوف نبحث لاحقاً تطبيق هذا المبدأ ، ونحدد مفهوم القانون . هكذا تحدد القوانين الأطر القانونية للنشاط الحكومي . لكن دورها لا يقتصر فقط على هذه الناحية السلبية . فهي لا تحدد فحسب الحدود التي لا يمكن للحكومة تجاوزها ، بل ترغمها على التدخل لضمان تطبيق إجراءاتها : على هذا الصعيد ، الحكومة هي فعلياً سلطة « تنفيذية » . لكن هذا ليس إلا جزءاً من عملها . إن الحكومة هي مُنشِّط السياسة الوطنية ، التي تحدد أهدافها : فهي تملك سلطة مبادرة واسعة . من ناحية ثانية ، تضع قيد العمل الوسائل الضرورية ، لتحقيق المرامي المرسومة ولتطبيق القوانين : فهي لا تنفذ القوانين فحسب . بل برنامجها الخاص أيضاً .

أما الصلاحية الميزانية ، فهي تنطوي على تحديد رقم النفقات السنوية للدولة وتقرير الوسائل الآيلة لمواجهتها ، خاصة عن طريق جباية الضريبة . بتصويته على الميزانية ، يضع البرلمان الحدود المالية لنشاط الحكومة . ولقد جرى صراع طويل على هذا الصعيد بين البرلمانات والحكومات خلال القرن العشرين حصلت البرلمانات على « تخصيص » للاعتمادات ازداد حجمه مع الزمن . فعوض التصويت على الميزانية كتلة

واحدة أو كتلات كبيرة ، مما يترك استقلالية للحكومة ، توصلت البرلمانات إلى التصويت على الميزانية على أساس « فصول » مخصصة ، علماً بأنه يحظر تحويل اعتمادات من فصل لآخر : هكذا تم تقييد الحكومة على نحو كبير . ثم ارتسمت عودة إلى الوراء في هذا المجال ، خلال السنوات الأخيرة ، سهلت حصولها ضخامة الميزانيات الحديثة : أصبح تخصيص الاعتمادات أقل تفصيلاً . الطابع الآخر لهذا التطور هو في منع الحكومة من فتح الاعتمادات خارج الموازنة : لا يمكن للحكومة أن تلتزم بالدفع أو أن تدفع أي نفقة خارج الاعتمادات التي يخصصها البرلمان . إنه حصر كبير لنشاطها .

إن سلطة إقرار المعاهدات تضع حدوداً للنشاط الدبلوماسي للحكومة ، أي لعلائقها مع حكومات البلدان الأخرى . جميع الاتفاقات الدبلوماسية بين الدول ليست بحاجة لأن يقرها البرلمان ، بل فقط المعاهدات المهمة . معاهدات تحالف ، معاهدات تجارية ، الخ . في الحقيقة لا يقر بنفسه المعاهدة : بل يأذن لرئيس الجمهورية بإقرارها ، أي بوضعها قيد التنفيذ . يعطي هذا الإذن بعد نقاش وتصويت يتمان طبقاً للأشكال التشريعية .

● **سلطة الرقابة** ـ يملك البرلمان ، ثانياً ، سلطة رقابة على الحكومة . يمكن استخدام عدة وسائل على هذا الصعيد . مناقشة الميزانية يمكن أن تشكل سانحة للتدقيق بعمل الحكومة : جميع المصالح تُسأل عن الاعتمادات التي تطلبها ويتفحصها النواب بدقة كبيرة . الصلاحية الميزانية هي سلطة تحديدية بما يخص السنة المقبلة ، وسلطة رقابة بما يخص السنة المنصرمة . إجراءات تقنية أخرى توجه خصيصاً بهذا الاتجاه : الاسئلة والاستجوابات ، لجان التحقيق ، الأنبوسمان / Onbusman / .

يمكن للبرلمانيين أن يسألوا الوزراء عن الأفعال المتعلقة بوزاراتهم ، ورئيس الوزراء بما يتعلق بمجمل الحكومة . في انكلترا ، تفتتح كل جلسة برلمانية بتوجيه « أسئلة شفهية » ، جد مختصرة ، يتبعها جواب سريع وقاطع : تنتج من ذلك رقابة فعالة ومنتظمة . غير أن هذا الإجراء هو أكثر محدودية في فرنسا حيث تختار الحكومة بين الأسئلة . وعلى العكس ، فإن « الأسئلة الكتابية » المطروحة على وزير عبر الجريدة الرسمية هي عديدة : تسمح برقابة معينة لكنها تنزع إلى أن تصبح وسيلة للحصول على استشارات مجانية .

بعض الأسئلة المسماة « أسئلة مع مناقشات » ، ليست مجرد حوار بين برلماني سائل ووزير : الأشخاص الثالثون يمكنهم أن يتدخلوا في النقاش . مما يقربها من « الاستجوابات » . غير أن هناك فارقاً جوهرياً : الأسئلة لا تؤدي لأي اقتراع ، على العكس ، الاستجوابات تنتهي دوماً بتصويت يعبر عن رضى المجلس بالشروحات التي

قدمتها الحكومة ، أو عن استيائه منها . تشكل الاستجوابات وسيلة لطرح مسؤولية الحكومة أمام البرلمان ، في النظام البرلماني .

وسيلة الرقابة الأخرى هي « لجان التحقيق أو الرقابة » . إنها لجان مؤلفة من برلمانيين يجرون تحقيقات حول نشاطات الحكومة أو الإدارة . بعض هذه اللجان تكون دائمة مثل بعض لجان الرقابة في فرنسا . البعض الآخر تكون استثنائية ، أي يشكلها البرلمان لمسألة خاصة غالباً ، تنعم لجان التحقيق ببعض السلطات القضائية : الحق في ذكر الشهود الذين يُرغمون على المثول والإجابة على الأسئلة . هذا الإجراء منتشر جداً في الولايات المتحدة حيث تلعب لجان التحقيق للكونغرس دوراً على قدر كبير من الأهمية . يؤدي هذا أحياناً إلى بعض التجاوزات : مثلاً ، تجاوزات لجنة ماك كارتي الشهيرة في 1952 ـ 1953 ، التي كثفت الملاحقات ضد الشيوعيين والليبراليين اليساريين .

منذ بضع سنوات ، نشهد انتشار وسيلة رقابة حكومية جديدة : « المفوض البرلماني » . إنها شخصية مستقلة يعينها البرلمان لمراقبة الإدارة . لهذه المؤسسة شكلان أساسيان . هناك أولاً مفوضون برلمانيون ذوو صلاحية عامة : إنها منظومة الأمبوسمان Ombusman ، المبتكرة في السويد عام 1809 ، والتي اعتمدت لاحقاً في فنلندا ، الدانمرك ، النروج ، زيلندا الجديدة ، وأخيراً في انكلترا عام 1967 . الأمبوسمان يتلقى كل شكاوى المواطنين ضد تجاوزات الإدارة : يُجري التحقيقات ويتدخل لدى الحكومة . هناك أيضاً اللجان البرلمانية المختصة المتخصصة برقابة بعض المصالح الخاصة : مثلاً ، في ألمانيا الفدرالية ، اللجنة البرلمانية التي تمارس الرقابة على الجيش .

● **سلطة المطالبة والاعتراض** ـ وأخيراً ، تمارس المجالس التشريعية وظيفة مطالبة واعتراض . فردياً ، كل برلماني هو وسيط بين ناخبيه والحكومة : يتدخل لصالحهم لدى الإدارة والوزراء ، ويلفت انتباه الوزراء للظلم أو عدم ملاءمة قراراتهم ، وخاصة لردود أفعال الرأي على القرارات الحكومية في هذه التدخلات ، ثمة طابع دفاع عن المصالح الخاصة : ولكن ، إن التعبير عن هذه المطالب الفردية بقناة رسمية يفقدها من قوتها . من خلال هذه الوظيفة الخدماتية ، يمكن إصلاح تجاوزات عديدة تفصيلية ترتكبها الحكومة واعلامها بمواقف المواطنين وشكاويهم .

على المستوى الجماعي ، يؤمن البرلمان التعبير الرسمي عن موجات المطالبة الكبرى . المجالس هي « مكتب مطالبة » للمواطنين ، لمجموعات المصالح والمعارضة . أهميتها على هذا الصعيد كبيرة جداً . « بين كل الدوائر المفتوحة على الاحتجاجات ، تبقى إعاقة الدائرة البرلمانية من أكثرها صعوبة » . ولا شك أن هذه الاحتجاجات هي

غالباً احتجاجات تصدر عن مصالح خاصة . ولكن من الطبيعي أن يُعبر عن هذه المصالح ويدافع عنها . كل المستوى العام ، سلطة المطالبة والاحتجاج البرلمانية هذه هي التي تدافع عن الحريات العامة والحقوق الجوهرية للمواطن .

هكذا فإن البرلمان هو ساحة سجال دائم بين المواطنين والحكومة ، بين المعارضة والأغلبية . إنه المنصة العامة حيث يتم التعبير عن المطالب والاختلافات . إعلان النقاشات البرلمانية هو أساسي على هذا الصعيد ، كما هو ضروري في مادة رقابة الحكومة عبر الأسئلة ، والاستجوابات ولجان التحقيق . إن واقعة إلزام الحكومة بإعطاء تفسيرات علنية وأنه يتم التعبير عن مطالب المواطنين علنياً ، هي عنصر من عناصر السلطة التشريعية . وإعلان المناقشات يؤمنه النشر الكامل في الجريدة الرسمية ، وأحياناً عبر النقل المتلفز المباشر للمناقشات .

مجلس أو عدة مجالس ؟

هل يجب أن يؤلف البرلمان من مجلس أو من عدة مجالس ؟ ـ كان السجال حول هذا الموضوع حاداً جداً في بداية هذا القرن ، حيث كان يتنازع اتباع « ثنائية التمثيل » / bicamérisme / واتباع « أحادية التمثيل » يبقى هذا السجال مهماً في فرنسا حيث كان العنصر الأساسي لفشل استفتاء 27 نيسان 1969 وذهاب الجنرال ديغول عملياً ، يفقد تدريجاً من أهميته حالياً ، إذ أن المجالس الثانية هي في طور الزوال إذا استثنينا الدول الفدرالية ألغي المجلس الثاني في الدانمرك عام 1953 ، في السويد عام 1969 ؛ ويفقد تأثيره في غالبية الدول التي لا يزال فيها مجلسان . غير أنه يجب التمييز بين المجالس الثانية الاقتصادية والمجالس الثانية السياسية .

١ ـ المجالس الثانية السياسية ـ

المجالس السياسية الثانية تتمتع بالصلاحية العامة نفسها التي تتمتع بها المجالس الأولى ، وإن كانت سلطاتها أحياناً أكثر اختزالاً . إنها من نماذج متنوعة . يمكن تمييز المجالس الثانية الأرستقراطية ، المجالس الثانية الفدرالية ، والمجالس الثانية الديمقراطية .

● **المجالس الثانية الأرستقراطية** ـ في القرن التاسع عشر ، كانت تسمح المجالس الثانية بضمان تمثيل منفصل للأرستقراطية ضمن البرلمان . إنها تجسد مرحلة انتقالية بين الأنظمة الأرستقراطية القديمة والنظام الديمقراطي الحديث . هكذا ، تكون ثنائية التمثيل عنصراً من عناصر الحكومة المختلطة . بنية البرلمان هذه تتطابق مع أصولها التاريخية :

« جميعات الدول » التي ظهرت في القرن الرابع عشر في أوروبا الغربية والتي بقيت في البرلمان الإنكليزي . ككل جمعيات الدول / Assemblées d'Etats / ، يأتي هذا البرلمان من التجمعات الإقطاعية لاتباع الملك ، أسياد علمانيين وكنسيين : مجلس اللوردات هو الذي أنشأ أولاً . ولم يأت نواب البلدات والمقاطعات إلا لاحقاً (كما في فرنسا تمثيل الدولة الثالثة / Tiers Etat /) : تدريجياً ، انفصلوا ليشكلوا مجلس الكومونات . وثم ، التطور نحو الديمقراطية أدى إلى إلغاء المجلس الثاني (النروج ، الدانمرك ، السويد ، فنلندا) ، أما إلى إلغاء صلاحياته (انكلترا) ، وأما إلى تحويله إلى جمعية ديمقراطية أو ديمقراطية زائفة (فرنسا ، بلجيكا ، هولندا) .

● **المجالس الثانية الفدرالية** ـ المجالس الثانية الفدرالية هي النتيجة الطبيعية الملازمة لبنية دولة فدرالية . فمن ناحية ، تبدو الدولة الفدرالية ككتلة موحدة ، كأمة واحدة ، ومن ناحية ثانية ، تبدو مكونة من دول أعضاء تحتفظ باستقلالية واسعة . تعكس المؤسسات الفدرالية هذه السمة المزدوجة . في البرلمان الفدرالي نجد عادة مجلسين . الأول هو صورة وحدة الدولة الفدرالية : يمثل مجموع الشعب ، كلية الأمة ، وهي تنتخب تناسبياً لسكان كل دولة ـ عضو . المجلس الآخر هو تمثيل كل دولة خاصة ، بفراديتها ، وهو يتألف من عدد من المندوبين متساوٍ لكل دولة ، أياً يكن عدد السكان . غير أنه يتم التخفيف من هذه المساواة في الفدراليات الحديثة ، لمنع حصول لا مساواة كبيرة في التمثيل (الاتحاد السوفياتي الجمهورية الفدرالية الألمانية) . ثنائية التمثيل هذه توجد في غالبية الدول الفدرالية : مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، في الولايات المتحدة ؛ المجلس الوطني ومجلس الدول ، في سويسرا ، سوفيات الاتحاد وسوفيات القوميات ، في الاتحاد السوفياتي ؛ بندستاغ وبندسرات ، في الجمهورية الفدرالية الألمانية ، الخ .

في الدول الموحدة ، يتخذ المجلس الثاني أحياناً أشكالاً فدرالية ظاهرية ، عندما يتم انتخابه بالاقتراع غير المباشر من قبل ممثلي الجماعات المحلية والإقليمية . حالة مجلس الشيوخ الفرنسي هي نموذجية على هذا الصعيد . غير أن هذا التمثيل الجماعي لا يجد ما يبرره عندما لا تكون المناطق مستقلة ولا تعني شيئاً للبلدات / Communes / (الكومونات) العديدة جداً والصغيرة جداً كي يتسنى لها أن تطمح بتمثيل سياسي جماعي . في الحقيقة ، تستخدم الواجهة الفدرالية لتمويه السمة المحافظة للمجلس الثاني ولتبرير عدم المساواة في التمثيل .

● **المجالس الثانية الديمقراطية** ـ بعض هذه المجالس ليس ديمقراطياً إلا ظاهرياً : مثلاً ، مجلس الشيوخ الفرنسي . فهي ترتكز أساساً على اقتراع غير مباشر يضمن تفوقاً

ساحقا للأرياف (المحافظة) على المدن (الأكثر تقدماً) في مجلس الشيوخ الحالي ، البلدات المتضمنة أقل من 2500 ساكن والتي تشكل أقل من ربع السكان ، تجمع وحدها أكثر من نصف ناخبي المجلس الثاني . ولقد جرى تعمد هذه اللامساواة لدى تأسيس الجمهورية الثالثة ، عام 1875 . كان مجلس الشيوخ بشكل مطلب الملكيين المعتدلين كثمن لانضمامهم إلى الجمهورية : عبره كانوا يريدون الإبقاء على جهاز محافظ في النظام الجديد .

ولقد أبقي على مجلس الشيوخ ، رغم التطور اللاحق للديمقراطية ، لأن الرأي العام كان مقتنعاً بأن ازدواجية المجالس هي ضرورية جداً للديمقراطية الليبرالية . وهذا التبرير اتخذ دوماً ثقلاً أكبر من مقولة إن مجلس الشيوخ يمثل الجماعات المحلية . وقد لعب دوراً حاسماً في فشل محاولات إلغاء مجلس الشيوخ (فشل الاستفتاءات لعامي 1946 و 1969) . الفكرة الأساسية هي أن مجلساً ثانياً هو ضروري لتوازن السلطات : المجلس الواحد يكتسب قوة كبيرة ويؤدي إلى « نظام المجلس » . لهذه الفكرة جذور بعيدة : ما بعد كرميدور بالتحديد ، حيث كان الشعب مذعوراً بالرعب المنسوب لمنظومة المجلس الواحد . في الحقيقة ، كان الاتفاق الوطني (la Convention) وسيلة الدكتاتورية اليعقوبية : كانت الحكومة تسيطر عليه بدل أن يسيطر هو عليها .

لكن هذا التبرير غير مقنع . فانكلترا تنزع إلى المجلس الواحد عبر الإلغاء التدريجي لسلطة اللوردات : وهذا التطور لا يتطابق أبداً مع تقوية لصلاحيات البرلمان ، بل مع سلطة متزايدة للحكومة . فالحكومات ليست أضعف في النروج ، في الدانمرك وفي السويد (مجلس واحد) منها في فرنسا أو في إيطاليا (مجلسان) . في عهد الجمهورية الثالثة ، أضعف مجلس الشيوخ الحكومة بدل أن يعززها ، مضيفاً رقابته إلى رقابة مجلس النواب إن مواجهة مجلسين هي أكثر اضناء ، بالنسبة لرئيس مجلس وزراء ، من مواجهة مجلس واحد . .

التبرير الآخر ، ذو الطبيعة التقنية وليس السياسية ، هو أن المجلس الثاني هو « مجلس تأمل وتعمق » من شأنه تجنب أن يتخذ مجلس واحد قرارات متسرعة ، مرمّقة واندفاعية . من الواضح أن هذا التبرير يجهل الوقائع الملموسة . في جميع البرلمانات ، الشائبة الأساسية هي في البطء وليس في التسرع . إن إضافة كابح إضافي تفاقم السوء الذي يجب ، على العكس ، تصحيحه . فإن تنظيماً للعمل الداخلي لمجلس واحد يمكن أن يضمن كل البحث والتأمل الضروريين ، كما في منظومة المجلسين ، ومع تجنب السيئات . هذا ما يحصل في اسكندينافيا ، حيث يعمل نظام المجلس الواحد على نحو جيد .

في أي حال ، يظهر مجلس اللوردات أن نظرة أكثر استقلالية للنضالات السياسية اليومية ليست دوماً دون فائدة . ولكن لا يجب أن يكون لهذه النظرة أي ثقل معنوي . فمجلس التأمل والبحث هذا ، لا يجب أن يعيق قرارات المجلس المنبثق من الاقتراع الشامل . تحت هذه الزاوية ، من المفيد تحليل تطور مجلس الشيوخ الفرنسي ، في هذه السنوات الأخيرة .

2 ـ المجالس الثانية الاقتصادية ـ

ظهر نموذج جديد من المجالس الثانية منذ نصف قرن : المجالس الثانية الاقتصادية . مقابل مجلس أول منتخب حسب اقتراع جغرافي (حيث يتجمع الناخبون في دوائر إقليمية) ، تتشكل جمعية منتخبة حسب اقتراع تعاوني أو اجتماعي (يتجمع الناخبون تبعاً للمهن أو الفئات الاجتماعية) . تطورت هذه المنظومة خاصة خارج الديمقراطيات الليبرالية ، بشكلين رئيسين : أ ـ حاولت الأنظمة الفاشية استخدامها لإلغاء التمثيل السياسي ، وإبداله بتمثيل « المهن » : في هذه الحالة ، يُنزع إلى مجلس اقتصادي واحد ، ينوب مناب برلمان سياسي ، ب ـ أنشأت أنظمة اشتراكية أو تميل إلى الاشتراكية مجلساً اقتصادياً إلى جانب المجلس السياسي ، لضمان تمثيل المنتجين وخاصة النقابات . بعض الديمقراطيات الغربية اعتنقت منظومة مشابهة ولكن فقط بشكل مجالس استشارية .

● **المجالس الاقتصادية للبلدان الاشتراكية** ـ في البلدان حيث يخضع الاقتصاد للتخطيط ، يمكن أن يضمن مجلس اقتصادي مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في التحضير للتصميم العام (Plan) وفي تكوين السياسة الاقتصادية بصورة عامة في هذه الحالة ، لا يحل التمثيل الاقتصادي محل التمثيل السياسي : بل يتعايش معه ، ويؤدي إلى ازدواجية مجالس . مع هذه المنظومة ، يمكن أن نتوصل ، ليس إلى مجلسين فحسب ، بل إلى عدد أكبر من المجالس .

طبقت هذه المنظومة في يوغسلافيا الاشتراكية قبل 1974 . أنشأ دستور عام 1953 ، مقابل المجلس الفدرالي ، « مجلس منتجين » ، يضم ممثلين منتخبين من مجموعات الصناعة ، الزراعة والحرافة ، تناسبياً مع أهمية المجموعة في اقتصاد البلد . في دستور عام 1963 ، المعدل عام 1968 ، استبدل مجلس المنتجين بثلاثة مجالس مختلفة : المجلس الاقتصادي ، مجلس التربية والثقافة ، مجلس الشؤون الاجتماعية والصحة . في دستور 1974 ، ألغيت المجالس الاقتصادية ، لتحل محلها منظومة انتخابية انطلاقاً من وحدات الإنتاج .

● المجالس الاقتصادية للديمقراطيات الغربية ـ لم يُنشأ أبداً حتى الآن مجلس برلماني حقيقي على أساس التمثيل الاقتصادي . غير أن أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي ينعمون جزئياً بوضعية برلمانيين ، وقد كان مجلس الشيوخ الذي قرّر انشاءه الإصلاح الدستوري لعام 1969 (الذي أبعده استفتاء 27 نيسان) أحد مجلسي البرلمان ، وإن لم يكن يتمتع بسلطات تقريرية .

إن المجالس الاقتصادية للديمقراطيات الغربية هي جمعيات استشارية تقدم تمنياتها وآراءها ، لكنها لا تتخذ قرارات . وهي تتألف من ممثلي التنظيمات الكبرى المهنية والنقابية ، الذين تعينهم تنظيماتهم . وتضاف إليهم شخصيات تعينها الحكومة بصورة عامة ، لا يسعنا التكلم عن « تمثيل » حقيقي بالمعنى الذي أعطيناه هذه الكلمة سالفاً . وحده الاقتراع الشامل يضمن تمثيل المواطنين ، في النظام الديمقراطي . ولا يمكن استبداله « بتمثيل مهني » ، وهو تمثيل تعسفي ، ولكن من المفيد السماح للنقابات وللتنظيمات المهنية ، أي « لجماعات الضغط » الكبرى أن تعبر عن نفسها رسمياً وأن تتجابه عبر آرائها .

حول الفصل بين السلطات بصورة عامة ، انظر : Artur ، فصل السلطات وفصل الوظائف ، Ch. Eisenmann, L'esprit des lois et la séparation des pouvoirs Mélanges ؛ 1905 ، Carré de Malberg 1933 ؛ ومقالته في المؤلف الجماعي « الفكر السياسي والدستوري لمونتسكيو » ؛ L. Duguit ؛ 1952 بحث في القانون الدستوري ، جزء I ؛ M.J.C. vile ، المنظومة الدستورية وفصل السلطات ، أكسفورد ، 1967 ؛ G. Burdeau ، ملاحظات حول تصانيف الوظائف الدولانية ، مجلة القانون العام ، 1945 ، ص 102 . ـ عن لوك ، انظر ، C. Bastide John Locke ، أطروحة في آداب ، باريس ، 1905 ، Locke ؛ حول الحكومة المدنية ، ترجمة فرنسية ، 1924 .

عن الحكومة ، انظر العدد الخاص للنشرة الدولية للعلوم الاجتماعية حول دور السلطة التنفيذية في الدولة المعاصرة ، 1958 ، رقم 2 ، و P. M. Gaudemet ، السلطة التنفيذية في البلدان الغربية ، 1966 ؛ وأيضاً مقالة G. Vedel في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1958 ، ص 757 ؛ تجدر المقارنة مع المؤلفات القديمة لـ E. Giraud ، السلطة التنفيذية في ديمقراطيات أوروبا وأميركا ، 1938 ؛ J. Barthélémy ، دور السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الحديثة ، 1907 ، Dupriez ، الوزراء في الدول الرئيسية لأوروبا وأميركا ، 1892 ـ 1893 ، مجلدان .

حول التنظيم الداخلي للجمعيات ، انظر قبل أي مرجع : Union Interparlementaire ، برلمانات ، طبعة ثانية ، 1967 ، ومسألة البرلمان ، جنيف ، 1965 ؛ F. Goguel (وآخرون) ، العمل البرلماني في فرنسا وفي الخارج (عدد خاص من المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954) ؛ G. Campion ، D. W. S. Lidderdale ، الإجراءات البرلمانية في أوروبا ، 1956 ؛ A. Chandernagor ، برلمان ، لماذا ؟ 1967 ؛ J. C. Wahlke و H. Eulau ، Legislative

، L. C. Ferguson و W. Buchanan ، H. Eulau ، J. C. Wahlke ؛ Glencoë ، behavior
المنظومة التشريعية ، نيويورك ، 1962 (مقاربة متميزة للمسألة ، سوسيولوجية وليست قانونية) ؛
العدد الخاص من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية حول المهنة البرلمانية ، 1961 ؛ وأيضاً ، Eugène
Pierre، بحث في القانون السياسي الانتخابي والبرلماني ، طبعة ثانية ، 1902 ، مع إضافة ، طبعة
خامسة ، 1925 ؛ Erskine May ، بحث في القانون البرلماني ، الامتيازات ، المناقشات والعادات
البرلمانية ، 1909 ، جزءان ؛ Moreau et Delpech ، نظام الجمعيات التشريعية ، 1906 ـ
1907 ، جزءان ؛ روجيه بونار ، أنظمة الجمعيات التشريعية في فرنسا منذ 1789 ، 1926 ؛ .H
Ripert ، رئاسة الجمعيات السياسية ، 1908 ؛ J. Barthélémy ، مسألة الصلاحية في الديمقراطية ،
1919 ؛ أزمة الديمقراطية المعاصرة ، 1931 ؛ اللجان البرلمانية ، 1933 ؛ بحث حول العمل البرلماني
ومنظومة اللجان ، 1934 ؛ A. Lefas ، إصلاح طرائق العمل البرلماني ، 1931 .

عن الوضع الشخصي للبرلمانيين : Chartier ، الحصانات النيابية في فرنسا ، تطورها التاريخي ،
أطروحة ، باريس ، 1905 ؛ مقالة J. B. Herzog ، الحصانات النيابية في القانون المقارن ، المجلة
الدولية للتاريخ السياسي والدستوري ، 1956 ، ص 73 ؛ الدفتر الرقم 4106 ـ 4107 من
« ملاحظات ودراسات توثيقية » عن حالات عدم جواز الجمع النيابية في فرنسا وفي الخارج ، 22 تموز
1974 (Documentation française) ، Bien venu ، حول عدم قابلية الانتخاب وعدم جواز
الجمع في المادة البرلمانية منذ 1789 ، أطروحة ، Rennes ، 1904 ؛ F. Julien Lafferrière ،
النواب الموظفون تحت ملكية تموز ، 1970 . ـ حول التعويض : Meyer ، حول التعويض البرلماني ،
أطروحة ، باريس ، 1908 ؛ Suchet, De L'indemnité parlementaire et des avantages
accessoires ، أطروحة ، 1909 ، P. Esmein ، قضية أوسبورن والتعويض البرلماني في انكلترا ،
المجلة السياسية والبرلمانية ، 10 كانون الأول 1910 ؛ Richard ، التعويض البرلماني في المجلس
النيابي ، أطروحة ، باريس ، 1912 ؛ Baron ، عن الصفة القانونية للتعويض البرلماني ، أطروحة ،
باريس ، 1905 ؛ A. Aulard ، التعويض التشريعي في أيام الثورة ، الثورة الفرنسية ، تموز ،
1926 .

حول إصدار القوانين ، انظر مقالة H. Puget و J. C. Séché ، المجلة الإدارية ، 1954 ،
ص 239 . ـ حول إقرار المعاهدات ، انظر . C. A. Colliard ، مؤسسات دولية ، طبعة رابعة ،
1967 ، ص 239 و P. Frymond ، الأسئلة ، أداة رقابة برلمانية ، 1934 . ـ حول لجان التحقيق
انظر Arnitz ، التحقيقات البرلمانية السياسية ، أطروحة ، باريس ، 1917 ؛ Bégouin ، لجان
التحقيق البرلمانية ، أطروحة ، باريس ، 1931 . ـ عن الـ Ombusman ، انظر A. Legrand ،
الـ Ombusman الاسكندنافي ، 1970 ؛ W. Gellhorn, Ombusman and Others ، كمبردج
(ماساتشوستس) ، 1966 ؛ D. C. Rowat, The Ombusman, citizen's defender ، لندن ،
1965 ؛ K.H. Ebert, Der Ombusman in Grossbritannien ، توبينغن ، 1969 .

بشأن المجالس الثانية ، بصورة عامة ، انظر W. C. sharp ، مسألة المجلس الثاني والديمقراطية
الحديثة ، أطروحة ، بوردو ، 1922 ؛ Desplaces ، مجالس شيوخ ومجالس عليا ، 1893 ، .H. W
Temperley, Senats and Upper Chambers ، لندن ، 1910 ؛ Lees Smith ، المجلس الثاني في
النظرية والتطبيق ، لندن ، 1923 ؛ Laski ، مسألة المجلس الثاني ، لندن ، 1925 ؛ Marriot ،

المجالس الثانية ، أكسفورد ، 1927 ؛ De La Gorce, Le recrutement des sénats électifs ، أطروحة ، Caen ، 1903 و Y. Weber, la cure de bicaméralisme ، مجلة القانون العام ، 1972 ، ص 573 . ـ حول المجالس العليا الاوتوقراطية : انظر Cahierre ، زوال المجالس العليا ، أطروحة ، Rennes ، 1925 .

بشأن تمثيل المصالح والمجالس الاقتصادية ، انظر M. Dendias ، مسألة المجالس العليا وتمثيل المصالح ، أطروحة باريس ، 1929 ؛ Moyitch ، البرلمان الاقتصادي ، أطروحة ، باريس ، 1927 ؛ Labussière ، التمثيل السياسي للمصالح المهنية ، أطروحة ، باريس ، 1901 ، Bouvier ، تمثيل المصالح المهنية في الجمعيات السياسية ، أطروحة ، باريس ، 1914 .

بما يخص أمثلة المجالس الاقتصادية الديمقراطية ، انظر L. Blanckaert ، المجلس الوطني الاقتصادي ، أطروحة ، ليل ، 1928 ، M. Prélot ، التمثيل المهني في ألمانيا المعاصرة ، أطروحة ، باريس ، 1923 .

فصل السلطات والنظريات الوظائفية . ـ إن النظريات الوظائفية الحديثة ، التي وسعها وطورها بعض علماء الاجتماع ، يمكن تقريبها من النظريات الكلاسيكية لفصل السلطات ومن مفهوم « الوظائف الطبيعية » للدولة التي أسست عليها إلى هذا الحد أو ذاك .

● النظريات « الوظائفية » في علم الاجتماع ـ ليست على قد كبير من الوضوح دوماً . فهي تنطلق من فكرة أن كل مجتمع يتشكل لتحقيق بعض المرامي ، للذهاب نحو بعض الأهداف . هذه المرامي ، هذه الأهداف تكون مختلف « الوظائف الاجتماعية » . فمن ناحية ، يمكن ربط هذه النظريات بالاتجاهات الجهازوية Organicistes ، التي تشبه المجتمعات الإنسانية بالأجهزة البيولوجية . من ناحية أخرى ، أنها تُدخل إلى حد ما فكرة للقيمة ، ومفهوماً معيارياً معيناً في العلوم الاجتماعية : هكذا ، تكون الوظائف الاجتماعية أقرب إلى الأهداف التي يُحمِّلها الأخلاقيون للمجتمع منها إلى الوظائف البيولوجية .

● استخدام هذه النظريات لتحديد وظائف الدولة ـ لقد تم تطوير وتوسيع النظريات الوظائفية على أيدي علماء الاجتماع ، ولم يستخدمها علماء السياسة إلا القليل ، ما عدا في الولايات المتحدة ، حيث استخدمت خاصة لتحديد الدور الشمولي للدولة (لا سيما وظيفتها في « الدمج الاجتماعي ») أكثر منه لتنويع مختلف نشاطاتها . ولكن ، بالتأكيد ، يمكن استخدامها أيضاً لهذا الهدف : عملياً ، نجد بعض المظاهر « الوظائفية » عند لوك ، ومونتسكيو ، وعند مؤلفي النظريات الكلاسيكية لفصل السلطات .

حول الوظائفية بصورة عامة ، انظر R. K. Merton ، عناصر سوسيولوجية منهجية ، 1953 ، النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية ، طبعة ثانية ، Glenoë ، III ، ص 1957 ؛ G. Almond et J. S. Colmen, of The politics developing areas, Princeton ، 1960 (مدخل) ؛ H. V. Wiseman ، المنظومات السياسية ، لندن ، 1966 ، و G. Bergeron ، اشتغال الدولة (fonctionnement de l'état) ، 1965 .

2 ـ العلاقات برلمان ـ حكومة

يتخذ فصل السلطات شكلين رئيسيين في الديمقراطيات الغربية ، حسب أنماط العلاقات بين البرلمان والحكومة : النظام البرلماني والنظام الرئاسي . كان المؤلفون الكلاسيكيون الفرنسيون يصفون الأول بالفصل المرن أو المخفف للسلطات ، أو بتعاون

السلطات ، أما الثاني ، فكانوا يصفونه بالفصل الجامد أو القاطع للسلطات ولكن هذه التسميات ترتكز حصرياً على العلاقات بين البرلمان والحكومة : فهي تجهل تماماً الحقائق السياسية ، ولا سيما دور الأحزاب .

الأنظمة البرلمانية

تُطبَّق الأنظمة البرلمانية في أوروبا الغربية ، في بعض الدومنيون أو الدومنيون القديمة البريطانية (كندا ، استراليا ، زيلندا الجديدة ، الهند) وفي اليابان .

١ ـ المفهوم الكلاسيكي للنظام البرلماني

كل نظام ، حيث يوجد برلمان ، ليس بالضرورة نظاماً برلمانياً ، كما ننزع إلى الاعتقاد . ولا كل نظام حيث يملك البرلمان سلطات فعلية تسمح له بتشكيل ثقل في الجهة المقابلة للحكومة . النظام البرلماني هو نظام تنقسم فيه الحكومة إلى عنصرين ، أحدهما ـ « الوزارة » أو الحكومة مع أخذ هذه الكلمة بحصر المعنى ـ يكون مسؤولاً سياسياً أمام البرلمان ويملك حق حلّه .

● **السلطة التنفيذية الثنائية** ـ السلطة التنفيذية الثنائية (كلمة تنفيذية تؤخذ هنا بالمعنى المرادف لكلمة « حكومة ») هي تنظيم حكومي يتواجه فيه رئيس الدولة والوزارة (« أو الحكومة » بالمعنى الثالث الذي أشرنا إليه سابقاً) المكونة من وزراء برئاسة أحدهم ، يسمى رئيس الحكومة . غير أن هذه الثنائية أمست ظاهرية فقط في النظام البرلماني الكلاسيكي .

في هذا النظام البرلماني الكلاسيكي ، لرئيس الدولة دور فخري أساساً إنه يجسد الأمة ، يصدر القوانين ويوقع على المراسيم ، يقر المعاهدات ، يعين رئيس الوزراء والوزراء ، ويقرر ، احتمالاً ، حل البرلمان . لكنه لا يمارس هذه الصلاحيات إلا بشكل رمزي . فالقرارات لا يتخذها هو إنما الوزارة : فهو ليس إلى حد ما سوى آلة للتوقيع ، لا يمكنها رفض توقيعها . إذا كان على خلاف مع الحكومة ، فلا يمكنه إلا الخضوع أو الاستقالة : غير أن استقالة رئيس الدولة هو عمل خطير ، يبقى حصوله استثنائياً . يمكن أن يكون رئيس الدولة البرلمانية سلطاناً وراثياً (ملكاً أو امبراطوراً) أو رئيساً لجمهورية (منتخباً بصورة عامة من البرلمان ، كما ينضم إليه أحياناً بعض الوجهاء المناطقيين أو المحليين ـ لمدة طويلة إلى حد ما : ٧ سنوات غالباً) . وفّق النظام البرلماني بين الملكيين والجمهوريين ، المحافظين والليبراليين . تمكن من فعل ذلك لأنه أفرغ الملكية من كل مضمونها مختزلاً إياها إلى ظاهر بحت .

تقوم الوزارة بأساس الوظائف الحكومية . نسمى أيضاً « حكومة » أو « ديوان »

/ cabinet / (الاشتقاقية تبقى غامضة : فكلمـة « ديوان » تعني أيضـاً مجموع المعـاونين الشخصيين لوزير ، كما سنرى ذلك ؛ كلمة « وزارة » تعني أيضاً مصلحـة وزارية معينـة / département ministériel / : عـنـدمـا نتحـدث عن وزارة الـزراعـة أو وزارة الـداخلية) . أعضـاء الوزارة يسمـون وزراء ، ولكن نجد غـالباً تـراتبية بينهم : هنـاك الوزراء الكبار والوزراء الصغار . الوزارة هي جهاز جماعي . تتخذ القـرارات على نحـو مشـترك . على رأس هـذا الجهاز الجماعي يـوجـد رئيس الحكـومـة ، المتميـز عن رئيس الـدولة . يسمى رئيس الحكـومة هـذا تبعاً للبلد رئيس وزراء ، أو رئيس مجلس . رئيس الحكومة يختار اعضاء الوزارة الباقين الذين يقدمهم للموافقة الشكلية لرئيس الدولة ؛ إنه يرأس اجتماعات الوزارة التي تعقد خارج حضور هذا الأخير والمسماة « مجالس الوزارة » ، بالتعارض مع « مجالس الوزراء » التي تعقد بحضور رئيس الدولة ؛ يتكلم باسم الـوزارة كلها أمام البرلمان .

● **المسؤوليـة السياسيـة للوزارة أمام الـبرلمان** ـ المسؤوليـة السياسيـة للوزارة أمـام البرلمان هي واقعة أنه يمكن للبرلمان أن يرغم الوزارة على الاستقالة بالتصويت على حجب الثقـة . المسؤولية السيـاسية ليست شيئـاً آخـر سـوى نـوع من عـزل المجـالس لأعضـاء الحكـومة ، وهـو عزل يتخـذ شكل تصـويت المجالس عـلى حجب الثقة عن الحكـومة ، الـذي يجب على أثـره أن ينسحب الـوزراء . تجـدر الإشـارة إلى أن كـل تصـويت سلبي لا يرهن بالضرورة مسؤولية الحكومة ، بل فقط الذين يتدخلون حول « مسألـة الثقة » أو حول « اقتراع الرقابة » الذي يتقدم به أحد النواب .

تشكل المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان العنصر الأساسي للنظام البرلماني . حتى ولو كان العنصران الباقيان مفقودين . (مثلاً ، إذا لم يكن هنـاك ثمة ثنـائية للسلطة التنفيذية ، كما في الحكومة المؤقتة الفرنسية للفـترة 1945 ـ 1946 ، أو حق الحل) فـإن هذا العنصر يكفي كي يكون النظام برلمانياً . المسؤولية السياسيـة هي جماعيـة . تصويت البرلمانيين المعارض يصيب الوزارة بأكملهـا فتستقيل . عنـد تعرض وزيـر واحد للنقـد ، تتضـامن معه الـوزارة كلها . غـير أنه يتفق أحيـاناً أن يتخـلى رئيس الحكومـة عن وزيـر يعارضه البرلمان بفعل أعماله الشخصية .

عند وجود مجلسين في البرلمان ، لا تطرح مسؤولية الوزراء إلا أمـام مجلس واحد : ذاك المنتخب بالاقتراع المباشر . تحت الجمهوريـة الثالثـة الفرنسيـة ، كان بـإمكان مجلس الشيـوخ أن يرغم الحكـومة عـلى الاستقالـة . لكنه لم يقـدم عـلى ذلـك إلّا مـرات نـادرة (لا سيما ضد وزارة ليون بلوم Léon Blum عام 1937) . يُفسر هـذا بطبيعـة المسؤولية السياسية للوزارة : إنها تـترجم واقعة أن عـلى الوزارة أن تحـظى بثقة ممثـلي الأمة . كـان

سقوط ليون بلوم بمثابة صدمة ، ليس لأن « المنتخبين بالاقتراع الضيق » وقفوا - بوجه « المنتخبين بالاقتراع الشامل » كما كان يدعي اتباع رئيس المجلس ، بل لأن المنتخبين بالاقتراع غير المباشر وغير المتساوي وقفوا بوجه المنتخبين بالاقتراع المباشر والأكثر مساواة .

إن المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان لا تفترض فقط إمكان هذا الأخير إرغام الوزراء جماعياً على الاستقالة ، بل تفترض أيضاً مشاركة في تولية الوزارة الجديدة . غير أننا نجد نمطين من النظام البرلماني على هذا الصعيد . في الأول ، الأكثر انتشاراً ، تُعطى التولية البرلمانية للوزارة الجديدة على نحو صريح : أما أن يُعين رئيس الحكومة شخصياً قبل اختيار وزرائه ، أما أنه يتوجب على كل الوزارة الحصول على تصويت ثقة قبل مباشرة الحكم ، وأما أن يُعمل بالإجراءين في نفس الوقت (تتم تولية رئيس الحكومة أولاً ، ثم يختار وزراءه الذين يعينهم رسمياً رئيس الدولة ، ثم تطلب الوزارة كلها الثقة) . أما النمط الثاني ، الذين يعمل به في اسكندينافيا ، فإن التولية البرلمانية للوزارة الجديدة هي ضمنية فقط : ليس هناك ثمة حاجة لاقتراع تولية أو اقتراع ثقة لممارسة الحكم ، يكفي أن لا يكون البرلمان هو الذي اتخذ مبادرة التصويت على حجب الثقة .

● **حق حل البرلمان** - في النظام البرلماني ، للحكومة بصورة عامة الحق في حل البرلمان ، أو بالتحديد إحدى الغرفتين في حالة ثنائية التمثيل : المجلس المنتخب بالاقتراع الشامل المباشر والذي تكون الحكومة مسؤولة أمامه . غير أنه ، حتى ولو كان حق الحل غير موجود أو أهمل تطبيقه ، فالنظام هو دوماً نظام برلماني ، طالما أن الحكومة هي مسؤولة أمام البرلمان . ترافق حق الحل غالباً بعض التضييقات . بعضها يهدف إلى تجنب تكرار حل البرلمان ، لما يتسبب ذلك في تعطيل التمثيل الوطني ، من هنا تفرض مدة زمنية بين حلين للمجلس التضييقات الأخرى تميل إلى منع الحكومة من اللجوء إلى الحل . مثلاً ، أنظمة دستوري 1875 و 1946 الفرنسيين .

في النظام البرلماني الكلاسيكي ، كما يصفه المؤلفون ، حق الوزارة في حل البرلمان هو الند المقابل لحق البرلمان في قلب الحكومة . يُعتبر الحل هكذا أحد العناصر الرئيسية للبرلمانية ، لأنه وحده يسمح بمواجهة تأثير البرلمان على الوزراء عبر المسؤولية السياسية . دون الحل ، تجد الوزارة نفسها منزوعة من السلاح بوجه برلمان يستطيع قلبها حين يشاء . الحل يرسي توازن السلطات : أمام تصويت على حجب الثقة من الحكومة ، سوف تقرر هذه الأخيرة حل البرلمان وسوف يحسم الناخبون الأمر . هكذا ، يكون حكم الشعب ، عن طريق الانتخابات العامة ، ركيزة النظام البرلماني . ان تحليلاً كهذا ليس خاطئا . لكنه يبقى شكلياً سوف نرى أن لعبة الأحزاب السياسية تبدل بعمق العلاقات بين البرلمان والوزارة .

2 ـ التطور التاريخي للنظام البرلماني

إن النظام البرلماني ليس نتائج نظرية « مسبقة » ، بل نتاج تطور تاريخي تم في انكلترا بادىء الأمر ، وقُلِّد في الدول الأوروبية الأخرى ، فسمح بالانتقال من الملكية الأوتوقراطية إلى النظام البرلماني الحديث ، عبر مرحلتين وسطيتين : الملكية المحدودة والبرلمانية الأورليانية .

● **الملكية المحدودة** ـ إنه نظام يتضمن برلمانياً يملك سلطة تشريعية وميزانية معينة ويشكل هكذا ثقلاً مقابلاً للسلطة الملكية . لكن الملك يستمر في الحكم بنفسه أو بواسطة وزراء تابعين له حصرياً ، أي أنه يعينهم ويعزلهم كما يشار . لا يوجد أية مسؤولية سياسية للوزراء أمام البرلمان غير أنه ، أحياناً ، يمكن للبرلمان أن يدعي على وزير أمام محكمة ، لأعمال خطيرة ارتكبها أثناء ممارسته وظائفه : ولكن ، في هذه الحالة ، إنها مسؤولية جزائية ، تفترض مخالفات جزائية (جرائم) وتؤدي إلى العقوبة الجزائية (سجن ، حكم بالإعدام) . على العكس ، يمكن للملك أن يحل البرلمان كما يشاء . نحن هنا بعيدون كل البعد عن حكومة متوازنة ، لأن الملك ووزراءه هم أكثر نفوذاً بكثير من البرلمان : ومع هذا ، فإن هذا الأخير يحد من صلاحياتهم .

هذه المنظومة تطورت أولاً في انكلترا ، حيث بقي البرلمان فيما اختفت الجمعيات أو المجالس المقابلة في دور أوروبا الأخرى (« جمعيات السلطات » أو « السلطات العامة ») . كان البرلمان يملك سلطة التصويت على الضرائب ، التي لم تكن دائمة . كان يمكنه الادعاء على الوزراء عبر الإجراء الجزائي : Impeachment . كان يحق له اقتراح الـ Bills (مشاريع قوانين) التي يحولها الملك لاحقاً إلى قوانين أو يتجاهلها . لقد استلهم مونتسكيو جزئياً من هذه الملكية أفكار حول الفصل بين السلطات ثم انتشرت فيما بعد في ممالك أوروبا ، الأخرى .

● **البرلمانية الأورليانية** ـ في القرن الثامن عشر ، حكم الملوك الإنكليز أقل فأقل بأنفسهم ، بل عبر وزارة يرأسها رئيس وزراء شيئاً فشيئاً ، توصل البرلمان إلى فرض فكرة أن على الوزراء أن يحظوا بثقته فيهدد بإحالتهم أمام المحاكم عن طريق إجراء الـ Impeachment ، وخارج إطار أية جريمة ، إذا كان على خلاف معهم : يتم هكذا الانتقال من مسؤولية جزائية إلى مسؤولية سياسية ـ جزائية . لتجنب العقوبات المحتملة ، يستقيل الوزراء كي لا يحالوا أمام المحاكم . هكذا ، نمت تدريجياً المسؤولية السياسية أمام البرلمان ـ ، مما أرسى قواعد النظام البرلماني الذي تحدده هذه المسؤولية .

ولكنه ليس النظام البرلماني الكلاسيكي كما وصفنا سالفاً . لا يغيب رئيس الدولة على نحو كامل . بل يحتفظ بسلطات واسعة ، ولا سيما سلطة عزل وزرائه خارج أي تصويت على حجب للثقة يقوم به البرلمان ينبغي إذاً أن تفيد الوزارة من « الثقة المزدوجة » ، ثقة رئيس الدولة والبرلمان . هكذا يلعب الملك دوراً سياسياً مهماً ولا يكتفي بتسجيل قرارات وزرائه سلبياً . وكما كان يقول غيزو ، الذي طور هذا المفهوم للبرلمانية تحت لويس فيليب : « العرش ليس كرسياً فارغاً » . الأورلياني / Orléaniste / هي بالتحديد تسمية لهذا النمط من النظام ، لأنه تطور في فرنسا تحت حكم الأورليانيين ، بين 1930 و 1848 .

إن تطور الملكية الأوتوقراطية إلى ملكية محدودة ، ثم من الملكية المحدودة إلى البرلمانية الأورليانية ، ثم من البرلمانية الأورليانية إلى البرلمانية الحديثة ، يتطابق مع تطور تدريجي للمشروعية الديمقراطية المؤسسة على الانتخاب ومع الانحطاط الملازم للمشروعية الملكية المؤسسة على الوراثة ، مما يترجم صعود البورجوازية وانحطاط الأرستقراطية تحت تأثير التحولات الاقتصادية : علماً بأن عوامل أخرى كثيرة تتدخل أيضاً . في الملكية المحدودة ، المشروعية الشعبية لا تزال ضعيفة بالنسبة للمشروعية الوراثية . في البرلمانية الأورليانية ، الاثنتان متساويتان تقريباً . في البرلمانية الحديثة ، الأولى تفوقت ولم تعد الثانية سوى من بقايا الماضي التي اختفت كلياً في الجمهوريات البرلمانية .

3 ـ تأثير منظومات الأحزاب على النظام البرلماني

تشتغل الأنظمة البرلمانية الحديثة بشكل مختلف جداً تبعاً لمنظومات الأحزاب التي تغير بعمق العلاقات بين البرلمان والحكومة . يفرض تمييز جوهري نفسه على هذا الصعيد بين منظومات الثنائية الحزبية ومنظومات التعددية الحزبية . يمكن إضافة فئة ثالثة : الأنظمة البرلمانية ذات الحزب المهيمن ، الهند مثلاً ، وهي الدولة الوحيدة ، أو تقريباً ، بين دول العالم الثالث التي تعرف برلمانية قريبة إلى حد كبير من برلمانية الدول الصناعية .

● **الأنظمة البرلمانية ذات الثنائية الحزبية** ـ تشتغل في انكلترا وفي زيلندا الجديدة ، كندا ، استراليا ، النمسا قريبة جداً منها ، والجمهورية الفدرالية الألمانية أقل بقليل . إنها ثنائيات حزبية حقيقية ، كل من الحزبين يستطيع أن يحصل وحده على الأغلبية البرلمانية ، ويطبق نظاماً اقتراعياً صارماً في البرلمان ، في الاقتراعات المهمة ، خاصة في حجب الثقة عن الحكومة . المحصلة الأولى لهذه المنظومة هي أن الوزارة تتألف على نحو متجانس من أعضاء الحزب الأغلبي (أو الأكثري) الخاضع لسلطتها . هكذا يمكن

للحزب أن يطبق برنامجه ، مما يفرض عليه بعضاً من الواقعية . فهو لا يملك أن يرمي على حلفائه عواقب فشله .

المحصلة الثانية هي أن الوزارة تضمن ثقة البرلمان خلال كل مدة التفويض التشريعي ، ما عدا حالة أزمة داخلية في الحزب الأغلبي تؤدي إلى انشقاق وإلى خسارته الأكيدة في الانتخابات . إن أزمات كهذه هي جد نادرة ، بسبب عواقبها الوخيمة . وبالتالي ، تبقى الحكومة ثابتة جداً ، ولا خوف من سقوط الحكومات . حلّ البرلمان يزول كوسيلة لتوزين مسؤولية الوزارة أمام البرلمان فالصورة الكلاسيكية لرئيس وزراء يستخدم تهديد الحل لمنع البرلمانيين من إقالة الحكومة لم تعد تتناسب مع واقع الأمور : لا يتهدد رئيس الوزراء أي خطر بإقالته خلال كل المدة التشريعية ، لأن حزبه يملك وحده غالبية أصوات البرلمان علاوة على أنه يطبق في صفوفه نظاماً صارماً . يسمّى هذا النظام « البرلمانية الأغلبية » .

ولا مرية في أن العلاقات بين رئيس الوزراء وأغلبيته البرلمانية ليست بالبساطة التي تظهرها لنا الصورة السابقة . هناك مقاومات من القاعدة ، رغم نظام التصويت المفروض ، وتوترات غالباً ما تكون شديدة . يمكن أن تصل الأمور استثنائياً إلى حد امتناع بعض نواب الأغلبية عن التصويت ، أو حتى إلى تصويت معارض ، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى سقوط الحكومة . لأن هذا من شأنه أن يفضي إلى عواقب شديدة الخطورة على الحزب بأكلمه ، وأكثر من ذلك على متمرديه : فيقرر حل مباشر للبرلمان ، يؤدي مبدئياً إلى خسارة الحزب ، الذي يفقد من اعتباره إثر هذه الأزمة الداخلية ، وإلى إزاحة نهائية لنوابه السابقين المتمردين . يلعب الحل أيضاً دور السلاح الذري في نظرية الردع : إنه سلاح احتياطي معد لمنع حصول الأزمات الوزارية يمكن استخدامه أيضاً لأهداف أخرى . في انكلترا ، يُستخدم لاختيار موعد الانتخابات العامة حسب رغبات الحكومة ، في السنوات الأخيرة للفترة التشريعية يمكن أن يلعب أيضاً دور الاستفتاء ، عندما يجري سجال كبير بين الحزبين .

المحصلة الثالثة للثنائية الحزبية هي أن تمركزاً شديداً للسلطة يقع بين أيدي رئيس الوزراء ، خلف واجهة فصل السلطات . لا يعود البرلمان يشكل ثقلاً فعلياً مقابلاً للحكومة : بل هو على العكس ، تابع لها ، عبر تبعية الحزب الأغلبي لرئيسه ، الذي هو في الوقت نفسه رئيس الحكومة . إن سلطة رئيس الوزراء على الحزب الأغلبي تؤدي إلى سلطة ملازمة للحكومة على البرلمان . وحدها تناقش وتقترع مشاريع القوانين الصادرة عن الحكومة أو عن برلماني من الحزب الأغلبي حصل على موافقة الحكومة . من هنا ،

يضعف تقييد الحكومة بالقوانين والموازنة بفعل التأثير الذي تمارسه على غالبيتها للحصول على التصويت . غير أن الأغلبية تحترم حقوق المعارضة ، ويبقى البرلمان منصة حيث يمكن أن توجَّه الانتقادات والمطالب . ففصل السلطات الحقيقي لم يعد بين البرلمان والحكومة ، ولكن بين الحزب الأغلبي ، الذي يهيمن على البرلمان ويمسك بالحكومة ، وحزب المعارضة ، الذي يمارس وظائف المراقب والمُطالب ، على غرار « خطباء الشعب » في الجمهورية الرومانية .

المحصلة الرابعة للثنائية الحزبية هي أن الانتخابات البرلمانية تسمح لمجموع المواطنين باختيار حكومتهم ورئيسها من بين فريقي الحزبين النافذين . يصوت الناخب لنائب دائرته : ولكن أيضاً لرئيس الحزب وفريقه ، عبر النائب . في أي حال ، يتفوق العنصر الثاني على العنصر الأول . تركز الأحزاب دعايتها على قادتها ، بحيث أن الانتخابات التشريعية تشبه انتخابات رئاسية : مثال انكلترا هو نموذجي على هذا الصعيد . هكذا ، تجعل الثنائية الحزبية من النظام البرلماني ديمقراطية « مباشرة » بالمعنى الحديث للكلمة ، حيث يعين المواطنون الحكومة مباشرة .

الأنظمة البرلمانية ذات التعددية الحزبية تشتغل في أوروبا القارية الغربية ، ما خلا ألمانيا والنمسا القريبتين من الثنائية الحزبية . وهذه الأنظمة تنطوي على خصائص متعارضة تماماً مع الأنظمة السابقة . لا يحوز أي حزب على الأغلبية المطلقة من المقاعد البرلمانية ، إلاّ على نحو استثنائي تماماً أو في حالة وجود حزب « مسيطر » . يجب أن تستند الحكومة إذن إلى تحالف أحزاب . وأغلبية كهذه ، هي دوماً أكثر هشاشة من التي يوفرها حزب واحد . يكون الاستقرار الوزاري أقل أهمية ، وكذلك ضمانة الحكومة لغدها وحريتها في تحركاتها . إن ضرورة التسوية بين الأحزاب المتحالفة تتيح لكل حزب هامشاً من الديماغوجية . يمكن إطلاق وعود مستحيلة للناخبين ، لأنه يمكن إلقاء مسؤولية عدم تنفيذها على الشركاء ، الذين يمنع كل منهم الآخرين من تطبيق كلية برنامجه . في نظام الثنائية الحزبية ، يتهدد كل حزب خطر مواجهة الأمر الواقع ، إذا حصل على الأغلبية : فهذا يرغمه على تقديم برامج أكثر واقعية .

عادة ، الحكومة هي نفسها غير متجانسة ، إذ أنه يجب إشراك كل أحزاب الأغلبية في السلطة ، كي تتقاسم الحسنات وخاصة المسؤوليات : وإلاّ سينسحب أحدها من الساحة استثنائياً ، يمكن تكوين حكومات متجانسة تتشكل من حزب واحد ، ويكتفي حلفاؤه بتأييده عبر تصويتهم في البرلمان . إن دعماً كهذا لا يدوم إلا نادراً : غير أن منظومة « حكومات الأقلية » هذه تُطبق غالباً في اسكندينافيا . إن الخيار بين هذه المنظومة والمنظومة العادية لحكومة التحالف ، وكذلك الخيار بين مختلف التحالفات الممكنة ، يتم

من قِبَل قيادات الأحزاب ، التي يمكنها تغيير مواقفها بحرية خلال الفترة التشريعية . هكذا فإن المواطنين لا يختارون بأنفسهم حكومتهم ورئيسها ، في النظام البرلماني ذي التعددية الحزبية . يمكنهم فقط جعل بعض التركيبات ممكنة ، والبعض الآخر مستحيلاً ، أو جعل بعضها أكثر سهولة من غيرها ، فالقرار تتخذه قيادات الأحزاب التي تلعب دور الوسطاء . لم تعد هذه ديمقراطية « مباشرة » بالمعنى الحديث للكلمة ، ولكن ديمقراطية « توسطية » .

يسمى هذا النمط من النظام البرلماني ، « البرلمانية غير الأغلبية » الأغلبية الحزبية تكُون قاعدته . وهو ينطوي على أشكال مختلفة تبعاً للبنية الداخلية للأحزاب ، لتحالفاتها وأهميتها . إذا كانت الأحزاب جامدة ، أي إذا كانت تطبق نظام التصويت البرلماني ، وإذا كانت مبنية بشدة ، يمكن أن تكون التحالفات المعقودة بين قياداتها صلبة . وكلما طالت هذه التحالفات ، كلما كانت الحكومة ثابتة ، وعادة هي تدوم طويلاً . ويجدد المتحالفون بصرامة إطار عملهم المشترك : هذا الإطار يكون وثيقاً إلى حد كبير ، والمفاوضات لتحديده طويلة وصعبة . إن نظاماً كهذا يؤدي إلى استقرار كبير للحكومات التي تنعم بقسط قليل من حرية العمل : مثال هولندا هو نموذجي على هذا الصعيد . وعلى العكس ، إذا كانت الأحزاب مرنة ، أي دون بنى صلبة وخاصة دون نظام تصويت إلزامي في البرلمان ، تتكون التحالفات بسهولة ، ولكنها تنحل بسهولة أيضاً . فهي لم تعد في الحقيقة تحالفات بين أحزاب ، لأن كل برلماني يفعل ما يشاء أثناء التصويت . بإمكان الحكومات أن تفيد من غياب إطار التحالف الجامد هذا وتنتزع بعضاً من حرية العمل . ولكن على نحو محدود جداً وخاصة لفترة وجيزة . إن عدم الاستقرار الوزاري هو كبير جداً في هذه الأنظمة : المثال الكلاسيكي هو مثال الجمهورية الفرنسية الثالثة .

يمكن أن تغير جغرافيا التحالفات بعمق رسم النظام البرلماني ذي التعددية الحزبية . فإذا تكوّن تحالفان ثابتان ، أحدهما يميني والآخر يساري ، فإن هذا « الاستقطاب الثنائي » يقترب من الثنائية الحزبية ، ويمكن أن يسمح بتكوين برلمانية أغلبية . في القرن التاسع عشر ، كانت الحياة السياسية في هولندا تتطابق تقريباً مع هذا النمط الذي نجده اليوم في السويد ، حيث تشكل الأحزاب المحافظة ، الليبرالية والزراعية تحالفاً ضد الحزب الاجتماعي الديمقراطي ، وهما قوتان متوازنتان إلى حد كبير . إن اتساع وأهمية كل حزب يلعبان دوراً كبيراً : فالركيزة الأساسية للتحالف المحافظ ـ الليبرالي ـ الزراعي ، هي ضرورة تكوين ثقل مقابل للاشتراكيين . فواقعة أن يكون حزب ما أكبر بكثير من كل من منافسيه وأنه يستطيع الحصول بمفرده على الأغلبية

المطلقة ، تُقرِّبُ من وضع « الحزب المهيمن » الذي سندرسه لاحقاً . إن الحدود بين مختلف المنظومات ليست أبداً واضحة تمام الوضوح .

● **الأنظمة البرلمانية ذات الحزب المهيمن** - إن مفهوم « الحزب المهيمن » هو غير دقيق . لقد ابتكرت هذه العبارة عام 1951 للدلالة على الحالة التي يكون فيها حزب ما أقوى بكثير من كل من الأحزاب الباقية ، وضمن نظام تعددي حقيقي.. في التعددية الحزبية ، الأمثلة الأكثر نموذجية هي أمثلة الأحزاب الاشتراكية السكندينافية والديمقراطية المسيحية الإيطالية . كانت هذه أيضاً حالة الحزب الراديكالي في إحدى حقبات الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وإن كان بعيداً عن الأغلبية المطلقة . في نظام الثنائية الحزبية ، إن حصول أحد الحزبين على غالبية مطلقة خلال فترة طويلة جداً يُشكل أيضاً شكلاً من أشكال الهيمنة : الجمهوريون كانوا في هذا الوضع في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ، إلى حين وصول روزفلت . منذ ذاك ، خلفهم الديمقراطيون .

يُتجه اليوم إلى إعطاء معنى آخر لعبارة « الحزب المهيمن » تُعيِّنُ بهذا أوضاع وسطية بين التعددية والحزب الواحد ، حيث يفصل فارق هائل بين الحزب الحكومي ، القوي جداً ، وبين أحزاب صغيرة محصورة في المعارضة ، وضعيفة جداً . لا يمكن عملياً إبعاد الحزب الأول عن السلطة . الانتخابات والعلاقات برلمان - حكومة تقترب مما هي عليه في الأنظمة التسلطية ذات الحزب الواحد . غير أن الأحزاب الصغيرة تُبقي معارضةً ، نقاشاً ، رقابةً ، تعدديةً ، شريطة أن تكون استقلاليتها فعلية وأن تمتلك وسائل تعبير مستقلة .

إن الأحزاب المهيمنة الحقيقية من هذا النمط هي نادرة جداً . في الأعم الأغلب ، إنه مجرد تمويه لمنظومة الحزب الواحد ، كما في بعض الدكتاتوريات الاشتراكية أو بعض أنظمة إفريقيا السوداء . ثمة أمة كبرى عرفت ولفترة طويلة منظومة الحزب الواحد العاملة في إطار نظام برلماني : الهند . مع الاستقلال كان لحزب المؤتمر هامش من التفوق الساحق على منافسيه ، غير أن هؤلاء كانوا أقوياء رغم هذا ويشكلون معارضة حقيقية . إن برلمانية واقعية إلى حد كبير ، استطاعت أن تعمل على هذه الأسس ، مع حكومة ثابتة ، قوية ، متجانسة ، وضامنة عملياً بقاءها في السلطة لفترة طويلة من خلال الانتخابات المتتالية ، ولكن خاضعة لرقابة وتقد الأحزاب المعارضة والمواطنين ، عبر الانتخابات الحرة . هكذا فقد سمح الحزب المهيمن تكييف النظام البرلماني مع وضع بلاد في طور النمو . غير أن الهند ، وحدها ، أو تقريباً ، بقيت في هذا الوضع : أما الدول

الأخرى من العالم الثالث فلم تنجح في تطبيق أنظمة برلمانية حقيقية . الهند نفسها اتجهت نحو الدكتاتورية عام 1975 ـ 1977 مع الإبقاء على انتخابات حرة أدت إلى سقوط حزب المؤتمر في آذار 1977 بتحالف كل منافسيه والعودة إلى نظام ديمقراطي نسبياً .

الأنظمة الرئاسية ونصف الرئاسية

تطور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة على قاعدة دستور 1787 . ولم ينتشر مباشرة في الدول الصناعية الأخرى ؛ فقد فشلت المحاولة الفرنسية لعام 1848 . إن الأنظمة الرئاسية لأميركا اللاتينية هي مرتبطة بدول نامية وقريبة أكثر إلى الدكتاتورية منها إلى الديمقراطيات الليبرالية . غير أن الدستور الفرنسي لعام 1958 ، وخاصة إصلاح عام 1962 ، قد طورا في أوروبا الغربية منظومة نصف رئاسية ، ليست تماماً دون سابقات ومثيلات .

١ ـ الأنظمة الرئاسية

إن المنظومة السياسية للولايات المتحدة تُكوِّن النظام الرئاسي الكلاسيكي . وتجدر مقارنته بالتشويهات الرئاسوية ، التي تقترب من الدكتاتوريات .

● **النظام الرئاسي الكلاسيكي** ـ يتميز عن النظام البرلماني على ثلاثة مستويات أساسية . أولاً ، السلطة التنفيذية ليست منقسمة إلى عنصرين منفصلين ، رئيس الدولة والوزارة ، الواقعة بدورها تحت سلطة رئيس الحكومة . فالرئيس هو في آن رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، وهو يمارس سلطاته فعلياً . ليس للوزراء سلطة سياسية خاصة : إنهم القادة الإداريون لإداراتهم الوزارية ، ومستشارو ومعاونو الرئيس على الصعيد الحكومي . إنهم لا يشكلون معاً جهازاً جماعياً . النظام الرئاسي لا يعرف مجلس الوزراء حيث القرارات تتخذ على نحو مشترك . عندما يجمع الرئيس مجموع الوزراء ـ الذي يسمون أمناء سر ـ فلأخذ آرائهم فحسب . القرار يملكه هو حصرياً .

ثانياً ، هذا الرئيس الوحيد للدولة والحكومة تنتخبه الأمة كلها ، بالاقتراع الشامل المباشر . على مستوى الإجراءات ، الاقتراع الرئاسي هو غير مباشر في الولايات المتحدة : المواطنون يعينون « ناخبين رئاسيين » ينتخبون بأنفسهم الرئيس : ولكن ، عملياً ، المعيار الوحيد لخيار الناخبين الرئاسيين هو أنهم التزموا بالتصويت لهذا أو ذاك المرشح الرئاسي ، مما يؤدي عملياً إلى النتائج ذاتها التي يؤدي إليها الاقتراع المباشر ، ما خلا بعض حالات اللامساواة في التمثيل . إن الانتخاب بالاقتراع الشامل يوفر للرئيس سلطة كبيرة جداً . يضعُه على قدم المساواة مع البرلمان ، لأن الاثنين ينبثقان من

السيادة الشعبية . غير أن التمثيل البرلماني يتجزأ بين عدة مئات من الأفراد يُنتخب كل فرد منهم من قبل فئة من الجسم الانتخابي ، في إطار محلي . وعلى العكس ، يتركز التمثيل الرئاسي بين أيدي رجل واحد ، ينتخبه كل الجسم الانتخابي ، في إطار وطني .

ثالثاً ، الرئيس والبرلمان هما مستقلان الواحد عن الآخر ، على نحو أكثر صرامة : من هنا تسمية فصل السلطات «القاطع » أو « الجامد » التي يطلقها أحياناً فقهاء القانون الدستوري على النظام الرئاسي العناصر الأساسية لهذه الاستقلالية هي : 1 ـ أن البرلمان لا يستطيع قلب الحكومة الرئاسية بتصويت على حجب الثقة ، كما في النظام البرلماني ؛ 2 ـ أن الرئيس لا يمكنه حل البرلمان . إنهما محكومان على العيش معاً ، دون إمكانية الانفصال : إنه زواج دون طلاق . وهذا يوفر للحكومة الرئاسية ثباتاً مضموناً ، حتى ولو كانت منظومة الأحزاب لا تسمح بجمع أغلبية برلمانية ، وهذا ما هي عليه الحالة في الولايات المتحدة رغم الثنائية الحزبية الظاهرية : في الواقع ، إنها ثنائية حزبية كاذبة ، حيث كل برلماني يصوت كما يشاء ، مما يؤدي إلى عدم استقرار وزاري في النظام البرلماني .

لكن هذا يحرم أيضاً الحكومة من وسائل ضغط فعالة على البرلمان . إن طرح مسألة الثقة حول نص يتيح لحكومة برلمانية دفع النواب إلى التصويت عليه لتجنب أزمة وزارية ، إما لأنه سيتبع ذلك حل للمجلس لا يرغبون به وإما لأن حالة الرأي العام لا تسمح بقلب الحكومة للمسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان وجهان : فهي تسمح للبرلمان بالضغط على الحكومة ، ولكن أيضاً للحكومة بالضغط على البرلمان بالطبع ، يملك الرئيس وسائل تأثير أخرى على البرلمان ، خاصة عبر الحزب الواحد الذي هو رئيسه ، إذا كان هذا الحزب أغلبياً . ولكن إذا كان حزب الرئيس يجهل نظام التصويت الإلزامي ـ كما في الولايات المتحدة ـ فإن وسيلة الضغط هذه تبقى ضعيفة . وتضعف أيضاً إذا كان حزب الرئيس أقلياً في البرلمان ، وهذا ما يمكن أن يحصل بسبب التباينات في أنماط الاقتراع ، وتفاوت الانتخابات في الزمن والتعددية الحزبية .

إذا كان النظام الرئاسي يؤدي إلى حكومة ثابتة ، فهو لا يؤدي بالضرورة إلى حكومة قوية ، كما يعتقد ذلك غالباً . للرئيس الحرية بالتصرف كما يشاء في إطار صلاحياته الحكومية والإدارية . لكن حصره في أطر القوانين والموازنة هو أكبر منه في النظام البرلماني ، حيث تشارك الحكومة بقرار البرلمان في هذا المجال ، إن لم تفرضه كما في انكلترا . يمكن لرئيس الوزراء البريطاني أن يطلب التصويت على القوانين التي يريد والموازنة التي يريد ، شريطة الأخذ بعين الاعتبار ردات أفعال حزبه ، الذي يملك وسائل تأثير كثيرة عليه . يلاقي رئيس الولايات المتحدة صعوبات كثيرة في إقرار المشاريع

التشريعية والمالية من قِبَل المؤتمر الأميركي ، الذي يعتبر أقوى برلمان في الديمقراطيات الغربية . ينتج عن ذلك غالباً تعطل للحكومة الأميركية . المنظومة الرئاسية تنطوي على كوابح قوية جداً : غير أن محركها ضعيف وغير مجهز بمسرِّع (accélérateur) .

● الرئاسية ـ هي تطبيق مشوّه للنظام الرئاسي الكلاسيكي ، بإضعاف سلطات البرلمان وتضخم سلطات الرئيس : من هنا تسميتها . إنه مفهوم غامض إلى حد كبير . يُطبق خاصة في بعض الأنظمة اللاتينية ـ الأميركية التي اعتنقت ظاهرياً المؤسسات الدستورية لواشنطن . لكنها نقلت إلى مجتمع مختلف ، يميزه التخلف التقني ، والهيمنة الزراعية ، والملكيات العقارية الكبيرة ، والاستعمار النصفي من قِبَل الاقتصاد المجاور والفائق القوة لجارتهم الشمالية الكبيرة (الولايات المتحدة) .

هذه العناصر تجعل غير مستحيل إلى حد كبير تشغيل الديمقراطية الليبرالية . إن غالبية الدول اللاتينية الأميركية ترزح تحت عبء دكتاتوريات بكل معنى هذه الكلمة وليست المؤسسات الرئاسية سوى تمويه ، كما هي المؤسسات البرلمانية في بلدان أخرى متخلفة . غير أن بعض هذه الدول تطبق أنظمة وسطية بين الديمقراطية الليبرالية والدكتاتورية : مثلاً ، عندما يلعب الجيش دوراً كبيراً جداً ، دون أن يمارس السلطة مباشرة ، ولكنه يتدخل عندما لا تعجبه هذه الممارسة . أو عندما يحتكر حزب مهيمن التمثيل السياسي ، كما في المكسيك . هنّا ، يمكن التحدث عن الرئاسية (Présidentialisme) .

يصف البعض بهذا التعبير وضعاً مختلفاً بعض الشيء ، حيث يميل الميزان من ناحية الديمقراطية ، وحيث تبقى الانتخابات ـ وهي انتخابات تنافسية نسبياً ـ القاعدة الأساسية للسلطة . غير أن للانتخابات الرئاسية أهمية أساسية . إذ أن الانتخابات البرلمانية هي ثانوية بالنسبة إليها وجد متأثرة بها . وبالتالي ، فإن الرئيس هو أقوى بكثير من البرلمان ، دون أن يكون هذا الأخير محروماً من أية إمكانية معارضة . في الواقع ، إن أوضاعاً كهذه هي قريبة جداً من النظام الرئاسي الكلاسيكي .

2 ـ الأنظمة نصف الرئاسية

إن النظام الذي أرساه في فرنسا الإصلاح الدستوري لعام 1961 بإقراره انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل ، دون إلغاء الإطار البرلماني ، ليس بالشيء الجديد إطلاقاً . أنظمة برلمانية أخرى مارست أو تمارس هذا الشكل من الانتخاب الرئاسي ، مثلاً ألمانيا ويمار والنمسا الحالية . عبر هذه التجارب ، يبرز نموذج متميز من العلاقات الحكومة ـ برلمان ، يمكن تسميته « بالنظام نصف الرئاسي » .

● **مفهوم النظام نصف الرئاسي** ـ في الانطباع الأول ، يبدو النظام الرئاسي أقرب إلى النظام البرلماني منه إلى النظام الرئاسي . وبالفعل ، فإننا نجد في هذا النظام العناصر الجوهرية للبرلمانية . السلطة التنفيذية منقسمة بين رئيس دولة ووزارة يرأسها رئيس حكومة . الوزارة هي مسؤولة سياسياً أمام البرلمان ، أي أن هذا الأخير يسوغ له أن يرغم عبر التصويت على حجب الثقة ، رئيس الحكومة على الاستقالة مع مجموع وزرائه . للسلطة التنفيذية الحق في حل البرلمان ، مما يزيد من نفوذها على هذا الأخير .

الفارق الأساسي يتعلق باختيار رئيس الدولة . فعوض أن يكون سلطاناً وراثياً ، أو رئيساً منتخباً من قبل البرلمانيين أو عدد قليل من الوجهاء ، يكون هو رئيساً منتخباً بالاقتراع الشامل ، كما في الولايات المتحدة : إنها حالة فرنسا والنمسا ، وهذا ما كانت عليه الحالة في جمهورية ويمار تعرف فنلندا منظومة مختلفة بعض الشيء ، أقرب إلى البرلمانية : ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع غير المباشر من ناخبين رئاسيين معينين خصيصاً لهذا الهدف من قبل المواطنين لكن هؤلاء الناخبين هم منتخبون بالتمثيل النسبي ، ويجتمعون في جمعية لانتخاب الرئيس ، مما يجعل منهم وسطاء حقيقيين .

يتمتع رئيس الجمهورية المنتخب بالاقتراع الشامل ، بصلاحيات قانونية أكبر من صلاحيات رئيس الدولة البرلمانية ، بصورة عامة : في فرنسا ، مثلاً ، يمكنه أن يلجأ إلى الاستفتاء ، فهو ليس بحاجة « لتوقيع » وزير لإقرار حل البرلمان ، يمكنه أن يستخدم بالصورة نفسها إجراءات المادة 16 من الدستور ، الخ .. حتى ولو كانت هذه الصلاحيات مهمة ، فهي لا تكوِّن أساس السلطات الرئاسية . الفارق الجوهري يكمن في أن الانتخاب بالاقتراع الشامل يجعل من رئيس الدولة ممثل الشعب ، يقع على قدم المساواة مع البرلمان وفي مركز متفوق بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء .

في النظام البرلماني الكلاسيكي ، رئيس الدولة هو ، إما سلطان وراثي ، وإما رئيس يعينه البرلمانيون والوجهاء : والاثنان هما أكثر بعداً من رئيس الوزراء عن السيادة الشعبية ، ولهم ، أقل منه ، صفة ممثلي الأمة . فالسلطات التي يخصصها لهم الدستور هي إذن اسمية وتمارسها فعلياً الحكومة . إن ازدواجية السلطة التنفيذية هي ظاهرية أكثر مما هي واقعية فعلية : إن طبيعة رئيس الدولة نفسها تجعل منه رمزاً أكثر مما هو سلطة حكومية . وهذا أكيد بالنسبة للملك ، يمثل مشروعية قديمة ، هي اليوم متجاوزة : لا أحد يؤمن اليوم بأن السلطة تكتسبُ وراثياً . رؤساء الجمهوريات البرلمانية هم أقل معارضة لمنظومة القيم الديمقراطية : لكن الحكومة ورئيس الوزراء اللذين يعملان مسلحين بثقة البرلمان الذي يمثل مباشرة الأمة ، هما طبيعياً أكثر نفوذاً منه فهما يمارسان إذاً محله السلطات الاسمية التي يمنحها لهم الدستور . دون التوقيع الإلزامي لوزير ، لا يستطيع رئيس

الدولة فعل أي شيء ، وتوقيعه الخاص ليس إلاّ شكليًا . ينعكس الوضع إذا كان رئيس الجمهورية منتخباً بالاقتراع الشامل وله صفة ممثل الشعب يسوغ له والحالة هذه أنْ يمارس بنفسه ، فعلياً ، سلطاته الدستورية وأن يصبح الجهاز الأساسي للحكومة . لكنه لا يفعل ذلك دوماً .

● **أشكال النظام نصف الرئاسي** - إن أمثلة الأنظمة نصف الرئاسية هي نادرة : فرنسا منذ 1962 ، النمسا ، فنلندا ، البرتغال ، إيسلندا ، إيرلندا ، ألمانيا ويمار . مع أن نظامي النمسا وإيلسندا ليسا نصفي رئاسيين إلا في الدستور : عملياً ، لا ينعم الرئيس بأي نفوذ سياسي وهو شبيه برئيس دولة برلمانية كلاسيكية (إنه كذلك قانونياً في إيرلندا ، مع أنه منتخب بالاقتراع الشامل : إذ أنه لا يمكنه اتخاذ أي قرار دون موافقة الحكومة) . في ألمانيا ويمار ، لم يحصل إلا انتخابان رئاسيان بالاقتراع الشامل ، الأول عام 1928 ، والثاني عام 1932 ، وسقط النظام عام 1933 ؛ في فرنسا لم تحصل إلا ثلاثة انتخابات ، عام 1965 ، 1969 و 1974 . وحدها فنلندا عرفت تجربة أطول : لكنها صعبة التفسير ، بفعل خصوصيات الانتخاب الرئاسي والشروط الخاصة للبلد . إذا أضفنا أن شخصية الجنرال ديغول في فرنسا بين 1962 و 1969 ، وشخصية المارشال هندنبورغ (المختلفة تماماً) في ألمانيا من 1928 إلى 1933 غيرتا بعمق سير عمل المؤسسات ، نرى عندها صعوبة إجراء تحليل مقارن للنظام نصف الرئاسي .

نقابله هنا فقط بمختلف أشكال الأنظمة البرلمانية . بداية ، يمكن للنظام نصف الرئاسي أن يتطابق مع برلمانية أغلبية ، أي مع وجود برلمان ذي أغلبية ثابتة ومتجانسة ، ينتمي إليها رئيس الجمهورية ، الذي هو قائدها الأعلى : هذه حالة فرنسا منذ 1962 . يمكن أن يكون النظام نصف الرئاسي عنصراً يوجه نحو برلمانية أغلبية . يساعد انتخاب الرئيس في تكتل الأحزاب في تحالفين كبيرين وفي الدفع نحو لعبة ازدواجية . في الحالة الأولى ، النظام نصف الرئاسي يشتغل على ما يرام : ولكن فقط بفضل التطابق بين التوجه السياسي للرئيس وتوجه أغلبية البرلمان المعبّر عنها من خلال رئيس الوزراء والحكومة . لكن يمكن أن يصيبه الشلل في الحالة المعاكسة : إذا كان الرئيس والأغلبية البرلمانية يحملان توجهات سياسية متعارضة ، إلا إذا اقتصر دور الرئيس على مضمون شبه معدوم .

يمكن أن يتطابق النظام نصف الرئاسي مع برلمانية غير أغلبية . في هذه الحالة ، لا يكفي استقرار الرئيس لضمان استقرار الحكومة ، بغياب غالبية برلمانية . يعتقد بعض الفرنسيين إن الرئيس بإمكانه الحفاظ علي حكومات ثابتة بتكوينه وزارات وسطية

(Centristes) ، تستند طوراً إلى اليمين ، وطورا إلى اليسار ، بلعبة « الأغلبيات المتناوبة » ، إذ أن تهديد حل البرلمان يمنع الجمعية الوطنية من قلبها . إن تجربة ألمانيا ويمار وتجربة فنلندا تؤديان إلى نتائج متعارضة . في الأولى لم يلعب الرئيس سوى دور هش في الأوقات العادية ، لكنه صار نصف دكتاتور في أوقات الأزمة ، مركزاً حكمه على وزارات رئاسية كان حل البرلمان المتكرر هو وسيلتها في البقاء في السلطة ضد البرلمان : سنتان قبل هتلر ، كان الرايشتاغ reichstag قد فقد نفوذه . أما في فنلندا ، يلعب الرئيس دوراً على قدر كبير من الأهمية ، على نحو منتظم ، وهو دور يصعب تحديده : ولكن دون التوصل فعلياً إلى إرساء أو إبقاء أغلبيات برلمانية ، لأن الحكومات تدوم سنة واحدة ، كمعدل وسطي .

حول الأنظمة البرلمانية بصورة عامة ، انظر : P. Lalumière et A. Demichel الأنظمة البرلمانية الأوروبية 1966 ؛ R. Redslob النظام البرلماني ، باريس ، 1924 : K. Von Beyne, Die Parlamentarischen Regierung systeme in Europa ميونيخ ، 1970 : G. Mosca, sulla teorica di governo parlamentare ، طبعة ثانية ، ميلانو ، 1925 : Hasbash, Die parlamentarische Kabinett regierung, Suttgart- Berlin 1919.

النظام البرلماني المولود في انكلترا ، انتقل إلى القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر . أرسيت قواعده في فرنسا ، بين 1814 و 1840 ، أي تحت الملكية : انظر . V. Barthélémy ، إدخال النظام البرلماني في فرنسا تحت لويس الثامن عشر وشارل العاشر ، 1904 ؛ P. Bastid ، المؤسسات السياسية البرلمانية الفرنسية (1814 ـ 1848) ، 1954 ، ص 541 وما يتبع . اعتمدته بلجيكا عام 1831 ، وهولندا في نهاية القرن التاسع عشر ، وكذلك النروج والدانمارك والسويد بين 1900 و 1914 . كانت فرنسا عام 1875 الدولة الأولى في العالم التي أرست جمهورية برلمانية : لقد فعلت ذلك أثر تسوية : قبل الجمهوريون المعتدلون بالبرلمانية بسبب الجمهورية والجمهوريون الملكيون قبلوا بالجمهورية بسبب البرلمانية . رئيس الجمهورية هو هكذا وريث الملك . إن الوظيفة الفخرية لرئيس الدولة والمجردة من السلطات الفعلية ساعدت في الإبقاء على ظاهر ملكي لنظام هو في الحقيقة نظام ديمقراطي .

بعد حرب 1914 ، انتشر النظام البرلماني في دول أوروبا الوسطى الجديدة التي أنشأتها معاهدة فرساي . ولم يعمل جيداً إلا في تشيكوسلوفاكيا في الأمكنة الأخرى ، تحول إلى دكتاتوريات . ـ حول هذه الأنظمة الجديدة وتبعاتها على تطور النظام البرلماني بصورة عامة ، انظر . ج بوردو ، النظام البرلماني في دساتير ما بعد الحرب ، 1932 ؛ Gordon ، مسؤولية رئيس الدولة في الممارسة الدستورية الحديثة ، 1932 ، والدساتير الجديدة لأوروبا ودور رئيس الدولة ، 1932 ؛ E. Mélot ، تطور النظام البرلماني ، 1936 ـ B. Mirkine- Guetzévitch شدد على واقعة أن الدساتير الأوروبية الجديدة التي أنشئت بعد 1919 حاولت تقنين وتحديد وتنظيم ممارسات كانت حتى ذاك الحين عرفية ، مع تغيرها باتجاه عقلاني ومنطقي ، وهذا ما أسماه بـ « البرلمانية المعقلنة » : B. Mirkine-Guetzévitch ، دساتير أوروبا الجديدة ، 1928 (مدخل) ، والاتجاهات الجديدة للقانون الدستوري ، طبعة ثانية ، 1936 ؛ النظام

البرلماني في الدساتير الأوروبية لما بعد الحرب ، حوليات المعهد الدولي للقانون العام ، 1931 ، جزء II ، ص 39 .

إن تطور المهام الحكومية بعد حرب 1914 ـ 1918 ، والصعوبة الجديدة للمسائل المطروحة وخاصة الأزمة الاقتصادية الكبرى للسنوات 30 ، كل ذلك أدى إلى أزمة في الأنظمة البرلمانية في أوروبا : انظر حول هذه الأزمة E. Girand أزمة الديمقراطية وتعزيز السلطة التنفيذية ، 1938 : R. Capitant. La réforme du parlementarisme. 1934, J. Barthélémy, La crise de la démocratie représentative ؛حوليات المعهد الدولي للقانون العام ، 1930 ، ص 43 : A. Lawrence, La crise des gouvernements représentatifs et parlementaires dans les démocraties moderne, ibid, p.160.

حول الاشتغال الحالي للنظام البرلماني ، انظر : Le régime parlementaire au milieu du xx^{e} siècle (عدد خاص من المجلة الدولية للتاريخ السياسي والدستوري ، نيسان ـ حزيران 1954) : F. Glum, Das parlementarische de Regierungsystem in Deutschland, Grossbritannien und frankreich, 1950 ؛ وخاصة مؤلفات : A. Demichel, P. Lalumière Von Beyne .

بما يخص الوزارة ، أنظر P.M. Gaudemet ، السلطة التنفيذية في البلدان الغربية ، 1966 : Y. Gouet, De l'unité du Cabinet parlementaire ، أطروحة : Mayoux, De ؛ Rennes 1930 la solidarité ministérielle ، أطروحة ، باريس ، 1918 ؛ ـ حول التوقيع الوزاري ، مقالة J. Lafferrière ، في المجلة العامة للإدارة ، 1908 ، ص 396 ؛ حول إصدار القوانين ، انظر : J. B. Hertgog و Vlachos ، الإصدار ، التوقيع ونشر النصوص التشريعية في القانون المقارن ، 1961 (معهد القانون المقارن في جامعة باريس) .

عن الحل ، أنظر : Fournier, Aspects et développements, modernes du droit de dissolution ، أطروحة ، باريس ، 1934 ؛ Alexandrakis, De l'exercise du droit de dissolution par l'exécutif 1937 ؛ Ferrier, Le droit de dissolution en France ، أطروحة ، 1937 : Lafabrègue ، حل المجالس البرلمانية ، أطروحة ، تولون ، 1982 ؛ Taron ، حل المجالس البرلمانية خاصة في بلجيكا ، أطروحة ، باريس ، 1911 ؛ Canac, Le droit de dissolution de la Chambre des Députés, أطروحة ، باريس ، 1937 ؛ Bergougnon, Etude historique du droit de dissolution sous la Restauration ، أطروحة ، باريس ، 1909 .

إن النظام الرئاسي الكلاسيكي لم يكن موضوع دراسات بهذه المنهجية ، لأنه لم يعمل إلا في ديمقراطية غربية واحدة : الولايات المتحدة . حول إدخال هذا النظام في الولايات المتحدة ، انظر B. Gilson ، اكتشاف النظام الرئاسي ، 1968 ـ حول سير عمل هذا النظام انظر البيبليوغرافيا المتعلقة بالولايات المتحدة في هذا المؤلف ، ومقالة جورج فديل / Vedel / في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1958 ، ص 757 ـ حول النظام نصف الرئاسي ، انظر م . دوفرجيه ، Echec au roi ، 1978 ؛ الملكية الجمهورية ، 1974 والجمهورية الرابعة والنظام الرئاسي ، 1961 ـ حول « الرئاسية » انظر مقالة G. Conac ، في متفرقات بوردو ، 1976 ، وأطروحة R. Moulin ، الرئاسية وتصنيف الأنظمة السياسية ، 1978 .

نظام المجالس . ـ بنظر القانونيين القدماء ، كان هناك ثلاثة أنماط ، وليس نمطان ، من الديمقراطيات الغربية : النظام البرلماني ، النظام الرئاسي ونظام المجالس . في هذا الأخير نوكل الحكومة إلى لجنة منتخبة في البرلمان وتعمل باسمه . هكذا فالحكومة ليست سوى « موظف » عند البرلمان ولا تنعم بأية استقلالية . ولكن يجري الخلط إجمالاً بين منظومتين مختلفتين تحت اسم نظام المجالس : النظام الاتفاقي والنظام الإداري .

● النظام الاتفاقي . ـ تؤخذ هذه التسمية من الاتّفاق الفرنسي (Convention) 1792 ـ 1795 . يتميز هذا النظام بإمكانية عزل اللجنة الحكومية من البرلمان في أي وقت . إن البرلمان يمركز في يديه كل السلطات . وبما أن في عهد الثورة كان البرلمان ثنائي المجلس ، فالاتجاه في فرنسا هو للخلط بين « نظام المجالس » ومنظومة الغرفة الواحدة ، المختلفة جداً . نُستخدم العبارة للتقليل من اعتبار النظام الأحادي المجلسي ، إذ أن لعبارة « نظام المجلس » سمة منقصة ، حيث تتماثل مع الرعب والمحكمة الثورية والمفصلة ، الخ . وإذن يتم الدفاع عن مجلس الشيوخ .

عملياً ، لم يعمل هذا النظام إلا في فترات ثورية ، حيث كانت اللجنة الحكومية تهيمن في الواقع على المجلس وتمارس دكتاتورية فعلية . ساد هذا الوضع في عهد الاتفاق اليعقوبي ، وأقل من ذلك في عهد الاتفاق الترميدوري .

● النظام الإداري / directorial / ـ لا تعني هذه التسمية النظام المسمى «Directoires» (أي حكومة المديرين) الذي عمل في فرنسا من 1795 إلى 1799 ، بل النظام الحالي في سويسرا . مجلسا البرلمان ، مجتمعين ، ينتخبان لأربع سنوات ، بالأغلبية المطلقة ، « مجلساً فدرالياً » في 7 أعضاء يمارس بكلتيه السلطة الحكومية . يمكن أن يحجب البرلمان الثقة عن المجلس الفدرالي ، بتصويت أثر استجواب ، كما في النظام البرلماني . ولكن ، بخلاف وزارة برلمانية ، المجلس الفدرالي لا يستقيل : بل يكتفي فقط بتوجيه سياسته بالاتجاه الذي يريده البرلمان . نظرياً ، ليس له سياسة خاصة . إذن : فهو ليس حقيقة إلا منفّذاً .

عملياً ، يتمتع المجلس الفدرالي بسلطات كبيرة في الدولة . فإن استقرار أعضائه (بعضهم يبقون في ولايتهم خلال أكثر من 25 سنة) يوفر لهم معرفة متعمقة بالشؤون [الإدارية والسياسية . . .] ونفوذاً كبيراً على المجالس . فكل من يبقى طويلاً من منصبه ، يمكنه التوصل إلى متابعة أهدافه ، باتخاذه طريقاً متعرجاً ، تبعاً لتصويت المجلس .

حول نظام المجلس ، انظر P. Bastid ، حكومة المجلس ، 1956 ، والبيبليوغرافيا عن سويسرا .

III ـ الرقابة القضائية للحكام

إن وجود محاكم مستقلة بوجه الحكام ـ بالمعنى الواسع للكلمة ، أي الذين يتخذون القرارات السياسية ، مما يشمل في آن الحكومة بحصر المعنى والبرلمان ـ ، محاكم تستطيع ممارسة الرقابة عليهم ، هو الطابع الثاني لمبدأ فصل السلطات . إنه يتجاوز حقل المؤسسات السياسية . الأهداف الأولى للمحاكم هي تنظيم الخلافات القانونية بين الأفراد (محاكم مدنية ، تجارية ، الخ) ومعاقبة المخالفات للقوانين الجزائية (محاكم

جزائية) . إن نشاطها في هذه الحقول له نتائج سياسية : ضمانات المعاقبة الجزائية تتعلق بالحرية ، وعدم انحياز محاكم القانون الخاص يتعلق بالمساواة ولكن للمحاكم أيضاً هدفاً آخر ، يلامس أكثر مباشرة ممارسة السلطة السياسية : إنها تراقب تصرفات الحكام ضمن حدود القانون ، أي عبر تطبيق مبدأ الشرعية .

إنّ مبدأ الشرعية هو عنصر جوهري من عناصر الديمقراطية الليبرالية . كأن فقهاء القانون القدماء يقولون إن هذه الأخيرة تكوِّنُ « دولة القانون » ، أي دولة تتماثل مع القواعد الحقوقية المعمول بها ، بالتعارض مع التعسف الذي يسود في الأنظمة التسلطية . غير أن تطبيق مبدأ الشرعية هو على درجات مختلفة من الصرامة تبعاً للأنظمة الديمقراطية لأن استقلال المحاكم مختلف لدى كل منها . يوجد فارق كبير على هذا الصعيد مع العنصر الأول لفصل السلطات ، الذي درسناه في القسم السابق . إن وجود برلمان مستقل يميّز الديمقراطية الليبرالية إذا لم يكن هذا العنصر موجوداً ، تنتفي صفة الديمقراطية الليبرالية وعلى العكس ، إن وجود محاكم مستقلة لا يتطابق بالضبط مع الديمقراطية الليبرالية . يوجد محاكم مستقلة في الأنظمة غير الليبرالية : مثلاً ، في الملكيات الأوروبية للنظام القديم . في بعض الديمقراطيات الليبرالية ، على العكس ، مثلاً في فرنسا ، استقلالية القضاة هي محدودة .

1 ـ استقلالية القضاء

يجب أولاً تحديد مفهوم القضاء ـ أو « المحاكم » ـ قبل تحليل الوسائل التي تسمح بضمان استقلالها .

مفهوم القضاء

يتّخذ الحكام (برلمان وحكومة) القرارات التي تنظم وتوجه الأُمة . هذه القرارات تنشىء قواعد حقوقية تطبق على المواطنين وهي تتخذ أشكال نصوص قانونية لها قوة إلزامية : دستور ، قوانين (بعضها مجمّع في مدونات : القانون المدني ، القانون الجزائي ، الخ) ، مراسيم ، أنظمة ، قرارات ، قرارات فردية . المحاكم هي أجهزة للدولة تضمن تطبيق القواعد الحقوقية التي أنشأها الحكام : هذه هي السلطة القضائية .

١ ـ السلطة القضائية

السلطة القضائية هي ، أوّلاً ، وحسب اشتقاقها بالذات ، قول الحق («Jurisdictio») . جميع المواطنين يمكنهم رفع قضاياهم أمام المحاكم بهدف توضيح معنى القواعد القانونية المعمول بها . ولأعضاء القضاء ـ القضاة ـ سلطة تفسير النصوص

القانونية بتحديدهم معناها الرسمي . يشكل مجموع أحكامها الاجتهاد ، الذي يوضح ويكمل النصوص .

● **سلطة التفسير - عملياً** ، تتعدى سلطة التفسير بكثير التفسير بحصر المعنى . أولاً ، لأن كثيراً من النصوص هي مبهمة أو غامضة ، ولها عدة معان ممكنة . والقضاة ، باختيارهم إحداها ، ينشئون القانون ويطبّقونه في آن . ثم إن النصوص لا تنظم كل شيء : إنها تنطوي على كثير من النواقص ، ولا تستبق كل المسائل . والحال أن القضاة يجب دوماً أن « يقولوا القانون » عندما ترفع أمامهم الدعوى : فلا يمكنهم التهرب خلف صمت النصوص ورفض الحكم . إذاً ، عند صمت النصوص ، ينبغي أن يجد القضاة بأنفسهم الحل القانوني ، مرتكزين على التقاليد وعلى الأعمال التحضيرية للنصوص وخاصة على المبادىء القانونية العامة . يساهم اجتهادهم هكذا في خلق القانون ، أي في اتخاذ القرارات : إنه ليس تفسيراً فحسب .

إن سلطة (أو صلاحية) قول القانون لا تتعلق فقط بالقواعد القانونية التي يضعها الحكام ، ولكن أيضاً بتلك التي يضعها المواطنون بينهم عبر الاتفاقات . إن العقود والاتفاقات التي يعقدها الأفراد بينهم ، وطبقاً للأشكال القانونية المفروضة ، لها قيمة قانونية بالنسبة للذين وضعوها : يمكنهم أن يطلبوا من المحاكم تفسيرها وتطبيقها . إن العلاقات بين القانون الذي تعدّه الدولة لكي يطبق على الجميع والقانون الذي تعدّه الاتفاقات المعقودة بين بعض المواطنين ليطبّق بينهم فقط ، إن هذه العلاقات يحددها تمييز أساسي بين القواعد القانونية التي يضعها الحكام : « أحكام الانتظام العام » والأحكام الأخرى . تفرض أحكام الانتظام العام على الجميع ولا أحد يستطيع خرقها بأحكام اتفاق خاصة . الأحكام الأخرى للقوانين ، المراسيم ، الأنظمة ، الخ ، لها فقط صفة مكمّلة : فهي تُطبّق طالما أن المواطنين لم ينشئوا بينهم أحكاماً اتفاقية .

سلطة القرار التنفيذي - إن السلطة القضائية لا تقتصر فقط على « قول القانون » بل تتعدّاه إلى استخلاص تبعات القانون الصادر ، أي تطبيقه . تحدد المحاكم واجبات الأشخاص الذين ينطبق القانون عليهم ، وتعطي أوامرها لتنفيذ هذه الواجبات : إن أحكامها هي « تنفيذية » . وأمر التنفيذ لا ينطبق فقط على المواطنين والأشخاص الخاصين : إنه ينطبق أيضاً على السلطات العامة ، أياً تكن هذه السلطات . رئيس الدولة ، رئيس الحكومة ، والوزراء هم ملزمون بتطبيق القرارات القضائية ؛ ينبغي حتى على البرلمان أن يخضع إذا أعلنت المحاكم عدم دستورية القانون الذي اقترعه . أوامر التنفيذ هذه يمكن أن تتعلق فقط بأعمال قانونية (إلغاء قانون ، إلغاء مرسوم ، تعيين

موظفين ، الخ) . لكنها تتعلق في الأعم الأغلب بأعمال مادية ، أكان الأمر يتعلق بدفع تعويضات أو أمر بتنفيذ حكم جزائي .

● **قوة القضية المقضية** - إن للقرارات النهائية التي يتخذها القضاء « قوة القضية المقضية » ، أي أنه لا يمكن الرجوع عنها . لا المواطنون ولا الحكام يستطيعون إقامة دعوى جديدة حول المسألة التي حكم بها القضاة . على الجميع أن يخضعوا للقرار الذي اتخذوه ، والذي ينعم بالحقيقة الشرعية يوجد فقط بعض حالات التخفيف : حق العفو لرئيس الدولة ، إمكانات تخفيف العقوبات : لكنها لا تغير الحكم بما هو يؤكد مسؤولية المتهم الجزائية . إن إنشاء الحكام لنص قانوني جديد ، يحل محل القديم الذي لا يعجبهم تفسير المحاكم له ، لا يصح إلا للمستقبل (إنه مبدأ عدم رجعية القوانين الجوهري) : في أي حال ، إنشاء هذا النص لا يصيب الحكم الذي يحدد دوماً تفسير النص القديم . وحده « التماس إعادة النظر » يسمح بإعادة النظر بالقضية المقضية : إنه نادر جداً .

2 - الفئات القضائية المختلفة

لكي نفهم على نحو جيد مختلف فئات القضاء ، يجب التمييز أولاً بين مختلف فئات النشاطات القضائية : هذه الأخيرة هي ، حسب البلدان ، إما موكلة لمحاكم متمايزة ، إما لذات الجهة القضائية .

● **النشاطات القضائية المختلفة** - يجب تصنيفها حسب طبيعة الدعوى . عادة ، يتخذ عمل القضاء شكل دعوى يتواجه فيها فريقان : الأول (المسمى المدعي) ، الذي يرفع الدعوى ، والثاني (المسمى المدعى عليه) الذي يقاوم هذا الادعاء . ولكن ، في بعض الدعاوى ، تكون الدولة أحد الفريقين .

الفئة الأولى من النشاطات القضائية تتعلق بالدعاوى بين الأشخاص الخصوصيين - أفراد أو أشخاص معنويين (جمعيات ، شركات تجارية ، الخ) - التي يطلب فيها هؤلاء من الدولة تفسير وتطبيق القواعد الحقوقية التي أنشأتها الدولة أو تفسير وتطبيق القواعد الحقوقية التي أنشأوها بينهم عبر الاتفاقات . إنه مفهوم القانون الخاص . ففي دعوى بين أشخاص خصوصيين يجب التمييز في بعض البلدان (مثلاً في فرنسا) لأنها تخضع لجهات قضائية مختلفة : 1 - الدعاوى المدنية (طلاق ، بنوة ، ملكية ، عقود مدنية ، الخ) ؛ 2 - الدعاوى التجارية ، المتعلقة بالأشخاص الذين يبيعون ويشترون الممتلكات والخدمات ؛ 3 - دعاوى العمل المتعلقة بالعلاقات بين أرباب العمل والعمال .

فئة ثانية من النشاطات القضائية تتعلق بالدعاوى الجزائية ، أي بالقانون الجزائي . وموضوعها هو معاقبة الذين يرتكبون مخالفات للقوانين الجزائية (جرائم ، جنح ، مخالفات) ، وذلك بتنفيذ عقوبات جزائية . وهي ليست دعاوى بين أشخاص خصوصيين ولكن بين مواطن (الأشخاص المعنويون لا يتبعون للقانون الجزائي لأن المسؤولية الجماعية تتناقض مع المبادىء الليبرالية) والدولة المكلفة تطبيق القوانين والممثلة « بالنيابة العامة » . غير أن الأفراد الذين هم ضحايا مخالفة جزائية يمكنهم تحريك العمل الجزائي العام ضد مرتكبي هذه المخالفات بصفتهم « خصماً يطالب بالحقوق المدنية » / Partie civile / ، مما يرغم النيابة العامة على الملاحقة . غير أن النيابة العامة يمكنها الملاحقة عفوياً .

فئة ثالثة من النشاطات القضائية تتعلق بالدعاوى بين الأشخاص الخصوصيين (أفراد وأشخاص معنويين) والدولة ، حول موضوع شرعية أعمال السلطات العامة أو الأضرار غير المبررة التي تلحق بالمواطنين . هذه الفئة هي مهمة جداً على مستوى المؤسسات السياسية . إن رقابة شرعية الأعمال التي يقوم بها الحكام هي عنصر أساسي من الديمقراطية الليبرالية . بين جميع النشاطات القضائية ، وحدها ، هذه الرقابة ، سوف ندرسها في هذا الكتاب على نحو مفصل . رقابة دستورية القوانين تدخل أيضاً ضمن هذه الفئة . غير أنها ، غالباً ، تُنظم بصورة مختلفة جداً عن رقابة شرعية أعمال الحكومة والإدارة في كثير من الديمقراطيات الغربية لا تخضع هذه الرقابة لأي تنظيم .

وحدة وتعددية القضاء ـ في البلدان الأنكلوسكسونية ، توكل هذه النشاطات القضائية المختلفة للجهة القضائية ذاتها ، التي تحكم في آن في القانون الخاص (مدني ، تجاري ، اجتماعي) ، والقانون الجزائي والقانون العام (إداري ودستوري) . غير أن المحاكم تتألف عادة على نحو خاص في الدعاوى الجزائية المهمة (دعاوى جنائية) . اعتمدت الديمقراطيات الغربية بصورة عامة في هذا الحقل مؤسسة هيئة المحلفين : يدير النقاشات قاض ، لكن الحكم يصدر عن مواطنين عاديين يُختارون بالقرعة لهذا الهدف : إنها « هيئة المحلفين الذين يقررون وحدهم أو مع القضاة . في انكلترا ، القضاء هو موحّد ومركزي جداً . في الولايات المتحدة ، على العكس ، هو لا مركزي ، ومن ناحية ثانية ، تفرض المنظومة الفدرالية تمييزاً بين القضاء الفدرالي وقضاء الولايات التي تطبق القانون الخاص للولاية المعنية .

في فرنسا ، على العكس ، توكل النشاطات القضائية المختلفة لمحاكم مختلفة هناك أولاً فصل أساسي بين محاكم القضاء العدلي والمحاكم الإدارية . الأولى ، تحكم في

دعاوى القانون الخاص (مدني ، تجاري ، اجتماعي) والدعاوى الجزائية (قانون جزائي) : وهي تتبع لسلطة محكمة التمييز . المحاكم الثانية تحكم في دعاوى القانون العام ، المتعلقة بالعلاقات بين الأفراد والدولة : وهي تشمل المحاكم الإدارية المحلية ومجلس الشورى الذي تخضع لسلطته . هاتان الدرجتان في المحاكم هما متساويتان . مجلس الشورى لا يخضع لاجتهاد محكمة التمييز ، ومحكمة التمييز لا تخضع لاجتهاد مجلس الشورى : عند حصول نزاع لجهة الاجتهاد ، تُحسم المسألة على يد محكمة الخلافات التي تتضمن عدداً متساوياً من مستشاري محكمة التميز ومستشاري مجلس الشورى .

في داخل محاكم القضاء العدلي يوجد فصل آخر بين الجهات القضائية . هناك من ناحية المحاكم العدلية بحصر المعنى ، المكونة من قضاة السلك التي تشمل القضاء المدني والقضاء الجزائي (تتألف من القضاة ذاتهم ولكن مع تقسيم في العمل وإضافة هيئة محلفين في الدعاوى الجنائية ، كما في المنظومات الأنكلوسكسونية) . هذه المحاكم العدلية بحصر المعنى لها صلاحية حق عام في مادة القانون الخاص : أي أنها تحكم في جميع المسائل التي لم يمنح فيها القانون الصلاحية لقضاء آخر ولكن يوجد قضاء استثنائي ، بالمقابل ، يمنحهُ القانون صلاحيات خاصة : المحاكم التجارية ، مجالس العمل (التي تحكم في النزاعات بين أرباب العمل والإجراء) ، الخ : وهي منظمة على نحو جماعي ومهني إلى حد كبير .

وسائل استقلالية القضاء

يعتقد غالباً أن وحدة القضاء هي وسيلة لضمان استقلاله إزاء الحكام ، وأن التعددية تضعف ، على العكس ، هذه الاستقلالية بإضعاف اعتبار المحاكم . هذا الرأي ليس خاطئاً بكليته ، بالتأكيد ، كما يرينا ذلك النموذج البريطاني . كثير من العناصر الأخرى تؤخذ بعين الاعتبار ، وهي في غالبيتها أكثر أهمية . إنها تتعلق أساساً بتعيين ووضعية القضاة .

١ ـ القضاة التمثيليون

يجب أن نضع جانباً حالة القضاة الذين يحملون إلى هذا الحد أو ذاك صفة ممثلي المتقاضين : المحلفون ، القضاة المنتخبون والقضاة النقابيون .

● المحلفون ـ المحلفون هم مواطنون ينتخبون بالقرعة ـ هيئة المحلفين ـ يمارسون وظائف قضائية مؤقتاً ، في دعوى معينة . الاختيار بالقرعة هو طريقة قديمة ديمقراطية استخدمتها الجمهوريات اليونانية . فهو يضمن استقلالية كاملة إزاء الحكام . غير أنه

أحياناً ، يكون الاختيار بالقرعة محدوداً : في فرنسا ، لائحة المختارين بالقرعة تحددها لجنة من القضاة والوجهاء المحليين (مستشارون عامون ورؤساء بلديات) الذين يضمنون لهيئات المحلفين تكويناً محافظاً إلى حد كبير . بصورة عامة المحلفون لا يحكمون وحدهم بل بالاشتراك مع قضاة اختصاصيين . في أغلب الأحيان ، هؤلاء الأخيرون (قاض منفرد ، أو رئيس ومساعدون) يديرون المناقشات ، حيث يتدخل المحلفون فقط لطرح الأسئلة . غير أن الحكم على توفر المسؤولية الجرمية تنطق به عادة هيئة المحلفين وحدها ، في جلسة يغيب عنها القضاة ، ثم يتدخل هؤلاء في تحديد العقوبة . في فرنسا ، لم نعد نُطبق هذه القاعدة والقضاة يجلسون مع هيئة المحلفين ، مما يضعف كثيراً من تأثيرها : هذا القانون ، الذي أنشأته حكومة فيشي عام 1941 ، لا يتلاءم مع المبادىء الليبرالية ، إنه ينزع إلى مفاقمة العقاب .

هيئة المحلفين هي مؤسسة معممة تقريباً في الديمقراطيات الغربية للحكم في الجرائم . في بعض البلدان ، تمتد المؤسسة إلى خارج هذا الحقل الأساسي . في انكلترا ، تتدخل هيئة المحلفين في مرحلة الاتهام في القضايا الجنائية ، وليس فقط عند الحكم ، لتقرير ما إذا كان يجب الملاحقة . في الولايات المتحدة ، نجد تقريباً المنظومة ذاتها . لكن هيئة المحلفين تلعب دوراً أكبر ، يمتد إلى جميع نماذج الدعاوى : يمكن أن يطلب مواطن بأن تحكم القضية هيئة محلفين ، ما أن تتجاوز مصلحة النزاع 20 دولاراً . وبما أن دور هيئة المحلفين يضمنه التعديل السابع للدستور فإنه لا يمكن تضييق ازدياده إلا بطرائق غير مباشرة .

● **القضاة المنتخبون** - يمكن تطور انتخاب قسم من القضاة على الأقل بالاقتراع الشامل من قبل كل المواطنين ، تماماً مثل النواب أو المستشارين البلديين . إنهم يمارسون وظائفهم دوماً وليس مؤقتاً مثل هيئة المحلفين . لكنهم لا يتلقون من المواطنين إلا تفويضاً محدوداً : يجب أن يخضعوا لانتخابات جديدة دورية ، يمكن أن تؤدي إلى حرمانهم من وظائفهم (كقضاة) . إن منظومة القضاة المنتخبين هي منتشرة جداً في الولايات المتحدة ، ليس على المستوى الفدرالي بل على مستوى الولايات . منذ انتخاب جاكسون رئيساً في عام 1828 ، اعتمدت أربعون ولاية من ولايات الأمم المتحدة منظومة انتخاب قضاة الولاية بالاقتراع الشامل . وحتى أنه أحياناً ، يمكن أن يعزل الناخبون القضاة عبر نوع من الاستفتاء (recall) .

لم تعط منظومة القضاة المنتخبين نتائج حسنة . أوّلاً هي لا تعطي أية ضمانة في الكفاءة القانونية . ثم إنه ، لمواجهة الانتخابات ، اضطر المرشحون للوصائف القضائية أن يرتبطوا بالأحزاب السياسية ، مما لا يوفر ضمانات عدم الانحياز في القرن التاسع عشر

وفي بداية العشرين ، اتخذت غالباً الأحزاب الأميركية شكل « ماكينات » يديرها ساسة عديمو الاستقامة ، يحاولون القبض على زمام الأمور وتوفير الحصانة مما يسمح لهم بكسب صفقات مالية مربحة ، عبر انتخاب القاضي ورئيس الشرطة والإداريين المحليين في آن معاً أتاحت عدة إجراءات تصحيح هذه التجاوزات جزئياً : إطالة مدة تفويض القضاة ، الموافقة المسبقة على المرشحين من قِبَل جمعية قانونيي الدولة ، استبدال الانتخاب بإقرار تعيين أجرته الحكومة ، الخ . الآن ، عدم الكفاءة ، عدم الاستقامة ، وتبعية الساسة لا توجد إلا في عدد قليل من الدولة والوظائف القضائية الثانوية .

● **القضاة النقابيون** ـ القضاة ـ النقابيون ـ هم قضاة مكلفون بحل النزاعات المتعلقة ببعض المهن ، وهم يعينون من قبل أعضاء المهنة ، إنه انتخاب نقابي ، مختلف تماماً من حيث طبيعته عن الانتخاب بالاقتراع الشامل . لا تُطبق هذه المنظومة إلا في القضاء المتخصص (والمتعلق ببعض المهن) . يمكن تقريب هذه المحاكم التعاونية من الغرف الاقتصادية التي درسناها سالفاً .

على سبيل المثال ، نذكر مجالس العمل ومحاكم التجارة الفرنسية تحكم الأولى بين الموظفين والإجراء . يتم انتخاب القضاة بالاقتراع المباشر ، من قِبَل جميع أعضاء فئة معينة (أرباب عمل ، موظفون ، عمال) في داخل كل شعبة مهنية متخصصة علاوة على ذلك ، للمحكمة صفة تحكيمية إذ أنها تتألف من عدد متساوٍ من ممثلي أرباب العمل وموظفي الفئة المعينة . في المحاكم التجارية التي تحكم في النزاعات التجارية ، يتم الانتخاب النقابي بالاقتراع غير المباشر . ينتخب القضاة جسم انتخابي مؤلف من : 1 ـ « مندوبين قنصليين » ، هم أنفسهم منتخبون من التجار وممثلي الشركات التجارية ، 2 ـ أعضاء غرف التجارة المنتخبين على النحو نفسه ، 3 ـ قضاة وقضاة المحاكم التجارية القدامى .

2 ـ قضاة السلك ـ

في غالبية الديمقراطيات الغربية ، تتألف المحاكم أساساً من قضاة سلك تعينهم الحكومات ، وهم موظفون لدى الدولة . يمكن ضمان استقلاليتهم بعدة وسائل تقنية ، يؤلف مجموعها وضعية خاصة ، مختلفة عن وضعية الموظفين العاديين .

● **ضمانات التعيين** ـ يمكن تصور عدة منظومات تعيين للقضاة تضمن في آن كفاءتهم التقنية واستقلالهم إزاء الحكومة التي تعينهم . في فرنسا ، تُطبَّق منظومة التعيين بالمباراة : يصف المرشحون تبعاً لنتائج الامتحانات ، ولا يسع الحكومة أن تعينهم إلا

طبقاً لترتيب لائحة التصنيف . يكفي إذن أن يكون الإشراق على المباراة قد تم على أيدي فاحصين مستقلين (جامعيين ، قانونيين ، اختصاصيين ، قضاة ، الخ) كي يضمن التعيين استقلالية كبرى في البداية . الطريقة نفسها تضمن استقلالية تعيين أساتذة الجامعة .

تطبّق انكلترا والولايات المتحدة (بالنسبة للقضاة الفدراليين) منظومة مختلفة : التعيين المرتكز على الشهادات ، والتجارب والمراكز . تعين الحكومة القضاة من بين القانونيين الاختصاصيين الذين يحوزون على شهرة وعلى تجربة معينة . هؤلاء القضاة الاختصاصيون هم حصرياً ممتهنون للقانون في انكلترا حيث التدريس الجامعي للحقوق ليس منتشراً جداً . في الولايات المتحدة ، حيث الثقافة الجامعية تلعب دوراً كبيراً ، على العكس ، بعض القضاة من المصاف العالي يُختارون من بين أساتذة الحقوق في الجامعات الكبرى .

● **ضمانات عدم قابلية العزل** - أقرت غالبية الديمقراطيات الغربية قاعدة عدم عزل القضاة . وهي تعني أنه لا يمكن عزل القاضي ، ولا إنزال رتبته ولا نقله إلى مركز مساوٍ أو مركز أعلى ، دون موافقته أو موافقة القضاة الآخرين . سوف يحتفظ إذاً بمهامه كقاضٍ طالما يرغب في الاحتفاظ بها ، ما خلا حالة الأخطاء المهنية الفادحة ، والتي لا ترجع صلاحية تقديرها للحكومة - التي يمكن أن تكون انحيازية - بل للقضاة أنفسهم . هذه الضمانة المطلقة للوظيفة ، إذا صحّ التعبير هذه الطمأنة بأن لا شيء ولا أحد يستطيع إرغام قاضٍ على ترك مركزه ، تُشكل ضمانة فعالة جداً (تستخدم نفس الطريقة بالنسبة لأساتذة الجامعة) . وتظهر التجارب بأن عدم قابلية العزل هي غير كافية إن لم ترافقها ضمانات ترقية .

● **ضمانات الترقية** - إن مثال الجهاز القضائي الفرنسي في المحاكم العدلية يلقي إضاءة واسعة ، على هذا الصعيد يفيد هذا الجهاز من تعيين بالمباراة غير انحيازي ومن ضمانات عدم قابلية عزل صلبة جداً . مع هذا ، فإن الجهاز القضائي ليس مستقلاً تماماً عن الحكومة ، لأنه تملك وسيلة ضغط هائلة : الترقية . بالطبع ، هناك قواعد أقدمية تحد من السلطة الاستنسابية للحكومة . لا يمكن لهذه الأخيرة أن ترقي قاضي إلى مركز أعلى إلّا بعد فترة زمنية من الخدمة حد أدنى في مركزه الحالي . ومن ناحية ثانية، يحق لكل قاض بترقية بعد فترة زمنية في الخدمة حد أقصى . مع هذا ، فإن هاتين القاعدتين تتركان هامشاً كبيراً من الحرية . إن القاضي الشاب الذي نجح في المباراة لا يمكن عزله ولا نقل مركزه ، والأقدمية كفيلة بترقيته في جميع الأحوال بيد أن وتيرة ونقطة الوصول لهذه الترقية

يمكن أن تكونا متباينتين جداً . والحال ، أن تقليداً راسخاً بقول بأن الرضوخ للنظام يضمن مستقبلاً لامعاً .

يمكن تصحيح هذه التجاوزات بطريقتين رئيسيتين ، كما يمكن الجمع بينهما . الأولى ، أن توكل مهمة ترقية القضاة للجسم القضائي نفسه . مثلاً ، إلى ممثلين منتخبين من القضاة أنفسهم ، يشكلون مجلساً أعلى للقضاء تستخدم في فرنسا طريقة كهذه بالنسبة لأساتذة الجامعة ، وتضمن لهم ، مع ضمانات التعيين وعدم قابلية العزل ، استقلالاً شبه كامل . ولقد تحقق تقدم كبير في هذا الاتجاه بما يخص القضاة في الدستور الفرنسي لعام 1946 ، لكن دستور عام 1958 رجع جزئياً إلى الوراء .

الطريقة الثانية هي في الحد من درجات ونتائج الترقية ، بحيث أنه يوجد قليل من الفوارق في المراكز إنها تُطبّق في مجلس الشورى الفرنسي حيث يعطي نتائج حسنة جداً يشكل أعضاء المجلس ، جسماً واحداً ، لا يغير التقدم في داخله في المراكز جوهرياً . لهذا السبب أعضاء المجلس هم أكثر استقلالية من القضاة العدليين . تطبّق المنظومة نفسها في انكلترا بشكل شبه كامل : يشكل الجهاز القضائي جسماً قليل العدد ، مركّز في لندن ، مع قليل من التراتبية الداخلية وقليل من الترقية . إن استقلاله كامل ، يعطيه صفة « سلطة » قضائية حقيقية ، بوجه السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

حول مفهوم السلطة القضائية ، انظر : R. Carré de Malberg, Contribution à la théorie générale de l'Etat, 1920 جزء I ، ص 691 ـ 816 ؛ R. Bonnard, Le contrôle juridictionnel de l'administration 1934 والبيبليوغرافيا في هذا المؤلف حول فصل السلطات .

مما يخص التنظيم المقارن للأجهزة القضائية ، انظر : R. David, Grands systèmes de droit contemporains 1964 . ـ عن الأجهزة القضائية الفرنسية ؛ انظر : P. Cornu و J. Foyer ، أصول المحاكمات المدنية ، 1957 ؛ R. Vouin و J. Léauté ، Droit pénal et procédure pénale ؛ Rousselet ، تاريخ هيئة القضاء ، 1957 . ـ حول المسائل التي يطرحها تنظيم هيئة القضاء ، انظر : Casamayor ، القضاة ، 1956 والمنشورات الأخرى لهذا المؤلف . ـ حول الأجهزة القضائية الإدارية ، انظر : J.M. Auby و R. Drago ، Traité de contentieux administratif ، مجلدان ، 1975 ، جزء I ؛ ومؤلفات جورج نوديل ، القانون الإداري ، الطبعة السابعة ، 1976 و J. Rivero ، القانون الإداري ، الطبعة الثامنة ، 1977 . ـ حول تنظيم الأجهزة القضائية البريطانية ، انظر : R. David ، القانون الانكليزي ، 1965 (سلسلة «Que sais-je») ؛ R.M. Jackson, The machinery of justice in England ، طبعة رابعة ، كمبردج ، 1964 و P. Archer, The Queen's Court ، طبعة ثانية ، لندن ، 1963 . ـ حول تنظيم الأجهزة القضائية في الولايات المتحدة ، انظر S. Tunc و A. ، Le système constitutionnel des Etats- Unis d'Amérique ،

1954 ، جزء III ، ص 194 وما يتبع (مع بيبليوغرافيا) ؛ E.A. Farnsworth, An introduction to the legal system of the United States, New York, 1953.

2 ـ رقابة القضاء على الحكام

في الديمقراطيات الليبرالية ، يؤمن القضاء رقابة على الحكام عبر مبدأ أساسي : مبدأ الشرعية . وهو يُطبّق في كل مكان ، بما هو يفترض تبعية القرارات التي تتخذها الحكومة والسلطات الإدارية (موظفو الحكومة ، سلطات محلية) للقوانين . وعلى العكس ، فهو لا يطبّق إلا في بعض الدول الليبرالية بما هو يفترض تبعية القانون للدستور .

رقابة شرعية الأعمال الحكومية والإدارية

إن مبدأ الشرعية يستتبع تراتبية بين الأحكام القانونية (قوانين ، مراسيم ، قرارات ، الخ) ، ويجب أن تمتثل الأعمال مع الدرجات الدنيا للأعمال من الدرجات العليا . وتكمن رقابة الشرعية في ملاحظة هذا الامتثال أو غيابه ، وفي استخلاص تبعاته .

١ ـ مبدأ الشرعية

تراتبية الضوابط ـ يعني مبدأ الشرعية أولاً أن جميع المراسيم الحكومية والإدارية تتبع القوانين (وهذا هو المعنى الحرفي لكلمة « شرعية ») . لكنه يعني أيضاً أنه يوجد تراتبية بين المراسيم الحكومية والإدارية .

● **تبعية المراسيم الحكومية والإدارية للقوانين** ـ لقد كان مفهوم القانون موضوع مجادلة كلاسيكية بين القانونيين في بداية القرن الحالي . فالتحديد المادي ، بطبيعة العمل ، يتعارض مع التحديد الشكلي ، بالجهاز الذي يقوم بالعمل . حددت « مدرسة بوردو » ـ ليون دوغي ، روجيه بونار ، غاستون جيز ـ تصنيفاً مادياً دقيقاً للمراسيم القانونية ، انطلاقاً من درجة عموميتها . كانت تميز بين ثلاث فئات من المراسيم : 1 ـ المراسيم القواعد ، التي تضع قواعد حقوقية عامة تُطبّق على مجموع الأشخاص ، محددين على نحو مجرد ، 2 ـ المراسيم الوضع ، التي تطبّق على شخص معين وضعية محدّدة المراسيم شخص معين وضعية محدّدة في المراسيم ـ القواعد (الأمثلة الكلاسيكية هي تعيين موظف أو إقرار ضريبة لمكلّف معين) ، 3 ـ المراسيم الذاتية التي تنشىء وضعيات

خاصة ببعض الأشخاص : العقود مثلاً . بالنسبة لمدرسة بوردو ، كانت تعتبرُ قوانين المراسيم القانونية التي تضع قواعد حقوقية عامة ، أي « مراسيم ـ قواعد » .

هذا التصنيف يلعب دوراً مهماً في التراتبية الداخلية للمراسيم الحكومية والإدارية . وعلاوة على ذلك ، فهي توضح كثيراً أواليات إنشاء القانون لكنه لم يتطابق إطلاقاً مع الواقع ، بما يتعلق بتحديد القانون . فاضطر أصحاب هذه النظريات إلى التمييز ، بين المراسيم التي كانوا يعتبرونها تشريعية من حيث طبيعتها ، بين تلك التي يقرها البرلمان وتلك التي تقرها الحكومة والسلطات الإدارية : الأولى فقط هي قوانين حقيقية ، والثانية « أعمال تنظيمية » أو « أنظمة » . من ناحية ثانية ، اضطروا إلى اعتبار أن المراسيم الفردية التي يقرها البرلمان ـ مثلاً القانون الذي يمنح مكافأة وطنية لفرد معيّن اسمياً ـ هي قوانين ، وإن لم تكن تشريعية من حيث طبيعتها : فواقعة أن هذه المراسيم هي جد استثنائية لم يكن لها أي تأثير .

القانون ليس مفهوماً « مادياً » بالمعنى الذي تعطيه مدرسة بوردو لهذه الكلمة . العمل التشريعي يتحدد فقط بالجهاز الذي يقره القانون هو كل عمل يقره البرلمان بالأشكال التشريعية ، أياً كان محتواه . المراسيم الوحيدة للبرلمان التي ليست قوانين هي تلك التي يقرها بأشكال غير تشريعية : قرارات داخلية للمجالس والتعيينات التي تقرها ، الخ . إن تفوق القانون على أعمال الحكومة والسلطات الإدارية يجعل هذه المراسيم تابعة للبرلمان . تراتبية المراسيم تستتبع تراتبية الأجهزة . إن تفوق القوانين هو الذي يجعل من هذه الأخيرة حدوداً يفرضها البرلمان على النشاط الحكومي .

لكن تراتبية المراسيم هي أيضاً نتيجة لتراتبية الأجهزة . إذا كان القانون يأتي في مرتبة أعلى من مراسيم الحكومة والسلطات الإدارية ، فذلك لأن البرلمان هو ممثل المواطنين الذين انتخبوه ، والذين هم أصحاب السيادة . إن تفوق القانون يأتي من واقعة أنه « التعبير عن الإرادة العامة » ، كما كان يقول روسو . تجدر الإشارة إلى أن هناك عاملين يخففان من هذا الربط بين تفوق القانون والسمة التمثيلية للبرلمان : من ناحية ، القانون يتبع للدستور في بعض الديمقراطيات الغربية ؛ ومن ناحية ثانية ، الرئيس هو أيضاً ممثل الأمة عندما يُنتخب بالاقتراع الشامل المباشر . فأعماله هي رغم كل شيء تابعة للقوانين في الولايات المتحدة وفي النمسا . في فرنسا ، تم خرق تفوق القانون بقوة بعد حصر المشرع ، حسب المادة 34 من دستور 1958 ، في حقل محفوظ ، تمارس خارجه بكل حرية السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية والحكومة ، غير أن هذه المادة هي سابقة لانتخاب الرئيس بالاقتراع الشامل ، وتُطبّق أيضاً في المراسيم التي يتخذها رئيس الوزراء

والتي لا تنبثق مباشرة من السيادة الوطنية .

إن تفوق القانون يمتد إلى خارج نطاق القوانين بحصر المعنى . القوانين لا تشكل المضمون الوحيد للشرعية . فأحكام الدستور تدخل أيضاً ضمنها . إذا لم يكن الدستور جامداً ، أو إذا لم يكن ثمة رقابة على الدستورية ، فإن مضمون الدستور لا يملكِ قيمة قانونية أعلى من قيمة القوانين ، بل قيمة قانونية مساوية . إن أحكام الدستور هي ، كأحكام القوانين ، محمية بمبدأ الشرعية . ويصح هذا أيضاً بالنسبة لإعلانات الحقوق المتضمنة في الدساتير أو في مقدماتها . إن غالبية الديمقراطيات الغربية تعتبر أيضاً بأن مبدأ الشرعية يتعلق بـ « المبادىء العامة القانونية » . أي قوانين تقع تحت القوانين والدستور ، وهي تستلهم أحكامها العيانية ، دون أن ترجع إليها هذه الأحكام صراحة ـ يحدد الاجتهاد والمبادىء القانونية العامة انطلاقاً من أحكام خاصة . ولا مرية بأنها لا تُطبّق إلا في حالة صمت القوانين .

● **تبعية الأعمال الحكومية والإدارية لبعضها البعض** ـ إن مبدأ الشرعية يستتبع ثانياً أن مختلف المراسيم الحكومية والإدارية تتبع بعضها بعضاً . هذه التراتبية الداخلية تتضمن الدرجات التالية : مراسيم رئيس الدولة ، مراسيم رئيس الحكومة ، قرارات الوزراء، قرارات السلطات المحلية (محافظ ، رئيس بلدية ، الخ) ، كما تتراتب هذه الأخيرة بدورها : فقرارات المحافظين هي أعلى من قرارات رئيس البلدية ، وقرارات السلطات الإقليمية هي أعلى من قرارات السلطات المناطقية ـ يجب أن تمتثل المراسيم من الدرجات الدنيا للأحكام المتضمنة في مراسيم كل الدرجات العليا (ومن ضمنها القوانين) . إن أحكام الأعمال من كل الدرجات العليا يمكن ، على العكس ، أن تغير أحكام الأعمال من كل الدرجات الدنيا . يمكن أن يغير القانون أحكام كل الأعمال الحكومية والإدارية ، ما خلا في الحالة التي يحدد فيها الدستور حقلاً محفوظاً (أو خاصاً) للسلطة التنظيمية ، حيث لا يسع المشرع أن يتدخل (حالة فرنسا) .

غير أن مفهومات مدرسة بوردو حول التمييز بين المراسيم ـ القواعد ، ذات النطاق العام وغير الشخصي ، والمراسيم ذات النطاق الفردي (مراسيم ـ وضع ، ومراسيم ذاتية) تجد هنا تطبيقاً مهماً . المراسيم ذات النطاق الفردي لا تغير المراسيم ذات النطاق العام (المسماة مراسيم تنظيمية عندما تصدر عن السلطات الحكومية أو الإدارية) . وهذا يصح أولاً ، في داخل الدرجة التراتبية ذاتها : يجب أن يكون مرسوم رئيس الجمهورية الذي يعين موظفاً كبيراً ممتثلاً للمراسيم التنظيمية للرئيس ، وقرار وزير التربية الوطنية الذي يعين استاذاً ممتثلاً للقرارات التنظيمية للوزير ذاته . لا يسع السلطة الحكومية أو

الإدارية ذاتها أن تخالف بقرار خاص القرارات العامة التي وضعتها .

ولكن مبدأ تبعية الإجراءات الفردية للقواعد العامة يُطبق أيضاً في العلاقات بين المراسيم الصادرة عن سلطات تقع على درجات مختلفة من التراتبية . فالمرسوم الرئاسي الفردي لا يمكن أن يخالف الأحكام التنظيمية لمراسيم رئيس الحكومة أو القرارات الوزارية . إن تبعية الخاص للعام تضرب هنا تراتبية السلطات (ما عدا في الحالة التي تصدر منها الأحكام التنظيمية عن سلطة محلية ، فيما الحكم الفردي يصدر عن سلطة وطنية أو سلطة محلية ذات صلاحية أوسع) . ويأتي هذا من واقعة أن تبعية القرارات الفردية للقرارات التنظيمية ترتكز على مبدأ مساواة المواطنين الجوهري : خرق قواعد عامة بإجراءات خاصة هو خرق للمساواة ، التي هي إحدى قواعد الديمقراطيات الليبرالية .

هكذا تتضح واقعة أن البرلمان لا يخضع دوماً بذاته لمبدأ تبعية القواعد الخاصة للقواعد العامة . إذا كان هناك رقابة قضائية لدستورية القوانين ، فهو يخضع لهذه القواعد لأن القانون الفردي الذي يخالف قانوناً عاماً يخرق مبدأ المساواة الدستوري . ولكن في حال غياب رقابة قضائية لدستورية القوانين ، فإن البرلمان يمكنه أن يخالف بقانون خاص قوانين أو أنظمة عامة : لأن لا أحد يسعُه منع خرق هذا القانون لمبدأ المساواة . في أي حال ، هذه المسألة هي ذات أهمية ثانوية ، إذ أن القوانين الخاصة هي جد نادرة : الأمثلة الأكثر شيوعاً هي منح مكافآت أو امتيازات استثنائية لرجال عظماء .

2 ـ تطبيق مبدأ الشرعية ـ

إن مبدأ الشرعية هو قاعدة رقابة القضاء على الأعمال الحكومية والإدارية . كما قلنا ذلك سالفاً ، إن القضاء يملأ وظائف أخرى . لكن هذه الوظيفة هي أساسية من الناحية السياسية فهي تضمن التبعية القانونية لجميع سلطات الدولة للبرلمان . وتعطي القضاء سلطة بالغة الأهمية .

● **أشكال الرقابة القضائية للشرعية ـ** تتم الرقابة القضائية للشرعية بطريقتين مختلفتين : بطريق الدفع أو بطريق الدعوى المباشرة ، مع أخذ عبارات « الدفع » و « الدعوى المباشرة » هنا بالمعنى الإجرائي . الدفع هو عارض يرفع أثناء الدعوى ، ويعلق الحكم في القضية الرئيسية ويفرض الحكم أولاً في القضية العرضية . أمام القضاء العادي تتم رقابة شرعية الأعمال الحكومية والإدارية بهذه الطريقة ، وهذا يعني أن المحكمة عندما تكون على وشك تطبيق مرسوم غير شرعي على متقاضٍ (مرسوم حكومي

أو إداري مخالف للقانون ، قرار مخالف لمرسوم ، الخ) ، فإن المتقاضي يمكنه « الدفع بعدم الشرعية » . إذا اعتبرت المحكمة أن هذا الدفع هو مشروع ، فسوف ترفض تطبيق العمل المنقوض . ولكن هذا العمل يبقى ويمكن أن تطبقه محاكم أخرى . في أي حال ، إن لعبة الاستئناف والتمييز ستؤدي بالضرورة إلى توحيد الاجتهاد حول هذه النقطة . فالعمل غير الشرعي سيبقى دوماً قائماً في النظرية ولكن لن تطبقه أية جهة عملياً .

في بعض الديمقراطيات الغربية ـ ولكن ليس في جميعها ـ يوجد ، علاوة على ذلك ، محاكم خاصة يمكن أن يرفع الأفراد أمامها دعوى موجهة مباشرة ضد المراسيم غير الشرعية وتتجه لإلغائها : تسمى هذه الدعوى « دعوى الإلغاء » . إذا قبلت المحكمة الدعوى وإذا قرر إلغاء المرسوم غير الشرعي ، فإن هذا الأخير سيلغى بالنسبة للجميع . نذكر بأن هذه المحاكم الخاصة ، يمكن أيضاً في بعض الحالات أن ترفع أمامها الدعاوى بطريق الدفع بعدم الشرعية ، كالمحاكم العادية . تعرف فرنسا نظاماً متطوراً جداً لجهة دعاوى الإلغاء ضد المراسيم الحكومية والإدارية المعتبرة غير شرعية فهي ترفع أمام القضاء الإداري : مجلس الشورى والمحاكم الإدارية . بمقارنة اجتهادها في هذه المادة مع اجتهاد المحاكم العادية (التي ترفع أمامها الدعاوى بطريق الدفع) وخاصة محكمة التمييز التي توحد اجتهادها ، نلاحظ أن هذه الأخيرة هي أكثر حياءً في معاقبة خرق الشرعية ، وخاصة في معاقبة خرق الشرعية وتجاوزات الحكومة على السلطة التشريعية . نلاحظ وقائع مشابهة حول دستورية القوانين .

● **اتساع سلطات القضاء** ـ إن رقابة الشرعية تمنح القضاء دوراً مهماً جداً في سير عمل الدولة ، وخاصة في العلاقات بين البرلمان والسلطات الإدارية والحكومية والعلاقات بين هذه الأخيرة ، وهذا الدور هو من الأهمية بمكان لأن النصوص ليست دوماً واضحة جداً والقضاة ينعمون بهامش من التقدير واسع جداً . أحياناً ، ينزعون إلى توسيعه أكثر. ثلاث نظريات اجتهادية تستأهل ذكرها على هذا الصعيد : نظرية السلطة الاستنسابية للإدارة ، نظرية مراسيم الحكومة ونظرية الظروف الاستثنائية .

إن الأجهزة القضائية الإدارية الفرنسية تعتبر أنه يجب التمييز ضمن القواعد التي تضعها السلطات العليا بين تلك التي تفرض على السلطات الدنيا « صلاحية محدودة » ترغمها على التصرف وتلك التي تترك « سلطة استنسابية » تسمح لها بتقدير ما إذا كان هناك ملاءمة للتصرف أم لا . بالطبع ، يجب أن يكون العمل الذي تقره ممتثلاً لمبدأ الشرعية : لكن هذا المبدأ لا يفرض التصرف ، إذا كان ثمة سلطة استنسابية . إن مفهوم السلطة الاستنسابية هو بالتأكيد ضروري للسماح للسلطات الحكومية والإدارية

لتكييف القواعد العامة ، مع الأوضاع الخاصة . غير أن النصوص لا توضح دوماً إذا كان هناك صلاحية محدودة أم لا ، والسلطة الاستنسابية للقضاء هي كبيرة على هذا الصعيد .

النظريتان الأخريان هما موضوع تساؤلات وانتقاد أكثر من سابقتهما . حسب نظرية « مراسيم الحكومة » ، تقع بعض مراسيم السلطات الحكومية والإدارية ، التي يطلق عليها القضاء هذه التسمية ، تقع خارج مبدأ الشرعية بسبب من طبيعتها وأهميتها السياسية : أي أن القضاء يرفض رقابة ما إذا كانت غير شرعية أم لا . حسب نظرية « الظروف الاستثنائية » أو « حالة الضرورة » ، يمكن أن تتصرف السلطات الحكومية والإدارية خارج إطار الشرعية عندما تكون مرغمة على ذلك نتيجة ظروف استثنائية وغير اعتيادية يقدّر القضاة بحرية هذه الصفة غير الاعتيادية والاستثنائية . هاتان النظريتان هما ضروريتان على نحو محتم ولكنهما تنطويان على مخاطر أكيدة .

الرقابة على دستورية القوانين

في نهاية القرن الثامن عشر ، ظهرت في الولايات المتحدة ، في البداية ، وثم في فرنسا ، « دساتير » ، أي نصوص تحدد الأجهزة الأساسية للدولة وتعلن بصورة عامة الحريات العامة الجوهرية . هذه الدساتير أو « القوانين الدستورية » اعتبرت أعلى من القوانين العادية التي يقترعها البرلمان: وهي أرست أيضاً فوق القانون نفسه درجة عليا من الشرعية ، « شرعية فوقية » إذا صح التعبير . غير أن مبدأ دستورية القوانين ليس مطبقاً بشكل فعلي في جميع الديمقراطيات الليبرالية .

٦ ـ مبدأ دستورية القوانين

تختلف أهمية هذا المبدأ حسبما يشمل الدستور أولاً إعلاناً للحقوق وحسبما يكون الدستور جامداً أم مرناً .

● إعلانات الحقوق ـ لقد استلهمت منظومة إعلانات الحقوق من إعلان الاستقلال للولايات المتحدة لعام 1776 ، الذي ليس بالمعنى الحقيقي إعلاناً للحقوق . فالإعلان الأول الحقيقي للحقوق هو إعلان ولاية مساشوستس / Massa chusetts / الأميركية ، الذي تم التصويت عليه عام 1780 ، الأكثر شهرة هو الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 . تحتوي إعلانات الحقوق على تحديد للحريات العامة الأساسية . تتعارض أطروحتان على هذا الصعيد . بالنسبة لبعض القانونيين ، ليس لإعلانات الحقوق إلا قيمة فلسفية ومعنوية ، وهي لا تنشىء بذاتها أي حق بالمعنى

المحصور ، يمكن للمواطنين أن يتذرعوا به وعليه ، فإن الهدف منها هي الهام المشرع : غير أن وحدها القوانين التي يصدرها هذا الأخير هي التي تنشىء حقوقاً ، لا يمكن إذاً التذرع أمام قاضٍ بمادة من إعلان الحقوق ، إذ أن ليس لهذا الأخير أية قيمة قانونية .

لكن هذه النظرية هي مرفوضة بصورة عامة . ويكون الاستناد هنا إلى حجج نصية . فبادىء ذي بدء ، تستخدم إعلانات الحقوق بذاتها كلمة « حقوق » التي تحمل معنى دقيقاً جداً : إنها تعني الصلاحيات التي يمكن أن نتذرع بها قانونياً ، أي التي يمكن الارتكاز عليها أمام المحاكم . ثم إن إعلانات الحقوق هي مدموجة في قلب الدساتير ، حيث تشكل المقدمة أو العنوان الأول (بصورة عامة ، يتم التصويت عليها مع الدستور ؛ غير أن الإعلان الفرنسي لعام 1789 ، قد جرى التصويت عليه وصدر قبل دستور 1791 بسنتين ، وأدمج به لاحقاً) . يمكن الارتكاز أيضاً على حجة جوهرية : أن المبادىء ومنظومة القيم التي تشكل أساساً للمنظومة القانونية هي بالضرورة جزء من هذه المنظومة نفسها . المحاكم الفرنسية تتم بذلك ، بإقرارها أن الصحة القانونية لـ « مبادىء القانونية العامة » : الإعلانات تحدد مبادىء من هذا النوع .

يجب معرفة ما تحمله هذه المجادلة من حقائق . تُحسم المسألة دون نقاش لو أن الدستور يحدد بذاته قيمة الإعلان ، أما بإعلانه صراحة أنه يُفرض على المحاكم والسلطات العامة ، وأما أن يقول عكس ذلك بصراحة . تطرحُ المسألة فقط في الحالة التي يلزم الدستور فيها الصمت حول هذه النقطة . إنّ توكيد القيمة القانونية للإعلانات يعني أنها تُفرض على المحاكم وعلى السلطات العامة ، بنفس القيمة القانونية التي تُفرض بها بقية أحكام الدستور .

● **الدساتير المرنة والدساتير الجامدة** ـ لقد انتشرت وتطورت فكرة الدستور أولاً في القرن الثامن عشر على يد الفلاسفة ، كوسيلة لإضعاف السلطة الملكية ، وذلك بإنشاء قواعد تُفرض على الملك نفسه ، الذي كان يجسد السيادة آنذاك . ثم استخدمت فيما بعد لوضع حدود للبرلمان ، ممثل الأمة ، الذي كان يجسد السيادة الجديدة . لم يتم قبول هذه الفكرة دون صعوبات ، إذ أن بعض المنظرين راحوا يؤكدون بأن الأمة إذا كانت سيدة ، لا يمكن أن تُحَدَّ صلاحياتها ، وأن السلطة التشريعية للبرلمان ، ممثل الأمة ، لا يجب أن يخضع لقواعد دستورية عليا . لقد توسعت وتطورت فكرة « شرعية فوقية » دستورية أولاً في الولايات المتحدة ، بسبب بنيتها الفدرالية . حاولت الولايات الأعضاء للفدرالية الأميركية أن تحمي أنفسها ضد تجاوزات الكونغرس على استقلاليتها : من هنا قاعدة أن أعمال الكونغرس ، ومن ضمنها القوانين ، يجب أن تمتثل للدستور . ثم أرادت بعض

الولايات ، خاصة المساشوستس حماية حريات المواطنين ضد تجاوزات مشرعها الخاص . ولاحقاً ، استخدمت أيضاً فكرة فوقية الدستور لإضعاف البرلمان بالنسبة للحكومة : مثال الدستور الفرنسي لعام 1958 هو نموذجي على هذا الصعيد .

بيد أن هذا التفوق للدستور لا يوجد أينما كان . كي يكون ثمة تفوق ، يجب أولاً أن لا يملك البرلمان القدرة على تغيير أحكام الدستور . يجري القانونيون إذن تمييزاً بين الدساتير المسماة « جامدة » والدساتير المسماة « مرنة » . يسمون دستوراً مرناً الدستور الذي يمكن أن يغيره البرلمان بالأشكال ذاتها التي يتبعها لتغيير القوانين العادية . في منظومة كهذه ، لا يمكن أن يكون هناك تناقض بين القانون والدستور . لا يتفوق إذن الدستور المرن على القانون العادي إن تفوقاً كهذا لا يمكن أن يُثبّت إلا إذا فُرض إجراء خاص ، مختلف عن تصويت القوانين العادية ، لتغيير الدستور في هذه الحالة يسمى الدستور بالـ « جامد » . وهذا الإجراء الخاص يمكن أن يكون مختلفاً عن الإجراء التشريعي العادي : ضرورة انتخاب جمعية خاصة لتعديل الدستور ، ضرورة استفتاء شعبي لإقرار التعديل الدستوري الذي اقترحه البرلمان ، ضرورة تأمين أغلبيات خاصة في البرلمان للتصويت على هذا التعديل ، شروط خاصة للمبادرة وصوغ النصوص المتعلقة بالتعديل ، الخ . الجمود يمكن أن يكون إذن على درجات متفاوتة .

2 ـ تطبيق دستورية القوانين

القول بأن الدستور هو متفوق على القوانين ـ وعلى القواعد الدنيا ـ فهذا يعني أن قانوناً مخالفاً لمادة دستورية هو غير انتظامي ولا يجب أن لا يُطبّق : هذا هو مبدأ دستورية القوانين . غير أنه لا يمكن أن يُطبق إلا إذا كان قد تم التحقق رسمياً من خرق القانون للدستور ، وكان الجهاز أو السلطة التي تتحقق من ذلك يملكان الصلاحية في استخلاص التبعات . الرقابة على دستورية القوانين هي عملية التحقق هذه ، التي يجب أن تفضي عادة إلى الإلغاء أو عدم تطبيق القانون . إن رقابة دستورية القوانين يمكن أن تنطوي على أشكال مختلفة ، تعطيها أهميّات مختلفة .

● **الرقابة غير القضائية** ـ يمكن تنظيم رقابة تقتصر على مبادرة الأجهزة الحكومية ، دون المواطنين : فهذه ليست رقابة قضائية هذه هي المنظومة الفرنسية الحالية للمجلس الدستوري : ترفع الحكومة أمام المجلس القانون الذي صوت عليه البرلمان والذي تعتبره مخالفاً للدستور ، والبرلمان يفعل الشيء نفسه بالنسبة لمراسيم الحكومة ، غير أن المواطنين لا يحق لهم رفع هذا النوع من الدعاوى أمام المجلس . إن الهدف من هذه الرقابة لدستورية القوانين هو الإبقاء على توزيع الصلاحيات بين الحكومة والبرلمان كما يرسمها

الدستور ، وليس حماية حريات المواطنين . ونتيجته هي خاصة الحد من البرلمان ، عبر السماح للحكومة بمنع تطبيق القوانين الدستورية : لأنه ، حتى في غياب مبدأ رقابة دستورية القوانين ، فإن مبدأ شرعية الأعمال الحكومية والإدارية يسمح بمنع الحكومة من اتخاذ قرارات مخالفة لقرارات البرلمان .

● **الرقابة القضائية** - كي تضمن رقابة دستورية القوانين حماية الحريات يجب أن يتمكن المواطنون من ممارستها . مما يؤدي إلى رقابة قضائية ، أي يمارسها جهاز له صفة محكمة . يمكن تصور منظومتين : إما أن يقدم المواطنون طلباتهم أمام محكمة خاصة ، مكلفة حصرياً بمراقبة دستورية القوانين : هذه هي المنظومة الألمانية والإيطالية للمحكمة الدستورية . أو يمكن للمواطنين طلب ذلك من المحاكم العادية عبر « الدفع بعدم الدستورية » عندما توشك المحكمة التي يتقاضون أمامها في قضية أخرى ، أن تطبق عليهم هذا القانون . فالقانون لا يطبق في هذه القضية ، لكنه يبقى معمولاً به نظرياً . هذه المنظومة الأخيرة هي منظومة الولايات المتحدة حيث المحكمة العليا تضمن رقابة فعالة لدستورية القوانين عن طريق استئناف قرارات المحاكم العادية .

خضعت الرقابة القضائية لدستورية القوانين لبعض الانتقادات . قيل إنها تؤدي إلى « حكومة القضاة » ، لأنها تنقل القرار الأعلى إلى هؤلاء ، آخذةً إياه من البرلمان والحكومة هذا الاعتراض ليس صحيحاً إذا التزم القضاة بتطبيق النصوص الدستورية الواضحة نسبياً . ولكن إذا ذهب القضاة بعيداً ، فيمكنهم بالتأكيد أن يلعبوا دوراً تشريعياً حقيقياً . قيل أيضاً إن الرقابة على دستورية القوانين . توجه باتجاه محافظ ، إذ أن غالبية القضاة ينزعون طبيعياً لهذا الاتجاه من حيث ثقافتهم القانونية ، وعقليتهم ، والطبقات الاجتماعية التي ينبثقون منها ، ومن حيث مهنتهم بالذات لا يسع إبعاد هذا الاعتراض كلياً ، ولكن لا يجب تضخيمه . إن المحكمة العليا للولايات المتحدة أظهرت أنها محافظة في الدفاع عن « المنشأة الصغيرة » ، لكن مجددة وجسورة في نشاطها لإلغاء التمييز العنصري . من هذا المنظور ، تبدو منظومة المحكمة الخاصة المكلفة برقابة دستورية القوانين مفضلة على الرقابة من قبل قضاة عاديين ، لأنها تسمح باختيار القضاة الدستوريين الأكثر أهلية لممارسة هذه الوظائف وتجدر المقارنة هنا مع مجلس الشورى والمحاكم المدنية لجهة تطبيق مبدأ الشرعية في فرنسا .

حول مبدأ الشرعية ، انظر جورج فيديل ، القانون الإداري ، طبعة رابعة، 1968 ، ص 236 وما يتبع ؛ J. Rivero ، القانون الإداري ، طبعة ثانية ، 1962 ، ص 73 وما يتبع : R. Carré de Malberg, La loi, expression de la volonté générale 1931, et la théorie de la formation du

droit par degrés, 1933 ؛ جـورج فـيـديـل ، La soumission de l'administration à la loi،
القـاهـرة ، 1952 ؛ G. Jèze, Principes généraux du droit administratif 1925 جـزء I ؛ J.F.
Lachaume, la hiérarchie des actes administratifs exécutoires, 1966 ;T.Cathala,Le contrôle de la légalité administrative par les tribunaux judiciaires 1966 ;J.M.Rainaud,La distinction de l'acte réglementaire et de l'acte individuel 1966؛ J.C. Douence, Recherches sur le pouvoir réglementaire de l'administration, 1967؛ R. Bouysson,Le principe de la généralité de la loi 1956 ومقالات ج . بوردو ، في : Arch. de Philos . du droit
1939 وR.E. Charlier في متفرقات موري ، جزء II ، ص 305. ـ حول حماية الحريات عبر الرقابة القضائية ، انظر : M. Dran, La contrôle juridictionnel et la garantie des libertés publiques, 1968 .

حـول رقابـة دستوريـة القوانـين ، انظر : M. Battaglini, Contributi alla storia del controllo di constituzionalità delle leggi, ميلانـو ، 1957 . ـ حـول تـطوره في البلدان الأوروبيـة الحديثة المكونة بعد 1918 ، انظر : Ch. Eisenmann ، العدالة الدستورية والمحكمة العليا الدستورية في النمسا ، أطروحة ، باريس ، 1928 ؛ O. Flauderka ، رقـابـة دسـتـوريـة القـوانـين في تشيكوسلوفاكيا ، أطروحة ، باريس ، 1926 ، حـول تـطورها بعـد 1945 ، انـظر حـالـة ألمـانيـا وإيطاليا ـ . بشأن التوجه السياسي لرقابة دستورية القوانين ، انظر : J. Lemasurier ، دستـور 1946 والرقابة القضائية للمشرع ، 1954 (وتوطئة M. Prélot) . ـ تم توسيع وتفسير موضوعة « حكومة القضـاة » في الولايـات المتحدة على يـد : E. Lambert, Le gouvernement des juges et la lutte contre la législation sociale, 1921; تفسيرات إضافيـة حـول هـذه النقـطة ، انـظر : R. Pinto ، قضاة لا يحكمـون : آراء مخالفـة من المحكمة العليـا للولايات المتحـدة ، 1934 ؛ Gallaud ، الرقـابة القضائية لدستورية القوانين في الولايات المتحدة ، أطروحة ، بـاريس ، 1932 . ـ حول مسـألة رقـابة دستورية القوانين في فرنسا ، انظر المجلد الثاني من هذه المؤلف .

القسم الثاني

الديمقراطيات الليبرالية

الديمقراطيات الليبرالية ـ أو الديمقراطيات الرأسمالية ـ تعمل في أوروبا الغربية ، في أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ، في المحيط الهادىء (اليابان ، استراليا ونيوزيلندا) . ميزاتها المشتركة هي جد أساسية ترتكز السلطة السياسية على نظرية السيادة الشعبية : يتم اختيار الحكام بانتخابات بالاقتراع الشامل ، حرة نسبياً ورصينة (أي أنها انتخابات حقيقية ، حيث يكون الاختيار ممكناً بين عدة مرشحين ، وليس انتخابات استفتائية لصالح مرشح رسمي واحد) . بنية الحكومة تستند إلى التعددية السياسية موالي فصل للسلطات ، إلى هذا الحد أو ذاك . صلاحيات الحكام محدودة والمحكومون ينضمون بحريات عامة : حرية الرأي ، حرية الصحافة ، حرية الاجتماع ، حرية إنشاء الجمعيات ، الحرية الدينية ، الخ .

غير أن هذه الحريات هي أساساً حريات عامة ، أي حريات إزاء الحكام . وفي الواقع إنها تضيق بفعل وجود ظواهر هيمنة اقتصادية تستتبع على درجات مختلفة « استغلال » بعض الطبقات للبعض الآخر . المؤسسات السياسية للديمقراطية الليبرالية تشتغل ضمن بنى اقتصادية رأسمالية ، مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . السلطة السياسية لا تنبثق فقط من الانتخاب ، بل أيضاً من الثراء . الديمقراطيات الليبرالية هي في الحقيقة « بلوتو ـ ديمقراطيات » . يمكن تفسير هذه العبارة بمعنيين . إنها تعني أولاً ، كما قلنا لتونا ، غنى بعض الأفراد ، بعض الشركات ، بعض الطبقات ، الذي يعطيهم قوة سياسية داخل الديمقراطيات الليبرالية . لكنها يمكن أن تعني أيضاً أن الديمقراطيات الليبرالية هي أنظمة الأمم الغنية : إذ أنها تُطبق في الواقع في البلدان الأكثر تصنيعاً في العالم ، الأكثر تطوراً تقنياً ، حيث مستوى المعيشة الإجمالي هو الأكثر ارتفاعاً .

لقد سبق لنا ووصفنا في الصفحات السابقة نمط المؤسسات التي هي قاعدة الديمقراطيات الليبرالية ، والذي أصبح نمطاً عاماً تستخدمه الأنظمة غير الليبرالية كمعيار نظري لأنها لا تطبقه في الواقع . الديمقراطيات الليبرالية تطبقه على نحو أوسع ، رغم الشوائب الكثيرة التي تعتري هذا التطبيق . وهي تستطيع ذلك لأن هذا النمط يتطابق مع بنيتها الاقتصادية الاجتماعية ، مع إيديولوجيتها وتقاليدها الثقافية في الأنظمة التسلطية ، هناك تناقض ، على العكس ، بين نمط المؤسسات الليبرالية والظروف الاجتماعية والإيديولجية .

الفصل الأول

السياق الاجتماعي والايديولوجي للديمقراطيات الليبرالية

إن المنظومات السياسية الليبرالية تعمل في المجتمعات ذات الميزات واضحة المعالم إلى حد كبير : مجتمعات رأسمالية مؤسسة على المنشأة الحرة ، على « االفوضى وعدم الرقابة » والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، مجتمعات صناعية ، مؤسسة على التطور التقني المتقدم جداً ؛ مجتمعات فرداتية مؤسسة على الإيديولوجيا الليبرالية . من ناحية أخرى . لقد تطورت إجمالاً المنظومات السياسية الليبرالية أولاً في داخل منظومات ملكية وأرستقراطية ، احتفظت ببعض ميزاتها في الحلول محلها . وأخيراً ، خضعت لتأثير تطور متلازم لمنظومات أخرى وأيديولوجيات أخرى . سوف ندرس بالتتابع البنى الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الليبرالية وأيديولوجيتها .

I ـ البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمعات الليبرالية

تعتبر المجتمعات الليبراية هي مجتمعات رأسمالية صناعية موسعة .

1 ـ الرأسمالية الصناعية

شكلا الرأسمالية الصناعية

بالمعنى الواسع ، يكون رأسمالياً المجتمع المؤسس على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بالتعارض مع الاشتراكية ، المرتكزة على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . بالمعنى الضيق ، الرأسمالية تعين تلك الفئة من المجتمعات المرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج : حيث الصناعة والتجارة هما العناصر الأساسية للإنتاج ، بالتعارض مع المجتمعات الزراعية حيث الأرض هي وسيلة الانتاج الأساسية . لتجنب كل خلط ، تطلق تسمية « رأسمالية صناعية » على المجتمعات من هذا النوع ، مع أنها ترتكز إلى جانب الصناعة ، وبنفس القدر ، على التبادل التجاري .

تطورت الرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر ، إثر سلسلة من التقدمات التقنية التي شكّلت « الثورة الصناعية » الأولى في القرن العشرين ، تبدلت بعمق تحت

تأثير سلسلة أخرى من التقدمات التقنية ، تسمّى أحياناً بالثورة الصناعية الثانية . إن الرأسمالية الجديدة المعاصرة هي مختلفة إلى حد كبير عن الرأسمالية الصناعية الأولى .

1 ـ الرأسمالية الأولى الصناعية

ازدهرت بين 1848 و 1914 ، بداية القرن التاسع عشر هي ولادتها ، وما بين الحزبين هي فترة انتقالية .

الميزات العامة ـ استندت هذه الرأسمالية أساساً على الآلية التجارية والطاقة التي تنتجها : الفحم هو المادة الأولى الرئيسية . الاختراعات التقنية تمت في إطار الحرف أو الآلات (الماكينات) . تعددت الصناعات وتطورت ، ولكنها احتفظت بصورة عامة بالبنية العائلية : غير أن شركات مساهمة كبرى بدأت تتكون على المستوى التجاري وظهرت أيضاً محلات كبرى . لكن غالبيتها بقيت ذات بنية عائلية . تكاثرت المنشآت الصغيرة والكبيرة إلى جانب الكبيرة ، تصر جميعها على استقلاليتها ، رغم انتشار منظومة التعاقدات بين بعضها ، في بعض القطاعات . لعبت المصارف دوراً كبيراً ، ولكن عبر الاعتماد أكثر منه عبر المساهمات ، المنافسة حادة بين وحدات الانتاج إمكانات الاختراع والتجديد كبيرة ، وكذلك إمكانات توسع وتقدم شركة بفعل دينامية صاحبها أو مديرها الشخصية . يرتكز الإنتاج أساساً على المنافسة بين أفراد وشركات مستقلة إن مبدأ « الفوض وعدم الرقابة » يحدد جيداً البنية الاقتصادية .

● **العلاقة مع الديمقراطية الليبرالية ـ** تسمى أحياناً هذه الرأسمالية الصناعية الأولى رأسمالية ليبرالية . فهي تتطابق تماماً مع الأيديولوجيا الليبرالية والمؤسسات السياسية المستندة إليها . إن المنافسة بين المرشحين للانتخابات تشبه المنافسة بين البائعين في السوق : ألا يرتكز نجاح الشركات والمنشآت على ما يُسمى « استفتاء المستهلكين » ؟ غير أنه استفتاء باقتراع دافعي الضرائب ، حيث تُقدر قوة كل « ناخب » بإمكاناته المالية : ففي الانتخابات السياسية قدر أقل من اللامساواة ، مع أن الاقتراع الشامل لم يعمّم إلا بعد حرب 1914 . المناقشات البرلمانية والتسويات تشبه كثيراً نقاشات الأعمال والتسويات التي تنتج عنها كما يتكيف ضعف الدولة مع المهام المحدودة جداً التي توكل إليها (شرطة ، عدل ، جيش) ، إذ أن غالبية الحاجات يجب تلبيتها عبر المبادرة الفردية ولعبة المنافسة والسوق .

2 ـ الرأسمالية الجديدة ـ

تختلف الرأسمالية المعاصرة بعمق عن الرأسمالية الصناعية الأولى .

● **الميزات العامة** ـ حلت الكهرباء والبترول وغدا الطاقة الدرية محل الفحم كمصدر للطاقة . الاختراعات التقنية تخص الآلات الأكثر كمالاً وتعقيداً (طائرات ، محركات نفاثة ، الكترونيك ، الخ) ، قبل الوصول إلى الكومبيوترات التي تسمح بمعالجة مجموع من المعلومات الضخمة بدقة قصوية ، إن الاستثمارات الصناعية تغدو هائلة ولم يعد بالإمكان تحقيقها إلا على يد شركات عملاقة تنزع إلى أن تصبح متعددة الجنسيات . العقلنة ، التنظيم ، والتخطيط تغدو ضرورية : فيصبح دورها أهم من دور المنافسة وكذلك لم يعد بالإمكان انتظار رغبات الزبون لمحاولة تلبيتها . بل يتعين تكييف هذه الرغبات مع الضرورات التقنية للإنتاج ، عبر حملات إعلانية تتحكم بالجمهور .

بالطبع ، بقيت قطاعات من الرأسمالية من النمط الأول . حتى أن بعضها أخذ في التطور ، مثلاً الحرافة التفاخرية أو نصف التفاخرية . غير أن الشركات الكبرى التي تستجيب للمستلزمات التقنية هيمنت على هذه المنظومة . فاضطر المقاولون الفرديون والشركات الصغيرة إلى تنظيم مصالحهم وأعمالهم لكي لا يقتصر دورهم على التبعية للشركات الكبيرة . إن اندماج المجموعات الكبرى يتعدى المفهوم التقليدي للتسويات . تلعب المصارف والشركات المالية دوراً أساسياً في هذا التنظيم : عبر المساهمات التي تكسبها في الشركات ، تغدو جزئياً الأجهزة الموجِّهة للاقتصاد .

● **التناقضات مع المؤسسات الليبرالية** ـ هذه الرأسمالية الجديدة هي أقل تناسقاً بكثير مع الأيديولجيا والمؤسسات السياسية الليبرالية . فهي تحتاج لدولة قوية لفرض التنظيم والتخطيط الضروريين . إنها تنزع إلى إضعاف دور البرلمانات ، إلى تعزيز نفوذ الحكومة ومركزتها ، وتتكيف مع منظومة الانتخابات شريطة أن تكون مؤطرة من قِبَل تنظيمات كبرى سياسية ومبنينة ، تحل محل تكاثر الصراعات الفردية . وهي تطور صحافة ذات سحب كبير ووسائل أعلام تحد من تعبير آراء الأفراد والمجموعات الصغيرة ، لصالح الاتجاهات والتنظيمات الكبرى . في بعض الظروف ، يمكن أن تشكل عاملاً مشجعاً لوصول دكتاتوريات فاشية إلى السلطة .

القطاع العام

إن الاقتصاد الرأسمالي ليس اقتصاداً رأسمالياً حصرياً . فهو يتضمن قطاعاً عاماً دوماً ، مبنياً على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج : مؤسسات بلدية ، مؤسسات إقليمية ومناطقية ، مؤسسات وطنية . هذا القطاع العام يميل إلى التطور ، بحيث يجري الحديث أحياناً في اقتصاد مختلط ، نصف رأسمالي ، نصف اشتراكي . العبارة مبالغة ، لأن القطاع العام يبقى تابعاً للقطاع الخاص .

٦ ـ تطور القطاع العام

هو مختلف جداً في الرأسمالية الصناعية الأُولى وفي الرأسمالية الجديدة .

● **القطاع العام في الرأسمالية الصناعية الأُولى** ـ إنه قليل التطور . ويشمل تجهيزات جماعية (طرقات ، سكك حديدية ، قنوات جر المياه الخ) : مع أن المؤسسات الخاصة هي التي تنفذ غالباً هذه الأشغال ، أو مؤسسات نصف عامة ونصف خاصة . إنه يشمل أيضاً قطاعاً اجتماعياً (مستشفيات ، مستشفيات الأمراض النفسية ، مدارس ، مؤسسات الإعانة ، الخ) ، كما يتصف هذا القطاع بميزة التبقي / Résiduel / بالنسبة للمبادرة الخاصة . فالفكرة الجوهرية هي أن السلطات العامة لا تتدخل في الإنتاج وتوزيع الأموال والخدمات إلا في حالة عجز المبادرة الخاصة . الدولة تسد نواقص الرأسمالية ، إذا صح التعبير . وتُفسّر هذه النواقص بسمة عدم المردودية التي تسم بعض النشاطات الاقتصادية .

إنه من المفيد هنا أن نذكر كيف نقلت الأيديولوجيا الليبرالية هذه الواقعة ، باستخدامها لتبرير مصالح الرأسماليين ولإضعاف وضع الدولة حيالها . حينما تتدخل المؤسسات العامة في قطاعات غير مربحة ، فهي خاسرة بالتأكيد . الأيديولوجيا الليبرالية تخفي بصورة عامة هذه الواقعة الجوهرية التي تبرر تدخل الدولة في الاقتصاد . إنها تتذرع بذلك لتبرير عجز المؤسسات العامة لتزعم أن عدم تحقيق أرباح يعود إلى أن هذه المؤسسات هي سيئة الإدارة والإشراف بطبيعتها . هكذا ، نصل إلى فكرة تفوق الإدارة الخاصة على الإدارة العامة .

● **القطاع العام في الرأسمالية الجديدة** ـ إنه أوسع بكثير . غدت شوائب المبادرة الخاصة أكثر فأكثر عدداً ، مع تطور مفاهيم الضمان الاجتماعي ، والتدريس المهني والتعليم ، وجميعها نشاطات غير مربحة مباشرة ، كما غدت اليوم مقبولة فكرة أن القطاعات الإنتاجية في طور الانحطاط يجب أن تشرف عليها إلى حد ما السلطات العامة ، للحد من الصعوبات التي تواجهها ضحايا هذا الانحطاط (زراعة تقليدية ، مناجم فحم ، الخ) . إن ضرورة تنسيق النشاطات تؤدي إلى حلول مؤسسة وطنية محل عدة مؤسسات خاصة (إنشاء شركة كهرباء فرنسا EOF لتحل محل الشركات الخاصة للكهرباء ، مثلاً) .

ثانياً ، إن ظروف الاقتصاد الحديث تدفع السلطات العامة إلى التدخل في ما يمكن تسميته الأبحاث في القطاعات الرئيسية . يرتبط التقدم التقني أساساً بأبحاث ودراسات متناسقة ، تستلزم استثمارات هائلة ، دون ضمان مردودية الاكتشافات المحتملة .

فالمؤسسات الخاصة لا تستطيع أخذها على عاتقها . إن اكتشاف الطاقة الذرية ، مثلاً ، قد تحقق وتم تنفيذه في أحضان المبادرة العامة . الدوافع العسكرية أو القومية هي دوماً مهمة جداً في هذا الحقل . الجيش الأميركي هو الزبون الرئيسي وأحياناً الوحيد لعدد كبير من المؤسسات التي لا يسعها الاستمرار إلا بفضله : هكذا فقد تشكل « مجمّع عسكري صناعي » قوي جداً . النازا / -NASA- / هي أيضاً « مجمع علمي - صناعي » مهم جداً .

وبصورة خاصة تملأ الدولة في المجتمعات الرأسمالية الجديدة دور تنظيم عام للاقتصاد . وقد فقدت النظريات الكلاسيكية حول التوازن الأوتوماتيكي كثيراً من مصداقيتها . لا يمكن أن يبقى التوازن الاقتصادي إلا عبر إشراف وتدخل مستمر للسلطة العامة . الحكام يلعبون أولاً دور استباق وتخطيط . نبفضل إداراتهم الإحصائية ، يحددون التطور المحتمل للاقتصاد ، مما ينير المؤسسات الخاصة في استثماراتها . من ناحية ثانية ، تراقب الدولة باستمرار سير الاقتصاد بفضل هذه الإدارات الإحصائية ذاتها . ما ان تبدأ بالظهور بوادر إخلال بالتوازن حتى تتدخل الدولة بلعبة النظام الضرائبي والاعتماد ، الخ ، للكبح في حالة الجموح والتسريع في حالة الإبطاء .

2 - تبعية القطاع العام

قلنا إن القطاع العام هو جد متطور في بعض البلدان ، مما يقود إلى الحديث أحياناً عن نظام مختلط . ذكرنا أيضاً أن هذه العبارة هي غير صحيحة لأن القطاع العام يبقى دوماً تابعاً للقطاع الخاص . سوف نحدد هذه التبعية ، مع إظهار أنها لا تزال محدودة .

● **واقعة التبعية** - إن تبعية القطاع العام للقطاع الخاص تنتج عن عدة عناصر . أولاً ، واقعةُ أن القطاع يتطور عادة في الحقول غير المربحة تضعُهُ في وضعية دونية في اقتصاد مرتكز على الربح . طبعاً ، عندما يدير أبحاثاً في المجالات الرئيسية ويحقق نجاحاً ، فإن القطاع العام يمكنه أن يطور فيها بعد مؤسسات مثمرة . ولكن الدولة تنقل بصورة عامة إلى القطاع الخاص استثمار الاكتشافات التي يقوم بها القطاع العام .

ثانياً ، ينظرُ مدراء الشركات الخاصة بحذر شديد إلى القطاع العام . وهذا يلعب دوراً لا يستهان به في منح الاعتمادات المصرفية ، في تطوير التسويات والمساهمات ، والإدماجات ، الخ . بلا ريب ، المصارف والمقاولون الرأسماليون يقبلون خوض ساحة الأعمال مع مؤسسات عامة عندما تقتضي مصلحتهم بذلك لكنهم يفضلون العمل مع الشركات الخاصة الأخرى ، التي هي من الاتجاه ذاته ، على التعامل مع « العدو » .

العلاقات الاقتصادية ليست مؤسسة فقط على الربح : التعاطف أو العداوات الشخصية والاعتبارات السياسية ليست غائبة أبداً . إن الحذر الغريزي للشركات الخاصة إزاء القطاع العام تضع منافسته معها في وضعية صعبة للغاية .

لكن تبعية القطاع العام تنتج خاصة عن تأثير المقاولين والشركات الخاصة على الحكام الذين يديرونها . بالطبع ، حكام الديمقراطيات الغربية ليسوا أبداً دمى متحركة ، دون استقلالية ، يوجه الرأسماليون خيوطها : إن الوصف الموجز الذي تقدمه بعض النظريات الاشتراكية لا يتطابق تماماً مع الواقع . لكن الحكام ليسوا مستقلين تماماً عن القوى الرأسمالية : لهذه الأخيرة تأثير كبير عليهم ، يصب في مصلحة الشركات الخاصة .

● **حدود التبعية** - إن الأشخاص الذين يديرون القطاع العام يملكون وعياً لهمتهم الخاصة وإرادة في الاستقلال تجعلانهم يقاومون الضغوط الخارجية ، ضغوط الشركات الخاصة أو الحكام الذين يعملون تحت نفوذهم . من ناحية ثانية ، إذا كان القطاع العام يمتد ليشمل مجالات اقتصادية مهمة (كما في فرنسا ، حيث يغطي المناجم ، الغاز ، الكهرباء ، الخطوط الحديدية ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، مصانع السيارات ، والطيران ، وغيرها ، المصارف الكبرى ، الخ) ، فهو يملك وسائل تسمح له ليس فقط بأن يكون مستقلاً عن القطاع الخاص ، بل أيضاً أن يؤثر عليه بدوره . عبر تأثير الاعتماد خاصة ، يمكن للقطاع العام في فرنسا أن يمارس تأثيراً مهماً جداً على الشركات الرأسمالية .

أما الحكام ، الذين يخضعون لضغط هذه الشركات ، فهم ينزعون إلى الحد من استقلالية القطاع العام . إن موجهي هذا القطاع الذين ينعمون دوماً بهامش معين من الحرية إزاء السلطة المركزية ، يجهدون لمقاومة هذا التأثير . ولكنهم من ناحية ثانية مرتبطون « بمدراء » الشركات الرأسمالية الجدد ، الذين يتخرجون غالباً من المدارس ذاتها والذين انتموا للأجسام الإدارية ذاتها قبل انتقالهم إلى « الخاص » من هذه العلاقة المعقدة للأفعال وردات الأفعال ، ينتجُ ، ليس استقلال تام للقطاع العام ، ولكن حدُّ معين لتبعيته .

حول الرأسمالية الصناعية وتطورها ، انظر : M. Niveau, Histoire des faits économiques contemporains ، طبعة ثانية ، 1969 ؛ F. Perroux ، الرأسمالية (سلسلة Que sais-je) ؛ J.K. Gailbraith ، الرأسمالية الأميركية ، ترجمة فرنسية 1959 و Le nouvel Etat industriel 1968, Shonfield ، الرأسمالية اليوم ، ترجمة فرنسية 1967 ؛ J. Strachey, contemporary capitalism ،

لندن ، 1956 . ـ انظر أيضاً التحليل الماركسي للرأسمالية . ـ تحليل تطور الرأسمالية من منظور ماركسي (غير أرثوذكسي) ، انظر : F. Sternberg ، أزمة العصر ، ترجمة فرنسية ، 1958 .

بشأن تأثير الرأسمالية الصناعية على المؤسسات الليبرالية، انظر للمؤلف: جانوس: وجها الغرب 1972 ؛ R. Aron, Dix- huit leçons sur la société industrielle 1962 ، الصراع الطبقي ، 1964 ؛ ديمقراطية وتوتاليتارية ، 1965 (ريمون أرون هو نصير متحمس للمجتمع الليبرالي ومعارض للمجتمع الاشتراكي) ، انظر أيضاً : Lalumière ، Demichel ، Les régimes Parlementaires européens 1966 (خاصة المدخل). حول القطاع العام، انظر: P. Bauchet ، Propriété publique et planification 1962 ؛ العدد الخاص من مجلة Economie et humanisme ، أيلول ـ تشرين الأول ، 1953 ، «secteur public industriel et direction de l'economie»; F. Perroux, les nationlisations 1945, J. de la Marandière et M. Byé, les nationalisations en france et à l'etranger 1948 ؛ W. A. Robson, Problems of nationalized industry ، لندن ، 1952 ؛ R. Gendarme ، L'expérience française de nationalisation industrielle 1950, B. Chenot, Les entreprises nationalisées 1956 ؛ W. Thornhill, The nationalized industries, Londres, 1968.

2 ـ التقدم التقني

إن المؤسسات السياسية الليبرالية لا تعمل إلا في البلدان المتطورة تقنياً ومجال انتشارها الجغرافي هو في البلدان الصناعية الأكثر تقدماً . وعندما تعتنقها بلدان نامية ، فهي تعمل على نحو سيىء وتحتفظ بصورة عامة بسمة سطحية وشكلية : السلطة الحقيقية هي مختلفة تماماً . هذه العلاقة بين الليبرالية والتقدم ولّدت في هذه السنوات الأخيرة نظرية جديدة في بلدان الغرب ، سوف نعرض لها ونقيمها بإيجاز .

نظرية الربط بين التقدم التقني والديمقراطية الليبرالية

كان المفهوم الليبرالي الكلاسيكي يرى إلى المؤسسات السياسية بحد ذاتها ، دون تقريبها من البنى الاقتصادية . من زاوية هذا المفهوم ، هناك مستلزمات أيديولوجية ومعنوية تهيمن على المؤسسات السياسية ، وليس الاقتصاد والعقائد الماركسية . بتشديدها على الروابط بين الاقتصاد والسياسة ساهمت في إيضاح المشكلة . غير أن الغربيين طرحوها على نحو مختلف . أكدت الماركسية أن المؤسسات السياسية هي في الأساس مرتهنة للملكية ووسائل الإنتاج . في الغرب شهدنا في العقد الأخير ولادة فكرة أن المؤسسات السياسية تتعلق بمستوى تطور الاقتصاد ، إن التعارض الجوهري ليس بين الاشتراكية والرأسمالية ، بل بين بلدان في طور النمو وبلدان مصنّعة . في هذه الأخيرة

وحدها يمكن أن تشتغل الديمقراطيات الليبرالية .

٦ ـ التقدم التقني وإضعاف التناحرات ـ

لا تشتغل الديمقراطيات الليبرالية إذا كانت التناحرات بين مختلف الطبقات عميقة وعنيفة جداً . برفعه مستوى المعيشة العام ، يقلّل التقدم التقني من هذه التناحرات .

● رفع مستوى المعيشة العام ـ إن التقدم التقني يقدم للأفراد وسائل تأثير رائعة على الطبيعة ، تسمح بزيادة الانتاج في نسب هائلة . ينزع أيضاً إلى وضع حد للظاهرة الأساسية التي ميزت حتى الآن كل المجتمعات الإنسانية : القحط . منذ أصول الإنسانية وحتى أيامنا ، عاش العالم تحت قانون الندرة . كانت دوماً الحاجات التي يجب تلبيتها تفوق الإمكانات الموجودة . ويبدو أن عبارة « التخلف » تستتبع وضعاً استثنائياً بالنسبة « للتقدم » ، الذي يحدد الوضع الطبيعي . لكن الواقع هو معاكس قبل القرن العشرين ، كانت جميع المجتمعات الإنسانية ، في كل مكان ودوماً ، « متخلفة » ونعني بذلك أن أياً منها لم يتوصل يوماً إلى تأمين تلبية الحاجات البدائية لمجموع الأفراد : غذاء ، سكن ، لباس . بدأ هذا الوضع بالتغير . المجتمعات الصناعية تضمن إلى حد ما الحد الأدنى المعيشي لمواطنيها ، والزمن يقربُ حيث ستتمكن هذه المجتمعات من تغطية الحاجات الثانوية أيضاً للجميع (راحة ، تسلية ، ثقافة) .

● التقليل من التناحرات ـ ينزع التقدم التقني إلى التقليل من أحد المصادر الأساسية للتناحرات ، وهو فقدان السلع ويولد هذا الوضع بصورة عامة لا مساواة هائلة ستعيش قلة من أصحاب الامتياز بالوفرة ، فيما الأغلبية ستتحمل ثقل الحرمان . هذه اللامساواة الهائلة ستطور تناحرات عميقة جداً . وسيكون الجواب على كراهية الجماهير لأصحاب الامتياز خوف هؤلاء . السياسة هي مصنوعة من عنف الجماهير ، الموجودين في وضع ثورة مستمرة ، وعنف أصحاب الامتياز الذين يحمون أنفسهم من هذه الثورة .

التقدم التقني لا يلغي اللامساواة الاجتماعية ، ولكن يضعف من حجمها . المجتمعات الحديثة هي مجتمعات معقدة ، حيث تنوع الوظائف وأهميتها يؤولان إلى عدم مساواة في شروط العمل والأجور . غير أن التقدم التقني ينزع أيضاً إلى اختزال الفارق بين مستويات العيش ، إلى التقليص من مروحة المداخيل . بين روكفلر والعامل اليدوي الأميركي المسافة هي أقل كبراً اليوم منها بين البارون القروسطي وقنّه . يبدو أن المجتمعات المصنعة تتطور باتجاه زوال الثراء الكبير جداً والبؤس الكبير جداً . إنها تسير كما يمكن رؤية ذلك بوضوح نحو تساوٍ نسبي في شروط المعيشة .

من ناحية ثانية ، الارتفاع العام لمستوى المعيشة ، ازدياد الرفاهية المادية ووسائل الراحة الحديثة ، تطور وسائل التسلية ومتعاتها ، كل ذلك يختزل الأهمية التي تعزى لعدم المساواة ، وللتناحرات التي تنتج عنها . عندما يرتدي شعب ثيابه الرثة ، ويكون قابعاً في مجاعة حقيقية ، ويعيش في أكواخ ، وتلطخه سيارات الأغنياء الفاخرة ، أمام أبواب القصور ، عندها ، يغدو الشعور بالظلم أقسى والرغبة أكبر ، في هذه الحالة العنف وحده ، أو الاستسلام الذي يولده البؤس والجهل ، بإمكانهما أن يبقيا هذا الوضع . حين تتجاوز سيارة المرسيدس أو الجاكوار التي يقودها الصناعي سيارة العامل المتواضعة ، فإن الرغبة موجودة طبعاً ولكن على نحو أكثر سطحية ، أكثر ثانوية تقل التوترات ويقوم نوع من الرضى أو الاتفاق ، ويغدو الصراع السياسي أقل عنفاً .

● **إمكانية الديمقراطية الليبرالية ـ** إن التخفيف من التناحرات وتعزيز الاتفاق والرضى هما شرطان ضروريان لسير عمل المؤسسات السياسية الليبرالية . ترتكز هذه الأخيرة على مبدأين أساسيين : 1 ـ الأحزاب الحاكمة تحترم حرية عمل المعارضة مع أنها تملك الوسائل المادية لفرض الصمت عليها . 2 ـ يمكن لأحزاب المعارضة أن ينتصروا على منافسيهم في السلطة في الانتخابات والحلول محلهم . إن تطبيق هذه المبادىء يفترض ألا تكون التوترات الاجتماعية عنيفة جداً ، أي ألا يكون عدم المساواة كبيراً جداً . إنها تحدد قواعد تعايش سلمي ودائم بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وصراعها يتطور بشكل تنافس في إطار المؤسسات التي تنظمه وتحدُّه في آن : انتخابات ، استفتاء ، مناقشات برلمانية ، تصويت ، الخ .

إن هذا التعايش بين الطبقات ليس ممكناً ، كالتعايش بين الدول ، إذا كانت إحداها ، تشعر بأنها مقموعة جداً من الأخريات وهذه الأخيرة تخاف كثيراً من أن تنزع منها امتيازاتها . عندما يخاف حكام محافظون أن يؤدي انتصار اليسار إلى إلغاء الحزب المحافظ ، وتأميم كل الشركات الخاصة وإفقار أو تصفية محازبيهم ، فإنهم لن يقبلوا بإجراء انتخابات من شأنها حمل اليسار إلى السلطة : أي أنهم سوف يلغون المؤسسة الأساسية في الديمقراطية الليبرالية . وإذا كانت الطبقات المقموعة تعيش وضعاً لا يحتمل ، فهي سوف تستخدم العنف أكثر من المنافسة الانتخابية للخلاص من وضعها ، وإذا تسلمت السلطة فلن تترك لأصحاب الامتياز إمكانية استرجاعها يوماً .

2 ـ التقدم التقني وإدراك المسائل ـ

إن الديمقراطية الليبرالية تفترض أن لدى مجموع المواطنين حداً أدنى من الوعي السياسي : أي أنهم يستطيعون فهم المسائل الأساسية التي يُدعون لحسمها بالتصويت

وهذا يفترض مستوى ثقافياً شمولياً يسمح وحده بالتقدم التقني .

● **ارتفاع المستوى الثقافي** - في المجتمعات المتخلفة ، القسم الأكبر من الناس يقبع في الجهل . يمثل الأميون غالباً أكثر من النصف ، أحياناً 70 إلى 80٪ ومع هذا ، تتطور ثقافات متميزة ، مرتكزة على تقاليد شفهية . لكن هذه الثقافات تبقى محدودة وغالبية الشعب متقوقعة في عالم ضيق . لا يمكنهم الخروج منه لأن الشروط المادية للإنتاج لا تسمح بذلك . فالمجتمع غير المتقدم تقنياً هو مجتمع يكون فيه القسم الأكبر من الشعب مرغماً على العمل دوماً ، فقط من أجل البقاء والاستمرارية . منهم لا يملكون وسائل تسلية لكي ينموا ثقافتهم ، لكي يفهموا العالم الذي يعيشون فيه .

يسمح التقدم التقني أولاً بتحرير الإنسان من عبودية العمل المادي الضروري لضمان بقائه ، وذلك بوضعه تحت تصرفه « عبيداً ميكانيكيين » . في الوقت نفسه إنه يكثر من وسائل الثقافة : طباعة ، راديو ، تلفزيون ، الخ ، التي تتيح بإدراك المسائل واتخاذ القرارات . . . من ناحية ثانية يكثر التقدم التقني من الاتصالات بين الناس . يضع حدّاً للتقوقع حيث كل جماعة صغيرة منعزلة نحو الأخرى . هذا أيضاً يساعد على فهم المسائل المطروحة . وكل هذا ضروري على نحو محتوم لسير عمل المؤسسات الليبرالية ، لأنها تتطلب مشاركة المواطنين . التي تبقى مستحيلة طالما أنهم لم يصلوا إلى حد أدنى من إدراك المسائل واستقلال في التفكير .

● **إمكانية الديمقراطية الليبرالية** - إذا طبّق الاقتراع الشامل في البلدان غير المتقدمة تقنياً ، فهو لن يعطي ثماره . إذ أن السكان مهيأون لإعطاء أصواتهم للسلطات الاجتماعية التقليدية : المالك العقاري الكبير ، السيد ، زعيم القبيلة ، الساحر أو الزعيم الديني . والتصويت ليس مهماً إلا في المدن ، حيث المستوى الثقافي أكثر ارتفاعاً . ويفيد الوجهاء كثيراً من عدم كفاية هذا المستوى ، أي البورجوازية الصناعية ، التجارية والذهنية . في الأرياف ، الاقتراع الشامل يصلح فقط لإبقاء البنى الأرستقراطية : يبقى إذن شكلياً فحسب . ليست البرلمانات إذن تمثيلية بكل معنى هذه الكلمة . سلطاتها الفعلية قليلة والمؤسسات الديمقراطية ليست سوى واجهة .

هذه المؤسسات لا تشتغل فعلياً إلا في البلدان المتطورة تقنياً . إذا قرّبنا خارطتين ، خارطة البلدان المتقدمة وغير المتقدمة ، وخاصة البلدان الليبرالية والتسلطية : لوجدنا أنهما تتطابقان بالضبط تقريباً . مناطق التصنيع الكبرى (أميركا الشمالية أوروبا الغربية ، اليابان ، استراليا ، نيوزيلندا) هي أيضاً المناطق الكبرى لليبرالية السياسية . ومناطق التخلف في أميركا اللاتينية ، آسيا وإفريقيا هي أيضاً مناطق تسلط . يمكن دفع التحليل

أكثر إلى الأمام وإظهار أن ضمن مجموعة البلدان المصنعة ، الديمقراطية الليبرالية تجد أرضاً خصبة في البلدان الأنكلوسكسونية والشمالية ، الأكثر تقدماً تقنياً ، أكثر منها في فرنسا وخاصة في إيطاليا ، الأقل تقدماً تقنياً . تاريخياً ، يتطابق إرساء المؤسسات الليبرالية في أميركا الشمالية وفي أوروبا مع تزايد في الانتاج والثقافة تحت تأثير التقدم التقني ، في القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

حدود العلاقة بين التقدم والديمقراطية

إن نظرية العلاقة بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم التقني تعكس واقعاً أكيداً . ولكن لا ينبغي تضخيمها . هناك مؤسسات ليبرالية في البلدان القليلة التقدم تقنياً . كما أن هناك مؤسسات غير ليبرالية في البلدان المتقدمة جداً تقنياً .

٦ ـ المؤسسات الليبرالية في البلدان المتخلفة

تجب تقريب عدة تجارب على هذا الصعيد ، تنطوي على ميزات مشتركة رغم تنوعها .

● **الوقائع** ـ حالة الديمقراطيات القديمة هي الأكثر شهرة . ففي المدن اليونانية والرومانية ، كانت القرارت السياسية تتخذ في جمعيات عامة للمواطنين ، مما يحدد « الديمقراطية المباشرة » بالمعنى التقليدي للكلمة . كان يتم أيضاً انتخاب الجمعيات والقضاة . وكانت ترتكز هذه المنظومة على التعددية ، وعلى الاحترام النسبي للمعارضة وتأمين الحريات العامة . غير أن الديمقراطيات القديمة لم تكن لتطبق إلا على المواطنين ، الذين كانوا يشكلون أقلية بالنسبة للعبيد ، الذين يقومون بأساس المهام الإنتاجية : في أثينا القرن الخامس ، لا يمثل المواطنون أكثر من 40000 شخص على 400000 ساكن . كما نجد أيضاً مؤسسات ليبرالية دون هذا العائق الذي يشكله العبيد في دول مدن أخرى : مثلاً ، في المدن البربرية لإفريقيا الشمالية التي عرفت منظومات انتخابية على درجة كبيرة من الكمال ، وفضلاً للسلطات متقدماً جداً ، وحكومة تدبرها جمعية : « الجماعة » . أو في الجمهوريات المدينية لأوروبا الشمالية ، لفلاندريا أو ايطاليا في نهاية العصر الوسيط . هكذا يرسم نوع من المؤسسات الليبرالية يمكن تسميته « ديمقراطية المدن » ، وهي تستحق دراسة مقارنة معمقة .

نجد شكلاً آخر من الديمقراطية الليبرالية في مجتمعات أكثر تخلفاً ، تجهل الكتابة تتخذ القرارات جماعياً من قبل جمعية أعضاء القبيلة . هناك تشابه بين النقاشات الافريقية / Type palabre / (نقاشات مملة) ونقاشات الأغورا الإغريقية والندوة

/ Forum / الرومانية . إلى جانب ديمقراطية المدن ، يمكن الكلام عن « ديمقراطية القبائل » . بيد أن هذه الديمقراطية ترتكز على شعور عميق جداً بانتماء كل فرد إلى مجموعة ، وعلى فردية ضعيفة ، مما يشكل فارقاً كبيراً مع المؤسسات الليبرالية الحديثة (نجدها ، بدرجة أقل ، في المدن القديمة) .

● **التفسير** ـ سلسلتان من الوقائع تفسران هذا التطور للمؤسسات الديمقراطية في المجتمعات المتخلفة . أوّلاً ، إنها مجتمعات ضيقة المساحة ، حيث المسائل المطروحة هي سهلة نسبياً ويمكن أن يفهمها أناس ذوو مستوى ثقافي متواضع . فحتى الأميون يمكنهم أن يناقشوا بأمور القبيلة أو المدينة ، على الأقل عندما تكون هذه صغيرة . في روما وفي اليونان ، وثم في المدن القروسطية ، الأكبر بمساحتها ، المسائل المطروحة هي أشد تعقيداً : في الواقع إن هذه المدن هي بصورة عامة أكثر أرستقراطية . وعندما أوصلها توسعها . إلى قيادة كونفدراليات كبرى أو أمبراطوريات كبرى ، انهارت المؤسسات الليبرالية .

ثانياً ، إن الظروف الاقتصادية تسمح بالوصول إلى توازن معينٍ ، بحيث تتم تلبية الحاجات الأساسية دون قهر الشعب . بعض المدن تكوِّن جماعات أو متحدات زراعية لفلاحين مالكين ، في مناطق ذات مناخ جميل وإنتاج سهل ، في إطار عادات زاهدة تضمن اعتدالاً في الاستهلاك . نجد أيضاً مدناً بحرية ، حيث صيد السمك هو مصدر ثراء . في جميع الحالات ، المساواة الاقتصادية هي كبيرة كما تُلبي حاجات الجميع تقريباً ، مما يقلل من التناحرات الاجتماعية والمساواة نجدها أكبر أيضاً في « ديمقراطية القبائل » التي ترتكز في الأعم الأغلب على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، المكونة أساساً من الغابة ، قاعدة الصيد ، والقطاف أو الزراعة المتنقلة ، بواسطة الإحراق ، والتي تؤمن مصدر العيش الأساسي .

2 ـ المؤسسات غير الليبرالية في البلدان المتقدمة جداً ـ

المثال الأمثل هو ألمانيا 1933 التي كانت البلد الأكثر تصنيعاً في ذلك العصر ، وحيث أقيمت دكتاتورية من أبشع ما شهد التاريخ . ثمة اتجاهات تسلطية لا تزال باقية في جميع البلدان المتطورة جداً ، بحيث لا أحد يستطيع أن يضمن عدم تخريبها يوماً لمؤسسات الديمقراطية الليبرالية .

● **العنف في المجتمعات المتطورة** ـ التقدم التقني يضعف التناحرات ، لكنه لا يلغي العنف : التناحرات العنصرية في الولايات المتحدة ، ثورات الطلاب في المجتمعات الغربية هي أكبر دليل . فالأولى ترتكز على ظروف خاصة (بالولايات

المتحدة) والثانية تقتصر عادة على قطاع محدود من الشعب (مع أنها لامست قسماً كبيراً من الأمة في فرنسا أيار 1968) . ولكن يوجد أيضاً عوامل عامة من العنف في المجتمعات المتطورة . ينبغي ذكر واقعتين على هذا الصعيد ، الأولى أكيدة والثانية هي عرضة للنقد .

يُعتقد بصورة عامة أن البلدان المتطورة هي فائقة الحساسية أمام الأزمات الاقتصادية الخطيرة ، وأن هذه الأخيرة تسبب صدمة تعطل المؤسسات الليبرالية . إن المجتمعات المعتادة على مستوى من توفير الراحة مرتفع إلى حد كبير ، وحيث الحاجة للأمن تكون قوية جداً ، وموفرة نسبياً ، هذه المجتمعات تهتز بعمق أمام انهيار اقتصادي يؤدي إلى انخفاض شديد في المداخيل لقسم كبير من الشعب ، سيجد نفسه غارقاً في حالة من فقدان الأمن وعدم الاستقرار . وصراع الطبقات الذي كان غائباً بفضل التقدم التقني سوف يستيقظ وسوف تقف الجماهير التي تعاني من الأزمة بوجه الأقلية من أصحاب الامتياز مما يعطل « التسوية » أو الاتفاق الضروري لوجود مؤسسات ليبرالية . أما الطبقات الوسطى ، التي عانت الأمرين من الانهيار الاقتصادي وتخاف الضغط الثوري للطبقات الشعبية ، فستميل نحو حلول تسلطية ، تحظى أيضاً بموافقة أصحاب الامتياز . إن إرساء النازية في ألمانيا هو قريب جداً من هذه الصورة ، التي تكتسب قيمة عامة .

من ناحية ثانية ، بعض النظريات المستوحاة من التحليل النفساني تؤكد بأن التقدم التقني يشجع نشوء تناحرات نفسانية تعوض عن ضعف التناحرات الاجتماعية الاقتصادية وهي مصدر جديد للعنف . إن المجتمعات المتقدمة تؤدي إلى عالم غير متكيف مع الحاجات الفعلية والرغبات العميقة للإنسان ، عالم اصطناعي أكثر فأكثر ، حيث يشعر الإنسان بأنه غريب أكثر فأكثر . إن المجتمع الاستهلاكي المزعوم يلبي حاجات سطحية وثانوية ، يعززها ويطورها مجال الإعلام والإعلان لكن الحاجات الأساسية تبقى دون تلبية ، لا بل أقل عما هي عليه في المجتمعات التقليدية . ثمة تعارض جذري إذن بين الغرائز الإنسانية الجوهرية والعالم المنظّم ، المعقّم ، الممكنن ، المعقلن ، حيث التقنية تأسر البشر . هؤلاء يرمون بأنفسهم في العنف ، وهذا أمر طبيعي : من هنا الحروب ، الثورات ، الدكتاتوريات . يبدو هذا الطرح مغالياً : ولكن لا يسع رفضه كلياً .

● **تعقيد المسائل والتكنوقراطية** ـ لقد بيّنا أن التقدم التقني يرفع من مستوى إدراك المواطنين ويساعد الديمقراطية الليبرالية . لكنه يزيد في الوقت نفسه من صعوبات المسائل المطروحة . يعتقد البعض أن الظاهرة الثانية هي أقوى من الأولى ، بحيث أن الإدراك

الحقيقي يضعف عوض أن يزيد فتضعف الديمقراطية الحقيقية . هذه الأطروحة هي اليوم جد منتشرة . « بين العام والسلطة السياسية المنبثقة منه ، تضع المتطلبات التقنية منطقة معتمة » ، هذا ما كان يقوله منتدى جان مولان عام 1961 . تجعل الحضارة التقنية القرارات التي يجب اتخاذها معقدة بحيث أنه يصعب كثيراً إشراك الأمة وممثليتها . وحدهم الاخصائيون قادرون على فهمها : يؤدي ذلك إلى نشوء « التكنوقراطية » .

لا يجب تضخيم هذه الظاهرة ، إن المسائل السياسية ، مع أنها أبسط وأقل تعقيداً ، كان يصعب على الناس فهمها في العصر الوسيط ، أكثر منه في القرن العشرين ، حيث يعيش مواطنون مثقفون نسبياً ومتعلّمون . لقد ارتفع مستوى صعوبة المسائل ، ولكن مستوى إدراك الناس ارتفع هو أيضاً . من ناحية ثانية ، تضخّمُ أحياناً تقنية المسائل السياسية المعاصرة . من غير الممكن أن تفسَّر للبرلمان ولكل الناس أنماط إقامة وتطبيق مخطط اقتصادي معين . ولكن يبقى من الممكن صوغ ، بوضوح كبير ، بعض الخيارات الكبرى الأساسية ومعانيها : وبينها ، يمكن للنواب وللمواطنين إجراء اختيارهم على نحو واضح . رغم هذا فإن خطر « التكنوقراطية » موجود .

● **تعزيز السلطة البيروقراطية** - يعزز التقدم التقني مباشرة السلطة السياسية . فهو يسمح لها أولاً بأن تُمارس على نحو أسهل على كل أراضي الدولة ، عبر إلغائه المسافات : تنزع المركزة التي تنتج عن ذلك إلى تهديم الاستقلاليات المحلية والحريات التي تعطيها للمواطنين . وخاصة يعطي التقدم التقني السلطة وسائل ضغط لا تقاوم ضد المواطنين . في السابق ، كان الجنود ورجال الشرطة يستخدمون أسلحة مختلفة قليلاً عن أسلحة الثوار ، وكان النصر للعدد ، كان يمكن أن تنتصر الثورات ، والدكتاتوريات تبقى دوماً هشة . اليوم ، كما قال تروتسكي « لا تقام ثورة ضد الجيش » فحرب العصابات لم تعد فعالة إلا في البلدان المتخلفة . وأخيراً توفّر تقنيات الدعاية للسلطة وسائل ضغط ربما أقوى .

من ناحية ثانية يميل التقدم التقني إلى تحويل الدولة وإداراتها ، وكذلك الأحزاب السياسية ، والنقابات ، والجمعيات ، والمنشآت الخاصة ، الخ ، إلى تنظيمات ضخمة . يمارس الجهاز القيادي لهذه التنظيمات تأثيراً كبيراً على أعضائها . فخلف واجهة المؤسسات الليبرالية ، تنزع السلطة الحقيقية إلى الانتقال إلى أيدي « البيروقراطيات » . في الأدب الشعبي ، تضخّمُ بصورة عامة قوة واستقلالية هذه البيروقراطيات (كما الحالة مع التكنوقراطيين) يمكن للسلطات الديمقراطية أن تديرها وتشرف عليها إذا أرادت ، وهي تفعل ذلك فعلياً . ولا مرية في أن البيروقراطيين يقاومونها ويميلون إلى استقلالية معينة . فتضعف المؤسسات الليبرالية بفعل تطور البيروقراطية .

حول التأثير السياسي لمستوى التطور ، انظر قبل أي مرجع آخر : W.W. Rostow ، مراحل النمو الاقتصادي ، 1962 : R. Aron, dix- huit leçons sur la société industrielle 1962, et la société industrielle et la guerre, 1959; J. Gailbraith, Le nouvel Etat industriel 1968; Janus, Duverger ، وجها الغرب ، 1972 ، مدخل إلى السياسة 1964 حول الدكتاتورية ، 1961 ؛ J. Fourastié, Le grand espoir du xx^e siècle طبعة مراجعة ، 1963 ، يجب الرجوع أيضاً إلى بيبليوغرافيا البلدان المتخلفة ، الواسعة جداً . كمرجع تمهيدي انظر : Y. Lacoste ، البلدان المختلفة ، طبعة ثانية ، 1962 (سلسلة « ماذا أعرف ») و : Géographie du sous- développement, 1965 ; P. Moussa, les nations prolétaires طبعة ثانية 1961 ؛ R. Barre le développement économique, 1958 (cahiers de l'osae); F. Perroux, la coexistene pacifique 3 أجزاء ؛ G. Myrdal, une économie internationale, 1958; R. Nurske, Problems of capital Formation in underdeveloped countries, 1953 الخ .

حول التفاخر بين المجتمع الصناعي والرغبات العميقة للإنسان انظر : H. Marcuse, Eros et civilisation ترجمة فرنسية ، 1968 ، و L'homme unidimensionnel ، ترجمة فرنسية 1969 ؛ L. Mumford, Technique et civilisation ترجمة فرنسية ، 1950 ؛ J. Ellul ، التقنية أو رهان العصر 1954

حول تحولات الدولة بفعل التقدم التقني ، انظر : Club Jean- Moulin الدولة والمواطن ، 1961 ، حول التكنوقراطية ، انظر : J. Meynaud, La technocratie Myth ou réalité, 1964 ؛ والتكنوقراطية والسياسة ، لوزان 1960 ، W.H. Whyte الإنسان والتنظيم ، ترجمة فرنسية ، 1959 ، OCDE ، العلم وسياسة الحكام 1963 ؛ J.L. Cottier ، التكنوقراطية ، السلطة الجديدة 1959 ، المؤلف الجماعي السياسة والتقنية ؛ 1958 ، M. Rivière ، الاقتصاد ، البورجوازية والفكر التكنوقراطي ، 1965 ، وأيضاً J. Billy ، التقنيون والسلطة ، 1960 ؛ مقالة B. Gournay ، في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1960 ، ص 880 ؛ ملاحظات J. Meynaud ، نفس المصدر ، 1961 ، ص 673 ، وR. Corneving ، نفس المصدر ، 1961 ، ص 684 ، المعلومات الموجودة في المؤلف الجماعي لـ : B. Chapman, The profession of government ، لندن 1959 ، (مؤلف جماعي حول الوظيفة العامة في أوروبا) ؛ ـ حول البيروقراطية ، انظر P. Grémion ، السلطة الطرفية : البيروقراطيون والوجهاء في المنظومة السياسية الفرنسية ، 1976 ؛ Birnbaum ، قمم الدولة ، دراسة حول نخبة السلطة في فرنسا ، 1977 ؛ M. Crozier ، الظاهرة البيروقراطية ، 1963 ؛ M. Dogan, The mandarins of Western Europa, New York, 1975; P.M. Blau, Bureaucracy Glencoë (III). 1952; G. Tullock, The politics of bureaucracy, واشنطن ، 1965 ؛ N.P. Mouzelis, Organisation and bureaucracy لندن ، 1967 ؛ والبيبلوغرافيا في هذا المؤلف عن التكنوقراطية .

II ـ أيديولوجيات المجتمعات الليبرالية

لقد تطورت المؤسسات السياسية الليبرالية انطلاقاً من أيديـولوجيـا موجـودة مسبقاً بخلاف المؤسسات السياسية السابقة التي حلت محلها ، والتي كانت تجريبية الإيديولـوجيا المحافظة التي حـاولت تبريـر الأنظمـة الملكية والأرستقـراطية الأوروبيـة القديمـة تطورت خاصة في بداية القـرن التاسـع عشر (de Maistre, de Bonald, الخ) كـردة فعل ضـد الأيديولوجيا الليبرالية المنتشرة بفعل الثورتين الأميركية والفرنسية : المؤسسات سبقت إذن الأيديولوجيا . وعلى العكس ، الأيديولوجيا الليبراليـة سبقت المؤسسات وبقـوة ووسمتها بميسمها .

خضعت الأيديولوجيا الليبرالية لتأثير الأيديولوجيا المحافظة التي كانت تحاربها وأكثر من ذلك لتأثير المؤسسات المحـافظة السـابقة . ثم إن تـطورها تحـول اتجاهـه بفعل تـطور الأيديولوجيات الاشتراكية التي حاولت إدماجها جزئياً . الأيديولوجيا الليبرالية ليست إذن الأيديولوجيا الوحيدة التي تلعب دوراً في المجتمع الليبرالي : هذا الأخير تلقى أيضـاً تأثـير أيديولوجيات خارجية .

1 ـ الأيديولوجيا الليبرالية

إن عبارة « ليبراليـة » تأخـذ معناهـا الحالي في القـرن التاسـع عشر ، حيث تزدهـر الأيديولوجيا الليبرالية ، حيث تتشكل الأحزاب الليبرالية المعاصرة الكبرى ، حيث تتشيد تدريجياً المؤسسات الليبرالية . انتصرت الليبرالية عام 1918 ، حيث ظهر انتصار الحلفاء وكأنه انتصارها مع أنه طبع بداية صعوبـاتها الحـالية . غـير أن للأيـديولـوجيا الليـبرالية مصادر أبعد . الإصلاح البروتستانتي لعب دوراً أساسياً على هـذا الصعيد ، مـع إعلانـه مبـدأ الامتحان الحـر وإنكاره سلطة البـاب . ومنهـج ديكـارت الـذي يـرفض الأحكـام (المبادىء) المسبقة ويُخضعُ كلّ الأشياء لنقد المعرفة ، يذهب المذهب ذاته . الأيديولوجيا الليبرالية تتأسس على هذه القواعـد . نظريـات الإنكليزي جـون لوك في القـرن السابـع عشر ونظريات الفلاسفة الفرنسيين في القرن الثامن عشر تشكل دعامتها الأساسيـة . أما نتائجها السياسية فقد تم تطويرها في الثورتين الأميركية والفـرنسية ، وفي المجـادلات التي أثارتاها .

الليبرالية السياسية

الليـبرالية السيـاسية هي مختصرة بكـاملها في المـادة الأُولى لإعلان حقـوق الإنسان والمـواطن لعام 1789 : « يـولد البشر ويبقـون أحراراً ومتسـاوين في الحقوق » . كلمتـا

الحرية والمساواة تعبران عن أساس الأيديولوجية الليبرالية . أمّا الكلمة الثالثة من الشعار الجمهوري الفرنسي - « اخاء » - فقد أضيفت عام 1848 : إنها تترجم تأثير الأيديولوجيا الاشتراكية . الأيديولوجيا الليبرالية هي فردانية ، مرتكزة على البحث عن المصلحة الشخصية ، إذ تؤكد أنها السبيل الأفضل لتحقيق المصلحة العامة : وهذا ما يعاكس تماماً مفهوم الأخاء .

٦ - محتوى الحرية والمساواة

الحرية والمساواة ليستا بالنسبة لليبراليين مفهومين مجردين ، مبدأين نظريين بحت ، كما قيل ذلك بكثير من المبالغة والتكرار . إنهما تتطابقان مع بنى اجتماعية محددة ، أراد الليبراليون إحلالها - ونجحوا في ذلك - محل البنى الأرستقراطية والملكية .

● **المساواة** - القول بأن البشر يولدون متساوين ، يعني أن لا أحد يستطيع أن يفيد بالوراثة من حقوق أو امتيازات تجعله متفوقاً على الآخرين . هكذا فقد أعيد النظر بشكل جذري بالمجتمعات الأرستقراطية المبنية على هيمنة نبالة أو سلطان وراثيين . فسقطت كلياً القواعد نفسها للأنظمة القديمة الملكية . إذا كان كل الناس متساوين ، فلن يكون هناك أي سلطة خارجة عليهم ، تستطيع أن ترغمهم على الخضوع . فالسلطة لا يمكن أن ترتكز إلا على موافقة أعضاء المجتمع . لا أحد يسعه ممارسة سلطة إلا بموافقة المواطنين ، الذين يفوضونه حق قيادتهم : المنظومة التمثيلية والانتخابات تنتج عن ذلك مباشرة . إن المشروعية الملكية المبنية على الولادة ، تُستبدل بالمشروعية الديمقراطية المبنية على الانتخاب .

● **الحريات المدنية** - تعني الحرية أن كل إنسان يمكنه أن يفكر ، أن يعبر عن نفسه ، أن يتصرف كما يشاء ، وحرية الآخرين هي مبدئياً الحد الوحيد لحرية كل إنسان . يمكن التمييز على هذا الصعيد بين الحريات المسماة « مدنية » والحريات « العامة » . الحريات المدنية أو حريات الشخص تتعلق خاصة بالنشاط الخاص ولكن يمكن استخدامها أيضاً في المجال السياسي . فهي تشمل أولاً « الضمانة » أو الحماية ضد التوقيف أو الحجز الاعتباطي : هذه الحرية هي منظمة جيداً في المنظومات الأنكلوسكسونية (أوالية الـ Habeas corpus) ، لكنها أقل تنظيماً في المنظومات السياسية الأخرى ، مثلاً في فرنسا . من بين هذه الحريات أيضاً حرية وحرمة المسكن ، حرية المراسلات ، حرية السير والتنقل ، الخ . يمكن أيضاً أن نربط بها الحريات العائلية : حق الزواج دون تدخل الدولة ، حق تربية الأطفال بحرية ، حق الطلاق ، الخ .

● **الحريات العامة** ـ تتعلق الحريات العامة بالنشاط الجماعي ، أي علاقات المواطنين فيما بينهم . إنها تشمل أساساً حرية الصحافة ، ووسائل التعبير الأخرى (كتب ، راديو ، تلفزيون) ، حرية العرض المسرحي والسينمائي الخ ، حرية الاجتماع وحرية التظاهر ، حرية إنشاء الجمعيات . هذه الحريات العامة تلعب دوراً كبيراً في التعبير عن الفكر بأشكاله المتعددة : فلسفية ، دينية ، سياسية ، فنية ، أدبية ، الخ . لكنها تتخطى هذا المجال : إن حرية إنشاء الجمعيات والاجتماع ، مثلاً ، تسمح أيضاً بإنشاء النوادي الرياضية ، تجمعات صيادي السمك ، الخ . وتلعب دوراً كبيراً في المجال السياسي : دونها ، لا يمكن أن تعمل الانتخابات والبرلمان وجميع مؤسسات الدولة الليبرالية . ولكنها تخص أيضاً المجالات غير السياسية .

2 ـ ميزات الحرية والمساواة

الحرية والمساواة ، كما تحددهما العقيدة الليبرالية ، تنطويان على ميزتين جوهريتين : الميزة الأولى هي أنهما قانونيتان بحت ، وثم تفترضان غياب الدولة .

● **الميزة القانونية** ـ هاتان الميزتان تفسّران بواقعة أن الأيديولوجيا الليبرالية كانت التعبير في البداية ـ أي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ عن وضع الطبقة التي كانت مقموعة بالقوانين والدولة . البورجوازية التاجرة ، الصناعية ، المصرفية ، والفكرية ، التي طوّرت الحركة الليبرالية ، لم تكن مقموعة اقتصادياً من قبل الأرستقراطية المهيمنة . بل كانت تعيش ، على العكس ، بيسر مادي كافٍ ، حتى أنها كانت غالباً أغنى من الأرستقراطية . لكن القوانين المتعلقة بامتيازات النبلاء كانت تبقيها في وضعية اجتماعية دنيا ، تشعر أنها غير قادرة على تحملها . ولم يكن الحكم المطلق الملكي ليترك لها حرية فكرية كافية ولا يوفر لها أية ضمانة شخصية . وكانت الأنظمة الحكومية المتعلقة بالاتحادات الحرفية تعيق تقدمها الاقتصادي .

كان يكفي إذن أن تغير البورجوازية القوانين ، والوضعيات القانونية ، لتصل إلى المساواة والحرية . لذلك حددتهما كحرية ومساواة « حقوقيتين » . سوف تكون أيضاً الصراعات الليبرالية الكبرى صراعات من أجل إصلاح الوضعيات القانونية : إلغاء امتيازات النبلاء ، إلغاء الاتحادات الحرفية ، حق النشر الحر للكتب والصحف ، حق الاجتماع ، حق إنشاء الجمعيات ، حق التظاهر . ولم تُطرح في البداية مسألة الممارسة العملية للحريات كما تحددت في النصوص ، بالنسبة لواضعيها . كانوا يملكون الوسائل المادية الضرورية . ولا يتصورون أن غياب هذه الوسائل المادية سوف يعيق الممارسة العملية للحريات المعلنة على المستوى الحقوقي .

● **الميزة السلبية** ـ من ناحية ثانية ، هذه الإصلاحات القانونية هي أساساً سلبية . إنها تصبو إلى منع الدولة من التدخل في نشاط المواطنين . وتتجه إلى تحديد منطقة نشاط مستقل لهم ، حيث لا تتدخل السلطة السياسية . وتطالب بتغيب الدولة وليس بنشاط من قبلها . فيكفي ألا يتم إقرار عدم تمييز قانوني بين المواطنين حتى يكون البشر متساوين ، يكفي أن تترك للبشر حرية التفكير والكتابة والطباعة والنشر ، والتجمع وإنشاء الجمعيات والتظاهر كما يشاؤون حتى يكونوا أحراراً سياسياً . كما يكفي أن يُسمح لهم بالانتاج ، والبيع والشراء حتى يكونوا أحراراً اقتصادياً . إن المفهوم الليبرالي للمساواة والحرية يؤدي إلى الحد من صلاحية الحكام .

3 ـ الحد من صلاحية الحكام

يشكل الحد من صلاحية الحكام الطابع الثاني الجوهري لليبرالية السياسية . إنه مرتبط بمفهوم المساواة والحرية ، كما رأينا ذلك للتو ، ولكنه يتخطاه بكثير . بنظر الليبراليين ، السلطة السياسية هي خطيرة بطبيعتها ، لأنها تدفع من يمارسها إلى إساءة استعمالها وإلى قمع المواطنين . لقد أخذت هذه الفكرة من تقليد طويل ، يعود إلى الفلاسفة اليونانيين . يجب إضعاف السلطة السياسية والدولة ، واحتواؤهما ، والحد من صلاحيتهما ، كي لا يقمع المواطنون . إن مجموع المؤسسات السياسية الليبرالية هي موجهة بهذا الاتجاه .

● **الحد من صلاحيات الحكام عبر المؤسسات** ـ إن المنظومة التمثيلية والانتخابات ترغم الحكام على أخذ إرادة المواطنين بعين الاعتبار ، هؤلاء الذين انتخبوهم ولا يمكنهم إعادة انتخابهم . في بعض البلدان ، إمكانية عزل المنتخبين (مثلاً منظومة الـ «recall» الموجودة في الولايات المتحدة) تجعل وضعهم وولايتهم أكثر هشاشة . في أي حال ، إن الطابع المحدود للتفويض يؤدي إلى نتائج مشابهة . الحكام الليبراليون هم حكام مؤقتون ينبغي عليهم أن يعودوا أمام المواطنين كل أربع ، خمس أو سبع سنوات ، دون ضمانة إعادة انتخابهم : هذا الخطر المحدق يضيق كثيراً هامش نشاطهم . إن تقسيم السلطة السياسية بين الحكومة بالمعنى الضيق (أو « السلطة التنفيذية ») والبرلمان (أو « السلطة التشريعية ») يذهب بنفس الاتجاه : البرلمان يضيق حرية نشاط السلطة التنفيذية والسلطة التنفيذية تضيق حرية نشاط البرلمان . مبدأ الشرعية والرقابة القضائية يحدان الحكومة والبرلمان بفضل وجود سلطة ثالثة في الدولة ، السلطة القضائية . كل هذا يشكل ما يسمى « فصل السلطات » ، وهو العنصر الأساسي في النظرية الليبرالية .

● **التعددية السياسية** ـ إن هذه البنى السياسية ترتكز بالضرورة على التعددية التي

هي عنصر جوهري آخر من الأيديولوجيا الليبرالية . الانتخابات ، البرلمان ، الحريات العامة ليس لها من معنى إلا إذا تواجهت آراء عديدة ، معبر عنها من خلال أحزاب متعددة وتنظيمات سياسية . تتحدد الديمقراطيات الغربية بهذه التعددية ، والأنظمة الباقية هي أحادية . تحد التعددية الحكام على نحو مادي ، بإنشائها بوجههم معارضة تنتقدهم ويمكنها أخذ مكانهم في الانتخابات المقبلة . التعددية تحدهم أيضاً بطبيعة منظومة القيم التي تفترضها . الأيديولوجيا الليبرالية تعتبر تنوع الأراء كقيمة إيجابية أساسية ، كـ « خير » جوهري . فهي ترفض إذن أن يحمل رأي معين الحقيقة المطلقة وأن تكون الآراء الأخرى خاطئة مطلقاً . التعددية الليبرالية تتعارض مباشرة مع الدغمائية الأيديولوجية ، التي تؤدي إلى الحكم التسلطي . التعددية تحد أيضاً من فكرة « حكمة الحكام » ومن الاعتقاد بأنهم لا يخطئون : إنه لضبط قوي جداً .

● **الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية** ـ أخيراً ، الأيديولوجيا الليبرالية تحد الحكام بواقعة أن السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية ليستا ممركزتين بين الأيدي نفسها : بنظر الكتاب الليبراليين الجدد والمعاصرين ، هذا الفصل بين الاثنتين يشكل جوهر الحريات نفسه ، والحكم المحدود والتعددية سوف نتطرق لهذه المسألة عند تحليلنا للطابع الاقتصادي للأيديولوجيا الليبرالية .

الليبرالية الاقتصادية

تختصر الليبرالية الاقتصادية بالشعار الشهير «laissez faire, laissez passer» « اتركهم يعملون ، اتركوهم ينقلون » ، العبارة الأولى تطرح مسألة حرية الانتاج ، والثانية مسألة حرية التجارة .

٦ ـ محتوى الليبرالية الاقتصادية ـ

بشكل أكثر دقة يمكن التمييز بين حرية إنشاء الشركات وحرية التبادل . وكلاهما ترتكزان على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، القاعدة الأساسية لليبرانية الاقتصادية .

● لقد أعلن عن الملكية الخاصة على نحو صريح ، أكثر صراحة من مبدأي الحرية والمساواة ، إذ أن المادة 17 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن تصفها وحدها بأنها « مكرّسة وغير قابلة للخرق » . وهذا يشير بوضوح إلى الأهمية التي يسبغها عليها الليبراليون . فهم لا يضعون أي فارق بين ملكية المواد الاستهلاكية والاستخدامية (منازل للسكن الشخصي ، مساكن للإقامة الثانوية ، سيارات ، مفروشات ، الخ) وملكية المواد الانتاجية (مصانع ، محلات ، مزارع ، الخ) . وهم يرفضون حتى فكرة

فارقٍ كهذا يدفع إلى التفكير بأن هناك ملكية هي أقل « قابلية للخرق وتكريساً » من غيرها . ممّا يقودهم إلى كثير من الغموض في نقدهم للاشتراكية ، حيث لا يرون ، (أو لا يرغبون في رؤية) إنها تتجه فقط إلى إلغاء ملكية المواد الانتاجية ، وليس ملكية المواد الاستخدامية والاستهلاكية .

● حرية إنشاء الشركات أو المؤسسات تعني أولاً كل إنسان يمكنه إنشاء الشركة التي يختارها بحرية . هكذا فإن الليبرالية الاقتصادية تتعارض مع المنظومة النقابية ، التي كانت موجودة في الفترة التي تطورت أثناءها الأيديولوجيا الليبرالية . في نظام الاتحادات النقابية والحرفية كان يجب الحصول عادة على إذن من الدولة ـ « على امتياز ملكي ـ لإنشاء المؤسسة (أو المنشأة) الجديدة فالمنشآت الموجودة كانت خاضعة لتنظيم دقيق ، إن في طرائق انتاجها أو في نظام موظفيها ، المؤطر ضمن اتحادات حرفية تراتبية ، فلنذكر في أي حال بأن الملكية الخاصة كانت ، حتى في ذلك الحين ، قاعدة المنظومة النقابية : كان أرباب العمل يملكون المنشآت التي تنتقل ملكيتها بالوراثة .

نزعت الليبرالية إلى إلغاء هذه الأنظمة ، أكانت نقابية أم دولانية ، ليس فقط يمكن لكل إنسان أن ينشيء المنشأة التي يريد ، بل يستطيع تنظيم منشأته كما يشاء ، مما يستتبع حرية تنظيم العمل وحرية الأجور . في النظرية الليبرالية ، المجابهة بين العمال الذين يقدمون عملهم وأرباب العمل الذين يقدمون رساميلهم نتوصل إلى توازن يضمن للجهتين أفضل وضع ممكن : فإن إفلاس رب العمل ، إذا كانت الشروط التي يفرضها العمل قاسية جداً ، يؤدي إلى إفلاس العمال غير أن الفكر الليبرالي تطور بما يخص هذه المجابهة بين العمال وأرباب العمل . في المرحلة الأولى ، نزعت هذه المواجهة إلى مجابهة فردية لكل عامل بوجه كل رب عمل ، مما أدى إلى حظر الإضرابات ، والتحالفات ، والنقابات . كما كان يؤدي ذلك إلى عدم مساواة فعلية كبيرة . تدريجياً ، بدأ الليبراليون يتقبلون فكرة مجابهة جماعية نوعاً ما ، أرست بعضاً من المساواة .

● حرية التبادل أو الحرية التجارية هي لازمة لحرية إنشاء المنشآت فهي تستتبع أولاً حرية المنافسة ، المسماة أيضاً « قانون السوق » . المقاول ينتج المادة التي يريد ، كما يريد ويحدد الثمن الذي يريد . غير أن المستهلك يختار المادة التي تعجبه وبالسعر الذي يقبل به . هكذا فإن إمكانية أو عدم إمكانية بيع السلعة هي أساس المنظومة ، وفي الوقت نفسه ضابطتها . إذا كان المستهلكون لا يرغبون بسلعة تصنعها وتبيعها المنشأة ، فلا يشترونها ، مما يؤدي إلى انهيار المنشأة لذا الليبراليون يتكلمون عن « استفتاء المستهلكين » ، الذي يتطابق على المستوى الاقتصادي مع الانتخابات على المستوى

السياسي : لكنه استفتاء يقوم على اقتراع « دافعي الضرائب » ، كما أسلفنا .

إن حرية التبادل تستتبع أن المنافسة تلعب دورها على نحو كامل . وهذا يعني أن الدولة لا يجب أن تقيم لا رقابة على الأسعار ، ولا رسوماً ولا دوائر تجارية امتيازية ، إذ أن كل المنتوجات تنتقل وتباع بكل حرية في الأراضي الوطنية . في التبادلات الوطنية ، القواعد هي نفسها . حرمة التبادل تفترض إلغاء الحظر على دخول البضائع وخروجها ، وأنظمة الحصص والتضييقات الأخرى ، ورسوم الجمارك . ولقد وجد الليبراليون أنفسهم غالباً ممزقين على هذا الصعيد ، بين المبادىء الأساسية التي ذكرناها لتونا ومصالح زبانتها التي كانت تدفعها إلى تفضيل نظام الحماية : الجمهورية الثالثة الفرنسية ونظام الحماية في الولايات المتحدة يجسّدان هذا الصراع .

2 ـ العلاقات بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية

تبدو الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية أن كلاً منهما نتيجة للأخرى وأنهما تتكاملان في الحقيقة ، هذا الرابط وهذه التكاملية هما ثانويين : يوجد بعض التناقضات بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية .

● **الميزات التكاملية لليبراليتين ـ** بحسب الليبراليين الكلاسيكيين ، الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية هما وجهان للحقيقة نفسها . كانت حرية الصناعة والتجارة شكلاً خاصاً من الحرية الفردية والمساواة بين المواطنين . كان يوفرها ضعف الدولة كما توفره هي في الوقت نفسه . كان يمكن هكذا للدولة الليبرالية أن تنحصر في وظائف قليلة العدد : ضمان الانتظام العام الداخلي ، حماية ضد الغزوات الخارجية ، واحتمالاً ، ضمان احترام قواعد المنافسة بين الأفراد والمنشآت .

إن المنظرين المعاصرين لليبرالية الجديدة طوروا إحدى ميزات هذه التكاملية بين الليبراليتين . فهم يعتبرون أن الفضيلة الرئيسية لليبرالية الاقتصادية هي أنها تؤدي إلى فصل السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية التي تضعف الدولة ، فيما الاشتراكية تؤدي إلى مركزة السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ، والتي توفر للدولة نفوذاً هائلاً . وبالفعل ، في المنظومة الرأسمالية ، تتوزع السلطة الاقتصادية بين عدة شركات خاصة (وجزئياً ، أحيانا ، بين شركات وإدارات عامة) هي « مراكز قرار » على درجة من الاستقلالية عن الدولة . الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تقضي هكذا إلى بنية تعددية للاقتصاد تنعكس في المجال السياسي . وعلى العكس ، الملكية العامة لجميع المؤسسات والتخطيط الشامل ينتج عنهما مركزة للسلطة السياسية وللسلطة الاقتصادية في الأيدي ذاتها .

● الميزات المتناقضة لليبراليتين - إن التحليل السابق لا يوضح إلا قسماً من الوقائع . الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية هو وهمي جزئياً ، لأن الثانية تملك وسائل ضغط قوية على الأولى . في نظام الرأسمالية الليبرالية ، كما كان يعمل في القرن التاسع عشر ، ليس للسلطة السياسية وجود خاص بالمعنى الحقيقي ؛ فهي ليست ، تقريباً ، سوى انعكاس للسلطة الاقتصادية . كان الرأسماليون يمسكون بين أيديهم الخيوط الأساسية التي تسمح لهم بتحريك الحكام السياسيين ، وكان تحليل ماركس هو بالكاد كاريكاتورياً . إن تقسيم السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية لا يغدو حقيقة إلا في الأنظمة المعاصرة ، حيث تناهض منظمات عمالية قوية (نقابات ، أحزاب اشتراكية أو شيوعية) ومؤسسات مستقلة نسبياً (صحافة ، جامعات ، الخ) القوى الاقتصادية . في الولايات المتحدة ، لا يزال الوضع قريباً من ظروف القرن التاسع عشر ، حتى كانت السلطات الاقتصادية تمارس تأثيراً حاسماً على السياسة . فمركزة السلطة الاقتصادية بين أيدي محتكرين تجعل صورة تعددية مراكز القرارات المستقلة خادعة .

من ناحية ثانية ، إن استقلال السلطة الاقتصادية إزاء السلطة السياسية ، في النظام الليبرالي ، لا يصب دوماً في صالح حرية المواطنين . على هذا الصعيد يمكننا نقل نتائج استقلال السلطة الإقطاعية في العصر الوسيط . كان يحد من نفوذ الدولة الملكية ، لكن الشعب لم يكن ليفيد من هذا الحد . لم يكن أكثر حرية : على العكس ، إذ أن قمع السيد كان أكثر ثقلاً على كثير من الأصعدة مما كانته السلطة الملكية . لهذا ، بدأ تطور هذه الأخيرة كعنصر محرر ، مما دفع السيرورة باتجاه الملكية المطلقة . الوضع هو مشابه قليلاً اليوم ، ويمكن أن يبدو تطور السلطة السياسية على حساب السلطة الاقتصادية عاملاً محرراً .

ولن ننسى بأن المقارنة تخطىء حول نقطة أساسية . في العصر الوسيط ، كانت السلطة الملكية والسلطة الإقطاعية تقومان على الوراثة : لم تكن لتختلف الأولى عن الثانية على هذا الصعيد . اليوم ، السلطة السياسية تقوم على الانتخاب والتمثيل الشعبي : فهي إذن ديمقراطية . على العكس ، السلطة الاقتصادية تبقى أوتوقراطية في الأنظمة الليبرالية ، لأنها تقوم على الوراثة ، « واختيار الزملاء » .

وذهنية النصر والتعيين من قبل أصحاب الرأسمال . هكذا ، فإن السلطة الاقتصادية تبقى عنصراً أوتوقراطياً في الديمقراطية ؛ مما يحصر الاستخدام الحقيقي للحريات بالنسبة للذين لا يملكون الأموال ، مع أن الوضع اليوم هو أفضل مما كان عليه

في القرن التاسع عشر على هذا الصعيد .

● **الخيار بين الليبراليتين** ـ نظرياً ، الليبرالية السياسية هي العنصر الجوهري للأيديولوجيا الليبرالية : الليبرالية الاقتصادية ليست إلا وسيلة لضمان الحريات المدنية والعامة ، والمساواة ، التعددية والديمقراطية . عملياً ، عندما توجب الاختيار بين الليبراليتين ، اختار الليبراليون غالباً الليبرالية الاقتصادية : ففضلوا إلغاء الحريات السياسية على إلغاء الملكية . إن القمع الدامي الذي قام به الليبرالي Cavaignac في حزيران عام 1848 ، والليبرالي Thiers في أيار 1871 هو أكبر دليل على هذا الاختيار ، وكذلك التفضيل المعاصر لكثير من الليبراليين للأنظمة التسلطية على القبول بالمس بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

حول الايديولوجيا الليبرالية ، انظر J. Touchard (وآخرون) تاريخ الأفكار السياسية ، طبعة رابعة ، 1967 ، جزء II ، P. Hazard ، أزمة الوعي الأوروبي (1680 ـ 1715) ، والفكر الأوروبي في القرن الثامن عشر ، 3 مجلدات ، 1946 ، H. Laski ، الليبرالية الأوروبية في العصر الوسيط إلى أيامنا ، ترجمة فرنسية ، 1950 (مفيد خاصة بما يخص القرن السادس عشر والسابع عشر) ؛ F. Ponteil ، الفكر السياسي منذ مونتسكيو ، 1960 ؛ D. Mornet ، الأصول الفكرية للثورة الفرنسية ، 1933 ، R. Aron ، مراحل الفكر السوسيولوجي ، 1967 . ـ عن مختلف الحريات ، انظر : C. Colliard ، القانون العام : الحريات العامة ، طبعة ثالثة ، 1968 ، G. Burdeau ، الحريات العامة ، طبعة ثانية ، 1963 ؛ P. Braud ، مفهوم الحرية العامة ، 1966 .

حول الليبرالية الجديدة ، انظر: F.A. Hayek,La route de la servitude,1945; W. Lippmann, La cité libre, 1938; J.K Gailbraith, Le capitalisme américain: Le concept de pouvoir compensateur, 1956; R. Aron, Démocraties et totalitarismes, 1966.

حرية مقاومة وحرية مشاركة . ـ يميز بنجامين كونستان بين ما يسميه حرية المعاصرين التي هي « التمتع المسالم بالاستقلال الفردي » ، وحرية القدماء « المكونة في المشاركة النشطة في السلطة الجماعية » . وهو يعترض بعنف على هذه الأخيرة التي يعتبرها سفسطة . وعلى العكس ، فإن مابلي Mably وروسو واليعوقبيين /Jacobins/ يتجهون إلى تحديد الحرية من خلال مشاركة كل فرد في الإرادة العامة : هكذا تتعارض نظرية « الحرية ـ المشاركة » مع نظرية « الحرية المقاومة » ، التي تكون إحدى القواعد الرئيسية للدول الاشتراكية المعاصرة .

● **المشاركة ، حدٌ للدولة** . ـ إن الايديولوجيا الليبرالية ترتكز أساساً على مفهوم الحرية ـ المقاومة . لكن السيادة الشعبية والحكومة التمثيلية يسندها أيضاً إلى نظرية المشاركة . في البلدان الانكلوسكسونية ، ذهبت هذه المشاركة بعيداً على المستوى المحلي . وبهذه الصورة ، بدت لتوكفيل /Tocqueville/ وهو أحد أكبر ليبراليي القرن التاسع عشر ، كقاعدة أساسية للديمقراطية والحرية : كانت اللامركزية الديمقراطية

ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات على كل المستويات بنظرة وسيلة أساسية للحد من سلطة الدولة . في الديمقراطيات المركزة ـ مثل فرنسا ـ تأخذ مسألة المشاركة اليوم أهمية كبيرة . الحرية ـ المقاومة والحرية ـ المشاركة تلتقيان إذن في فكرة أن المشاركة المحلية والمهنية تشكلان ثقلاً مقابلاً للسلطة المركزية ، مما يوفر أوالية فعالة للحد من سلطة الدولة .

● **المشاركة ، عائق أمام المقاومة** . ـ على العكس ، إن النظرية اليعقوبية للحرية ـ المشاركة ، كنظرية روسو ومابلي ، تنظر أساساً لمشاركة المواطنين في التمثيل الوطني ، في «الإدارة العامة » التي لا يجب أن تتجزأ . الليبرالية الكلاسيكية تستتبع أيضاً التمثيل الوطني ـ يبقى ثمة تناقض حول هذه النقطة بين فكرة المشاركة وفكرة المقاومة .

إذا شارك المواطنون بنشاط في السلطة الجماعية ، فهم مرتبطون بالقرارات المتخذة على نحو مشترك ولا يستطيعون الاعتراض عليها . النقابات العمالية هي بالغة الحساسية تجاه هذه النقطة ، مما يجعلها غير متحمسة لفكرة المشاركة في سلطة المؤسسات أو القرارات السياسية في الدولة (مثلاً بالمشاركة في غرفة اقتصادية) .

الليبرالية ، ايديولوجيا طبقية أو ايديولوجيا كونية ؟ ـ كل الايديولوجيات تؤكد أنها كونية ، أي أنها تزعم التعبير عن القيم المشتركة للإنسانية بكاملها . غير أن غالبية هذه الايديولوجيات قد تم تكوينها للدفاع عن المصالح الخاصة لفئة اجتماعية ، ويكون هذا الدفاع أكثر فاعلية عند تمويهه خلف واجهة المصالح العامة . لكن تمويهاً كهذا يتطابق أحياناً مع الواقع ، على الأقل جزئياً . مثال الايديولوجيا الليبرالية يدل على هذا الوضع . فإن لها سمات ايديولوجيا طبقية : ولكن أيضاً سمات ايديولوجيا كونية .

● **سمات الايديولوجيا الطبقية** . ـ إن سمات الايديولوجيا الطبقية ، ليست عرضة للنقد . تاريخياً ، تطورت الليبرالية مع نمو البورجوازية الحرفية ، التاجرة ، الصناعية ، المعرفية والفكرية ـ وكانت تعبر بالضبط عن مطالب هذه الطبقة بوجه الارستقراطية المهيمنة . الغاء امتيازات النبالة ، حرية الرأي ، حلول جمعيات منتخبة محل ملك وراثي : كل هذا سمع للبورجوانية ، التي كانت تمسك بأساسه السلطة الاقتصادية بالاستيلاء على السلطة السياسية . وكانت تضمن لها المنشأة الحرة ، التبادل الحر ، المنافسة الحرة وحماية الملكية بقاء وتقدم سلطتها الاقتصادية . إن اللامبالاة إزاء الشروط المادية لممارسة الحرية وإزاء هذه اللامساواة الناتجة عن الملكة كانت تترجم وضع طبقة كانت هذه المشاكل المادية محلولة لديها وتفيه من هذه اللامساواة .

● **السمات الكونية** . ـ هي الأخرى ، ليست عرضة للنقد . فمبدأ الحرية والمساواة ، كما تحددهما الايديولوجيا الليبرالية ، هما غير كافيين : ولكنهما يشكلان مع هذا تقدماً هائلاً للانسانية في هذه المجالات ، بالنسبة للايديولوجيات السابقة الاعلان نفسه للحرية والمساواة ، القضاء على الارستقراطية وامتيازات الولادة ، الضمانات المعترف بها للمواطنين في ممارسة الحريات ، تطور الاقتراع والتمثيل السياسي ورقابة وعزل الحكام : لكل هذه القواعد الليبرالية قيمة كونية ودائمة . في هذا المجال ، دافعت البورجوازية عن مصالح الانسانية بأجمعها ، عبر الدفاع عن مصالحها الخاصة .

إن الطابع الكوني للايديولوجيا الليبرالية يتم التعبير عنه خاصة في الليبرالية السياسية وفي الطابع

الطبقي في الليبرالية الاقتصادية ، دون أن يكون هذا التطابق كاملاً إلى أوسع حدود . هكذا يُفسر المصير المعاصر للايديولوجيا الليبرالية . يُعترض على الجزء الاقتصادي منها وليس فقط من قِبَل الاشتراكيين . على العكس ، يقوى نفوذ الجزء السياسي ، حتى عند الاشتراكيين ، حيث انتمى الاشتراكيون الديمقراطيون إلى الليبرالية السياسية وحيث يبدأ بعض الشيوعيين يطرحون مسألة « الاشتراكية الليبرالية » . الليبرالية السياسية تنزع إلى أن تعتبر « مشروعة » في عصرنا ، حتى بالنسبة للمجتمعات ، والأنظمة التي لا تنتمي لمجمل الايديولوجيا الليبرالية . وما يفاجىء هو أن دساتير كثير من الدول التسلطية تعلن المساواة بين المواطنين ، الحريات العامة ، الاقتراع الشامل والتمثيل الوطني ، مع أن هذه المبادىء ليست مطبقة في الواقع : والاعلان عنها يعني أن الشعوب اليوم تعترف بقيمتها وأنه يجب القبول بهذه الواقعة ، على الأقل ظاهرياً .

2 ـ إسهامات الأيديولوجيات الأُخرى

تطورت الأيديولوجيا الليبرالية أولاً في داخل الأنظمة السياسية المحافظة : لم تستطع المجتمعات الليبرالية أبداً الإفلات كلياً من تأثير المؤسسات والأيديولوجيات المحافظة . من ناحية ثانية ، راح تطور الأيديولوجيا الاشتراكية بطرح تساؤلات حول الأيديولوجيا الليبرالية ، وقد تم إدماج بعض عناصر الأولى في المجتمعات الليبرالية . هكذا فإن المجتمعات الليبرالية لا ترتكز فقط على الأيديولوجيا الليبرالية ، ولكن أيضاً على إسهامات الأيديولوجيات الأُخرى .

إسهام الفكر المحافظ

تطورت بعمق علاقات الليبرالية والفكر المحافظ : بعد أن كانا عدوين في القرن الأخير ، فقد اتحدا في هذا العصر . وفي هذه الوحدة ، تم ابتلاع الفكر المحافظ نوعاً ما .

١ ـ تطور علاقات الليبرالية ـ المحافظية

بادىء ذي بدء ، كانت هذه العلاقات متناحرة بعنف : الصراع بين المحافظين والليبراليين هيمن في القرن التاسع عشر . ثم ، هدأ هذا الصراع والأعداء القدماء اتفقوا ضد عنصر ثالث يهدد كلاهما : الاشتراكية .

● **صراع المحافظين والليبراليين** ـ الصراع بدأه الليبراليون ضد المحافظين ، الذين يمسكون بالسلطة في إطار الأنظمة والملكية والأرستقراطية القديمة تعطي الأيديولوجيا الليبرالية صورة عن المجتمع المستقبلي ، الحر والمبني على المساواة ، والتي يريد الليبراليون تشييدها محل المجتمع القائم ، التسلطي وغير المتساوي ، في الأساس . هناك صراع طبقي . الليبراليون يمثلون أساساً البورجوازية الصناعية ، التاجرة والفكرية (المهن

الحرة) ، والمحافظون يمثلون الأرستقراطية التقليدية ، المبنية على امتيازات الولادة والثروة الأرضية . الكتاب ، الفلاسفة ، الجامعيون ـ « المثقفون » ، كما يقال اليوم ـ دعموا البورجوازية بصورة عامة : ثمّ لعبوا دوراً كبيراً في تكوين العقيدة الليبرالية . تستند الأرستقراطية ، من ناحيتها على الطبقة الفلاحية ، التي تفيد منها « كطبقة داعمة » . يبدو هذا غريباً للوهلة الأولى ، لأن الفلاحين هم بالضبط طبقة مهيمن عليها ، مستغلة من قِبَل الأرستقراطيين . لكنهم ليسوا مثقفين ومتطورين وواعين كفاية ، وهم يبقون مؤطرين على يد أكليروس مخلص جداً بصورة عامة للأرستقراطية . هذه الأخيرة تفيد إذن في آن مر تضامن أهل الريف بوجه سكان المدن ودعم الكنيسة لإبقاء نفوذها في الأوساط الريفية . إن النزاع « محافظون ـ ليبراليون » يتخذ هكذا طابع نزاع مدن ـ أرياف .

إن الصراع بين المحافظين والليبراليين هو عنيف جداً ، مع أنه يقوى أو يضعف حسب البلدان ، دار هذا الصراع من خلال سلسلة من الثورات في أميركا وأوروبا : الثورة الأميركية التي أدّت إلى استقلال الولايات المتحدة ، الثورة الفرنسية عام 1789 ، الثورات الأوروبية لعامي 1830 و 1848 ، الثورات في أميركا اللاتينية . المصالح التي تتنازع هي هائلة ولا تختزل . البورجوازية تريد إلغاء الأرستقراطية من إدارة الدولة والحلول محلها وهذا يتطابق مع تطور البنى الاقتصادية : الصناعة ، التجارة والمصارف أصبحت النشاطات الأساسية وليس استثمار الملكيات العقارية الكبرى صراع الطبقات تحول إلى صراع بين أيديولوجيتين تؤديان إلى منظومتي قيم متعارضتين على نحو محتم ، يبدو بينهما التعايش مستحيلاً تقريباً في هذه المرحلة من التناحرات العميقة والعنيفة ، كان سير عمل المؤسسات الليبرالية عملياً غير ممكن .

● **التقارب والاندماج بين المحافظين والليبراليين** ـ غير أن المحافظين والليبراليين تقاربوا فيما بعد ؛ أو حتى اتحدوا في حزب واحد في الفترة المعاصرة . الحزب المحافظ البريطاني هو في الحقيقة حزب « ليبرالي ـ محافظ » ، اتخذ اسم « محافظ » واعتنق عقيدة ليبرالية أساساً وزبانته هي في آن زبانة محافظي وليبراليي القرن التاسع عشر : وحده ، عدد قليل من الليبراليين انضم للحزب الليبرالي الصغير الذي يبقى موجوداً على نحو منعزل نفس الشيء يمكن قوله عن الديمقراطية المسيحية الألمانية ، الديمقراطية المسيحية الإيطالية واتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية في فرنسا ، الخ . اليمين الغربي الحالي هو « محافظ ـ ليبرالي » ، ضد يسار اشتراكي .

هذا التقارب ، ثم هذا الاندماج بين المحافظين والليبراليين يفسَّر بعاملين أساسيين . أولاً ، اتسعت رقعة الأيديولوجيا الليبرالية تدريجياً إلى أن ضمت الغالبية

الكبرى من المواطنين في مجتمعات الغرب . هكذا صار المحافظون عاجزين عن منع إقامة مؤسسات ليبرالية أو نقدها . هذا الإضعاف للتناحرات وهذا الإرساء للتسوية سمحا للمؤسسات الليبرالية أن تشتغل دون أن تعترضها اهتزازات قوية ، مما ساهم في تعزيزها . إن صراع الأرستقراطية ضد البورجوازية قد انتهى ، إلا في بعض الصالونات أو القصور الريفية ، حيث غدت فولكلورية . إن انتصار البورجوازية والليبرالية كان كاملاً تماماً بحيث أنه ترك مكاناً مُشَرِّفاً وحُلواً للأرستقراطية القديمة في المنظومة الليبرالية . فقدت الأرستقراطية امتيازاتها وحقوقها في التصدر ، لكنها احتفظت بقسم من أراضيها . بفضل هذا الرأسمال ـ الانطلاقة ، استطاعت أن تنهض في الصناعة ، في التجارة أو المصارف وأن تستعيد مواقع اقتصادية وسياسية مهمة .

غير أن المحافظين والليبراليين راحوا يشعرون بأنهم مهدَّدون اليوم من قِبَل عدو مشترك ، يعترض في آن على الملكيات العقارية والملكيات الصناعية والتجارية . الاشتراكية . عندما كانت المنظومة المحافظة تهيمن والاشتراكية ليست بخطيرة ، اتحد الليبراليون بادىء الأمر مع الاشتراكية ضد الملكيات والأرستقراطيات القائمة . عندما أرسيت قواعد المنظومة الليبرالية وبدت الإشتراكية تهددها حقيقة ، تقرب الليبراليون طبيعياً من المحافظين لمحاربة الإشتراكيين . في فرنسا ، حصل هذا الانتقال من جهة إلى أخرى بين شباط وحزيران 1848 ، حيث أدّى إلى قمع شرس للإشتراكية ، مهد لأحداث 1871 ، الأكثر قساوة .

2 ـ وزن الأيديولوجيا المحافظة يبقى كبيراً في المجتمعات الليبرالية

■ **بقاء الأيديولوجيات المحافظة ـ** أولاً ، لم يكن انضمام المحافظين كاملاً . كثير منهم احتفظوا بالحنان للمنظومة التسلطية . جددت الفاشيات المعاصرة الأيديولوجيات القديمة المحافظة ، وأعطتها منحىً حديثاً : الدكتاتور المخلص يحل محل الملك الوراثي ، وحكم « النخبة » يحل محل هيمنة الأرستقراطيين التقليديين : سوف ندرس لاحقاً هذا التجديد للفكر المحافظ . ما إن تحصل أزمة اقتصادية ، ما إن يظهر خطر انتصار اشتراكي أو شيوعي حتى ترفع القوة المحافظة رأسها . وسوف تحصل على دعم تجدد كبير من الليبراليين ، الذين سيضحون بالليبرالية السياسية من أجل حماية الملكية الخاصة ، حسب السيرورة التي وصفناها . الأيديولوجيا المحافظة تحتفظ بقوة كامنة ، في ما يمكن تسمية لا وعي المجتمعات الغربية .

● **البقايا المحافظة في المنظومة الليبرالية ـ** المجتمعات الليبرالية تحتفظ دوماً ببقايا محافظة في مؤسساتها وسلوكاتها الملوك الإنكليز ، البلجيكيون ، الهولنديون

والإسكندنافيون وغرفة اللوردات البريطانيين هي الأكثر ظهوراً ولكن ليس الأكثر أهمية ، إذ أنها مؤسسات شكلية ، دون سلطات فعلية . المؤسسات العسكرية هي أكثر أهمية بكثير . فهي ترتكز في آن على بنية تراتبية تسلطية وعلى قيم وفاء وتفان ومروءة ، غريبة تماماً عن القيم الليبرالية ، وأكثر قرباً من القيم الأرستقراطية . إن تطور « المجمّع العسكري ـ الصناعي » الذي تحدث عنه إيزنهاور في كلمته الوداعية يولد أرستقراطية من نوع جديد ، قوية جداً في بعض الدول الليبرالية . وتطور البيروقراطية والتكنوقراطية يذهب في الاتجاه ذاته . هو أيضاً ، ينزع إلى تكوين أرستقراطيات تملك سلطة مهمة في داخل المنظومة الليبرالية ، وهي من طبيعة مختلفة تماماً وغير مساواتية إطلاقاً .

أخيراً ، لا تزال المجتمعات الغربية تعيش جزئياً في إطار القيم الدينية ، المرتبطة بالواقع بالقيم الأرستقراطية والتسلطية التقليدية وهذه الظاهرة هي أكثر تطوراً في البلدان الكاثوليكية ، التي تهيمن عليها كنيسة تراتبية وأوتوقراطية . وهي أقل تطوراً في البلدان البروتستانتية حيث بنية الكنيسة هي أكثر ليبرالية وقد خفت هذه الظاهرة مع تطور الكاثوليكية منذ مجمع الفاتيكان الثاني . لكن هذا التطور يبقى محدوداً ومتقطعاً . البلدان الكاثوليكية تحتفظ من حيث ديانتها بعناصر أوتوقراطية وبتراتبية قوية جداً ، تضعف من نفوذ الأيديولوجيا الليبرالية ، وتتخذ منحى الأيديولوجيا المحافظة . من ناحية ثانية ، هناك تعارض عميق بين القيم غير العقلانية لكل دين ، وكذلك قيمه في الرحمة ، والتجرد والترفع والعقلانية الليبرالية وقواعد الاقتصاد الليبرالي .

إسهام الاشتراكية

تطورت الأيديولوجيا الاشتراكية في القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية ، مع تطور التصنيع الذي ولد طبقة عمالية غارقة في وضع مادي بائس ، لم تكن الأيديولوجيا الليبرالية لتقدم لها حلاً لمشاكلها . لقد تطورت العلاقات بين الاشتراكية والليبرالية بذات العمق الذي تطورت به العلاقات بين الليبرالية والفكر المحافظ . في أي حال ، أثّرت الاشتراكية كثيراً في المجتمعات الليبرالية .

١ ـ تطور العلاقات بين الاشتراكية والليبرالية

يمكننا على هذا الصعيد تمييز ثلاث مراحل : أولاً تعاون ، ثم صراع ، وأخيراً تقارب .

● **التعاون البدائي** ـ في البداية ، خاض الاشتراكيون والليبراليون صراعاً مشتركاً ضد الأنظمة الملكية والأرستقراطية القديمة . كان الليبراليون يعتبرون أن الاشتراكيين ما زالوا ضعفاء لا يهددون الملكية الفردية وإن دعمهم مفيد ، على العكس ، لضرب

امتيازات النبلاء وسلطة الملوك . والاشتراكيون يعتبرون أن المنظومة الليبرالية ، مع الاقتراع الشامل ، وحرية الرأي والإنشاء الجمعيات ، والحرية النقابية ، تسمح بالتقدم على طرق الاشتراكية ، على نحو أسرع مما يوفره نظام تسلطي وقمعي ، والحال أن الماركسيين كانوا يعتبرون أن الرأسمالية الصناعية والديمقراطية البورجوازية التي تعبر عنها سياسياً ، هما مرحلة ضرورية لتشييد الاشتراكية .

كان هذا التعاون بين الاشتراكيين والليبراليين متفاوت الحجم حسب البلدان ـ كان أطول في البلدان المتخلفة ، حيث بقي المحافظون يشكلون الخطر الرئيسي بالنسبة لليبراليين لمدة طويلة ، أكثر منه في البلدان المتقدمة ، حيث تم تشييد المؤسسات الليبرالية قبلاً ، وحيث صار الاشتراكيون ، وفي مدة قصيرة ، يشكلون خطراً عليها . هكذا تفسر قطيعات 1848 و1871 في فرنسا ، فيما التعاون الأول بين الاشتراكيين والليبراليين كان يمتد في الزمن في أمكنة أخرى . نجد هذا التعاون ذاته اليوم في البلدان النامية . فالشيوعيون كونوا نظرية ، دقيقة إلى حد كبير ، حول الوحدة بين الاشتراكيين « والبورجوازية الوطنية » . وتهديدات الفاشية دفعت إلى الظهور التعاون بين الاشتراكيين والليبراليين في البلدان المتطورة (الجبهات الشعبية 1935 ـ 1940 ، الجبهات الوطنية في المقاومة ضد النازيين ، الحلف ضد الـ OAS في فرنسا 1960 ، الخ) .

● النزاع الجوهري ـ ثمة مجموعات اشتراكية صغيرة لم تقبل أبداً التعاون مع الليبراليين ، مؤكدة أن العدو الرئيسي للطبقة العاملة هو دوماً البورجوازية وأن المؤسسات الليبرالية (انتخابات ، برلمانات ، حريات عامة) لا تصلح إلا للتخفيف من الحماس الثوري للجماهير . قبل عام 1914 ، البلانكيون / Les Blanquistes /(*) والتحرريون(**) .
/ Les anorchistes / دعموا هذه النظريات . وهذا ما يفعله اليوم الماديون واليساريون المتطرفون . أما الأحزاب الكبرى الاشتراكية الثورية والشيوعية فقد حاربت دوماً هذه النظريات ، مؤكدة أن التعاون مع البورجوازية يمكن أن يكون تكتيكاً صحيحاً

(*) blanquiste : نسبة لـ Auguste Blanqui ، مفكر اشتراكي وثوري فرنسي 1805 ـ 1881 ، مؤسس جريدة « لا إله ولا سيد » ، ماركسي ، انتقد الشيوعية الطوباوية ودعا إلى العمل الثوري . فكره هو الرابط الضروري بين الفكر الاشتراكي الفرنسي الأول والماركسية . (المترجم) .

(**) كلمة anarchie هي قديمة جداً. وهي مؤلفة من كلمتين من اللغة اليونانية القديمة : av (an) و apxn (arkhê) وتعني غياب السلطة أو الحكم . أعداء الفكر التحرري رأوا في الكلمة معنى الفوضى فيما كان جوزف برودون أحد مؤسسي الفكر التحرري يصبو إلى عكس ذلك تماماً . تترجم الكلمة عادة خطأ بالـ « فوضوية » . (المترجم) .

في بعض الظروف . لكنها اعتبرت دائماً أن النزاع بين البورجوازية والطبقة العاملة هو نزاع جوهري ، أي أن الليبرالية والاشتراكية هما حتما في صراع ، تطور هذا النزاع عندما انتصر الليبراليون على الأرستقراطية ، وشيدوا الديمقراطية الليبرالية محل الأنظمة التسلطية السابقة .

هذا النزاع يرتكز على واقعة أن البورجوازية ، مالكة وسائل الانتاج ، هي في موقع قوة إزاء الأجراء الذين لا يملكون إلا قوة عملهم . هكذا تستطيع البورجوازية أن تستولي على قسم من ناتج العمل للعامل الذي تستغله اقتصادياً . الحريات العامة ، الانتخابات ، البرلمانات والمؤسسات الليبرالية الأخرى لا تغير شيئاً في هذا الاستغلال ، لأنه يتم على مستوى آخر . يتهم إذن الاشتراكيون المؤسسات الليبرالية بإقامة ديمقراطية ، حرية ومساواة « شكلية» بحت ، لا فعلية . من ناحية أُخرى ، الملكية هي جد أساسية بالنسبة للبورجوازيين ، إذ أنها ركيزة امتيازاتهم الاقتصادية والسلطة السياسية . فلا يقبلون بالتالي حرمانهم منها إلا إذا تم انتزاعها بالقوة . فالنزاع بين الاشتراكية والليبرالية هو إذن ثوري بطبيعته ولا يمكن أن يُحلَّ إلا بالعنف . عندما يضعف التناحر بين المحافظين والليبراليين ، يحل محله التناحر بين الليبراليين والاشتراكيين ، بذات العمق والعنف . الأزمة المعاصرة للمؤسسات الليبرالية تجد هنا مصدرها الرئيسي .

● **التقارب المعاصر** ـ غير أن بعض الأحزاب الاشتراكية لم تقبل أبداً بهذه النظرية الثورية . إن الأحزاب المسماة « عمالية » ، والتي يشكل الـ (abour) البريطاني مثالها الأفضل ، أكدت دوماً أن المجتمع يمكن أن يتحول عبر إصلاحات متتالية وإضافية ، يتم تطبيقها في الإطار الليبرالي . في البلدان التي اتخذت فيها الاشتراكية هذا الشكل ، لم تُنتقد المؤسسات الليبرالية منذ أن حلت محل امتيازات الأرستقراطية وسلطة الملوك الوراثيين .

أحزاب اشتراكية أُخرى ، ثورية في الأصل ، اقتربت تدريجياً من الموقف السابق . وفي هذا التطور لعب الاحتلال الهتلري لأوروبا وتجربة الدكتاتورية دوراً كبيراً بأن أظهرا للطبقة العاملة قيمة المؤسسات الليبرالية وبأنها ليست شكلية فحسب ، بل هي حقيقة عميقة ، وقد اتجهت الاتجاه نفسه الأشكال العنيفة للدكتاتورية الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وفي الديمقراطيات الشعبية . فالطبقات العالية لأوروبا الغربية لا تقبل في غالبيتها أن تحرم من الحرية العامة ، وأن مؤقتاً ، لتسريع مجيء الاشتراكية . يفضي هذا إلى « الاشتراكية ـ الديمقراطية » ، التي تنتمي إليها اليوم الأحزاب الاشتراكية للبلدان الصناعية .

أكّدت الأحزاب الاشتراكية الثورية والأحزاب الشيوعية دوماً من ناحية أُخرى أن

الهدف الأسمى للاشتراكية هو إرساء الحرية والديمقراطية ، اللتين تغدوان أكثر فعلية وكمالاً بعد إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وإذا كان يبدو لهم أن هذا الإلغاء يتطلب ثورة وفترة تسلطية (« دكتاتورية البروليتاريا ») ، فإنها فقط « مرحلة انتقالية » . بحسب بعض الشيوعيين في أوروبا الغربية ، خاصة في إيطاليا ، فنلندا ، فرنسا ، إسبانيا ، أخذت بالانتشار مقولة إن في البلدان المتقدمة ، حيث المؤسسات الليبرالية هي شديدة التجذر ، لا يجب أن تأخذ المرحلة الانتقالية شكلاً دكتاتورياً وأنه يجب الإبقاء على المؤسسات الليبرالية : هذه هي قاعدة « الشيوعية الأوروبية » . غير أن هذه الفكرة تبقى جنينية ، وتبقى مطروحة مسألة صدقية الأحزاب الشيوعية في هذا الانتماء لليبرالية .

2 ـ تأثير الاشتراكية على الليبرالية

حتى عندما كانت الاشتراكية تتعارض بعنف مع الليبرالية ، فقد كان لها تأثير عميق على المجتمعات الليبرالية . هذه الأخيرة أخذت من الاشتراكية بعض الأفكار الجوهرية ، وطورتها باتجاه مختلف عن اتجاهها البدائي . تأثير الأيديولوجيا الاشتراكية امتزج على هذا الصعيد مع تطور البنى الرأسمالية نفسه .

● **إسهامات الأيديولوجيا الاشتراكية** ـ دفعت الاشتراكية بالليبرالية إلى الاهتمام بالشروط المادية لممارسة المساواة ، والحريات والسلطة السياسية . فاتجهت الأيديولوجيا الليبرالية في اتجاهين متباينين .

أولاً ، اعتنق الليبراليون فكرة أن ممارسة الحريات تفترض مستوى معين من الحياة المادية ومستوى معين من الثقافة والتربية . وشهدنا هكذا ، في الديمقراطيات الغربية ، تطور فكرة « الحقوق الاقتصادية والاجتماعية » التي تعطي للمواطنين الإمكانية المادية لممارسة كل باقي الحقوق ، وخاصة الحقوق السياسية : حقّ العمل وضمان إيجاده ، ضمان الحد الأدنى المعيشي ، حماية ضد المخاطر الاجتماعية (أمراض ، حوادث ، عجز ، أمومة ، الخ) ، الحق في السكن ، في الثقافة والتعليم ، في التسلية ، الخ . لتأمين ممارسة هذه الحقوق ، لا تستطيع الدولة أن تكتفي بالتسامح والتفرج . بل يتعين عليها أن تتدخل ، على العكس ، لحماية العناصر الأضعف وتغيير توزيع المدخول الوطني لصالحهم ، هذا المدخول الذي ينتج عن حرية إنشاء المؤسسات . ننتقل هكذا من مفهوم الدولة الضعيفة وغير النشطة إلى المفهوم الذي يسميه الليبراليون الجدد « الدولة الحامية » ، أو « دولة العيش الرغيد » .

ثانياً ، أقر الليبراليون بأن الليبرالية الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى خلق قوى

خاصة من شأنها قمع الأفراد . واقتنعوا بأن تدخل الدولة يمكن أن يكون ضرورياً للحد من هذه القوى الخاصة (القطاع الخاص) وحماية المواطنين من هيمنة محتملة ، حسب الآلية التي وضعها لاكوردير Lacordaire ، منذ ما ينيف عن قرن : « بين الضعيف والقوي ، بين الفقير والغني ، الحرية هي التي تقمع والقانون هو الذي يحرر » . في هذا المنظور ، رأينا الدولة تراقب تمويل الصحف وتوزيعها ، وأموال الأحزاب السياسية وتمويل الانتخابات ، الخ . ولقد تم تخطّي درجة عندما منحت الدولة بنفسها أموالاً أو مساعدات مادية لخلق توازن مع التمويلات الخاصة : مثلاً تمويل عام (حكومي) للأحزاب السياسية في بعض البلدان الاسكندينافية ، تمويل حكومي (جزئي) للانتخابات في عدد كبير من بلدان أوروبا ، تطوير الشعب النقابية للمؤسسات الممولة من قِبَل مقاولين ، الخ . كما أن الدولة تتدخل لتأخذ على عاتقها النشاطات التي لا ينجح في تنظيمها القطاع الخاص ، لأن الربح يوجه باتجاه مختلف عن المصلحة العامة : الاعمار المديني ، حماية الطبيعة ، الخ ، أي كل الحقول التي تزداد أهميتها في المجتمعات الصناعية الحديثة . يمكن أن يؤدي هذا المسار إلى تأميم المؤسسات التي تتسم بسمة احتكارية ، من شأنها الهيمنة على الدولة يوماً ما .

● **الاشتراكية والليبرالية الجديدة** ـ ثمة التقاء فعلي بين الليبرالية الجديدة والاشتراكية . يبقى محدوداً ، لكنه فعلي . للمؤسسات الكبرى الحديثة مصلحة في التعامل مع تنظيمات نقابية تضمن لها استقراراً في الاستخدام : الصعوبات الاجتماعية والإضرابات هي أكثر كلفة . الضمان الاجتماعي يدخل طبيعياً ضمن سياسة رفع للأجور ، ضرورية كي تتم صفقات بيع سلع بأحجام كبرى ، والتي تشكل الجوهر نفسه للرأسمالية الحديثة . إن تطور الخدمات غير المربحة أصبح أكثر فأكثر إلحاحاً في المجتمعات الصناعية المعاصرة . أخيراً ، الدقة والتنظيم الاقتصاديان عبر تدخل الدولة والتخطيط الشامل هما ضروريان على نحو محتّم لحسن سير الرأسمالية نفسها ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اتساع الاستثمارات وكلفة الأزمات الاقتصادية . هكذا تنزع الرأسمالية الجديدة إلى استخدام طرائق مأخوذة من الاشتراكية مما يجعل تعاونهما أكثر سهولة . بيد أن هذا المنحى يمكن أن يقود الليبرالية الجديدة إلى طريق تسلطي .

حول العلاقات بين الليبراليين والمحافظين ، انظر م . دوفرجيه ، الديمقراطية دون الشعب ، 1967 وعلم الاجتماع السياسي ، طبعة ثالثة ، 1968 ، ص 398 وما يتبع G. Weill تاريخ الحزب الجمهوري في فرنسا بين 1804 و1870 ، 1900 ، Ch. Seignobos ، التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة ، طبعة ثانية ، 1924 ، R. Schnerb ، القرن التاسع عشر ، 1950 (في : «Histoire générale des civilisations» ، بإشراف M. Crouzet ، جزء 4) .

حول تأثير الفكر المحافظ في المجتمعات الليبرالية ، انظر R. Rémond ، اليمين في فرنسا ، من الترميم الأول Restauration للجمهورية الخامسة ، طبعة ثالثة ، 1968 ، جزءان ؛ R.J. Whibe ، التقليد المحافظ ، لندن 1950 وبعض تحاليل بنى المجتمعات الليبرالية المعاصرة ، التي تظهر استمرارية القيم الارستقراطية : مثلاً حول الـ «Establishment» البريطاني : J. Blondel ، المجتمع السياسي البريطاني ، 1964 ؛ H. Thomas, The establishment ، لندن ، 1962 ؛ A. Sampson, Anatomy of Britain ، لندن ، 1962 ـ حول فرنسا ، انظر المؤلف الجماع A la recherche de la France (ترجمة فرنسية) ، 1963 .

بما يخص التأثيرات العسكرية ، انظر R. Giradet ، المجتمع العسكري في فرنسا ، 1953 ؛ J. Planchais و J. Nobécourt ، التاريخ السياسي للجيش (1919 ـ 1967) ، 1967 ، جزءان . ؛ حول التأثيرات الدينية ، انظر A. Coutrot و F. Dreyfus ، القوى الدينية في المجتمع الفرنسي ، 1906 ؛ A. Latreille و A. Siegfried ، القوى الدينية والحياة السياسية ، 1951 ؛ A. Dansette ، مصير الكاثوليكية الفرنسية (1926 ـ 1956) ، 1957 .

حول العلاقات بين الاشتراكية والليبرالية ، انظر J. Droz ، الاشتراكية الديمقراطية (1864 ـ 1960) ، 1966 ؛ M. Leroy ، تاريخ الأفكار الاجتماعية في فرنسا ، 1946 ـ 1950 ، 3 أجزاء ، كمثال ملموس عن الممارسة الفعلية للحرية في المرحلة المعاصرة ، انظر : J. Kayser ، موت حرية ، 1956 و R. Pinto ، حرية الرأي والاعلام ، 1955 .

الفصل الثاني

أنماط الديمقراطية الليبرالية

يمكن تصنيف الديمقراطيات الليبرالية انطلاقاً من عدة معايير . على أساس المنظومات الانتخابية ، يتم التمييز بين أنظمة الاقتراع الأغلبي بدورة واحدة (انكلترا ، الولايات المتحدة ، كندا ، الخ) ، وأنظمة الاقتراع الأغلبي بدورتين (فرنسا) ، وأنظمة التمثيل النسبي (الأنظمة الباقية ، ما عدا اليابان التي تتبع نظاماً انتخابياً خاصاً) . على أساس الأحزاب السياسية ، يمكن التمييز بين أنظمة الثنائية الحزبية الحقيقية (انكلترا ونيوزيلندا) ، وأنظمة الثنائية الحزبية الكاذبة (الولايات المتحدة) ، وأنظمة التعددية الحزبية (أوروبا القارية واليابان) . على أساس العلاقات بين الحكومة والبرلمان ، يمكن التمييز بين الأنظمة البرلمانية (أوروبا بصورة عامة) ، والأنظمة الرئاسية (الولايات المتحدة) والأنظمة نصف الرئاسية (فرنسا) .

جميع التصنيفات السابقة تقوم على تقنية المؤسسات . يمكن إقامة تصنيفات أخرى ارتكازاً على الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية ، والإيديولوجيات ، وأشكال الحياة السياسية ، يمكن أن نميز مثلاً بين : 1 ـ البلدان التي يكون فيها نضال الأحزاب على قدر كبير من الأهمية ، والتي تتضمن مثلاً حزباً شيوعياً قوياً إلى جانب الأحزاب الأخرى (فرنسا ، إيطاليا ، فنلندا) ؛ 2 ـ البلدان التي لا يوجد فيها حزب شيوعي كبير ولكن أحزاب اشتراكية كبيرة (بقية أوروبا الغربية) ؛ 3 ـ البلدان التي لا يوجد فيها لا حزب شيوعي كبير ولا حزب اشتراكي كبير(الولايات المتحدة) . في هذه الأخيرة ، لم تخضع الإيديولوجيا الليبرالية لتأثيرات خارجية ، فيما طرأت عليها تغييرات كبيرة في البلدان الأخرى .

لا يمكن أن تقوم تصنيفية جيدة على معيار منعزل أو على تركيب اصطناعي من المعايير . قلنا إن منظومة سياسية تشكل مجموعاً ، كل أجزائه متضامنة . يجب الانطلاق

من المجموع ، على نحو شامل ، لإقامة تصنيف يتطابق مع الواقع . بهذا المنظور ، يظهر التقسيم الجوهري بوضوح : أنظمة النمط الأوروبي ونظام الولايات المتحدة المؤسسات منظمة بأنماط مختلفة ، الأنماط الأوروبية هي برلمانية ونمط الولايات المتحدة رئاسي . كما تختلف أيضاً الحياة السياسية ، فالولايات المتحدة لم تشهد تطور أحزاب اشتراكية كبرى ولا أحزاب شيوعية كبرى ، فيما تلعب الاشتراكية دوراً مهماً في أوروبا منذ نهاية القرن التاسع عشر . البنية الاقتصادية هي مختلفة أيضاً ، فالولايات المتحدة هي أكثر رأسمالية حصرياً وأكثر تطوراً تقنياً من أوروبا . أخيراً ، التقاليد الثقافية هي متباينة أيضاً بعمق . سوف نعالج في القسم الأول من هذا الفصل الأنظمة من النمط الأوروبي ، وفي القسم الثاني المنظومة السياسية الفرنسية وهو عبارة عن تلخيص لمؤلف موريس دوفرجيه le système politique français أما القسم الثالث سوف يبحث في الأنظمة من النمط القاري .

I ـ الأنظمة من النمط الأوروبي

نعني بالأنظمة من النمط الأوروبي تلك الفئة من الديمقراطيات الليبرالية التي تحددها بناها وليس تمركزها الجغرافي ، لأن اليابان تشكل جزءاً منها . تعمل الأنظمة من النمط الأوروبي في إطار اقتصادي رأسمالي : حتى الأنظمة الإسكندينافية المسماة « الاشتراكية » هي من هذه الفئة . غير أن الرأسمالية هي أينما كان محدد ببعض عناصر الاشتراكية : قطاع عام على شيء من الأهمية ، ضمان اجتماعي متطور ، تخطيط ديمقراطي ، تشكيل ثقل مقابل نفوذ الشركات الخاصة عبر العمل النقابي والأحزاب العمالية ، الخ ، علماً بأن كل هذه العناصر هي مختلفة تبعاً للبلدان . في كل هذه الأنظمة ، خضعت الإيديولوجيا الليبرالية لرهان الإيديولوجيا الاشتراكية ، وشكل صراع الأحزاب الاشتراكية (وأحياناً الشيوعية) ضد الأحزاب المحافظة والليبرالية قاعدة الحياة السياسية . أخيراً جميع هذه الأنظمة هي برلمانية ، بحيث أن البرلمان يمكنه مطالبة الحكومة مسؤوليتها السياسية : غير أن فرنسا تعرف منذ 1962 نظاماً نصف رئاسي وسويسرا نظاماً إدارياً .

لجميع هذه الأنظمة أصل مشترك : إنها تنبثق من المؤسسات السياسية في بريطانيا ، والتي نقلتها خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين . ولكن مفاعيل هذا النقل تختلف حسب المنظومة الحزبية . في انكلترا ، في نيوزيلندا وجزئياً في كندا تعمل ثنائية حزبية مرتكزة على الاقتراع الأغلبي بدورة واحدة : الحكومة هي إذاً متجانسة وثابتة ، أغلبية البرلمان تنصاع لآرائها والمواطنون يختارون الحكام عبر الانتخابات البرلمانية . في أوروبا القارية واليابان تعمل تعددية حزبية مرتكزة على التمثيل النسبي أو

على منظومات نصف أغلبية : يجب إذاً على الحكومات أن ترتكز ، بسورة عامة ، على تحالفات ، وهي أقل تجانساً ، وثباتاً والبرلمان أقل تبعية لها ، الانتخابات النيابية لا تسمح للمواطنين بأن يختاروا مباشرة حكامهم . سوف ندرس على التوالي هذين النوعين من الأنظمة من النمط الأوروبي وسيُبحث نظام الهند قبل 1975 ، وهو نظام برلماني ذو حزب مهيمن ، في ملحق خاص .

حول الأنظمة الأوروبية ، نجد مؤلفات عديدة أميركية عن «comparative government» ، خاصة A.N. Dragnich, Major European governments, Home wood (III) ، طبعة ثانية 1966 ، R.C. Macridis و R.E. Ward, Modern political systems ، أوروبا ، 1963 ، En- glewood Cliff, الخ . انظر أيضاً المجموعة الجيدة لنصوص M. Dogan و R. Rose, European politics: a reader بوسطن ، 1970 .

1 ـ الأنظمة البريطانية

تتميز الأنظمة البريطانية بثنائية حزبية مرتكزة على اقتراع أغلبي بدورة واحدة . إنها إذن « أنظمة برلمانية أغلبية » : أي أن الحكومة تتمتع بغالبية متجانسة وثابتة في البرلمان ، بحيث تدوم عادة أثناء كل الفترة التشريعية . غير أن مجموع عناصر هذه المنظومة لا تجتمع إلا في انكلترا وفي نيوزيلندا . في كندا ، حيث يُطبق نظام اقتراع أغلبي بدورة واحدة ، يخفف من الثنائية الحزبية وجود أحزاب صغيرة في المقاطعات المستقلة من هذه الفدرالية الشاسعة . في استراليا ، يوجد منظومة اقتراع معقدة نصف أغلبية ، « التصويت التفضيلي » الذي يمكن أن يقضي على الثنائية الحزبية : هناك ثلاثة أحزاب كبرى ، ولكن اثنين منها يرتبطان بتحالف دائم ووثيق بحيث يؤدي إلى النتائج نفسها للثنائية الحزبية . من ناحية ثانية ، بعض بلدان أوروبا القارية ، مثل ألمانيا الفدرالية والنمسا هي قريبة من الثنائية الحزبية وتطبق أيضاً البرلمانية الأغلبية . لكن بقاء التمثيل النسبي يجعل هذه الثنائية الحزبية غير كاملة وهشة : سوف ندرسها إذاً مع الأنظمة الأوروبية الأخرى .

سوف ندرس أساساً هنا مؤسسات بريطانيا ، إذ أنه تم بحث مؤسسات الـ «Do- minions» باختصار في الملحق . المؤسسات البريطانية ليست إلا ما وصل إليه تطور طويل أفرغ الحكومة الملكية من مضمونها ، مع الاحتفاظ بأشكالها وظواهرها الخارجية : تطور البرلمان تعدى تدريجياً على الصلاحيات الملكية ، إلى أن قضى عليها نهائياً تقريباً ، فتولى البرلمان الإدارة الحكومية بواسطة وزراء مسؤولين أمامه (cabinet) . غير أن التطور

استمر والوزارة . جذبت إليها أساس السلطة . كما قال ذلك كاتب بريطاني : « انتقل الحكم من التاج إلى البرلمان ، ثم من البرلمان إلى الوزارة » ، وجرى الحديث عن « دكتاتورية الوزراء » (Ramsay Muir) ، قبل الحديث عن « ملك منتخب » بالنسبة لرئيس الوزراء (Benemy) .

المفهوم البريطاني للحقوق مختلف تماماً عن مفاهيم أوروبا القارية . وبصورة خاصة ، يلعب العرف (Common law) دوراً مهماً جداً . إن تنظيم السلطات العامة الإنكليزية ليس متضمناً في نص مكتوب يتمتع بقيمة متفوقة على القانون العادي ، في دستور ، بل هو محدّد في سلسلة من القوانين العادية ، والتنظيمات والممارسات والأعراف التقاليد التي لا يوجد لها أي تقنين . إن أياً من هذه الأحكام التي أضيفت الواحدة إلى الأخرى على مر العصور ، منذ الميثاق الكبير لعام 1285 الذي فرض على Jean sans Terre ، لا يتمتع قانونياً بقيمة دستورية ، أي أنه لا يفرض على المشرع . يمكن للبرلمان أن يغيرها جميعها بكل حرية : بهذا الصدد ، يقال أحياناً إن البرلمان الإنكليزي يستطيع عمل « كل شيء إلا تحويل رجل إلى امرأة » . عملياً ، إن الذهنية التقليدية للشعب البريطاني هي متجذرة جداً بحيث أن هذه التقاليد أكثر صلابة ومحترمة أكثر من عديد من الأحكام المكتوبة المتضمنة في الدساتير الشكلية .

هكذا ، في مجموع القواعد التي تحدد الدستور البريطاني (بالمعنى المادي للكلمة : مجموع من القواعد المتعلقة بتنظيم وسير عمل السلطات العامة) ، يميز البريطانيون بين فئتين : القواعد القانونية (Law of constitution) بحصر المعنى ، والتي يعاقب القضاة على خرقها ، « واتفاقات الدساتير » ، وهي مجرد تقاليد سياسية ، تعتبر إجبارية من قبل الجميع ، ولكن خرقها لا تعاقب عليه محاكم العدل . كثير من القواعد الجوهرية للنظام البريطاني ترتكز على مجرد « اتفاقات » : مثلاً ، التزام التاج باختيار زعيم الغالبية رئيساً للوزراء . تجدر الإشارة إلى أن هذا التمييز بين القواعد القانونية و« الاتفاقات » لا يتطابق مع التمييز بين القانون والعرف . لأن هناك فئتين من القواعد القانونية (law) : القوانين بحصر المعنى (law أو Statute law) التي ينشئها البرلمان، والقواعد العرفية (Common law) وتنشئها القرارات القضائية السابقة ، بواسطة الاجتهاد ، والتي لا يجب الخلط بينها وبين « اتفاقات الدستور » .

تنظيم الحكومة

الحكومة البريطانية هي ذات بنية ثنائية : فهي تتضمن من ناحية وزارة (أو حكومة بحصر المعنى) مؤلفة من رئيس وزراء ووزراء ، ومن ناحية ثانية التاج ، أي

رئيس الدولة . غير أن هذه الثنائية هي ظاهرة : فالتاج لا يتمتع بسلطة فيما الوزارة هي اليوم العنصر الأساسي للمؤسسات السياسية البريطانية .

٦ ـ الوزارة

انبثقت الوزارة من المجلس الخاص للتاج . ابتداء من القرن السابع عشر ، اعتاد بعض المستشارين الخاصين ، المكلفين من قبل الملك بتحضير الشؤون الحكومية ، على الاجتماع دون حضور الملك واستولوا فعلياً على سلطة القرار .

● **التنظيم العام للوزارة** ـ وحده رئيس الوزراء تختاره الملكية على أن الاختيار أصبح وهمياً منذ أن وضعت الأحزاب ، بفعل تنظيمها الصارم ، تحت سلطة زعيم واحد : على الملكة أن تختار زعيم الحزب الأغلبي . حتى أواسط القرن التاسع عشر ، كان نظام الأحزاب أقل صرامة ، وكان بإمكان التاج أن يختار بين عدة زعماء متنافسين (فضلت الملكة فكتوريا لورد روزبري على سير وليم هاركور) . بين 1919 و 1935 ، كان من شأن غياب الأغلبية الذي سببته الثلاثية الحزبية أن ظهر من جديد هذا الخيار (استطاع جورج الخامس أن يطلب من ماك دونالد أن يبقى رئيساً للوزراء عام 1931 ، رغم استقالة وزارته ورفض حزبه له) . رئيس الوزراء هو الذي يختار الوزراء الآخرين . والملكة تعينهم قانونياً ، ولكن دون التدخل في هذا التعيين . حتى أن التاج لا يعين « أمناء السر البرلمانيين » (يمكن مقارنتهم بـ Sous-secrétaires d'Etat في فرنسا ، وتوكل إليهم خاصة مهمة القيام بالاتصالات بين وزير والبرلمان) .

الوزراء هم أعضاء في البرلمان (غير أن الوزارة تتضمن بعض الشخصيات غير البرلمانية) . غالبيتهم تنتمي لمجلس الكومونات : غير أن قانوناً شرعياً لعام 1937 وضع حداً أقصى حول هذه النقطة ، مما يستتبع أن عدداً من الوزراء ينتمون لمجلس اللوردات . في انكلترا ، لا يمكن للوزراء أن يدخلوا إلا المجلس الذي يشكلون جزءاً منه : فالوزير الذي ينتمي لمجلس اللوردات لا يسعه أن يدافع عن سياسته في مجلس الكومونات . وبما أن هذه الأخيرة تلعب وحدها دوراً سياسياً مهماً ، فهذا يحصر اللوردات في مراكز وزارية ثانوية مثلاً رئيس الوزراء لا يمكنه أن يكون عضواً في مجلس اللوردات (آخر رئيس وزراء كان عضواً في مجلس اللوردات هو اللورد ساليزبوري الذي استقال عام 1902 : كان هذا قبل إصلاح 1911 الذي أضعف سلطات اللوردات) . من 1701 إلى 1707 . حظر اختيار الوزراء بين البرلمانيين ، لتجنب الضغوطات الملكية على المجالس . بقي أثر من هذه الأحكام حتى 1926 : كان يتوجب إعادة انتخاب النواب المعينين وزراء .

الوزراء هم مسؤولون جماعياً أمام البرلمان . غير أنه يتفق ، بشكل استثنائي ، أن ينزع الوزراء تضامنهم مع زملائهم ، حول مسألة تعتبر ثانوية بالنسبة للسياسة العامة (عام 1932 ، مثلاً ، أعلم بيان بأن بعض الوزراء احتفظوا بحرية التصويت ضد الإجراءات التي اقترحتها الوزارة فيما يخصّ الجمارك) . يوجد أيضاً مسؤولية فردية لكل وزير ويمكن للوزارة أن تنزع تضامنها معه مطالبة إياه بالاستقالة : لكن هذه الأخيرة تحتفظ بسمة ثانوية بالنسبة للمسؤولية الجماعية . فالوزارة تشكل جسماً : وهذا الجسم هو الذي يؤمن الإدارة العامة للسياسة بالتوافق مع البرلمان الذي يمكنه إرغامها على الاستقالة .

● **الفئات المختلفة للوزراء** - الوزارة الإنكليزية هي على درجة كبيرة من التعقيد . على رأسها يوجد رئيس الوزراء . ووظيفته عرفية محض : يُعتقد أن تدشينها تم على يد Walpole ، من 1724 إلى 1742 ، لكنها لم تستقر إلا تدريجياً . أما اللقب (رئيس الوزراء) فلم يُقرُّ به إلا منذ 1905 ، على نحو غير مباشر : عبر تحديد ترتيب حقوق التصدر الرسمية ، يأتي رئيس الوزراء بعد رئيس أساقفة Cantorbéry ، واللورد المستشار . لا يجب الخلط بين رئيس الوزراء و« اللورد رئيس المجلس » : في بريطانيا ، هذا الأخير هو رئيس المجلس الخاص للتاج ؛ يعاون رئيس الوزراء وينطق غالباً باسمه في مجلس اللوردات . يقوم رئيس الوزراء أحياناً بإدارة وزارة أخرى (كان شرشل وزيراً للدفاع ؛ وماك دونالد وزيراً للخارجية ، وولسون وزيراً للشؤون الاقتصادية) ، لكنها حالات نادرة . على العكس ، رئيس الوزراء هو بصورة عامة اللورد الأول لخزينة الدولة مما يعطيه السلطة العليا في تعيين جميع الموظفين . سلطة رئيس الوزراء هي جد كبيرة على الوزارة : لكنها تأتي من موقعه كزعيم حزب أغلبي أكثر منه من وضعيته القانونية : إذ أنه ، قانونياً ، ليس إلا أوّل بين أشباه له (Primus inter pares)، كما تدل على ذلك تسميته . وقد عزز تطور نظام الأحزاب تأثير رئيس الوزارة على أعضاء وزارته . عندما يضعف النظام داخل الحزب الحكومي وتتشكل فرق وانشقاقات ، ينعكس ذلك على سلطة رئيس الوزراء .

ثم نجد في الوزارة شخصيات تتولى وظائف تقليدية ، بعضها فخرية ، والبعض الآخر أكثر أهمية الوظائف الفخرية أساساً هي وظيفة مستشار دوقية لانكستر أو وظيفة Lord du Sceau privé (لورد العدل الخاص) ، أما من الوظائف التقنية ولكن دون سمة سياسية ، فنذكر وظيفة Solicitor général (مستشار قانوني عام) و Attorney général (مدّعي عام) وهي توكل لقضاة ، مستشارين قانونيين للحكومة . وعلى العكس ، يرأس اللورد المستشار مجلس اللوردات ويلعب دور وزير العدل الـ Paymas

ter العام هو وزيـر الخزينـة ، والـ Paymater العام ، وزير البريـد والبرق ؛ لقـد سبق وأشرنا إلى دور اللورد رئيس المجلس . تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المراكز التقليـدية نستخدم اليوم باتجاه جديد يؤمّن أصحابها دوراً تنسيقياً بين عدة وزارات .

العنصر الأساسي في الوزارة هـو الوزراء بحصر المعنى . من زاويـة اللقب ، هناك فئتان : الوزراء بالمعنى المحصور ، على رأس وزارات (Ministry) ؛ وأمناء سر الـدولة ، على رأس « مكاتب » : والتمييـز هذا لا يتـطابق مع تـراتبية أو درجـة اهمية ، ولكن مـع تـاريخ إنشـاء الوزارة : « المكـاتب » هي وزارات قـديمـة (Home Secretary, Foreign Secretary, War Secretary, etc) ، والوزارات هي الوزارات الجديدة ، هناك فئة ثالثة من الـوزارات تحمل اسـماً آخراً : الـ :bacords(المكـاتب) : كانت في الأصـل مجالس مؤلفة من بعض الأعضاء يختارهم الملك لكفاءتهم الشخصية . كل هذا من أجل احـترام أعراف وتسميات تقليدية .

إلى جانب كل وزير يوجد عادة سكرتير بـرلماني شبيـه إلى حد مـا بـ «Sous-secré-taires d'Etat» في فرنسا : لدى الوزارات الكبرى سكرتيران برلمانيان ولا يجب الخلط بين السكـرتير الـبرلماني والـ Permanent secretaries (الأمنـاء العامـون الدائمـون) الـذين يقابلهم تقريباً الأمناء العامون الوزاريون (في فرنسا) . يعينهم رئيس الـوزراء ، بموافقة الوزارة التي ينتمون إليها . إنهم يؤمنون الاتصال بين الوزارة والبرلمـان ؛ يجيبون بـاسمها عن الأسئلة الشفهية ؛ ويجرون المحادثات ، الخ . غالبـاً يتولـون جزءاً من الـوزارة عبر تفويض .

منذ 1941 ، شهدنا ظهور وزراء دولة ، ذوي وضعية وسيطة بين الوزراء و« أمناء السر البرلمانيين » : تولى اللورد بيفر بروك Beaverbrook المركز الأول في 1 أيار 1941 . أثناء الحرب ، كـان بعض الوزراء يقيمـون خارج لـندن (في الشرق الأوسط ، في مركـز القيادة العامة لافريقيا ، في واشنطن ، الخ) . بعد الحرب ، تطورت المؤسسة نحو فكرة سكرتير برلماني من درجة عليا (يمكن تقـريبها من الـوضعية الحـالية لأمنـاء سر الدولـة في فـرنسا) . وتجـدر الإشارة إلى أن وزراء الـدولة هم غـير الوزراء دون حقيبـة ، أي غـير المكلفين بوزارة . في فرنسا ، العبارتان همـا مرادفتـان ؛ لكن في انكلترا ، تعنيان حقـائق مختلفـة . منذ 1945 ، بـدأت مؤسسـة الـوزراء هـذه دون حقيبـة تتسـع للقيـام بمهمـة تنسيقية .

● **التشكيـلات المختلفة للوزارة** ـ يـوجد في انكلترا تمييـز جـوهـري بـين الـوزارة والـوزارة بحصر المعنى . بالمعنى التقني والـدقيق للكلمـة ، بعض الـوزراء هم جـزء من

الوزارة بحصر المعنى (Cabinet) . أما الوزارة نفسها فهي عديدة جداً : مع أمناء السر البرلمانيين تتضمن من 60 إلى 80 شخصاً . وعلى العكس ، الوزارة بحصر المعنى (Cabinet) هي أكثر حصراً بكثير : 20 شخصاً تقريباً .

يشكّل جزءاً من الوزارة المصغرة (cabinet) الوزراء الذين يعينهم رئيس الوزارة . نجد دوماً إلى جانب هذا الأخير اللورد المستشار (Lord chancelier) ، ووزير المالية (Chancelier de L'Echiquier) وسكرتير الدولة للخارجية والوزراء الرئيسيين . الوزارة المصغرة هي مركز الحكومة . تجتمع في محل إقامة رئيس الوزارة ، 10 Downing street ، مرة في الأسبوع بصورة عامة ، مع اتجاه إلى عقد اجتماع كلّ أسبوعين منذ الحرب . منذ 1915 ، يوجد سكرتيريا للوزارة المصغرة تحصر جداول العمل ، وتدون المحاضر وتتابع تنفيذ قرارات الوزارة المصغرة .

أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية تم تشكيل نوع من الوزارة الممتازة (Super-cabinet) ضمن الوزارة المصغرة : وزارة الحرب ، المكونة من 5 إلى 6 أعضاء بين 1914 و 1918 ومن 7 إلى 10 بين 1939 و 1945 . وقد دعي رؤساء الدومنيون أو مندوبوهم إلى المشاركة عدة مرات في وزارة الحرب المصغرة هذه . منذ 1945 ، ظهر اتجاه إلى تطوير « لجان الوزارة المصغرة » المسماة اللجان بين الوزارية . بعضها دائم ، مثل لجنة الدفاع (الأقدم ، الموجودة منذ 1904) ، لجنة الدفاع المدني ، لجنة السياسة الاقتصادية ، لجنة الانتاج ، اللجنة التشريعية ، الخ . والبعض لا يوجد إلا مؤقتاً ، وبعضها الآخر دائم : أهمها على هذا الصعيد هي اللجنة التشريعية التي تهيىء مشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة . أخير ، يمكن تشكيل لجان مختصّة لمسائل خاصة .

2 ـ التاج

لقد احتفظت انكلترا بالملكية الوراثية ، مع انتزاع تدريجي لكل سلطة من يد الملك . ملكة انكلترا هي أقل نفوذاً على النشاط الحكومي من رئيس الجمهورية الفرنسية تحت الجمهورية الرابعة . لكن اعتبارها هو أعظم بما لا يقاس .

● **انتقال حق التاج** ـ يميّز الانكليزيون بين الملك (أو الملكة) ، كشخص ، والتاج (Crown) ، وهو عبارة عن مجموعة سلطات ومؤسسة قانونية . يتم تولي العرش بالطريقة الوراثية طبقاً لقانون الإرث العام : ينتقل التاج كملكية خاصة . لا تُستبعد النساء من الإرث : ولكن عند درجة قرابة مساوية ، يأتين بعد الرجال . كما يميز بين الملكية الحاكمة التي تحكم طبقاً لحقها الخاص وهذه هي حالة الملكة اليزابث الثانية اليوم ـ والملكة الشريكة ، زوجة الملك . عندما ينتقل التاج إلى ملكة ، يمكن أن يتلقى

زوجها لقب أمير شريك : لكن هذا ليس أوتوماتيكياً ويتعلق بقرار الملكة .

لقد أبعد نظام العام 1701 من تولي العرش الكاثوليك الروميين والأشخاص المتزوجين من كاثوليك . حتى 1910 ، كان على الملك أن يحلف ، عند توليه التاج ، بأنه لا يؤمن باستحالة القربان(*) / Transsubstantiation / ، وهي عقيدة أساسية من الكنيسة الكاثوليكية ؛ منذ 1910 ، أصبح يكفي أن يعلن الملك أنه ينتسب للكنيسة الانغليكانية التي يرأسها . يُتوج الملك (أو الملكية الحاكمة) أثناء احتفال ديني . يمكن أن يغير البرلمان نظام انتقال التاج . في عدة مرات ، تدخل البرلمان لإبعاد هذا أو ذاك الفرع من العائلة الملكية (مثل آل ستوارت Stuarts) : منذ إنشاء وضعية Westminster أصبح ينبغي الحصول على موافقة برلمانات الدومنيون . ملكة انكلترا هي ملكة اسكتلندا ، وإيرلندا الشمالية ، وكندا واسترالية ونيوزيلندا . وعلى العكس ، فهي ليست ملكة الهند ، لأن هذا الدومنيون هو جمهورية : لكن الهند تعترف بها كزعيمة للكومنولث (Commonwealth) . تحدد ألقاب الملك لكل حكم أثناء تولي التاج ، ويحددها برلمان لندن وبرلمانات الدومنيون .

● **سلطات التاج** - قانونياً ، يملك التاج سلطات كبرى . في الأصل ، كل سلطات الدولة كانت بين يديه ؛ تدريجياً ، انتزع منه عدد كبير من السلطات التي انتقلت إلى البرلمان ، إلى الوزارة المصغرة ، إلى المحاكم العدلية ، إلى السلطات المحلية ، الخ . يبقى للتاج اليوم سلطات « باقية » مسماة « الصلاحية » الملكية . ويمكن للبرلمان ، بكل حرية ، أن يقلص هذه الصلاحية . إن ممارسة هذه الصلاحية هي استنسابية ، أي أن المحاكم العدلية لا يسعها ممارسة الرقابة عليها : هنا نجد وضعاً شبيهاً « بمراسيم الحكومة » في القانون الفرنسي . هذه السمة الاستنسابية هي نتيجة لمبدأ « لا يمكن أن يفعل الملك سوءاً » الذي يؤدي إلى حصانة كاملة ومطلقة لكل أعمال الملك .

هذه الصلاحية المالية تتضمن عدة سلطات في السياسة الداخلية ، يدخل ضمنها التعيين في عديد من المراكز المدنية والعسكرية ، إنشاء مراكز في مجلس اللوردات ، توزيع الألقاب والأوسمة ، قيادة الجيش ، الدعوة للاجتماع ، التمديد وحل البرلمان ، إقرار وإصدار القوانين ، حق التشريع في بعض المستعمرات ، حق إنشاء دساتير للمستعمرات في حالة غياب تدخل البرلمان ، وفي حالة الضرورة ، الحق في اتخاذ الإجراءات التي تدخل عادة ضمن صلاحية البرلمان (موراتوريوم للديون المطالب لها عام 1914 مثلاً) ، الخ . في المادة الدبلوماسية ، يدخل ضمن هذه الصلاحية حق الحرب والسلام ، حق

(*) تحول خبز القربان وخمره إلى جسد المسيح ودمه .

عقد المعاهدات ، حق الاعتراف بالحكومات ، الخ . في المادة القضائية ، تشمل هذه الصلاحية حق العفو ، حق الإذن بالاستئناف أمام اللجنة القضائية للمجلس الخاص ، الخ . لكن هذه « الصلاحية » لا يملكها التاج إلا اسمياً . عملياً ، إن الوزارة المصغرة هي التي تمارسها (أو رئيس الوزراء ، بما يخص التعيينات مثلاً) . إن عدم مسؤولية التاج نقلت للوزارة المصغرة المسؤولة الممارسة العملية للصلاحية الملكية . توقع الملكة اليوم على قرارات لم تتخذها . إن حرية تحرك الملك البريطاني هي جد ضعيفة إلى درجة أن الملك إدوارد الثامن لم يستطع اختيار زوجته : فاضطر إلى التخلي عن عرشه للزواج من أميركية مطلقة .

● **المجلس الخاص للتاج** - لا تعرف انكلترا التمييز الفرنسي بين مجلس الوزارة المصغرة ، الذي يجتمع دون حضور رئيس الدولة ومجلس الوزراء المجتمع برئاسة رئيس الدولة لا يوجد مجلس وزراء ؛ فالوزراء لا يجتمعون بصفتهم وزراء بحضور الملكة . وفي الواقع ، لا يجتمعون أبداً جميعهم : الاجتماعات الوحيدة هي اجتماعات الوزارة المصغرة بحصر المعنى واللجان البين وزارية . تتم العلاقات بين الملكة والوزارة بواسطة رئيس الوزارة : غير أنه من الممكن أن تتشاور الملكة مع هذا أو ذاك الوزير بأمور تدخل ضمن نطاق اختصاصه .

وعلى العكس فإنه يوجد في انكلترا جهاز مختلف عن الوزارة ، ولكن ليس دون رابط بها : المجلس الخاص . يضم جميع المستشارين الشخصيين للملك . تاريخياً ، الوزارة الصغيرة هي منبثقة من المجلس الخاص : إنها إحدى شعب المجلس الخاص ، اجتماع منفرد لأعضائه الأكثر نفوذاً في غرفة صغيرة (cabinet) واليوم ، إلى جانب الوزراء الذين هم دوماً أعضاء في هذا المجلس ، فإنه يشمل أيضاً رجالاً سياسيين ، موظفين كبار ، مطارنة ، الخ ، بصورة عامة شخصيات تود الحكومة تشريفها على نحو مميز . يُعينون مدى الحياة ويحملون لقب Right Honourable . إنّه لقب عزيز لا يمنح للإنكليزيين وحسب بل أيضاً لأعضاء من الدومنيون .

يجتمع المجلس الخاص نادراً في جلسة تعقد بكامل أعضائها : يفعل ذلك لإقرار زواج الملك ولسماع إعلان توليه العرش . وظائفه الأساسية هي سياسية ، إدارية وقضائية . كجهاز سياسي يلعب دور مجلس وزارة فرنسي (مجلس موسع ، لأنه يتضمن غير وزراء) : يدعي البرلمان لانعقاد ، يمدد له أو يُحل بـ « إعلانات » ملكية من المجلس الخاص ؛ وتمارس السلطة التنظيمية خاصة بمراسيم يصدرها المجلس الخاص بحضور الملكة(Orders in Council) : ثمة 600 مرسوم تقريباً يصدرها المجلس كل سنة . هكذا

تنـزع السلطة التنظيميـة إلى التوسـع على حسـاب السلطة التشريعية ، في انكلترا كـما في فرنسا ، تجدر الإشارة إلى أنّ المجلس يكتفي بتسجيل اقتراحات الوزراء الـذين يتحملون وحـدهم المسؤولية الـبرلمانيـة . كجهاز إداري . يشمـل المجلس لجانـاً ، حيث لا تجلس الملكة ، ومتعلقة عملياً بالـوزارات (لجنة لـ جرسي Jersey وغرنسي Guernesey ، لجنـة لجامعتي اكسفورد وكامبردج ، لجنة للبحث الطبي والعلمي والصناعي ، الخ) ، كجهاز قضـائي ، للمجلس الخاص أهميـة كبرى : أنشئت لجنتـه القضائيـة عام 1834 ، وهي تتضمن اللورد المستشار واللوردات السابقـين ، واللوردات القضائيـين ، واللورد Chief Justice (رئيس العـــدل) ، وقضـاة من انكلترا والـــدومنيـون ؛ إنها محكمــة استئنـاف للمستعمرات ، وجرسي وغرنسي ، واستراليا ، ونيوزيلندا وسيلان (الدومنيونات الباقية أبعدت صلاحيتها) .

البرلمان وعلاقاته مع الحكومة

حسب المعنى الاشتقـاقي الانكليـزي ، الـبرلـان هـو مجمـوع المجلســين (مجلس اللوردات ومجلس العموم) المجتمعين مع الملك لاتخاذ قرارات مشتركة . موافقة العناصر الثلاثة هي نظرياً ضرورية للتصويت على القوانين : يتعين عـلى الملك أن يعطي مـوافقته على النصوص التي يصوت عليها المجلسان . يمنح « الإقرار » الملكي بالعبارة «le Roy le veult» (الملك يرغب) للقوانين العامة و (للقوانين الخاصة العبارة هي «Soit fait comme il est désiré» (ليكن كما هو مرغوب) ؛ أما بما يخص القوانين المالية ، فـالعبارة هي « الملك يشكر رعاياه الطيبين ، يقبل تطوعهم ، وهكذا يـرغب » . وإذا رفض الإقرار ، تكـون العبارة «le Roy advisero» (الملك يمتنـع) . ولكن منذ الملكـة آن (1707) لم يرفض أبداً الإقرار ولم يكن تدخل الملك في الأمور التشريعية إلا شكلياً .

١ ـ تنظيم البرلمان ـ

يتـألف البرلـان البريـطاني من مجلســين ، مجلس اللوردات ومجلس العمـوم . لكن مجلس اللوردات فقـد منذ 1911 سلطة الاعـتراض على مجلس العمـوم . عملياً ، هـذه الأخيرة هي التي تشكل أساس البرلمان .

● **مجلس العموم** ـ يتألف من 630 نائباً منتخبـين لخمس سنوات : ولكن بصـورة عامة ، لا يصلون إلى نهاية الفترة التشريعية ، بسبب الممارسـة المتكررة لحـل البرلـان قبل نهايـة ولايته . منـذ عام 1829 ، قُبِـل الكاثـوليك في الـبرلمان . واليهـود منـذ 1859 . الاقتراع هو شامل ، مباشر وسري . النساء ينتخبن ويُنتخبن بنفس شروط الـرجال (أي

ابتداء من 21 سنة : حتى 1928 ، كان السن الانتخابي للنساء 25 سنه) . حتى 1948 ، كان يمكن ممارسة عدة اقتراعات : كان التصويت ممكناً في مكان الإقامة ، في مكان مزاولة النشاطات أو بسبب الدبلومات الجامعية (كانت بعض الجامعات تشكل هيئة انتخابية خاصة) : هكذا كان يمكن لبعض الناخبين أن يصوتوا ثلاث مرات . منذ 1848 ، لا يمكن التصويت إلا في مكان الإقامة . تتم الانتخابات بالاقتراع الأحادي الاسم وبدورة واحدة : ينتخب المرشح الذي يصل في المرتبة الأولى ؛ هذا النظام الانتخابي لعب دوراً كبيراً في إرساء « منظومة الحزبين » البريطانية . رقابة انتظامية الانتخابات تختص نظرياً بالمجلس : لكنه نزع عنه عملياً هذه الصلاحية منذ 1868 ، وذلك بتفويضه هذه السلطات للمحاكم العدلية . يتقاضى النواب مرتباً منذ 1911 : أثناء القرن التاسع عشر ، أقام التحرك الشارتي / Mouvement chartiste / حملة بهذا الاتجاه كي يستطيع الأشخاص المحرومون من الثروة أن يجلسوا في مجلس العموم . إنهم يفيدون من حصانات وحرمات ، ولكن أقل اتساعاً مما هي عليه الحال في فرنسا .

ينتخب مجلس العموم رئيسه ، الـ Speaker (الخطيب) : يسمى كذلك لأنه كان في السالف مكلفاً بأن ينقل للملك الآراء المعبر عنها في الجمعية ، لأنه كان خطيب الكومونات لدى الملك : لذلك يتوجه الخطباء إلى «M. Speaker» وليس لزملائهم . السبيكر ينعم باعتبار فائق ، وبسلطات كبرى : في الواقع ، هو الذي يهتم بتنظيم المناقشات والأنظمة التي تقترعها كل جمعية . ويقتضي التقليد منه أن يكون في حياد مطلق .

يعقد مجلس العموم جلساته من نهار الاثنين إلى الخميس من الساعة 14,30 إلى 23 ، والجمعة من 11,30 إلى 16,30 . يُطلب نصاب 40 عضواً لعقد الجلسات . كل جلسة تبدأ بصلوات قصيرة . ثم ، خلال ساعة ، تأتي الأسئلة الشفهية (عدا جلسة الجمعة) . بعد ذلك ، يجري نقاش مشاريع القوانين (bills) . تتم إجراءات تصويت القوانين على مراحل أربع : 1 ـ قراءة أولى هي محض شكلية ، 2 ـ قراءة ثانية ، مناقشة عامة ؛ 3 ـ مناقشة في اللجان حيث تحلل التفاصيل والتعديلات ؛ 4 ـ مناقشة تقرير اللجنة ؛ 5 ـ قراءة ثالثة حيث لم يعد بالإمكان مناقشة المشروع إلا في الشكل الذي اتخذه بعد المراحل السابقة .

يمكن أن تأخذ المناقشة في اللجان شكلين . حتى 1882 ، كانت اللجنة مؤلفة من كل المجلس (لجنة المجلس الكامل) المجتمع ليس برئاسة السبيكر ، ولكن برئاسة شيرمان / Chairman /(*) : يُعمل بهذا الإجراء حتى في أيامنا هذه للموازنة وللمشاريع

(*) Chairman : رئيس جلسة أو مجلس .

المهمة جداً أو للمشاريع القصيرة جداً التي لا تحتاج لمعالجة في إطار اللجنة . ابتداء من العام 1882 ، شهدنا تشكل لجان محصورة : اثنتين بادىء الأمر ، ثم أربع (سنة 1907) ؛ منذ 1945 ظهر الميل لتطوير منظومة اللجان المحصورة هذه . إنها لجان دائمة ولكن غير متخصصة مثل اللجان الفرنسية نعين القضايا حسب أحرف الأبجدية (A. B. C. etc) ويوزعها السبيكر بين اللجان . فارقان رئيسيان يفصلان إذاً المنظومة البريطانية من المنظومة الفرنسية السابقة لعام 1958 ، على صعيد المناقشة البرلمانية : 1 ـ يُشرع بمناقشة المشروع كما يقدمه مصدره : (بصورة عامة الحكومة) ؛ تتم المناقشة العامة قبل الإحالة إلى اللجنة ؛ 2 ـ ليست اللجان متخصصة ، ولا يمكنها إذن أن تزعم ممارسة رقابة خاصة على وزراء بالنسبة للقضايا التي تعالجها .

لقد نظم مجلس العموم بصرامة سير المناقشات منذ عرقلة الإيرلنديين الشهيرة في القرن التاسع عشر . منذ 1887 ، قرر المجلس أنه يمكن اعتناق منظومة « المقصلة » التي تخصص لكل مناقشة وقتاً محدداً موزعاً بين كل خطيب والذي تحدد هكذا مدة مداخلته : في الواقع ، لم يطبق هذا الإجراء إلا نادراً . عام 1909 ، أنشأ المجلس منظومة الـ «Kangourou» التي تسمح للسبيكر بأن يختار بين التعديلات المقدمة ، وبالتالي دفع المناقشة خطوات كبيرة إلى الأمام . منذ قرون طويلة ، فقدت المجالس البريطانية حق المبادرة في مادة النفقات العامة : وهذا يعني أن أي نائب لا يمكنه أن يقترح نفقات جديدة ، أو زيادات نفقات قائمة ؛ هكذا وضع كابح شديد أمام الديماغوجية . من ناحية ثانية ، في هذه السنوات الأخيرة ، ظهر اتجاه واضح إلى فقدان النواب تدريجياً حقهم في مبادرة القوانين : في الواقع ، جميع مناقشات البرلمان تقريباً هي مكرسة لنقاش المشاريع ذات المصدر الحكومي .

لنذكر أيضاً فارقين مع المنظومة الفرنسية . كل سنة ، تُفتح الدورة البرلمانية بخطاب العرش الذي تنصّه رسمياً الملكة (عملياً الوزارة المصغرة) والذي يحدد برنامج الحكومة . وكجواب ، تصوت المجالس على عريضة : هذا الحوار يسمح ، كل سنة ، بتقديم رؤية شاملة للتوجه السياسي . من ناحية ثانية ، إن إجراءات التصويت في الكومونات لا تسمح ، كما في فرنسا ، بتصويت الغائبين : هناك فقط تصويت بالجلوس أو الوقوف ، أو تصويت بالـ « قسمة » (يخرج أعضاء المجلس باتجاهين : في الرواق على يمين السبيكر (المتكلم) ـ للتصويت « نعم » ـ في الرواق اليساري ـ للتصويت « لا » : أربعة من زملائهم يتولون تعدادهم .

● **مجلس اللوردات** ـ مجلس اللوردات هو واحد من المجالس الأخيرة

الأرستقراطية الموجودة في العالم . تأليفه هو في غاية التعقيد . تتألف النواة من 800 عضو وراثي ، يعينهم الملك : وحسب تاريخ تعيينهم أو إنشاء مراكزهم يحملون لقب أعضاء (أو Pairs) انكلترا (قبل 1707) ، أعضاء بريطانيا العظمى (1707 - 1801) أو أعضاء المملكة المتحدة (منذ 1801) ؛ بينهم 21 دوقاً ، 27 ماركيزاً ، 133 كونتاً ، 93 فيكونتاً ، 524 باروناً ، تم إنشاء 27 مركز عضو قبل القرن السابع عشر ، 32 في القرن السابع عشر ، 86 في القرن الثامن عشر ، 265 في القرن التاسع عشر والباقي في القرن العشرين . يجب إضافة 3 أعضاء من « الدم » الملكي : دوق أدنبره ، وغلوسستر وكنت . يظهر لنا أن الأغلبية هي ذات أصل حديث . إن منح العضوية في مجلس اللوردات هو لمكافأة رجال سياسيين مشهورين ، موظفين كبار بارزين وبصورة عامة شخصيات برزت في مختلف مجالات الحياة الوطنية . منذ زمن طويل كفّت أرستقراطية عضوية مجلس اللوردات عن كونها أساساً إقطاعية وأرضية . إلى جانب هؤلاء الـ 800 عضو الوراثيين يجلس 16 عضواً ممثلين لاسكتلندا ، ويعينون لكل ولاية تشريعية ، من قبل الأعضاء الاسكتلنديين ، وأعضاء ممثلين لإيرلندا ، منتخبين مدى الحياة قبل أعضاء إيرلندا (كان عددهم 28 في الأصل ، وهم يختفون بسبب الوفاة منذ انفصال إيرلندا عام 1922 ؛ يبقى 6 حالياً) . وأخيراً ، القانون البرلماني / Parliament Act / الصادر بتاريخ 13 شباط 1958 قرر إنشاء مراكز عضوية من مجلس اللوردات مدى الحياة ، يعينهم التاج : عددهم حالياً مئة تقريباً .

مجموعتان أخريان ، مختلفتان جداً وأقل أهمية بكثير ، تتألف من التسعة « لوردات الاستئنافيين » العاديين ، الذين هم قضاة رفيعو المستوى يعينون مدى الحياة ، والـ 26 « لورداً روحياً » / spirituel / (رئيسا أساقفة كانتربري ويورك ، المطارنة الثلاثة للندن ونشستر ودرهام ، والـ 21 مطراناً الأقدم تعييناً) مجموع هذا المجلس يشمل إذاً ما يقارب الـ 1000 عضو : ولكن نادراً ما تضم الجلسات جميع الأعضاء : 40 إلى 50 هو الرقم الوسطي في النقاشات المهمة . يمكن أن تجلس النساء في مجلس اللوردات ، منذ الـ Parliament Act في 13 شباط 1958 : وعددهن ست حالياً . إن مجلس اللوردات هو محافظ في غالبيته الساحقة : لا توجد فيه مجموعة عمالية إلا منذ سنوات قليلة ، إثر تعيين أعضاء عماليين والتحول (السياسي) لبعض الأعضاء المعينين سابقاً .

في الأصل ، كان للوردات نفس صلاحية العموم : موافقة المجلسين كانت ضرورية لإقرار قانون . منذ نهاية القرن السابع عشر ، بدأ مجلس العموم يعتبر أنه لا يحق للوردات أن يغيروا المشاريع المتضمنة أحكاماً مالية ، طبقاً لمبدأ موافقة الشعب على الضريبة : لكن اللوردات كانوا يعتبرون بدورهم أنه بإمكانهم رفض هذه المشاريع

بكليتها ، دون تعديلها . عام 1911 ، أثر أزمة تسببت بها معارضة اللوردات لمشروع موازنة حكومة لويد جورج (ضرائب الدخل) ، أقر إصلاح رئيسي يقلص على نحو كبير صلاحياتهم . حسب قانون البرلمان لعام 1911 ، لم يعد للوردات أية صلاحية على مشاريع القوانين ذات الطابع المالي (les money bill) : حتى أنهم لم يعودوا يطلعون عليها مجرد إطلاع . بالنسبة للمشاريع الأخرى ، لم يعد بيد اللوردات حيالها إلا حق الفيتو التعليقي . يمكنهم أن يعترضوا عليها خلال ثلاث دورات متتالية وسنتين كحد أقصى ، بعد ذلك ، أصبح يمكن لمجلس العموم أن يجعل هذا المشروع قانوناً رغم معارضة اللوردات . عام 1949 ، على أثر معارضة على تأميم الفولاذ ، طرحت الحكومة العمالية على التصويت قانون برلمان جديداً ، حصر أكثر سلطات اللوردات : مذ ذاك فصاعداً ، لم يعد حقهم في الفيتو يدوم إلا خلال دورتين متتاليتين ، ولمدة سنة كحد أقصى . سبيكر مجلس العموم هو الذي يقرر ما إذا كان المشروع money bill ، يخرج من إطار صلاحية مجلس اللوردات ، أو مشروع قانون عادياً يمكن لهذا المجلس أن يدرسه نظرياً ، صلاحية اللوردات هي مرتبطة إذن بإرادة العموم (الكومونات) عملياً ، كان من شأن تقليد حياد السبيكر أن أية مشكلة لم تحصل على هذا الصعيد .

إن مجلس اللوردات يملك سلطة قضائية . حتى 1848 ، كان بإمكان عضو هذا المجلس أن يطالب بأن يُحاكم من قبل مجلس اللوردات ، حسب المبدأ الإقطاعي القديم : الحكومة العمالية ألغت هذا الامتياز . يبقى أن مجلس اللوردات هو محكمة استئنافية عليا ، تقليدياً : ولكن عندما يُعقد بهذه الصفة ، وحدهم يجلسون اللوردات القضاة التسعة ، أي قضاة السلك المعينون مدى الحياة لممارسة هذه الوظيفة القضائية .

2 ـ العلاقات بين البرلمان والحكومة

إذا كانت المؤسسات الإنكليزية معروفة نسبياً في فرنسا ، فهي مفسرة أسوأ تفسير بما يخص العلاقات بين البرلمان والحكومة . يعتقد الفرنسيون أن البرلمان البريطاني قوي وأنه يوجد توازن في السلطات بين الحكومة وبينه . في الحقيقة ، البرلمان البريطاني ضعيف والثنائية الحزبية تقيم تمركزاً للسلطات لصالح الحكومة ، يميز « البرلمانية الأغلبية » .

● **فصل السلطات الوهمي ـ** في التفسير الفرنسي ، تضمن آلية المسؤولية السياسية للوزراء وحق حل مجلس العموم تعادلاً كاملاً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، كما تضمن تحكيماً متجانساً للشعب . عندما تكون الوزارة في وضع أقلي أو يتهددها ذلك ، عوض أن تستقيل ، سوف تعلن حل مجلس العموم ، حاملة هكذا أمام الناخبين المناقشة موضوع التعارض . فإذا أتى الناخبون إلى المجلس بغالبية مناهضة للوزارة ،

تنحني هذه الأخيرة أمام القرار الشعبي وتذهب ، وإذا قلب الاقتراع ، على العكس ، وضع الأحزاب لصالح الوزارة المصغرة ، فهذه الأخيرة تبقى ، ويخضع المجلس لقرار الشعب السيد . وتدعم هذا التوازن قسمة البرلمان إلى مجلسين ، مما يسمح بتجنب تجاوزات محتملة للمجلس الواحد : هكذا تعتبر الثنائية الحزبية كأحد العناصر المهمة للمنظومة .

أما واقع الأمر فهو مختلف تماماً . لنقل أولاً أن الثنائية الحزبية لم تعد إلا واجهة في انكلترا : إذا كان اللوردات يستطيعون إملاء نصائح على مجلس العموم ، فإن هذا الأخير هو دوماً حر بعدم العمل بها ؛ اللوردات هم أقرب من أكاديمية العلوم المعنوية والسياسية منها إلى مجلس الشيوخ للجمهورية الثالثة . وبالنسبة لتفسير حق حل البرلمان ، فالمسألة لا تحتاج لأي نقاش : لا تخاف الوزارة البريطانية المصغرة (le cabinet) في حجب الثقة عنها لأنها مؤلفة من أعضاء الحزب الذي يتمتع بأغلبية مطلقة : لم يحصل تصويت على حجب الثقة في بريطانيا منذ 1924 . إن فكرة نشوء أزمة بين البرلمان والوزارة ، يكون الحكم فيها الشعب عبر حق حل البرلمان ، لا تعكس الواقع إلا في الحالات الاستثنائية التي لا تعمل فيها الثنائية الحزبية ، وحيث تُشكِّل أغلبيات تحالفية (1923 ـ 1935) . عندما تحل الوزارة المصغرة مجلس العموم ، يتمّ ذلك عادة خارج أي تصويت على حجب الثقة ، مع أنها تنعم دوماً في المجلس بأغلبية واسعة ، وذلك لأحد السببين التاليين : 1 ـ اما أن الوزارة المصغرة تعتقد أنها متفوقة تمام التفوق : والحل هنا هو وسيلة للحكومة لتجديد المجلس في الوقت الذي تعتبره الأكثر ملاءمة ، 2 ـ وأما أن تطرح أمام الرأي العام مسألة خطيرة جداً تتعارض حولها الوزارة المصغرة والمعارضة بعمق ؛ يسمح الحل في هذه الحالة بالعودة إلى الشعب ومعرفة إرادته بالضبط حول المسألة المطروحة : يلعب هنا الحل دوراً مشابهاً إلى حد كبير للاستفتاء .

● **البرلمانية الأغلبية وتمركز السلطات** ـ في الواقع ، الوزارة المصغرة ، البرلمان ، رئيس الوزراء : كل هذا ليس من وجهة نظر معينة ، إلا شكلاً خارجياً ، واجهة تشبه الشعور المستعارة للقضاة أو ثوب الأبهة والعظمة الذي يرتديه اللورد ـ رئيس بلدية لندن . تحت هذه القشرة ، نجد الحزبين الأساسيين : العماليون والمحافظون . لكنهما لم يكونا يوماً وحدهما ، إذ أن الليبراليين احتفظوا دوماً بتنظيم ونواب . منذ بضع سنوات ، نمت أحزاب وطنية إقليمية(اسكتلندية ، غالية) . ولكن منذ 1935 ، لم تنجح الأحزاب الثانوية إلا مرتين في منع المحافظين أو العماليين من الحصول على غالبية مطلقة : أثناء الولاية التشريعية القصيرة شباط ـ تشرين الأول 1974 ، والتي سرعان ما

انحلت ؛ ومنذ نيسان 1976 ، حيث حرمت انتخابات جزئية العماليين من غالبيتهم الأصلية .

هكذا ، يمركز أحد أكبر حزبين منظمين بين يديه جميع مراكز السلطة ذات التقسيم الوهمي المحض : كل الوزارة المصغرة تقع في قبضته وكذلك أغلبية البرلمان إن مشاريع القوانين التي تحيلها الوزارة للبرلمان يتم تحضيرها في مكاتب دراسة الحزب الحكومي ؛ كما يحدد نظام الاقتراعات في أجهزته الموجهة وتراقبه مجموعة whips (منظمون حزبيون في البرلمان) ، برنامج النشاط الحكومي يحدد في مؤتمراته . في المقابل ، حزب المعارضة يحتمي في البرلمان حيث يمكنه التعبير عن رأيه وليس تعطيل قرارات الحزب الحاكم لأنه لا يزال أسير الأقلية : كي يصبح بالإمكان عزل الوزارة ورفض مشاريعها ، يجب أن يحصل انشقاق في داخل الحزب الأغلبي ، ما هو جد استثنائي . المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان تختفي إذن في الواقع . الحكومة تدوم خلال كل مدة الولاية التشريعية ، وهي تضمن أغلبية ثابتة ومتجانسة . هذه هي ميزات « البرلمانية الأغلبية » .

رغم هذا ، لا يهاب الحزب الأغلبي الـ إزعاجات أو اضطهادات الأغلبية ؛ فهو يعرف أنه يمكنه رفع صوته بحرية وعالياً داخل البرلمان ، وإن أحداً من أعضائه لن يُضطهد بسبب آرائه أو اقتراعه . إلا أن الضمانة العليا لهذه الاستقلالية لا توجد قطعاً في المؤسسات البريطانية نفسها : بل ترتكز فقط على الشعور العميق بالحرية الذي يهز الشعب الإنكليزي والذي من شأنه إثارة هذا الشعب بكامله ضد خرق حقوق الأقلية . ضمانة واحدة تنعم بأهمية حقيقية في المنظومة البريطانية : استقلالية القضاة . إن القاضي الإنكليزي يلعب دوراً مهماً في حماية الحريات البريطانية ضد تجاوزات السلطات العامة ويساعده في ذلك احترام الجميع له ، والوضع المادي المريح ، وغياب هموم ترقية تراتبية معقدة ، وأخيراً وعيه لاستقلاليته وافتخاره بها . كما أنّه لا يتردد عن استخدام صلاحية الـ habeas corpus التي تمنحه سلطة منع أي توقيف أو حجز اعتباطي ، أياً كان سبب ذلك . ثم إن الذهنية الليبرالية التي يحملها (بمعنى القرن التاسع عشر) تجعل نشاطه فعالاً جداً ؛ فالذهنية المحافظة الاجتماعية الملازمة للوظيفة القضائية إجمالاً ليس لها هنا ذات الطابع السيىء الذي يعتريها في مادة رقابة دستورية القوانين .

حول النظام البريطاني ، انظر باللغة الفرنسية : A. Mathiot ، النظام السياسي البريطاني ، 1955 ، M. Charlot ، « الحياة السياسية في انكلترا اليوم » ، 1967 ، و « المنظومة السياسية البريطانية » ، 1976 ؛ J. Larche ، المؤسسات السياسية لبريطانيا ، 1965 ؛ J. Blondel ، المجتمع

السياسي البريطاني ، 1964 . بين ترجمات لمؤلفين انكليز ، انظر J.H. Laski ، الحكومة البرلمانية في انكلترا ، 1950 (تحليل شخصي جداً : من المؤلف نفسه : Reflexions on the Constitutions ، نيويورك ، 1951) ؛ W.A. Robson ، منظومة الحكومة البريطانية ، 1947 ؛ K. Loewenstein, Staats Precht und Staats Praxis von Grossbritannien ، برلين ، 1967 ، جزءان .

بين المؤلفات البريطانية انظر : Sir G. Campion ، الحكومة البريطانية منذ 1918 ، نيويورك ، 1950 ، Sir Ivor Jennings ، الدستور البريطاني ، طبعة خامسة ، كمبردج ، 1966 ؛ S.D. Bailey ، الديمقراطية البرلمانية البريطانية ، طبعة ثالثة ، لندن ، 1971 ؛ A.H. Birch, The British systems of government ، لندن ، 1967 ؛ Sir William R. Anson, law and custom of the Constitution ، نيويورك ، 1922 ـ 1935 ، جزءان ؛ L.S. Amery, Thoughts on the Constitution ، لندن ونيويورك ، طبعة ثانية ، 1964 ؛ R. Rose, Politics in England ، لندن ، 1965 ؛ R.E. Dowse, Readings on British politics and government ، R. Behewick ، لندن ، 1968 ، التعليق الكلاسيكي الشهير لولتر باجهو Walter Bagehot ، الدستور الانكليزي ، لندن ، 1867 ، ما يزال يحتفظ بأهميته . تجدر مقارنة المؤلفات التالية مع السابقة : H.M. Stout ، الحكومة البريطانية ، نيويورك ، 1953 ـ ؛ Ch.F. Clark, Britain Today ، كمبردج (ماستشوستس) ، 1951 .

حول التطور التاريخي للنظام البرلماني البريطاني يمكن الاطلاع باللغة الفرنسية على : E. Boutmy ، تطور الدستور والمجتمع السياسي في انكلترا ، 1887 ؛ بحث حول السيكولوجيا السياسية للشعب الانكليزي ، 1901 ؛ E. Halévy ، تاريخ الشعب الانكليزي في القرن التاسع عشر ، 1912 ؛ A. Todd ، الحكومة البرلمانية في انكلترا (ترجمة) ، 1900 . ـ المؤلفات الأساسية هي باللغة الانكليزية : أحدثها مؤلف G.B. Adams ، التاريخ الدستوري لانكلترا ، طبعة ثانية ، نيويورك ، 1934 (انظر أيضاً : G.B. Adams, The origin of the English Constitution نيوهافن ، 1920) . يستفاد الكثير أيضاً من مؤلفين رئيسيين : F.W. Maitland ، التاريخ الدستوري لانكلترا ، لندن ، 1908 ، وW. Stubb ، التاريخ الدستوري لانكلترا ، اكسفورد ، 1880 . ـ حول مسألة الاصلاح الانتخابي قبل 1832 ، انظر : E. Poritt, the unreformed house of commons: parliamentary representation before 1832 ، كمبردج ، 1909 ، جزءان ؛ F.B. Smith, The Making of the Second Reform Bill ، كمبردج 1966 وخاصة : J.B. Canacher, The emergence of British Parliomentary democracy in the Nineteenth Century ، نيويورك ، 1971 . ـ حول التاريخ الدستوري الحديث : Sir Arthur B. Keith ، دستور انكلترا ، منذ الملكة فكتوريا حتى جورج السادس ، نيويورك ، 1940 ، جزءان ، وE. Lemonon, Une étape de la démocratie anglaise (1906 ـ 1914) 1947 . هذا التطور الدستوري ، كما يبدو لنا اليوم ، لم يُفسره المعاصرون بالاتجاه نفسه . فإن استقالة اللورد نورث عام 1792 مثلاً ، لم تتخذ بنظره وبنظر معاصريه المعنى الذي تعطيه لها اليوم (= توكيد مسؤولية الوزراء أمام البرلمان) . ولم يأخذ المحللون بعين الاعتبار منطق المنظومة البرلمانية إلا فيما بعد . يجب إذن وضع الوقائع في عصرها ، في ظروفها التاريخية ، إذا كنا نريد فعلاً عدم الوقوع في التشويه .

مونتسكيو والدستور البريطاني . ـ كان مونتسكيو يجعل من الدستور البريطاني النموذج نفسه لفصل السلطات وتوازنها ، وهذا ما لم يكن ليعكس الحقيقة . جل ما كان يريده هو تزيين مفهومه الخاص المثالي حول التنظيم السياسي باعتبار كبير .

لكن نظريات مونتسكيو أصبحت شهيرة وأثرت على الصور التي كوناها عن المؤسسات البريطانية . كان تأثيرها كبيراً جداً على الثورة الفرنسية (انظر : G. Bonno ، الدستور البريطاني أمام الرأي الفرنسي منذ مونتسكيو حتى بونابرت ، 1932) . بيد أن تأثيرها بقي في فرنسا حتى أيامنا هذه ، حيث نظرية النظام الانكليزي « البرلمانية المتوازنة » هي جد منتشرة . أثرت هذه النظريات أيضاً على كاتبي الدستور الأميركي لعام 1787 : فلم يقلدوا النظام البريطاني كما كان موجوداً ، إنما كما كان يصفه مونتسكيو (Knust, Montesquien und die Verfassungen des Verinigten staaten Von Amerika ، ميونيخ ، 1922 ؛ F. Cattelain ، دراسة حول تأثير مونتسكيو في الدساتير الأميركية ، Besançon ، 1927 ؛ ومقالة P.M. Sturlin في أعمال مؤتمر مونتسكيو ، بوردو ، 1956 ، ص 265). والغريب في الأمر أنها أثرت أيضاً في بريطانيا : القانوني الانكليزي الكبير Blackstone يستوحي منها في تعليقه حول القوانين الانكليزية ، الصادر عام 1765 (انظر Flechter ، مونتسكيو والسياسة الانكليزية ، 1750 ـ 1800) 1939 Treasury.

حول الوزارة المصغرة البريطانية ، انظر : B. Heady, British Cabinet Ministers: The roles of politicians in executive office, لندن ، 1962 ؛ W.J.M. Mackenzie و J.W. Grove, Central Administration in Britain ، لندن ، 1957 ؛ Sir Ivor Jennings, Cabinet government ، طبعة ثالثة ، كمبردج ، 1969 ؛ Sir Arthur B. Keith, The British Cabinet system 1830- 1938 ، لندن ، 1939 ؛ K.C. Wheare, The machinery of government ، اكسفورد ، 1945 ؛ H. Daalder, Cabinet Reform in Britain (1914- 1936) ستانفورد (Cal) ، 1963 . حول جسم الموظفين الوزاريين ، انظر مقالة P. Campbell, M. Dogan . ـ حول وزارة المالية ، انظر G. Wolff ، الخزينة البريطانية ، 1960 ؛ Sir Edward Bridges, Treasury Control ، لندن ، 1950 ، و Sir Thomas Heath, The Treasury ، لندن ، 1927 . انظر أيضاً D.N. Chester (وآخرون) ، The organization of British central government (1919 ـ 1956) ، لندن ، 1957 ؛ B.E. Carter, The office of prime minister ، لندن ، 1957 . ـ حول رئيس الوزراء ، انظر : the development of F.W.G. Benemy, The elected monarch ؛ the power of prime minister ، لندن ، 1965 ، الذي يتفق مع J.P. Mackintosh (سبق ذكره) حول انتقال السلطة التنفيذية للوزارة إلى رئيس الوزراء الذي يُعتبر اليوم أكثر من مجرّد « أوّل بين نظرائه Primus inter pares » ، H. Berkeley ، سلطة رئيس الوزراء ، لندن ، 1968 . ـ بما يخص « الوزارة ـ الشبح » للمعارضة ، انظر : D.R. Turner, The shadow cabinet in British, politics ، لندن ، 1969 .

بشأن التاج ، انظر : K. Martin, The Magic of Monarchy ، نيويورك ، 1957 ، و The Crown ad the Establishment ، لندن ، 1962 (أكثر جدلية) ؛ F. Hardie ، التأثير السياسي

للملكية البريطانية(1902 ـ 1945) ، لندن ، 1970 ؛ B. Schwartz, law and the executive in Britain ، نيويورك ، 1949 ؛ Y. Hérisset ، الملكية البريطانية في القرن العشرين ، 1961 . ـ التحليل السوسيولوجي يوضح أفضل من وصف قانوني المعنى الحالي للتاج . إن الأهمية التي يعطيها الانكليز للعائلة الملكية ، والمحبة التي يحيطونها به والشغف الذي يظهرونه أثناء أعياد التتويج تدهش أحياناً الأجانب ، لا سيما عندما يقارنون هذه المظاهر بالسلطات السياسية الضعيفة للتاج . لكن الدور الأساسي لهذا الأخير ليس سياسياً : إنه سيكولوجي اجتماعي .

فالتاج هو أولاً رمز وحدة الامبراطورية البريطانية . في هذه الشراكة بين الشعوب الحرة ، كل دومنيون أصبح عملياًدولةمستقلة. ولكن في غالبية الحالات ، ملكة انكلترا هي أيضاً ملكة الدومنيون ، زعيمة هذه الدولة المستقلة : الامبراطورية تأخذ هنا شكل نوع من الاتحاد الشخصي . الدومنيونات الجمهورية ، مثل الهند ، تعترف بها كـ « زعمية الكومنولث » ، أي كحاكم أعلى .

لكن التاج هو أكثر من ذلك ، إنه رمز بريطانيا\وعلمها الحي . منذ فكتوريا (التي لعبت دوراً حاسماً على هذا الصعيد : فحتى عهدها ، منذ عهد الستوارت /Stuarts/ ، كل الحكام البريطانيين كانوا غير شعبيين) ، أصبحت العائلة الملكية صورة العائلة البريطانية المثالية : فبإعجابه بالتابع وحبه له، يعجب الشعب البريطاني بنفسه ويحبها ؛ إنه يحيط نفسه بالعزة والأمجاد . هكذا ، الملكية البريطانية تستعيد ما كان دوماً إحدى وظائف رؤساء الدولة : تجسيد الشعب بأكمله ، إعطاؤه صورة عن نفسه يحلو له تأملها .

حول البرلمان البريطاني بصورة عامة ، انظر Sir W.I. Jennings, Parliament ، لندن ، طبعة ثانية ، 1957 ؛ S. Gordon, Our Parliament ، لندن 1952 ؛ Lord Campion وآخرون : Parliament: a survey ، لندن 1952 ؛ N. Wilding et P. Laudy, An encyclopedia of Parliament ، طبعة رابعة ، 1972 ؛ J. Chastenet ، برلمان انكلترا ، 1947 ؛ Lord Heming-ford, What Parliament is and does ، نيويورك ، 1948 ؛ H. Morrisson, Government and Parliament ، طبعة ثالثة ، لندن ، 1964 ؛ R. Joung, The British Parliament ، لندن ، O. Hogg, The purpose of Parliament : 1962 ، لندن ، 1946 ؛ A. Herbert, Indepen-dant member ، نيويورك ، 1951 ؛ P.G. Richards, Honourable members ، لندن ، 1959 ؛ J.D. Stewart, British pressure groups ، اكسفورد ، 1958 ؛ كتاب الـ Hansard Society, Parliamentary reform, 1933- 1960 ، اكسفورد ، 1961 . ـ حول تاريخ البرلمان ، انظر : A.F. Pollard, The evolution of parliament ، لندن ، 1920 ؛ D. Pasquet, An essay on the origins of the house of common ، كمبردج ، 1925 ؛ K. Mackenzie, The English Parliament ، لندن ، 1963 ؛ ـ حول اختيار المرشحين ، A. Ranney, Pathways to Parliament: candidature selection in Britain, Milwaukee, 1965.

بما يخص الأصول البرلمانية ، المؤلف الأساسي هو لسير ارسكين ماي Sir Erstin May, A treatize of the law, privileges and usage of Parliament (طبعة أولى ، لندن ، 1844 ؛ طبعة 15 ؛ راجعها سير جيلبير كامبيون Gilbert Campion, 1950) . انظر أيضاً المؤلف الممتاز (Sir Gilbert Campion, An introduction to the procedure of the House of Commons ، طبعة ثانية ،

لنــدن ، 1950 ؛ E. Taylor, The House of Commons at work, Harmondsworth ، طبعـة سـادسـة ، 1965 ، A.H. Hanson وH.V. Wiseman, Parliament at work: a casebook of parliamentary procedure ، لــنــدن ، 1962 ؛ S.A. Walkand, The legislative process in Great Britain ، لندن ، 1968 . ـ حول المواضيع ذات الأهمية القصوى في البرلمان البريطاني ، انـظر : P. Howarth, Questions in the House ، لنـدن ، 1956 (تـاريخي) وخـاصـة ، D.N. Chester و N. Bowring, Questions in parliament ، اكسفـورد ، 1962 . ـ حول المجموعات البرلمانية وعملها ، انظر : N. Nicholson, People and Parliament ، لندن ، 1958 .

لقد طرحت نضية Wegwood Benn ، عام 1961 ، الذي رفض العضوية الوراثية في مجلس اللوردات (بسبب عدم فعالية هذه العضوية) كي يستطيع أن يتقدم إلى انتخابات العموم ، طرحت مشكلة أخرى . وعام 1963 ، صدر قانون يسمح لوريث لقب معين أن يتنازل عنه طيلة حياته ، وإلا يرغم إذن على الجلوس في غرفة اللوردات . ـ حول اللوردات ، انظر : M. Bouisson ، مجلس اللوردات في القرن العشرين ، 1957 ؛ S.D. Bailey, Quels sont les pairs politiquement actifs en Angleterre? ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 357 ولنفس المؤلف ، The future of the House of Lords, Harvard Society, 1954 ، انـظر أيضـاً : P.A. Bromhead, The House of Lords and Contemporary politics 1911- 1957 ، لندن ، 1958 .

تـطور الأصول البرلمانية . ـ منذ الحرب العالمية الثانية ، يجب الإشارة إلى نقطتين على هذا الصعيد :

● **تطور اللجان** ـ عملت الحكومة العمالية في هذا الاتجاه ومنذ عودتها إلى السلطة عام 1945 ـ 1950 . منذ عام 1907 ، كان يجب إحالة مشاريع القوانين (عدا المشاريع المالية) إلى لجان مصغرة : ولكن عملياً ، تناقش الحكومة عبر المجلس بكامله مشاريع الدورة المهمة . عام 1945 ، تقرر بأن وحدها المشاريع ذات الأهمية الاستثنائية تحال إلى المجلس الكامل : أما المشاريع الباقية فتذهب إلى اللجان المصغرة الدائمة Standing Committee .

وبالتالي ، فقد تغيرت بنية هذه اللجان . كان عددها محدداً بأربع (زائد واحدة لسكتلندا) : ومذ ذاك ، ألغي هذا التحديد ؛ ونشأت لجان تبعاً للحاجة (هناك 5 حالياً) . كانت تتضمن 60 إلى 70 عضواً : مذ ذاك تصاعداً ، لم تعد تشمل إلا 20 عضواً دائماً ، يضاف إليهم عدد أقصى من 30 عضوا لكل مشروع معروض للدراسة . حتى أنه تم تمديد منظومة المشنقة /Système de la guillotine/ وإدخالها ضمن صلاحية اللجان للحد من مدة المناقشات . انظر : H. Horrisson, Government and Parliament ، ص 209 وما يتبع ؛ J.G.S. Shearer, Standing Committees in the House of Commons 1945- 1950, Parliamentary Affairs, 1950 ، ص 558 وما يتبع ؛ D. Pickles ، العمل البرلماني في بريطانيا ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 761 .

● **اضعاف المبادرة البرلمانية في المجال التشريعي** . ـ أثناء حرب 1939 ، كانت تناقش وحدها المشاريع ذات المصدر الحكومي . بعد الحرب ، أخذت الحكومة العمالية بالممارسة ذاتها ، في فترة إعادة الاعمار . ابتداء من عام 1948 ، شهدنا بعض نقاشات اقتراحات ذات مصدر برلماني ولكنها جد قليلة :

في دورة 1948 ـ 1949 ، امتدت الاقتراحات البرلمانية عشرة أيام في النقاش (مقابل 112 للمشاريع الحكومية) ؛ في دورة 1950 ـ 1951 ، تسعة أيام (مقابل 62 للمشاريع الحكومية) . ولكن عملياً ، لا يصبح أي اقتراع برلماني قانوناً ، إلا إذا لم يُثر أي منازعة . حول هذا الموضوع ، انظر : P.A. Bromhead, Private members' Bills in the British Parliament, 1956.

● تطور « التشريع المفوّض » . ـ ثمة اتجاه في انكلترا إلى الخلط بين السلطة التنظيمية العادية ، التي تكمل وتحدد القوانين دون أن تغيرها ، ومراسيم القوانين ، التي تغير القوانين . فالحال أنه لا يوجد ، مبدئياً ، سلطة تنظيمية : وحده البرلمان يستطيع إرساء قواعد عامة وغير شخصية . ولكن بما أن البرلمان هو سيد ، فإن فكرة أن يفوض سلطته التشريعية تغدو مقبولة : لا توجد في بريطانيا العوائق القانونية التي تصادفها على هذا الصعيد في فرنسا .

شهدنا إذن في انكلترا ، تحت ضغط الضرورة ، تطور سلطة تنظيمية حقيقية ، تمارس بصورة عامة عبر مراسيم تتخذ في المجلس الخاص أو حتى عبر قرارات وزارية . بعض القوانين قبلت بأن يكون لهذه السلطة التنظيمية قوة تغيير القوانين ، أي أن تؤدي إلى مراسيم تشريعية حقيقية بالمعنى الفرنسي : قانون 29 تشرين الأول حول حالة « الضرورة » ، خمسة قوانين في عام 1937 في المجال الاقتصادي ، وعدة مشاريع قوانين اقترعت أثناء حرب 1939 وفي 1945 ـ 1946 . ينزع البرلمان مراقبة هذا التشريع المفوّض ؛ منذ 1944 ، كلفت لجنة برلمانية خاصة بالتحقيق واستخدامها من قِبَل السلطة التنفيذية .

حول التشريع المفوّض ، انظر : C.K. Allen, Law and Orders: an inquiry into the nature and scope of delegated legislation and executive power in England ، لندن ، 1945 ؛ M.A Sighart, Government by decree: a comparative study of the Ordinance in English and French law ، نيويورك ، 1950 ؛ Lord Hewart, The new despotism ، نيويورك ، 1929 .

حول الأحزاب السياسية البريطانية ، انظر A. Mabileau و M. Merle ، الأحزاب السياسية البريطانية ، 1965 ، J.D. Lees و R. Kimber, Political parties in modern Britain ، لندن ، 1972 ؛ Sir I. Jenniys, Party politics ، كمبردج ، 1960 ـ 1961 ، جزءان ؛ R.T. Mackenzie, British political parties: توزيع السلطة بين حزب المحافظين والحزب العمالي ، لندن ، طبعة ثانية ، 1964 (كتاب مميز ، يظهر أنه رغم التقاليد والبنى المختلفة بعمق ، فإن الحزب المحافظ كالحزب العمالي يوليان زعيم الحزب السلطة نفسها ، وهي هائلة) . S.H. Bèer, Modern british politics: a study of parties and pressure groups ، لندن ، طبعة ثانية 1969 ؛ S.D. Bailey وآخرون ، The british party system ، 1952 ؛ I. Bulmer- Thomas, The party system in Great-Britain ، لندن ، 1953 ؛ ومقالة : A. Birch ، P. Campbell و W.J.M. Makenzie ، حول العلاقات بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1955 ، ص 799 . ـ حول المجموعات الضاغطة ، انظر : J.D. Stewart, British pressure groups ، اكسفورد ، 1958 ؛ H. Eckstein, Pressure group politics ، لندن ، 1960 ؛ M. Harrison, Trade Unions and the Labour party since 1945 ، لندن ، 1961 ؛

ومقـالات J. Meynaud ، في المجلة الفـرنسيـة للعلوم الـسيـاسيـة ، 1959 ، ص 466 و1961 ص 957 . ـ حول الحياة السياسية بصورة عامة والدور المهم الـذي لا يزال يلعبـه الـ establishment ـ أي ارستقراطية العائلات الكبرى وخريجي الجامعات الشهيرة ـ انظر : J. Blondel ، المجتمـع السياسي البريطاني ، 1964 .

بشأن المنظومة الانتخابيـة بصورة عـامة ، والتمثيـل ، انظر : J. Cadart ، نـظام انتخابي ونـظام برلماني في بريطانيـا ، 1948 ؛ R.L. Leonard ، انتخابـات في بريـطانيا ، 1968 ؛ D.E. Butler ، المنـظومة الانتخـابية في بـريـطانيـا منـذ 1918 ، طبعـة ثـانيـة ، 1963 ؛ J.F.S. Ross ، انتخـابـات ونـاخبون ، لنـدن ، 1956 ، والتمثيل الـبرلماني ، طبعـة ثانيـة ، لنـدن ، 1948 ، وF.W.S. Craig, Boundaries of parliamentary constituencies (1885- 1972), Chichester 1972. ـ حـول الانتخابات ، انظر : M. Charlot ، الديمقراطية حسب الطريقة الانكليـزية : الحمـلات الانتخابيـة في بـريـطانيـا منـذ 1931 ، 1972 ؛ F.W.S. Craig, British parliamentary elections statistics Chichester 1970 طبعة ثانية 1918 ـ 1970 ؛ والمؤلفات التي نشرها منذ 1950 D.E. Butler, The british general election of 1945 ، لندن ، و R.B. Mac Callum و A. Readman, The british general election of 1945 ، اكسفـورد ، 1947 ؛ انـظر أيضـاً : B.R. Mitchell و K. Boehm, british parliamentary elections results, 1950- 1964 ، كمبردج ، 1966 .

● **البنية الداخلية للأحزاب** . ـ التنظيم الصـارم للأحـزاب البريـطانية هـو عنصر أساسي للنـظام السياسي الانكليزي . إن قوة الوزارة لا تأتي فقط من واقع أن الحزب ينعم بأغلبية مطلقـة في الكومـونات (العموم) : بل لأن نظام اقتراع صـارم يرغم النـواب على الخضـوع لأوامر الـزعيم ؛ إنها سلطة الزعيم على الحزب .

وهـذا النظام يعـود إلى تقليد طـويل ، يـرقى إلى القرن الثـامن عشر . عندهـا ظهر الـ «Whips» (« رجال السوط » ، رواض بمعنى صيد الوحوش) وهم نواب مكلفون بحث زملائهم عـلى التصويت . وبالتالي عـلى حضور الجلسـات المهمة ، كـما ينقلون إليهم أوامر رئيس أو زعيم الحـزب . هذا الأخـير ، الذي يتولى مهامه مدى الحياة ، كان يختاره أحياناً سلفُه . في الأحزاب الثـلاثة ، تنتخبـه اليوم المجمـوعة الـبرلمـانيـة في مجلس العمـوم ، إذ أن المحـافـظين تخلوا عن منـظومـة التعيـين أو « اختيـار الـزمـلاء » (Cooptation) في عام 1965 ، هذا الاختيار الذي كان يتم ضمن دائرة ضيقـة من شخصيات الحـزب وسيئة التحديـد . الرئيس Heath كـان الزعيم الأول الـذي انتخبه الحـزب المحافظ . تـدعمت سلطة الزعيم تدريجاً ولم يظهرالنظام الصارم للتصويت الحالي إلا في نهاية القـرن التاسـع عشر : سيرورة طـويلة أدت إلى هذه النتائج .

إلى حين الاصلاح الانتخابي لعام 1832 ، لم تكن الأحـزاب الانكليزيـة إلا مجموعـات برلمـانية : ولكن مجموعات برلمانية شديدة التنظيم . بعـد 1832 ، انتشرت في البلاد اللجـان المحلية والمنتـديات : لكن سلطة المجموعة البرلمانية على الحزب والزعيم على المجموعة ، لم تتأثر بهذه السيرورة ، على الأقـل في الأحزاب التقليدية : المحافظون والليبراليون . المؤتمرات السنوية للحزب تناقش ولكن لا تقرر : وفي أي حال لا يحضرها الزعيم، كي لا تمس عظمته ؛ يأتي فقط لالقاء الكلمة الختامية التي تحدد توجه الحزب .

اتبع الحزب العمالي (Labour Party) الذي تكون عام 1900 بنية مختلفة . لقد تشكل في البداية بواسطة النقابات (Trade Unions) التي أنشأت صناديق انتخابية تديرها لجان محلية وتنظيماً مركزياً (لجنة مركزية ومجموعة برلمانية) ، ثم بدأ يستقطب منذ 1918 منتسبين فرديين مجمعين حول أقسام أو شعب محلية : اليوم ، بعد مليون منتسب فردي و 5 ملايين منتسب عبر النقابات . نشأت بعض الصراعات أحياناً بين اللجنة التنفيذية والمجموعة البرلمانية : لكنها كانت دوماً أقل ضراوة من صراعات الأحزاب الاشتراكية الأوروبية الأخرى ؛ كان الانتصار دوماً حليف المجموعة البرلمانية وزعيمها . تطور صراع آخر منذ عدة سنوات بين ممثلي النقابات المنتسبة ، الأكثر اعتدالاً (Morrison, Gaistkell) وممثلي الفروع المحلية المشكلة من منتسبين فرديين أكثر تقدماً (Bevan) . وقد انتهى هذا النزاع بفعل اتساع نفوذ M. Bevan والاعتدال الموازي لسياسته .

الثلاثية الحزبية المؤقتة من 1922 ـ 1935 والأزمة الدستورية الانكليزية . ـ إن تطور الحزب العمالي ابتداء من 1906 وضع حداً للثنائية الحزبية التقليدية حيث يتعارض المحافظون والليبراليون (Tories وWhigs قبل 1832) . وقبل ذلك ، في 1885 ـ 1886 ومن 1910 إلى 1918 أثار الحزب القومي الايرلندي أزمة ، بمنعه أحد الحزبين الكبيرين من الحصول على أغلبية . ابتداء من عام 1922 صارت الأزمة أكثر خطورة : احتل الحزب العمالي موقع الحزب الثاني عام 1922 وحتى 1935 هيمنت على هذه الفترة منظومة الثلاثية الحزبية : بعد انتخابات عام 1923 ، كما بعد انتخابات 1929 لم يحصل أي حزب على الأغلبية مما استتبع تشكيل حكومات تحالفية . ففَرض اللجوء إلى حل البرلمان على نحو متكرر وعرفت بريطانيا فترة عدم استقرار برلماني (من 1920 إلى 1932 ، عرفت بريطانيا ست ولايات تشريعية ، وفرنسا ثلاث) وإضعافاً للسلطة الحكومية . علاوة على ذلك حصلت حالات شذوذ كبيرة على صعيد التمثيل .

رغم هذا ، احتفظت بريطانيا بنظامها الانتخابي الأغلبي بدورة واحدة ، مما أدى إلى الالغاء التدريجي للحزب الليبرالي ، أولاً من خلال تمثيله الضعيف (نسبة المراكز هي أقل بكثير من نسبة الأصوات) وتم من خلال « الاستقطاب » (الناخبون الليبراليون إذ يرون أن أصواتهم تذهب سدى ، يتحولون نحو المحافظين أو العماليين) . ابتداء من عام 1935 ، لم يعد يحسب للحزب الليبرالي أي حساب : بأقل من 5٪ من المقاعد ، فهو اليوم عملياً بحكم المنتهي ، وولدت ثنائية حزبية جديدة ، حيث يتجابه المحافظون والعماليون .

حالياً ، تتمثل الواقعة الأساسية في الفارق الضعيف جداً بين الأصوات التي يحصل عليها كل من الحزبين . إن أغلبيات المحافظين في دوائرهم هي في الأعم الأغلب ضعيفة فيما أغلبيات العماليين هي أقوى ، حتى أنه اتفق عام 1951 ، أن حصل المحافظون على أغلبية المقاعد بأقلية من الأصوات . هذه الظاهرة يمكن أن تحصل من جديد ، في أي حال ، يكفي تحرك فارق هزيل بالأصوات حتى تتغير معه الأغلبية الحكومية ؛ من هنا الأهمية المتزايدة في بريطانيا للدراسات حول « التصويت العائم » .

حول انحطاط الحزب الليبرالي وإرساء الثنائية الحزبية ، انظر موريس دوفرجيه ، الأحزاب السياسية ، طبعة تاسعة ، 1973 (ص 246 وما يتبع) ؛ A. Mabileau ، انحطاط الحزب الليبرالي البريطاني ، 1953 ؛ C. Cross, The Liberals in power. 1905- 1914 ، لندن ، 1963 ، يشدد

على مسؤوليات لويد جورج في زوال الحزب . انظر : دراسة ممتازة عن تطور الحزب الليبرالي منذ 1945 ؛ J.S. Ramussen, The liberal party: a study of refreschement and revival- Londres 1965.

حول مؤسسات الدومنيونات البريطانية ، انظر : S.D. Baily, Parliamentary government in the Commonwealth ، لندن ، 1951 (مع ببليوغرافيا مفصلة) ؛ A. Brady, Democracy in the Dominions ، لندن ، 1947 ؛ J.M.D. Chalmers وO.M. Philips, Constitutional laws of Great Britain, the british Empire and Dominions ، لندن ، 1946 ، ومؤلفات A.B. Keith ، خاصة The Constitutional law of the british Dominions ، لندن ، 1933 ؛ Responsible government in the Dominion ، طبعة ثانية ، اكسفورد ، 1928 ، جزءان .

النظام السياسي لكندا . ـ كندا هي فدرالية « مقاطعات » هي في الحقيقة ولايات . ولكن بخلاف الولايات المتحدة ، لا تملك المقاطعات (أو الولايات) إلى الحقوق التي يقرها لها بصراحة الدستور الفدرالي ، في حالة صمت هذا الأخير تكون الصلاحية للفدرالية . تحكم كل مقاطعة حسب منظومة برلمانية : يعين الحاكم العام للدومنيون بعد استشارة الحكومة الفدرالية «قائم مقام ـ حاكماً (lieutenant-gouverneur» هو، عبارة عن رئيس دولة ، الحكومة هي في أيدي وزارة مسؤولة أمام البرلمان (تسمى مجلس تنفيذي) ، يتشكل البرلمان نفسه من مجلس واحد منتخب بالاقتراع الشامل (غير أنه في كيبك Québec يتألف البرلمان من مجلسين : مجلس نواب منتخب ومجلس شيوخ يعينه القائم مقام ـ الحاكم) .

● **تنظيم السلطات العامة الفدرالية** . ـ إنه نسخ مباشر للمؤسسات البريطانية . يمثل التاج حاكم عام ، يعينه هو . الملكة هي ملكة كندا والحاكم يمثلها ، إنه نائب ملك يمكن أن يكون الحاكم كندياً أو مواطناً بريطانياً . في الواقع يتم تعيينه على أساس اقتراح الوزارة . تتألف هذه الأخيرة من وزراء مسؤولين أمام البرلمان : الحاكم يعين رئيس الوزراء ، إنه عملياً زعيم الحزب الأغلبي .

يتألف البرلمان من مجلسين : مجلس العموم ، المؤلف من 265 عضواً ومجلس الشيوخ المؤلف من 102 ، يعينهم الحاكم العام مدى الحياة . كي يعين المواطن عضواً في مجلس الشيوخ يجب أن يكون له من العمر ثلاثون سنة ، على الأقل وأن يكون مالكاً لأموال تعطي دخلاً قدره 4000 دولار كندي (20000 فرنك) كحد أدنى . مجلس الشيوخ إذن هو مجلس « رأسمالي » ومحافظ . تمثيل الولايات ليس مساوياً لمجلس الشيوخ الكندي (كما هي حالة التمثيل في مجلس الشيوخ الأميركي) : هناك 24 عضواً لكيبك ، 24 لأونتاريو ، وللولايات الأخرى 10 ، 6 ، 1 و4 حسب الأهمية . نظرياً ، يوجد مساواة في السلطات بين المجلسين ، يجب أن تقدم أولاً الاجراءات المالية إلى مجلس العموم . ولكن عملياً ، تأثير مجس الشيوخ هو أقل بكثير من تأثير مجلس العموم . في كندا محكمة عليا مؤلفة من تسعة قضاة ، وتنعم ، كما في حالة محكمة الولايات المتحدة ، بصلاحية في مادة رقابة دستورية القوانين . لكن هذه الصلاحية هي أقل اتساعاً : إنها تخص أساساً صعوبات تفسير الدستور بما يتعلق بالعلاقات بين الفدرالية والولايات ، أو العلاقات بين الولايات .

● **الأحزاب السياسية** . ـ يوجد في كندا حزبان كبيران : الاول (C.C.F) تحول عام 1961 إلى « الحزب الديمقراطي الجديد » والثاني يرتكز على نظرية نقدية جذرية ، حزب الاعتماد الاجتماعي . في

الأصل كان ccf في الحقيقة حزباً زراعياً أكثر منه حزباً اشتراكياً ، وكـان دعمه الأسـاسي يأتيـه من المناطق الزراعية . غير أن وريثه ، الحزب الديمقراطي الجديد ، يبحث عن دعمه في المراكز المـدنية ، بـين العمال والعناصر الأكثر بورجوازية والأكثر تقدمية . كما تحول حزب الاعتماد الاجتماعي ، الذي وجـد هو أيضـاً أصوله في الوسط الزراعي ، أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى ، تحول أكثر فأكثر إلى حزب محافظ ، استعاد الحزب الليبرالي الأغلبية المطلقة للأصوات عام 1947 .

إن خصوصية صراع الأحزاب في كندا ، تكمن في أنـه يوجـد غالبـاً فارق بـين النضالات المحليـة (الولاياتية) والوطنية ، إذ أن الفروع الولاياتية هي أحياناً متمايزة بالكامل عن التنظيم الوطني . وقـد أتى نجاح الحزب الليبرالي في برلمان أوتاوا (والـذي بقي في السلطة أكثر من ثلثي القـرن العشرين) من واقعة أنه عرف كيف يحقق طموحات المجموعتين اللغويتين الرئيستين : صار الحزب المحافظ أثناء هـذه المرحلة أكثر بكثير انكلو ـ سكسونيةً . والحزب الديمقـراطي الجديـد ، علاوة عـلى توسيعـه لقاعـدته الاقتصـادية والاجتماعية ، راح يبحث عن دعم في أوسـاط الكنديـين الفرنسيـين ، وهي أوساط كـان بحاجـة لـها في السابق .

في هذه السنوات الأخيرة ، تجدد الحزب الليبرالي بفعل نشاط زعيم ديناميكي هو بيار إليوت تـرودو P.E. Trudeau . وعـلى العكس لم ينجح الحـزب المحـافظ في التجـدد . لا يجب أن ننسى أن الاقـتراع الانجليزي بدورة واحدة ينصب حاجزاً أمام تطور الأحزاب الجديدة ، لكن التنـوعات الـولاياتيـة تشجع هذا التطور وتدعمه .

● **مسـألة كنـدا الفرنسيـة** . ـ أثناء عقـد معاهـدة بـاريس (1763) التي وضعتهـا تحت الهيمنـة الانكليزية ، كانت كندا مسكونة حصرياً تقريباً من الفرنسيين . وقد أتت هجرة قوية من بريـطانيا لتقلب نسبة الشعوب . اليوم ، كنديو الأصل والنـاطقون بـاللغة الفـرنسية يمثلون أقـل من ثلث الشعب . لكن غالبيتهم تتجمع في ولاية كيبك ، حيث يشكلون أغلبية 80%تقريباً .

لم يقبل الكنديون الفرنسيون بالهيمنة البريطانية . عام 1837 ، ثاروا مرتين ، واضـطرت الجيوش الانكليزية إلى التدخل بحزم (تم إعدام 12 زعيـماً متمرداً) . غـير أن الكونفـدرالية ، التي أنشـأت عام 1867 ، ضمنت لهم اسقلالية ولايتهم حيث ما زالوا أغلبية . اتخذت المعارضة لـبريطانيـا ولفترة طـويلة شكلاً دينياً ومحافظاً . كـان يتم تأطـير الفرنكـو ـ كنديـين على يـد اكليروس دينامي ومبسط ، إذ أنـه كان ينصح بإكثار الولادة لابقاء « وجود فـرنسي » ، وبالفعـل فقد حقق الفـرنسيون تقـدماً ديمغـرافياً هـائلاً ، منتقلين خلال قرنين من 70000 الـ 6 ملايـين (دون حساب عـدة ملايـين من المهاجـرين إلى الولايـات المتحدة) .

في عـام 1958 ، طبعت نهايـة دكتـاتـوريـة Maurice Duplessis المثيرة ووصـول أجيـال جـديـدة إلى السلطة ، طبعت تحـولاً عميقاً لكيبـك ، بالاتجاه الحديث . ولكن إذا كـانت حكومـة الولايـة في أيـدي الكنـديين الفـرنسيين فـإن الاقتصاد والمـال هما في أيـدي الكنديـين الانكليز وخـاصة الأمـيركيين . من نـاحيـة ثانية ، سياسة التدخل الاقتصادية للولاية يحدّها غياب استقلالية مالية . من هنـا نمو القـومية الكيبكيـة ، التي ظهـرت على نحـو ساطـع أثر زيـادة الجنرال ديغـول إلى الولايـة ، عـام 1967 . بعـد ذلـك بعـدة سنوات ، ربح الحزب « الاستقلالي » الانتخابات في ولاية كيبك . وتوجب على الحكومة المحلية الجديـدة أن تنظم استفتاء حول استقلال كيبك ، عام 1979 .

عن كندا بصورة عـامة ، انـظر : Le Canada: Les deux races, 1906 (كتاب قـديم ، ولكن مفيـد دوماً) ؛ A.R.M. Lower, Colony to Nation ، طبعـة رابعـة ، تـورنتـو ، 1964 ؛ R. Lacour-Gayet ، تـاريـخ كنـدا ، بـاريس ، 1966 . حـول الـدسـتـور والسلطات العـامـة : L. Sabourin ، المنـظومـة السيـاسيـة لكنـدا ، مؤسسـات فـدراليـة وكيبكيـة ، أوتـاوا ، 1975 ؛ J. R Mallory ،The structure of Canadian Government ، نـيـويـورك ، 1971 ؛ R.M. Dawson ، Government of Canada ، طبعة رابعة ، تـورنتو ، 1963 ؛ P. Fox, Politics: Canada ، طبعـة ثـانية ، تـورنتـو ، 1966 ؛ B. Laskin, Canadian Constitutional law ، تـورنتو ، 1960 ؛ M. Lamontagne ، الفدرالية الكندية ، كيبك ، 1954 . ـ حول مجلس العموم W.F. Dawson,.Procedure in the Canadian House of Commons ، تـورنتو ، 1962 ؛ N. Ward, The Canadian House of Common: representation ، طبعة ثانية ، تورنتـو ، 1963 ؛ N. Ward, The Public Purse ، تـورنتو ، 1962 . ـ حـول مجلس الشيـوخ : R.A. Mackay, The Unreformed Senate of Canada ، طبعة ثانيـة ، تورنتـو ، 1963 ؛ F.A. Kunz, The Modern Senate of Canada ، تـورنتو ، 1965 . ـ حـول الأحزاب السيـاسية : H.G. Thorburn ، الأحـزاب السياسيـة في كندا ، طبعة ثانية ، تورنتـو ، 1967 ؛ H.A Scarrow ، الاقتراع في كندا ، Nouvelles- Orléans, 1962, ؛ C.B. McPherson., Democracy in Alberta ، تـورنـتـو ، 1953 ؛ S.M. Lipset, Agrarian Socialism, Berkeley, 1950, F.H. Underhill, In Search of Canadian Liberalism ، تورنتو ، 1960 ، J.C. Courtney, ، الاقـتراع في كـنـدا ، تـورنتـو ، 1967 ؛ و M.A. Schwartz, F.C. Engelman ، الأحزاب السياسية والبنية الاجتماعية الكنـدية ، تـورنتو ، 1967 . ـ حـول مسألـة كندا الفـرنسية ، انـظر : J.C. Robert ، من كندا الفـرنسية إلى كنـدا الحرة : تـاريخ حـركة استقـلاليـة ، 1975 ؛ J. Brossard ، ارتقاء السيادة وحالة كيبك ، مونتريال ، 1976 .

● **النظام السياسي لاستراليا** . ـ مثل كندا ، لأستراليا بنية فدراليـة : إنها تتألف من ست ولايـات كثيرة الاختلاف .

● **تنظيم السلطات العامة الاقـطاعية** . ـ الأجهزة الفـدرالية هي : الحـاكم العام ، ممثـل التاج ، الوزارة (وهي جهاز عـرفي يجمع ، خـارج حضور الحـاكم ، أعضاء « مجلسـه الفدرالي التنفيـذي ») ؛ وبـرلمان مؤلف من مجلسـين : مجلس الممثلين (121 عضواً) ومجلس الشيـوخ (60 عضـواً) ، ومحكمـة عليا . مجلس الشيوخ هو شبيه بمجلس الشيـوخ الأميركي أكـثر من مجلس اللوردات البريـطاني : ينتخب بالاقتراع الشامل على أساس 10 أعضاء لكل ولايـة للمجلسين تقـريباً السلطات ذاتهـا ، عدا في الحقـل المالي حيث لمجلس الشيوخ سلطة أضعف من مجلس الممثلين . إذا وقع خلاف دائم بين المجلسين ، يحـل كلاهما : إذا استمر الخلاف بعد الحل ، يصار إلى اجتماع مشترك ويتخذ القرار بالأغلبية . المحكمة العليا هي كالمحكمة العليا في كندا ، في آن محكمة استئناف عليا في المادة المدنية والجـزائية ، ومحكمـة دستوريـة مكلفة بحل الخلافات بين الولايات والفدرالية . يمكن تقديم الاستئناف أمام اللجنة القضائيـة للمجلس الخاص للتاج ، في لندن ، إذ سمح بذلك هذا المجلس (كانت قضية تأميم المصـارف موضـوع استئناف من هذا النوع) .

تجـدر الاشـارة إلى أن الاستفتـاء يلعب دوراً في أسـتراليـا أولاً ، الاستفتـاء هـو ضروري لتغيـير

الدستور . ثم إن الحكومة لجأت عدة مرات للاستفتاء لاستشارة الرأي العام ، قبل عرض اجراءات أمام البرلمان (استفتاء استشاري) : هكذا، فقد تم استفتاء حول الخدمة العسكرية الاجبارية ، أثنا الحرب العالمية الأولى ، وآخر حول ساعات إقفال الفنادق ، وآخر في أستراليا الغربية عام 1933 حول مسألة الانفصال عن الفدرالية .

● **الأحزاب والحياة السياسية** . ـ في بداية القرن ، كانت أستراليا تعرف ثلاثة أحزاب ، مثل بريطانيا بين 1906 و1935 : المحافظون والليبراليون والعماليون . عام 1909 اندمج الحزبان الأولان تحت اسم الحزب الليبرالي . ولكن بعد حرب 1924 ، ظهر حزب ثالث من جديد (ساعد على ظهوره الاصلاح الانتخابي الذي اعتنق منظومة انتخابية ، مساة « تفضيلية » تشبه في مفاعيلها الاقتراح الأغلبي بدورتين) : حزب الارياف «Country party» . لكنه يتحالف عملياً مع الليبراليين .

تميزت الحياة الأسترالية طويلاً بهيمنة التحالف المحافظ ، الذي يجمعُ الليبراليين والزراعيين . من 1917 إلى 1972 حكم هذا التحالف بشكل غير منقطع تقريباً ، ما عدا من 1929 إلى 1931 ومن 1941 إلى 1949 . استعاد العماليون السلطة في عام 1972 ولكن فقدوها من جديد في عام 1975 .

● **المنظومة الانتخابية الأسترالية** . ـ إن ميزة أستراليا الخاصة هي في منظومتها الانتخابية (انظر حول هذ الموضوع ، E.D. Senior, Australian systems of voting ، سيدني ، 1946) .

أـ منظومة «التصويت التفضيلي » . ـ منذ 1919 ، المنظومة الانتخابية الفدرالية هي منظومة « التصويت التفضيلي » . ويُطبق حالياً في مجلس النواب . إنه اقتراح أحادي الاسم بحيث لا ينتخب الناخبون في كل دائرة إلا نائباً واحداً . لكنهم يصوتون لعدة أسماء في الوقت نفسه ، مع ترتيبها حسب الأفضلية : في الأول ، يأتي اسم من نود انتخابه قبل الآخرين : والثاني ، إسم من يُقبَل بانتخابه في حالة عدم انتخاب الأول ، وهكذا دواليك . في الفرز ، تحسب أولاً « التفضيلات » الأولى : إذا حصل مرشح ما على الأغلبية المطلقة ، يعلن انتخابه ، وإذا لم يحصل أحد على هذه الأغلبية ، يُلغى الذي حصل على أقل عدد من الأصوات، وتضاف التفضيلات الثانية التي ينقلها إلى الذي يلي اسمه الناخبون الذين صوتوا له كمرشح أول ، تضاف هذه التفضيلات كأحداث للمرشحين الذين لا يزالون في المعركة الانتخابية .

تستوحى هذه الطريقة من فكرة مشابهة لفكرة الاقتراع الأغلبي بدورتين : السماح للناخبين أن ينقسموا على عدة مرشحين يمثلون عدة اتجاهات ، ولكن يجب تجميعها في اتجاهات كبرى أساسية . لكن المنظومة الأسترالية هي أكثر كمالاً بكثير ، لأن تجميع الاتجاهات المتجاورة يتم أوتوماتيكياً .

ب ـ الاقتراع النبي مع «تصويت قابل للنقل » (منظومة Hare) . ـ اعتمدت تاسمانيا ، وهي دولة أسترالية ، منذ 1909 التمثيل النسبي المرتكز على منظومة « التصويت القابل للنقل » ، والتي تسمح بدمج التمثيل النسبي مع خيار فردي للمرشحين (أنها المنظومة التي تدافع عنها الـ «Proportional Representation Society» الانكليزية والتي اعتمدتها جمهورية إيرلندا) . بين 1918 و1926 ، دول الـ Nouvelles- Galles الجنوبية طبقت هذا النظام الانتخابي في انتخابات مجلسها العالي (مجلس تشريعي) . أخيراً ، منذ 1949 ، استخدمت المنظومة نفسها للانتخابات في مجلس الشيوخ الفدرالي . لم تتم أية دراسة معمقة عن تطبيق هذه المنظومة في تاسمانيا Tasmanie ، حيث تدوم منذ ما يقارب

نصف قرن . كما يبدو أن عدد الأحزاب قد ازداد قليلاً . خاصة ، لم تحصل الحكومات أبداً على أغلبية مطلقة .

ج ـ **التصويت الاجباري** . ـ طبق التصويت الاجباري في الانتخابات الفدرالية عام 1925 بعد إدخاله في Queensland عام 1915 . فخفف بشكل ملحوظ عدد المتنعين عن التصويت (النسبة الأعلى للمشاركة قبل التصويت الاجباري كانت 30 , 78%؛ في عام 1922 ، قبل التصويت الاجباري ، هبطت المشاركة الانتخابية إلى 36 , 59%؛ في عام 1925 ، رفعها التصويت الاجباري إلى 39 , 91%؛ ثم وصلت إلى 31 , 93%عام 1943) .

حول التنظيم السياسي لأستراليا ، أنظر : J.D.B. Miller et B. Jinks, Australian government and politics ، طبعة رابعة ، لندن ، 1971 ، L.F. Crisp, The parliamentary government of Australia ، لندن ، 1949 . ـ حول الدستور : Sir Georges S. Knnowles, The Australian Constitution, Canberro 1937؛ H.S. Nicholas, The Australian Constitution ، سيدني ، 1948 ؛ F.A. Bland, Changing the Constitution ، سيدني ، 1950 ؛ D.H. Drummond, Australia's changing constitution ، سيدني ، 1943 . ـ بما يخص البرلمان ، W. Denning, Inside parliament ، سيدني ، 1946 . ـ عن الأحزاب السياسية ، J. Jupp, Australian party politics ، لندن وملبورن ، طبعة ثانية ، 1968 ؛ L. Overacker, The Australian party system ، نيوهافن ، 1952 ؛ S.R. Davis (وآخرون) ، The Australian political party system ، سيدني ، 1954 .

● **النظام السياسي للهند** . ـ قبل حزيران 1975 ، كان بالامكان اعتبار الهند من الأنظمة من النمط البريطاني ، إذ أن مؤسساتها منقولة عن النمط البريطاني (رغم فوارق عميقة) ولأنها تطبق الاقتراع الأغلبي بدورة واحدة . غير أن الهند راحت تبتعد عن النمط الانكليزي . فهي لا تعرف الثنائية الحزبية ؛ إنها تشكل ، على العكس ، نموذجاً من « الحزب المهيمن » . وخاصة ، إنها بلاد في طور النمو وليست دولة مصنعة . وهي الدولة الوحيدة تقريباً بين الدول النامية التي نجحت طويلاً في تطبيق نظام ديمقراطية غربية . لكن الاجراءات التي اتخذتها انديرا غاندي في حزيران 1975 ، حيث أوقفت كل زعماء المعارضة في إطار الظروف المستعجلة ، جرّت « أكبر ديمقراطية في العالم » نحو الدكتاتورية . أما انتخابات 1977 فقد جاءت لتضع حداً لهذا الوضع ، فقد طبعت بخسارة الحزب الحاكم حتى ذاك الحين ، حزب المؤتمر الذي أصيب بخسارة كبيرة لصالح تحالف يجمع حركات المعارضة الرئيسية .

● **الفدرالية** . ـ الهند هي دولة فدرالية تشمل 29 دولة : المقاطعات العشر البريطانية القديمة ، و18 ولاية مشكّلة من الولايات القديمة الأميرية المجمعة (كانت 562) وولاية اندار الجديدة التي أنشئت عام 1953 .

السلطة المركزية هي رغم هذا قوية جداً ، وهذا ما هو ضروري لابقاء وحدة هذه الامبراطورية الشاسعة . الدستور يميز بين : 1 ـ المواد التي هي دوماً من الصلاحية الحصرية للحكومة الفدرالية ؛ 2 ـ المواد التي هي دوماً من الصلاحية الحصرية للولايات ؛ 3 ـ المواد التي هي من صلاحية الحكومة الفدرالية والولايات في آن ؛ 4 ـ المواد التي هي عادة من الصلاحية الحصرية للولايات ؛ ولكنها تدخل ضمن

الصلاحية الفدرالية في حالات الضرورة . كما في كندا ، (بعكس الولايات المتحدة وأستراليا) . في غياب الدستور ، الصلاحية هي حصرياً فدرالية . أخيراً ، المجلس العالي الفدرالي (مجلس الولايات) يستطيع ، بأغلبية الثلثين ، أن يسمح للحكومة بالتشريع في مواد هي من صلاحية الولايات .

إن تنظيم الولايات هو نو بنية برلمانية . في المقاطات البريطانية القديمة ، رئيس الجمهورية الهندية يعين الحاكم ، في الولايات الأميرية القديمة تنتخبه الجمعية المحلية بعد موافقة رئيس الجمهورية . والحكومة هي في الواقع في يد وزارة مصغرة مسؤولة أمام البرلمان : حسب الدول ، يوجد مجلس واحد أو مجلسان .

● **تنظيم السلطات العامة الفدرالية** . ـ ترددت الهند بين النظام البرلماني البريطاني والنظام الرئاسي الأميركي ، لتختار الأول في نهاية الأمر ، كما نجد بعض التأثير من الثاني . البرلمان الفدرالي والمجالس التشريعية للولايات تنتخب رئيس الجمهورية ، لخمس سنوات ، يمكن إعادة انتخابه . كما ينتخب معه في نفس الوقت نائب رئيس (كما في الولايات المتحدة) ، يرأس مجلس الشيوخ ، ويحل محل الرئيس إذا توفي أو استقال . رئيس الجمهورية هو غير مسؤول سياسياً ولكن يمكن اتهامه بخرق الدستور .

الحكومة ، فعلياً ، هي في يد مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء : الرئيس يختار الوزراء ، وهم مسؤولون جماعياً أمام البرلمان . يجب أن يكونوا برلمانيين (أو أن يصبحوا برلمانيين بعد تعيينهم وزراء بست سنوات) . وفي الوزارة ، كما في انكلترا ، ثمة وكيل عام (attorney) ، وهو في آن مستشار قانوني للوزارة ورئيس النيابة العامة أمام المحاكم .

يوجد في البرلمان مجلسان : مجلس الشعب ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع الأغلبي بدورة واحدة . يضم 500 عضو ، ومجس الولايات يضم من الأعضاء أقل بمرتين ، تنتخبهم المجالس التشريعية المحلية لست سنوات (مع تجديد الثلث) : يعين رئيس الجمهورية 12 عضواً يمثلون مجالات العلم والفن والأدب ، الخ . صلاحيات المجلسين هي غير متساوية . مجلس الشعب له الأولوية في المجال المالي . في المجالات الأخرى ، في حالة نشوء خلاف ، يجتمع المجلسان معاً (كما في أفريقيا الجنوبية وأستراليا) .

أخيراً يوجد هيئتان قضائيتان ذاتا طابع سياسي : المحكمة العليا ولجنة الانتخابات . المحكمة العليا هي في قمة التنظيم القضائي وهي تراقب دستورية القوانين . لجنة الانتخابات تسهر على صحة كل الانتخابات ، الاقليمية والمحلية : يوجد تحت سلطتها لجان إقليمية ومحلية ؛ وعلى رأسها ، مفوض رفيع المستوى للانتخابات ، غير قابل للعزل .

● **الحياة السياسية** . ـ إن الأولوية الفعلية للحزب هي التي سيطرت حتى 1977 على الحياة السياسية الهندية ، إنّه حزب المؤتمر الذي ناضل من أجل الاستقلال في زمن السيطرة البريطانية . ضمنت له المنظومة الانتخابية (اقتراع أغلبي بدورة واحدة) التفوق على الأحزاب الصغيرة التي تحاربه . لكنه تراجع بانتظام حتى 1967 : حصل في انتخابات 1951 ـ 1952 على 364 مقعداً من أصل 489 ؛ في انتخابات 1957 ، 356 على 494 ؛ وفي انتخابات 1962 ؛ 361 على 494 ؛ في انتخابات 1967 ، 283 مقعداً على 520 ؛ في انتخابات 1971 حصل « المؤتمر الجديد » على 350 مقعداً من أصل 518 ، رغم انشقاق عناصر محافظة لم تحصل إلا على 16 مقعداً . ولكن في انتخابات 1977 ، بحصوله على

153 مقعداً فقط ، اضطر حزب المؤتمر إلى التراجع أمام التحالف الذي يشكل الـ «Janata» والذي كسب 298 مقعداً .

حول الهند ، انظر : F. Doré ، الجمهورية الهندية ، 1969 ، والهند اليوم 1974 ، L. Hamon ، الهند في الأزمة ، سياسة خارجية ، 1975 ، عدد 4 ، R.L. park, india's political system, Englewood Cliffs (N.J), 1967; W.H. Morris- Jones, The government and politics, of India ، لندن ، 1964 ، وبرلمان الهند ، لندن 1957 ؛ S.S. More, Practice, and procedure of Indian parliament ، بومباي 1960 ؛ Indian Institute of Public Administration تنظيم حكومة الهند ، بومباي ، 1958 ؛ M.R. Palande ، مدخل إلى الدستور الهندي ، طبعة سادسة ، لندن 1956 ؛ C.H. Alexandro Wicz, Constitutional development in India ، اكسفورد 1957 ، R.J. Venkateswaran, Cabinet Government of India ، لندن 1957 ـ 1967 ، G.N. Joshi ، دستور الهند ، لندن 1961 ؛ B.M. Sharma ، جمهورية الهند بومباي 1966 ، R. Sharma ، التاريخ الدستوري للهند 1765 ـ 1948 ، بومباي 1949 . ـ عن الأحزاب : S.A. Kochanek, The Congress party of India ، برنستون 1968 ؛ M. Weiner ، الأحزاب السياسية للهند ، برنستون 1957 ؛ C. Baxter, the Jana sangh ، فيلادلفيا 1965 ؛ V. Graff ، الأحزاب الشيوعية الهندية 1974 .

2 ـ المنظومات السياسية الفرنسية

أ ـ التشكل التاريخي للمنظومة الفرنسية

ليست المنظومة السياسية الفرنسية الحالية سوى نتيجة لسيرورة بدأت عام 1789 . بالطبع ، للقرون التي سبقت هذا التاريخ حصتها أيضاً في التقليد الوطني . وقد بيّن توكفيل الروابط التي تربط « النظام القديم والثورة » ، عنوان الكتاب الشهير الذي أصدره عام 1858 . هكذا ، عبر هذه الروابط ، تُفهم العلاقة بين الأنظمة ما بعد الثورية و « الأربعين ملكاً الذين صنعوا فرنسا خلال ألف سنة » ، كما كان يقول ملكيو الثلاثينيات .

إلا أن عام 1789 هو بمثابة قطيعة . كانت فرنسا قد عرفت سلسلة من المنظومات السياسية المتنوعة ، مما أكسبها في هذا المجال تجربة أكثر تطوراً من أي بلد آخر . ما إن تم قلب النظام الجديد حتى راحت تبحث عن نظام جديد . وقد أمضت وقتاً طويلاً قبل إيجاده بين 1789 و 1875 ، حاولت نقل أنماطاً أجنبية : خاصة النمط الانكليزي ، ولكن أيضاً النمط الأميركي ، كما ابتكرت نمطاً جديداً : البونابرتية ، التي تتجه إلى تطبيق ملكية تنطوي على ميزات حديثة .

٦ - عشر سنوات من الثورة ١٧٨٩ - ١٧٩٩

فشل الملكية المحدودة :

عندما اجتمعت الهيئات العامة في 5 أيار 1789 ، كانت غالبيتها ترغب فقط بإصلاح الملكية الفرنسية . ولهذا الهدف كان يوجد أمامهم نمط جاهز ، هو النمط البريطاني .

● **النمط الانكليزي لفرنسي** 1789 : ولكن في عام 1789 لا يعرف الفرنسيون المنظومة الانكليزية إلا في مرحلتها الأولى ، مرحلة الملكية المحدودة . فيما بريطانيا العظمى تقع في المرحلة الثانية : تلك التي يسميها الفرسيون اليوم البرلمانية الأورليانية . لقد تطور النمط الانكليزي في بريطانيا العظمى إثر تراكم بطيء لإصلاحات متتالية وغير مقننة ، إنه يرتكز في آن على نصوص متنوعة ، عديدة ومتشتتة وعلى تقليد يشكل موضوع اتفاق وطني . سوف يحاول الثوار الفرنسيون نقله عبر تنظيم قانوني محدد بدستور مكتوب ، متفوق على القوانين العادية ومفروض على جميع السلطات .

منذ 1789 ، أدى تحول الهيئات العامة المنتخبة إلى جمعية وطنية إلى تحويل ملكية لويس السادس عشر المطلقة إلى ملكية يحدها برلمان منتخب . وحين قررت أن تصبح سلطة مؤسِّسة ، أقامت الجمعية الوطنية الدستور الأول لفرنسا ، دستور 3 أيلول 1791 ، الذي دام أقل من سنة ، من أيلول 1791 إلى 10 آب 1792 ، تاريخ سقوط الملك .

فشل المحاولات الجمهورية :

● **الجمهورية الأولى** : خلال سبع سنوات اتخذت الجمهورية الأولى اشكالاً متنوعة . يمكن التمييز ، من ناحية بين الجمهورية والكونفاسيون (1792 - 1795) ، ومن ناحية ثانية بين الجمهورية والديركتوار أو حكومة المديرين (1795 - 1799) .

إن اخفاق تحديد الملكية الألفية ، وإخفاق محاولة بناء جمهورية جديدة وتقلبات وعنف السنوات العشر ، كل هذا ترك فرنسا منقسمة إلى قسمين . في بداية القرن التاسع عشر كان هذا القطع من العمق بحيث كان المؤرخون يفسرونه بصراع بين عنصرين ، مستمر منذ الغزوات الكبرى : اسلاف الغاليين - الرومانيين المنهزمين يكملون نضالهم عبر الشعب ضد الجرمان المنتصرين ، أجدا. الأرستقراطية .

بلا ،يب ، الصراعات الاجتماعية والسياسية تجتاز كل القرن التاسع عشر الأوروبي . ىقد انتشرت ثورة 1848 التي انطلقت من باريس ، في غالبية البلدان المجاورة . وحلّ محل صراع البورجوازيات الليبرالية ضد الأرستقراطيات الملكية صراعُ

البروليتاريا ضد الطبقتين السابقتين المتحدتين إلى هذا الحد أو ذاك . ولكن لم يعش أي بلد نزاعات وتناحرات بالحدة التي عرفتها فرنسا . يجوز التكلم عن حرب فرنسيتين/ La guerre des deux France / .

لقد أُطلق تعبير « الارهاب » في 30 نيسان 1793 في منتدى اليعقوبيين حيث طالب أحد المتكلمين بالبدء « باللجوء إلى الارهاب » . وهكذا كان . لكن اللجوء إلى الارهاب لم يكن حكراً على ثوار 93 ـ 94 فحسب . عوض تعاقب أحزاب عرفت فرنسا تعاقب الارهاب من 1792 إلى 1871 .

2 ـ مرحلة الدساتير (1799 ـ 1870)

لم يدم أي نظام سياسي بين 1799 و 1870 عشرين سنة نظام الأمبراطورية الثانية هو الأطول . ثم تأتي ملكية تموز (أقل من 18 سنة) . فنظام الترميم/ Restauration / (16 سنة) ، والأمبراطورية الأولى (أقل من 15 سنة) . دامت الجمهورية الثانية أقل من أربع سنوات ، والمئة يوم / Cent jours / بالكاد أكثر من ثلاثة شهور . غير أن عدم الاستقرار الفعلي هو أقل أهمية من عدم الاستقرار الظاهري . فالأنظمة الست التي عملت في هذه الخمس وسبعين سنة هي غالباً قريبة جداً من بعضها البعض . . انها ترتبط في الواقع بعدد قليل جداً من المنظومات السياسية : الملكية البرلمانية ، الملكية الجمهورية لبونابرت ، الجمهورية الرئاسية .

لكي نفهم جيداً طبيعة هذه التسويات ، لا يتوجب علينا دراستها في سيرورتها التاريخية ، بل مقاربتها عبر تقسيمها إلى مجموعات أو فئات . هكذا سوف تقطع الاستمرارية أحياناً بإلزامنا مثلاً تحليل الأمبراطورية الأولى والثانية على التوالي رغم أن 37 سنة تفصل بينها .

● البونابرتيات

من عام 1800 إلى 1814 ومن 1852 إلى 1870 عرفت فرنسا منظومة سياسية متميزة ، من الصعب تفسيرها ، تُسمى باسم الرجال الذين جسدوها : انها المنظومة البونابرتية ، التي ابتكرها نابليون الأول وأعاد إرساءها نابليون الثالث بعد انقطاع 35 سنة . إنها ملكية لأن الحكم ينتمي لملك وراثي . لكن هذا الأخير ليس من الدم الملكي ، بل أوصلته الثورة والانتخاب الشعبي ، ويعتبر نفسه مدافعاً عن مبادىء ثورة الـ 1789 .

لقد ابتُكرت الملكية الجمهورية عام 1799 حيث كانت تلبي تماماً احتياجات البورجوازية التي أقامت الثورة . كانت هذه البورجوازية ترغب في الحفاظ على المساواة

القانونية ، انهاء الامتيازات ، ارساء حرية التجارة والصناعة ، السيادة الوطنية . . . الخ . من ناحية ثانية تم إرساء الانتخاب الشامل لكن منظومة لوائح الثقة قد أبطلته . هذا ما حصل تحت نظام القنصلية / Le Consulat / والأمبراطورية الأولى (1799 ـ 1814) . بين السقوط النهائي للأمبراطورية الأولى (1815) ومجيء الثانية (1851 ـ 1852) مرت أكثر من 35 سنة . فتحت هذه المرحلة دورة دستورية ثانية بعد أن كانت ثورة 1789 قد فتحت الدورة الأولى . أقفلت الأمبراطورية الثانية هذه الدورة الثانية كما كانت الأمبراطورية الأولى قد أقفلت الدورة الأولى .

من 1789 إلى 1815 توالت ثلاثة أنماط من الأنظمة : الملكية المحدودة من 1789 إلى 1792 ، الجمهورية من 1792 إلى 1799 ، والمنظومة البونابرتية من 1799 إلى 1814 . من 1814 إلى 1870 نجد التعاقب ذاته : الملكية المحدودة من 1814 إلى 1848 ، الجمهورية من 1848 إلى 1851 ، المنظومة البونابرتية من 1851 إلى 1870 .

● **الملكيات نصف البرلمانية (1814 ـ 1848)**

الملكيات نصف البرلمانية تفتح الدورة الثانية . خلال أكثر من نصف هذه الدورة الثانية ، نجحت فرنسا في إقامة نظام منسوخ عن النظام البريطاني . إن نظام الترميم (الرستوراسيون) هو نظام وسيط بين الملكية المحدودة والنظام البرلماني . لقد اعترضت عوائق كثيرة التطور باتجاه النظام البرلماني . فقد اصطدم ميثاق 1814 / Charte / بمغامرة المئة اليوم . ووقفت دساتير الأمبراطورية عائقاً أمام العمل الإضافي / Acte additionel / . وبعد 1815 اصطدم الترميم بمعارضة الملكيين المتطرفين . أما ميثاق 14 آب 1830 ، فهو قريب جداً من ميثاق 1814 على مستوى المؤسسات . لكنه يرتكز على جوهر مختلف . يرتكز النظام على اتفاق دستوري ، هو محاولة تطبيق مشروعية مزدوجة مختلفة جداً عن مشروعية البونابرتية . أما بشأن الممارسات السياسية لملكية تموز فإن لعبة الأحزاب تتجه نحو المركزية ولعبة البرلمانية نحو البرلمانية ، ولكنها برلمانية من نوع خاص ، تسمى برلمانية أوليانية . تستند غالبية الوزارات إلى أغلبية « وسطية » تجمع الملكيات المعتدلة والليبراليين المعتدلين . وتجدر الإشارة إلى أن لويس فيليب دعّم ممارسة البرلمانية لكن استقلالية البرلمان بقيت ضيقة . أصبحت المسؤولية السياسية للوزراء أمراً محتوماً . الاستقالة هي مصير الوزارة التي يرفضها البرلمان : هذا ما حصل عدة مرات . أصبحت الوزارة أكثر تجانساً ، وتدعمت سلطة رئيس المجلس ، واتسع نطاق الاستجواب .

● الجمهورية الرئاسية

عـام 1789 ، أراد الثوار إرسـاء ملكيـة محـدودة : فـاستلهمـوا إذاً من المنـظومـة الانكليزية ، النمط الوحيد الـذي كان بـين أيديهم انـذاك ، والذي كـانوا يعـرفونـه من خلال مونتسكيو . عام 1848 ، أراد الثوار إقامة جمهورية : فاستلهمـوا إذاً من المنظومـة الأميركية ، النمط الوحيد الذي كان بين أيديهم من خلال توكفيـل / Tocqueville / ، أثر صدور كتابه « الديمقراطية في أميركا » .

● الموديل الأمـيركي : لم يلهم الموديـل الأميركي الجمهـورية الثـانية لعـام 1848 فحسب والتي انتهت بانقلاب 2 كانون الأول 1851 بل ألهم جزئياً الجمهوريـة الخامسـة في الاصلاح الدستوري لعام 1962 الـذي أرسى انتخاب الـرئيس بالاقـتراع الشامـل . يقترح البعض بأن تستبدل فرنسا اليوم نظامها نصف الرئاسي بنظام رئاسي .

● الجمهورية الثانية (1848 ـ 1851)

دامت الملكيات البرلمانية والأنظمة البونابرتية ، كل منها 34 سنة . وعلى العكس ، لم تدم الجمهورية الرئـاسية التي أقيمت عـام 1848 سوى ثـلاث سنوات . فهي الأقصر بـين جميـع التسـويـات منـذ 1848 . إلا أن مـرحلة 1848 ـ 1851 مهمـة جداً . فمن ناحية ، فاقمت الثورة الفرنسية الكبرى الثانية صدمـة 1789 وقطيعـة الاتفاق الـوطني . ومن ناحية ثانية ، خلق إرساء الانتخاب الشامل المباشر شروطاً سياسية جـديدة . إلا أن نتائج الانتخابات عسّرت تطبيق الدستور لأنها حملت إلى رئاسة الجمهورية ملكاً وأوليانيين إلى الجمعية الوطنية هكذا قيل إن الجمهورية الثانية غدت « جمهورية دون جمهوريين » .

3 ـ مرحلة الحكومات (1870 ـ 1958)

كـالأمبراطـورية الأولى قضت الثـانيـة لأسبـاب خـارجيـة وليس تحت ضغط أزمـة داخليـة . تم إعلان الجمهـورية من جـديـد في 4 أيلول 1870 . وإذا استبـدل « نـظام فيشي » الـذي عمـل أثنـاء الاحتـلال الألمـاني (1940 ـ 1944) عبـارة « الجمهـوريـة الفرنسية » بـ « الدولة الفرنسية » فـإنه لم يلغ رسميـاً الجمهوريـة . وفي أي حال تشكلت حكومة جمهورية مؤقتة تدريجياً في الخارج ، حول الجنرال ديغول .

حتى عـام 1958 ، النظام الفـرنسي هو جمهـوري برلمـاني . قبل 1875 لم تعمـل الـبرلمـانيـة إلا في إطـار ملكي . وبينـما لم يـدم أي نـظام أكـثر من 19 سنـة بـين 1789 و 1875 ، فـإن الجمهـوريــة الثـالثــة سـوف تبقى 65 سنــة (1875 ـ 1940) . والجمهـورية الـرابعة (1944 ـ 1958) ليست سـوى التكملة للثـالثـة : إنها نـوع من الترميم بعد فاصل المارشال بتان / Pétain / أكثر منه نظام جديد .

غير أن هذا الاستقرار للمؤسسات ، لم يرافقه استقرار حكومي . فالوزارات لم تدم أكثر من ثمانية شهور كمعدل وسطي تحت الجمهورية الثالثة ، وستة شهور تحت الجمهورية الرابعة . فبعد فالس / Valse / الدساتير ، هاهو فالس الحكومات .

● **إرساء المنظومة الفرنسية للأحزاب**

في فرنسا ، أعطى مجيء الجمهورية عام 1870 دفعاً حاسماً لتطور الأحزاب ، التي غدت حرة في نشر أفكارها . إلا أنها لم تتمكن من إقامة تنظيم صلب إلا مع قانون 1901 المتعلق بإنشاء الجمعيات . نشأت منظومة الأحزاب الفرنسية بين 1870 و 1914 . بين الحزبين ولدت تشكيلات جديدة : الحزب الشيوعي عام 1920 ، وأحزاب يمينية قوية . تحت الجمهورية الرابعة ظهر حزبان جديدان وكبيران : التحرك الجمهوري الشعبي ، الديمقراطي المسيحي MRP وتجمع الشعب الفرنسي للجنرال ديغول : لكن المنظومة بذاتها بقيت على حالها ، ولم تتغير جذرياً إلا بعد 1958 .

رغم أن الأحزاب الفرنسية كانت حتى الجمهورية الخامسة أضعف وأكثر عدداً مما كانت عليه في البلدان الأخرى ، فهي ترتكز على نفس القواعد لغالبية الأحزاب الأوروبية . على شاكلة هذه الأخيرة ، كانت تشكل من تداخل صراعين كبيرين ، صراع المحافظين والليبراليين وصراع الاشتراكيين والرأسماليين .

● **الجمهوريات البرلمانية**

سبق وقلنا إن الجمهورية الرابعة ليست إلا تكملة للجمهورية الثالثة . يجب علينا أيضاً أن نربط بالجمهوريات البرلمانية المرحلة الأولى من الجمهورية الخامسة (1958 ـ 1962) التي تشكل فترة انتقالية مع النظام نصف الرئاسي الذي أرسي عام 1962 .

الجمهورية الثالثة (1870 ـ 1940)

بأغلبية صوت واحد أعلنت الجمهورية الثالثة في 4 أيلول 1870 ، من قِبَل جمعية وطنية كانت ترغب في إقامة نظام آخر ، لكنها لم تستطع اختيار حل مختلف .

يحدد دستور 1875 مؤسسات الجمهورية الثالثة . كان هذا الدستور موجزاً جداً يسمح بعدة تفسيرات . وفيما بعد تطور باتجاه نمط معين من البرلمانية .

ـ القوانين الدستورية لعام 1875 ـ لا يوجد دستور لعام 1875 : لم ترغب الأغلبية الملكية للجمعية الوطنية في تكريس الجمهورية في نص صريح ورسمي . اكتفت بالتصويت على « قوانين دستورية ثلاثة » : قانون 24 شباط المتعلق بمجلس الشيوخ ، قانون 25 شباط المتعلق بتنظيم السلطات العامة ، قانون 16 تموز المتعلق بعلاقات

السلطات العامة . غرفتان تتقاسمان السلطة التشريعية : مجلس الشيوخ ومجلس النواب والسلطة التنفيذية تتألف من عنصرين : رئيس الجمهورية والحكومة . يقيم دستور 1875 برلمانية متوازنة . من ناحية بإمكان الحكومة أن تحل البرلمان بعد موافقة مجلس الشيوخ . من ناحية ثانية ، يحق للمجلسين توجيه الأسئلة إلى الوزراء ، استجوابهم وأخيراً عزلهم ولكن على مستوى الممارسة السياسية كانت الأحزاب غير منظمة وتفتقد لأي نظام انتخابي ما عدا في الحزب الاشتراكي . هكذا بقيت النزاعات شخصية على نحو أساسي .

● **الجمهورية الرابعة (1944 ـ 1958)**

انتهت الجمهورية الثالثة إثر هزيمة عسكرية ، مثلها مثل الأمبراطورية الأولى والثانية . لم تقم الجمهورية الرابعة إلا بعد أربع سنوات ، بعد تحريم الأراضي الوطنية . وأهمية الفترة الفاصلة (1940 ـ 1944) هي أنها كانت ضرورية لتكوين المؤسسات والذهنية العامة .

في القانون ، « لم تتوقف الجمهورية أبداً عن الوجود » ، كما أعلن ذلك مرسوم 21 نيسان 1944 ، الصادر في الجزائر والذي كان بمثابة ميثاق مؤقت من « التحرير » (آب 1944) حتى استفتاء 21 تشرين الأول 1945 . في الواقع سلطتان مؤقتان كانتا موجودتين في آن : حكومة فيشي و « فرنسا الحرة » للجنرال ديغول ، التي غدت شيئاً فشيئاً الحكومة المؤقتة للجمهورية .

● **إنشاء دستور 1946**

في الحكومة المؤقتة ، كان البعض يريد عودة دستور 1875 ، والبعض الآخر إقامة دستور جديد . حسم ديغول الموقف باستفتاء أرسى نوعاً من « الدستور المُسبق » وحكومة منتظمة بعد 21 تشرين الأول 1945 ترتكز الحكومة على مشروعية ديمقراطية أسَّسها الانتخاب الشامل عبر الاستفتاء والانتخابات العامة . فقد دُعي المواطنون الفرنسيون في آن لانتخاب ممثلين عنهم ولتحديد السلطة بالاستفتاء .

شمل النظام الانتخابي عدة تجديدات أساسية : اقتراع النساء (20 نيسان 1944) ، التمثيل النسبي مع لوائح مقفلة وتوزيع البقايا حسب المعدل الوسطي الأقوى في إطار المحافظة (Département) ، شمول الانتخاب لجميع أقاليم ما وراء البحار ؛ شمول الانتخاب للعسكريين .

● **مؤسسات الجمهورية الرابعة** : لم تتوصل السلطة المؤسسة الأولى إلى إنشاء دستور يوافق عليه المواطنون . لقد رد المواطنون في أيار 1946 المشروع الذي طرحته .

فانتخبت سلطة مؤسسة ثانية ، نجحت أخيراً في اعتناق دستور 27 تشرين الأول 1946 الذي أسس الجمهورية الرابعة . كما عُدل هذا الدستور بالاصلاح الدستوري في 7 كانون الأول 1954 .

يبدأ دستور 1946 بديباجة هي اعلان حقيقي للحقوق . وتكمن أهميتها في أنها لا تزال مدونة في دستور 1958 . تحتوي هذه الديباجة على عنصرين متمايزين : 1 ـ إعادة التأكيد على مبادىء اعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 و « المبادىء الأساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية » ، 2 ـ الاعلان المباشر لمبادىء جديدة ، التي هي خاصة « حقوق اقتصادية واجتماعية » .

مجلس النواب القديم أصبح « جميعة وطنية » ومجلس الشيوخ القديم « مجلس الجمهورية » . توجد فوارق مهمة مع الجمهورية الثالثة : حق الانتخاب للنساء والتمثيل النسبي . . .

بما يخص الحكومة ، ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات من قبل المجلسين ، كما في 1875 .

حاولت السلطات السياسية للجمهورية الرابعة العودة إلى مؤسسات وممارسات الجمهورية الثالثة . لكن هذه الأخيرة التي عملت جيداً قبل 1914 لم تسر على ما يرام بين 1919 و 1939 . هكذا وقعت الجمهورية الرابعة في نفس حالات العجز والجمود وعدم الاستقرار التي وقعت فيها سالفتُها بين الحربين . فالمدة المتوسطة للحكومات هي نفسها : ستة شهور . لكن التناقض بين النظام السياسي والبنى الاجتماعية والايديولوجية على ازدياد . فرنسا 1944 ـ 1958 تنمو ديموغرافياً وتعيش نقلة اقتصادية عميقة (خفض الزراعة ، عصرنة الصناعة) . الأحزاب السياسية واهنة وجامدة ، مما يفقد الثقة بالنظام ويصبح قليلاً عدد الأفراد الذين سيدافعون عنه أثناء أزمة أيار 1958 .

4 ـ ارساء الجمهورية الخامسة

تشكل السنوات 1958 ـ 1982 انتقالاً بين الجمهوريات البرلمانية للسنوات 1875 ـ 1958 والجمهورية نصف الرئاسية التي أنشأها الإصلاح الدستوري لعام 1962 . في القانون ، تبقى الجمهورية الخامسة نظاماً برلمانياً حتى الاصلاح هذا مع تجديدات أضفت عليها صفة البرلمانية الأورليانية والبرلمانية المعقلنة . في الواقع ، أعطاها الاعتبار الشخصي للجنرال ديغول نفوذاً سياسياً تجاوز بكثير سلطاته الدستورية هكذا ، منذ 1958 ، يعمل نظام نصف رئاسي لن يؤسّس قانونياً إلا في 1962 .

● **دستور 4 تشرين الأول 1958**

في 13 أيار 1958 نشبت فتنة محلية في الجزائر بفضل تواطؤ عناصر عسكرية ، وقضت على الجمهورية الرابعة في أول حزيران ، عينت الجمعية الوطنية الجنرال ديغول رئيساً للحكومة ، وفي 3 حزيران أولته سلطة تحضير دستور جديد ، على أن يخضع هذا الأخير لاستفتاء شعبي .

في نصه الأصلي ، يمزج دستور الجمهورية الخامسة عناصر بدائية من الأورليانية وعناصر حديثة من « البرلمانية المعقلنة » . في النظام البرلماني الحديث ، ليس لرئيس الجمهورية سوى دور رمزي إذ أن السلطة التنفيذية يملكها رئيس الوزراء والحكومة التي يقودها البرلمانية المسماة « أورليانية » هي تلك المرحلة الوسيطة في سياق تطور الأنظمة البرلمانية ، الوسيطة بين الملكية المحدودة ، حيث يمارس الملك كلية السلطة التنفيذية بوجه برلمان يصوت على القوانين الموازنة ، والبرلمانية الحديثة كما حددناها للتو .

ثم جاء الاصلاح الدستوري في 6 تشرين الثاني 1962 ليقرر انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل ، مما بدّل بعمق دستور 1958 . بهذا انتهى دور الجمهورية البرلمانية القائمة منذ 1875 .

ب ـ القواعد القانونية للمنظومة الفرنسية

لقد أُرسي دستور 4 تشرين الأول 1958 في ظروف سياسية مختلفة تماماً عن تلك القائمة حالياً . فمن ناحية ، لم يكن ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل بل من قِبَل « ناخبين كبار » / grands electeurs / لا يتجاوز عددهم ثلث السكان . من ناحية ثانية ، كان واضعو هذا الدستور يعتقدون أنه سيعمل في بلد توجد فيه أحزاب عديدة ، ضعيفة وغير منظّمة ، مما يؤدي إلى حكومات عابرة وغير نافذة .

بعد اصلاح 1962 أقام الدستور قانونياً نظاماً نصف رئاسي ، أي نظاماً حيث رئيس الجمهورية : 1 ـ يُنتخب بالاقتراع الشامل ، 2 ـ يملك سلطات خاصة تسمح له بممارسة صلاحياته مستقلاً عن الحكومة ، 3 ـ يوجد إلى جانبه رئيس وزراء ووزراء يشكلون حكومة مسؤولة أمام البرلمان ، أي أن باستطاعة النواب إلزامها على الاستقالة . يمزج هذا النظام بين منطق النظام الرئاسي الأميركي عبر انتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب ومنطق النظام البرلماني الأوروبي عبر المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان .

ـ المواطنون

إن المنظومة السياسية الفرنسية هي ديمقراطية ليبرالية ترتكز على سيادة المواطنين .

يعبرون عن هذه السيادة بالاستفتاء أو بانتخاب ممثلين في انتخابات تنافسية بالاقتراع المباشر الشامل : سواء في الانتخابات التشريعية لتعيين الجمعية الوطنية أو انتخاب رئيس الجمهورية . وحده اقتراع مجلس الشيوخ هو غير ديمقراطي : لكن سلطاته ضعيفة ويهدف تعيينه إلى تأمين تمثيل الجماعات المحلية .

إن نشاط المواطنين في الحياة السياسية لا يُمارس فقط عبر الانتخابات والاستفتاءات ولكن أيضاً عبر الأحزاب . تلعب هذه الأخيرة دوراً أساسياً في الانتخابات ومنظومة الأحزاب هي جزئياً نتيجة للمنظومة الانتخابية . وعلى هذا الصعيد كان للعودة لنظام الاقتراع الأغلبي في 1958 والانتخابات الرئاسية منذ 1965 تأثير كبير .

الاقتراع الشامل :

الاقتراع الشامل هو قاعدة المنظومة السياسية الفرنسية الحالية ونظام الاقتراع هذا طُبِّق للمرة الأولى تحت الثورة لانتخاب الكونفاسيون عام 1792 وفي الاستفتاء حول دستور 1793 ، ثم توارى تحت الديركتوار ليعود العمل به تحت الأمبراطورية الأولى « مشوَّهاً بلوائح الثقة » ، ثم استبدل بالاقتراع الضريبي (أو اقتراع دافعي الضرائب - / suffrage censitaire /) تحت الملكيات المحدودة ، ليعيده أخيراً مرسوم 5 آذار 1848 ، ومذ ذاك لم يتوقف تطبيقه إطلاقاً . إنه التعبير عن سيادة المواطنين ، سواء بقبولهم أو رفضهم نصاً بالاستفتاء ، أم بانتخابهم ممثلين مكلفين يقررون باسمهم .

اقتراع المواطنين :

حق الاقتراع في الاقتراع الشامل يمنح حق التصويت لجميع أعضاء المجتمع دون أي تمييز من حيث الجنس ، أو العنصر ، أو الثروة أو الوضعية الاجتماعية . يتوجب فقط ملء شروط الجنسية والسن ، وألا يكون المواطن فاقداً للأهلية القانونية الآيلة إلى حرمانه من حق التصويت .

أما بالنسبة لأواليات الاقتراع فإنه يجب التمييز على هذا الصعيد ، من ناحية بين الانتخابات البرلمانية التي يمتزج فيها النفوذ المحلي مع المشاكل الوطنية وحيث تجري المنافسة بين مرشحين مختلفين في كل دائرة ، ومن ناحية ثانية ، الانتخابات الرئاسية والاستفتاء حيث تجري المعركة في إطار الوطن كله الذي يشكل هكذا دائرة واحدة ، بحيث أن الاعتبارات المحلية تلعب دوراً أقل أهمية بكثير .

2 ـ الحكم

« الحكام » هنا تعني ما يسميه القانون الدستوري الليبرالي « السلطة التنفيذية » أي الأجهزة السياسية غير البرلمان ، والسلطات القضائية أو الأجهزة الاستشارية .

بهذا المعنى ، هناك فئتان من الحكام في الجمهورية الخامسة : رئيس الجمهورية والحكومة . وهذه الازدواجية هي أكثر فعالية منها في النظام البرلماني حيث لا يلعب الرئيس سوى دور ظاهري وحيث تمركز الحكومة في يديها أساس السلطة الحكومية . إن النظام نصف الرئاسي الذي أقيم عام 1962 يؤدي إلى حكم ثنائي حقيقي حيث من الصعب تحديد توزيع السلطة . رئيس الجمهورية والحكومة ليسا جهازين منفصلين تماماً ، إذ أن الحكومة لا يسعها ممارسة سلطة قرارها إلا على نحو جماعي ضمن مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية . الرئيس هو إذاً جزء من المجلس ، أي الحكومة . غير أن رئيس الجمهورية والحكومة هما جهازان متمايزان من حيث تعيينهما ، ومدة وظائفهما ، ووضعيتهما وصلاحياتهما .

رئيس الجمهورية :

كان رئيس الجمهورية القائد الفعلي للحكومة وللأغلبية البرلمانية في المنظومة السياسية الفرنسية من 1958 إلى 1986 . ويستعيد هذا الدور من جديد منذ 1988 ، مما يسمح له بتجاوز الصلاحيات التي يمنحها له الدستور . هذه الممارسة لا تخرق الدستور إذ أنها تستند إلى موازين قوى تدفع رئيس الوزراء والحكومة والأغلبية إلى الخضوع للأوامر الرئاسية .

● **وضعية رئيس الجمهورية** : رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، يتمتع باعتبار رمزي . يمثل الأمة في علاقاتها الخارجية ، ويجسد سلطة الدولة في الداخل صوره في البلديات والمؤسسات العامة وتحيط به التشريفات الاستثنائية . يفيد من حماية ضد التهجمات الشخصية : شتيمة رئيس الدولة هي جنحة خاصة . في النظام نصف الرئاسي يجمع الرئيس هذا الاعتبار الرمزي مع سلطة فعلية .

يمارس الرئيس ولايته لمدة محدودة (سبع سنوات) ، مثله مثل النواب وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجالس الجماعات المحلية . وهذا ليس وضع رئيس الوزراء والوزراء الذين يمارسون وظائف لمدة غير محدودة أي أنه يمكن إيقافها في أي وقت بتصويت حجب الثقة أو تمديدها بلا حدود .

علاوة على أن الولاية الرئاسية هي طويلة (سبع سنوات) فإنه يمكن تجديدها إلى ما لانهاية . وعلى سبيل المقارنة ، ولاية رئيس الولايات المتحدة هي أربع سنوات والرئيس الفنلندي ست سنوات ، قابلتان للتجديد مرة واحدة فقط .

● **عدم مسؤولية رئيس الجمهورية** : رسمياً ، رئيس الجمهورية ليس مسؤولاً إلا في حالة الخيانة العظمى . وضعت هذه القاعدة المادة السادسة من القانون الدستوري في

25 شباط 1875 ، ناقلة بذلك قاعدة ملكية قديمة : « الملك لا يفعل إلا الخير » ، مع إضافة استثناء غير محدد على نحو واضح .

● **سلطات رئيس الجمهورية** : لم يغير فحسب الاصلاحُ الدستوري لعام 1962 المادة 6 من الدستور بإحلال الاقتراع الشامل محل اقتراع الوجهاء الذي أقامه دستور 1958 . بل إن هذا الاصلاح ، بجعله رئيس الجمهورية ممثلاً يوليه الشعب السيادة وبوضعه على نفس مستوى مشروعية الجمعية الوطنية ، قد غير منطق الدستور بالذات .

بين يديه سلسلة أولى من الصلاحيات الخاصة يمارسها وحده دون الحاجة لموافقة أو مبادرة سلطة أخرى . نكتفي بذكرها :

- السلطات العامة للمادة الخامسة من الدستور (السهر على احترام الدستور . الخ) .
- تعيين رئيس الوزراء .
- حق حل الجمعية الوطنية .
- اللجوء إلى المادة السادسة عشرة من الدستور (الظروف الاستثنائية) .
- حق استخدام القوة النووية الاستراتيجية .
- حق توجيه الرسائل إلى البرلمان .
- حق العفو .

أما الصلاحيات التي يتقاسمها مع السلطات الأخرى (رئيس الوزراء ، مجلس الوزراء ، البرلمان) فهي :

- اللجوء إلى استفتاء المادة 11 .
- قيادة السياسة الخارجية .
- تعيين الموظفين .
- الفيتو على المراسيم التنظيمية .
- صلاحياته ازاء أعمال البرلمان (طلب قراءة ثانية . . . الخ) .

الحكومة :

تتألف الحكومة من رئيس الوزراء ، الوزراء وأمناء سر الدولة . لكل من هذه الأجهزة صلاحياته الخاصة . إلا أن السلطات الرئيسية للحكومة تمارَسُ جماعياً ضمن مجلس الوزراء ، كجهاز جماعي يتخذ قرارات الحكومة تحت رئاسة رئيس الجمهورية . من ناحية ثانية ، تحاط الحكومة بأجهزة استشارية تساعدها في تحضير قراراتها . غالبية هذه الأجهزة تتعلق بمجالات إدارية خاصة لكن اثنين منها على الأقل لهما دور سياسي ويرتبطان إذاً بالقانون الدستوري : مجلس شورى الدولة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

● **رئيس الوزراء** : إنه الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية في الأنظمة البرلمانية ، ويوليه دستور الجمهورية الخامسة سلطات مهمة جداً . هكذا يقيم هذا الدستور نوعاً من الحكم المزدوج هو الميزة الأساسية للأنظمة نصف الرئاسية .

يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات تنظيمية مهمة جداً : أولاً السلطة التنظيمية ، سواء أكانت مستقلة أم تنفيذاً لقوانين ، ثانياً سلطة الإدارة العامة للحكومة . كما يملك صلاحيات التأثير على المؤسسات الأخرى للدولة (على رئيس الجمهورية ، على البرلمان ، حق دعوة المجلس الدستوري للبحث في قانون أو التزام دولي يعتبره مخالفاً للدستور) .

● **الوزراء وأمناء سر الدولة** : وحدهم أعضاء الحكومة الذين لهم صفة الوزراء يحق لهم حضور جميع مجالس الوزراء : الأعضاء الآخرون لا يجلسون إلا عند معالجة قضايا تختص بوزاراتهم ؛ الوزراء المندوبون ؛ أمناء سر الدولة .

● **الأجهزة الجماعية للحكومة** : مجلس الوزراء هو الجهاز الوحيد الجماعي حيث تُتخذُ فيه قرارات الحكومة . ولكن يوجد أيضاً أجهزة وزارية لتحضير القرارات .

● **مجلس الوزراء** : مجلس الوزراء هو اجتماع رئيس الوزراء والوزراء برئاسة رئيس الجمهورية . يُعقد كل نهار أربعاء صباحاً في الأليزيه . لا يحضر الوزراء المندوبون وأمناء سر الدولة إلا الاجتماعات التي تعالج فيها قضايا تهم وزاراتهم .

الأجهزة الاستشارية لدى الحكومة :

ـ **مجلس شورى الدولة** : أهم الأجهزة الاستشارية هو جمعية تضم موظفين كبار وتقوم بوظائف جد مختلفة . هو في آن معاً مجلس للحكومة ومحكمة إدارية عليا لكن الوظيفتين منفصلتان بوضوح داخل المجلس نفسه .

ـ **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** : يكمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدستور 1958 المجلس الاقتصادي لدستور 1946 . إنه جمعية استشارية تضمن تمثيل فئات مهنية وخاصة النقابات لتنوير الحكومة والبرلمان في المسائل الاقتصادية .

3 ـ البرلمان

لقد جسد البرلمان الفرنسي وحده السيادة الوطنية من 1789 إلى 1962 ، ما خلا فاصل 1848 ـ 1851 حيث كان يجسدها أيضاً الرئيس المنتخب بالاقتراع الشامل . ما خلا هذا الفاصل إذاً ، كان البرلمان التمثيل الوحيد للأمة بوجه رئيس دولة وراثي أو استفتائي ، أو حكومات تابعة حصرياً للنواب . في نصه الأساسي صدم دستور 1958

« الجمهوريين » وأسرّ المحافظين بتقليصه صلاحيات البرلمان ، خاصة في المجال التشريعي .

وقد تفاقم أكثر هذا التقليص منذ الاصلاح الدستوري لعام 1962 الذي جعل من الرئيس تجسيداً للسيادة الشعبية قبله مثل الجمعية الوطنية ، لأن كليهما ينتخبان بالاقتراع الشعبي . إن تخفيض البرلمان تحت الجمهورية الخامسة مرتبط بالممارسات التي ولدتها موازين القوى السياسية أكثر منه بما رسمه القانون الدستوري . إن السلطة التي تتمتع بها الحكومة حيال الغالبية البرلمانية لينت عريكة النواب . وهذا التطور هو مشترك لكل الجمعيات الوطنية في الأنظمة البرلمانية الغربية الكبرى : البريطاني ، الالماني ، الياباني . .

تنظيم البرلمان :

وضعية الجمعيات الوطنية والبرلمانيين يتألف البرلمان الفرنسي دوماً من غرفتين ، مع أن الثانية هي موضوع انتقاد منذ 1791 . صلاحيات الغرفتين غير متساوية ، إذ أن مجلس الشيوخ لا يسعه قلب الحكومة ولا الاعتراض على القوانين التي صوتت عليها الجمعية الوطنية ، بل فقط تأخير اعتناقها النهائي . وعلى العكس ، فإن وضعية أعضائهما وتنظيمهما الداخلي هما تقريباً متشابهان .

● **سير عمل الجمعيات** : لقد طرأ تغيير جذري على سير عمل الجمعيات بعد دستور 1958 : في هذا المجال ، أدت فكرة « البرلمانية المعقلنة » إلى فرض قواعد صارمة على البرلمان ، مختلفة تماماً عن تلك التي كانت مطبّقة بين 1875 و 1958 . وكان الهدف الأساسي منع البرلمان من إعاقة أعمال الحكومة كما فعل ذلك من 1870 إلى 1958 .

سلطات البرلمان :

للبرلمان فئتان من السلطات . فهو يتمتع بداءة بسلطات تنظيمية تكمن في تحديد القواعد الأساسية التي تُفرض على السلطات العامة : وتُثبَّت هذه القواعد بشكل قوانين ، ولذلك تطلق على البرلمان غالباً صفة « السلطة التشريعية » . من ناحية ثانية للبرلمان سلطة رقابة على الحكومة : لا يمكن لهذه الأخيرة أن تستمر دون ثقة النواب . خارج هاتين السلطتين يساهم البرلمان أيضاً في الوظيفة القضائية عبر محكمة العدل العليا .

● **ـ السلطات التنظيمية** : بالنسبة لدستوري 1875 و 1946 ، ينطوي دستور 1958 على تجديدين مهمين بما يتعلق بالسلطات التنظيمية للبرلمان . فمن ناحية ، ضعفت هذه السلطات على نحو ملحوظ : إن حصر السلطة التشريعية باعتناق تحديد

مادي للقانون هو غريب تماماً عن التقليد الفرنسي أسَرَ الجمعيات الوطنية في مجال عمل ضيق جداً . من ناحية ثانية ، تغيرت سلطات المجلسين : استعاد مجلس الشيوخ جزءاً من الصلاحيات التي كانت بين يديه في 1875 والتي رفعها عنه دستور 1946 . من هذا المنظور ، تقع الجمهورية الخامسة على وسط الطريق بين الجمهورية الثالثة والرابعة . غير ان تأثير مجلس الشيوخ هو في الواقع ضعيف .

سلطة الرقابة على الحكومة : رقابة الحكومة هي السلطة الأساسية الأخرى للبرلمان التي تشكل أحد وجهي المنظومة السياسية التي أقامها دستور 1958 . إذ أن المنظومة نصف الرئاسية هي أيضاً منظومة نصف برلمانية . إلى جانب النصف المأخوذ من المنظومة نصف الرئاسية (الانتخاب بالاقتراع الشامل لرئيس يتمتع بسلطات خاصة) ، تملك المنظومة نصف الرئاسية نصفاً مأخوذاً من المنظومة البرلمانية : المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان أو على الأقل أمام إحدى غرفتيه ، تلك المنتخبة بالاقتراع الشامل المباشر .

هكذا فإن برلمان الجمهورية الخامسة يتمتع بمجمل وسائل رقابة الحكومة التي نجدها في جميع الأنظمة البرلمانية . كما في هذه الأخيرة ، تنطوي هذه الأدوات على مقابل : تملك الحكومة من ناحيتها وسائل للتأثير على البرلمان . في دستور 1958 ، نظمت هذه الوسائل بدقة ، حسب تقنية « البرلمانية المعقلنة » .

● **صلاحيات البرلمان تجاه الحكومة** : هي عديدة : الأسئلة الشفهية والأسئلة الكتابية ، لجان الرقابة ، لجان التحقيق ، رقابات مالية ، طرح مسألة الثقة . . . الخ . يمكن تقسيم وسائل رقابة البرلمان إلى فئتين : الفئة الأولى لا تحمل عقوبات مباشرة ، ما عدا نشر الأعمال البرلمانية . والثانية تطرح المسؤولية السياسية للحكومة ويمكن أن تؤدي إلى الاستقالة المرغمة . الفئة الأولى تمارسها الغرفتان والثانية الجمعية الوطنية وحدها .

صلاحيات الحكومة تجاه البرلمان :

إن « البرلمانية المعقلنة » للجمهورية الخامسة تكمن قبل أي شيء في صلاحيات الحكومة تجاه البرلمان :

- تحديد الدورات البرلمانية ـ إن المادة 28 بتحديدها المدة الاجمالية للدورات العادية بستة شهور تحصر رقابة النواب نصف السنة .

- رقابة المجلس الدستوري لنظام الجمعيات تأتي هذه الرقابة لصالح الحكومة إذ أن الجمعيات تتجه طبيعياً إلى زيادة صلاحيتها تجاهها .

ـ صلاحيات الحكومة على مستوى الأصول التشريعية المتبعة . الحكومة هي سيدة جدول أعمال الجمعيات . يسعها إذاً الزام البرلمان مناقشة النصوص التي ترغب بها وابعاد كل ما عدا ذلك .

ـ طرح المسؤولية حول نص واللجوء إلى اللجنة المختلطة .

4 ـ السلطة القضائية

في المعنى الاشتقاقي للكلمة ، القضاء هو الجهة التي تقول القانون : juris dicto . تكمن السلطة القضائية في تفسير القواعد القانونية واستخلاص نتائج هذا التفسير . في النظام الديمقراطي ، يجب أولاً أن يكون لهذه القواعد بنية ومحتوى خاص يحددان ما يسمى « دولة القانون » . ثم إنها يجب أن تُفسّر وتُطبق من قبل أجهزة قضائية مستقلة .

I ـ دولة القانون

تُحدد دولة القانون أولاً بأنها بنية تتعارض وجهاً لوجه مع الدولة المطلقة ، التي يطلق عليها البعض صفة « استبدادية » . في الدولة المطلقة لا تربط الجهاز الحاكم أي قاعدة ولا أي أصول إجرائية . إرادته هي القاعدة العليا التي يتوجب على الجميع الانصياع لها . في دولة القانون ، يخضع الجهاز الحاكم لقواعد حقوقية قائمة مسبقاً . لا يمكنه تغييرها إلا طبقاً للأصول القائمة لتعديلها . لكن هذه البنية الحقوقية ليست منفصلة عن مضمون معين للحق بحد ذاته : إن دولة القانون هي بالضرورة دولة حقوق الإنسان .

II ـ الأجهزة القضائية

جدول عام للأجهزة القضائية : ـ وظائف الأجهزة القضائية : يمكن إيجازها في ثلاث نقاط : 1 ـ الأجهزة القضائية تضمن تراتبية القواعد . 2 ـ لها سلطة تفسير القانون . 3 ـ لها سلطة تطبيق القانون ومعاقبة الخروقات بما يخص السلطة الأولى ، أي سلطة ضمان احترام تراتبية القواعد القانونية ، يتم ذلك عبر احترام مبدأ الشرعية ، سواء عن طريق دعوى الابطال لتجاوز السلطة أم بطريق الدفع بسبب عدم الشرعية . لكن هذا الدور يشوبه بعض النقص بالنسبة لمسألة دستورية القوانين ، رغم إنشاء المجلس الدستوري عام 1958 وزيادة عدد السلطات التي يحق لها الادعاء لديه . فمن ناحية ، وحدها السلطات العامة تملك هذا الحق : رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء ، رئيس أحد المجلسين البرلمانيين أو 60 نائباً أو عضواً في مجلس الشيوخ .

من ناحية ثانية ترفض محاكمنا العادية ـ القضائية والإدارية ـ بحث الدفع لعدم

الدستورية المرفوع أمامها .

أما سلطة تفسير القانون فهي تعني أن كل نص هو قابل لعدة تفسيرات . وظيفة الأجهزة القضائية هي اختيار أحد التفسيرات الممكنة « وقول الحق » . وأخيراً تستخلص الأجهزة القضائية نتائج تفسيرها للقانون . ففي الدعاوي المدنية والتجارية والإدارية بإمكانها الغاء أو عدم تطبيق قاعدة قانونية غير شرعية أو غير دستورية .

ـ رتبتا القضاء ـ في فرنسا لا يوجد رتبة قضائية واحدة تشكل سلطة قضائية واحدة . لقد أفضت تجاوزات القضاء في العهد القديم إلى اعتناق مبدأ فصل السلطات الإدارية والقضائية منذ ثورة 1789 ، مما أدى إلى إنشاء رتبتين قضائيتين .

● القضاء العدلي : وفيها محاكم القانون العام ومحاكم خاصة .

● القضاء الإداري : منذ اصلاح 1953 تشكل المحاكم الإدارية المحلية الأربع وعشرين القضاء الإداري للقانون العام . مجلس الشورى هو المحكمة الاستئنائية للقرارات التي تقرها بدائياً المحاكم الإدارية المحلية والمحكمة التمييزية للقرارات التي تقرها المحاكم الإدارية الخاصة ، كمحكمة الحسابات .

ـ السلطات العامة القضائية

ينشىء الدستور ثلاثة أجهزة قضائية لها صفة السلطات العامة : المجلس الدستوري ، المجلس الأعلى للقضاء ومحكمة العدل العليا .

ـ المجلس الدستوري

المجلس هو بمثابة محكمة سياسية عليا مكلفة رقابة دستورية القوانين وانتظامية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وبعض العلاقات مع السلطات العامة . إن تعبير محكمة سياسية أو قضاء سياسي يعبر عن الصفة الغامضة للمؤسسة . له وظائف قاضي ولكنه يتدخل في مواد سياسية وأكثر من ذلك لأهداف سياسية ، على أعضائه أن يتمتعوا باستقلال القضاة ولكن تعيينهم سياسي .

ـ تنظيم المجلس الدستوري

يتألف المجلس الدستوري من فئتين من الأعضاء : الأعضاء المعينين والأعضاء القانونيين . رئيس الجمهورية يعين رئيس المجلس الدستوري من بين أعضاء المجلس . حتى اليوم ، تم اختياره دوماً بين الأعضاء الذين يعينهم الرئيس نفسه .

ـ سلطات المجلس الدستوري

أصبحت رقابة دستورية القوانين الوظيفة الأساسية للمجلس الدستوري بعد

الاصلاح الدستوري في 29 تشرين الأول 1974 الذي أتاح للمعارضة البرلمانية نقض القوانين المصوت عليها أمام المجلس الدستوري . إلا أن المجلس يملأ أيضاً وظيفتين أخريين ذات شأن كبير : التدخل في العلاقات بين السلطات العامة والرقابة الوطنية لممارسة الاقتراع الشامل .

جـ - الممارسات السياسية للمنظومة الفرنسية

في جميع الأمم الديمقراطية الحديثة تُطبق القواعد الدستورية بأشكال جد متنوعة حسب تطور العقليات والتغييرات لجهة توزيع وتشابك مختلف القوى الاجتماعية . هكذا فإن النظام القانوني نفسه يمكن أن يؤطر أنماطاً منظومية سياسية . ولا غرو إذاً أن تنطوي الأنظمة نصف الرئاسية على تنوع من هذا القبيل في ممارساتها السياسية . بين السبعة التي تعمل أو عملت في أوروبا ، نظام واحد عرف رؤساء مهيمنين إلى هذا الحد أو ذاك : النظام الفرنسي بين 1962 و 1986 ومنذ 1988 . في ثلاثة أخرى يوجد حكم ثنائي بين الرئيس ورئيس الوزراء : أنظمة جمهورية ويمار ، فنلندا والبرتغال . في الثلاثة الأخيرة ، لا يمارس رئيس الدولة عملياً صلاحياته القانونية على نحو كامل : النمسا ، ايسلندا ، وايرلندا .

عوامل الممارسات السياسية

ترتبط الممارسات السياسية بعوامل عديدة ، علاوة على الإطار القانوني : التاريخ ، التقاليد ، الثقافات ، المعتقدات ، العقليات ، التقدم التقني ، أنماط الإنتاج ، مستوى المعيشة ، العلاقات الاجتماعية ، المحيط الدولي ، الاتصالات ، وسائل الاعلام ، الوضعية العائلية ، الجمعيات والقوى الضاغطة ، الخ . إن تعددية العوامل وتعقدها تجعلان مستحيلاً بناء علم سياسي حقيقي ، قادر على تفسير واستباق الأمور . إلا أن هناك عاملين أساسيين يمكن أن يكونا موضوع تحليل دقيق نسبياً ويساعدا على التفسير وحتى على المعرفة المسبقة . منظومة الأحزاب من الناحية التي يتعلق بها وجود أو غياب أغلبيات دائمة ومتماسكة تهيء للحكومة ظروف العمل المؤاتية . ومن ناحية ثانية النظام الدستوري الذي يفتح للبرلمان إمكانيات التأثير على الحكومة : على هذا الصعيد ، غيّرت أواليات النظام نصف الرئاسي القائم منذ 1962 الممارسات السابقة التي كانت مطبقة في إطار نظام برلماني .

- منظومة الأحزاب

عام 1958 حين اندثرت الجمهورية الرابعة ، كانت جمعيتها الوطنية الأخيرة تشمل عشر مجموعات برلمانية تضم كل منها عشرة نواب على الأقل ، ومجموعتين منها فقط

تطبقان بصرامة نظام الاقتراع (أي الالتزام بالتصويت باتجاه معين) . بعد ذلك بعشرين سنة ، عام 1978 ، لم يكن يضم قصر البوربون أكثر من أربع مجموعات برلمانية ، كل منها يتبع بصرامة قاعدة الالتزام بالتصويت الموجّه . هذا التطور هو بذات أهمية التحولات القانونية التي أتى بها دستور 1958 واصلاحه في 1962 ، ولكنه تطور مرتبط جزئياً بهذه التحولات .

مقارنة بالتطور العادي للتاريخ فقد حصل هذا الانتقال في وقت قصير . وحدها المانيا ، حققت تطوراً بذات الأهمية وفي مدة مساوية : ولكن دفعت ثمن ذلك باهظاً : دكتاتورية ، حرب ، وهزيمة قلبت سوسيولوجيا البلاد رأساً على عقب . في فرنسا ، تم الانتقال في فترة هادئة نسبياً ، رغم فاصل أيار 1968 .

- **بنية المنظومة** : إن بنية المنظومة الحالية للأحزاب الفرنسية هي جد بسيطة في الانتخابات الوطنية . ولقد شاء البعض الترميز إليها عبر « المربع المزدوج الأقطاب » وبالفعل فإن أحزاباً أربعة كبرى تتحد في تحالفين . هناك أحزاب تحقق أرقاماً مهمة في الانتخابات المحلية أو الانتخابات الأوروبية ، حيث يكون لها منتَخَبُون . ولكنهم لا يحصلون على مقاعد في الجمعية الوطنية ، ما عدا في الفترة الانتخابية 1986 - 1988 حيث توصلت الجبهة الوطنية إلى تشكيل مجموعة برلمانية بفضل التمثيل النسبي . مع هذا ، تبقى ازدواجية الأقطاب قوية ولكن العلاقات داخل كل قطب تتبدل بسرعة هائلة وتخضع لمتغيرات جديدة منذ 1981 .

- **أحزاب القطب اليميني** : القطب اليميني هو الذي تكون في البداية ، بهيمنة الديغولية من 1962 إلى 1978 . يضم حزبين كبيرين . التجمع من أجل الجمهورية / Rassemblement pour la Republique / واتحاد الديمقراطية الفرنسية / J' Union Pour la Démocratie française / . يجب أن نذكر أن هاتين التشكيلتين لا تَعْتَبِران أنهما « أحزاب » ، تعبير محقّر في هذه الأوساط ، وأن تسميتهما ذاتها تبقى غامضة وعامة ، لا تحدد لا ايديولوجيتها ولا أهدافها . إنهما يمثلان معاً العائلة المحافظة الليبرالية التي نجدها في كل أوروبا .

- **أحزاب القطب اليساري** - كما في كل أوروبا الغربية اليوم ، اليسار في فرنسا ممثّل في الاشتراكية لكن هذه الأخيرة تتجسد في حزب واحد في غالبية البلدان الأخرى . في فرنسا ، اتخذ الحزب الشيوعي مكانة هامة خلال أكثر من نصف قرن . لكن هذا الدور يضعف أكثر فأكثر . بعد تفتت بطيء بين 1946 و 1978 ، بدأ هذا الحزب يتراجع على نحو سريع ومفاجىء .

- **الأحـزاب خارج الأقـطاب** : خارج هـذه الأحزاب التي ذكـرناهـا للتو ، نجـد تشكيلات تقع خـارج هذين القـطبين ، أمـا لأنها لا ترغب في التحـالف مع أحـد هذين القطبين ، وأما لأن هذين الأخيرين لا يرغبـان في التحالف معهـا . لا نتكلم إذاً هنا عن الأحزاب الصغيرة الواقعة في محيط أحد أعضاء « زمـرة الأربعة » مثـل حركـة راديكاليس اليسـار أو الحـزب الاشـتراكي المـوحـد الـذين لهم نـواب بفضـل الحـزب الاشـتراكي . فالأحزاب خارج هذين القطبين هي اما أحزاب متـطرفة يمينيـة أو يساريـة ، أما حـركات غير قابلة للتصنيف كالبيئويين / écologistes / .

أحزاب اليمين المتطرف ـ لمدة طـويلة كان اليمـين المتطرف يقتصر عـلى مجموعـات صغيرة ، لكنه ارسى تنـظيماً مهـماً نسبياً مـع الجبهة الـوطنية . نـذكر منهـا : المجموعـات الملكية/ Morarchistes / ؛ الجبهة الوطنية : إن تفـاقم البطالـة وازدياد حـالة من عـدم الاستقرار أديا هذه السنوات الأخيرة إلى نمو اليمـين المتطرف ، مما ساهم بـدوره في تنمية الحركات المعادية للعمال الأجانب (المهاجرين) . أهم هـذه الأحزاب ، الجبهـة الوطنيـة التي يقودها جان ماري لوبن / Jean Marie Le Pen / .

- **مجموعات اليسار المتطرف** ـ لا تزال بعض مجموعات اليسار المتـطرف عاملة عـلى ساحة السياسة الفرنسية : الـتروتسكيون ، المـاويون ، التحـرريون / anarchistes / ؛ الحزب الاشتراكي الموحد ؛ البيئيون .

هـ ـ أسس المنظومة الفرنسية

ترتكز المنظومة الفرنسية الجديدة على قاعدتين أساسيتين . من ناحية تطور المجتمع الذي وضع حداً للانقسام الكبير الذي أدت إليه ثورة 1789 ومن ناحية ثانية ، التقنيات المؤسساتية ، الانتخـابية أسـاساً : الاقـتراع الأغلبي بدورتـين لتعيين النـواب ، الاقتراع الشامل لاختيار رئيس الجمهورية .

- **إرساء الاتفاق الوطني**

إن الازدواجية تفترض أن كلاً من القطبين يكون على ثقة بـالآخر تكفي كي تـوكل إلى أحدهما كلية السلطة بين انتخابين ، دون الخـوف من أن هذا القـطب سيرفض إعـادة زمام السلطة في حالة انهزامه في الانتخابات التـالية . لم يكن هـذا ممكناً في فـرنسا القـرن التـاسع عشر والنصف الأول من القـرن العشرين ، لأن كل فـريق كان يخـاف أن يهيمن على الفريق الآخر متطرفون لا يقبلون بالتعددية وبمبدأ التناوب .

- **الاتفاق حول الديمقراطية**

لم يكن الاتفاق حول الديمقراطية يوماً بالأهمية التي هو عليها اليوم . لقد اختفى كاملاً تقريباً الاتجاه الملكي للمحافظين التقليديين . الحركات ذات الاتجاهات الفاشية لا تجرؤ الافصاح عن حقيقة هويتها لتظهر فحسب بصورة يمين قوي . الشيوعيون يرفضون رسمياً الستالينية ويعلنون تعلقهم بالديمقراطية التعددية . كما في كل الغرب ، يدور النزاع بين مؤيدي الطرائق العنيفة ومؤيدي الطرائق اللاعنيفة : لكنه نزاع يبقى في إطار مؤسسات مقبولة من الجميع ، أو تقريباً .

- **تطور المجتمع** - لم يختف الصراع الطبقي من فرنسا اليوم لكنه فقد عنفه . يتجه هذا الصراع إلى رفع مستوى الفئات المحرومة وتوسيع رقعة المساواة عبر تسويات تفاوضية وليس بالعنف الثوري . إن ارتفاع مستوى المعيشة يعني أن الحاجيات الأساسية للمواطنين يمكن تلبية الجزء الأساسي منها . الغذاء ، اللباس ، السكن ، ليست مؤمنة للجميع ولكن عدداً قليلاً من الناس يفتقد للضروري في هذا المجال .

رغم أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق مجتمع مساواتي ، فإن المساواة قد تقدمت خطىً كبيرة . بالطبع لا يزال يوجد فارق كبير جداً بين الأجر الأعلى والأدنى لكن الضريبة التصاعدية والرسوم الإلزامية من ناحية ، ثم إعادة توزيع الأموال عبر الضمان الاجتماعي والتعويضات المختلفة ، كل هذا أدى إلى تقليص الفوارق .

- **التطور باتجاه مجتمع مختلط** - لم تعد فرنسا الحالية مجتمعاً رأسمالياً بكل ما لهذه الكلمة من معنى . مثلها مثل غالبية بلدان أوروبا الغربية ، أصبحت مجتمعاً مختلطاً عبر توزيع المداخيل ، حيث يعاد توزيع 40٪ منها على يد السلطة العامة أو الأجهزة الجماعية ، تم عبر إنتاج السلع حيث القطاع العام ، التخطيط ، المساعدات في الاستثمار أو التصوير تمزج المبادرة الخاصة مع عمل الدولة .

- **التقنيات المؤسساتية**

ترتكز المنظومة الجديدة للأحزاب الفرنسية في آن معاً على تقنيات مؤسساتية وعلى سيرورة تطور المجتمع . لو لم يُرسَ الاتفاق الوطني لما كانت هذه التقنيات كافية لتوليد ازدواجية الأقطاب . لكن دون هذه التقنيات ، لما تمكن هذا الاتفاق وحده من الحفاظ على المنظومة . في حالة غياب نظام الاقتراع الأغلبي بالنسبة للنواب وانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل المباشر ، لاندثرت الازدواجية القطبية ، ولعدنا إلى الأغلبيات المتموجة السابقة ، وإلى الحكومات العابرة والضعيفة .

النظام نصف الرئاسي

تَشملُ كل منظومة ديمقراطية المنظومتين المتفرعتين اللتين درسناها بالتوالي : النظام الدستوري الذي تقيمه القواعد القانونية ومنظومة الأحزاب التي تولدها لعبة القوى السياسية . كل نمط من هاتين المنظومتين المتفرعتين يتآلف مع عدة أنماط من الأخرى . هكذا ، يمكن أن يسمح نمط من النظام السياسي أشكالاً متنوعة جداً من المنظومة السياسية . يسمح النظام البرلماني بالمنظومات من النمط البريطاني والمنظومات من النمط الايطالي . النظام نصف الرئاسي يسمح أشكالاً عديدة أكثر ، يمكن بناء نظرية بشأنها .

1 ـ تنوع الممارسات نصف الرئاسية

إن الأنظمة نصف الرئاسية الخمس التي تعمل أو عملت في ديمقراطيات الغرب هي متباينة بعمق مقارنة هذه الأنظمة ببعضها البعض مهمة لا سيما وأنها تظهر انشقاقاً بين القواعد الدستورية والممارسات الفعلية .

الانشقاق بين القواعد الدستورية والممارسات الفعلية سوف نركز التحليل على سلطات رئيس الجمهورية التي تشكل خصوصية الأنظمة نصف الرئاسية . فإن صلاحيات الرئيس في ايرلندا هي من الضعف بحيث نتردد في وصف النظام بالنصف الرئاسي . في فرنسا ، الصلاحيات الرئاسية هي أهم بكثير : فلنذكر بأن رئيس الدولة يسعه حل الجمعية الوطنية بموافقة الحكومة ، وأنه يمكنه اللجوء إلى الاستفتاء بموافقة البرلمان أو الحكومة ، ويمكنه إعاقة إرادة الحكومة بشأن السياسة الخارجية الخ .

في النمسا والبرتغال وجمهورية ويمار ، يمكن الرئيس أن يعزل رئيس الوزراء . لا تستطيع الحكومة إذاً البقاء في السلطة إلا إذا كانت تفيد من ثقة مزدوجة : ثقة البرلمان والرئيس .

2 ـ نمط تحليل الأنظمة نصف الرئاسية

نمط التحليل الذي نقترحه يهدف إلى تفسير أشكال سير عمل الأنظمة نصف الرئاسية . إنه يستند إلى مفهومة / Concept / أساسية : هي مفهومة السلطة الأغلبية / Pouvoir Majoritaire / ، الذي يشكل أيضاً قاعدة للتيبولوجيا / Typologie / الحديثة للأنظمة البرلمانية . السلطة الأغلبية هي أيضاً عنصر أساسي من تيبولوجيا الأنظمة نصف الرئاسية ، التي هي أيضاً نصف برلمانية . لكن الأمور تتعقد في الأنظمة نصف الرئاسية لأن السلطة الأغلبية تتداخل مع التمييز بين صلاحيات الرئيس وصلاحيات رئيس الوزراء . إن تشابك هذين العاملين هو قاعدة تيبولوجيا المنظومات القابلة للتطبيق في إطار الأنظمة نصف الرئاسية .

السلطة الأغلبية هي السلطة التي يستحوذ عليها زعيم أغلبية برلمانية عندما تكون هذه السلطة ثابتة ومنظمة . في الحقيقة ، يفترض استخدام عبارة « قوة أغلبية » ، لأن الأمر يتعلق بعنصر واقعي ، فعلي ، مرتكز على ميزان القوى ، ولا يجب استخدام كلمة « السلطة » إلا للدلالة على الصلاحيات القانونية . لكن العادة الشائعة تدفعنا إلى القبول بواقع الحال .

إن تطور السلطة الأغلبية في الأنظمة الغربية يجد سببه في تضافر عاملين : من ناحية ، منظومة حزبية ترتكز على ازدواجية قطبية أو تحالفية ، من ناحية ثانية ، التزام بنظام داخلي صارم في التشكيلات الداعمة للحكومة . ففي الأنظمة البرلمانية ونصف الرئاسية ، حيث لا يسع الحكومة البقاء إلا بنيلها ثقة النواب ، ولكن حيث يمكن عزل هؤلاء النواب من قِبَل الناخبين عن طريق حل البرلمان ، نقول إنه والحالة هذه تعيد السلطة الأغلبية تكوين تمركز للسلطات حول رئيس الأغلبية البرلمانية .

ـ تمركز سلطات الحكم والتشريع ـ سواء كان رئيس جمهورية أم رئيس وزراء ، يمركز الزعيم الفعلي للأغلبية في يديه السلطة الحكومية والسلطة التشريعية . ينصاع إليه في آن الوزراء والنواب . في الوقت نفسه ، يضمن البقاء : لا يمكن قلب الحكومة لأنه يمسك بالأغلبية البرلمانية .

وعلى خط مواز ، يفقد البرلمان سلطة هائلة . يهيمن على كل نشاطه رئيس الأغلبية الذي يجعل منه غرفة لتسجيل مشاريعه بالتأكيد ، تجتاز الانتظام الداخلي للحزب أو للتحالف الأغلبي أزمات ومقاومات . فحتى في الثنائية الحزبية من النمط البريطاني يَشْمُسُ غالباً نواب الأغلبية أمام المتطلبات الحكومية . فإن أي حزب ، حتى الأكثر ديمقراطية ، لا يمكن أن يكون مونوليتياً (أحادي الانتظام) على نحو كامل . لكن خطر الحل ومغبة انتصار المعارضة يتجهان إلى الابقاء على انتظام صارم .

3 ـ سلطة المعارضة

إن المنظومات السياسية ذات السلطة الأغلبية هي الوحيدة الديمقراطية فعلياً بالمعنى الذي يعطيه كارل بوبر / Karl Popper / لهذه الكلمة . بنظر هذا الفيلسوف الكبير ، في الديمقراطية « ما هو أساسي هو بكل بساطة حق أغلبية المواطنين وقدرتهم على عزل الحكومة . . . ينبغي أن يكون يوم الانتخاب . . . يوم حساب الشعب لنتائج أعمال الحكومة الأخيرة » ، وهذا ما ليس ممكناً إلا في منظومة مزدوجة الأقطاب .

إلا أن المنظومات السياسية ذات السلطة الأغلبية لا تطبق فصل السلطات كما تصوره لوك ومونتسكيو بين السلطة التشريعية والتنفيذية . لكنها أقامت فصلاً للسلطات

من نمط جديد ، حيث تجد السلطة الأغلبية حدودها في ما يمكن تسميته سلطة المعارضة . تمارس هذه الأخيرة أولاً في داخل البرلمان عبر صلاحيات الأقلية . والسلطة الأغلبية تنمو طرداً مع نمو هذه الصلاحيات : ايلاء أهمية كبرى للأسئلة التي يطرحها نواب الأقلية ، السماح لهذه الأخيرة بالتصرف بجزء من جدول أعمال المجالس لمناقشة اقتراحاتها ، مساهمة الأقلية في عمل اللجان . هذه هي الوسائل الرئيسية لخلق سلطة معارضة صلبة في داخل البرلمان . كذلك ، تملك سلطة المعارضة بعض القوى المقابلة خارج البرلمان : الصحافة مثلاً . كما تشكل سلطات عامة مستقلة نمطاً آخر من القوى المقابلة : كالمجلس الدستوري الفرنسي .

4 ـ السلطة الأغلبية والأنظمة نصف الرئاسية

في الأنظمة البرلمانية ، السلطة الأغلبية تكون دوماً بين يدي رئيس الوزراء الذي يستلهم منها نفوذه الرئيسي . بفضل هذه السلطة الأغلبية ، يوجد في لندن رئيس وزراء وحكومة ثابتان ونافذان ، فيما يؤدي غياب هذه السلطة الأغلبية إلى حكومة واهنة ومؤقتة ، في روما مثلاً . في الأنظمة نصف الرئاسية ، تتعقد المسألة . تصنيف مختلف أنماطها لا يرتكز فقط على غياب أو وجود السلطة الأغلبية ، بل أيضاً على موقف الرئيس من هذه الأغلبية عندما تكون مؤمّنة .

ـ رئيس الجمهورية كزعيم الأغلبية ـ إذا كان ينتمي الرئيس لذات جهة الأغلبية وإذا أقرته رئيساً لها ، فإنه سوف يصبح صاحب السلطة الأغلبية وسيضم هذا النفوذ إلى صلاحياته الدستورية . في الوقت نفسه ، سوف نسمح له هذه السلطة الأغلبية بتعرية رئيس الوزراء والحكومة جزئياً من صلاحياتهم الدستورية .

وبالتالي سيضيف إلى الصلاحيات التي يضمنها له الدستور ، تلك التي يكسبها بفضل سلطته على الأغلبية . هذه السلطة تجاه الأغلبية تجعل منه الزعيم الحقيقي للحكومة : كأعضاء من الأغلبية وملزمين إذاً بالانصياع لنظامها ، يبقى رئيس الوزراء والوزراء الآخرون تحت رحمة الرئيس ، الذي يختارهم ، يعزلهم ، برغمهم على الاستقالة ويوجه إليهم التعليمات التي يشرف على تنفيذها . هكذا ، تُشل جزئياً السلطات الدستورية لرئيس الوزراء . نواب الأغلبية ملزمون بالطاعة ذاتها تجاه الرئيس ، إذ أن الأغلبية تمنح هذا الأخير رقابة شبه مطلقة على السلطة التشريعية . يؤدي هذا المسار إلى « واحدية أغلبية ذات هيمنة من قِبَل رئيس الدولة » ، يعطينا النظام الفرنسي المطبق من 1962 إلى 1986 أفضل أمثالها .

ولكن عندما يكون الرئيس عضواً (وليس زعيماً) في الأغلبية ، فإنه في هذه الحالة يفقد كل نفوذ . فتذهب السلطة الأغلبية إذاً إلى رئيس الوزراء . لا يمكن لرئيس الدولة

في هذه الحالة أن ينشط ضد الأغلبية ولا ضد رئيس الوزراء والحكومة . بما أنـه هو نفسـه عضو في الأغلبية ومرشحها . للانتخابات الرئاسية ، لا يستطيع الوقوف ضدها ، فسوف تصابُ صلاحياته الدستورية بالشلل ، مثله مثل رئيس الوزراء في الحالة السالفة . يؤدي هذا الوضع إلى « أحاديـة أغلبية ذات هيمنـة من قِبَل رئيس الـوزراء » حيث يكون هـذا الأخير في وضعية لا تقل نفوذاً عن وضعية رئيس الدولة حين يكون زعيماً للأغلبية .

و ـ أنماط المنظومة السياسية الفرنسية

قانونيـاً ، لم يقم النظام نصف الـرئاسي في فـرنسا بعـد التعديـل الدسـتوري في 6 تشرين الثاني 1962 ، والناتج عن الاستفتاء الشعبي الذي أقر انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل . لكن شخصية الجنرال ديغول ، والاعتبار الـذي اكسبته إيـاه المقاومـة التي قـادها بـين 1940 و 1944 ، وظروف عـودتـه إلى السلطة بعـد محـاولـة الانقـلاب العسكرية عام 1958 في الجزائر ، كل هذا أعطاه نفوذاً مساوياً ، إن لم يكن أكثر ، لنفوذ رئيس دولـة منبثق من الانتخاب الشعبي . ولكن في السنـوات الأولى لم يكن للحكـومـة أغلبية صلبة في الجمعية الوطنيـة . بل كـانت لها في الانتخـابات التشريعيـة في 18 ـ 25 تشرين الثاني 1962 ومنذ ذاك كان جميع خلفائه في الوضع نفســه . بين 1986 و 1988 وقـع تعارض بـين هذه الأغلبيـة ورئيس الجمهوريـة . وعلى العكس كـان الرئيس زعيم الأغلبيـة من 1962 إلى 1986 وهـو زعيمهـا من جـديـد منـذ 1988 . هكـذا تكـون الجمهورية الخامسة قد عاشت في أنماط ثلاثـة مختلفة : رئيس دون أغلبيـة ، رئيس زعيم للأغلبية ، ورئيس معارض للأغلبية .

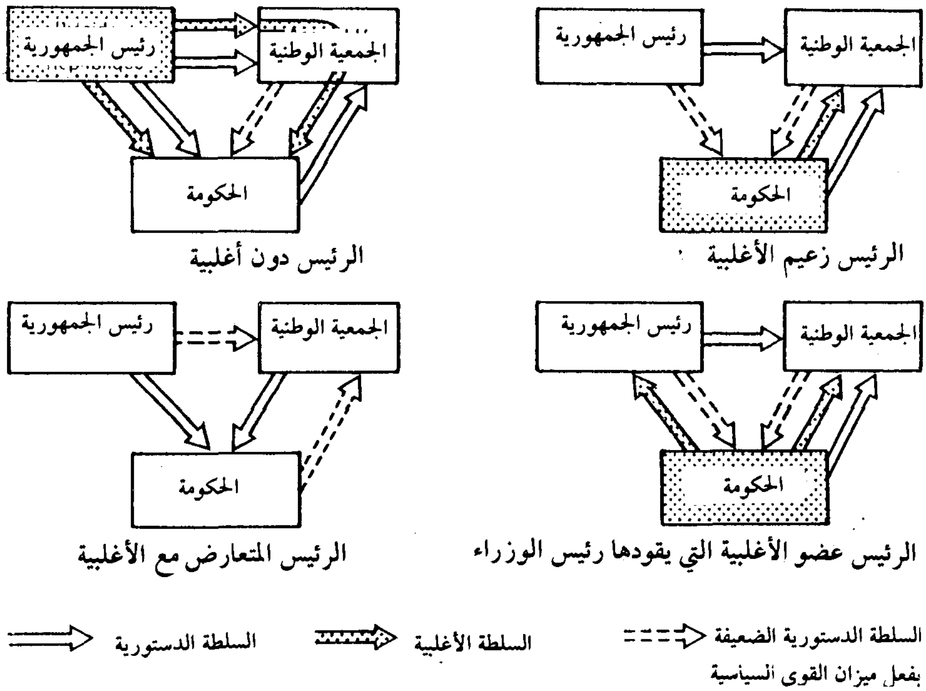
ـ الرئيس زعيم الأغلبية

لم تتمتع يومـاً الجمهوريـة الثالثـة والرابعـة بأغلبيـة برلمـانية حقيقيـة . الجمهوريـة الخامسة تفيد من هذا الوضع منذ 1962 ، دون توقف . قـامت الأغلبية الأولى أثـر حل الجنرال ديغول للبرلمان بعد اقتراح حجب الثقة عن الحكومة . كـان أعلن ديغول التخـلي عن الحكم إذا فشل الاستفتاء حول انتخاب رئيس الجمهورية بـالاقتراع الشـامل . لكن نجـاح هذا الاستفتـاء منح الجنـرال ديغول إمكـانيات الحكم بفضـل أغلبيـة من النـواب المنتخبين بضعة أسابيع بعـد هذا التـاريخ . أعيـد هذا السينـاريو عنـدما أعلن فـرانسوا ميتران المنتخب رئيساً عام 1981 ، حل البرلمان للحصول على أغلبية برلمانية تـدعمه وفي عام 1988 عندما لجأ من جديد إلى الحل بعد إعادة انتخابه رئيساً .

ـ الرئيس يتعارض مع الأغلبية

من آذار 1986 إلى حـزيران 1988 عـرفت فرنسـا رئيساً اشـتراكياً بـوجه أغلبيـة

يمينية . اتخذت هـذه المنظومـة تسمية « المشـاركة » ، الـذي فرض نفسـه رغم أن أياً من الأفرقاء لم يكن ليرغب بذلك . حاولت الأليـزيه فـرض تعبير « التعـايش » ، الذي كـان يـوضحه الحـزب الاشتراكي بـإضافـة كلمة دستـوري (التعـايش الـدستـوري) . لكن المنظومة لم تكتف بـوضع رئيس اشـتراكي قبالـة رئيس وزراء محافظ . بـل كان الـدستور يلزمهما بالتعـاون في كثير من المجـالات حيث تتطلب القـرارات موافقتهـما . لم يكن بهذا البياض إذاً ذلك « الزواج الأبيض » حسبما وصفه بعض الصحفيين .



المنظومات الممكنة نظرياً في إطار دستور 1958 ـ 1962

ـ الرئيس دون أغلبية

لقد تم التعديل الدستوري لعام 1962 لتثبيت نمط تطبيق النظام الرئاسي الـذي لم تكن نظريته قد كونت بعد . لم يكن أحد ليتصور أن البرلمـان الفرنسي يستـطيع الحصـول عـلى أغلبية متجـانسة ومنـظمة ، مـا لم يحصل لـه قط في السالف . وقـد ولدتهـا ظـروف الاستفتاء . عبر هذا الأخير قـرر المواطنـون الفرنسيـون إعطاء الجنـرال إمكانيـات الحكم بأغلبية مخلصة له . وكان هذا الانتقـال الجذري نتيجـة للأزمـة الوزاريـة التي بها اقـتراح حجب الثقـة الذي تم التصـويت عليـه في 5 تشرين الأول 1962 . وقـد أعـادت هـذه

الممارسات إلى أذهان الفرنسيين ما كان يحصل في الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، تلك الممارسات التي كرهها المواطنون ورغبوا في أن لا تعاد مرة ثانية . لقد رفضوا منظومة برلمان دون أغلبية في الوقت الذي كان فيه النواب يريدون إعادة إرسائها بدفعهم الجنرال ديغول إلى التخلي عن الحكم .

ز ـ الاعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789

المقدمة

إن ممثلي الشعب الفرنسي المكونين للجمعية الوطنية ، لما كانوا يعتبرون جهل حقوق الإنسان أو نسيانها أو ازدراءها هي الأسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات ، فقد عقدوا العزم على عرض حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة والتي لا يمكن التنازل عنها ، ضمن اعلان رسمي حتى يكون (هذا الاعلان) حاضراً وبصورة دائمة أمام أعضاء الجسم الاجتماعي مذكراً إياهم باستمرار حقوقهم وواجباتهم ، كي تكون أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية ـ بمقارنتها في كل لحظة مع هدف كل مؤسسة سياسية ـ أكثر احتراماً لها ، من أجل أن ترتكز مطالب المواطنين ، من الآن وصاعداً ، على مبادىء بسيطة وغير متنازع بشأنها ، تتمحور دائماً حول الحفاظ على الدستور وسعادة الجميع .

وبالنتيجة فإن الجمعية الوطنية تعترف وتعلن في حضرة الخالق وتحت رعايته حقوق الإنسان والمواطن التالية :

المادة الأولى : يولد البشر أحراراً ومتساوين في الحقوق ويبقون كذلك . والاختلافات الاجتماعية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس المنفعة العامة .

المادة الثانية : إن هدف كل تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلة للتقدم . وهذه الحقوق هي الحرية ، الملكية ، الأمن ، ومقاومة الطغيان .

المادة الثالثة : إن مبدأ كل سيادة يكمن في الأمة أساساً ، وما من جماعة أو فرد يمكنه ممارسة أي سلطة لا تصدر عن الأمة صراحة .

المادة الرابعة : تقتصر الحرية على قدرة المرء على القيام بكل ما لا يلحق ضرراً بالآخرين : وهكذا فإن لا حدود لممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان إلا تلك التي تؤمن للأعضاء الآخرين في المجتمع التمتع بهذه الحقوق نفسها . هذه الحدود لا يمكن تحديدها إلا بالقانون .

المادة الخامسة : ليس للقانون الحقّ في منع سوى الأعمال الضارة بالمجتمع . فكل ما لا يحرمه القانون لا يمكن منعه ولا يمكن اجبار أحد على فعل ما لا يأمر به القانون .

المادة السادسة : إن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة ، ولكل المواطنين الحق في أن يساهموا مباشرة أو بواسطة ممثليهم في صياغته . يجب أن يكون واحداً للجميع في حالتي الحماية والعقاب . بما أن جميع المواطنين متساوون في نظره فهم مقبولون في كل المناصب والوظائف العامة كل بحسب كفاءاته ودون أي تمييز آخر سوى ذلك المرتكز على فضائلهم ومواهبهم .

المادة السابعة : لا يمكن اتهام أي إنسان أو توقيفه أو اعتقاله إلا في الحالات المحددة في القانون ووفقاً للأصول المنصوص عنها . ويجب معاقبة كل من ينفذ أوامر اعتباطية ، أو يدفع إليها ، أو يتوسلها . ويجب من جهة أخرى ، على كل مواطن يُستدعى وفقاً للقانون ، أن يطيع فوراً ، وهو يصبح مذنباً إذا قاوم أو تمنع .

المادة الثامنة : يجب أن لا يقيم القانون إلا العقوبات الضرورية حصراً وبداهة . ولا يمكن معاقبة أي إنسان إلا وفقاً لأحكام القانون القائم والصادر في وقت سابق لوقوع الجريمة والمطبّق بصورة شرعية .

المادة التاسعة : المتهم بريء حتى تثبت ادانته ؟ وإذا ارتُئي ضرورة توقيفه فإن كل قسوة غير ضرورية لحجزه يجب قمعها بقسوة وفقاً للقانون .

المادة العاشرة : يجب الامتناع عن ازعاج أي إنسان بسبب آرائه ، حتى الدينية ، ما دام التعبير عنها لا يعكر النظام العام المرتكز على القانون .

المادة 11 : حرية ايصال الأفكار والآراء هي واحدة من أغلى حقوق الإنسان ، فكل مواطن يستطيع إذاً الكلام ، الكتابة ، الطباعة بحرية ، إلا في حالات إساءة استعمال هذه الحرية المحددة في القانون .

المادة 12 : إن ضمان حقوق الإنسان والمواطن يستدعي وجود قوة عامة ، هذه القوة مشكلة إذاً لصالح الجميع ، وليس للمنفعة الخاصة لأولئك الذين أوكلت إليهم .

المادة 13 : في سبيل الانفاق على القوة العامة وتأمين مصاريف الإدارة لا بد من فرض ضريبة مشتركة ، يجب توزيعها بين المواطنين بالتساوي تبعاً لإمكاناتهم .

المادة 14 : للمواطنين الحق أن يلاحظوا بأنفسهم أو بواسطة ممثليهم ضرورة المساهمة في الضريبة العامة وقبولها بحرية ومتابعة انفاقها وتحديد نسبتها وأساسها ، وكيفية تغطيتها ومدتها .

المادة 15 : للهيئة الاجتماعية الحق في أن تحاسب كل موظف عام عبر إدارته .

المادة 16 : كل مجتمع يخلو من ضمان الحقوق ومن فصل للسلطات ، ليس له دستور .

المادة 17 : لما كانت الملكية حقاً مصوناً ومقدساً ، فلا يمكن لأحد أن يُحرَمَ منها إلا عندما تقتضي الضرورة العامة المثبتة قانونياً ذلك وبصورة واضحة وشرط التعويض العادل والمسبق .

3 ـ الأنظمة ذات النموذج الأوروبي

الدول القارية لأوروبا الغربية اعتنقت مؤسسات سياسية مقلَّدة عن بريطانيا ، ما خلا بعض الدول نصف المتطورة (اسبانيا ، البرتغال ، اليونان) ولكنها لم تنقل المنظومة الانتخابية الانكليزية (أغلبية بدورة واحدة) مما حال دون الوصول إلى الثنائية الحزبية : نجد أن المانيا الفدرالية والنمسا هما قريبتان من هذه الثنائية ، يمكن أن نقرب منها بعض الأنظمة غير الأوروبية ، خاصة النظام الياباني .

الأنظمة من النمط القاري هي جد متنوعة . يمكن تصنيفها أولاً حسب تنوعات التعددية الحزبية ، مما يقود إلى التمييز بين : 1 ـ الأنظمة القريبة من الثنائية الحزبية (المانيا ، النمسا) . 2 ـ الأنظمة ذات التعددية المخففة عبر وجود تحالفين كبيرين (السويد ، الدانمرك ، النروج) . 3 ـ الأنظمة ذات الطابع التعددي بحصر المعنى (فرنسا ، ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، بلجيكا) . يمكن تصنيفها أيضاً حسب تنظيم السلطات العامة ، ووضع الأنظمة البرلمانية من جهة وفي المقابل الأنظمة نصف الرئاسية . ثم نجمع هاتين التركيبتين ونميز بين : الأنظمة البرلمانية الأغلبية ، الأنظمة البرلمانية غير الأغلبية والأنظمة نصف الرئاسية .

الأنظمة البرلمانية الأغلبية

« البرلمانية الأغلبية » هي نوع من النظام البرلماني تضمن فيه الحكومة أغلبية مطلقة في البرلمان ، بحيث أنها تدوم عادة طيلة الولاية التشريعية . انتشرت أولاً هذه المنظومة في الأنظمة البريطانية ، بسبب الثنائية الحزبية . وهي تنتشر اليوم في أوروبا القارية بشكلين . في المانيا الفدرالية وفي النمسا نقترب جداً من الثنائية الحزبية . في السويد ، في الدانمرك ، وفي النروج توجد تعددية حقيقية : ولكن في السويد ، تتجه جميع الأحزاب

إلى التجمع في محالفين ، بدخلان سيرورة ثنائية .

٦ ـ نظام قريب من الثنائية الحزبية :

تطبق الجمهورية الفدرالية الألمانية نظاماً برلمانياً كلاسيكياً ، يتضمن بعض المؤسسات الخاصة ، ويرتكز خاصة على منظومة أحزاب قريبة من الثنائية الحزبية .

● **عناصر البرلمانية الكلاسيكية** : يتبع تنظيم السلطات العامة الصورة العامة للنظام البرلماني : رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس ، برلمان . يتداخل التنظيم الفدرالي للدولة مع البرلمانية ويؤدي إلى الثنائية المجلسية (أو ثنائية التمثيل) . يتألف البرلمان من مجلسين : البندستاغ / Bundestag / الذي يمثل الفدرالية (النواب ينتخبون بالتناسب مع عدد السكان) والبندسرات /Bundesrat/ الذي يمثل الولايات . إنها فدرالية غير متساوية : حسب اتساعها ، لكل دولة ثلاثة أو خمسة نواب (لكن عدم المساواة هذه هي أقل مما كانت عليه تحت دستور ويمار حيث كان يتراوح هذا العدد بين 1 و 26) ، يصوت نواب كل دولة كتلة واحدة ، في اتجاه واحد . المجلسان ليسا متساويين . البندسرات لا يشارك في تولية المستشار (رئيس المجلس) ولا يستطيع عزل الحكومة ، لا يملك إلا حق فيتو في الحقل التشريعي ؛ يمكن للبندستاغ أن يتجاهل هذا الفيتو (ولكن إذا كان هذا الفيتو قد تقرر بأغلبية الثلثين ، فيجب الحصول على ذات الأغلبية في البندستاغ) . في بعض فئات القوانين المهمة ، المتعلقة بالمنظومة الفدرالية أو بمصالح الـ landïr ، فإن للمجلسين صلاحيات متساوية ويجب الحصول على موافقتهما لاتخاذ القرار ؛ يحصل نفس الشيء بما يخص الحقل الدستوري .

تنتخب الرئيس الفدرالي (رئيس الجمهورية) . جمعية خاصة مؤلفة في نصفها من أعضاء البندستاغ وفي النصف الآخر من أعضاء منتخبين حسب قاعدة التمثيل النسبي من قبل جمعيات الأقاليم / Landïr / . لقد أُبعد الانتخاب المباشر للرئيس من الشعب ، الذي كان مطبقاً تحت نظام ويمار . وكذلك ، سحبت من الرئيس الصلاحيات الاستثنائية التي كانت تجعل من المنظومة الويمارية خليطاً من النظام البرلماني والنظام الرئاسي : لم يعد له حق التشريع بمراسيم ، كما لم يعد له حق عزل الوزارة عندما تحتفظ هذه الأخيرة بثقة المجالس .

أما الحكومة فيمسك بزمامها رئيس المجلس ـ المعروف بالمستشار ـ والوزراء تعيين المستشار هو حد معقد في أصوله . يعين الرئيس الفدرالي مرشحاً يجب أن يحصل على الغالبية المطلقة للأعضاء الذين يؤلفون البندستاغ ؛ إذا لم يحصل على هذه الأغلبية ، يمكن للبندستاغ أن ينتخب بنفسه رئيس مجلس دون أن يعينه الرئيس ، ودوماً بالأغلبية

المطلقة ، في مدة 15 يوماً ؛ وإذا لم يتوصل إلى ذلك ، يمكن للرئيس الفدرالي أما أن يعين أحد الذين حصلوا على الأغلبية النسبية ، اما حل البندستاغ بعد تولي منصبه ، يعمد المستشار إلى اختيار وزرائه ، الذين يحق له عزلهم .

● **الميزات الخاصة للبرلمانية الألمانية** : الميزة الأكثر خصوصية للدستور الألماني هي المسؤولية السياسية للوزراء . لقد أُريدَ تجنب حصول جديد للظاهرة التي سببت سقوط نظام ويمار : إن التقاء الأطراف القصوية (اليمين المتطرف والشيوعيين) يأتي بأغلبية سلبية ، تقلب كل الحكومات ولكنها غير قادرة على دعم واحدة منها . لهذا ابتكرت منظومة ذكية : لا يستطيع البندستاغ عزل الوزارة إلا بعد انتخاب (بالأغلبية المطلقة لأعضائه) خلف للمستشار . وإذا طرح هذا الأخير مسألة الثقة ولم يحصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء البندستاغ ، يستطيع الرئيس الفدرالي ، بناء على طلب المستشار ، حل البندستاغ في مدة ثلاثة أسابيع : ولكن يكفي أن ينتخب البندستاغ خلفاً للمستشار كي يغدو الحل غير ممكن .

تمنح هذه المنظومة سلطة غير اعتيادية للمستشار ، تتجاوز مفهوم النظام البرلماني ، ويمكن أن تغدو خطيرة . فالمستشار ، بعد طرحه لمسألة الثقة ، وعدم حصوله على الأغلبية وعدم طلبه حل المجلس ، نقول إذاً ، والحالة هذه يرفض البندستاغ مشاريع تعتبرها الحكومة مستعجلة ، يمكن للرئيس الفدرالي ، بناء على طلب الحكومة الموافق عليه من البندسرات ، أن يعلن « حالة الضرورة التشريعية » بالنسبة لهذه المشاريع : وإذا رفضها البندستاغ من جديد في مدة شهر ، يكفي أن يصوت عليها البندسرات كي تصبح قوانين . لا يمكن للمستشار أن يجدد هذه الإجراءات إلا خلال مدة ستة شهور : بعدها ، لا يستطيع أن يلجأ إليها . هذا الانبعاث ـ المخفف جداً ـ لـ « حالة الضرورة » المنصوص عليها في المادة 48 من دستور ويمار تسمح إذاً لمستشار وضعه المجلس الشعبي في وضع أقلي ، ليس فقط أن يبقى في السلطة ، ولكن حتى أن يُشَرِّعَ خلال ستة شهور شريطة أن يحصل على موافقة الرئيس والبندسرات (المنتخب بالاقتراع غير المباشر) .

أخيراً ، يجب أن نضيف بأنه يوجد رقابة على دستورية القوانين تقدم بها محكمة دستورية ، تضم 24 عضواً ، نصفهم منتخب من كل من المجلسين ، وثمانية يتم اختيارهم من بين قضاة السلك . لهذه المحكمة حق اعلان حل الأحزاب السياسية التي تصبو إلى « المس بالوضعية الحرة والديمقراطية » أو « تعريض وجود الجمهورية الفدرالية » للخطر : هذه الأحكام ، بطابعها الغامض والعام ، يمكن أن تكون خطيرة . عام 1952 ، المحكمة الدستورية حلت حزباً نازياً جديداً غير ذي أهمية ؛ عام 1956 ، حلت الحزب الشيوعي . ولكن حزباً شيوعياً آخر تشكل عام 1968 ، ولم يُحل ، ونفس

الشيء تكرر مع الحزب النازي الجديد N.P.D .

منظومة الأحزاب : فارق عميق جداً يفصل على هذا الصعيد جمهورية بون عن جمهورية ويمار . فقد أسست هذه الأخيرة على تحالف حزبي الوسط الاجتماعي الديمقراطي والوسط الكاثوليكي . لكن هذين الحزبين الوسطيين كانا محاطين بأعداء أقوياء جداً : في اليسار المتطرف ، الحزب الشيوعي الأكبر في العالم بعد حزب الاتحاد السوفياتي ؛ في اليمين ، تجمعات قومية عديدة (أحدها صار حزباً قوياً جداً ، الحزب القومي الاشتراكي) . هذا بالإضافة إلى الأحزاب المحافظة القديمة والأحزاب الليبرالية للأمبراطورية . هذه التعددية ، جمهورية بون تبعتها باتجاه إلى الثنائية الحزبية .

برز حزبان بجلاء فوق الأحزاب الأخرى في المانيا : الاشتراكيون والديمقراطية المسيحية . هذه الأخيرة اعتمدت في الحقيقة التوجه نفسه الذي اتخذه الوسط الكاثوليكي من 1919 إلى 1933 . يتجه الرأي العام هكذا إلى الاستقطاب حول الاتجاهين اللذين انشآ ودعما جمهورية ويمار . التطور نحو الثنائية الحزبية واضح . الاشتراكيون والديمقراطيون المسيحيون كسبوا معاً 60,2٪ من الأحداث عام 1949 ، 74٪ 1953 ، 82٪ 1957 ، 81,6٪ 1961 ، 86,9٪ 1965 ، 88,7٪ 1969 ، 88,6٪ 1972 ، و 91٪ عام 1976 .

الأحزاب المتطرفة القديمة التي منعت جمهورية ويمار من الحياة اختفت بعد 1945 . لم يحصل الحزب الشيوعي إلا على 5,7٪ من الأصوات عام 1949 و 2,2٪ عام 1953 قبل أن تحله المحكمة الدستورية عام 1956 ؛ حصل الحزب الشيوعي الجديد الذي انشىء عام 1968 على 0,6٪ عام 1969 ولم يقدم مذ ذاك مرشحين . كان ينتج هذا الضعف من المعارضة للاتحاد السوفياتي الذي أبقى على تقسيم المانيا ؛ وهذا الوضع نراه في غالبية الدول الصناعية الرأسمالية ، عدا فرنسا وايطاليا . الأحزاب القومية اليمينية المتطرفة للخمسينيات كانت صغيرة جداً ولم تلبث أن اختفت ؛ الـ NPD (نيو نازي) لم يتعد أبداً الـ 4,3٪ من الأحداث (1969) ، ليسقط إلى 0,5٪ عام 1973 و 0,3٪ عام 1976 . ما خلا الحزبين الأخيرين ، حزب واحد هو الحزب الليبرالي ، حصل بانتظام على مقاعد في الريشتاغ Reichtag منذ 1949 ، لكنه هبط من 12,8٪ (1961) إلى أقل من 8٪ (1976) .

من 1949 إلى 1966 ، حكمت الديمقراطية المسيحية الجمهورية الفدرالية الألمانية . وقد اقتربت هذه الديمقراطية من الأغلبية المطلقة من 1953 إلى 1957 ، وأمسكت بها من 1957 إلى 1961 من 1961 إلى 1966 عقدت تحالفاً برلمانياً مع

الحزب الليبرالي . في نهاية 1966 انقطع هذا التحالف واتحد الحزبان الرئيسيان (الاشتراكي والديمقراطي المسيحي) لتشكيل « التحالف الكبير » . إن تحالفاً كهذا هو غير طبيعي في منظومة ثنائية الانتماء الحزبي أو قريبة من الثنائية الحزبية (نظام الحزبين) . مع هذا فقد سمحت للحزب الاشتراكي الديمقراطي باكتساب مصداقية أمام الجماهير وزيادة عدد أصواته : حصل على 42,7٪ من الأصوات في انتخابات 1969 ، مقابل 46,1٪ للحزب الديمقراطي المسيحي . أما الاجتماعية الديمقراطية التي تحالفت مع الحزب الليبرالي الصغير الذي يميل إلى اليسار تحت تأثير فريق جديد ، فقد أمسكت بزمام السلطة غداة الانتخابات ، رامية الديمقراطيين المسيحيين في أحضان المعارضة . واحتفظت بها منذ ذلك الحين ، رغم صعود جديد للديمقراطيين المسيحيين الذين حصلوا على 48,7٪ من الأصوات عام 1976 ، ضد 42,4 للـ SPD . هكذا فقد دخلت فكرة المناوبة ـ الأساسية للثنائية الحزبية ـ في التقاليد الألمانية .

2 ـ الاتجاهات إلى ثنائية الاستقطاب في السويد

تختلف السويد بوضوح عن الدانمرك والنروج ، على هذا الصعيد ، رغم تماثلات في أنظمتها السياسية .

● **تنظيم السلطات العامة** : وهو ينطوي على قليل من الخصوصية : في البلدان الثلاثة تحكم ملكيات برلمانية كلاسيكية ، حيث لا يملك التاج أية سلطة . تجدر الإشارة فقط إلى عاملين . أولاً ، يتألف البرلمان من غرفة واحدة : طبقت النروج دوماً هذا النظام والدانمرك تبعتها عام 1953 ، والسويد عام 1969 . ثانياً ، ليست الوزارات مضطرة للحصول على اقتراع تولية شكلي عن إنشائها : يكفي أن لا يصوت المجلس على مذكرة حجب ثقة حول هذا الموضوع . وهذا يُسهل تشكيل الوزارات الأقلية من حزب لا يملك أغلبية برلمانية ، ولكنه مدعوم من حلفاء يصوتون له أو يمتنعون . في السويد ، حكمت وزارة راديكالية من 1930 إلى 1932 بـ 30 مقعداً في البرلمان . منذ 1945 ، عرفت الدانمرك عدة وزارات أقلية .

● **الأحزاب السياسية** ـ حول هذه النقطة يجب وصف ميزتين أساسيتين . أولاً ، الرباعية الحزبية . هناك أربعة أحزاب رئيسية : المحافظون، الليبراليون، الاشتراكيون، الزراعيون (لكن هذا هو أقل وضوحاً في الدانمرك التي أظهرت دوماً ميلاً للتعددية الحزبية) . نجد هنا الاتجاهات الثلاثة الرئيسية في التاريخ السياسي الأوروبي (محافظون ، ليبراليون ، اشتراكيون) ويضاف إليها الحزب الفلاحي : سمة مميزة لاسكندينافيا . هذه تُفسر تاريخياً بدون شك : في القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي

كـانت فيه الأحـزاب المحافـظة في البلدان الأوروبية الأخـرى تحصـل عـلى دعم الـطبقـة الفلاحية ، كان الفلاحون الاسكندينافيون ، الأكثر استقلالية وثقافة ، ينظّمـون أنفسهم في حـزب معـارض للمحـافـظين كـانت الأحـزاب الأولى إذن زراعيـة ، تنـاضـل ضـد الاقطاعيين المحـافظين ، ثم تـطور حزب ليـبرالي مديني ، يـدعمه التجـار والصناعيـون والمهن الحرة ، تطور فيما بعد على النمط الأوروبي العام . ثم أصبحت الأحزاب الزراعية نفسهـا محافـظة : لكنها احتفـظت بتقليدهـا الأصـلي ، الـذي يستشف من اسم الحـزب الـزراعي الدانمـركي ذاته : «Venstre» أي « اليسـار » وهذا يفسر ربمـا جزئيـاً واقعة أن الأحزاب الزراعية الاسكندينافية لا تتردد أبداً في التعاون مع الاشتراكيين . ولكن بصورة عامة ، التحالفان الأكـثر تكراراً عمليـاً هما تحـالف المحافـظين ـ الزراعيـين ، من ناحيـة (يمـين) والاشـتراكيـين ـ الليـبراليـين (اليسـار) ، قبـل أن تتحـد جميـع الأحـزاب « البورجوازية » ضد الاجتماعية الديمقراطية ، كما تفعل ذلك منذ بضع سنوات .

والحالة هـذه ، نلحظ تطوراً حـديثاً لـلأحزاب الـزراعية التي تتحـول إلى أحزاب وسـطية ، بهـدف توسيـع قاعـدتها الانتخـابية بـاتجاه فئـات أخرى خـارج إطار السكـان الـريفيين الـذين هم في طور الـزوال . إن إعادة التـوجه هـذه أعطت نتـائـج متنـوعـة . فنجحت في السويد حيث ، أثناء العشرين سنة الأخيرة ، ضاعف الحـزب نسبة أصـواته المئوية في الانتخابات التشريعية ، بالنسبة لنسبته الأدنى ، التي حصـل عليها عـام 1956 مع 9,4٪ من الأصوات . منذ 1968 ، حزب الوسط هو أهم الأحزاب غير الاشتراكية وبالتالي الحـزب الأول للمعارضـة : وقد أوكلت مهمـة تشكيل الحكـومة مـع انتخابـات 1976 إلى زعيمه Thorbjörn Fälldin ، التي تميزت بخسارة الاجتماعيين الديمقراطيين .

خصوصية ثانية لنظام الأحزاب في اسكنـدينافيـا تكمن في اتجاه الحـزب الاشتراكي إلى احتلال موقع مهيمن . الاجتماعيون الديمقراطيون تقـدموا تقـريباً بـانتظام من 1919 إلى 1939 فيما كانت الأحزاب الأخرى تضعف شيئاً فشيئاً : فظهر نـوع من الاستقطاب لصالحهم . وقد أصبح الفارق من حيث الأهمية قصويـاً بحيث إنه ابتـدأ من عام 1933 في النروج و 1935 في الدانمرك و 1936 في السويد ، غدت الأحزاب الاشتراكيـة أقوى بمرتين في الحقل البرلماني من الحزب الذي يأتي مباشرة بعدها . في الوقت نفسـه ، اقتربت من الأغلبيـة المطلقـة (التي حصلت عليهـا عـام 1940 في السـويـد ، وعـام 1945 في النـروج) . أصبح إذن من الصعب جـداً الحكم دون مشـاركتهـا أو دعمهـا : والفـارق الهائل بينها وبين منافسيها أعطاها طبيعياً نفوذاً مهيمناً داخل التحالفات .

● **الاتجاه الثنائي الأقطاب** ـ عرفت البلدان الثلاثة الاسكندينافية منظومـات تحالفـات

متنوعة : فقد تحدثنا سالفاً عن ممارسة الوزارات الأقلية . منذ بضع سنوات ، الموقع المهيمن للحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي يتجه إلى ارساء ثنائية أقطاب : جميع الأحزاب الأخرى (محافظون ، ليبراليون وزراعيون) تتحالف ضد الاجتماعية ـ الديمقراطية . وتحالف كهذا ، يمكنه وحده تأمين التوازن تقريباً للحزب الاشتراكي الضخم الذي يتأرجح حول الأغلبية المطلقة . هكذا يختار الناخبون بين فريقين ، أحدهما يشكله تحالف الأحزاب « البورجوازية » والآخر الحزب الاشتراكي . فتضمن الحكومة إذن الأغلبية في البرلمان ، وهي أغلبية ثابتة .

وحدها السويد تلعب تقريباً بانتظام هذه اللعبة الثنائية الأقطاب : فالاجتماعيون ـ الديمقراطيون ، المدعومون من الحزب الشيوعي الصغير (5٪ من الأصوات كمعدل وسطي) ، يواجهون الأحزاب « البورجوازية » الثلاثة . غير أن الحزب الاجتماعي الديمقراطي حاول التصدي لهذا المسار لتجنب تشكيل كتلة ضده من منافسيه اليمينيين . فقد حاول في آن أن يتعاون مع هذا أو ذاك منهم ، وأن يدفعهم إلى مواجهة بعضهم بعضاً . فبقي في السلطة خلال أربعين سنة (1936 ـ 1976) . عام 1973 ، حصلت الأحزاب البورجوازية جميعها على عدد المقاعد نفسه (175) الذي حصل عليه الاجتماعيون الديمقراطيون والشيوعيون معاً . عام 1976 ، خسر اليسار الانتخابات واستولت الأحزاب البورجوازية على السلطة بقيادة Thorbjörn Fälldin . الاختلافات بينها بقيت كبيرة ، رغم كل شيء ، وكان يفتقد الفريق الجديد لوحدة الآراء .

في النروج ، وأكثر من ذلك في الدانمرك ، كان الاتجاه الثنائي الأقطاب دوماً ضعيفاً . غير أنه في النروج ، حصل الحزب الاجتماعي الديمقراطي على الأغلبية المطلقة عام 1945 واحتفظ بها حتى 1961 . فقدها بعدئذٍ بسبب انشقاق الاشتراكيون اليساريين المعادين للسوق المشتركة (الذي تحالفوا حتى مع الشيوعيين في انتخابات 1973 و 1977) . هذه الانقسامات اضعفت ثنائية الأقطاب ، رغم أن مجموع اليسار لم يفقد الأغلبية المطلقة إلا بين 1965 و 1973 .

في الدانمرك ، لا الحزب الاجتماعي الديمقراطي وحده ، ولا حتى مجموع اليسار حصلا أبداً على الأغلبية المطلقة . فالأحزاب « البورجوازية » لم تضطر إذن إلى تشكيل كتلة لمواجهة منافسيها . كان ينقص عامل أساسي من عوامل ثنائية الأقطاب . وعلامة على ذلك ، الاتجاه الوطني إلى الاكثار من الأحزاب الصغيرة تزايد هذه السنوات الأخيرة . في انتخابات 1977 ، حصل احد عشر حزباً على مقاعد برلمانية (دون حسبان نواب الـ Groenland ونواب îles Féroé) ، بينهم ستة بـ 6٪ من الأصوات المقترعة ، وواحد بـ 4,6 ٪ ، وواحد بـ 4,8 ٪ ، وثلاثة فقط بأكثر من 10٪ : الاشتراكيون

(37٪) ، التقدميون (14,6٪) والليبراليون (12٪) . الدانمرك هي إذن نظام برلماني غير أغلبي .

الأنظمة البرلمانية غير الأغلبية

في الأنظمة البرلمانية غير الأغلبية لا تملك الحكومة في البرلمان أغلبية ثابتة ومتجانسة . فهي إذن تحت رحمة تصويت حجب الثقة . إنها أنظمة تطبق تعددية غير مصححة بتحالفات ثنائية ولا بهيمنة مطلقة لحزب على الأحزاب الأخرى ، حسب النمط الهدي . تدخل في هذا التعريف فرنسا الجمهورية الثالثة والرابعة ، المانيا ويمار ، ايطاليا الحالية ، هولندا ، بلجيكا وكذلك الدانمرك الذي تطرقنا لنظامها للتو . اليابان تدخل أيضاً مع أن الحزب الليبرالي الديمقراطي ينعم غالباً بالأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية : ولكنه حزب منقسم ، مشكل من انشقاقات شخصية ، لا تضمن أغلبية متجانسة وثابتة .

1 ـ النظام السياسي لايطاليا

عرفت ايطاليا نظام ملكية محدودة منذ ميثاق 1848 . تدريجياً ، تطور تطبيق الميثاق باتجاه نظام برلماني : ولكن تمت عودة إلى هيمنة حكومية مع Crispi حتى عام 1900 ؛ من ناحية ثانية ، كان النظام الانتخابي ضيقاً جداً حتى 1913 وكان ثلاثة أرباع الايطاليين الذين هم في سن الانتخاب مبعدين عن التصويت ؛ أخيراً ، كانت الأحزاب سيئة التنظيم . في الواقع ، قبل 1945 ، لم يشتغل النظام البرلماني الحقيقي في ايطاليا إلا من 1918 إلى 1922 ، أثناء هذه الفترة القصيرة التي سبقت وصول الفاشية . وبما أن هذه الأخيرة حكمت خلال أكثر من عشرين سنة ، فإن البرلمانية الايطالية الحالية تتسم إذن بسمة جديدة .

● **المؤسسات البرلمانية ـ** لا ينطوي دستور 1948 على كثير من الخصوصية بالنسبة للصورة الكلاسيكية للبرلمانية : في أي حال أقل بكثير من القانون الأساسي الألماني لعام 1949 . يتألف البرلمان من مجلسين ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ . كلاهما ينعمان بنفس السلطات ، ان في الحقل التشريعي أو في الحقل التنفيذي : كلاهما يمكنهما قلب الحكومة . انتخابها يتم بالاقتراع الشامل غير المباشر . بالنسبة لمجلس النواب ، الانتخابات هي بالاقتراع اللائحي ، بالتمثيل النسبي ، نائب واحد لكل 000 80 مواطن . بالنسبة لمجلس الشيوخ ، تتم الانتخابات بالاقتراع الاحادي الاسم ، عضو واحد لكل 200000 مواطن (ولكن لكل منطقة (أو اقليم) 6 أعضاء ، مما يعزز موقع المناطق الصغيرة) : إذا حصل مرشح على 65٪ من الأصوات ، فهو يُنتخب ، وإلا فإن

التمثيل النسبي يُطبَّق في داخل المنطقة . بالنسبة لمجلس النواب ، سن الانتخاب هو 21 سنة ؛ في مجلس الشيوخ ، هو 25 سنة .

رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية (استفتاء 10 حزيران 1946 أعطى 12,6 مليون صوت للجمهورية ضد 10,6 مليون للملكية ، مع مليونين من الأوراق الملغاة أو المعترض عليها : صوّت الشمال للجمهورية بأغلبية قوية ، والجنوب للملكية) . ينتخب البرلمانُ الرئيس لسبع سنوات ، مجتمعاً بمجلسيه ، يضاف إليهما ثلاثة مندوبين من كل منطقة ، تنتخبهم المجالس المناطقية : إن أغلبية الـ 2/3 هي ضرورية في الدورات الثلاث الأولى للاقتراع ؛ ثم إن الأغلبية المطلقة تكفي . رئيس الجمهورية يعين رئيس المجلس والوزراء : يتعين على هؤلاء أن يتقدموا أمام المجالس للحصول على ثقة المجالس في مدة عشرة أيام .

إن تشغيل المسؤولية السياسية للحكومة ليس مرتبطاً بقواعد تضييقية : ما خلا أن مذكرة حجب الثقة يجب أن يوقع عليها 10٪ من أعضاء المجلس وان تناقش فقط ثلاثة أيام بعد إبداعها . يمكن لرئيس الجمهورية (أي الحكومة في الواقع) أن يحل بحرية أحد المجلسين .

● **الميزات الخصوصية للمؤسسات الايطالية** - يوجد محكمة دستورية مكلفة برقابة دستورية القوانين وخلافات الصلاحية بين الدولة والمناطق أو مختلف أجهزة الدولة ، والحكم في الاتهامات الموجهة ضد رئيس الجمهورية أو الوزراء . تتألف من 15 قاضي يعينون لاثنتي عشرة سنة ، من بين القضاة ، المحامين أو أساتذة الحقوق ، يعين ثلثهم رئيس الجمهورية ، والثلث الآخر ، مجلسا البرلمان في جلسة مشتركة والثلث الأخير ، المحاكم العليا . وهي تنعم بنفوذ كبير .

الخصوصيتان الأخريان للدستور الايطالي هما ، من ناحية عناصر الديمقراطية نصف المباشرة ، ومن ناحية ثانية السلطة التشريعية الممنوحة للجان المجالس . المادة 71 تنص على أن للشعب مبادرة القوانين ، عبر تقديم عريضة مشروع مدونة بالمواد ، من قبل 50000 ناخب على الأقل . من ناحية ثانية ، يمكن الغاء قانون كلياً أو جزئياً عبر استفتاء ، إذا طلب ذلك 500000 ناخب على الأقل أو 5 مجالس مناطقية (لا يطبق الالغاء بالنسبة للموازنة ، والقوانين المالية ، والعفو ، وتخفيف العقوبات واقرار المعاهدات الدولية) ؛ لكي ينجح الاستفتاء ، يجب أن تكون أغلبية الناخبين قد شاركت بالانتخاب وان تُحرز أغلبية الأصوات المعبّرة (أو المقترعة) . من ناحية ثانية ، يمكن اللجان الدائمة للمجالس (المؤلفة حسب التمثيل النسبي) أن تقر نهائياً مشروع قانون ،

دون نقاش مسبق في جلسة المجلس . إلا إذا طالبت بذلك الحكومة ، عشر النواب وخمس أعضاء اللجنة : لا تُطبّق هذه الأصول في المادة الدستورية والانتخابية ، ولا في المشاريع التي تحمل تفويضاً تشريعياً ، أو اقراراً للموازنة أو الحسابات الختامية والمعاهدات الدولية .

● **الأحزاب والحياة السياسية** ـ الأحزاب السياسية هي عديدة : حزب شيوعي ، حزبان اشتراكيان، الديمقراطية المسيحية، حزبان صغيران من الوسط («ليبراليون» و « جمهوريون ») ، حزب ، نيوفاشي (« الحركة الاجتماعية الايطالية ») ، حزب ملكي ، فضلاً عن بعض التجمعات الصغيرة . ضمن هذه المجموعة ، تبرز قوتان كبيرتان . أولاً ، الديمقراطية المسيحية ، التي كانت تضم 38,7٪ من الأصوات المعبرة في انتخابات 1976 ، بعد أن كسبت الأغلبية المطلقة من 1953 إلى 1958 . لقد برزت الديمقراطية المسيحية وخلال فترة طويلة كحزب مهيمن ، إذ أنها مرتبطة بالكنيسة ، القوية جداً في هذا البلد الذي تقيم فيه البابوية ، ومدعومة من تنظيم فلاحي هائل ومن نقابات عالية مسيحية ، وكذلك من أرباب العمل . غير أنها غير متجانسة ، وتزداد خلافاتها الداخلية أكثر فأكثر ؛ لكنها ، خاصة ، تواجه منافساً قوياً لها اليوم : الحزب الشيوعي .

حصل الحزب الشيوعي الايطالي في عام 1976 34,4٪ من الأصوات المعبرة (أي ربح أكثر من 7٪ بالنسبة لانتخابات 1972) . يضم مليوناً و 700000 منتسب . إنه أكبر حزب شيوعي في العالم الغربي . وهو الأكثر انفتاحاً . فقد انتقد بقوة ممارسة الاتحاد السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا وما يزال يصر على هذا الموقف . وهو يذهب أبعد من الأحزاب الشيوعية الباقية في البحث عن « طريق ديمقراطي » لارساء الاشتراكية . يرفض أن يتبع مغمض العينين السوفيات في اعتراضهم على الصين وعلى « اليسارية » شارك في السلطة أبان التحرير وأظهر كفاءات في الحكم أكيدة .

مقابل هاتين القوتين ، البقية لا يعدلها حساب كبير . لم يجمع الاشتراكيون إلا 13٪ من الأصوات المعبرة عام 1976 . وهم منقسمون إلى اتجاهين وتنقصهم الدينامية . الأحزاب العلمانية للوسط هي ضعيفة جداً . اليمين المتطرف النيونازي لا يصل إلا إلى 6٪ من الأصوات المعبرة . هذا الانقسام يجعل صعباً تشكيل أغلبيات ثابتة ، لا سيما وأن هذه الأغلبيات يحدها حتى الآن شرطان : 1 ـ إبعاد الشيوعيين . 2 ـ إبعاد النيو فاشيين .

هكذا فإن الديمقراطية المسيحية هي محور الأغلبية بأكملها . لم تترك أبداً الحكم

منذ 1946 . لقد حدّت نصف الهيمنة هذه من النزوع الطبيعي للبرلمانية غير الأغلبية إلى عدم الاستقرار والعجز . لكن انتخابات 1976 قلصت على نحو هائل هامش المناورة للديمقراطية المسيحية : بما أن الأحزاب العلمانية المعتدلة وحلفاءها التقليديين خرجوا مضعفين جداً من الانتخابات ، فإن حكومة وسط لم تعد أمراً ممكناً ؛ الحلفاء الوحيدون المحتملون هم الاشتراكيون ، الذين يرفضون اتخاذ الخط ذاته . هكذا ، فقد دفعت الديمقراطية المسيحية إلى تكوين حكومة متجانسة ، هي أقلية في البرلمان ولا تبقى في الحكم إلا بفضل الغياب الرضائي للحزب الشيوعي الذي ، مقابل ذلك ، يشارك في تكوين خيارات سياسية أساسية ؛ إنه توازن هش . لذلك عرض الحزب الشيوعي الايطالي تعاونه من أجل تشكيل أغلبية موسعة لليسار : إنها « التسوية التاريخية » الشهيرة . بعد انتخابات 1976 لم يعد هناك حلول أخرى ممكنة ، لكن غالبية الديمقراطيين المسيحيين رفضت ذلك . غير أن مرحلة أولى قُطعت في هذا المجال ، فدعم الحزب الشيوعي حكومة اندريوتي التي لا يشكل جزءاً منها . لكن هذا لا يبدو كافياً لتشكيل غالبية ثابتة . هكذا فإن الجمهورية الايطالية تشبه إلى حد ما الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة .

2 ـ النظام السياسي لليابان

قبل الحرب العالمية الثانية ، أرسى دستور عام 1889 في اليابان ملكية محدودة ، ذات وجه غربي . ولكن في الواقع ، كانت تنتمي السلطة العليا إلى الأمبراطور ـ الله ، وكان للبرلمان نفوذ سياسي فعلي قليل . وعلى العكس ، أقام دستور الـ 1946 نظاماً برلمانياً من النمط الغربي ، يعمل بشكل خاص جداً .

● **المؤسسات والأحزاب** ـ تقوم بأعمال الحكومة وزارة مسؤولة أمام البرلمان ، مشكلة من رئيس وزارة ووزراء . الأمبراطور يسود ولا يحكم ، كسلطان برلماني من النمط الغربي . له الاحترام ، ولكن ليس له عملياً أي نفوذ سياسي . يتضمن البرلمان ، مجلسين ، منتخبين بالاقتراع الشامل المباشر . لكن ليس للمجلس الثاني إلا صلاحية فيتو توقيفي بالنسبة للأول . إذا أصبحت الحكومة أقلية أمام البرلمان فلها الخيار بين الاستقالة أو الحل : هذا الحل يضمن بالتالي الاستقرار الوزاري .

منذ الحرب ، السلطة هي في يد الحزب الليبرالي الديمقراطي (المحافظ) الذي يمسك بالأغلبية المطلقة للمقاعد في البرلمان . لكن هذا الحزب هو مشكل من عدة تجمعات تركّبُ وتحل الحكومات ، مع أن هذه الأخيرة تستند شكلياً إلى الحزب ذاته . إن تولي رؤساء الوزارات وسقوطهم يتعلقان بلعبة التجمعات في داخل الحزب الليبرالي

الديمقراطي ، مما يخفف من آلية البرلمانية الأغلبية ويقرب من المنظومة غير الأغلبية .

المنظومة الانتخابية اليابانية ـ احدى خصوصيات المؤسسات اليابانية تكمن في المنظومة الانتخابية . الدوائر واسعة وتنتخب عدة نواب (من 2 إلى 5) : ولكن لا يصوت كل ناخب إلا لمرشح واحد ، وهناك دورة اقتراع واحدة . ينتخب المرشحون الذين يصلون أولين حسب المنظومة الأغلبية البسيطة . المشكلة إذن هي في أن يحسب ، بالضبط ، كل حزب عدد مرشحيه : فإذا تقدم كثير منهم ، يمكن أن تتوزع الأصوات بينهم بحيث أن أياً منهم لا ينتخب ؛ وإذا تقدم قليل منهم ، فينتخب كل منهم بأصوات إضافية كان بإمكانها أن تستوعب مرشحاً إضافياً آخر . اعتنقت هذه المنظومة الغربية عام 1900 . في السابق ، تم تطبيق المنظومة الانكليزية الاحادية الاسم : لكنها كانت تشكل في الدييت / Diète / أغلبيات متماسكة وصلبة جداً . وبما أنه كان يراد اضعاف البرلمان وإبقاء منظومة بسيطة يستوعبها الناخب ، فقد تم اللجوء إلى المنظومة السابقة . تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام الانتخابي يؤدي أحياناً إلى صحة نسبية في التمثيل .

● **الحياة السياسية اليابانية** ـ لا نعرف بالضبط من يحكم اليابان . المؤسسات الديمقراطية والأحزاب تعمل (على ما يرام) . لكن واقع السلطة يبدو أنه ينتمي أكثر إلى القوى الاقتصادية ، خلف هذه الواجهة ، وخاصة إلى الشركات الكبرى . يبدو أن هذه الاقطاعيات النافذة تمارس تأثيراً مباشراً ومنتظماً على رئيس الوزراء والوزراة والحزب المحافظ (الليبرالي ـ الديمقراطي) . مثل كل الحياة اليابانية ، التي تختلط فيها حداثة هذا البلد الذي غدا القوة الصناعية الثالثة في العالم وتقليدية شعب عرف كيف يحافظ على أنماط حياته السلفية ، تظهر الحكومة الفعلية في اليابان خليطاً من البرلمانية الغربية وما يمكن تسميته « الاقطاعية الجديدة » . لقد حل محل الأسياد الاقطاعيين القدماء الكبار أسياد القرن العشرين الجدد من أمثال Mitsui و Mitsubichi ، الخ : أي الشركات الضخمة التي يرتكز عليها النفوذ الاقتصادي لليابان ، والتي لانعرف بالضبط من هم قادتها . إن التمفصل الحقيقي للعنصرين ـ البرلماني والاقطاعي الجديد ـ هو مجهول . لكن نفوذ زعماء الصناعة على الحكومة أكيد . وهو يحد من عدم الاستقرار الذي ينزع انقسام التجمعات البرلمانية طبيعياً إلى إرسائه . إنه الملاط الأساسي لوحدة الحزب الليبرالي الديمقراطي .

الأنظمة نصف ـ الرئاسية

لقد قلنا إن الأنظمة نصف الرئاسية تتميز بواقعة أن رئيس الدولة ينتخب بالاقتراع الشامل المباشر وأنه يملك بعض الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات رئيس دول برلمانية

عـادية . غـير أن الحكـومـة تبقى مـوكلة لـوزارة مشكلة من رئيس وزراء ووزراء ، يمكن عزلهم عبر تصويت البرلمان .

٦ ـ نظرية النظام نصف الرئاسي

سبعـة بلدان في الغرب عـاشت تجربـة دستور تنص أحكـامه عـلى انتخـاب رئيس بالاقتراع الشامل ومنحه صلاحيات خاصة ، كما في النظام الرئاسي ، وعلى رئيس حكومة أن يقود حكومة يمكن للنواب عزلها ، كما في النظام البرلماني . في أي من هذه البلدان ، لم تستطع هذه المنظومة أن تنغرس طويلاً : في المانيـا ويمار ، ازاحهـا الأعصار الهتلري . في البرتغال ، تطبق منذ 18 شهراً بعد نصف قرن من الدكتاتوريـة . في الأمكنة الأخـرى ، تعمل دون ارتجاجات ، منذ 20 سنة في فرنسـا ، 30 في فنلندا . غـير أن أحداً لم يبحث في مقارنة مؤسسات هذه البلدان قبل عام 1970 ، مع اقتراح تسميـة « نصف رئاسيـة » المنظومة السياسية التي ترسمها هـذه المؤسسات وضعنـا معالم نـظرية أولى عـام 1978 في كتابنا : «Echec au roi» .

الصلاحيات الدستورية للرئيس ـ إن صلاحيات رئيس الدولة في الدساتير السبعـة نصف الرئاسيـة هي ملخصة في الجـدول رقم (4) . إنه يـأخذ يعني الاعتبـار فقط عدد الصلاحيات الرئاسية وليس أهميتها . تعيـين الموظفـين هو أكـثر أهمية من رقـابة الإدارة ، عزل رئيس الوزارة أكثر أهمية من طلب النقض لعدم الدستورية . فالتوازنات لا يمكن أن تكون إلا تقريبية .

كتل ثلاث ترسم بوضوح . في فرنسا ، رئيس الدولة هو منـظم أكثر منـه حاكم . يمكنه إعادة القوانين أمـام البرلمـان لدراستهـا من جديـد . يمكنه حـل الجمعية الـوطنية ، وحتى أن يلجـأ إلى الاستفتاء . يمكنـه أن يختار رئيس الـوزراء الذي يبـدو له قـادراً عـلى الحصـول على دعم أغلبيـة برلمـانية . لكنـه لا يشـارك بنفسـه في التشريـع والحكم إلا في حـالتين : عـبر تعيين كبـار الموظفـين وعبر سلطاتـه شبه الـدكتاتـورية في حـالة الـظروف الاستثنائية (مادة 16 من الدستور) .

في ايرلندا ، سلطات الـرئيس هي من الضعف بحيث نتردد بـوصفه بـالمنظم . لا يمكنه أن يقرر وحده ، دون موافقـة رئيس الوزراء إلا عنـدما يـطلب من المحكمة العليـا التحقق من دستورية قانون صوت عليه البرلمان ، أو يـدعو أحـد المجلسين أو كـلاهما إلى الانعقاد في جلسة غير اعتيادية ، أو لتوجيـه رسالـة للنواب وأعضـاء مجلس الشيوخ يملك أيضاً صلاحية الاعاقة لرفض الحل الذي يطالبه بـه رئيس الوزراء ، وللجـوء إلى استفتاء تـطلبـه أغلبيـة مجلس الشيـوخ وثلث مجلس النـواب . هـذه السلطات لا تعـطي نفـوذاً

سياسياً . لكنها تتجاوز وضعية رئيس دولة رمزي بحت . إننا على الحدود بين الأنظمة البرلمانية وشبه الرئاسية ، لا بل أقرب إلى الأولى .

	تعيين رئيس الدولة	عزل رئيس الوزراء	حل المجلس الوطني	اقتراح القوانين	فيتو على القوانين	اللجوء للاستفتاء	اللجوء إلى اللادستورية	المراسيم والقوانين المؤقتة	السلطة التنظيمية	فيتو على القرارات الحكومية	تعيين الموظفين	مراقبة الإدارة	السلطة الدبلوماسية	تعيين المحكمة الدستورية
فنلندا	●		●	○	●				●		●	●	●	
ايسلندا	●		○	○	○			○		○	○	○	○	
ويمار	●	●	●		●			●			○		○	
البرتغال	●	●	○		●	○	●				○		○	●
النمسا	●	●	●								⊙		○	
فرنسا	●		●			○	●	●			○		○	●
إيرلندا	○		○			○	●							●

سلطة القرار — ● سلطة التوقيف أو الاشتراك

رسم 4 سلطات الرئيس في الأنظمة نصف الرئاسية (عن الدساتير)

ثلاثة دساتير توفر للرئيس صلاحية مهمة جداً ، تتجاوز الوظيفة المنظِّمة وتسمح بالتأثير على الممارسة الحكومية الشائعة . في المانيا بين 1919 ـ 1933 ، في النمسا والبرتغال اليوم ، يمكن لرئيس الدولة أن يعزل رئيس الوزراء خارج إطار أي تصويت على حجب الثقة أو رقابة وطبعاً خارج أي عزل ، إذ أن عبارة « عزل » تعني بذاتها عزلاً ضد إرادة المعزول . لا يمكن الحكومة أن تبقى في السلطة إلا إذا أفادت من ثقة مزدوجة : ثقة البرلمان وثقة الرئيس ، كلاهما على قدم من المساواة . الدستور النمساوي لا يشتمل إلا على هذه الصلاحية التي تتجاوز وظائف رئيس منظِّم .

يمنح الدستوران الويماري والبرتغالي صلاحية أخرى لرئيس الدولة : يمكنه إعاقة القوانين عبر حق الفيتو . وهذا يتجاوز مجرد الإعادة إلى القراءة الثانية ، التي ترغم فقط البرلمان على إعادة دراسة النص وعلى تأكيد اقتراعه بذات شروط المرة الأولى . ليس من شأن هذه الإحالة إلا تأخير إصدار القانون قليلاً ، والذي يمكن أن يُقرَّ ، على أغلب الظن ، من جديد . الفيتو يقلل من إمكانيات اقراره ، عبر إعطائه للرئيس صلاحية إعاقة حقيقية . في البرتغال ، لا يمكن لجمعية الجمهورية إبعاد فيتو رئاسي إلا عبر اقرارها النص بالأغلبية المطلقة لأعضائها ، وحتى بأغلبية الثلثين بما يخص القوانين الانتخابية ،

وتلك التي ترسم الحدود بين الملكية العامة والملكية الخاصة ، وتلك المتعلقة بالدفاع الوطني والعلاقات الخارجية .

في جمهورية ويمار ، كان الرئيس يملك حق فيتو من نمط مختلف . كان بإمكانه أن يخضع لاستفتاء كل مشروع قانون يصوت عليه البرلمان : المنظومة ذاتها توجد في ايسلندا . نظرياً ، دعوة الشعب تبدو أكثر فعالية من الآلية البرتغالية ، لأنها تنزع من المنتخبين سلطتهم التقريرية ، المنقولة إلى المواطنين . عملياً ، لا يمكن استخدام هذه الأصول الثقيلة والدقيقة إلا نادراً . إن أحكام المادة 48 من الدستور الويماري كانت أكثر استثنائية . فهي كانت تعطي رئيس الدولة سلطات هائلة عندما « يكون الأمن والانتظام العام معكرين ومهددين على نحو خطير » . وحدها المانيا من 1919 ـ 1933 والجمهورية الفرنسية الخامسة لحظت « حالة الضرورة » . في ايسلندا ، يمكن لرئيس الدولة أن يصدر قوانين مؤقتة في فاصل الدورات البرلمانية : لكنها تلغى عندما يجتمع النواب ولا يقرونها .

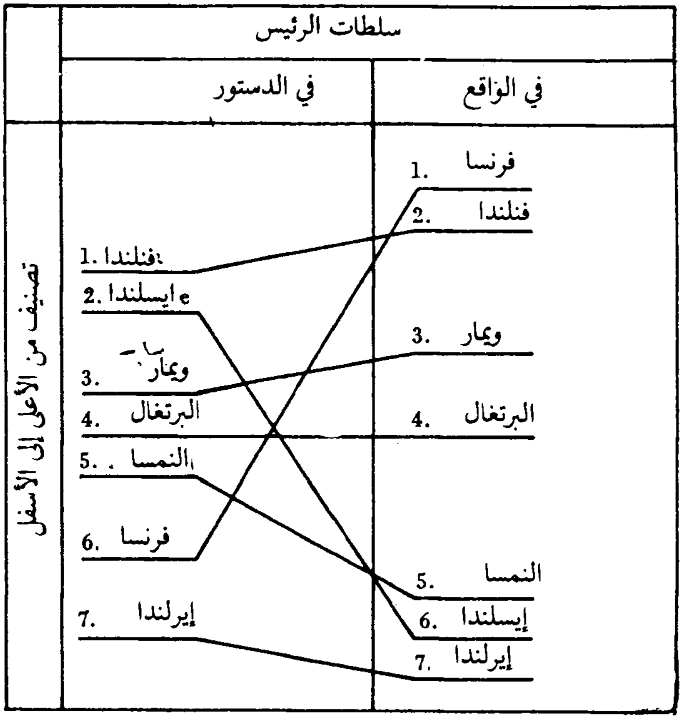
الدستوران الأخيران نصف الرئاسيين يجعلان من الرئيس حاكماً ، أكثر منه منظماً . إنه يشارك في إدارة البلد ، بالتعاون مع رئيس الوزراء والوزارة في ايسلندا يجب أن يوقع على جميع القرارات الحكومية ، وقراراته هو يجب أن تحمل توقيع وزير . قانوناً ، التوقيع ، والتوقيع المقابل يمكن أن يُرفضا . يمكن إذاً للرئيس أن يعيق الحكومة ، التي تعيقه هي بدورها أيضاً . لم يُقم أي دستور نصف رئاسي حكماً مزدوجاً بهذه الصرامة . لتفادي إصابة المنظومة بالشلل ، يجب أن يكون رأسا العقاب على توافق ، أو أن يقبل أحدهما أن يصدق أوتوماتيكياً قرارات الآخر . لكن الحل الأول يبقى دوماً مؤقتاً ، إذا ما انطلقنا من الفارق بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، وأيضاً الفارق من حيث تقنيات الاقتراع . وهذا يفسر جزئياً أن الرئيس الايسلندي يتصرف كمنظم (أو كضابط) أكثر منه كحاكم ، رغم صلاحياته القانونية .

يقيم الدستور الفنلندي مشاركة أقل كمالاً بين الرئيس والحكومة . لكل منهما حقله الخاص ، حيث يسعه التصرف دون تبعية للآخر . مثلاً ، يمكن لرئيس الدولة مراقبة الإدارة ، توجيه أوامر للتفتيش ، طلب تفسيرات في رؤساء الأقسام ، دون أي تدخل للوزراء في كل ذلك . ومن ناحيتهم ، يعالج الوزراء قسماً كبيراً من القضايا الحكومية في مجالس تُعقد خارج حضور رئيس الدولة . رغم كل شيء ، تبحث المسائل الأساسية في اجتماعات يحضرها رئيس الجمهورية . وهو يتخذ بنفسه غالبية قراراته في مجلس الوزراء : مثلاً بالنسبة لمبادرة القوانين ، تنفيذها بمراسيم ، السلطة التنظيمية ، تعيين كبار الموظفين . وهو ليس مرتبطاً برأي الحكومة . يقرر بنفسه غير أن إرادته لا تتم إلا مع توقيع وزاري مقابل ، ضروري في توجيه العلاقات الدولية . غير أن التوقيع

المقابل لا يمكن رفضه إلا لعدم الشرعية : مما يحد كثيراً من أهميته ويعطي استقلالاً كبيراً لرئيس الدولة .

● **السلطات الفعلية للرئيس** - في كل الأنظمة السياسية ، نجد دساتير متشابهة تقابلها غالباً ممارسات متباينة . فمثلاً ، الأنظمة البرلمانية لايطاليا وللجمهورية الفدرالية الألمانية هي قريبة جداً من حيث القانون ، وبعيدة جداً من حيث الواقع . النظام نصف الرئاسي يتطابق مع هذه القاعدة المشتركة . الفوارق بين القواعد والممارسات كبيرة جداً : ولكن ، في نهاية الأمر ، ليس أكثر مما نراه في الأنظمة الديمقراطية الأخرى ، وأقل بكثير من الأنظمة الشيوعية . بإمكاننا رسم ذلك في الجدول التالي (5) .

يظهر هذا الجدول أن بلدين فقط يطبقان نظاماً بعيداً جداً عن قواعدهما الدستورية : فرنسا وإيسلندا ، حيث القانون والواقع هما متعارضان تماماً . الرئيس الفرنسي يصنَّفُ في المرتبة الأولى بما يخص النفوذ الفعلي وقبل الأخير بما يخص الصلاحيات القانونية . الرئيس الإيسلندي يظهر في أسفل الجدول بالنسبة للنفوذ الفعلي وفي المرتبة الثانية بالنسبة للصلاحيات القانونية . الفارق بين القانون والواقع يبقى كبيراً في النمسا



5 - تصنيف الأنظمة نصف الرئاسية (انطلاقات من صلاحيات الرئيس)

والبرتغال ، حيث الممارسة الرئاسية هي أقل بكثير من السلطات القانونية . في لشبونه اضطر الرئيس انتظار سنتين ليمارس جميع سلطاته . في جمهورية ويمار ، استخدمت صلاحيات رئيس الدولة بدرجات متفاوتة حسب الفترات ، مع الاتجاه إلى تجاوز الدستور عبر تفسير واسع للمادة 48 . حتى 1932 ، التطابق بين القانون والممارسة هو شديد الوضوح . إنه أكثر وضوحاً في فنلندا ، أقدم الأنظمة نصف الرئاسية . وأقل وضوحاً في إيرلندا ، القريبة جداً من المنظومة البرلمانية .

تجد في مؤلفنا : Echec au roi (ص 31 ـ 56) تحليلاً مفصلاً لهذه الفوارق وخاصة للمنظومة السياسية الفنلندية ، التي يجدر مقارنتها مع المنظومة السياسية الفرنسية . تجد محاولة تفسير عميقة . يبدو أن السلطات الفعلية لرئيس الدولة المنتخب بالاقتراع الشامل تتعلق أقل بالصلاحيات التي يمنحها الدستور منها ببنية الأغلبيات البرلمانية وبموقع الرئيس بالنسبة إليها . على هذا الأساس ، تمكنا من بناء « شبكة تحول » (الرسم 6) . لا يمكننا هنا إعطاء تفسير مفصل عنها ، موجود في مؤلفنا : Echec au roi ، ص 120 وما يتبع .

العلاقات بين الرئيس والأغلبية		الرئيس: رئيس الأغلبية	الرئيس: معارض	الرئيس: اعتداد الأغلبية	الرئيس: حيادي
أغلبية حقيقية	نظام احادي	سلطان مطلقة 1	منظم 5	رمز 9	منظم 13
أغلبية حقيقية	تحالف ذو حزب مهيمن	سلطان محدود الصلاحية 2	منظم 6	رمز 10	منظم 14
أغلبية حقيقية	تحالف متوازن	حكم مزدوج 3	منظم 7	رمز 11	منظم 15
شبه أغلبية		سلطان محدود الصلاحية ، 4	منظم 8	رمز 12	منظم 16
غياب أغلبية		☒	☒	☒	حكم مزدوج 17

☒ : الوضع الواقعي اللامعقول

رسم ـ 6 ـ

شبكة تحول الأنظمة نصف الرئاسية

2 ـ النظام نصف الرئاسي في فرنسا

طبقت فرنسا من 1875 إلى 1958 نظاماً برلمانياً كلاسيكياً ، يعمل ضمن منظومة أحزاب متعددة تشبه إلى حد كبير منظومة ايطاليا الحالية (غير أن أياً من الأحزاب لم يحتل موقعاً مهيمناً كالديمقراطية المسيحية ، ما عدا الحزب الراديكالي خلال فترة من الجمهورية الثالثة) . منذ 1958 ، وخاصة منذ إصلاح 1962 ، يعمل في فرنسا نظام نصف رئاسي نكتفي بتعيين خطوطه الرئيسية .

● **الميزة نصف الرئاسية ـ** تنتج الميزة نصف الرئاسية عن انتخاب رئيس الدولة وسلطاته والحد من صلاحية البرلمان . ينتخب رئيس الجمهورية لسبع سنوات بالاقتراع الشامل المباشر ، الأغلبي بدورتين ، يملك صلاحيات لا يملكها رئيس دولة برلمانية عادية : حق اللجوء إلى الاستفتاء في بعض المجالات ، حق حل الجمعية الوطنية دون موافقة الحكومة ، حق ممارسة شبه دكتاتورية في الظروف الاستثنائية التي تلحظها المادة 16 . إن صفته كمنتخب مباشر من الأمة تسمح له بممارسة فعلية لسلطاته ، ومن بينها تلك التي يملكها رئيس دولة برلمانية على نحو اسمي فقط . أخيراً ، يرى البرلمان الفرنسي سلطته التشريعية محدودة بالمادة 34 من الدستور ، التي تحدد مجالاً تنظيمياً لا يستطيع القانون أن يتدخل فيه .

غير أن النظام الفرنسي يبقى برلمانياً . رئيس الوزراء والوزراء يشكلون وزارة مسؤولة أمام البرلمان ، الذي يستطيع إرغامها على الاستقالة بحجب الثقة عنها . لا تستطيع الحكومة أن تحكم إذا لم تحصل على أغلبية في الجمعية الوطنية . إن أهمية الأغلبية الديغولية منذ 1962 أخفت هذه المشكلة . وإذا ما غابت من جديد هذه الأغلبية التي ميزت الجمهوريتين السابقتين ، سوف يعمل النظام نصف الرئاسي الفرنسي على نحو مختلف جداً عنه اليوم .

● **سير عمل النظام ـ** يتميز النظام السياسي الفرنسي الحالي بتضافر أربع ميزات : 1 ـ الميزة نصف الرئاسية التي حللناها للتو . 2 ـ ميزة البرلمانية الأغلبية الناتجة عن وجود أغلبية متماسكة ومنظمة في الجمعية الوطنية منذ 1962 . 3 ـ التطابق بين التوجه السياسي لهذه الأغلبية البرلمانية والتوجه السياسي للرئيس الذي يقيم وحدة وثيقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية ، بقوة ما هي الحالة عليه في بريطانيا . 4 ـ واقع أن الرئيس هو زعيم الأغلبية ، ورئيس الوزراء نفسه ليس إلا رئيس أركان للرئيس . إن أعجب ما في هذه الميزات يتعلق بتحول منظومة الأحزاب . حتى 1958 ، عرفت فرنسا أحزاباً متعددة ، ضعيفة ، قليلة التنظيم ، تتجمع ضمن تحالفات هشة ومؤقتة ، وبصورة عامة موجهة نحو الوسط . منذ 1962 ، تجمعت الأحزاب ضمن تحالفين كبيرين منظمين ،

أحدهما يميني والآخر يساري : هذا ما سمي « ثنائية الأقطاب » وهذا ما يشكل جوهر البرلمانية الأغلبية .

لا تجمع جميع هذه الأنظمة نصف الرئاسية هذا الميزات الأربع ، في التمسا ، نجد الثلاث الأولى ، وليس الأخيرة : المستشار (رئيس الوزراء) هو زعيم الأغلبية البرلمانية ، مما يلغي دور الرئيس ، رغم السلطات التي يقر بها الدستور له . في فنلندا ، لا يوجد أغلبية برلمانية متماسكة ومنظمة ، ولكن أغلبيات متموجة وضعيفة ، كما تحت الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة . وفي فرنسا بالذات ، إذا توقفت ثنائية الأقطاب ، تختفي « البرلمانية الأغلبية » وتظهر من جديد الأغلبيات غير الثابتة وغير الدقيقة لما قبل 1958 : لكان النظام « تفنلد » ، إذا صح التعبير . كما يمكن أيضاً ، والأغلبية البرلمانية ما تزال متماسكة وقوية ، إن تعارض يوماً التوجه السياسي للرئيس . وهذا ما يجعل صعباً سير عمل النظام ، ولكن ليس بالضرورة غير مستحيل ، كما يعتقد ذلك عادة .

إن اجتماع الميزات الأربع السابقة هو أكثر أهمية بكثير من الفوارق في شخصيات رؤساء الجمهورية . من الصعب إيجاد رجال يختلفون بطباعهم وسلوكاتهم قدر الاختلاف الذي يطبع شخصيات من أمثال شارل ديغول وجورج بومبيدو وفاليري جسكار ديستان . غير أن المؤسسات تطبق تقريباً بالشكل ذاته منذ 1962 ، في خطوطها الكبرى . إذا وصل فرانسوا ميتران إلى الأليزيه في الوقت ذاته الذي وصلت فيه أغلبية يسارية إلى قصر البوربون ، سيكون محتوى السياسة مختلفاً جداً وليس سير عمل المنظومة الدستورية الحالية المرتبطة بالتطابق بين الميزات الأربع المذكورة آنفاً .

لقد خفت حدة إحدى الميزات الأربع المذكورة منذ وصول جسكار ديستان إلى الأليريه عام 1974 . كف الرئيس على أن يكون زعيم حزب الأغلبية المهيمن ، الذي كان يحصر الأحزاب الأخرى في موقع تبعي الزامي . خلال أربع سنوات ، لم يكن إلا رئيس تجمعات أقلية جداً ضمن الأغلبية (الثلث تقريباً) ، قليلة الانتظام وسيئة التنظيم . أعادت انتخابات الـ 1978 التوازن إلى الأغلبية ، حيث لا يحتل التجمع من أجل الجمهورية / RPR / أكثر بكثير من نصف المقاعد ، واظهرت جهداً من أجل الوحدة والتنظيم عند «الجسكارديني» في «الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية UDF» . غير أن الرئيس اليوم لا يسيطر كلياً على الأغلبية ، كما كان فعل ذلك سابقوه : يجب أن يُحسَبَ حساب مقاومة أتباع جاك شيراك . إنه دوماً زعيم الأغلبية ، ولكن ليس سيدها شبه المطلق .

عن النظام السياسي للجمهورية الفدرالية الألمانية ، انـظر أولاً البيبليوغـرافيا المفسرة حـول مجموع هذه المسائل في الجمهورية الفدرالية الألمانية ، في المجلة الفرنسية للعلوم السياسيـة ، 1964 ، ص 563 وما يتبع . ـ باللغة الفرنسية ، انظر A. Grosser ، المانيا الحاليـة ، 1970 ؛ المانيـا الغربيـة (1945 ـ 1952) ، 1953 ؛ ديمقراطية بون (1949 ـ 1957) ، 1959 ؛ Ch. Eisenmann ، بون وويمار : دستـوران لألمانيـا (Docum. franç. 1950) ؛ J. Amphoux ، النظام الفـدرالي في النظام الـدستـوري لجمهـورية المـانيا الفـدرالية ، 1962 ؛ C. Lassalle ، الفـدرالية في القـانـون الأسـاسي للجمهـوريـة الفـدرالية الألمـانية ، 1954 ؛ J. de Solages ، المؤسسـات الفـدراليـة لألمـانيـا الغـربيـة ، Reims ، 1959 ؛ باللغة الانكليزية ، انظر A. J. Heidenheimer ، حكومات ألمانيا ، نيويورك ، طبعة ثانية ، 1966 ؛ باللغة الألمانية ، انظر ، أساساً ، Die Bundesrepublik Deutschland ، 1967 (النتائـج مع بيبليوغرافيا مـوسعة) ؛ R. Rahrendorf, Gesellschaft und Demokratie in Deutschland ، ميونيخ ، 1965 (تحليل المسائل السياسية على يد عالم اجتماع ممتاز) ؛ T. Ellwein, Das Regierungs- system der Bundesrepublik Deutschland ، كـولونيـا ، طبعة ثـانية ، 1965 ؛ E..Fraekel, Deutschland und die Westlichen Demokratien ، ستوتغارت ، 1964 ؛ H.J. Winkler, Der Bunderpräsident ، اوبلادن ، 1967 .

حول البرلمان ، انظر المؤلف الممتاز لـ G. Loewenberg ، البرلمان في المنظومة السياسية الألمانيـة ، Ithaca ، 1966 ، والمؤلف المرجـع الأسـاسي لـ H. Trossmann, Parlaments recht und Praxis des deutshen Bundestages ، بون ، 1967 . ـ انظر أيضـاً F. Schaeffer, Der Bundestag ، كولونيا ، 1967 .

حول الأحزاب السياسية ، انظر قبل أي مرجع آخـر : H. Kaak, Geschichte und Structur der deutschen Parteien systems ، اوبـلادن ، 1971 ؛ وأيـضـاً : O.K. Flechtheim, Dokumente zur parteipolitishen, Entwicklung in Deutschland seit 1945 ، بـرلـين ، 1962 ـ 1966 ، 5 أجـزاء ؛ R.Wallraf, Parteien, Wahlen und Programme ، كـولـونيـا ، 1965 (معلومات احصائية وبيبليوغرافيا جد كاملة) . ـ حـول الاجتماعيـة الديمقـراطية ، انـظر D.A. Chalmers ، الحزب الاجتماعي الـديمقراطي في المـانيا ، نيـو هافن ، 1964 ؛ T. Pirker, Die SPD nach Hitler ، ميـونيخ ، 1965 . ـ عن الـديمقـراطيـة المسيحيـة ، انـظر J. Rovan ، الكـاثـوليكيـة السيـاسية في المـانيا ، 1956 ، ودليـل الحزب : Politische Jahrbuch der CDU ، طبعـة سابعـة ، 1965 . ـ عن اليـمـين الكـلاسيكـي ، انـظر : H. Meyn, Die Deutsche Parti, Düsseldorf . 1965

عـن الانـتـخـابـات ، انـظر F. Saenger ، و K. Liepelt, Wahlhandbuch 1956 ، فرانكفورت 1965 ، التي تتضمن توثيقاً ممتـازاً و E. Faul, Wahlen und Wähler in Westdeutsch- land, villingen 1960 ؛ عـن الـقـانـون الانـتـخـابي ، انـظر : K.H. Sufert, Das Bundeswhälgesetz ، برلين ، 1957 . ـ عن أهمية انتخابات 1972 ، انظر مقالة R. Lasserre ، في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1973 ، ص 758 .

حول أنظمة البلدان الاسكندينافية ، انظر R. Fusilier ، البلدان الشمالية ، 1965 ، والملكيات البرلمانية ، 1960 ؛ N.C.M. Elder ، الحكومة في السويد : The executive at work ، اكسفورد ، 1970 ، N. Andrén ، الحكومة والسياسة في بلدان (أوروبا) الشمالية ، ستوكهولم ، 1965 ، والحكومة السويدية الحديثة ، ستوكهولم ، 1961 ؛ E. Hastad ، برلمان السويد ، لندن ، 1957 ؛ G. Ardant ، الثورة السويدية ، 1975 ؛ O. Palme و S. Richard ، الموعد السويدي ، 1976 ؛ J.A. Storing ، الديمقراطية النروجية ، لندن 1963 ؛ D. Philip ، الحركة العمالية في النروج ، 1958 ؛ R. Fusilier ، الحزب الاشتراكي السويدي ، تنظيمه ، 1954 ؛ J. Robert ، دانمرك : دستور 5 حزيران ، 1953 ، مجلة القانون العام ، 1954 ، ص 64 وما يتبع ؛ H. Valen و D. Katz ، الأحزاب السياسية في النروج ، أوسلو ، 1966 ؛ G. Heckscher ، ديمقراطية فعالة ، 1957 .

حول النظام السياسي لايطاليا ، انظر E. Crosa (وآخرون) ، الدستور الايطالي لعام 1948 ، 1950 ؛ J.C. Adams و P. Barile ، حكومة الجمهورية الايطالية ، بوسطن ، طبعة ثانية ، 1966 ؛ V. Falzone, F. Palermo, F. Cosentino ، دستور الجمهورية الايطالية ، طبعة ثانية ، روما ؛ F. Pergolesi, Diritto Costituzionale ، طبعة ثامنة ، بولونيا ، 1952 ؛ C. Ballodere- Pallieri, Diritto Costituzionale ، طبعة ثالثة ، ميلان ، 1953 ؛ E. Crosa, Diritto Costituzionale ، تورين ، 1951 ؛ P. Biscaretti di Ruffia, Diritto Costituzionale ، طبعة تاسعة ، نابولي ، 1972 ؛ الأجزاء الخمسة التي أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بالعقد الأول لإصدار الدستور ، Raccolta di scritti sulla Costituzione ، ميلانو ، 1958 ، 5 أجزاء ؛ وبيبليوغرافيا J. Meyriat في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1962 ، ص 145 . ـ عن الأحزاب السياسية : انظر J. Meynaud ، الأحزاب السياسية في ايطاليا ، 1965 ؛ المؤلف الجماعي للمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، سوسيولوجيا الشيوعية في ايطاليا ، 1974 ؛ G. Galli, Il bipartismo imperfetto: comunisti et democristiani in Italia ، بولونيا ، 1966 ؛ S.G. Tarrow, Peasant communism in Southern Italy, New Haven, 1967; J.-P. Chassériaud, Le Parti démocratechrétien en Italie 1965; T. Godechot الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي ، 1964 ؛ F. Cervellati ، التنظيم الحزبي في الحزب الشيوعي الايطالي والديمقراطية المسيحية ، بولونيا ، 1968 ؛ A. Savignano , I Gruppi parlamentari ، نابولي ، 1965 ؛ P. Ferrari و H. Maisl ، التجمعات الشيوعية في الجمعيات البرلمانية الفرنسية والايطالية ، 1969 ؛ G. Napolitano و E.J. Hobsbawm ، سياسة الحزب الشيوعي الايطالي ، 1976 ؛ M. Padovani ، المسيرة الطويلة : الحزب الشيوعي الايطالي ، 1976 ؛ ومقالة P. Favre في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1975 ، عدد 3 . ـ عن السلطات التشريعية للجان : U. Consentino ، السلطة التشريعية للجان في مجلس النواب ، جنيف ، 1950 ؛ مقالات F. Pierandrei ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1952 ، ص 557 ؛ F. Goguel, 1945 ، المرجع نفسه ص 836 .

حول النظام السياسي لليابان ، انظر R. Guillain ، اليابان ، Troisième grand ، 1969 ؛ J. Robert ، اليابان ، 1969 ؛ J.M. Maki ، الحكومة والسياسة في اليابان ، نيويورك ، 1962 ؛

Y. Noda ، مدخل إلى القانون الياباني ، 1966 ؛ F. Langdon ، السياسة في اليابان ، بوسطن ، 1967 ؛ R.E. Ward ، المنظومة السياسية اليابانية ، Englewood Cliffs (N.J) 1967 ، ومقالات J. Robert ، في المجلة الدولية للقانون المقارن ، 1974 ، عدد 4 ، و Y. Higuchi, Ibid, ، 1976 عدد (1) . - عن اليابان ما قبل الحرب : R.A. Scalapino, Democracy and the party movement in prewar Japan ، بركلي ، 1953 ؛ R.K. Reischauer ، اليابان : حكومة ، سياسة ، نيويورك ، 1939 ؛ N. Ike ، بداية الديمقراطية السياسية في اليابان ، بلتيمور ، 1951 . - عن الانتخابات ، مقالات P. Neuvy و S. Nisihira ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1955 ، ص 308 و 1971 ص 772 . - عن الأحزاب ، انظر : N.B. Thayer, How the Conservatives rules Japan ، برنستون ، 1969 ؛ J.W. White, The sokajakkai and mass society ، سانفورد ، 1970 ؛ A. Palmer, Buddhist politics: Japan's clean government party ، لاهاي ، 1970 ؛ ومقالات J. Robert و J. Besineau في مجلة Projet ، حزيران 1970 .

حول الأنظمة نصف الرئاسية ، انظر موريس دوفرجيه ، Echec au roi ، 1978 . - حول نظام فرنسا ، انظر الجزء II ؛ حول نظام ايرلندا ، انظر B.Chubb ، حكومة وسياسة ايرلندا ، ستانفورد ولندن ، 1970 و G. Langrod و M. Clifford- Vaughan ، ايرلندا ، 1968 ؛ حول نظام فنلندا ، عدا كتاب R.Fusilier ، المذكور آنفاً ، انظر : J. Nousiainen, The Finnish political system ، كمبردج (ماساتشوستس) ، 1971 ، P. Kastari ، رئاسة الجمهورية في فنلندا ، نوشاتل ، 1962 ؛ A. Djermane ، البرلمان في فنلندا ، 1969 (أطروحة باريس) ؛ J.H. Hodgson ، الشيوعية في فنلندا ، برنستون ، 1967 .

النظام السياسي لهولندا . - الخصوصية الأولى لهولندا ، هي أن للتاج تأثيراً أكثر أهمية من أية ملكية برلمانية : دون أن يكون النظام الهولندي نظاماً « برلمانياً أورليانياً» كلياً، فإنه يقترب جداً من هذا النمط .

أما الطابع المميز الآخر للحياة السياسية فهو تأثير الدين . ليس كما في فرنسا ، بشكل معارضة بين « اكلتروسيين » و « ضد اكلتروسيين » : على العكس ، الضد اكليروسية هي عملياً غائبة من سياسة هولندا . إنه الانقسام بين الكاثوليك والبروتستانت، من ناحية ، وبين مختلف الاتجاهات البروتستانتية ، من ناحية ثانية ، الذي يشكل إحدى قواعد الحياة السياسية لهولندا؛ هذا الانقسام هو الذي غيّر الصورة التي نراها في أساس الانقسامات السياسية الأوروبية : محافظون ، ليبراليون ، اشتراكيون . منذ القرن التاسع عشر ، شكل المحافظون حزبين متمايزين حسب الانتهاء الديني : الحزب الكاثوليكي والحزب « ضد الثوري » (بروتستانت) ؛ ابتدأ في عام 1868 ، انفصلت فرقة بروتستانتية عن « ضد الثوريين » وانشأت حزباً مسيحياً تاريخياً . لكن التأثير الديني يظهر أيضاً في داخل أحزاب اليسار ، وحتى داخل الحزب الاشتراكي .

حتى 1914 ، كانت الحياة السياسية الهولندية منظمة حول تحالفين ثابتين . وفي الواقع ، كان هذان التحالفان قد تغيرا عام 1868 : فالكاثوليك ، المتحالفون حتى ذلك الحين مع الليبراليين ضد البروتستانت ، اتحدوا في هذه الفترة مع « ضد الثوريين » ضد الليبراليين (تشكيل الحزب « المسيحي - التاريخي » يستجيب جزئياً لإرادة بعض البروتستانت في معارضة هذا التحالف مع الكاثوليك : ولكنه ،

في نهاية الأمر ، دخل هذا الحزب ذاته في هذا التحالف) . هكذا ، تتناوب في السلطة كتلتان كبيرتان ، اليمين واليسار لكن اعتناق التمثيل النسبي خرّب هذه التحالفات . منذ 1925 ، التحالفات هي متحركة وتشكيلها صعب عند تشكيل الوزارات . الأزمات الوزارية نادرة ، ولكنها غالباً طويلة جداً : احداها دامت 164 يوماً (تشرين الثاني 1972 ـ ايار 1973) . لجأت هولندا أحياناً بين الحربين العالميتين إلى ممارسة « وزارات الأعمال » الأقلية (المراكز الوزارية الرئيسية هي في أيدي موظفين كبار أو تقنيين) .

حول هولندا ، عدا كتاب R. Fusilier ، المذكور آنفاً ، انظر : A. Lijphart, The politics of accommodation: Pluralism and democracy in the Netherlands ، بركلي ، 1968 ؛ A. Mast, Les pays du Benelux ، 1960 .

النظام السياسي البلجيكا . ـ لا شيء خصوصياً يتعين نوله بما يخص المؤسسات السياسية التي هي من النمط البرلماني الكلاسيكي .

● الأحزاب السياسية . ـ إن نظام الأحزاب البلجيكية هو يختلف بعمق عن المنظومة الهولندية . في القرن التاسع عشر ، المسألة الرئيسية التي تهيمن على الحياة السياسية البلجيكية هي ذاتها المهيمنة في فرنسا أو تقريباً : مسألة المدرسة الحرة و « اللاكليروسية » . فالاكليروس الكاثوليكي قد شجع إنشاء حزب محافظ منظم بقوة ، حول فدرالية الدوائر الكاثوليكية / Cercles Catholique / . وبالمقابل ، نما حزب ليبرالي ، أفضل تنظيماً من زملائه في أوروبا ، بفضل دعم الماسونية . في نهاية القرن التاسع عشر ، كانت بلجيكا تعيش في ظل نظام ثنائية حزبية (محافظون كاثوليك ، ليبراليون) ، إذ أن أحزابها تتمتع ببنية قوية جداً . وجاء تطور حزب اشتراكي ، تدعمه التعاونيات ، ليستبدل الثنائية الحزبية بثلاثية حزبية : وثم أعيد بناء الثنائية الحزبية مع الغاء الحزب الليبرالي (كما في بريطانيا) ؛ لكن اعتناق التمثيل النسبي عام 1900 وضع حداً لهذه السيرورة ، « وأنقذ » الحزب الليبرالي .

هذه الثلاثية الحزبية ، لا تزال باقية في خطوطها العريضة : فقد توقفت نهائياً هجمات الركسية / Rexisme /(*) (1936) والشيوعية (1945) . بين الحربين أدت صعوبة تكوين أغلبيات إلى تجربة متكررة لـ « الوحدة الوطنية » ، إذ أن الأحزاب الثلاثة تشاركت في « حكومات اجماع » : بين 1918 و 1938 ، تكررت هذه التجربة سبع مرات ، بإدارة ليبرالية ، أو بإدارة كاثوليكية ، أو بإدارة اشتراكية بقيت هذه الوحدة خلال الحرب الثانية وبعد التحرير ، ثم حُلّت عام 1949 ابان المسألة الملكية . الحزب الكاثوليكي (الذي يسمى اليوم الحزب المسيحي الاجتماعي) حصل على الأغلبية المطلقة في انتخابات 1950 وحكم وحده ؛ لكنه خسرها عام 1954 .

● الأزمات البلجيكية منذ 1945 والتعارض فلاندريا ـ فالونيا Faindre- Wallonie . ـ إن بلجيكا المعروفة بأنها بلد هادىء ومستقر على المستوى السياسي ، إجتازت سلسلة من الأزمات الخطيرة منذ التحرير : أزمة ملكية من 1949 ـ 1950 ، تسببت بتنحي الملك ليوبولد الثالث بعد « استفتاء الاستشارة » بتاريخ 12 آذار 1950 ، والذي كان أعطى أغلبية ضعيفة (68 ، 57%)لصالح الملك ؛

(*) حركة سياسية فاشية .

أزمة 1955 حول المساعدات للمدارس الحرة ؛ أزمة 1961 (اضرابات في ڤالونيا) ؛ أزمة 1968 حول جامعة لوفين ادت إلى حل المجلس ؛ أزمة 1971 بشأن الفورون Fourons (حبيبة فلاندرية / Flamande / في مقاطعة ليبج Liège) ، الخ .

الخلفية هذه الأزمات ، هناك التعارض الجوهري بين المجموعتين اللتين تشكلان بلجيكا : الفلاندريون في الشمال ، والڤالونيون في الجنوب . الفارق يكمن في العنصر ، واللغة (الڤالونيون يتكلمون الفرنسية) ، وفي الدين (الفلاندريون هم كاثوليك في أغلبيتهم الساحقة ، خاضعون جداً لتأثير كهنتهم ، « واكليروسيون » جداً ؛ أما الڤالونيون ، مع أنهم كاثوليك هم أيضاً ، إلا أنهم أقل ممارسة للدين ، أكثر علمانية ، أكثر ضد ـ اكليروسية ، أكثر قرباً من الفرنسيين على هذا الصعيد) . خلال فترة طويلة كانت منطقة فلاندريا زراعية خاصة ، فيما منطقة ڤالونيا مصنعة جداً : من هنا الانغراس الاشتراكي التقليدي في هذه الأخيرة . ولكن في العقود الأخيرة ، الصناعة الڤالونية ـ المرتكزة على الفحم ـ بدأت بالتدهور ، فيما تزدهر أكثر فأكثر منطقة فلاندريا .

لقد تبلور التعارض فلاندريا ـ ڤالونيا في مسألة اللغات . الفلاندريون هم أكثر عدداً ونموهم الديمغرافي أكبر : لكن اللغة الفرنسية ـ كلغة دولية ـ تنتشر بينما اللغة الفلمندية تتراجع . الفلاندريون، وهم أغلبية ، فرضوا إذاً تسوية جمدت الحدود اللغوية الحالية ، على حساب الڤالونيين . منذ عدة سنوات يتم تحضير إصلاح للدستور لتحديد فدرالية بين المجموعات اللغوية .

حول بلجيكا ، عدا كتاب R. Fusilier و A. Mast المذكورين أعلاه ، انظر H. Van Impe ، النظام البرلماني في بلجيكا ، بروكسل ، 1968 ؛ H.F. de Croo ، برلمان وحكومة ، بروكسل ، 1965 ؛ P. Wigny ، محاضرات في القانون الدستوري ، بروكسل 1973 ، وأبحاث دستورية ، بروكسل 1963 ؛ F. Perin ، الديمقراطية المعطلة ، بروكسل ، 1960 ؛ R. Senelle ، بنى سياسية ، اقتصادية واجتماعية لبلجيكا ، بروكسل ، 1970 (نصوص ووثائق عدد 257 ـ 295 ، وزارة الخارجية والدستور البلجيكي المفسّر ، بروكسل ، 1974) ؛ R. Chiroux . التسوية الدستورية لعام 1971 ، في متفرقات بوردو ، 1976؛ F. Coppieters ، التعديل الدستوري : دراسة تركيبية ، بروكسل ، المعهد البلجيكي للاعلام والتوثيق ، 1972 ؛ حوليات القانون ، لوفين ، 1972 ، جزء 32 ، الأعداد 2 ـ 3 ؛ الدستور البلجيكي المعدّل . ـ عن الحياة السياسية ، انظر F. Van Kalken ، بلجيكا المعاصرة في 1789 إلى 1949 : تاريخ تطور سياسي ، طبعة ثانية ، باريس ، 1950 ؛ وخاصة A. du Roy ، حرب البلجيكيين ، 1980 (بشأن الصراع اللغوي) ؛ عدد 138 من دفاتر المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، القرار السياسي في بلجيكا ، 1965 . ـ عن الأحزاب السياسية ، A. Melot ، الحزب الكاثوليكي في بلجيكا ، لوفين ، 1934 ؛ E. Vandervelde ، الحزب العمالي البلجيكي من 1885 إلى 1925 ، بروكسل ، 1925 ؛ M.A. Pierson ، تاريخ الاشتراكية في بلجيكا ، بروكسل ، 1953 ؛ R. de Smet و R. Evalenko ، الانتخابات البلجيكية ، بروكسل ، 1956 .

النظام السياسي لسويسرا . ـ يشبه النظام السياسي السويسري نظام الدول الصغيرة في أوروبا

الشمالية ، على مستوى منظومة الأحزاب ومساحة الأمة . ولكنه يتميز عنها ، لأنه نظام برلماني وليس نظاماً « إدارياً » .

لقد تم تضخيم خصوصية المؤسسات السويسرية غالباً . غير أن هذه الخصوصية هي أكيدة . تنطوي الجمهورية السويسرية على عدة ميزات خاصة : منظومة فدرالية مطبقة في بلد صغير جداً ، وجود بقايا ديمقراطية مباشرة ، استخدام أصول ديمقراطية نصف مباشرة على على مستوى كبير ، أخيراً وخاصة سلطة تنفيذية جماعية ، مع تبعية للجمعيات (المجالس) .

● **المنظومة الفدرالية** . ـ رغم مساحتها الصغيرة ، سويسرا هي دولة فدرالية : لكل « كانتون » دستوره الخاص ، وأجهزته الحكومية واستقلال واسع جداً . تجدر الاشارة إلى أن سويسرا نفسها تسمى « كونفدرالية » وليس فدرالية : ولكن في الواقع إنها تشكل فدرالية بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي دولة منقسمة إلى مناطق مستقلة جداً ولكن لا تشكل بذاتها دولاً بالمفهوم الدولي . ففي بلدٍ صغير إلى هذا الحد ، تأخذ الفدرالية معنى عملياً آخر غير الذي تأخذه في الولايات المتحدة أو في الاتحاد السوفياتي : وهي تؤدي إلى الاستقلالية الحكومية لمجموعات إنسانية صغيرة جداً ، حيث العلاقات بين الحكام والمحكومين هي أكثر شخصية ومباشرة . وهذا يفسر أن بعض الكانتونات استطاعت أن تحتفظ بمؤسسات الديمقراطية المباشرة (بالمعنى التقليدي للكلمة) ، وعبر الجمعية العامة للشعب .

لم تعد منظومة الجمعيات العامة للشعب مطبّقة إلا في الكانتونات الثلاثة : غلاريس /Glaris/ ، انتروالد /Unterwald/ وابنزيل /Appenzell/ ، التي تمثل أقل من 3 % من إجمالي السكان . تجتمع الجمعيات العامة (أو المجالس العامة) مرة في السنة ، أحد آحاد شهر نيسان أو أيار ، على حقل أو في ساحة عامة ، يحضر أعمالها مجلس كانتوني منتخب (جمعية سياسية أكثر حصراً) . وهي تصوت على القوانين ، والموازنة والتعديلات الدستورية .

في الكانتونات الأخرى حكومة منسوخة على المنظومة الفدرالية ، مع فارق أنه يوجد جمعية واحدة بدل اثنتين : هذه الجمعية هي منتخبة بصورة عامة بالتمثيل النسبي (ما عدا في 8 كانتونات ، حيث تستخدم المنظومة الأغلبية ، ودوماً بالاقتراع اللائحي) . توكل السلطة التنفيذية لمجلس الدولة أو مجلس الحكومة ، المؤلف من 5 إلى 11 عضواً ينتخبهم البرلمان . العلاقات بين السلطتين هي ذاتها على المستوى الفدرالي (غير أن السلطة التشريعية يمكنها أن تعزل السلطة التنفيذية في الكانتونات) وهناك ازدياد ملحوظ للمبادرة الشعبية والاستفتاء وال «recall» كما سنرى لاحقاً .

● **مؤسسات الكونفدرالية** . ـ على رأس الكونفدرالية يوجد جهازان : الجمعية الفدرالية ، أي البرلمان المؤلف من مجلسين ، والمجلس الفدرالي وهو جهاز تنفيذي .

تضم الجمعية الفدرالية مجلسين : المجلس الوطني ممثلاً شعب الفدرالية ، ومجلس الدولة ، ممثلاً الكانتونات ، كدول المجلس الوطني يضم نائباً لكل 22000 ساكن ، (أي 194) ، منتخباً لأربع سنوات بالتمثيل النسبي . مجلس الدول يضم 44 نائباً : اثنين لكل كانتون وواحداً لنصف الكانتون ، مدة التفويض ونمط الانتخاب يختلفان حسب الكانتونات (في خمسة عشر كانتوناً ، ينتخبون بالاقتراع الشعبي ؛ وفي أربعة تنتخبهم جمعية الكانتون ، وفي كانتون واحد وأربعة أنصاف كانتونات تنتخبهم الجمعيات العامة) . يعقد المجلسان بانتظام أربع دورات في السنة . صلاحياتهما متساوية : يتخذان

قرارتها على نحو منفصل (بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، إذ أن النصاب هو النصف زائد واحد من اعطاء الجمعية) ، غير أنهما يجلسان في جمعية مشتركة لانتخاب المجلس الفدرالي ، والمحكمة الفدرالية ومحكمة التأمينات ورئيس الكونفدرالية والمستشار والجنرال القائد ؛ كذلك لممارسة حق العفو ، ولحل نزاعات الصلاحية بين المجلس الفدرالي والمحكمة الفدرالية . من الملاحظ أن هناك بعض الخلط بين الوظائف التشريعية والإدارية وحتى القضائية في سلطات المجلس الفدرالي .

السلطة التنفيذية هي في أيدي مجلس فدرالي مؤلف من 7 أعضاء ، منتخبين بالأغلبية المطلقة من المجلسين المجتمعين لفترة أربع سنوات : لا يمكن لأي كانتون أن يكون له أكثر من عضو في المجلس الفدرالي (تبعاً لتقليد انقطع عام 1944 ، كان المجلس يختار دوماً مواطناً من برن ، / Bernois / ، من زوريخ ومن كانتون الفود Vaud . ينتخبُ أحد أعضاء المجلس الفدرالي ، دوماً من المجلسين المجتمعين ، رئيساً للكونفدرالية ، ولكن فقط لمدة سنة ، لا يمكن إعادة انتخابه مباشرة (ينتخب نائب رئيس في الوقت نفسه ، بنفس الشروط) . الرئيس هو رئيس الدولة : لكن سلطاته هي أساساً مخزية : ليس له أية سلطة خاصة على باقي أعضاء الفدرالي . المجلس الفدرالي يمارس بكليته السلطة الحكومية ، لا يمكنه أن يجلس إلا إذا حضر الجلسة أربعة من أعضائه على الأقل . يوجد بين أعضائه توزيع للوظائف : كل منهم يوجد على رأس وزارة . ولكنهم جميعهم متساوون : هكذا فإن المجلس الفدرالي هو النموذج نفسه للسلطة التنفيذية الجماعية . تنطوي صلاحياته على بعض الصلاحيات القضائية إلى جانب وظائفه الحكومية .

تشكل العلاقات بين السلطتين إحدى الخصوصيات الأساسية للمنظومة السياسية السويسرية توجد وسائل تأثير مهمة من البرلمان على الحكومة : تعيين أعضائها ، استجوابات . « مسلّمات » و « اقتراحات » تدعو الحكومة إلى دراسة مسألة أو تحضير مشروع قانون : إلزام الحكومة بتقديم « تقرير إدارة » كل سنة (وتقديم تقارير خاصة في كل مرة تطلب فيها الجمعيات فعل ذلك) . من ناحيتها ، للحكومة بعض وسائل التأثير على البرلمان : لها مبادرة القوانين ، مع النواب ؛ تعطي رأيها حول اقتراحات القوانين التي تقدمها إليها الجمعيات ؛ ويمكن لأعضائها حضور الجمعيات والمشاركة في المناقشات . لكنها لا تستطيع حل المجالس ، ليس لها أية سلطة على دورات البرلمان (بغرفتيه) لا لدعوتها ولا لتأجيلها .

ماذا يحصل لو كانت المجالس غير متفقة مع المجلس الفدرالي ؟ - تظهران له نيتها في حجب الثقة عنه أثر استجواب : لكن المجلس الفدرالي لا يستقيل ؛ يبقى في السلطة مع تغيير سياسته بالاتجاه الذي يعينه البرلمان . وإذا لم يفعل ، يملك البرلمان وسائل (تصويت على قوانين ، رفض اعتمادات ميزانية ، الخ .) تسمح له بالتأثير على المجلس . هكذا فإن مدة المجلس الفدرالي هي نفسها مدة الولاية التشريعية للمجلس الوطني . هذه المنظومة حسنة كبيرة هي ضمان استقرار كامل للسلطة التنفيذية .

● **مؤسسات الديمقراطية نصف المباشرة** . - لقد أسلفنا بأن سويسرا هي أفضل نموذج للديمقراطية نصف المباشرة :

على المستوى الفدرالي ، الاستفتاء هو ضروري عند كل تغيير للدستور . وهو اختياري بالنسبة للقوانين التي صوتت عليها الجمعية الفدرالية : أي أنه يجري فقط على أساس عريضة يقدمها 30000 مواطن أو على طلب 8 حكومات كانتونية (علماً بأنه مستحيل في موضوع الموازنة والقوانين المالية والقوانين التي أعلن المجلسان حيالها حالة العجلة ، بقرار اتخذته الأغلبية المطلقة لأعضائهما) . من

1848 إلى 1945 ، هناك 102 استفتاء فدرالي ، 53 في حقل التعديل الدستوري (36 قبول ، 17 رفض) و49 في الحقل التشريعي(18 قبول ، 31 رفض) . كما أسلفنا ، لقد ظهر الاستفتاء بصورة عامة ذا اتجاه محافظ . على مستوى الولايات ، يُعمل أيضاً بالاستفتاء في الحقل الدستوري (إجباري) وفي الحقل التشريعي : وهو أحياناً إجباري في هذا الحقل الأخير على خلاف المستوى الفدرالي .

تطبّق المبادرة الشعبية أيضاً على مستوى الفدرالية والكانتونات . في الفدرالية ، لا نجدها إلا في الحقل الدستوري ، بعرائض يقدمها 50000 مواطن يطلبون.إما تعديلاً دستورياً كاملاً ، وإما تعديلاً جزئياً : هكذا فقد أدخلت في الدستور مواد تشريعية محض (مثل الأحكام المتعلقة بذبح الماشية) . من 1848 إلى 1949 تم تقديم 40 طلباً تعديل دستوري بالمبادرة الشعبية : وقد أقرت في استفتاء ورُفض 29 طلباً . في الكانتونات ، تعمل المبادرة في آن على المستوى التشريعي وعلى المستوى الدستوري .

أخيراً ، يوجد في الكانتونات فقط ، حق عزل شعبي للمنتخبين ، شابه للـ «recall» الأميركية ولكنه أوسع - يمكن عزل البرلمانات الكانتونية بالتصويت بعد طلب 120000 مواطن في برن ، 5000 في لوسرن (Lucerne) ، ارغوفيا (Argovie) وترغوفيا (Thurgovie) ، 4000 في سولور (Soleure) ، 1500 في بال كامباني (Bâle- Campagne) و1000 في (Schaffhouse) . يمكن أيضاً أن يقيل الشعب الحكومات الكانتونية ، بعد طلب 4000 إلى 11000 مواطن في 4 كانتونات . لكن هذه الحقوق لا تمارس أبداً تقريباً .

● **تفسير المنظومة السياسية السويسرية .** - يعلّق عديد من المؤلفين أهمية كبيرة على المنظومة السياسية السويسرية. حيث يرون مثال نظام مجلسي: البرلمان ينتخب لجنة تخضع لأوامره (اقتراحاته) ، دون أن يستطيع اللجوء إلى حجب الثقة . قانونياً ، هذا التفسير هو ضروري : تبعاً لمنطق المؤسسات السويسرية ، المجلس الفدرالي ليس سوى « موظف » لدى المجلس ، محروم من أية وسيلة ضغط فعال ضده ، ومرغم على اتباع السياسة التي يرسمها البرلمان ، وأخيراً لا يستطيع الاستقالة . ولكن لا يجب تضخيم الأمور : فإن حق المبادرة التشريعية للمجلس الفدرالي يتجاوز فكرة نظام مجلسي .

في التطبيق ، تختلف الأمور . تؤدي المنظومة السويسرية إلى استقرار كبير جداً للسلطة التنفيذية . في الواقع ، يعاد انتخاب المستشارين الفدراليين إلى ما لا نهاية : بقي بعضهم في السلطة أكثر من ثلاثين سنة ، واحد فقط ، بين 1848 و1929 لم يُعد انتخابه مع أنه كان مرشحاً . هذه الاستمرارية تضمن لهم سلطة هائلة بوجه المجالس . أحد المفكرين السويسريين الأكثر كفاءة ، W. Rappard ، كتب : « لدينا دوماً انطباع باب المجلس الفدرالي ، عندما يدافع عن سياسته أمام الجمعية الفدرالية ، أنه في موضع فريق اختصاصي أمام مجموعة من الهواة » . لا يجب أن ننسى من ناحية ثانية ، أن الدورات البرلمانية السويسرية هي قصيرة جداً : 2 إلى 3 شهور . أثناء الجزء الأكبر من الوقت ، المجلس الفدرالي لا يحكم وحده . في الواقع ، سويسرا تشكل شكلاً خاصاً من أشكال تعاون السلطات ، حيث يتجه استقرار السلطة التنفيذية إلى تأمين تفوق فعلي لهذه الأخيرة .

حول المؤسسات السياسية السويسرية، انظر : J.E Aubert ، بحث في القانون الدستوري السويسري ، 1967 ، جزءان ، M. Bridel, Précis de droit constitutionnel et public suisse. ، لوزان ، جزءان ، A. Siegfried, La Suisse démocratie- témoin ، نوشاتل ،

وباريس ، 1948 ؛ L. Trivelli ، الثنائية المجلسية : دراسة تاريخية ، احصائية ، ومدنية للعلاقات بين المجلس الوطني ومجلس الدول ، لوزان ، 1975 ؛ W.E. Rappard ، حكومة سويسرا ، نيويورك ، 1936 ؛ الدستور الفدرالي السويسري من 1848 إلى 1948 ، جنيف ، 1948 ؛ E. Gruner, Die Parteien in der Schweez ، برن ، 1969 ؛ F. Masnata ، الحزب الاشتراكي والتقليد الديمقراطي في سويسرا ، 1964 ؛ Seytre, Essai sur les landsgemeinde, thèse, Di-jon, 1910 ؛ P.H. Coeytaux تنظيم وطرق العمل البرلماني في سويسرا ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 709 ؛ R.G. Girod, Facteurs de l'abstentionnisme en suisse, 1953 ، ص 349 . ـ حول الاستفتاءات ، المؤلف الأساسي R. Ruffieux ، الديمقراطية الاستفتائية في سويسرا في القرن العشرين ، فريبورغ ، 1972 ، جزء I ، P. Saladin ، الاستفتاء الشعبي في سويسرا ، المجلة الدولية للقانون المقارن ، 1976 ، عدد 2 .

النظام السياسي للبرتغال . ـ منذ 1976 ، اعتنقت البرتغال نظاماً ديمقراطياً في النمط نصف الرئاسي ، بعد نصف قرن من الدكتاتورية . غير أن القوى المسلحة تحتل مركزاً مهماً في الدولة .

● **النظام نصف الرئاسي** . ـ يُمنح رئيس الجمهورية المنتخب بالاقتراع الشامل المباشر سلطات مهمة جداً في دستور 2 نيسان 1976 . يمكنه أن يعزل بحرية رئيس الوزراء ، « المسؤول سياسياً أمام رئيس الجمهورية ، وفي إطار المسؤولية الحكومية ، أمام جميعة الجمهورية » يدعو الرئيس الجمعية إلى دورة استثنائية حول المسائل التي يحددها . يحل المجلس ، وهذا الحق في الحل هو غير محدود ، مما يسمح باللجوء إلى الحل على نحو متكرر .

يحدد رئيس الجمهورية جدول أعمال المجلس . يمكنه أيضاً أن يمارس حق الفيتو على القوانين ، التي يجب أن يعاد التصويت عليها بالأغلبية المطلقة من النواب الذين يؤلفون المجلس بصورة عامة ، وحتى بأغلبية الثلثين من الحاضرين بما يخص النصوص المتعلقة بالعلاقات الخارجية ، بالدفاع الوطني ، بالأنظمة الانتخابية ، أو بالحدود بين قطاعات الملكية العامة والتعاونية والخاصة .

غير أن النظام يبقى نصف ـ رئاسياً ، نصف ـ برلمانياً . الرئيس ليس رئيس الحكومة . ما خلا في الحالات الاستثنائية ، لا يرأس مجلس الوزراء . الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء هي « الجهاز الذي يقود السياسة العامة للبلاد والجهاز الأعلى للإدارة العامة » ؛ إنها مسؤولة أمام المجلس ، الذي يمكنه إقالتها برفضه البرنامج الذي تعرضه الحكومة أو بدفعه حجب الثقة الذي يطرحه المجلس أمام الحكومة . لكن المجلس لا يستطيع إقالة الحكومة متخذاً بنفسه مبادرة ذلك إلا إذا تم التصويت على اقتراحي رقابة متتاليين ، بالأغلبية المطلقة من النواب العاملين ، وفي فترة فاصلة من ثلاثين يوماً على الأقل ، وإذا أقال المجلس الحكومة مرتين خلال الولاية التشريعية نفسها ، فإنه يُحلُّ حتماً .

في نهاية الأمر ، يبدو أن رئيس الجمهورية يتمتع بـ « سلطة معدِّلة » ، كان يحددها بنجامين كونستان كالتالي : « السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية والسلطة القضائية هي ثلاثة محركات يجب أن تتعاون ، كل في جزئه ، ضمن التحرك العام . ولكن عندما تتشابك هذه المحركات ، تصطدم وتتعطل ، يتوجب إيجاد قوة تعيدها إلى أمكنتها . لا يمكن أن تكون هذه القوة في أحد هذه المحركات ، إذ أن من شأنها أن تهدم المحركات الباقية . ويجب أن تكون خارجها ، غير منحازة إلى حد ما ، كي يُطبّق

عملها في كل الأمكنة التي يجب أن يطبق فيها » . هكذا ، فإن الرئيس ليس المالك الوحيد لهذه السلطة المعدّلة ، بل يتقاسمها مع مجلس الثورة ، الذي يعبر عن القوة المسلحة .

● **القوة المسلحة في الدولة** . ـ أعاد الجيش البرتغالي الديمقراطية عام 1974 ، بقضائه على الدكتاتورية التي كان أرساها وأبقاها في السابق . حكم البرتغال خلال فترة انتقالية . مع أن دستور 1976 أرسى فيها بعد ديمقراطية غربية يحكمها مدنيون ، فالعسكريون يلعبون دوراً مهماً في الدولة . قبلت الأحزاب دعم مرشح يختاره العسكريون لانتخابات رئاسة الجمهورية : الجنرال Eanes ، الذي تم انتخابه . ينص الدستور على أن : « القوات المسلحة البرتغالية تشكل جزءاً من الشعب ، وبتماهيها مع ذهنية برنامج حركة القوات المسلحة ، إنما هي تضمن متابعة ثورة 25 نيسان 1974 . القوات المسلحة البرتغالية تضمن العمل المنتظم للمؤسسات الديمقراطية وتطبيق الدستور . للقوات المسلحة البرتغالية مهمة تاريخية : ضمان الشروط التي تسمح بالانتقال ، في السلم وفي تعددية المجتمع البرتغالي ، إلى الديمقراطية والاشتراكية » . تنتج المؤسسات الحالية إذن عن تسوية بين الأحزاب السياسية والعسكريين .

إن مجلس الثورة الذي يتألف ، عدا رئيس الجمهورية ، من أعضاء القيادة العليا ومن 14 ضابطاً (8 من سلاح البر ، 3 من سلاح الجو و3 من البحرية ، تعينهم قياداتهم) يأذن للرئيس حل الجمعية الوطنية ، إعلان الحرب وإرساء السلام ، إعلان حالة الطوارىء ، التغيب عن الأراضي الوطنية . يقول رأيه بشأن تعيين وعزل رئيس الوزارة . يجب أن يستشيره الرئيس حول « كل حادثة خطيرة تهدد حياة الجمهورية » . يمكنه أن يحيله أمام المحكمة العليا بسبب جرائم ارتكبها أثناء ممارسته وظائفه ، شريطة موافقة الجمعية الوطنية بأغلبية الثلثين. يشارك في رقابة دستورية القوانين . يمارس السلطات التشريعية والتنظيمية والدبلوماسية في الحقل العسكري . سيادتان تتعايشان إذن في البرتغال اليوم : سيادة الشعب وسيادة الجيش .

II ـ نظام الولايات المتحدة الأميركية

الولايات المتحدة الأميركية هي الديمقراطية الغربية الوحيدة التي تطبق نظاماً رئاسياً بحتاً . يقوم بأعمال الحكومة رئيس منتخب لمدة أربع سنوات بالاقتراع الشامل ، ولا يستطيع حل البرلمان (الكونغرس) . الوزراء ليسوا إلا معاونين للرئيس ، دون صلاحيات خاصة ، ولا يشكلون جهازاً جماعياً . أما الكونغرس ، الذي ينتخب مجلساه بالاقتراع الشامل ، فلا يمكنه ارغام الوزراء ولا الرئيس نفسه على الاستقالة : ليس هناك أسئلة ، ولا استجواب ولا حجب ثقة . إن منظومة الأحزاب هي في الحقيقة ثنائية حزبية ، حيث يحتكر التمثيل حزبان كبيران : الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي . كل منهما حزب كوادر ، ذو هيكلية محلية قوية ، ودعامة وطنية ضعيفة ، دون نظام تصويت في الكونغرس . هذا النظام السياسي يدوم منذ أكثر من 180 سنة ، إذ أنه تأسس في دستور 1787 : لكنه لم يتخذ إلا شيئاً فشيئاً شكله الحالي .

إن الخصوصية التقنية للنظام السياسي الأميركي هي كبيرة بالنسبة للديمقراطيات الغربية الأخرى ، إذ أن بعضها نصف رئاسي وإحداها إدارية (سويسرا) . لكن خصوصية المجتمع الأميركي ، في بنيته الاقتصادية ، ومستوى تطوره ، وأيديولوجيته ، ومنظومة قيمه ، هي أكثر أهمية بكثير . لا يسعنا فهم الحياة السياسية للولايات المتحدة وسير عمل مؤسساتها إن لم نكن نعرف الميزات الخاصة لحيطها . سوف ندرسها أولاً إذاً ، قبل وصف المؤسسات السياسية .

١ ـ السياق الاجتماعي والأيديولوجي

تطبق الولايات المتحدة النظام الرأسمالي الأكثر كمالاً من باقي الديمقراطيات الغربية إنها أكثر تقدماً تقنياً . وهي تحتل موقعاً مهيمناً في كل أنحاء العالم . لم تخضع إلا القليل لتأثير الأيديولوجيات الاشتراكية والتقاليد المحافظة والأيديولوجية الليبرالية تحقق نجاحاً أكثر شمولاً وهي أقل عرضة للنقد مما هي عليه في الأمكنة الأخرى .

السياق الاجتماعي ـ الاقتصادي

جميع الديمقراطيات الغربية هي بلدان رأسمالية وبلدان صناعية متطورة ، ما عدا بعض الاستثناءات (الهند مثلاً) . الاقتصاد الأميركي يدخل ضمن هذا الإطار العام ويجب علينا أولاً أن نعود إلى الوصف الإجمالي الذي عرضناه سالفاً . لكنها تحتل موقعاً خاصاً في داخل هذا الإطار : رأسمالية أكثر حصرية ، تصنيع أكثر تقدماً . في الظاهر ، إنها فوارق درجات في الواقع ، إنها قوية بحيث أنها تغدو فوارق من حيث طبيعتها : غير أن هذه القاعدة تصح بالنسبة للتصنيع ، أكثر منها بالنسبة للرأسمالية . التقدم التقني الفائق للولايات المتحدة يضمن لها موقعاً مهيمناً بالنسبة للعالم بأكمله .

١ ـ السمات المتميزة للرأسمالية الأميركية ـ

الولايات المتحدة هي الأكثر رأسمالية بين البلدان الرأسمالية : نعني بهذا أن المنشأة الخاصة تنتشر على نحو أوسع مما هي عليه في الأمكنة الأخرى ، إن القطاع العام هو أكثر اختزالاً وسبل تدخل الدولة أضعف ، خاصة وأنها موجهة باتجاه رأسمالي .

ضعف القطاع العام ـ في الولايات المتحدة ، عدد كبير من النشاطات التي تؤمنها المصالح العامة في ديمقراطيات الغرب الأخرى ، تديرها المنشآت الخاصة : سكك الحديد ، النقليات الجوية ، الهاتف ، الاتصالات الراديوغرافية ، المناجم ، الجامعات (موقع الجامعات الخاصة هو مهيمن : غير أن القطاع العام يضمن تمويلها جزئياً ، في أغلب الأحيان) ، البحث العلمي ، الصحة والضمان الاجتماعي (القطاع العام هو

ضيق جداً في هذا المجال ، حيث تلعب التأمينات الخاصة دوراً أساسياً) ، الخ لا يتم تأمين الخدمات الجماعية غير المربحة على ما يرام ، بصورة عامة ، ما عدا في بعض المدن أو المقاطعات : إذ أن هذه الخدمات ، يتم إنشاؤها وإدارتها على المستوى المحلي ، بصورة ، عامة .

إن الوساخة ، وفقدان الأمن ، وغياب المدينية(*) من المدن الكبرى ، وتخريب الطبيعة وتلوث الهواء والمياه هي جزئياً نتيجة هذا الضعف للقطاع العام : ولكن أيضاً نتيجة للتقدم المديني الهائل الذي أدى إليه التقدم التقني . الديمقراطيات الغربية الأخرى ، التي دخلت فيها بعد في سياق هذا التطور ، بدأت تعاني في ذات الأمراض . والغريب أن في البلد الأغنى في العالم ، الناس ذوو الدخل الضعيف هم الأكثر تعرضاً للمخاطر الاجتماعية : فالتأمينات الخاصة هي باهظة وغير كافية . والخدمات الجماعية أكثر نقصاناً منها في الديمقراطيات الغربية الأخرى ، بصورة عامة .

● **ضعف سبل التدخل العام** ـ من ناحية ثانية ، إن سبل تدخل السلطة العامة في القطاع الخاص هي أكثر ضعفاً من البلدان الأخرى . لا يوجد تخطيط ، ولا رقابة على الأسعار . لا تملك الدولة جزءاً كبيراً من الادّخار يسمح لها بتوجيه الاستثمارات . ولا تملك وسيلة تغيير توزيع المداخيل بعمق ، عبر الضمان الاجتماعي . ليس في يدها سوى سبل التدخل الكلاسيكية للدولة الليبرالية : تغيير قيمة الحسم ، الضريبة التصاعدية على الدخل ، ازدياد أو تخفيف الطلبات العامة على المؤسسات العامة ، الخ . من ناحية ثانية ،ثمة قوانين ضد ـ تروستيه/ anti- trusts/ تسمح لها بكبح التمركز الرأسمالي قليلاً .

بيد أن تحولات كبرى طرأت في الولايات المتحدة في العقود العشرة الأخيرة عززت تدخل الدولة . إن سياسة الدعم المكثف للزراعة تشكل تدخلاً قوياً للسلطات العامة في القطاع الخاص (لكنه ليس القطاع الأساسي ، في اقتصاد صناعي) . إن طلبات الدولة اتخذت أهمية هائلة في قطاعات أساسية : خاصة صناعة الطيران ، الصناعة القضائية ، الصناعة الذرية ، البحث العلمي ، الخ . هكذا حيكت روابط معقدة بين الدولة والمؤسسات ، تجعل التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص صعباً ، وتعطي السلطات العامة تأثيراً كبيراً .

● **التوجه الرأسمالي للتدخلات العامة** ـ تسود التدخلات العامة في الولايات المتحدة أساساً فكرة أنه يجب أن يكون لأواليات المؤسسة الحرة دورها ، وأن لا تتدخل الدولة إلا كمنظم . القوانين ضد الترستية تهدف إلى إبقاء أو إرساء المنافسة . عندما

(*) المدينية : دراسة نظامية للمناهج التي تسمح بتكييف سكنى المدن على حاجات البشر ومجموع التدابير التقنية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية لتطبيق تلك البرامج (المترجم) .

تدرس الدولة قطاع بحث ، فليس لكي تستثمر بنفسها النتائج : بل نكلف بذلك بعدئذٍ المؤسسات الخاصة . ونفس الشيء يحصل في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية . لكن هذا المفهوم هو أكثر عمومية في الولايات المتحدة ، حيث كل الرأي العام ـ ما عدا بعض الهامشيين ـ ما يزال يؤمن بأن المؤسسة الخاصة هي أكثر فعالية بطبيعتها من المؤسسة العامة .

ينتج عن ذلك أن تطور التدخلات العامة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز القطاع الخاص ويوفّر له وسائل الضغط على الدولة . المثال الأفضل يقدمه ما أسماه الرئيس أيزنهاور ـ مع أنه مؤيد جداً للمؤسسة الخاصة ـ في كلمته الوداعية « المجمع العسكري الصناعي » . إن طلبيات الجيش (طلبيات الشراء) تؤمن تطور بعض الصناعات (الجوية ، الجوية الفضائية ، المعدنية ، الخ) . وهي تساهم ، بضخامتها ، بتوسع الشركات الضخمة العاملة في هذه القطاعات . بالنسبة لهذه الشركات ، بقاء وازدياد الطلبيات العسكرية هما أساسيان . وهي تجتذب إذاً إليها عسكريين قدماء نافذين ، يحتفظون بروابط وثيقة مع رفاقهم الذين لا يزالون في صفوف الجيش . هكذا ، تتشكل مجموعة ضاغطة ، تربط جزئياً الجيش بالمؤسسات الخاصة ، وتوفر لهذه الأخيرة وسائل تأثير هائلة على السلطة العامة وتجعل من المجموعة المشرفة على هذا المجمع العسكري ـ الصناعي ، حيث يتشابك العام والخاص ، نفوذاً كبيراً في الدولة .

2 ـ **التطور الصناعي الفائق**

لقد أحرزت الولايات المتحدة تقدماً تكنولوجياً هائلاً بالنسبة لبقية العالم الغربي . إنها تصل تقريباً إلى مستوى المجتمع المسمى استهلاكياً .

● **التقدم التكنولوجي** ـ أن تكون الولايات المتحدة قد نجحت في إرسال رجال إلى القمر وإرجاعهم يؤكد هذا التقدم التكنولوجي . فإن مأثرة كهذه تفترض درجة من الدقة غير اعتيادية ، وآلات ذات نوعية استثنائية ، وأكثر من ذلك هامشاً ضخماً من الانتاجية بالنسبة لبقية العالم . وأن تملك الولايات المتحدة اليوم من الحاسبات الالكترونية أكثر بكثير مما يملكه بقية العالم ، فهذا طابع آخر لتقدمها التكنولوجي . لكن الطابع الأكثر أهمية هو مخزون القوة الذي ينتج عن هذا التقدم : واقع أن الولايات المتحدة يمكنها أن تصرف كميات ضخمة من إنتاج المواد الاستهلاكية والرساميل والأدوات والرجال دون أن يتعطل بشيء نمو انتاج المواد الاستهلاكية .

تظهر الولايات المتحدة ما ستفعله الديمقراطيات الغربية الأخرى عدة سنوات لاحقاً . حاول بعضهم قياس تقدمها التكنولوجي . H. Khan و A. J. Wiener قدرا

(حسابات 1967) بأنه للحاق بمستوى الناتج الوطني الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة عام 1965 ، على السويد أن تنتظر 11 سنة ، وكندا 12 ، وألمانيا الغربية 16 ، وفرنسا 17 ، وبريطانيا 18 ، واليابان 22 وإيطاليا 30 . يجب النظر إلى هذه الأرقام بكثير من الحذر . إلا أنها تعبر عن مقاييس أولية .

● **مجتمع الاستهلاك** ـ يُترجم التقدم التكنولوجي الهائل بمستوى معيشة مرتفع . هكذا ، عام 1965 ، فقد قدِّر الناتج الوطني الإجمالي السنوي لكل ساكن بـ 3577 دولار في الولايات المتحدة ، 2464 في كندا ، 1964 في فرنسا ، 1905 في ألمانيا الغربية ، 1804 في بريطانيا ، 1101 في إيطاليا ، 857 في اليابان ، و 99 في الهند . نلاحظ الفارق الكبير جداً بين مستوى الحياة الأميركية ومستوى الحياة في أوروبا الغربية : الضعف تقريباً ، كمعدل وسطي . لقد ابتكرت عبارة « مجتمع استهلاكي » للدلالة على مستوى الحياة الأميركية ، والفكرة الأساسية هي أن جميع أعضاء هذا المجتمع يستطيعون من الآن فصاعداً تلبية حاجاتهم الأساسية ، ليس فقط الحاجات الأولية (الغذاء ، اللباس ، السكن) بل أيضاً الحاجات الثانوية (وسائل الراحة ، التسلية ، الثقافة) . مما يسهل تطور الديمقراطية ، حسب الصورة التي وصفناها سالفاً .

إلا أن توزيع المداخيل لا يزال غير متساوٍ بشكل كبير في الولايات المتحدة . خمس الشعب على الأقل يعيش حياة فقيرة . تتداخل هنا أواليات الرأسمالية مع أواليات التقدم التقني للتأثير على مفاعيله الاجتماعية . وحده ، تدخلُ السلطات العامة ، بإمكانه التخفيف في هذه اللامساواة . تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تؤثر على الخلافات العنصرية ، إذ أن توزيع المداخيل يختلف تماماً بين السود والبيض . هناك أفراد سود أغنياء ، لكن الغالبية الساحقة من السود هي فقيرة . كما هناك بيض فقراء ، لكن الغالبية الكبرى من البيض تعيش في مستوى حياة مريح جداً .

لأنه أكثر تقدماً من الأمكنة الأُخرى ، يطور مجتمع الاستهلاك نتائجه في الولايات المتحدة على نحو أعمق مما يفعله في بلدان أُخرى . يتجه الاعلام إلى الإكثار من حاجات المستهلكين ، المصطنعة إلى حد ما ، والتي تسمح بإجراء مشتروات مكثفة ضرورية للانتاج بكميات كبيرة . في الوقت نفسه ، تخلق منظومة الإعلانات دوماً حاجيات جديدة لتوليد رغبات شراء جديدة . هكذا ، فإن الاتجاه هو لإبقاء الفارق بين الحاجيات والاستهلاك ، كي يتعزز دوماً هذا الأخير ، رغم مستوى الوفرة ، ينتج عن ذلك عدم كفاية دائمة ، قلق ما ، يضخمه التناقض بين مجتمع أكثر فأكثر عقلنة ورغبات الإنسان العميقة . من هنا ردات الأفعال التحرراتية / anarchisantes والتي عبرت عنها حركة الهيبيين . لكن هذه الحركة نفسها ليست ممكنة إلا في مجتمع استهلاكي ، حيث الوفرة

العامة تسمح للبعض بالانسحاب من الدائرة الانتاجية . وتقدم للإعلان أفكاراً جديدة لتطوير الاستهلاك التي تجاريه (الأنماط الهيبية) .

د - موقع الهيمنة

للولايات المتحدة قوة اقتصادية بحيث أنها تهيمن على كل العالم . يقال غالباً أن غناها يأتي من هذه الهيمنة ، عبر لعبة الأمبريالية ، مادياً ، هذا ليس بصحيح . غير أن لموقع الهيمنة أهمية كبيرة .

● **الأمبريالية وحدودها** - إن الولايات المتحدة التي تضم أقل من 6٪ من شعوب العالم . تستهلك تقريباً 50٪ من المواد الأولية المستغلّة . التقريب بين هذين الرقمين يدلل على أنها تحرم بقية العالم من استهلاك طبيعي ، وإن غناها مؤسس على إفقار الآخرين . لقد طوّر لينين نظرية تقول أن الرأسمالية عند وصولها إلى مرحلتها الأخيرة ، تحاول البقاء بواسطة الأمبريالية ، أي استغلال البلدان المتخلفة ، وهذا وحده يسمح لها بإيجاد مصادر جديدة للتموين ، وأسواقاً جديدة وأرباحاً جديدة . الولايات المتحدة ، لأنها البلد الصناعي الأكثر تقدماً ، تجد نفسها في أفضل وضع بالنسبة لباقي الديمقراطيات الغربية لتطوير هذا النوع من صراع الطبقات الدولية : بلدان غنية ضد بلدان فقيرة ، أمم صناعية ضد أمم بروليتارية .

يتطابق هذا التحليل جزئياً مع الواقع . إن الأرباح التي تجنيها الولايات المتحدة من استثماراتها الخارجية أو في مبيعاتها إلى الخارج هي مهمة . فالاقتصاد الأميركي ينهار إذا حرم من المواد الأولية للعالم الثالث . والموقع المهيمن للولايات المتحدة يسمح لها في أغلب الأحيان ، بتحديد أسعار المواد الأولية التي تشتريها : وهذا يستتبع استغلالاً حقيقياً للدول التي تنتجها . تأتي أرباح المؤسسات الأميركية في العالم الثالث من استغلال اليد العاملة المحلية . هذه المؤسسات هي إجمالاً ذات نمط استعماري : أي أنها تفيد المستثمر الأجنبي ، وليس الاقتصاد العام للبلد الذي توجد فيه .

غير أن الأمبريالية الأميركية ليست بالصرامة التي تشاع حد لها . فإن الجزء الأكبر من المواد الأولية التي يستهلكها الأميركيون يبقى غير مستخدم بدونهم : إذ أن البلدان المنتجة لا تملك وسائل استغلالها . حالياً ، هذه البلدان لم تعد محرومة حقيقة بتصديرها منتوجاتها إلى الولايات المتحدة . على العكس ، حتى إذا اشترى الأميركيون بأسعار مخفضة ، فإن هذا يساعد مادياً البلدان المنتجة . من ناحية ثانية ، لا تشكل أرباح الأمبريالية أساس الغناء الأميركي : فإن حصة التجارة الخارجية هي ضعيفة في الدخل الوطني للولايات المتحدة .

● **المفاعيل السياسية للامبريالية ـ** إن أهمية الهيمنة الاقتصادية الأميركية هي في نهاية الأمر سياسية ، أكثر منها اقتصادية . إن الثراء الهائل للولايات المتحدة يسمح لها بتوزيع مساعدة مادية ، مرفقة بشروط سياسية ، ينتج عنها تبعية . إن التجارة غير المتساوية تؤدي إلى ذات النتيجة . عندما يرتكز اقتصاد بلد أميركي لاتيني ، مثلاً ، على منتوج أساسي ، تكون الولايات المتحدة المشتري الرئيسي له ، فإنها تبقي هذا البلد تحت رحمتها ، عبر مجرد رفضها المحتمل للشراء . رفض واشنطن شراء السكر الكومي أجبر فيديل كاسترو ـ الذي لم يكن أبداً شيوعياً في الأصل ـ على الارتباط على نحو وثيق بموسكو . وإذا كان الانتاج الأحادي يرتكز على مؤسسات أجنبية أميركية ، فإن سيطرة الولايات المتحدة في هذه الحالة تكون أقوى بكثير .

لحماية استثماراتها الأجنبية ، تدخلت الولايات المتحدة عدة مرات بوسائل عسكرية ، مكشوفة أو مقنعة . هكذا فإن دول أميركا اللاتينية هي مجرد كواكب للولايات المتحدة . لكن التدخل الأميركي في الخارج تطور أيضاً لأسباب سياسية : منع توسع الشيوعية . وحرب فيتنام هي الدليل الأكبر . بصورة عامة ، كما كان يقول ذلك ترومان عام 1952 ، الولايات المتحدة قبلت أخيراً دور الزعيم الذي كان يطلب منها الله القادر القوي ، منذ جيل ، القيام به . حماية مصالحها المادية لا تلعب إلا دوراً ثانوياً على هذا الصعيد : إنها ليست أساساً أمبريالية اقتصادية لكن النفوذ الاقتصادي الفائق هو الذي يسمح بالمطالبة بهذه الزعامة .

السياق الأيديولوجي والثقافي

إن الأيديولوجيا السياسية للولايات المتحدة هي أساساً ليبرالية ، كجميع الديمقراطيات الغربية . لكن تأثير الليبرالية هو أكثر بكثير حصرية في أميركا . ومن ناحية أخرى ، التقاليد الثقافية هي جد مختلفة .

١ ـ الأحادية الليبرالية ـ

تنزع الأيديولوجيا الليبرالية إلى التعددية . والولايات المتحدة تعتنق أيضاً مبدأ التعددية هذا . فتنوع الآراء كبير وحرية الرأي هي غالباً أوسع منها في أوروبا . إلا أن الولايات المتحدة هي أكثر أحادية من أوروبا ، إذ أن الأيديولوجيا الليبرالية موضوع نقد حقيقي .

● **غياب الاعتراض من قبل الفكر المحافظ الأرستقراطي ـ** لقد تطور الفكر السياسي الأوروبي في صراعين متتاليين : صراع المحافظين ضد ليبراليي القرن التاسع

عشر ، وصراع الاشتراكيين ضد الليبراليين (الذي انضم إليهم المحافظون) بعدئذٍ الولايات المتحدة لم تعرف لا هذا الصراع ولا ذاك . لم تشكل أي أيديولوجيا منافسة خطراً حقيقياً يوماً على الأيديولوجيا الليبرالية . وهذا يعطي تجانساً سياسياً أكبر بكثير ، من حيث المبادىء . إن « الإجماع » هو أقوى في الولايات المتحدة منه في أوروبا ، مع أنه يتطور في هذه الأخيرة . وخاصة ، يبدو طبيعياً ، فيما أوروبا معتادة على نزاعات المشروعية .

في أوروبا ، تطورت الليبرالية ضد المنظومة الملكية والأرستقراطية القائمة . فاضطرت إلى النضال طويلاً ضد الأيديولوجيا المحافظة المعبرة عن هذه المنظومة ، حيث يمكننا حتى اليوم إيجاد آثار لها في العقليات الجماعية في الولايات المتحدة ، كانت المنظومة الملكية والأرستقراطية تبدو في إعلان الاستقلال كهيمنة أجنبية ، بشكل سلطة تمارسها العاصمة البريطانية . البورجوازية الأميركية التي تتألف من جماهير المستعمرين ، تصدت لهذه السيطرة الأجنبية وقضت عليها بحرب تحريرية بعد ربح هذه الحرب والقضاء على السلطة الإنكليزية ، لم يعد هناك أرستقراطيون في الولايات المتحدة ، ولا دعامة للأيديولوجيا المحافظة . فنمت الأيديولوجيا الليبرالية وحدها ، بانتساب إليها شبه عام .

● **غياب الاعتراض من قِبَل الاشتراكية** ـ كان في الولايات المتحدة ولم يزل أحزاب اشتراكية ومجموعات يسارية أكثر تطرفاً ، لم تكتسب يوماً أهمية كبيرة . فقد ظلت أقلية . حتى في أيامنا هذه ، يبقى هذا التحرك هامشياً مع أن الأجيال الجديدة تنتقد قيم المجتمع الأميركي . فبينما تنمو في أوروبا ، أحزاب اشتراكية كبرى ونقابات عمالية كبرى مرتبطة بها ، في نهاية القرن العشرين ، فنحن لا نرى أي مثيل لذلك في الولايات المتحدة . لم يتمكن من النمو أي حزب اشتراكي كبير في هذه البلاد . تطور الفكر النقابي ولكن بشكل حركات مندمجة في المنظومة الرأسمالية ، دون توجه اشتراكي .

لماذا بقيت الولايات المتحدة بعيدة في تطور الاشتراكية ، فيما الرأسمالية كانت فيها من أصلب ما يكون ، والطبقة العاملة مقموعة كما في الأمكنة الأخرى ، ومركزة في المدن بقوة ، ويقودها رجال أكفاء ؟ ـ غياب الأزمات الجوهرية السابقة والميزة الاجماعية والامتثالية للمجتمع هي بدون شك أحد الأسباب . ولكن السبب الأهم يكمن في أن الطبقة العاملة أتت من أوروبا ، وكانت تتشكل من أناس تعساء قرروا ترك بلادهم الأصلية إلى غير رجعة ، والاستقرار في دولة حيث ينتظرون حياة أفضل . مهما كان وضعهم المادي صعباً ، فقد كان يبدو لهم أفضل من ذلك الذي هربوا منه . كانوا يعرفون أن البدايات في أميركا ستكون شاقة ، وقد استسلموا لهذا الأمر .

ولكنهم كـانوا يـأملون بارتقـاء اجتـماعي سريـع ، بعـد هـذا العـذاب كله . وفي الواقع ، إذا كان عدد الذين جمعوا الثروات قليلاً جداً ، فإن الغالبية نجحت في الارتقـاء نحو أوضاع أفضل ، وببساطة لأن الصناعة كانت تزدهر على نحو رائع والأمواج الجديدة المستمرة من المهاجرين تحتل المراكز الـدنيا وتـدفع بسـابقيها إلى الأعـلى . لم يلد إذن عند بروليتاريي أميركا ذلك الانطباع بأنهم مسجونون في عالم لا مخرج له إلا الثورة ، على غرار حالة أخوتهم في أوروبا من ناحية ثانية ، كان يبقى لديهم دوماً أن يحاولوا المغامـرة الكبرى للسـير نحو الغـرب ، وكثيرون فعلوا ذلـك . هذا المخـزون الشاسـع في الأراضي القابلة للزراعة والموفرة ـ شريطة طرد الهنود منها ـ كانت تهيىء شروطاً اقتصادية واجتماعية مختلفة جداً عنها في أوروبا . وأخيراً ، بعد أن قطعوا مرة أولى كلياً مع مجتمعهم ووطنهم ، كـان البروليتاريون المهاجرون يحلمون بالاندماج في المجتمع الجديد والوطني الجديد الذي لجأوا إليه . إن رغبتهم في أن يصيروا « أميركيين » كانت تدفعهم نحو الامتثالية .

مهما يكن من أمر ، فالواقع هو هنا : لم تعترض الاشتراكية يوماً طريق الليبرالية في الولايات المتحدة . فقد بقي الحزبان في القرن العشرين تنظيمين ، « آلتين » تعـبران عن أيديولوجيات مماثلة . بالإجمال ، الجمهوريون هم أكثر بقليل إلى اليمين ، والديمقراطيون أقـل بقليل : فـالأولون يـدافعون بقـوة عن المنشأة الحـرة ، والآخـرون يتقبلون تـدخـل الدولة . لكن التمييـزات الحقيقية بـين اليمين واليسـار تقع في داخـل كل حـزب ، وهي تمييزات ضعيفة . كل الأميركيين أو تقريباً هم متفقون حول الأيديولوجيا الليبرالية ، دون التمييز ، كالأوروبيـين ، بين الليـبرالية السيـاسية ، التي لا يعـترض عليها ، والليـبرالية الاقتصـاديـة ، التي يُعـترض عليهـا أكـثر بكثـير . ينـظر الأمـيركيـين ، مـا عـدا بعض المجموعات الأقلية جداً ، ليست الليبرالية الاقتصادية موضوع اعتراض ، تماماً كالليبرالية السيـاسية ، إن لم يكن أكـثر شروط الحياة السيـاسية هي إذن مختلفـة جـداً في الـولايـات المتحدة وأوروبا .

2 ـ التقاليد الثقافية ـ

إنـه من المفيد أن تـوضح لـلأوروبيـين ، الـذين يجهلونها إجمـالاً ، بعض الميـزات الأساسية للتقاليد الثقافية الأميركية التي لها تأثير على السلوكـات السياسيـة . نذكـر ثلاثـاً منها : أثر الدين ، الانكفاء على الذات ، والمحلوية lacalisme .

● أثر الدين ـ قال توكفيل Tocqueville : « لا أعرف إذا كان الأميركيون يؤمنون بدينهم ، ولكني متأكد أنهم يعتبرونه ضرورياً للحفـاظ على المؤسسـات الجمهوريـة » بعد ذلك بأكثر من قرن ، يرى الرئيس تـرومان في الإنجيـل « الأسس الجوهـرية للدسـتور »

ويضيف توكفيل أن « البعض يعلمون العقائد المسيحية لأنهم يؤمنون بها ، والآخرون ، لأنهم يخافون أن يظهر عليهم أنهم لا يؤمنون بها » . في الواقع ، وإن لم يكن الإيمان دوماً إيماناً عميقاً ، فإن التدين منتشر جداً في الولايات المتحدة .

لعب الدين دوراً كبيراً في تطور الأمة . « فالآباء المؤسسون » للماي فلاور / May flower / كانوا هربوا من أوطانهم الأصلية لكي يتبنى لهم ممارسة دينهم . كان الإنجيل بلهم فعلياً أعمالهم ، والإيمان الديني الصافي يسمح بالجمع بين الإيمان العميق وذهنية المنشأة الرأسمالية . استخدم الدين في آن لتأسيس الليبرالية السياسية ، بدفعه إلى الاعتراف لكل شخص بحقه في ممارسة الدين الذي يختار ، ولتوسيع القمع ضد الزندقة . فقد تم إحراق ساحرات في منطقة بوسطن في القرن السابع عشر ، فيما كان انتهى ذلك في أوروبا منذ زمن طويل . في بعض المقاطعات ، حتى يومنا هذا ، ما زال يُمنع تدريس الداروينية ، بما هي ضد رواية الخلق في سفر التكوين .

● **الانكفاء على الذات والمحلّوية** ـ لأن الولايات المتحدة هي البلد الأقوى في العالم ، وأوّل من أرسل البشر إلى القمر ، وتملك المجمعات المدينية الضخمة ، وتمارس الزعامة على الغرب ، يُعتقد أن الرأي العام فيها هو منفتح جداً على الخارج . لكن الواقع غير ذلك . في الحقيقة ، الأميركيون هم شعب منطوٍ على ذاته . الولايات المتحدة هي « منكفئة » على ذاتها . بالطبع ، « الإنعزالية » التي هيمنت طويلاً على السياسة الخارجية الأميركية ـ هذه « الانعزالية » التي هيمنت طويلاً على السياسية الخارجية الأميركية ـ هذه الانعزالية التي تشمل نظام الحماية على أميركا اللاتينية ـ أخلت مكانها لدور المدافع عن الديمقراطية الغربية ضد الشيوعية في العالم أجمع . ولكن ، في أعماقهم ، عديد من الأميركيين هم نادمون على ذلك .

كان توكفيل يفسر هذا الانزواء الطبيعي للأميركيين بنجاح مؤسساتهم : « فهم يرون أن في بلادهم ، المؤسسات تزدهر فيما تفشل في بقية العالم : ينظرون إلى أنفسهم إذن بمنظار إيجابي جداً ، وهم ليسوا بعيدين عن الاعتقاد بأنهم يشكلون نوعاً خاصاً ضمن الجنس البشري » إن النجاح المادي الخارق للسنوات الخمسين الأخيرة دفع في الاتجاه نفسه ، على أغلب الظن . بالنسبة للأميركيين اليوم ، إنه لمن الطبيعي ، وأكثر من أيام توكفيل ، أن ينظروا إلى أنفسهم بنفس المنظار الإيجابي وأن لا يروا إلى الآخرين بعين التقدير والاعتبار .

غير أن الاتجاه الأميركي إلى الانكفاء يبدو أنه يرتكز أكثر على « المحلوية » تتشكل الولايات المتحدة من عدد كبير من المدن الصغيرة والجماعات الصغيرة المنزوية على نفسها

والمهتمة أساساً بمشاكلها الخاصة . وهذه الأخيرة ، المدن الصغيرة والجماعات ، تعيش حياة نشطة جداً ، مع مساهمة كبيرة من قبل المواطنين في مختلف الشؤون . كان توكفيل يرى في هذه اللامركزية الجوهر نفسه للديمقراطية الأميركية . لكنها تؤدي إلى تقوقع وانفصال للمسائل ، إلى استقطاب نحو نشاطات محلية ، إلى اهتمامات ضيقة الأفق . إن الرأي العام لأكبر دولة في العالم ، تمارس دور الزعيم على كل الغرب ، هو منشغل خاصة بالمسائل المحلية ، التي تهيمن على الحياة السياسية . إنه ريفي أساساً . بالتأكيد ، تخف هذه السمة منذ سنوات عدة ، مع تطور الاتصالات والتلفزيون والمسؤوليات الدولية للولايات المتحدة . لكنها ، مع هذا تبقى عميقة .

حول الرأسمالية الأميركية ، انظر : J.K. Galbraith ، الرأسمالية الاميركية ، ترجمة فرنسية ، 1956 ؛ والدول الصناعية الحديثة ، مقدمة في النظام الاقتصادي الأميركي ، ترجمة فرنسية ، 1968 . A.A. Berle ، الرأسمال الأميركي ووجدان الملك ، 1957 ، H.U. Faulkner ، التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة ، ترجمة فرنسية ، 1958 ، جزءان ؛ S. Lubell, The révolution in world trade and americain economic policy ، نيويورك ، 1955 ؛ D. Potter ، أبناء الوفرة ، ترجمة فرنسية ، 1966 . ـ عن التقدم التكنولوجي ، مقارناً ببقية العالم ، انظر : H. Kahn ، و A.J. Weiner ، العلم 2000 ، ترجمة فرنسية ، 1968 . ـ حول اللامساواة في المجتمع الأميركي ، انظر : H. Harrington ، أميركا الأخرى ، 1962 ، ترجمة فرنسيا ، 1967 .

حول مجمل مشاكل المجتمع الأميركي ، انظر قبل أي مرجع ، F. Masnata ، تشريح أميركا ، 1973 ؛ ومؤلفا « كلاسيكيا » يبقى تحليلاً ممتازاً وعميقاً : A. de Tocqueville ، حول الديمقراطية في أميركا ، طبعة أولى ، 1835 ـ 1840 ، جزءان ؛ وأيضاً ، C. Julien ، العالم الجديد الجديد ، 1960 ؛ D. Nimmo ، و T.D. Ungs, American political patterns ، بوسطن ، 1967 ؛ M. Lerner ، الحضارة الأميركية ، ترجمة فرنسية ، 1961 ؛ Y.H. Nouailhat ، تاريخ العقائد السياسية في الولايات المتحدة ، 1969 . ـ حول العلاقات بين السلطات الاقتصادية والسلطة السياسية ، انظر : C. Wright Mills, The power elite ، نيويورك ، 1956 ؛ R. Dahl ، من يحكم ؟ ترجمة فرنسية ، 1971 ؛ G. McConnel, Private power and American Democracy ، نيويورك ، 1966 ، ومقالة P. Birnbaum في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1973 ، ص 771 ؛ انظر أيضاً كتاب D. Cater ، المذكور آنفاً ص 342 .

عن الامبريالية الأميركية ، انظر : C. Julien ، الأمبراطورية الأميركية ، 1968 : التحليل هو أحياناً انفعالي وغير نقدي كفاية ، ولكنه مهم ، انظر أيضاً : M. Niedergang ، العشرون أميركا اللاتينية ، طبعة ثانية ، 1969 ، 3 أجزاء وثورة سانتو دومينغو ، 1967 . ـ يمكننا ربما أن نشبه وضع أوروبا الشرقية حيال روسيا ووضع أميركا اللاتينية حيال الولايات المتحدة ، التي تتدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة لانقاذ مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية . بعض البلدان اللاتينية الأميركية هي كواكب حقيقية للولايات المتحدة . الحرب الأهلية في الغواتيمالا عام 1954 هي تكملة لثورة براغ « المفبركة مسبقاً » ، لعام 1948 . إن سحق الثورة الدومينيكية لعام 1966 هي تكملة لسحق الثورة

الهنغارية تحت الدبابات السوفياتية عام 1956 ، أو غزو تشيكوسلوفاكيا عام 1969 . فالأنظمة السياسية هي دكتاتورية في كلا الحالتين : لكن الدكتاتوريات الجنوبية الأميركية هي ذات نمط محافظ (فاشي) لا « تقدمي » .

2 ـ مؤسسات الحياة السياسية

إن الدستور الأميركي لعام 1787 (الذي أنشىء عام 1787 ، ولكن تم اعتناقه رسمياً عام 1789) هو أقدم دستور مكتوب يُعمل به حالياً . بعد ثورتهم ضد انكلترا وإعلان الاستقلال بتاريخ 4 تموز 1776 ، غدت الثلاث عشرة مستعمرة أميركية ثلاث عشرة ولاية وأقامت بينها سلطة مشتركة ، الكونغرس الفدرالي ، عبر مواد الكونفدرالية التي تم التصويت عليها عام 1777 . هذه السلطة كانت ضعيفة ، وصلاحيتها تقتصر على الشؤون الخارجية والعسكرية ، وغالبية الثلثين كانت ضرورية حتمياً لاتخاذ قراراتها . كانت ضرورة سلطة مركزية قوية تفرض نفسها ولكن الدول كانت ترفض التنازل لها عن استقلالها ، خاصة الدول الصغيرة منها . أخيراً ، وبدفع من واشنطن ، عقدت جمعية في فيلادلفيا عام 1787 : هي التي صوتت بحماس في 17 أيلول ، بـ 39 صوتاً على 55 مندوباً (انسحب 13 وتغيب ثلاثة) للدستور الحالي ثم للولايات المتحدة . ثم إقرار هذا الأخير على نحو أكثر صعوبة ، من قبل 13 دولة كونفدرالية : ولاكتساب أصواتها ، توجب إغداق وعود بتغييرات مباشرة ، ثم التصويت عليها عام 1791 : إنها التعديلات العشر الأولى على الدستور . ثم جرى التصويت لاحقاً على أربعة عشر تعديلاً بين 1798 و 1964 .

إن دستور ألـ 1789 هو تسوية بين الاتجاهات « الفدرالية المطالبة بزيادة سلطة الاتحاد على الدول ـ الأعضاء (وهو اتجاه دافعت عنه خاصة الدولة الكبرى في « جمعية فيلادلفيا » : فرجينيا وماريلاند) والاتجاهات « ضد الفدرالية » التي كانت ترغب بإبقاء استقلال الولايات (والتي كانت تدعمها خاصة الولايات الصغيرة) ، إن هذا الدستور لم يقم سلطة فدرالية قوية لكنه تطور كثيراً منذ بدايته : وقد حصل هذا التطور بصورة عامة باتجاه تعزيز السلطة الفدرالية . رغم هذا ، إن الرغبة في الاستقلال للدول هي حادة دوماً في قلوب الأميركيين . وكم يخطىء الأوروبيون عندما يعتقدون أن الولايات الأميركية سمة اصطناعية . هناك حس وطني قوي جداً عند الدول ، ومتغير تبعاً لهذه أو تلك : أوليست شوفيتية الكتسانيين شهيرة على هذا الصعيد .

لقد أسس الدستور الفدرالي للولايات المتحدة على يد مستعمرين بريطانيين سابقين، أرادوا تقليد النظام السياسي لوطنهم الأم القديم. وقد فكر بعضهم حتى بإقامة ملك. ولكن، بالطبع، إنهم قلدوا النظام البريطاني لذلك العصر: كما فرنسا 1875 نقلت بشكل جمهوري الملكية البرلمانية الإنكليزية للقرن التاسع عشر، كذلك أميركا 1787 نقلت بشكل جمهوري الملكية المحدودة الإنكليزية للقرن الثامن عشر. في أي حال، لم يقُم المؤسسون هذا النظام نفسه (أي الملكية الإنكليزية) كما كان يعمل حقيقة، بل كما كانوا يتصورونه (جزئياً عبر «ذهنية القوانين» / L'Esprit de Lois / : كان لمونتسكيو تأثير لا يستهان به على الدستور الأميركي).

١ ـ الكونغرس

يسمى برلمان الولايات المتحدة «الكونغرس»؛ وهو يتشكل من مجلسين: مجلس الممثلين ومجلس الشيوخ.

● **تعيين الأعضاء والوضعية الشخصية** ـ يضم مجلس الممثلين 435 عضواً منتخبين لمدة سنتين تناسبياً مع عدد السكان: إن هذا التفويض القصير جداً مرهق جداً لأنه يزيد من خطر الديماغوجية حيال الناخبين. على العكس، ينتخب مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات، تتجدد بالثلث كل سنتين، في نفس الفترة التي تجري فيها الانتخابات في مجلس الممثلين. لكل من الخمسين ولاية التي تؤلف الاتحاد عضوان، أياً يكن عدد سكانها. فمدينة نيويورك مع 20 مليون ساكن لها ذات وزن الألاسكا مع 225000 ساكن. قابلية الانتخاب في مجلس النواب تفترض: 25 سنة من العمر وجنسية أميركية منذ سبع سنوات، قابلية الانتخاب في مجلس الشيوخ تشترط 30 سنة من العمر وجنسية أميركية منذ تسع سنوات. أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يفيدون من حصانات: لا يمكن أن يجري توقيفهم أثناء الدورات، سواء كانوا في طريقهم إليها أو عائدين منها؛ لا يجب أن يقلقوا بما يخص خطبهم أو مشاركتهم في نقاشات الجمعيات. يتلقون مرتباً قدره 30000 دولار في السنة؛ ويتلقون تعويضاً على نفقات السكرتيريا قدره 50000 دولار تقريباً في السنة للنواب ومبلغاً لأعضاء مجلس الشيوخ يتراوح بين 40000 و 140000 دولار، حسب كبر الولاية (لا شيء يمنعهم من توظيف زوجاتهم وبناتهم كسكرتيرات، وهذا ما يفعله كثيرون، في أي حال).

● **اشتغال الكونغرس** ـ للكونغرس دورة سنوية تبدأ في 3 كانون الثاني وتنتهي على الأكثر في 31 تموز (ما عدا في حالة الحرب أو الأزمة المعلنة من قبل الرئيس أو قرار

معاكس للكونغرس نفسه) . أثناء الدورة ، لا يمكن تأجيل أحد المجلسين أكثر من مرتين أو ثلاث مرات دون موافقة المجلس الآخر وذلك لتجنب إعاقة أحد المجلسين . لا يمكن أن يبدأ المجلس المناقشة إلا بعد تأمين نصاب ، وهو أغلبية أعضائه ؛ ولكن في الواقع ، لا يُعمل أبداً بهذا الإجراء .

المناقشات في الكونغرس الأميركية هي أقل تنظيماً من مناقشات غرفة العموم الإنكليزية أو الجمعية الوطنية الفرنسية : فالإعاقة هي شيء شائع . في مجلس الشيوخ ، يستحيل تقريباً منعها ؛ في مجلس النواب أو الممثلين ، يسمح النظام (الداخلي) بذلك على نحو أسهل ، ولكنه لا يُطبق . الكونغرس هو غالباً مشلول . يرأس مجلس النواب سبيكر / Speaker / ينتخبه المجلس بنفسه : وهو لا يتميز لا بحياد السبيكر الإنكليزي ولا بسلطته (هذا منذ 1910 : في السابق ، كان للسبيكر ، على العكس ، سلطة كبيرة : فهو كان يقرر كيفية تأليف اللجان) . يرأس مجلس الشيوخ نائبُ رئيس الولايات المتحدة ، وفي غيابه عضو في مجلس الشيوخ ينتخبُ رئيساً بالوكالة .

تعمل في المجالس الأميركية منظومة اللجان الكبرى والدائمة التي تشبه إلى حد كبير المنظومة الفرنسية . يوجد حالياً 20 لجنة دائمة في مجلس النواب ، تضم بين 9 و 50 عضواً ، و 16 لجنة في مجلس الشيوخ ، تضم بين 7 و 27 عضواً ؛ ولكن يمكن دوماً إنشاء لجان لهذا الغرض . للجان الكونغرس « سلطة تقصي » . أي أنه يسعها توجيه أمر بمثول أي شخص أمامها ، من شأنه تنويره . في حالة رفض المعني ، يمكن توجيه مذكرة جلب للإرغام على المثول ، والحكم بعقوبات جزائية . هذه التعصبات التي تهدف من حيث القانون إلى إعلام الكونغرس في عمله ، قد جرى الالتفاف حولها بشكلين : فهي تصلح كثيراً لمراقبة ونقد السلطة التنفيذية ؛ وقد اتخذ بعضها في هذه السنوات الأخيرة سمة قضائية وشبه بوليسية . في كلا الحالتين ، هناك خرق لمبدأ فصل السلطات .

كما في فرنسا ، تطلع اللجان الأميركية على مشاريع القوانين قبل أي نقاش برلماني . واللجان الثانوية المشكلة لتحضير مشروع تكثر من الجلسات العامة لـ « سماع » جميع الأشخاص المعنيين . يمكن للّجنة بعدئذٍ أن تقرر أبعاد المشروع : في هذه الحالة ، يتوجب تصويت المجلس كي تحال إليه . إذا نقلت اللجنة المشروع ، يمكن أن تفعل ذلك مع تعديله . يتم التصويت على كثير من مشاريع القوانين دون مناقشات ؛ في حال حصول مناقشة ، يتحول المجلس إلى لجنة تضم المجلس بأكمله لتجنب قواعد الأصول البرلمانية وكسب الوقت . تجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال النقاشات في مجلس النواب هو عملياً بين أيدي لجنة والـ Rules Committee ، التي تتمتع بصلاحيات هائلة .

● **سلطات الكونغرس** - إن السلطة الأساسية للكونغرس هي السلطة التشريعية : يمارسها الكونغرس بحرية في حدود الدستور ، الذي يضمن الحقوق الفردية وسلطات الولايات قبل -حكم المحكمة العليا لعام 1937 المتعلق بالـ «New deal» ، كان بالإمكان أن يفوض الكونغرس جزئياً هذه السلطة التشريعية : منذ ذلك الحين ، لم يعد هذا التفويض مقبولاً . ليس ممكناً إذاً أن تلجأ السلطة التنفيذية إلى استخدام المراسيم التشريعية .

يمارس السلطة التشريعية المجلسان معاً : فهما على قدم المساواة على هذا الصعيد ، ما عدا في مادة الضرائب حيث المبادرة هي لمجلس النواب وحده . في الواقع ، يمارس مجلس الشيوخ قليلاً هذه المبادرة : فقد اقترعت غالبية القوانين بمبادرة النواب . وتجدر الإشارة إلى أن إيداع نائب لمشروع قانون ليس ممكناً إلا في مدة معينة : بعدئذ ، المبادرة هي لـ «Rules committee» وحدها . إذا كانت المجالس غير متفقة حول مشروع قانون ، فلا يُلجأ إلى المكوك / navette / كما في فرنسا تحت الجمهورية الثالثة . فتؤلف لجنة « توفيق » من أعضاء المجلسين هي « لجنة المؤتمر » . وإذا لم يتوصل إلى أي اتفاق ، لا يُقرّ المشروع .

خارج السلطة التشريعية ، يملك الكونغرس صلاحيات مهمة إلى حد كبير . فلنضع جانباً صلاحية التصويت على الاعتمادات والميزانية ، لأنها تمارس بالشكل التشريعي . يملك الكونغرس أيضاً السلطة التأسيسية : يمكن أن تُقر تعديلات على الدستور بأغلبية الثلثين في كل مجلس ، وتصبح قيد التنفيذ بعد إقرارها من ثلاثة أرباع المجالس التشريعية للولايات . ثم إن للكونغرس سلطة انتخابية احتياطية : في حال غياب أغلبية شعبية مطلقة ، ينتخبُ مجلسُ النواب رئيس الجمهورية ومجلس الشيوخ نائب الرئيس (في الواقع ، لا تُطبّق هذه الأحكام بسبب منظومة الحزبين) . للكونغرس أيضاً سلطة رقابة واشراف على المصالح العامة : فهو ينشئها ويحدد صلاحياتها وسير عملها ، ويدقق في إدارتها المالية أخيراً . يمارس الكونغرس صلاحية قضائية عبر إجراء الـ «impcachement» ، يمثل الموظفون أمامه في حالة الخيانة أو الرشوة أو جرائم أو جنح مهمة أخرى ضد الدولة . مجلس النواب يملك المبادرة : يشكل لجنة تحقيق وبناء على تقريرها ، يمكنه أن يقرر الاتهام أمام مجلس الشيوخ الذي يحكم في جلسة سرية بعد تحويله إلى محكمة ؛ العقوبة هي العزل : ويجب أن تصدر بغالبية الثلثين .

أخيراً ، وحده مجلس الشيوخ يملك صلاحيات مهمة في حقل التعيينات والسياسة الخارجية . يتعين على الرئيس أن يحصل على موافقة الرئيس لتعيين السفراء والقناصل ،

وأعضاء المحكمة العليا والموظفين الفدراليين الذين لم يلحظ الدستور والقوانين تعيينهم بطريقة أخرى : في الواقع ، يرتبط عدد كبير من الموظفين ـ يتراوح هذه السنوات الأخيرة بين 10000 و 40000 ـ بموافقة مجلس الشيوخ ونرى غالباً لجان مجلس الشيوخ تطلب مثول المرشحين أمامها وتجري تحقيقاً فعلياً حولها . في الحقل الدبلوماسي ، يعقد الرئيس المعاهدات الدولية . ولكن يجب أن يقرها مجلس الشيوخ ، بغالبية الثلثين من الأعضاء الحاضرين في الجلسة . إن المثال الشهير لرفض إقرار معاهدة فرساي يظهر أهمية هذه السلطة ؛ يحاول الرؤساء تجاوز هذه الصلاحية عبر « الاتفاقات التنفيذية » التي تمنحها المحكمة العليا في الواقع قوة المعاهدات نفسها .

2 ـ الرئيس

رئيس الولايات المتحدة هو الجهاز الأكثر تميزاً في الدستور : فهو الذي يميز هذا الدستور من دساتير بقية الأنظمة الديمقراطية الغربية الأخرى ويجعل منه نظاماً رئاسياً .

● انتخاب الرئيس ـ يُنتخب رئيس الولايات المتحدة ونائبه (الذي يشكل فريقاً معه) عملياً بالاقتراع الشامل : وفقط في غياب أغلبية مطلقة ينتخب مجلس النواب الرئيس بين المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات ، ومجلس الشيوخ نائب الرئيس بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات (لا يُطبَّق هذا الإجراء : ونحن لا نفهم كيف يمكن للمجالس أن لا تعين المرشحين الذين حصلوا على الأغلبية النسبية) . في الحقيقة ، لم يرد المؤسّسون أن ينتخبَ الرئيس بالاقتراع الشامل المباشر : كانوا يلحظون منظومة اقتراع غير مباشر ، حيث ينتخبُ الرئيسَ عدد مختزل من الأشخاص ذوي المراكز العليا . في الواقع ، لم يتم التوصل إلى هذا الهدف .

يجري انتخاب الرئيس في مراحل ثلاث . المرحلة الأولى هي مرحلة تعيين المرشحين . وهي تنقسم إلى فترتين متتاليتين . يُعين أولاً مندوبو كل حزب في الولايات ، الذين يجتمعون بعد ذلك في « كونفانسيون » لاختيار المرشح الرئاسي للحزب : في الولايات الأخرى ، إنها لجان الأحزاب التي تعين المندوبين ، حسب منظومات متنوعة ، أحياناً ، تجري اللجان أو البلديات « انتخابات رئاسية أولية محلية » . هكذا ، يجتمع جميع المندوبين الذين يعينهم الحزب (عادة في شيكاغو) في « كونفانسيون وطني » للحزب . وهذا الكونفاسيون هو عبارة عن جمعية عديدة وفضفاضة : لكن المشاورات الأساسية تتم في الكواليس ؛ وهي تؤدي إلى تعيين المرشحين الرسميين لكل حزب للرئاسة ونيابة الرئاسة ، ويجب أن يكون هؤلاء

المرشحون أميركيين منذ الولادة ، ولهم 25 سنة من العمر وأربعة عشر عاما من الإقامة في الولايات المتحدة .

عندها ، تبدأ المرحلة الثانية من الانتخـابات . في نهار الثلاثاء الـذي يلي الاثنـين الأول من شهر تشرين الثاني (منذ 1845) يعين الشعب الأميركيون بالاقتراح اللائحي في إطار الولايـات « الناخبـين الرئـاسيين » . في الـواقع ، إنهم ينتخبـون الرئيس ونـائب الرئيس أنفسهما : لأن الناخبين الرئاسيـين يلتزمون بـالتصويت لمرشحي حزبهم للرئـاسة ونيـابة الـرئاسـة ويفعلون ذلك عمليـاً ؛ في ست ولايات ، يـرغمهم القانـون على ذلـك تتمحور كل الحملة الانتخابية حول شخصية مرشحي الأحزاب للرئاسة والمـرشحون هم الذين يقودونها: الناخبون الرئاسيون ليسوا سوى محطات إلى حـد ما ، دون أي فـائدة . تتم المرحلة الثالثة من الانتخابات نهار الاثنين الذي يتبع الأربعـاء الثاني من شهـر كانـون الأول ، حيث الناخبون الرئاسيون يصوتون للرئيس ونائبه : إن ما هو قانـونياً الانتخـاب الرئاسي أصبح عملية شكلية يكاد الشعب الأميركي لا يشعر بحصولها .

لم يتم العمل بهذه المنظومة للانتخاب الشعبي للرئيس إلا تدريجياً . الدستور نفسه يلحظ فقط أن كل ولاية تختار كما تشاء عدداً من الناخبين الرئاسيين مساوياً للعدد الإجمالي للشيـوخ والنواب الـذين ترسلهم إلى الكـونغـرس (لا يجب أن يكـون هؤلاء النـاخبـون شيـوخاً ولا نـواباً) . في الأصـل ، الهيئات التشريعيـة للولايات ، هي التي كـانت تعين بنفسها الناخبين الرئاسيين : عوض أن ينتخبه الشعب ، كانت تنتخبه برلمانات الولايـات في الحقيقـة . في النصف الأول من القرن التـاسع عشر ، منحت الـولايات لكـل مواطن حق انتخاب الناخبين الرئاسيين ، وكارولينا الجنوبية كـانت الولايـة الأخيرة التي أقـدمت على ذلك عام 1860 : منذ ذلك الحين حصل تطور مهم جداً . بقيت نتيجة واحـدة من المنظومة البدائية غـير المباشرة : قـد يحصل مـرشح رئـاسي على أغلبيـة أصوات شعبيـة ، ولكن على أقلية من الناخبين الـرئاسيـين والعكس صحيح . إذ أن أغلبيـات ساحقـة من الأصوات في ولاية معينة لا تعطي ناخبين رئاسيين أكثر مما تعطيه أغلبيات ضعيفة : يفـوز إذن الذي يحصل على أغلبيات ضعيفة في أكبر عدد من الولايات . هذه الـواقعة حصلت مرتين في تاريخ الولايات المتحـدة (انتخاب Tilden- Hayes في عـام 1876 ، وانتخاب Harrisson - Cleveland في عام 1888) .

ينتخب الرئيس لمدة أربع سنوات . في النص الأصلي للدستور ، كـان يمكن إعادة انتخابه إلى ما لا نهاية . غير أن واشنطن لم يقبل إلا ولايـة ثانية ورفض بقاءه ولاية ثالثة . وقد خلق هذا المثال نوعاً من العرف الدستوري . خرقه روزفلت بنجاح ، إذ أنه حصـل

على ولاية ثالثة (1940) ، وثم رابعة (1944) . إلا أن التعديل الدستوري رقم 22 ، والذي اعتنق عام 1947 وطبِّق ابتداء من العام 1951 جعل ممارسة واشنطن دستورية ومنع انتخاب رئيس لأكثر من ولايتين .

● **تنظيم الرئاسة** ـ تقع على عاتق الرئيس مهمة منهكة ، يمارسها بواسطة أجهزة عديدة مساعدة . يمكننا التمييز بين الوزارة المصغرة (Cabinet) والمكتب .

تتألف الوزارة المصغرة من مجموع الوزراء المسمين أمناء سر (سكرتير) إذ أن الوزارات Ministères تسمي نفسها département(*) . يعين الرئيس الوزراء بعد موافقة مجلس الشيوخ : لكن هذا الأخير يعطي موافقته دوماً تقريباً . لا يرتبط الوزراء إلا بالرئيس الذي يمكنه عزلهم عندما يريد . ليس لهم سياسة شخصية : إنهم مساعدو الرئيس الذي يقرر وحده ؛ في الواقع ، بالتأكيد . بعض أمناء سر الدولة المهمون ، ذوو الشخصية القوية ، لهم تأثير سياسي كبير جداً . فهم لا يشكلون وزارة مصغرة بالمعنى التقني للكلمة ، أي جهاز جماعي له سلطة اتخاذ القرارات يجمع الرئيس الوزارة المصغرة كل أسبوع للاتصال بجميع الوزراء وأخذ آرائهم : لكنه هو الذي يقرر ، وليس دوماً حسب رأي الوزارة المصغرة (نعرف عبارة لينكولن الشهيرة ، عندما كان رأيه يختلف عن جميع أراء الوزراء : « سبع لا ، ونعم واحدة : النَعَماتُ تكسب ») . من ناحية ثانية ، كثير من القرارات المهمة جداً لا يتخذها الرئيس بعد استشارة الوزارة كلها ، بل فقط الوزير المعني وحده . إن غالبية الوزراء ليسوا رجال سياسة ، بل تقنيين ، ليسوا أعضاء في الكونغرس ولا يستطيعون حضور جلساته (ولكن ، مثلهم مثل الجميع ، يمكن استدعاؤهم أمام لجان الكونغرس) .

أنشيء مكتب الرئيس أو « المكتب التنفيذي للرئيس » (Executive offic of the President) عام 1939 على يد روزفلت وتطور كثيراً مذ ذاك ، خاصة تحت رئاسة ترومان . إنه يضم أولاً المساعدين المباشرين للرئيس (الوزارة المصغرة الرئاسية ، كما يقال في اللغة الفرنسية) : أنه الـ « White House Office » (مكتب البيت الأبيض ؛ وثم ، مكتب الموازنة الذي يساعد الرئيس في تحضير الميزانية والبرنامج المالي ؛ و « مجلس المستشارين الاقتصاديين » (Council oF Economic Advisers) المهم جداً ، والمشكل من ثلاثة مستشارين فقط ، وهو يقوم بتحضير المحضر الاقتصادي كل ستة شهور لرئيس الكونغرس والجزء الاقتصادي لرسالة الرئيس حول حالة الاتحاد ؛ أخيراً ، مكتب الموظفين . يُلحقُ أيضاً بمكتب الرئيس المجلس الوطني للأمن وعدة مجالس ومكاتب

(*) مديرية أو مصلحة .

أخرى : لكنها في الواقع أجهزة استشارية دائمة .

● **سلطات الرئيس** ـ يتمتع الرئيس بسلطات واسعة . ككل رؤساء الدول ، له حق العفو . وكونه يسهر على تنفيذ القوانين ، يمارس السلطة التنظيمية ، عبر الأوامر التنفيذية / executives orders / والتصاريح . بعض أمناء السر والمكاتب يملكون أيضاً هذه السلطة التنظيمية ، في إطار أكثر ضيقاً ، ويشكل «rules and regulations» (قوانين وتنظيمات) .

الرئيس هو رئيس الإدارة الفدرالية . يعين جميع الموظفين الفدراليين (وبعضهم كما رأينا ذلك ، بعد موافقة مجلس الشيوخ) ؛ يمكنه عزلهم دون موافقة مجلس الشيوخ ، بما يتفق مع الخدمة المدنية . إن تطور الضمانات للموظفين حدَّ من منظومة « الغنائم » ، المطبقة منذ الرئيس جاكسون ، والتي كانت تجعل من المراكز الإدارية تعويضاً لأعضاء الحزب الذي ساعدوا في تحقيق الفوز الانتخابي ؛ رغم هذا ، تبقى الإدارة الأميركية أكثر تَسَيُّساً من الإدارتين الإنكليزية والفرنسية : فهي ترتبط إذن على نحو وثيق بالرئيس . لا يكتفي بالتعيين والعزل : بل يملك حق رقابة على جميع المصالح وسلطة قرار عليا .

للرئيس وظائف مهمة في حقل السياسة الخارجية . فهو يقوم بتأمين العلاقات الدبلوماسية ، يعين السفراء والقناصل ، يعترف بالدول ، يفاوض ويعقد المعاهدات . تمارس هذه السلطة بالتعاون مع مجلس الشيوخ في بعض النقاط (تعيينات ، إقرار المعاهدات) . في الحقل العسكري ، هو القائد الأعلى للقوات المسلحة : تتعلق به إذن القيادة العليا للعمليات . لهذه الوظيفة العسكرية أهمية بالغة . فالرئيس هو الذي أمر بصنع القنبلة الذرية وقصف هيروشيما ، وإرسال الجيوش إلى كوريا عام 1950 ، وقصف هانوي عام 1972 ، الخ (مع أن الكونغرس بمفرده لا يستطيع إعلان الحرب) . في زمن الأزمات ، تزداد صلاحيات الرئيس . الدستور هو أصم حول هذه النقطة ، لكن التقليد غدا قائماً . يجب على الرئيس أن يستخدم جميع الوسائل للحفاظ على النظام وتأمين حياة الأمة واستمراريتها . في زمن الحرب ، يتمتع الرئيس بسلطات شبه دكتاتورية على المواطنين ، شخصاً وأموالاً .

● **العلاقات بين الرئيس والكونغرس** ـ يرتكز دستور الولايات المتحدة على مبدأ فصل السلطات : لا يستطيع الكونغرس أن يرغم الرئيس على الاستقالة ، ولا يستطيع الرئيس حل الكونغرس . ولكنه لمن الخطأ الفادح الاعتقاد بالانعزال المطلق لهذين الجهازين . في الواقع ، فصل السلطات هو قاعدة لها حدودها : فالرئيس والكونغرس يملكان بعض وسائل التأثير المتبادلة .

وسائل التأثير الأكثر اهمية هي في يد الرئيس إزاء الكونغرس . للرئيس أولاً حق الفيتو إزاء القوانين التي يصوت عليها الكونغرس : لا يمكن رفع الفيتو الرئاسي إلا بتصويت كل من المجلسين بأغلبية الثلثين . لم يستخدم الرؤساء الأولون للولايات المتحدة حق الفيتو إلا قليلاً ؛ ولكن ابتداء من جاكسون ، تطور بشكل ملحوظ . خلال اثنتي عشرة سنة ، استخدم روزفلت حق الفيتو 631 مرة ، وفي أغلب الأحيان لأسباب خلاف سياسي إنه من النادر جداً أن يتخطى الكونغرس الفيتو الرئاسي : لم يحصل ذلك إلا عشر مرات في حالة روزفلت .

من ناحية ثانية ، يشارك الرئيس في اقتراح القوانين في السابق ، كان يستطيع الرئيس ممارسة هذه المبادرة مباشرة ، عن طريق إيداع مشروع قانون : ثم ظهر تراجع ما ، إذ أن الرؤساء صاروا يكتفون باقتراحهم على الكونغرس اعتماد قانون حول موضوع معين ، دون أن يودعوا مشروعاً صريحاً ؛ اليوم ، هناك عودة إلى المنظومة القديمة ، إذ أن المشاريع تلحق بالرسائل الرئاسية . هذه « الرسائل حول حالة الاتحاد » هي ملحوظة في الدستور الذي يرغم الرئيس على إطلاع الكونغرس على حياة البلاد . تعلنُ هذه الرسائل في بداية كل دورة سنوية وتنزع إلى أن تصبح برنامجاً حقيقياً لتكوين التشريعات ، التي توجه نشاط الكونغرس من ناحية ثانية ، يمكن للرئيس دوماً إيداع مشاريع قوانين عبر برلماني ، عضو في حزبه . في الواقع ، يتم جزء كبير والنشاط التشريعي للكونغرس تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للرئيس .

إلى جانب هذه الوسائل الرسمية ، يتمتع الرئيس بوسائل ضغط شبه رسمية على الكونغرس . «الرعاية » / Patronage / تبقى مهمة جداً رغم تطور الخدمة المدنية : تعني هذه العبارة منح المراكز الإدارية لأصدقاء سياسيين . صداقة الرئيس تسمح للشيوخ والنواب بتوظيف بعض المحميين : وليس هذا دون تأثير على مجرى التصويت . فالرئيس هو في الواقع زعيم حزبه ، والتأثير الذي يمكن أن يمارسه بهذه الصفة على برلمانيي الحزب لا يستهان به ، رغم سمة قلة التنظيم التي تسم الأحزاب الأميركية حتى أن روزفلت حاول منع خصومه في داخل الحزب من أن يعيَّنوا من جديد كمرشحين ، دون أن يفلح في ذلك . أخيراً ، دعم الرأي العام هو عنصر جوهري من السلطة الرئاسية . للرئيس اعتبار كبير جداً إزاء الشعب الأميركي ، أكبر بكثير من رجال الكونغرس : يمكنه إذن بسهولة أن يحصل على دعم الرأي العام حول مسائل تهمه جوهرياً ، وأن يمارس ضغطاً على الكونغرس ، هذا الضغط هو جوهري في بلد يكتسب فيه الرأي العام نفوذاً حاسماً .

إن وسائل تأثير الكونغرس على الرئيس هي أقل أهمية بدون شك ، كان بإمكان

حق المحاكمة البرلمانية «impeachment» الذي يمنحه الدستور للكونغرس أن يسمح بالتحول إلى نظام برلماني ، تبعاً لتطور شبيه لما حصل في بريطانيا . في الواقع ، حاول الكونغرس استخدامه عام 1768 لإبعاد الرئيس جونسون ، لكن التبرئة كانت من نصيب هذا الأخير (بفارق صوت واحد ، لم تجتمع أغلبية الثلثين ضده) ومنذ ذلك الحين ، لم يستخدم المحاكمة البرلمانية هذا الأخير (بفارق صوت واحد ، لم تجتمع أغلبية الثلثين ضده) ومنذ ذلك الحين ، لم يستخدم المحاكمة البرلمانية «Impeachment» قط ضد رئيس . أوشك ذلك أن يحصل عام 1974 ضد الرئيس نيكسون ، الذي استقال قبل المباشرة بالاجراءات إذ أنه كان يعرف أنها ستؤدي إلى ما تصبو إليه . منذ ذاك ، زاد الكونغرس من نفوذه على الحياة السياسية . عبر السلطة التشريعية والسلطة المالية (يمسك بحبال البورصة) يمكنه الحد بفعالية من السلطة التنفيذية ، التي يراقبها على نحو وثيق ، من ناحية ثانية ، بفضل السلطات القضائية للجانها التحقيقية .

3 ـ المحكمة العليا ورقابة الدستورية

إن صلاحية رقابة دستورية القوانين لا تنتمي فقط إلى المحكمة العليا للولايات المتحدة ، ولكن إلى كل المحاكم الفدرالية أو الحكومية ، من أي درجة كانت . المحكمة العليا هي المحكمة التي تحال إليها القضايا في نهاية المطاف ، وموقفها هو الذي يلعب الدور الأساسي في هذا المجال من ناحية ثانية ، وحدها تملك اعتباراً كبيراً ونفوذاً سياسياً حقيقياً : يكفي التذكير بدورها أثناء الـ New Deal حيث اعترضت على روزفلت ، وبنشاطها المعاصر لصالح المساواة بين السود والبيض .

● **تنظيم المحكمة العليا** ـ تتألف المحكمة العليا حالياً من رئيس ـ رئيس العدل ـ وثمانية قضاة ، يعينهم الرئيس مدى الحياة ، بعد موافقة مجلس الشيوخ . وهم يستطيعون ، إذا أرادوا ذلك ، أن يطلبوا تقاعدهم الكامل عند السبعين من العمر : وفي الواقع ، قليل من يفعل ذلك . قول مأثور قديم يقول : « عضو المحكمة العليا لا يستقيل أبداً ويموت نادراً » . ولكن في الواقع ، تحصل أحياناً استقالات : استقالة رئيس العدل مثلاً عام 1969 حصلت لأسباب سياسية .

التعيينات في المحكمة العليا لها دوماً صفة سياسية ؛ يحترم الرؤساء بعض التقاليد الهادفة إلى موازنة تأليف المحكمة على المستوى السياسي (جمهوريون وديمقراطيون) وكذلك على مستوى الأقليات العنصرية أو الدينية (هناك بصورة عامة إسرائيلي وكاثوليكي ؛ عين شخص أسود لأول مرة عام 1967) . تقاليد المحكمة وشعور أعضائها بانتمائهم لجهاز بارز تنزع إلى محو الفوارق وتأمين تجانس معين .

إن اعتبار المحكمة هو كبير جداً . يتلقى أعضاؤها مرتباً مساوياً لمرتب وزير (39500 دولار) . تكرس الصحافة حيزاً كبيراً لأحكامها . رئيسها هو الشخصية الثانية في الدولة بعد الرئيس . وهو أكثر أهمية من نائب الرئيس وأكثر اعتباراً . منذ 1922 ، يراقب مجمل المنظومة القضائية الفدرالية : كل سنة ، يجمع أقدم قضاة المقاطعة لدراسة المسائل القانونية الرئيسية .

● **سلطات المحكمة العليا ـ** المحكمة العليا هي أساساً محكمة تعرف نوعين من القضايا . الأولى ، في درجة البداية (حيث يكون أحد أفرقائها ، سعيراً ، قنصلاً ، وزيراً ، دولة) ، والأخرى ، في الاستئناف (وهي الحالة الأكثر تكراراً) . لا يمكن للمحكمة أن تتخذ قرارات إلا بمشاركة ستة من أعضائها .

لا تمارس رقابة دستورية القوانين مباشرة ، بإقامة نوع من الدعوى ضد القانون ، كما هي حالة « طلب النقض لتجاوز السلطة صلاحياتها » الذي يُعتمد به في دول أخرى أمام مجلس الشورى ، والذي هو دعوى تقام ضد عمل إداري معين : فيما هي في الولايات المتحدة رقابة بطرق دفع عدم الدستورية . عند نشوء نزاع بين فريقين ، يمكن لأحدهما أن يدعي عدم دستورية القانون أو النظام ، أو القرار الإداري الذي يراد تطبيقه .

إن حق رقابة دستورية القوانين هذا ليس مدوناً في دستور الولايات المتحدة ، الذي يلحظ فقط النزاعات بين القوانين الفدرالية وقوانين الدول . ولكن تم التأكيد عليه صراحة في قرار شهير للمحكمة العليا ، عام 1803 (ماربوري ضد ماديسون) ، والذي صدر بتأثير من رئيسها ، رئيس العدل مارشال . منذ ذلك الحين ، تعرض هذا القرار لكثير من الانتقادات من ناحية ممارسته لسياسته وليس من ناحية وجوده القانوني . لم يتطور حق الرقابة هذا إلا ببطء . فحتى الحرب الأهلية (1865) ، لم يصدر إلا قراران أعلنا عدم دستورية القوانين الفدرالية . هناك رقابة من محاكم الولايات على دستورية قوانين كل ولاية بالنسبة لدستورها الخاص ، ورقابة من المحكمة العليا على دستورية قوانين الولايات بالنسبة للدستور الفدرالي ورقابة من المحكمة العليا على دستورية القوانين الفدرالية بالنسبة للدستور الفدرالي : هذه الأخيرة هي التي تكتسب أهمية سياسية كبرى وتعطي للمحكمة العليا نفوذها على حكومة الولايات المتحدة .

4 ـ المؤسسات السياسية للولايات

كل ولاية من الخمسين التي تشكل الولايات المتحدة تملك دستوراً تضعه بحرية : غير أن بعض القواعد يفرضها عليها الدستور الفدرالي . بالاجمال ، مؤسسات الدولة

تتبع إلى حد يفيد نمط هذا الأخير .

● **الهيئات التشريعية** ـ ما عدا في النبراسكا (Nebraska) ، لكل الولايات مجلسان ، مجلس شيوخ ومجلس نواب : في 24 ولاية ، المجموع يسمى « هيئة تشريعية » . في 19 منها « جمعية عامة » ، في ثلاث « جمعية تشريعية » في اثنتين « محكمة عامة » عدد أعضاء مجلس الشيوخ يتراوح بين 17 و 67 ؛ وعدد النواب بين 35 و 399 . ليس لنظام المجلسين أية فائدة ويشير البعض إلى الغائه .

إن نظام الاقتراع هو بصورة عامة نظام الاقتراع الفدرالي نفسه : غالباً ، تجري الانتخابات في اليوم نفسه . وبما أن التصويت يجري في الوقت نفسه لعدة موظفين منتخبين ، فإن الأوراق الانتخابية كانت تصل إلى قياسات مدهشة : رأى Graves فيها 3,50 متر طولاً ؛ وقياسات من 0,75 متر × 1,25 متر أو 1,25 متر × 1,75 متر لم تكن نادرة . قضت منظومات التصويت الألكتروني بصورة عامة على هذا الطابع الغريب للانتخابات الأميركية . قبل 1962 كانت اللامساواة كبيرة جداً بين القطاعات الريفية والمدينية : ثلاثة كونتيات (مقاطعة) من كاليفورنيا ، تضم نصف سكان الولاية ، لم يكن لها سوى عضو واحد لكل منها من أصل 40 ؛ وكانت شيكاغو تضم أكثر من نصف سكان الدولة وفقط 37٪ من المقاعد في مجموع المجالس إلا أن غالبية الولايات خففت كثيراً من عدم المساواة هذه في التمثيل اثر قرارات أصدرتها منذ 1962 المحاكم الفدرالية . ان الهيئات التشريعية للولاية تجلس قليلاً : دورة كل سنتين بصورة عامة ، وقصيرة جداً . مستوى المناقشات هو إجمالاً ضعيف .

● **الحكام** ـ تنتمي السلطة التنفيذية لحاكم هو بالنسبة للولاية ما هو الرئيس بالنسبة للولايات المتحدة : في 36 ولاية ، يعاونه قائم مقام ـ حاكم ، وهو مركز شبيه بمركز نائب رئيس الاتحاد . بصورة عامة ، ينتخب الحاكم بالاقتراع الشعبي المباشر ؛ أحياناً ينتخب الناخبون مندوبين إلى كونفاسيون الولاية ، الذي يعين بنفسه الحاكم . بالنسبة للهيئة التشريعية ، يتمتع الحاكم بسلطات مهمة (أوسع من سلطات الرئيس بالنسبة للكونغرس) : فيتو على القوانين (يمكن أن يُطبق فقط على بعض مواد النص إذا شاءت الحكومة ذلك ، وليس بالضرورة على النص كله : في بعض الولايات ، يسمح الفيتو باختزال الاعتمادات) ، إمكانية دعوة الهيئة التشريعية إلى دورة غير عادية ، تحضير مشروع الموازنة ، الأوراق التي تشتمل على مشاريع القوانين .

● **الديمقراطية نصف المباشرة** ـ إن الطابع المميز لتنظيم بعض الولايات هو وجود أصول الديمقراطية نصف المباشرة . يوجد حق مبادرة شعبية في 20 ولاية تقريباً . يمكن

لمجموعة من المواطنين أن تقدم مشروعاً بشكل عريضة ، شريطة أن يتلقى عدداً معيناً من التوقيعات (8 إلى 10٪ من الجسم الانتخابي كمعدل وسطي) . في حالة المبادرة « المباشرة » ، يصوت الناخبون أنفسهم على المشروع (في موعد الانتخابات المقبلة إجمالاً ، وأحياناً عند إجراء اقتراع خاص) ؛ في حالة المبادرة « غير المباشرة » ، الأكثر تكراراً ، يحال المشروع إلى الهيئة التشريعية : إذا رفضته هذه الأخيرة ، يصار إلى الاستفتاء بصورة عامة وبالإجمال ، لم تظهر المبادرة الشعبية نتائج حسنة : فالقوانين التي تُقر تبعاً لها هي عادة جد محافظة . يستخدم الاستفتاء أيضاً : أحياناً ، إنه اختياري ، أي أن المجالس تقرر ما إذا سيخضع المشروع الذي صوتت عليه للاقتراع الشعبي ؛ وفي أغلب الأحيان ، إنه إجباري . ولكن بصورة عامة ، يأخذ الشكل التقني لفيتو شعبي : في مدة محددة ، تطالب عريضة يوقع عليها عدد معين من الناخبين باستفتاء ؛ في غياب هذه العريضة ، يطبَّق القانون دون استفتاء .

أخيراً ، توجد مؤسسة مميزة جداً في عدة ولايات : الـ «Recall» (الاستدعاء) . إنه عزل لموظف أو نائب يقرره الناخبون . تبدأ هذه الإجراءات بتدوين عريضة من عدد معين من الناخبين (10 إلى 35٪) . تطالب بهذا العزل : وبعد ذلك تجري انتخابات يمكن أن يتقدم إليها مرشحون آخرون غير الموظف المنوي عزله ؛ ينتخب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات بصورة عامة ، تفرض مدة معينة (ستة شهور) ولا يمكن أن يخضع موظف للـ «Recall» إلا مرة واحدة أثناء مدة تفويضه . تعمل هذه المنظومة خاصة على المستوى البلدي : ولكن 12 ولاية اعتمدتها على مستوى الولاية . في الواقع إنها لا تطبق : تُذكر فقط حالة حاكم كان ضحية للـ «Recall» ، هي حالة ولاية أوريغون في عام 1921 .

الأحزاب والحياة السياسية

من الصعب وصف الحياة السياسية الأميركية ، بسبب التقوقع و « المحلوية » / Localisme اللتين تكلمنا عنهما سالفاً ، في الواقع ، الحياة السياسية هي مختلفة في كل ولاية ؛ في داخل كل ولاية ، تختلف بعمق حسب المدن والكونتيات . وكل تعميم يشوه إلى حدّ ما واقعاً على مقدار كبير من التنوع والتحرك . رغم هذا يمكننا تحديد بعض الميزات العامة الأساسية التي تنطبق تقريباً على كل الولايات المتحدة .

١ ـ الأحزاب السياسية

في الولايات المتحدة يعمل نظام ثنائية حزبية مختلف جداً عن الثنائية الحزبية

الإنكليزية . الأحزاب السياسية الأميركية هي مميزة جداً من حيث بنيتها ، دورها وحتى دلالالتها .

● **غياب الأيديولوجيا** ـ تتميز الأحزاب السياسية في آن ، بصورة عامة ، بأيديولوجيا وببنية تحتية اجتماعية : في الولايات المتحدة ، هذه الميزات هي أقل انطباعاً بكثير مما هي عليه في الأمكنة الأخرى . بدون شك ، في الأصل ، كان للصراع بين « الفدراليين ، وضد الفدراليين » منحى أيديولوجي ؛ لكن التنافس بين الجمهوريين والديمقراطيين أفقد ذلك منذ زمن طويل . ولا مرية في أنه ، بالإجمال ، الجمهوريون هم أكثر محافظة من الديمقراطيون ، أكثر تعلقاً بالمنشأة الحرة ؛ إنهم إلى حد ما « اليمين » بينما الديمقراطيون هي « اليسار » . لكن الفوارق هي أكثر بروزاً في داخل كل حزب منها بين الحزبين : ديمقراطيو الجنوب هم أكثر رجعية من كثير من الجمهوريين . مع ذلك تبقى ضعيفة : والمثال النموذجي على هذا الصعيد هو عندما طالب الحزبان الجنرال ايزنهاور بأن يتقدم إلى الانتخابات ، عام 1952 .

في أوروبا ، تضمحل الأيديولوجيا في الحياة السياسية والأحزاب تقترب قليلاً من المنظومة الأميركية . لكن الفارق يبقى شاسعاً بينهما . مع أن الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية الأوروبية تخلت غالباً عن أي مشروع لتحويل العالم وارساء الاشتراكية ، فإنها احتفظت بموقف حذر جداً حيال الرأسمالية . احتفظت بلون أيديولوجي مختلف عن الأحزاب المحافظة أو الليبرالية . منظومة قيمها ليست ذاتها تماماً . على العكس . للأحزاب الأميركية ذات منظومة القيم . إن غياب الاشتراكية يعطي للحياة السياسية سمة قديمة . فالأيديولوجيا والتعابير المستعملة تشبه تلك التي كان يستخدمها الليبراليون الأوروبيون في عام 1880 لجهة العلمانيين ، والمحافظون الأوروبيون لذات الفترة ، لجهة الحركات الدينية . إن ذهنية الولايات المتحدة حيال الرأسمالية ، والمنشأة الخاصة ، والضمان الاجتماعي ، والتخطيط ، والاشتراكية ، هي بائدة إلى حد ما . وهنا ، يبدو الفارق شاسعاً مع عصرنتهم التقنية .

● **تنظيم الأحزاب الأميركية** ـ في تنظيمها الداخلي ، تنطوي الأحزاب الأميركية على ذات الخصوصية . فهي ليست مرتكزة على الانتساب الفردي لأعضاء عديدين جداً : إنها ليست « أحزاباً جماهيرية » بالمعنى التقني للكلمة ، ولكن « أحزاب كوادر » ، ترتكز على لجان صغيرة من الوجهاء . غير أن منظومة « الانتخابات الأولية » التي سندرسها لاحقاً تؤدي في بعض الدول إلى تسجيل كل ناخبي الحزب .

الأحزاب الأميركية هي أساساً غير ممركزة . في الواقع ، لا توجد سلطة فدرالية

ضمن الأحزاب : « اللجنة الوطنية » التي ترأسها لا تتمتع بأي سلطة ؛ وحده ، رئيس الولايات المتحدة هو زعيم الحزب الأغلبي (وهو زعيم دون سلطة حقيقية ، غالباً) . يجدر بنا التكلم ليس عن حزبين أميركيين ، بل عن 100 حزب أميركي ، لأنه يوجد 50 حزب ديمقراطي و 50 حزب جمهوري شبه مستقلين : كل واحد في ولاية ، « الكونفانسيون » الوطني الذي يجمع مندوبي الولايات كل أربع سنوات لتعيين المرشح للرئاسة هو عبارة عن جمعية إقطاعيين نافذين ، حيث كل مندوب يتحدث بكل استقلالية وسيادة . حتى على مستوى الولايات ، تنظيم الأحزاب هو ضعيف جداً ، ما عدا بعض الاستثناءات . المستوى الأساسي للسلطة يقع في إطار المدن والكونتيات : هذا ما يسمى الفرعوية ، وهي شكل آخر من « المحلوية » الجوهرية في الحياة الأميركية .

تُعتبر الأحزاب الأميركية متينة التنظيم رغم أن اللامركزية تسودها . في كل «precinet» (دائرة انتخابية صغيرة : أقل من 500 ناخب كمعدل وسطي) يقود الحزب Captain ، يعرف شخصياً الناخبين ، ويتصل بهم باستمرار ، ويقدم لهم الخدمات ، الخ . هؤلاء القادة هم دوماً اختصاصيون أو نصف اختصاصيين ، خاصة في المدن ، لكن يبدو أن هذا الطابع يخف شيئاً فشيئاً . إن تأثيرهم على الناخبين وإخلاصهم للحزب يضمنان لهذا الأخير نفوذاً كبيراً .

● **الدور الرسمي للحزب ـ « التعيينات » ـ** تلعب الأحزاب دوراً رسمياً وعاماً ، تنظمه القوانين الانتخابية ، في تسمية المرشحين للانتخابات : هذه التسمية هي التي تسمى « التعيين » / Nomination / . في الولايات المتحدة ، الترشيحات ليست حرة : في غالبية الولايات ، وحدها الأحزاب المسجلة رسمياً يمكنها تقديم موشحين ، كما يجب إجراء ذلك تبعاً للقواعد المحددة .

في السابق ، كانت تقوم بالتعيينات لجنة الحزب ، التي كانت تسمى الـ Aucus . وقد استبدلت هذه المنظومة الأوليغارشية بعد ذلك بآلية « الكونفانسيون » : وهي عبارة عن جمعية مندوبي إحياء المدينة أو نواحي الكونتية . ولكن ، بما أن الحزب يمسك بعملية اختبار هؤلاء المندوبين ، فإن منظومة الكونفانسيونات اعتبرت غير كافية . تدريجياً ، استبدلت هذه المنظومة (ما عدا في ثلاث ولايات) بمنظومة « الانتخابات الأولية » .

« الانتخابات الأولية » أو « الأولية » هي انتخاب مباشر للمرشحين من قبل مجموع الناخبين ، وهي انتخابات منظمة رسمياً ، مثلها مثل الانتخابات العادية . يجري التمييز بين ثلاثة أنواع من الانتخابات الأولية . الأولية المقفلة ، الأولية المفتوحة والأولية « غير الحزبية » . في الأولية المقفلة ، يجب أن يُعلن الناخبون رسمياً إذا كانوا ديمقراطيين

أو جمهوريين : يتم تسجيل وإعلان انتسابهم للحزب كل ناخب يتلقى ورقة الحزب الذي أعلن انتماءه إليه : على هذه الورقة توجد أسماء « المرشحين للترشيح » لكل مركز معروض ، يضع الناخب صليباً أمام الاسم الذي اختاره كمرشح لحزبه في الانتخابات الجديدة ، التي تجري بعد ذلك بوقت قليل في الأولية المفتوحة ، لا يعلن الانتماء : كل ناخب يتلقى ورقتين ، إحداها ديمقراطية والأخرى جمهورية ؛ ولا يستخدم إلا إحداها ، بذات الطريقة السابقة . في الأولية غير الحزبية أخيراً ، المستخدمة في مينيسوتا Minnesota ونبراسكا Nebraska ، تعطي ورقة واحدة تشمل مقابل كل وظيفة أو مركز أسماء كل المرشحين للتعيين ، دون انتماء للحزب ؛ والاثنان اللذان يصلان في المرتبة الأولى والثانية هما المرشحان للانتخابات الفعلية : هنا ، تختفي الأحزاب أولاً تنشط إلا في الكواليس وتكون في الواقع أمام دورة أولى من انتخابات بدورتين لقد أنشئت منظومة « الأولية » للتخفيف من نفوذ لجان الأحزاب . لكنها لم تنجح في ذلك : في الواقع ، انتقل هذا النفوذ من الانتخابات الفعلية إلى الانتخابات الأولية ، لتسمية المرشحين لهذه الأخيرة .

2 ـ « الجماعات الضاغطة » واللوبية ***«Lobbying»*** ـ

إن الجماعات الضاغطة تقود الحياة السياسية الأميركية أكثر من الأحزاب السياسية وعلى نحو أصح ، الجماعات الضاغطة هي التي تقود الأحزاب السياسية .

● **مختلف الجماعات الضاغطة** ـ لا يمكننا إعطاء تعداد كامل لها : نكتفي بذكر الفئات الأساسية . على المستوى الفدرالي ، عدد الجماعات الضاغطة يدور حول 2000 : يقتصر هذا العدد على التي تمارس في واشنطن اللوبية ؛ ولكن كثيرة هي التي تنشط فقط على المستوى المحلي . الأكثر أهمية ونحتاً هي الجماعات المهنية أو التعاونية : «American Farm Bureau Federation» ، «Nationel Farmers Union» ، وجمعيات منتجين أخرى (حليب ، قطن ، ذرة ، الخ) ؛ للصناعة والتجارة : «National Association of Monufocturers» ، « جمعية غرف التجارة والفدراليات الكبرى للفولاذ والسيارات ، والمصارف والتأمين ، الخ . ثم تأتي النقابات العمالية : لقد زاد إدماج الفدرالية الأميركية للعمل (AFL) ومؤتمر التنظيم الصناعي (Cio) من نفوذهما ؛ ولكن تبقى منافسات كبيرة بين التعاونيات المختلفة .

تُصنّف في فئة أخرى التجمعات ذات الهدف السياسي أو نصف السياسي نذكر على هذا الصعيد الـ «Americain Legion» ؛ وهي جمعية محاربين قدماء ذات اتجاه محافظ ، إحدى الجماعات الضاغطة الأكثر نفوذاً ؛ الجمعيات الوطنية الرجعية إلى حد ما ، من

أمثال « فتيات الثورة الأميركية » ، وتجمعات الناشئة مثل الـ YMCA : تجمعات دينية (الشيع والكنائس تأخذ أحياناً طابع جماعات ضاغطة) ، وجمعيات عمل مدني (رابطة النساء والناخبات تجمعات دينية (الشيع والكنائس تأخذ أحياناً طابع جماعات ضاغطة) وجمعيات عمل مدني (رابطة النساء الناخبات League of Women Voters ، روابط المواطنين ، جمعيات بلدية ، الخ) ، وتجمعات إحسانية أو أخلاقية (Anti-vivisection» «Society ، «Anti saloon League» الخ) . في فئة وسطية ، نجد جمعيات الأطباء النافذة ، والقانونيين ، والمهندسين ، الخ) ، التي تدافع في آن عن المصالح الخاصة لأعضائها وبعض المفاهيم السياسية والاجتماعية .

● **أنماط عمل الجماعات الضاغطة - هي أيضاً متنوعة** . بصورة عامة تؤثر الجماعات في آن على الرأي العام وعلى الأحزاب والحكام .

التأثير على الرأي العام يستخدم كاملاً الصحافة ، والراديو ، والتلفزيون والسينما واللقاءات والمناشير ، الخ . ويحرك الوسائل الأكثر حداثة (تحقيق للرأي ، مؤسسات اعلامية ، الخ) . يمكن إنفاق مبالغ طائلة لهذا الهدف . كما يحصل تأثير غير مباشر على الرأي العام بواسطة الأحزاب . هذه الأخيرة ترتبط أساساً بالجماعات الضاغطة لجهة تمويلها . على المستوى الفدرالي ، هذه التأثيرات أو النشاطات تتشابك وكل حزب يرتبط في آن بكثير من الجماعات ، مما لا يجعله تابعاً مباشرة لأي منها . لكن هذه الجماعات تنشط خاصة على مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي . إنه المستوى الفعال ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار محلوية الأحزاب والحياة السياسية . في المناطق المتجانسة حيث تسيطر بوضوح مصلحة خاصة ، يمكن أن تمارس جماعة ضاغطة تأثيرها الحاسم على إدارة الحزب ، الذي لا يعود في هذه الحالة إلا وسيلة التعبير السياسي لجماعة ضاغطة .

أخيراً ، التأثير الذي يمارس على الحكام هو متعدد الاشكال ومن الصعب إدراكه . جزء كبير يبقى سرياً ، ويرتبط بدرجات متفاوتة بالفساد والرشوة . جزء آخر علني ومنظم ؛ إنه اللوبية / Lobbying / ، تعبير تصعب ترجمته . كلمة Lobby تعني « رواق » . واللوبي هو تنظيم مكلف بـ « أروقة » الكونغرس أو الإدارة ، أي حفظ الاتصال مع رجال السياسة والإدارات . هناك مكتب خاص في واشنطن لكل جماعة ضاغطة مهمة : بالمدلول الواسع هذا ما تعنيه كلمة Lobby . في هذه السنوات الأخيرة شهدنا انتشاراً لمكاتب اللوبي المختصة التي تؤجر خدماتها كمكاتب الإعلانات ، يحضر اللوبيون مشاريع القوانين ، يحيلونها إلى البرلمانيين ، يتبعون تطورها ويتدخلون لدى الإدارات ، الخ . يصعب معرفة تأثيرها الصحيح . فهي أقل على الكونغرس الفدرالي منها على الهيئات التشريعية للولايات : دراسات جرت في الـ Ohio بين 1929 و 1939

تظهر ، بشكل ثابت تقريباً ، إن ثلاثة أرباع قوانين هذه الولاية تصدرها الجماعات الضاغطة .

هؤلاء ينفقون مبالغ طائلة ، مما يثبت أنهم يؤمنون بفعالية عملهم . الـ AFL (الفدرالية الأميركية للعمل) أنفقت خلال ستة شهور ما يقارب مليون دولار لمحاولة منع التصويت على قانون Tafi- Hartley . جمعية الأطباء دفعت في عام 1949 ، بفضل اشتراكاتها ، 3500000 دولار لممارسة ضغوطاتها . وحدها الحملة الإعلامية (دون حسبان اللوبية) كلفت الجمعية الوطنية للصناعات 1400000 دولار عام 1944 . وكشف تحقيق في عام 1928 ـ 1929 ان الجماعات الضاغطة أنفقت خلال سنة واحدة 28 مليون دولار (في تلك الفترة) للدفاع عن مصالحها . وكانت ميزانية « جمعية ستاك الحديد الأميركية » 5 ملايين دولار في السنة فقط للوبية (دون حساب الراديو ، والصحافة ، الخ) .

● **محاولات الرقابة على الجماعات الضاغطة** ـ لقد جوبه نشاط الجماعات الضاغطة أحياناً بلجان التحقيق في الكونغرس : مما يسمح بالحصول على معلومات مفيدة ولكن لا يخفف من نشاط الجماعات .

من ناحية ثانية ، اللوبية هي موضوع تنظيم شرعي في 35 ولاية : لكنه تنظيم غامض وغير مطبق . على المستوى الفدرالي ، ثم التصويت على قانون عام 1946 : يفرض الإعلان عن أسماء اللوبيين وعن المبالغ التي يتلقونها ويدفعونها . لم يخفف هذا التشريع من اللوبية : عملياً ، ليس له أي تأثير عليها .

حول المؤسسات السياسية الأميركية بصورة عامة ، انظر : F. et C. Masnata ، السلطة ، المجتمع والسياسية في الولايات المتحدة ، 1970 ، F. Masnata ، تشريح أميركا ، 1973 ؛ P. Birnbaum بنية السلطة في الولايات المتحدة ، 1971 ؛ M.J.C. Vile ، نظام الولايات المتحدة ، 1972 ؛ A. et S. Tunc ، المنظومة الدستورية للولايات المتحدة الأميركية ، 1954 ـ 1955 ، 3 أجزاء ؛ D. Cater ، من يحكم في واشنطن ؟ ، 1964 ؛ انظر أيضاً J. Bryce ، الجمهورية الأميركية (ترجمة) ، طبعة ثانية ، 1911 ـ 1913 ، 5 أجزاء ، ومؤلف كلاسيكي كبير The federalist ، 1787 (ترجمة فرنسية ، بقلم G. Jèze) ، 1902 . ـ باللغة الانكليزية ، البيليوغرافيا ضخمة جداً : خاصة P.H. Odegard, H.H. Baerwald, W.C. Havard ، الجمهورية الأميركية ، طبعة ثانية ، نيويورك ، 1969 ؛ W.S. Fiser, S.G. Brown, J.S. Gibson ، الحكم في الولايات المتحدة ، نيويورك ، 1967 ؛ J.H. Ferguson و D.E. Mac Henry ، المنظومة الأميركية للحكم ، نيويورك ، طبعة ثانية ، 1969 ؛ G.B. Hathorn, H.R. Penniman, M.F. Ferber ، الحكم والسياسة في الولايات المتحدة ، Princeton ، طبعة ثانية ، 1965 ؛ J.M. Burns, J.W. Peltason, Govern-

ment by the people, Englewood cliffs (N.J) 1966, B. Barker, S.H. Friedelbaum ٧/٨
الحكم في الولايات المتحدة، بوسطن 1966 ؛ A.M. Rose, The power structure: poli-
tical process in American society ، نيويورك ، 1965 ؛ التحليلات الانكليزية بقلم D.W.
Brogan ، حكم الشعب ، دراسة حول المنظومة السياسية الأميركية ، لندن ، 1943 ؛ مدخل إلى
السياسة الأميركية ، 1953 ؛ السياسة في أميركا، 1955 ؛ والآراء المميزة لـ: M. Grodzius ، المنظومة
الأميركية ، شيكاغو ، 1966 . ـ انظر أيضاً العدد الخاص من المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، نيسان
1969 . ـ حول القانون الدستوري ، انظر E.S. Corwin ، دستور الولايات المتحدة ، واشنطن ،
1953 ؛ W.W. Willoughby ، القانون الدستوري للولايات المتحدة ، طبعة ثانية ، 1929 ، 3
أجزاء ؛ A.T. Mason, W.M. Beaney ، القانون الدستوري الأميركي ، طبعة رابعة ؛ Engle-
wood Cliffs (N.J.) ، 1968 .

عن التاريخ الدستوري الأميركي : B. Gilson ، اكتشاف النظام الرئاسي ، 1968 ؛ J.
Lambert ، التاريخ الدستوري للاتحاد الأميركي ، 1930 ـ 1937 ، 4 أجزاء ؛ N.M. Butler ،
الولايات المتحدة الأميركية ، أصولها ، تطورها ، وحدتها ، 1925 ؛ A.C. McIlughilin ، التاريخ
الدستوري للولايات المتحدة ، نيويورك ، 1953 ؛ A.M. Holcombe, Our more perfect Union:
From 18th century principles to 20th century practice ، كمبردج ، 1950 ؛ C.B.
Swisher ، التطور الدستوري الأميركي ، طبعة ثانية ، بوسطن ، 1954 ، C.M. McIlwain ،
الثورة الأميركية : التفسير الدستوري ، نيويورك ، 1923 ؛ A. Kelly, W.A. Harbison ، الدستور
الأميركي : أصوله وتطوره ، 1948 .

حول الكونغرس ، انظر M.F. Toinet ، كونغرس الولايات المتحدة ، 1972 ؛ F.M.
Riddick ، كونغرس الولايات المتحدة : تنظيمه وأصوله ، واشنطن ، 1949 ؛ H. Walker, The
legislative process ، نيويورك ، 1948 ، G.B. Galloway, Congresss at the cross roads ،
نيويورك ، 1946 ؛ E.S. Griffith ، الكونغرس ، دوره المعاصر ، نيويورك ، 1945 ؛ R.
Young ، الكونغرس الأميركي ، نيويورك ، 1958 ؛ R.L. Peabody, N.W. Polsby, New pers-
pectives on the House of Representatives ، شيكاغو ، 1963 ؛ M.S. Stedman ، عمل
الكونغرس ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 737 . ـ حول مبدأ العضوية في مجلس
الشيوخ ، انظر : B. Hinckley, The seniority system in Congress, Bloomington 1971 . ـ
دراسة معمقة لأعضاء مجلس الشيوخ وعقليتهم : D.R. Matthews, US Senators and their
world, Chapel Hill ، 1960 ؛ تحليل اقتراع النواب ، بالطرق الرياضية : D. Mac Rae, F.H.
Goldner, Dimensions of congressional voting ، بركلي ، 1958 ؛ انظر أيضاً : R.B.
Ripley, party leaders, in the House of Representatives ، واشنطن ، 1967 .

محلوية الكونغرس . ـ إن مستوى المناقشات ، في كونغرس الولايات المتحدة ليس مرتفعاً جداً :
ويبدو أنه أدنى بكثير من مستوى النقاشات في البرلمانات الكبرى للعالم . وإذا كان عديد من أعضاء مجلس
الشيوخ وبعض النواب رجالاً ذوي أهمية ، فإن الغالبية الكبرى لأعضاء الكونغرس هي نفسها على قدر

كبير من العادية . ويأتي هـذا ربما من واقعـة أن الحياة السياسية في الـولايات المتحـدة لا تتمتع بـالاعتبار الشعبي الذي تتمتع بـه في أمكنة أخـرى من العالم : فهي إذن لا تجتـذب النخبة . والمـدة القصيرة جـداً لتفويض النواب لا تزيد من أهمية المناقشات ، بل العكس تماماً . إن مجرد معرفة أن المسألـة التي تستغرق مناقشتها أطول مدة والتي تناقش في أغلب الأحيان منذ عام 1900 هي مسألة الـرسوم عـلى المارغـرين ، ومسألة معرفة ما إذا يجب أو لا يجب تقديمها بشكل يختلف عن شكل الزبـدة (انظر : A. et S. Tunc ، المنظومة الـدستوريـة للولايات المتحـدة الأميركيـة ، جزء II ، ص 69 ـ 70) ، نقـول أن هذا يحـدد لنا بوضوح الاهتمامات العادية للكونغرس . صحيح أن البرلمـانات الـديمقراطيـة الأخرى تهتم غـالباً بمسـائل مشابهة .

أما ما يبـدو أكثر خـطورة وخصوصيـة للولايات المتحـدة فهي « محلوية » البـرلمانيـين المتزايـدة . إن أعضاء مجلس الشيوخ والنـواب يهتمون قبـل أي شيء بمسائـل ولايتهم ولا يعلقون إلا أهميـة ضيقة جـدّاً (عـدا استثناءات) للمسـائل الـوطنية ، وأقـل من ذلك للمسـائل الـدولية . إن واقعـة أن الـذين يمكن انتخابهم في هذا أو ذاك المجلس هم الذين يقيمون في الدولة التي يتقدمون فيها تلعب دوراً كبيراً ؛ وأكـثر من ذلـك ، هيمنة الـولايات الصغيرة ، حيث تبرز فيهـا الذهنيـة التحزبيـة . لكن العوامـل الأسـاسيـة لـ « محلوية » الكونغرس هي بدون شك « محلوية الأحزاب » ، التي سنبحثها لاحقاً ، وخاصة « محلوية » الرأي العام . إن أياً من البلدان الديمقراطية الكبرى ، بدون شك ، لا يحمل ذهنية أكثر إقليميـة من التي تسود في الولايات المتحدة . غير أنه يجب أن نضيف بأن « محلوية » الرأي العام والكـونغرس تخـف منـذ بضع سنوات ، بما يخص المسائل الدولية . وهذا يترجم تطور بلد يتوصل اليوم ، بعد انـزاوئه عـلى نفسه خلال كل تاريخه ، وبدون جيران ، يتوصل إلى موقع مهيمن في الحياة السياسة العالمية .

المنظومة الانتخـابية للولايـات المتحدة : اقـتراع غير متسـاوٍ وضيق . ـ يتنظم التمثيـل السياسي في الولايات المتحدة بشكل يعرضه للنقد الشديد :

1 ـ في الـواقع ، إن الاقـتراع هو ضيق في كثـير من الولايـات ، إذ أن القوانـين الانتخـابيـة تنشئهـا هـذه الدول بالذات . بعض الدول تطالب أولاً بإقـامة طـويلة (سنتان) ، من شـأنها أن تبعد عن التصـويت عدداً كبيراً من الأشخاص في بلد شديد الحركية . من ناحيـة ثانيـة ، تشترط نصف الـولايات أن يعـرف الناخب القراءة ، أو القراءة والكتابة : بلا ريب ، تراجع الأمية يخفف من أهمية هذا البند ؛ ولكنـه يفيد لابعاد السـود من الاقتراع . بعض الولايات تذهب أبعـد من ذلك ، فتشـترط من الناخب أن يجيـد تفسير الدستور : نرى هنا إلى أي اعتباطية يمكن أن يقـود هذا البنـد ، الذي يفيـد هو أيضـاً في إبعاد النـاخبين الملونين (السـود) . أخيراً ، أبقت عدة ولايات طويلاً على منـظومة « دافعي الضرائب » : فبعضهـا تحرم من حق التصويت الأشخاص الذين لا يستطيعون أن يثبتوا أن لديهم مداخيل كافية لتلبية حـاجاتهم ، 7 ولايات جنوبية تفرض دفع رسم انتخابي Poll Tax قليـل اجمالاً (كسـابقاتهـا هذه التضييقـات عبر دفـع الرسوم تستخدم خاصة ضد السود) . التعديل الـ 24 على دستور الولايـات المتحدة (1964) ألى كـل التضييقات على حق التصويت لعدم دفع الرسوم الانتخابية أو أية ضريبة أخرى ، بما يتعلق بالانتخـابات الفدرالية . ـ يمكن أن نذكر أيضاً أن منظومة تسجيل الناخبين هي غير كافية في كثير من الدول ، مما يؤثـر ربما على العـدد المرتفـع للمتغيبين . أخيـراً ، من غير النـادر أن يشارك فقط أقـل من نصف الأشخاص ، الذين هم في سن الاقتراع ، فعلياً التصويت ، وصحيح أن كثيراً منهم يتغيبون إرادياً .

2 ـ الطابع اللامساواتي للاقتراع هو أكثر غرابة . في مجلس النواب ، هناك تمثيـل ضئيل للولايـات

الكبرى وتمثيل فائق للدول الصغرى : لكن هذه الظاهرة تبدو معتدلة وأقل بالاجمال ، مما يحصل في كثير من الدول الديمقراطية في مجلس الشيوخ ، على العكس ، اللامساواة في التمثيل هي كبيرة جداً : وإذا كانت المقارنة التي أشرنا إليها أعلى بين أعضاء مجلس الشيوخ في ولاية نيويورك ، الذين يمثل كل واحد منهم 8 ملايين أميركي ، وأعضاء مجلس الشيوخ في الألاسكا ، الذين يمثل كل واحد منهم 110000 أميركي ، إذا كانت هذه المقارنة تستند إلى حالة قصوى ، يبقى صحيحاً أن الولايات التي تضم أقل عدد من السكان تنعم بأغلبية ساحقة في مجلس الشيوخ .

قانونياً ، يبررُ ذلك بحجة « حقوق الولايات » و « المساواة بين الولايات » . وليس هذه الحجة دون قيمة . ولكن ، سياسياً ، النتيجة هي في إعطاء وزن ساحق لمجلس الشيوخ في الولايات الجنوبية - الغربية وفي ولايات جبال روكي التي لا يساعدها انعزالها الجغرافي وتفوقها الزراعي على حمل رؤى سياسية منفتحة . في الواقع ، هذه اللامساواة في التمثيل تتجه - كما في كل الديمقراطيات الغربية - إلى تعزيز القوى المحافظة .

حول الرئاسة ، الكتاب الأساسي هو كتاب : E.S. Corwin, The President: office and powers ، طبعة رابعة ، نيويورك ، 1957 ؛ انظر أيضاً L.W. koenig ، رئيس الحكومة ، طبعة ثانية ، نيويورك ، 1968 ؛ H. Finer, The presidency: Crisis and regeneration ، شيكاغو ، 1960 ؛ R.E. Neustad ، السلطة الرئاسية ، نيويورك ، طبعة ثانية ، 1964 (ترجمة فرنسية ملخصة : سلطات البيت الأبيض ، 1968) وعدد أيلول 1956 من : The Annals of American Academy of Political and social science ، المكرس لمكتب « الرئيس الأميركي » ، E.E. Carnwell ، الرئاسة الأميركية : Vital Center ، شيكاغو ، 1966 ؛ C. Jackson, Presidential vetoes (1792 - 1945) ، Atheus (Geo.)، 1967 . - حول الوزارة المصغرة : R.F. Fenno, The President's cabinet ، كمبردج (Mass) ، 1959 ومقالة A. Tunc في متفرقات بوردو ، 1976 . D. Lévy ، وزارة رئيس الولايات المتحدة ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 363 . - حول الانتخابات ، انظر : T.H. White ، انتصار كندي ، 1961 ؛ طبعة ثانية ، 1968 ؛ D.M. Ogden, A.L. Peterson, Electing the President ، طبعة ثانية ، 1968 ؛ N.W. Polsby, A.B. Wildavisky, Presidential elections: strategies of American electoral politics ، نيويورك ، طبعة ثالثة ، 1971 (ترجمة فرنسية ، جزئية : الناخب والرئيس ، 1968) ؛ E.H. Roseboom ، تاريخ الانتخابات الرئاسية ، نيويورك ، 1957 . - حول اختيار المرشحين ، انظر : P.T. David, R.M. Goldman, R.C. Bain, The politics of national party convention ، نيويورك ، 1960 . - بشأن أمناء السر ، F. d'Onofrio, La posizione dei ministri nel sistema di governo degli Stati Uniti, Naples, 1966.

نائب الرئيس . - ينتخب نائب الرئيس في نفس الوقت الذي ينتخبُ فيه الرئيس وهو يلعب دوراً هشاً . يقول جون أدامس : « إنها الوظيفة الأكثر تفاهة التي استطاعت اختراعها مخيلة الانسان » ، واعتبر تيودور روزفلت ، عندما انتخب نائباً للرئيس ، بأنه « لبس الحجاب » . إن وظيفته الأساسية هي في الحلول محل الرئيس عندما يتوفى ، أو يستقيل أو يُمنَع من ممارسة وظائفه : في هذه الحالة يصبح نائب

الرئيس رئيساً إلى حين نهاية ولاية الرئيس الذي يحل محله (يمكنه بعدئذ أن يتقدم إلى الانتخابات ولكنه لا يستطيع ملء ولايتين متتاليتين ، إلا إذا لم يحل محل الرئيس الأصلي خلال أكثر من سنتين ، طبقاً للتعديل رقم 22) . يمكن انتقاد المنظومة التي تؤدي إلى إخراج رجل يحتل مركزاً ثانوياً من الظل ، وإعطائه المركز الأول في الدولة في حالة شغور مركز الرئيس . خارج الدور الانتظاري هذا ، نائب الرئيس هو رئيس مجلس الشيوخ : لكنه لا يقترع إلا في حالة قسمة متساوية للأصوات ، كما يمكن أن يحل محله رئيساً بالنيابة ، ينتخبه أعضاء مجلس الشيوخ يبقى الرئيس باتصال مستمر معه ، كما مع سبيكر المجلس وزعيمي حزبه . غير أنه لوحظ في عام 1952 ـ 1960 تطوير لوظائف نائب الرئيس ، تحت تأثير نائب الرئيس ريتشارد نيكسون الذي بذل نشاطاً كبيراً . ـ انظر : E.W. Waugh ، القنصل الثاني : نيابة الرئيس ، Indianapolis ، 1956 .

تطور اللجان الإدارية . ـ إحدى الميزات المهمة لتنظيم السلطة التنفيذية الأميركية ، في المرحلة المعاصرة ، هي تطور المكاتب الإدارية المستقلة ، المسماة « اللجان المستقلة ذات السلطة التنظيمية » . إنها تنظم وتراقب النشاط الخاص في عدد كبير من المجالات : عمل ، اعتماد ، مصارف ، تجارة ، اتصالات ، طاقة كهربائية ، الخ . إنها تنطوي على سمتين أساسيتين : أ ـ فهي لا تتلقى أوامر من الرئيس ولا يستطيع هذا الأخير عزل أعضائها بحرية . ب ـ إنّها تملك سلطة تنظيمية خاصة . بعض هذه اللجان تتمتع بصلاحيات قانونية : إنها تلاحق المخالفات وتحكم عليها في درجة البداية تبعاً لإجراءات مبسطة .

هذه اللجان الإدارية كانت موضوع انتقادات شديدة . حاول الرئيس روزفلت الإشراف عليها على نحو أوثق عام 1937 ؛ صدر قانون عام 1946 فرض قواعد إجرائية على نشاطها القانوني . ولكن ، كما يبدو ، إنها تلبي حاجة ما وتميل إلى الازدياد لا إلى الزوال .

حول هذه اللجان : R.E. Cushman, The independent regulatory commissions, 1941; M.W. Dimock, Business and government, 1949; G. Warren, the federal administrative procedure act and the administrative agencies, 1947; E.M. Redford, Adminstration of national economic control, 1952.

صعوبات السلطة التنفيذية الأميركية . ـ المنظومة الرئاسية الأميركية تنطوي على حسنات كبيرة جداً : وحدة الآراء ، استقرار السلطة ، فعالية وسرعة العمل . قرار الرئيس ترومان لدى إرسال الجيوش إلى كوريا عام 1950 هو معبر جداً على هذا الصعيد . إذا كان عمل السلطة التشريعية يسير على نحو سيء إجمالاً فإن عمل السلطة التنفيذية ، على العكس يسير بشكل جيد .

هناك وجه سيء يأتي من اتساع المهمات الملقاة على عاتق الرئيس . جميع القرارات المهمة في جميع المجالات تتعلق به : في الواقع ، يصعب عليه اتخاذها . أمناء السر يتخذون كثيراً منها : لكن غياب التضامن الوزاري واستقلال الوزارات يعيقان تنسيق النشاطات .

لكل وزارة عقلية خاصة ، وهذه ظاهرة أكثر بروزاً منها في البلدان الأخرى ينتج عن ذلك أن

المسائل المتعلقة بعدة وزارات هي غالباً غير قابلة للحل ، عندما لا تكون من الأهمية بحيث ترقى إلى التحكيم الرئاسي .

حول المحكمة العليا ورقابة دستورية القوانين ، انظر : R.G. McCloskey ، المحكمة العليا للولايات المتحدة ، 1965 ؛ الاجتهاد الدستوري للمحكمة العليا للولايات المتحدة (1961 - 1963) ؛ 1965 (أعمال وأبحاث كلية الحقوق في باريس) ؛ E. Lambert ، حكم القضاة والصراع ضد التشريع الاجتماعي في الولايات المتحدة ، 1921 ؛ M. Gallaud ، الرقابة الثانوية لدستورية القوانين في الولايات المتحدة ، أطروحة باريس ، 1932 ؛ C.S. Hyneman, The Supreme Court on trial ، نيويورك ، 1963 ؛ G.A. Schubert, Constitutional politics ، نيويورك ، 1960 ، A.F. Westin, The Suprem Court: view of inside, 1961 C.B. Swhisher, The supreme court in modern role ، نيويورك ، 1958 ؛ J.R. Schmidhauser ، المحكمة العليا ، 1960 ، B. Schwartz ، المحكمة العليا ، نيويورك ، 1957 ؛ A.M. Bickel, The least dangerous branch: The Supreme Court and The bar of politics, Indianapolis, 1962; C.E. Hugues, The superme Court of the United States ، نيويورك ، 1966 والدليل السنوي الذي يصدر منذ 1960 : المحكمة العليا ، review ، شيكاغو . كانت ممارسة المحكمة العليا للرقابة على دستورية القوانين عرضة لانتقادات عدة . منذ 1921 تكلم كاتب فرنسي عن « حكومة القضاة » . في الواقع حتى 1937 ، « سادت الرقابة على دستورية القوانين على نحو سيّء للغاية » (A. Tunc) يجب الاشارة أولاً إلى الترددات ، وعدم التوافقات ، وبطء المحكمة العليا . وأخطر من ذلك ، هي اتجاهاتها السياسية ، المحافظة والرجعية ، والتي تتعارض مع السياسة الحكومية : معارضة للقوانين الاجتماعية في بداية القرن العشرين ، معارضة للتدخلات في المجال الاقتصادي ، معارضة للنيو ديل (New Deal) عام 1937 . بالنسبة لكثير من القوانين التي ألغتها المحكمة ، السمة اللادستورية هي غير أكيدة البتة : وفقط الخيارات السياسية للقضاة تفسر قراراتهم .

إن النزاع الذي تواجهت فيه المحكمة العليا وروزفلت عام 1937 أدى إلى نوع من الإمحاء الإرادي ، إلى موقف أكثر اعتدالاً . لم تقع أحكام عدم الدستورية منذ ذلك الحين إلا في حالات صلبة قانونياً ، ولم تؤد إلى ذات الانتقادات . منذ 1954 ، عادت المحكمة إلى موقف أكثر إيجابية ، حول موضوع حظر التمييز العنصري في المدارس : تجدر الاشارة في هذا المجال إلى أن أعضاء هذه المحكمة كانوا دوماً أقل محافظة من المجال الاجتماعي (تبعاً لذهنية ليبرالية القرن التاسع عشر التي تطبع بقوة العقلية الأميركية) ، من ناحية ثانية ، يبدو المضمون القانوني لهذا الاجتهاد رصيناً . انظر : S. Hoffmann ، التمييز ضد السود والقانون الدستوري للولايات المتحدة ، مجلة القانون العام ، 1955 ، ص 116 . مظاهرات أخرى لهذه الايجابية القانونية : القرارات التي تعتبر مخالفاً للدستور التقسيم غير المتساوي للدوائر الانتخابية ، بالنسبة للانتخابات التشريعية في الولايات (1962) ، ثم للانتخابات في مجلس النواب (1964) .

حول المؤسسات والحياة السياسية للولايات ، انظر : W. Anderson, C. Penniman et E.W. Weidner, Government in fifty states ، نيويورك ، 1960 ؛ V.O. Key, American state politics ، نيويورك ، 1957 ؛ R.W. Maddox et R.F. Fuquay, State and local

governments ، طبعـة ثـانيـة ، 1969 ، The Book of The States (نشرة نصف سنـويـة) ،
واشنـطن ؛ S.C. Patterson, American legislative behavior, Princeton, 1968; A. Heard, State legislatures in American politics, Englewood Cliffs, 1966; The American commonwealths series ., publiées sous la direction de W. Brooke Graves (نيـويـورك) . -
حول المجلس الواحـد لنبراسكـا ، انظر : A.C. Breckenridge, One house for two ، واشنـطن ، 1957 .

حـول الأحزاب السيـاسية الأمـيركية ، انـظر بيبليوغـرافيـا S. Hurtig ، المجلة الفـرنسيـة للعلوم السيـاسية ، 1959 ، ص 707 و J.L. Seurim ، البنيـة الداخلية للأحـزاب السياسيـة الأمـيركيـة ، 1953 ، التي تكون جهود تفسـير معمق ، ولكن ربما بمنهجيـة فعاليـة . بين الأعـمال الأميركيـة ، انظر : W.J. Crotty, D.M. Freeman, D.S. Gatlin, Political parties and political behavior ، طبعـة ثـانيـة ، بـوسـطن ، 1971 ؛ C. Rossiter, Parties and politics in America, Ithaca ، 1961 . (ترجمة فرنسية : ديمقراطيون وجمهـوريون ، 1965) ؛ K. Lawson, Politics parties and democracy in U.S.A ، نيـويورك ، 1968 ؛ F.J. Sorauf, Political parties in the American system ، بـوسـطن ، 1964 ؛ S.J. Eldersveld, Political parties: a behavioral analysis, شيكاغو ، 1964 ؛ E. Schattschneider, Party government ، نيويورك ، 1941 ؛ V.O. Key, Politics, parties and pressure groups ، طبعـة رابعة ، نيـويوك ، 1958 ؛ A. Leiserson, Parties and politics ، نيويورك ، 1958 ؛ H. Bone, American politics and the party system ، طبعة ثانية ، نيويورك ، 1955 ؛ I. Hinderaker, Party politics ، نيويورك ، 1956 .

حـول دور الأحـزاب في الـولايـة ، انـظر : D.B. Truman, The governmental process ، نيـويورك ، 1951 ، و The Congressional party ، نيـويورك ، 1959 . ـ حـول الحياة السيـاسيـة والرأي بشكل عـام ، S. Lubell, The future of American politics, 1951; J. Gunther, Passeport pour les USA (ترجمة فرنسية) ، 1954 . ـ حول الحياة السياسية للولايـات الجنوبيـة : V.O. Key, Southern politics ، نيـويورك ، 1949 . ـ حـول سلوك الناخبـين ، انـظر : A. Campbell (وآخـرون) ، The american voter ، نيـويـورك ، 1960 ، وقـد انتقـده W. de Vries و Tarr ؛ The ticket-splitter: a new force in American politics, Grand Rapids 1972 ، والاحصائيات الانتخاربية R.M. Scammon, America votes ، 3 أجزاء ، نيويورك ، 1956 ـ 1959 .

الثنائية الحـزبية والنـظام السياسي . ـ لـو كان لـلأحزاب الأمـيركية البنيـة الصلبة نفسهـا التي تميز الأحزاب البريطانية ، لكان النظام السيـاسي للولايات المتحـدة مختلفاً تمـاماً . لـو انتمى الرئيس وأغلبيـة الكونغرس لذات الحزب ، لكنا أمام تمركز للسلطات لصالح الحزب الأغلبي ، كما في بـريطانيـا : ولكن في حـالة انتمـاء الرئيس وأغلبيـة الكونغـرس لأحزاب مختلفـة (ما هـو ممكن الحصـول ، بسبب الفـوارق الانتخابية الزمنية : هذا ما حصل غالباً في تاريخ الولايات المتحدة) ، فإن فصل السلطات يغدو صارمـاً جداً ويؤدي هذا الوضع إلى استحالة الحكم .

غير أن غياب النظام في الأحزاب الأميركية يغير كاملاً المنظومة . في الاقتراعات المهمة ، لا يصوت أبداً جميع أعضاء حزب معين بالشكل ذاته . والنتيجة هي ذاتها فيما لو كنا أمام أحزاب متعددة . في الفترة 1954 ـ 1960 ، استند رئيس جمهوري على تحالف مشكل من ديمقراطيين وجمهوريين (« ليبراليي » الفريقين) : والغريب في الأمر هو أن أغلبيته في الكونغرس كانت أكثر صلابة من الفترة 1952 ـ 1954 ، حيث كان يهيمن على الكونغرس حزب الرئيس نفسه . ـ حول نظام الحزب في الهيئات التشريعية للولايات ، انظر المقالة المفيدة لـ M.E. Jewell ، في : L'Americ. Politic. Science Review ، 1955 ص 773 .

الدور الأساسي للحزب : ضبط « الاقتراع » و « الرعايا » . تهدف الأحزاب الأميركية إلى تأمين « ضبط » عدد من الأصوات ، غير الـ «Captains» ، كافية لنيل الأغلبية ، في الانتخابات الأولية كما في الانتخابات (الرئيسية) . ففي دائرة من 400 ناخب ، يمكن للكابتن /Captain/ أن يجمع كتلة أكيدة من 60 إلى 100 صوت : وهذا كافٍ في كثير من الحالات للفوز (إذ أن الهامش العادي بين الأحزاب هو ضعيف جداً) . في تشكيلة « كتل الأصوات » هذه ، كما في تعيين Captains (أو الزعماء) وإخلاصهم ، ثمة عنصر يلعب دوراً مهماً جداً : « الرعاية » . نعرف أن قسماً كبيراً من الوظائف العامة الأميركية ، خاصة في الولايات أو البلديات ، لا تُملأ بالمباراة أو على أساس رتب قضيته ، بل تعطى كمكافأة للأصدقاء السياسيين : إنها منظومة « الغنائم » . عندما تغير البلدية أو الولاية أغلبيتها السياسية ، نشهد تغييراً هائلاً للموظفين الإداريين . إن قسمة هذه « الغنائم » تشكل ما أسميناه الرعاية /Le patronage/ . في جميع البلدان ، توجد آلية مشابهة في أساس الحياة السياسية : ولكن ليس لها الأهمية ذاتها التي تكسبها في الولايات المتحدة . غير أن تطور (نظام الكفاءة merit system) في تعيين الموظفين يتجه إلى التقليل من دورها شيئاً فشيئاً .

تؤدي منظومة الرعاية هذه أحياناً إلى التضخم . عندما تنجح شخصية معينة في فرض سلطتها على مجموع زعماء حزب ما ، في مدينة أو كونتية ؛ عندما تنجح في الامساك بالسلطة البلدية أو المحلية ، تسمح لها « الرعاية » بالاحتفاظ بها . وبما أن القضاة وقادة الشرطة وكل السلطات هي منتخبة ، يمكن لهذه الشخصية في هذه الحالة أن تنعم بسلطة مطلقة . يقال هنا بأنها شكلت « ماكينة » هي زعيمتها (boss) . وهذه الماكينات هي غالباً متطورة في المدن ، التي نجحت في إرهاقها أحياناً والسيطرة عليها ؛ لكننا نلحظ بعض التطور في منظومة الزعامة هذه : زعامة رجال الأعمال الذين لا تهمهم إلا مصالحهم ، تحل محلها اليوم ، أحياناً ، زعامة أشخاص يلتفتون أيضاً لمصلحة مواطنيهم ؛ على كل حال ، هذه الظاهرة هي في صدر الزوال ، لم تتجاوز هذه الزعامة عادة حدود مدينة أو كونتية . في الجنوب ، شهدنا تشكل « ماكينات » تهيمن على كل ولاية بأكملها . بعضها يشبه دكتاتورية حزب واحد : والمثال الأفضل على هذا الصعيد هو حالة Huey Long في لويزيانا ، قبل الحرب .

حول الجماعات الضاغطة ، انظر : L. Dion ، الجماعات والسلطة السياسية في الولايات المتحدة ، كيبك ، 1965 ؛ مقالة A. Mathiot في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1952 ، ص 429 وما يتبع ؛ H. Zeigler, Interest group in American Society, Englewood Cliffs, ، 1946 ؛ D.C. Blaidsdell, American democracy under pressure ، نيويورك ، 1957 ؛ والعدد الخاص في مجلة « حوليات الأكاديمية الأميركية للعلوم الاجتماعية والسياسية » ، أيلول 1958 .

أهميـة الجماعـات الضاغـطة في الولايـات المتحدة . ـ تلعب الجـماعـات الضـاغـطة دوراً في الحيـاة السيـاسية لجميـع البلدان . ولكن في الولايـات المتحدة ، هـذا الـدور هـو أكـثر تـطوراً منـه في الأمكنـة الأخرى . إن غياب الايديولوجيا عند الأحزاب ، وواقعة أنها تشكل أساساً مـاكينات لجمـع الأصوات ، ليسا ، بدون شك ، غريبين على هذه الواقعة . ولكن الرأي العام الأميركي نفسه هو الذي يشكل بـدون شك الجوهـر الأساسي لهـذه الظاهـرة . فإن الاعتقـاد القديم بـأن المصلحة العـامة هي مجمـوع المصالـح الخاصة يبقى قوياً جداً في أميركا ، حيث يبدو طبيعياً وليس مستغرباً ، أن تدافع كل مجموعة عن نفسها . إن غيـاب الاحترام للدولـة وللحياة السيـاسية ، ولاحتـرام الرئيس للمال ، الـذي يشكل المعيـار الأعـلى للقيم ، يذهبان في نفس الاتجاه . أياً كـان من أمر ، إن أهميـة « الجماعـات الضاغـطة » واللوبية تعـطيان للحياةَ السياسية الأميركية شكلها الخاص .

إلا أن تحول الشركات الأميركية الكبرى ينزع إلى التقليل من اللوبية وإلى خلق أشكال جديـدة من الضغط على الدولة ، عبر تداخل بين القطاع العام والقطاع الخاص : انظر حول هذه النقطة تحليل J.K. Gailbraith ، في : Le nouvel Etat industriel ، 1968 ، ص 301 ـ 321 .

القسم الثالث

الأنظمة التسلطية الرأسمالية

إن مفهوم الأنظمة التسلطية الرأسمالية يتطابق مع تسميتها . فهي أولاً أنظمة تسلطية ، أي أن السلطة لا ترتكز على انتخابات حرة ، وأن الحكام لا يمكن أن يبعدهم المواطنون بعدم تحديد انتخابهم لهم ، وإن المعارضة ممنوعة ولا يوجد تعددية بل أحادية سياسية . ثم إنها أنظمة رأسمالية ، أي مرتكزة على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمنشأة الحرة . غير أن بعضها يتطابق مع بنية اقتصادية سابقة للرأسمالية الصناعية : بنية الاقتصاديات الزراعية المرتكزة على الملكيات العقارية الكبرى المستغلة تبعاً لنمط على درجات متفاوتة من الأرستقراطية . عندما نتكلم عن أنظمة رأسمالية ، لا تؤخذ كلمة رأسمالي بالمعنى الدقيق للرأسمالية الصناعية ، ولكن بمعنى أوسع : كل نظام مرتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، كل نظام غير اشتراكي .

يمكن تصنيف الأنظمة التسلطية الرأسمالية إلى فئتين : بعضها يرتكز على المنظومة السياسية القديمة التي كانت الأكثر انتشاراً في العالم منذ القدم حتى القرن التاسع عشر : المنظومة الملكية ، حيث ترتكز السلطة على الوراثة . هذه المنظومة تكوّن مخلفة تاريخية : لكنها لا تزال تعمل في عدة بلدان . الأنظمة التسلطية المحافظة الأخرى هي دكتاتوريات . ومؤسساتها السياسية تشبه أحياناً وإلى حد كبير الدكتاتوريات الاشتراكية ، خاصة نظام الحزب الواحد ، القمع ، الخ . لكن سياقها الاجتماعي ـ الاقتصادي مختلف تماماً : فهو رأسمالي من ناحية واشتراكي من ناحية أخرى . إن أهدافها هي أيضاً متعارضة ، فالدكتاتوريات الاشتراكية تؤكد بأنها أنظمة انتقالية ، هدفها خلق شروط ديمقراطية حقيقية ، والدكتاتوريات المحافظة تعلن بأنها دائمة وأنها لا تحمل أي هدف ديمقراطي نهائي .

الفصل الأول

الملكيات التقليدية

إن الملكة هي نظام سياسي حيث تنتمي السلطة لفرد (ملك ، ملكة ، إمبراطور ، إمبراطورة) يصل إلى السلطة عبر ولادته . كان هـذا النظام الأكـثر انتشاراً في العـالم قبل الثورات الديمقراطية للقرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين . مـا خلا الجمهـوريات المدينية للعصور الوسطى ، والقرون الوسطى والنهضة (وجزء كبير من المتحدات المسـاة بدائية : أي المتحدات دون كتابة) ، فإنّ غالبية البلدان كانت خاضعة للملكيات منـذ بدء الإنسانية . أحياناً ، كانت تخف وطأة الوراثة بعـدة أشكال أمـا أنه يحق لأرستقـراطية من النبلاء والكهنة أو المحاربين اختيار الملك الجديد من داخل عائلة أو عدة عـائلات ؛ وأمـا أن تنتج البنوة بين السلطان وخليفه عن التبني وليس فقط عن الوراثة .

اليـوم ، الملكيات هي مخلفـات تاريخيـة . نجـد أيضـاً ملوكـاً أو ملكـات ؛ بعض البلدان المتـطورة : ولكنها لم تعـد سـوى رمـوز دون سلطات ، نـوع من المتـاحف الحيـة والأنظمة السياسية التي توجد فيها لا تكون ملكيات ولكنها تشكل جزءاً من الديمقراطيات الغربية ، إذ أنه لا يوجد أية فوارق عملياً بين الأنظمة التي يكون فيها رئيس الدولة رئيساً لجمهورية برلمانية ، وتلك التي يكون فيها رئيس الدولة ملكاً لـ « ملكية » برلمانية . إلا أن الطابع الغرائبي أو الجذاب هـو أكبر في الحـالة الثـانية ، وهـذا ثمين بـالنسبة للمجـلات الأسبوعية المصورة ، إن الملكيات الحقيقية ، حيث يمارس الملك فعليـاً السلطة العليا ، لم تعد موجودة إلا في بعض البلدان نصف المتطورة أو المتخلفـة . وهي غالبـاً جد بـدائية . غير أن بعضها ينطوي على ميـزات حديثـة . من المفيد إجـراء مقارنـة بين هـذه الأنظمـة والملكيات الأوروبية القديمة .

I ـ الملكيات الأوروبية القديمة

مع أن هذا الكتاب هو مكرس للأنظمة السياسية المعاصرة ، فإنه من الضروري تحليل الملكيات الأوروبية القديمة بإيجاز ، والتي لم تعد موجودة في أي مكان . أولاً ، لأن الملكيات الحالية للبلدان المتخلفة أو نصف المتطورة تشبهها إلى حد ما . ثم إن الأيديولوجيا المحافظة الحديثة هي تكييف ، إلى حد معيّن ، للأيديولوجيا المحافظة التقليدية ، المرتبطة بالملكيات الأوروبية القديمة .

1 ـ السياق الاجتماعي والأيديولوجي

إن الأنظمة الأوروبية القديمة هي مجتمعات متخلفة ترتكز خاصة على ملكيات ريفية يملكها أرستقراطيون . منظومة قيمهم هي أساساً دينية ، أبوية ومحافظة .

السياق الاجتماعي الاقتصادي

إنها أنظمة رأسمالية ، بمعنى أنها ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . لكن الأمر بعيد عن الرأسمالية الصناعية ، ليست فقط لأن الاقتصاد هو ذو هيمنة زراعية ، بل لأنه يحد من الإنشاء الحر للمؤسسات (أو المنشأة الحرة) ومن المنافسة .

١ ـ مجتمع زراعي (ريفي)

كتاب الأنظمة الأوروبية الملكية القديمة تعمل ضمن مجتمعات هي أقرب إلى البلدان النامية اليوم منها إلى البلدان الصناعية الحديثة . بالتأكيد ، نحن هنا بعيدون عن القرن الوسيط الأعلى ، حيث كانت الأرض المصدر الوحيد للغنى ، حيث كان الناس يعيشون في إطار الملكيات الزراعية الكبرى التي تنتجُ في إطار اقتصاد شبه مقفل . ابتداء من القرن الحادي عشر ، ظهرت من جديد الصناعة والتجارة ، وتعددت المدن (مما ولد الحركة المتحدية mouvement communal) ، وتطورت البورجوازية . رغم هذا ، بقي الاقتصاد زراعياً في غالبيته قبل الثورات الصناعية للقرن التاسع عشر وبقي كذلك مدة طويلة ، تقريباً حتى حرب 1914 . ولم يغير تطور الصناعة والتجارة والبورجوازية وثم الطبقة العاملة المجتمع الزراعي إلا ببطء .

استند هذا المجتمع الزراعي إلى الملكيات الكبرى ذات الاستثمار الموسّع ألغيت القناتة الإقطاعية من كل مكان تقريباً ، ولكن بقيت بعض آثارها . هناك عدد قليل من الفلاحين المالكين ، والوكلاء الذين يقومون بإدارة الملكيات في غياب السيد يستغلون المؤاكرين والمزارعين . بعض دول أميركا اللاتينية الحالية تعطي فكرة عن هذه البنية

لأوروبا ما قبل 1789 . إلى جانب النبلاء ، تمسك المتحدات الدينية . بجزء مهم من الملكية العقارية . مع هذا ، ليس جميع الفلاحين بؤساء ، وبعض المزارعين يبدأون بتكوين طبقة وسيطة زراعية ، شأنهم شأن الوكلاء والوسطاء .

2 ـ مجتمع أرستقراطي وتعاوني

لا الملكيات الخاصة الأرضية ولا الصناعات والتجارة تنظمها قوانين الرأسمالية الحديثة : المنشأة الحرة ، المنافسة الحرة . بالتأكيد ، إنه اقتصاد سوق لكن اقتصاد السوق هذا تمسك به قواعد قانونية تحد من حرية المنشأة (إنشاء المؤسسات) والمنافسة وانتقال الملكية وحركية اليد العاملة ، الخ . إنه يشتغل في إطار مجتمع تراتبي ينزع إلى الجمود .

● تنتمي الملكيات العقارية الكبرى بصورة عامة لنبلاء ، أي أناس يفيدون من وضعية قانونية امتيازية توفر لهم مركزاً مهماً في الدولة ووضعاً مهيمناً بالنسبة للفئات الأخرى من فئات المجتمع فالإنسان النبيل (الذي ينتمي إلى طبقة النبلاء) هو ضابط في الجيش ، أو عنصر من حاشية الملك ، أو من الذين يتبوأون مسؤوليات عامة كبرى ، أو يحتكرون ألقاب « المطران » أو « القس » في الأديرة الخ : بالمختصر ، هذا يعني أن هؤلاء هم في إدارة الدولة (بعض الملوك أدخلوا تدريجياً أشخاصاً من عامة الشعب ـ أي غير نبلاء ـ في إدارة الدولة : وهذا أحد مظاهر الملكية المطلقة) . النبيل هو أيضاً ذلك الذي يفيد من تشريفات خاصة ومن حق معمم في التصدّر ، ومن امتيازات قضائية ، وضرائبية ، ومن حق طلب رسوم أو ضرائب من سكان أراضي الإقطاعة (حقوق إقطاعية) .

هذه الوضعية القانونية للنبالة ليست نتيجة لكونها المالكة الرئيسية للأراضي . هناك ازدواجية وتعايش بين الظاهرتين . لقد تكونت الأرستقراطية لأسباب عسكرية : فالنبلاء هم أخلاف المنتصرين أثناء الغزوات ، أو الذين ثبتوا الانتظام العام خلال مرحلة فقدان الأمر التي تبعت انهيار الامبراطورية الرومانية . لقد أخذوا أو أعطوا أفضل الأراضي ، مضيفين هكذا قوتهم الاقتصادية إلى وظائفهم العسكرية ، وثم ، ساعد كل من هذين العنصرين العنصر الآخر : النفوذ العسكري للنبلاء سمح لهم بالاحتفاظ بالأرض ، وملكية الأرض سمحت لهم بصيانة الجيوش الخاصة وخاصة حيازة الجياد ، الوسيلة الأساسية في الحروب (ومن هنا « الفروسية ») . بعد ذلك ، اختفت السمة العسكرية للنبالة لكن الامتيازات القانونية بقيت .

● **البورجوازية والحرفية** ـ لقد تطورت الحرافة ، والتجارة والصناعات الصغيرة والمصارف خارج إطار الأرستقراطية . غير أن هذه الأخيرة ساعدت في هذه الحركة في

بعض البلدان ، لا سيما في بريطانيا ، مما ساعد في التطور السياسي . التجارة الدولية والصناعات ، خاصة ، اجتذبت النبلاء . غير أن البورجوازيين لعبوا دوراً متفوقاً على هذا الصعيد واكتسبوا نفوذاً اقتصادياً هائلاً سمح لهم بتهديم الملكيات التقليدية . بانتظار ذلك ، اندمجوا في أطرها ، عبر لعبة تنظيمات وتراتبيات المنظمات الحرفية . كانت التجارة والصناعة تتجهان إلى اتخاذ الطابع التراتبي والجامد ذاته الذي يسم المجتمعات الزراعية : لكن هذه السمة كانت متناقضة مع متطلبات التقدم الاقتصادي ، مما ساعد في تهديم الملكيات التقليدية .

السياق الأيديولوجي

لقد حملت الأنظمة الملكية القديمة في البداية أيديولوجيا نافعة ، قليلة المنهجية ، ذات قاعدة أساساً دينية وغير عقلانية . وفقط عندما واجهتها الأيديولوجيا الليبرالية ، بدأت هذه الأنظمة بتكوين أيديولوجيا كاملة : الأيديولوجيا المحافظة .

١ ـ القيم الأبوية والدينية

تتطابق الأنظمة الملكية مع البنية الأبوية للمجتمعات الزراعية .

● **البنية الأبوية** ـ إن سلطة رب العائلة في العائلة الريفية الكبيرة ، تقابل سلطة السيد ، رب العائلة مالكة الأرض . جميع النبلاء موجودون ضمن روابط تراتبية معقدة ، مكونة من تبادلات خدمات وحمايات كل نبيل هو تابع لأحد ومتبوع من آخر . لكن هذه الروابط ليست فردية ، إنها جماعية . إنها لا تؤدي إلى تراتبية للأفراد بل إلى تراتبية للعائلات . يحتل الملك قمة هذه التراتبية . إنه رب العائلة الأعلى ، أب الجميع إذا صح التعبير . وكل هذا هو جامد في تقليد مطابق لتقنيات استثمار الأراضي : هي نفسها مرتكزة على التقليد وجامدة . إن حركية الصناعة والتجارة تتعارض مع هذا الجمود الطبيعي للزراعة التقليدية : لكن المنظومة الحرفية كانت تتجه إلى التوسع لتشمل المجال الصناعي والتجاري . إن العلاقات الحرفية « سيد » ـ « صحابة » (Compagnons ، الرفاق في التنظيم الحرفي) هي أيضاً علاقات أبوية .

● **الطابع الديني** ـ للملك أيضاً طابع ديني . في الديانة البدائية ، تختلط الديانة مع الأبوية ، إذ يرتدي رب العائلة سمة مكرسة وللألوهية طابع أبوي . غير أن الملك هو أكثر من أب أعلى على هذا الصعيد . إنه شخصية فوق إنسانية ، شبه إله : وعلى الأقل منتخب من الله . حسب مفهوم بدائي ، الملك هو إله حي . مصر الفرعونية تدفع حتى النهاية منطق المنظومة بتزويجها الفراعنة مع أخواتهم أو بناتهم ، كي تبقى السلطة الملكية

في نفس العائلة الإلهية ، منفصلة عن البشر . كان الأباطرة الرومان موضوع عبادة كآلهة وهم أحياء وكانوا مؤلهين بعد موتهم : يصعب القول إذا كان هذا الطقس وهذا التأليه للامبراطور ينتجان عن اعتقاد حقيقي أو أنه يدخل فقط ضمن إطار الرموزية (إله كرمز) .

بعد ذلك ، تم الانتقال من فكرة الملك الإله إلى فكرة الملك ، ذرية الله . إن مؤسس الأسرة المالكة هو شخصية ألوهية أساسها صفاوة الدم بالنسبة لهذه البنوة الألوهية . هكذا فإن امبراطور اليابان وامبراطور الصين كانا « أبناء السماء » . وفي مرحلة غابرة ، جميع الملكيات تقريباً كانت معتبرة مؤسسة على يد سلف إلهي ، الذي تبرر سمته فوق الإنسانية الخضوع لأخلاقه . هنا أيضاً ، لا يمكننا بدقة معرفة ما إذا كان الناس يؤمنون فعلاً بهذه البنوة الإلهية أو أنها كانت تحمل فقط طابعاً رمزياً . احتمالياً ، تتعلق هذه المسألة بكل بلد وبكل ظرف . في جميع الأحوال ، إن الاحترام المفروض للسلطان ، ومماثلة جرائم القدح في الذات الملكية ، بالتدنيس ، كل هذا يظهر قوة فكرة البنوة الالهية .

في مرحلة ثالثة ، تم الوصول إلى فكرة الملك « منتخب الله » ، أي الذي عينه الله . أسس الأسرة المالكة رجل اختارته الألوهية لتحمل هذه المسؤولية . البنوة الطبيعية هي مرتكزة على هذا الخيار لعائلة من قبل الله . وبصورة عامة يجري تأكيد ذلك ، عند كل خلافة ، بالاحتفالات والتوليات (التنصيبات) الدينية ، التي تثبت بأن الألوهية تبقى على هذا الخيار الأساسي . هكذا يتم الانتقال من « منتخب السيد » (المسيح) إلى « مسيح السيد »(*) التكريس / le sacre / ، وهو احتفال ديني يثبت التولية الإلهية ، غدا الجوهر الأساسي للمشروعية : من هنا الأهمية السياسية لسلوك جان دارك عندما دفعت إلى تكريس ملك ينتمي إلى بنوة غير أكيدة في ريمس Reims . إن الميزة فوق الإنسانية للملك ، والتي يغدق بها عليه تكريسه ، تعطيه سلطات فوق طبيعية : الملك يشفي المرضى ، أي يقيم المعجزات .

2 ـ الأيديولوجيا المحافظة

كان الدين إذن « حجر القبة للملكية » (Albert Mathiez) عندما بدأت تخف سيطرته على المجتمع ، ونشرت الأيديولوجيات الليبرالية فكرة سلطة سياسية علمانية ،

(*) oint du seineur : من فعل oindre (مسح بالزيت المقدس) وتطلق على الكهنة والملوك .

ترتكز على قواعد عقلانية ، فقدت الملكيات التقليدية جوهرها الأساسي . ثم تطورت الأيديولوجيات المحافظة التي كانت تتجه إلى إعطاء الملكيات التقليدية جوهراً جديداً ، علمانياً وعقلانياً . إنها تتطابق إذن مع المرحلة الانحطاطية للملكيات . وبخلاف الأيديولوجيات الليبرالية والاشتراكية التي ساهمت في توليد الديمقراطيات الغربية والأنظمة الاشتراكية ، والتي تكونت قبلها ، فإن الأيديولوجيات المحافظة ولدت بعد الملكيات التقليدية في فترة انحطاطها ، واستخدمت فقط كأساس استبدالي ، بديلاً للدين .

● الطبيعوية - لقد نشر الفكر المحافظ فكرة الميزة الطبيعية للمجتمعات . فهذه الأخيرة تتطور كما الأشجار والمزروعات (نعود دوماً الصور الزراعية) ، إنها كأجهزة يولدها تطور الأشياء وليس إرادة البشر التاريخ يبرر إذن وجود الملكيات . أنظمة غير عقلانية ، ربما : لكن أشجار السنديان والنباتات ليست عقلانية هي أيضاً . وبتخريبها ، تتخرب المجتمعات التي ترتكز عليها . كانت هذه الحجة فعالة عام 1789 ، عندما كانت وحدها غير ملكية بعض المدن الأوروبية المنعزلة (سويسرا ، خاصة) أو مستعمرة قديمة وبعيدة (الولايات المتحدة) . لكنها فقدت تدريجياً من قوتها كلما تطورت أنظمة غير ملكية . من ناحية ثانية ، بدأت تدخل الرؤوس فكرة أنه يمكن تغيير المجتمعات القائمة ، كما يمكن تشذيب الأشجار وإنشاء الحدائق على الطريقة الفرنسية .

● المنفعية - بعد ذلك ، راح الفكر المحافظ يبرر إذن الملكية بمنفعتها العملية . ففكرة أن الحضارة تُحتفظ بأكملها في التقليد وأن البشر هم بحاجة لمجتمع منظم كما الأولاد لرب عائلة ، كي يتعلموا ويتحضروا ويتثقفوا ، نقول إن هذه الفكرة بدأت تنمو وتتوسع بقوة على يد المنظرين المحافظين . فإن ضرورة قيام نظام اجتماعي تمنع البشر - السيئين طبيعياً - من تهديم بعضهم بعضاً ، وتجبرهم على الانتظام والتعاون معاً ، هي الجوهر الأساسي الآخر لعقيدتهم . كي يضمن قيام نظام كهذا ، يجب أن تتوفر سلطة ثابتة ومستقلة ، وهذا ما لا تستطيع الديمقراطية توفيره : فقانون العدد يفضي إلى عدم الإستقرار والديماغوجية الملكية وحدها يمكنها توفير ذلك دون الوقوع في تجاوزات الدكتاتورية .

هكذا ، شهدنا ، في زمن غير بعيد ، نمو نظرية حديثة عن الملكية ، تقدمها كنظام ليبرالي نسبياً ، نظام معتدل ، بين عجز الديمقراطية وعنف الدكتاتورية موراس Maurras أصر كثيراً على هذه النقطة قبل وبعد حرب 1914 فالصورة الأبوية التي يرسمها عن السلطة الملكية هي متطابقة مع الأيديولوجيا الملكية التقليدية . وكذلك ، تشديده على

أهمية النظام الطبيعي والسمات الاحتفاظية لقيم الحضارة التي تسم الأرستقراطية والملكية .

لكن شارل موراس وسّع أيضاً حججاً أكثر منفعية وجدة : بتأكيده خاصة أن الملكية وحدها توفر للحكام الكبار مصلحة في حفظ وتثمير التراث الوطني ، لأنه تراثهم هم . تجدر الإشارة إلى أن هذه الحجة تنقل في المجال السياسي التبرير الكلاسيكي للمنشأة الخاصة . نظريات موراس هي مجهود توفيقي بين القيم الملكية التقليدية وقيم الرأسمالية الحديثة . بلا شك . أنه يرغب في التخفيف من تجاوزات الرأسمالية عبر تنظيم تعاوني : لكن هذا أيضاً يتطابق مع بنى الرأسمالية الحديثة ، بعد تجاوزها للمرحلة المحض تنافسية . كانت الملكيات التقليدية ميتة عندما نمت هذه النظريات ، ولم يعد بإمكانها أن تعيش من جديد ، إذ أنها كانت قد فقدت أية ملاءمة مع منظومات القيم المعاصرة .

2 ـ المؤسسات السياسية

لن نصف تفصيلياً مؤسسات لم تعد تعمل اليوم . سوف نتطرق فقط للنمطين الرئيسيين للملكيات الأوروبية التقليدية التي تقابلها ، إلى حد معيّن ، مرحلتا تطور : الملكيات الأرستقراطية والملكيات المطلقة .

الملكيات الأرستقراطية

بعد تفتت الإمبراطورية الرومانية والغزوات البربرية وثم غزوات النورمانديين ، تشتتت أوروبا إلى إقطاعات عديدة . لم يكن يملك الملوك إلا سلطات ضعيفة جداً خارج مناطق نفوذهم . تدريجياً ، اكتسبوا بعضاً من السلطة واستقر توازن نسبي .

١ ـ بنية الملكيات الأرستقراطية

في الملكيات الأرستقراطية لم يعد الملك فقط زعيماً إسمياً ، ضعيفاً بوجه الأسياد الإقطاعيين الكبار . ولكنه ليس لويس الرابع عشر الفائق القوة ، الذي ينحني « الكبار » أمامه ويُختَزل دورهم ليقتصر على تزيين حفلات فرساي .

● الملك ـ الحَكَم ـ إنه حكم ، يمارس سلطات فعلية ومهمة ، ولكن تحدها سلطات الأرستقراطية . ظهرت أحياناً هذه الميزة التحكيمية عبر الجمع بين الانتخاب والوراثة ، إن فكرة ملك يختاره الأسياد الكبار من بينهم ، كما يختار الكاردينااليون الباب ، انتشرت كثيراً في أوروبا في عصر ما . بعد تطبيقها في فرنسا في الأصل ، اختفت

مع كلوفيس ، ولكن عادت إلى الظهور من جديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . أما الكابتيون / les Capétiens / الذين أفادوا من الانتخاب ، سرعان ما عملوا على إزالتها . لكن الملكية الانتخابية بقيت في بولونيا ، في الامبراطورية المقدسة ، في روسيا ، الخ .

● **القوى المقابلة** - من ناحية ثانية ، تحد الملك عدة أجهزة حيث تعبر الأرستقراطية عن نفسها . البرلمان - بالمعنى الحديث للكلمة - هو أحدها . ما عدا بريطانيا ، يجري الكلام عن جمعيات الولايات أو الهيئات العامة . وتعود أصول ذلك إلى الجمعيات الإقطاعية للعصر الوسيط الأعلى ، حيث يَجمع الأسياد مُقطعيهم لمناقشة شؤون المملكة ولإعطاء « المساعدات » (المالية) و « النصائح » . مع انطلاقة الحرافة والتجارة والمدن ، راح الملك يدعو إلى هذه الجمعيات ممثلين منتخبين عن البورجوازيين - أو « الهيئة الثالثة » (أو السلطة الثالثة) - إلى جانب أسياد علمانيين وأكليروسيين . امتدت هذه المنظومة لتشمل كل أوروبا في القرن الرابع عشر . إن تحالف الأرستقراطيين مع البورجوازية للإبقاء على هذه الجمعيات ضمن استمراريتها في بريطانيا . في الأمكنة الأخرى ، توارت مع صعود الحكم المطلق الملكي .

في الملكيات الأرستقراطية كان هناك قوى مواجهة أُخرى للسلطة الملكية نذكر أولاً البرلمانات بالمعنى القديم للكلمة في فرنسا ما قبل 1789 : جمعيات القضاة الذين كانوا اشتروا مراكزهم (كما اليوم كتاب العدل ووكلاء الدعاوى) والذين كانوا يعبرون عن « نبالة ثوبية / nobless de robe / يتم الوصول إليها جزئياً بواسطة المال ، ولكنها كانت مرتبطة أيضاً بنبالة تقليدية أو « نبالة سيفية » . كان يحق للبرلمانات الفرنسية أن تسجل المراسيم الملكية وأن توجه حولها تنبيهات للملك . يسعنا أن نذكر أيضاً « جمعيات الوجهاء » الذين يمثلون الأرستقراطيين والبورجوازية العليا ، والذين يعينهم الملك لهذا الغرض وليسوا منتخبين . يجب الإشارة أخيراً إلى المنظومة المعقدة للمجالس أو «Playsinidie» ، التي أقيمت في فرنسا في عهد وصاية دوق أورليان والتي تُعبِّر عن هجمة للأرستقراطية للعودة إلى الخلف وإلغاء الملكية المطلقة .

2 - نظرية الملكيات الأرستقراطية

يمكننا ، على هذا الصعيد ، تقريب كاتبين فرنسيين متمايزين جداً : الدوق سان سيمون ومونتسكيو .

● **نظريات سان سيمون** - يعبر هذا المفكر عن نظرية محافظة - وبإمكاننا القول أنها رجعية حتى - عن الملكية الأرستقراطية . يرغب في إعادة الامتيازات القديمة للنبالة ، كي

تستطيع مواجهة السلطة الملكية . لكنه يهتم فقط بنبالة السيف ، وحدها الحقيقية بالنسبة له . فلا تشغله إلا هموم الرتب وحقوق التصدر والإمتيازات المتعلقة بالولادة . إنه مؤمن بعمق بتفوق النبلاء على أبناء عامة الشعب من حيث الولادة يعتبرهم كجنس بشري آخر . بقية البشر لا تهمه ، نظرياته لم تعد تتناسب مع العصر الذي يعبر فيه عنها . لم يعد لها أي تأثير على المجتمع . إنها تعبر فقط عن سيكولوجيا رجل ، وهي تفكر طبقة في طور الاضمحلال .

● نظريات مونتسكيو هي جد مختلفة . إن الملكية المحدودة التي يرغب في تحقيقها ، وحيث تشكل السلطة التشريعية والسلطة القضائية المستقلة عائقاً أمام السلطة الملكية ، لا تعبر فقط عن حنان لنبالة السيف . بل تعبر أيضاً عن طموحات نبالة الثوب - التي كان مونتسكيو ينتمي إليها - والتي كانت تشكل نقطة اتصال بين الأرستقراطية والبورجوازية الكبيرة . لكن التمثيل الوطني الذي يرغب به مونتسكيو هو أكثر اتساعاً : فهو يمتد ليشمل كل البورجوازية الوسطى صاحبة النفوذ الاقتصادي الكبير ، والتي تود المشاركة في السلطة السياسية .

إن نظريات مونتسكيو غامضة . فهي تتجه من ناحية نحو ملكية أرستقراطية يحلم بها هذا الأرستقراطي الذي لا يميل كثيراً إلى الديمقراطية لكنها تفتح الباب أيضاً ، أمام ملكية أكثر حداثة حيث البرلمان هو تعبير عن البورجوازية والأرستقراطية معاً . في نفس الوقت ، إن مسألة إيجاد سلطة مقابلة للسلطة الملكية ترتكز على مشكلة تأمين حرية البشر أكثر منها على الرغبة في الاعتراف بالألقاب ، بالامتيازات وبحقوق التصدر . نفهم هنا لماذا نجحت وانتشرت أفكار مونتسكيو وعبر هذه الأفكار ، نرى أيضاً كيف أن للمؤسسات البرلمانية الحديثة ومفهوم البرلمانية نفسه أصولاً أرستقراطية .

الملكيات المطلقة

إن الملكيات المطلقة تطابق مرحلة تطور أتت بعد مرحلة تطور الملكيات المحدودة . نجح الملوك في « تخفيض أهمية » الكبار (les Grands) والتخلص مما يشكلونه من قوة مقابلة . لم تعد تدعى « جمعيات الولايات » وجميعات الوجهاء . وأصبح دور الوجهاء شكلياً فحسب . فقدوا أهميتهم السياسية . غير أن سلطة الملك ليست في الواقع مطلقة كما تبدو عليه : فإن سلسلة من الامتيازات والإعفاءات - للنبلاء ، للتعاونيات الحرفية ، للولايات ، الخ - تحاصر بحدودها السلطة الملكية .

٦ - المدلول الاجتماعي للملكية المطلقة

لم تقم الملكيات المطلقة في كل مكان . في كثير من البلدان لم تكن إلا مؤقتة :

مثلاً ، في انكلترا في عهد اليزابيت . وفرنسا هي المثال الأفضل والأكثر ثباتاً . وطبّقت بروسيا في عهد فريدريك الثاني ، النمسا في عهد جوزيف الثاني ، روسيا في عهد كاترين الثانية النظام الملكي المطلق ، فيما بعد ، في وضع مختلف .

● **تطور البورجوازية** - إن الملكية الفرنسية المطلقة ولدت تحت ضغط التحولات الاقتصادية والإجتماعية التي استمرت في تطوير الصناعة والتجارة والمصارف ، إذاً في إعطاء البورجوازية قوة وإشعاعاً يزداد بإطراد . فقد شكلت إحدى الطرق التي عبّرت من خلالها البورجوازية عن نفوذها السياسي ، أما الطريق الآخر فهو الطريق الإنكليزي طريق إضعاف الملكية ونمو البرلمان . وقد كان لظاهرة أساسية مماثلة - تطور الرأسمالية الصناعية والتجارية والمصرفية - نتائج سياسية مختلفة تماماً ، حسب الظروف .

في بريطانيا ، تحالف النبلاء والبورجوازيون ضد السلطة الملكية التي كانت أكثر أهمية في الأصل : كان للملوك النورمانديين نفوذ أكبر على الأسياد ، مما كان يمارسه الملوك الفرنسيون على الإقطاعيين الذين لم يكونوا يوماً تابعين لهم . ثم النبالة في إنكلترا قد انفتحت أكثر من فرنسا على الصناعة والتجارة الدولية ، مما أدى إلى تداخل أكبر بين الأرستقراطية والبورجوازية (مع أن الطبقتين كانتا مرتبطتين إلى حد كبير عندنا ، عبر نبالة الثوب والزيجات ، الخ) . هكذا فإن البرلمان الإنكليزي أصبح أداة سياسة مشتركة للأرستقراطية والبورجوازية ، ضد توسيع السلطة الملكية وللحد منها . ثم إنه ، عبر توسيع حق الاقتراع وإضعاف مجلس اللوردات غدا هذا البرلمان أداة البورجوازية لإرساء الديمقراطية الليبرالية .

● **التحالف بين البورجوازية والملكية** - في فرنسا ، اتجه القسم الأكبر من الطبقة النبيلة إلى اعتناق عقلية سان سيمون . وراحت تدافع عن امتيازاتها وحقوقها في التصدر ، وكان لنبالة الثوب غالباً ذات الموقف رغم أصولها البورجوازية . كل هذا أبقى تعارضاً عميقاً بين الأرستقراطية والبورجوازية . والملوك ، الذين كانوا تمكنوا ببطء من الهيمنة على امتيازات النبلاء ، كانوا يعتبرون « الحط من أهمية » الكبار هدفهم الرئيسي . وهذا الهدف كان يثير إعجاب البورجوازية التي طالما أغاظتها عجرفة النبلاء . هكذا نشأ نوع من التحالف ، . منذ عهد فيليب لوبيل le Bel وقانونييه، بين الملك والبورجوازية ضد النبلاء . أدخلت الملكية تدريجياً البورجوازيين في إدارة الدولة (كولبير مثلاً) ، مما سمح لها بإضعاف الكبار وتلبية طموحات البورجوازية في الوصول إلى السلطة السياسية . أما الرأي العام الشعبي الذي طالما أرهقته الحروب ونزاعات النبلاء عبر التاريخ ، فقد كان يدعم هذا التحول .

الملكية المطلقة هي أيضاً نتيجة نطور باتجاه الدولة الوطنية ، وهو تطور صعب في بلد قاري مهدد من كل النواحي . إن الجزرية الإنكليزية (تشكيل البلد من جزر) والتوحيد في البداية عبر الحملات النورماندية طرحا المشكلة بشكل مختلف في بريطانيا وفرنسا . في فرنسا ، كانت تنافسات الأرستقراطيين تضعف إمكانية إنشاء دولة وطنية ، سيما وإنه كان على هذه الأخيرة أن تتصدى للضغط الخارجي . سوف تدعم البورجوازية غالباً الملك في صراعه من أجل دولة وطنية ، تتلاءم مع مجتمع مرتكز على الصناعة والتبادل والتجارة أكثر من التقوقع الإقطاعي . في القرن السابع عشر ، المفهوم الاقتصادي للمركنتيلية يعكس بشكل من الأشكال هذا التوسع للبورجوازية إنه ينزع إلى إعطاء سلطات كبيرة للدولة الوطنية وبث حبال الخصوصيات والامتيازات .

2 ـ نظريات الحكم المطلق

إن النظريات الأولى للحكم المطلق تعبر عن إرادة إنشاء دولة وطنية مستقلة ، ضد سلطة البابا أو سلطة الأمبراطور الروماني الجرماني . وقد اتخذت شكل نظريات قانونية لسيادة الدولة ، طورها ووسعها قانونيو فيليب لوبيل . فإن قاعدة « ملك فرنسا هو امبراطور مملكته » كانت تؤكد بأنه لا يتبع لأحد في الخارج كما كانت تعزز سلطته الداخلية ، بصورة غير مباشرة ، لأن أي سيد ، أيا كانت قوته مادياً ، لا يملك الصفة نفسها . إن انطلاقة القانون الروماني في جامعات الجنوب ستدعم الحركة الفكرية هذه : وسوف يتم نقل عبارات جوستينيان المتعلقة بالامبراطور لصالح الملك في القرن السادس عشر ، يستعيد جان بودين هذه الأفكار بحدة أكبر ، مطالباً بتطبيق عدة إجراءات ملموسة لتعزيز السلطة الملكية ، ومن ضمنها الجيش الدائم .

إن نظريات الحكم المطلق ليست متميزة جداً وهي تبقى جد سطحية فهي لا تلقي الضوء على التحالف ملك ـ البورجوازية ، ولا على النزاعات مع الأرستقراطية ، التي كانت جد معقدة ، والتي لم يكن بالإمكان إدراكها بالأداة العقلية لذلك العصر سوف تتحدد نظريات الملكية المطلقة في النصف الثاني للقرن الثامن عشر عبر المفهوم المسمى « الاستبداد المستنير » هذه العبارة ابتكرها مؤرخون ألمان في القرن التاسع عشر . وهذه العبارة تدل على ممارسة حكومية للكين أكثر مما تعبر عن نظرية مجردة . وهذان الملكان هما : فريدريك الثاني (بروسيا) وجوزف الثاني (النمسا) ، والتعليقات التي ألهمتها لبعض الفلاسفة ، خاصة فولتير و La Mettrie وديدرو ، وهي في أي حال تعليقات حذرة ، لأنهم لم يكونوا ليريدون أبداً أن يعتبروا أصدقاء للحكم الاستبدادي .

فالفكرة الجوهرية هي أن سلطة الملك المطلقة تسمح له بتحويل المجتمع لمصلحة

الجميع . نخص / Charles Seignolos / (وهـو مؤرخ جمهـوري للسنوات 1930) ذلـك في عبـارة مبسـطة : « كـل شيء للشعب ولا شيء عـبر الشعب » . بعض الفيزيوقراطيين ، خاصة / Mercier de la Rivière / كانوا يعتقـدون أن السلطة الملكية يجب أن تظهر أساساً في المجال الاقتصادي وتشجع الإنتاجية . حاول الأمبراطور جـوزف الثاني فرض إصلاحات ليبرالية : حرية الصحافة ، التسامح مع كل المـذاهب الدينيـة ، الـخ ، لكنها محـاولات باءت بـالفشـل . وقـد فـرضت الـدولـة الـبروسيـة ، المُمَـرْكَـزة Centralisateur والتسلطية والتدخلية الوحدة الوطنية بالقوة . في فرنسـا يقترب Turgot أحياناً من نظريات الاستبدادية المستنيرة .

حول نظريات الملكية القـديمة ، انـظر : P. Goubert ، النظام القـديم L'Ancien régime : II . الـسـلطات ، 1973 ، وفي : L'Histoire générale des civilisations بـإشراف : .M Grouzet ، الأجـزاء III ، IV و V : E. Perroy ، العصر الـوسيط ، 1965 ؛ R. Mousnier ، القرن السادس عشر والسابع عشر ، 1954 ؛ R. Mousnier, E. Labrousse ، القرن الثامن عشر ، 1953 . G. Durand ، دول ومؤسسـات (القـرن السـادس عشر والسابـع عشر) ، 1970 ؛ .B More ، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية ، ترجمة فرنسيـة ، 1969 ؛ وأيضاً : J. Ellul ، تـاريخ المؤسسـات جـزء IV : القـرن السـادس عشر والثـامن عشر ، طبعـة سـادسـة ، 1969 (مـع بيبليوغرافيا) .

حـول الايديـولوجيـات المحافـظة ، انظر : J. Godechot ، الثـورة المضـادة (مفهـوم وعـمـل 1789 ـ 1804)، 1961 ؛ A.V. Roche ، الأفكـار التقليديـة في فـرنسـا ، من ريفـارول إلى شـارل مـوراس ، Urbana (Illinois) ، 1937 ؛ C.T. Muret, French royalist doctrines since The Revolution ، نيويورك ، 1933 . ـ حول موراس Maurras ، انـظر : P. Chardon ، القامـوس السيـاسي والنقـدي ، 1932 ـ 1933 ، 5 أجـزاء ، (تصنيف أبجـدي لنصـوص ش. مـوراس حـول مواضيع مختلفة) ومجموعة النصوص المختارة د. ش. موراس ، أفكـاري السياسيـة ، 1937 (جهزهـا المؤلف نفسه) .

حـول سـان سيمـون ، انـظر : F.R. Bastide ، سـان سيمـون بنفسـه ، 1953 . ـ حـول مـونتسكيو ، انـظر : J. Dedieu ، مونتسكيـو ، الانسان والمؤلفـات ، 1943 ؛ E. Carcassonne ، مـونتسكيو ومشكلـة الدستـور الفرنسي في القـرن الثـامن عشر ، 1927 ، مجمـوعـة النصـوص « الفكـر السيـاسي والدستـوري » لمونتسكيـو (الاحتفال بمـائتي « ذهنيـة القـوانـين ») ، 1952 ، وأعـمال مؤتمـر مـونتسكيو ، بـوردو ، 1956 . وأيضاً ، التفسـير الماركسي لـ. ل. التـوسير ، مـونتسكيـو ، السيـاسـة والتاريخ ، 1959 ، والمؤلف المهم باللغة الانكليـزية لـ. R. Chackleton ، مـونتسكيو ، اكسفـورد ، 1961 . ـ عن جان بودين ، J. Moreau Reibel ، جان بودين والقانون العـام المقارن في عـلاقاتـه مع فلسفة التاريخ ، 1933 ؛ R. Chauviré ، جان بودين ، مؤسِّس الجمهورية ، 1913 .

عن « الاستبـداديـة المستنـيرة » ، انـظر : R. Vaucher ، الاستبـداديـة المستنـيرة (1740 ـ

1789) ، 1949 (محاضرات منسوخة في جامعة السوربون ، مركز التوثيق الجامعي ؛ مقالات M. Lhéritier ، في نشرة للجنة الدولية للعلوم التاريخية ، 1937 ، ص 181 ـ 225 ؛ ومقالات Ch. Morazé في الحوليات Les Annales ، 1948 ، ص 279 ـ 296 ؛ ومقالات : R. Bauer, Critique, 1958 ، ص 622 ـ 539 ؛ وبيان مؤتمر نانسي ، P. Francastel ، طوباوية ومؤسسات في القرن الثامن عشر ، لاهاي ، 1963 . ـ عن فريديريك الثاني ، P. Gaxotte ، فريديريك الثاني ، 1938 ، وL.P. Dubois, Frédéric le Grand d'après sa correspondance politique ، 1903 . ـ حول جوزف II ، S. K. Padover ، جوزف الثاني ، ترجمة فرنسية ، 1935 .

II ـ الملكيات المعاصرة

الملكيات المعاصرة هي قليلة العدد . نجدها بصورة عامة في الدول المتخلفة أو نصف المتخلفة . إنها في طور الانحطاط : يخف عددها من سنة لسنة ، إذ أن جمهوريات تخلف الملوك (ليبيا ، 1969 ، أفغانستان ، 1973 ؛ اليونان ، 1974 ؛ أثيوبيا ، 1975 ، الخ) . غير أنه ، إلى جانب الملكيات البدائية نجد ملكيات تطمح إلى الحداثة . وفي أي حال ، إن التمييز بين هذه وتلك ليس دوماً كامل الوضوح .

1 ـ الملكيات البدائية

الملكيات البدائية المعاصرة تمتاز بالصفات الجوهرية نفسها التي تميز الملكيات الأوروبية القديمة : إنها تطورت في مجتمعات متخلفة أو نصف متخلفة حيث تهيمن الزراعة (أحياناً ، إنها مجتمعات حيث لم تختفِ البداوة بعد) ، ترتكز على وراثة السلطان الأعلى ، وتستند إلى الدين . هذه الصفة الأخيرة تسمح بتصنيفها إلى فئتين : من ناحية ، الملكيات التيوقراطية ، حيث الملك هو في الوقت ذاته زعيم ديني ؛ ومن ناحية ثانية ، الملكيات العلمانية ، حيث يحتفظ الملك بالصفة شبه المقدسة التي يملكها في جميع الملكيات ، ولكن دون أن يكون زعيماً دينياً بحصر المعنى .

الملكيات التيوقراطية

لم تكن الملكيات الأوروبية تيوقراطية ، لأن الدين الكاثوليكي كان يستتبع سلطة مركزية ذات صفة دولية : البابا . وحدها ، الدول الحبرية كانت تيوقراطية . كان بإمكان بعض أشكال البروتستانتية أن تؤدي إلى ذلك : في البلدان اللوثرية خاصة ، وفي انكلترا ، الملك هو السلطة الدينية العليا . لكن البروتستانتية ، المرتكزة على التفسير المباشر للإنجيل من قبل كل مسيحي ، لم تكن لتعطي أية سلطة حقيقية للزعيم الديني للطائفة ولا لتؤدي إلى التيوقراطية . الإسلام ، الذي هو أيضاً دين الكتاب ، يفضي عادة

إلى نتائج مشابهة : أئمته ليسوا حتى أكليروساً حقيقياً ، بل فقط يدعون المؤمنين إلى الصلاة . غير أن بعض أشكال الإسلام تصلح كدعامة للملكيات التيوقراطية أو نصف التيوقراطية .

● المغرب ـ بسبب اتصاله الوثيق مع بلدان الغرب ، عرف المغرب منذ قرون أشكالاً متميزة من الديمقراطية في المناطق البربرية berbéres كل هذا يجعل منه بلداً أكثر حداثة من المملكة السعودية . لقد بذل الملك الحسن الثاني جهداً لدفع الملكية التقليدية باتجاه بنى برلمانية . وقد أقام دستور 1962 برلماناً مؤلفاً من مجلسين : أحدهما منتخب بالاقتراع الشامل المباشر ، والآخر تنتخبه الجماعات المحلية ، غرف الزراعة والتجارة والحرف والتنظيمات النقابية . كانت الحكومة مسؤولة أمام الملك ومجلس النواب . كما وسمت تعددية الأحزاب انتخابات 1963 بسمة ديمقراطية إلى حد كبير .

● الملكية على المستوى المحلي ـ

ندرس في هذا الكتاب فقط المنظومات السياسية الوطنية ضمن إطار الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة . لكن هذه المنظومات الوطنية تنقسم بدورها إلى منظومات محلية صغرى . نجد أنظمة ملكية تعمل على المستوى المحلي حيث تكون شكلاً من أشكال اللامركزية : إنها الملكيات الأرستقراطية أو الإقطاعية لأوروبا : تحت الملك ، هناك أسياد محليون ، وراثيون مثله .

ولكن نجد أيضاً بعض بقايا الملكيات المحلية في أنظمة جمهورية على المستوى الوطني في بعض الجمهوريات الافريقية ، مثلاً ، لا تزال السلطة المحلية تنتمي لزعماء وراثيين عرفيين . كما يوجد نظام مشابه من السلطنات المحلية في بعض الجمهوريات الأسيوية . هكذا ، لا تزال توجد أرستقراطية إقطاعية ضمن جمهوريات وطنية . على أنه ، في أغلب الأحيان ، لا تعيش هذه الأرستقراطية إلا في المناطق الأكثر تخلفاً في البلاد . تتطابق هذه المنظومة مع مرحلة انتقالية : يبقى المبدأ الملكي بعض الوقت على المستوى المحلي بعد أن زال على المستوى الوطني . ساعد الاستعمار غالباً في الإبقاء على هذا الوضع : فقد ألغى الملك الوطني واستبدله بحاكم تعينه العاصمة (عاصمة البلد المستَعْمِر) ، ولكن أبقى الإقطاعيين المحليين الذين يسمح انقسامهم في تجنب الثورات الوطنية .

2 ـ الملكيات الحديثة

تتميز بعض الملكيات المعاصرة بصفة حديثة ونعني بذلك أنها تجهد إلى القطيعة مع البنى البدائية لاستبدالها ببنى حديثة يمكن أن تتطور هذه السيرورة على مستويين :

المستوى السياسي ، عبر تطور نحو الديمقراطية التعددية ؛ والمستوى الاقتصادي ، عبر تطور نحو رأسمالية متقدمة .

الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية

الملكيات الوحيدة الباقية في البلدان المتطورة هي الملكيات البرلمانية ، حيث « الملك يسود ولا يحكم » : بريطانيا ، السويد ، النروج ، الدانمرك ، بلجيكا ، هولندا . هل يمكن أن تتبع الملكيات المعاصرة مثال الملكيات القديمة ؟

١ ـ نظرية الانتقال

بعد انتهاء هذه السيرورة بهذا الاتجاه ، تزول الملكية بحد ذاتها ، ويصبح دور السلطان دور رئيس دولة دون سلطات . إن تصوراً كهذا ليس مدعاة للاعتزاز . لكنه أفضل من النفي أو الإعدام . في أي حال ، وخلال فترة انتقالية يمكن أن تكون طويلة ، يمارس الملك سلطات فعلية ، ونكون أمام ملكية حقيقية .

● **النمط البريطاني** ـ إن تطور الملكية الإنكليزية في القرنين السابع عشر والثامن عشر وتطور بعض ملكيات أوروبا القارية في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين تقدم مثالاً دقيقاً عن هذا الانتقال . هكذا ، خلف نظامان الملكية المطلقة : الملكية المحدودة والبرلمانية الأورليانية . في الملكية المحدودة يتقاسم الملك السلطة مع برلمان : يحتفظ الملك بكامل السلطة الحكومية ، ويتلقى البرلمان سلطات تشريعية وميزانية . في البرلمانية الأورليانية ، تنتقل السلطة الحكومية إلى رئيس الوزراء والوزراء ، المسؤولين أمام البرلمان ؛ لكن الملك يحتفظ بصلاحيات مهمة : حق عزل رئيس الوزراء والوزارة ، حق حل البرلمان ، الخ . لقد شرحنا سالفاً هاتين المرحلتين من تطور الديمقراطية . يمكن أن يتكيف هذا النمط مع وضع بعض الملكيات المعاصرة .

● **صعوبات النقل** ـ لقد نجح تكيف الملكيات الأوروبية مع الديمقراطية الليبرالية لأن الانتقال حصل في إطار تطور اجتماعي اقتصادي وأيديولوجي : تطور البورجوازية من ناحية وتطور الأفكار الليبرالية والمساواتية من ناحية ثانية . إن غالبية الدول الملكية المعاصرة هي في وضع مختلف . البورجوازية لا تزال ضعيفة ، والتقدم التقني محدوداً . وخاصة ، لا نجد معاولاً لهذه الثورة الكبرى التي تمثلت في عصر النهضة والإصلاح ، نقطة انطلاق الأيديولوجيا الليبرالية .

إن المحاولة الليبرالية التي شرع بها ملك المغرب عام 1962 ـ 1965 استطاعت أن تستند إلى نخبة مثقفين وإلى بورجوازية كبيرة ذات ثقافة غربية . ظلت هذه القاعدة

الاجتماعية ضعيفة . أكثر ضعفاً بكثير من التي كانت تدعم النمط الانتقالي في بريطانيا في القرن السابع عشر . غير أن الملكية المغربية هي الوحيدة بين البلدان النامية ، ومعها الملكية الإيرانية ، التي كان بإمكانها محاولة تطبيق هذا النمط ، الملكيات الإفريقية والأسيوية الأخرى لا تملأ الشروط الضرورية .

2 ـ ديمقراطية اسبانيا

إن وفاة الجنرال فرانكو في تشرين الثاني عام 1975 وضعت حداً للنظام الدكتاتوري الذي كانت تخضع له اسبانيا منذ ما يقارب الأربعين سنة ، وحسب تمنيات فرانكو وطبقاً للأحكام الدستورية ، أصبح الأمير خوان كارلوس ملكاً لاسبانيا وشرع الحاكم الجديد في قيادة بلاده على طريق الديمقراطية الليبرالية . وقد تم الانتقال على نحو جيد وبوتيرة متسارعة جداً .

● **قانون الإصلاح السياسي** ـ اضطرت مجالس الشعب الفرانكية إلى أن تعتمد في تشرين الثاني عام 1976 « قانوناً للإصلاح السياسي » ، كان بمثابة دستور انتقالي . يلحظ هذا النص أنه من الآن فصاعداً سيتم انتخاب النواب وأعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع الشامل . وإذا حرمت المجالس من حق مراقبة فعلية لرئيس الحكومة والوزراء الذين ليسوا مسؤولين أمامها ، فهي تستطيع ممارسة سلطة تشريعية لم تكن بين يديها تحت الدكتاتورية الفرانكية . للمرة الأولى منذ أربعين سنة ، جرت انتخابات تشريعية بجو من الحرية في حزيران 1977 ، مع جميع الأحزاب ومن بينها الحزب الشيوعي .

يحتفظ الملك رغم هذا برقابة وثيقة للسيرورة التي وضع ارهاصاتها . فالوضعية الجديدة للمجالس تحفظ له صلاحيات هائلة لا نجدها إلا في الملكيات المحدودة للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فبإمكانه مثلاً أن يطرح أمام الشعب ، للاستفتاء ، « أي خيار سياسي ذي صفة وطنية ، سواء كان ذا صفة دستورية أم لم يكن » . إذا كان موضوع الاستشارة يدخل ضمن صلاحية المجالس ، يتعين عليها أن تتخذ بعدئذٍ القرارات المناسبة . وإلا ، فإنه يجري حلها ويصار إلى انتخابات جديدة ، هكذا يمكن استخدام الاستفتاء للضغط على البرلمان : يمكن استخدامه ، حسب الظروف وإرادة الملك ، لشل المجالس التقدمية واستنهاض المجالس المحافظة .

● **الدستور الديمقراطي** ـ في الواقع ، لقد طبق الملك خوان كارلوس على نحو جد ديمقراطي قانون 1976 . فبذل ما بوسعه للحفاظ على أفضل العلاقات مع المعارضة والحكم بالتوافق مع المجالس فقد اعترف لهذه بسلطة تأسيسية لم تكن مدونة صراحة في قانون « الإصلاح السياسي » .

سمح إنشاء الدستور للأحزاب السياسية الإسبانية بإثبات نضجها ، رغم أربعين سنة من الدكتاتورية فتكونت تسويات حول كل المشاكل الدقيقة بحيث يُهيأ إقرار الدستور من قِبَل مجموع الأحزاب . يقيم الدستور نظاماً برلمانياً من النمط الغربي . وكم هو معبر قبول جميع الأحزاب بأن يكون الدستور ملكياً ، مع أن عدة أحزاب منها تعلن رسمياً أنها جمهورية . لقد نقل ملك أسبانيا الجديد ببراعة « نمط الانتقال » البريطاني .

الاستبداديات المستنيرة

في القرن الثامن عشر ، ابتكر بعض الفلاسفة الأوروبيين النظرية المسماة « الاستبدادية المستنيرة » . كانوا يعتقدون أن ملكاً مطلقاً يستطيع استخدام سلطته لتحديث مملكته ، مستنيراً بالأفكار الجديدة . بعض الأمثلة عن هذا النمط : الملوك كاترين روسيا ، فريدريك بروسيا وجوزف النمسا واليوم هم قريبون من هذا النمط ملوك الشرق الأدنى الذين يستخدمون الرساميل البترولية لتحديث دولهم ، مستنيرين بالتقنيات الصناعية .

● **الوجهة الحديثة** ـ ولكن في جميع هذه الدول ، يستخدم الملوك المطلقون استبدادهم بشكل مستنير . إن المداخيل الهائلة التي يكسبونها من البترول توفر لهم وسائل استثمار ضخمة ، أكثر ضخامة ، بالمعيار الفردي (أي مدخول كل فرد مقيم) من أي بلد في العالم . بمساعدة مستشارين تقنيين أجانب تجهد هذه الدول لتحديث بلادها بسرعة . وتدريجياً ، النخب المحلية تحل محل المستشارين الأجانب ، البنى التحتية المادية ، المرافق العامة ، التعليم ، الضمان الاجتماعي ، جميعها تتطور على نحو مواكب للتصنيع . مستوى الحياة العامة يرتفع بسرعة ؛ في الكويت ، يتجاوز مستوى الولايات المتحدة ، بالمعيار الفردي . هكذا ، يبرز عالم ثالث غني ، غني جداً ، مقابل عالم ثالث فقير .

إن الحدثنة الاقتصادية للملكيات البترولية لا تدفع بها بالضرورة ، على ما يبدو ، باتجاه الدمقرطة السياسية فإن صغر هذه البلدان والعدد الضئيل لسكانها لايجعلان تنمية تصنيع على مستوى الرساميل الموفّرة ممكنة . ويدفع هذا باتجاه الرأسمالية المصرفية الجديدة أكثر مما يدفع باتجاه الرأسمالية الجديدة الصناعية المباشرة . سوف تتوفر أكثر فأكثر للملوك النفط وسائل شراء أسهم في الشركات الكبرى الصناعية ، والسيطرة على الشركات المتعددة الجنسيات ولعب دور مهم في الرأسمالية العالمية . لكن هذه الهيمنة هي مصدر صعوبات بالنسبة للبلدان الرأسمالية الأخرى . هكذا يتم الانتقال من إقطاعيات بدائية إلى إقطاعيات فائقة الحداثة .

إيران (زمن الشاه) :

إيران هي ملكية بترولية كما قلنا ذلك سالفاً . لكنها ملكية بتروليه من نمط خاص .

● **النفوذ الإيراني** ـ مع 36 مليون ساكن ، إيران هي دولة ذات مساحة وسطية وعدد من السكان كاف لبناء صناعة نافذة ؛ كافٍ أيضاً لتهيئة جيش قوي . وفي الواقع ، كان الجيش الإيراني الأقوى والأكثر حداثة بين كل جيوش الخليج الفارسي . إيران هي دولة أكثر تطوراً بكثير من الملكيات النفطية الأخرى . فهي تملك كوادر تقنية عديدة جداً وبورجوازية مثقفة .

هكذا ، يستطيع امبراطور إيران أن يستثمر في بلاده ذاتها الأرباح الهائلة التي يكسبها من تصدير البترول . وهو يفعل ذلك على نحو منهجي ، حسب خطة طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار واقعة أن النفط ستنفذ في يوم من الأيام . إن مصادر الطاقة البديلة هي مهيأة منذ الآن حتى لا يصاب التصنيع بالشلل . دون إهمال الإسهامات المالية الأجنبية ، تركز إيران سياستها على التطوير الاقتصادي الوطني . وهذا لا يمنع الاستثمارات الأجنبية : عام 1974 ، حصلت إيران على 25٪ من رأسمال Krupp ، مقابل مردود يومين من البترول . . يجري الكلام أيضاً من آمبريالية إيرانية ، انطلاقاً من تطور الجيش والسياسة في الخليج الفارسي .

● « **النمط الإيراني** » ـ كانت الخطة الخمسية الإيرانية تلحظ زيادة المدخول الوطني ، لكل فرد ، ثلاثة أضعاف ، من 1973 إلى 1977 . ولكن رغم أنه لم يتم التوصل إلى هذه الأهداف ـ والفارق بقي شاسعاً ـ فإن إيران عرفت نمواً قوياً . لقد قادها نظام استبدادي جداً . الشرطة نافذة ، موجودة في كل مكان والقمع قاس . والنظام المستند إليها وإلى جيش قوي جداً هو نظام دكتاتوري ملكي حازم ولكنه نسبياً فعال . هذا المزيج من التسلطية السياسية والنمو الاقتصادي يميز نظاماً آخر : نظام البرازيل ، الذي سوف نتطرق إليه لاحقاً . يتميز « النمط الإيراني » عن النمط البرازيلي أولاً بأن النمو الاقتصادي يسير بخطى متسارعة بفعل المداخيل البترولية .

يتميز عنه أيضاً بسمته الملكية . فإيران هي أقرب إلى مفهوم « الاستبدادية المستنيرة » ، مع فارق أن هذه الأخيرة هي أكثر عنفاً . البنية الاجتماعية للبلاد هي التي تولد هذه السياسة . بعد أن أعيد إلى عرشه عام 1953 بواسطة الجيش والمالكين العقاريين الكبار ، اضطر الامبراطور إلى إجراء قطيعة مع هؤلاء المالكين عام 1962 نتيجة إقراره ، إصلاح زراعي كسر سلطة الوجهاء الريفيين . في السنة التالية ، دخل في نزاع عنيف مع الأصوليين الدينيين . الأولون كما الآخرون شكلوا عائقاً منع التطور

الصناعي الذي تسهله الثروات البترولية . وكان من شأن هذا التطور أن يلبي حاجة الطبقة الوسيطة والمثقفين والإدارة . لكن البرلمان الذي تهيمن عليه القوى التقليدية كان يعارض الإصلاحات مما دفع الامبراطور إلى فرضها بالقوة الاستبدادية ، مبعداً بالتالي عنه قسماً كبيراً من الطبقات التي كان من المفترض أن تقف إلى جانبه .

بعد أن كبحت الأزمة الاقتصادية التطور المادي لإيران وبعد أن أفقد عنف القمع الثقة في النظام ، اضطر هذا الأخير إلى المواجهة ، في عام 1978 ، مع معارضتين : معارضة يسارية ، ليبرالية ومعارضة دينية ، بدائية . هذه الثانية كان لها تأثير كبير على الجماهير . فتسببت باندلاع انتفاضات أفضت إلى قمع دموي .

حول الدمقرطة في أسبانيا ، انظر : N. Poulantzas ، أزمة الدكتاتوريات : البرتغال ، اليونان ، أسبانيا ، 1976 ؛ J. Rony, La lente rupture de l'Espagne du franquisme à la démocratie, 1977; E. Bailby ، أسبانيا نحو الديمقراطية ، 1976 ؛ Y. Chao ، بعد فرانكو ، أسبانيا ، 1975 .

حول المغرب ، انظر : R. Levau ، الدور السياسي للنخب المحلية في المغرب المستقبل ، 1973 (أطروحة دكتوراه ، جامعة باريس I) ، C. Palazzoli ، المغرب السياسي ، 1975 ؛ M. Flory, R. Mantran, مرجع سابق ؛ M. Bourely, Manuel de droit public marocaine, Rabat et Paris, 1965; R. Rezette, الأحزاب السياسية المغربية ، 1955 ؛ ومقالات A. Valentino في السوسيولوجيا الانتخابية في أفريقيا الشمالية ، 1966 ، وj. Robert ، في المجلة القانونية والسياسية لما وراء البحار ، 1963 ، ص 264 . ـ حول دستور 1970 ، مقالة M. Duverger ، في صحيفة اللوموند ، 1 أيلول 1970 .

بما يخص الاردن ، انظر : M. Flory, R. Mantran ، سبق ذكره ؛ B. Shwadran , Jordan a state of tension ، نيويورك ، 1959 ؛ J.G. Sparrow ، الاردن الحديثة ، لندن ، 1961 ؛ A.H.H. Abidi ، Jordan a political study ، 1965 .

بما يخص إيران ، انظر M. Mozafari ، ايران ، 1978 ؛ M. Zonis ، النخبة السياسية لايران ، برنستون ، 1971 ؛ L. Binder, Iran political development in a changing society ، بركلي ، 1962 ؛ P. Avery ، ايران ، لندن ، 1964 ؛ P. Vieille ، الاقطاعية والدولة في ايران ، 1975 .

الفصل الثاني

الدكتاتوريات الرأسمالية

في الأصل ، يتطابق مفهوم الدكتاتوريات مع نظام انتقالي ، مرتكز على القوة ، غير ممتثل لمنظومة المشروعية المعمول بها في المجتمع الذي يشهد تطبيق هذا النظام ، وهو يهدف إما إلى الحفاظ على النظام في وجه ظروف استثنائية وإما إلى الإسراع في إرساء نظام جديد . ولكن بعد أن تقوم الدكتاتوريات ، تنزع إلى الاستمرار ويخفُّ طابعها الانتقالي . وبعضها تؤكد أنها مستمرة منذ البداية : زعمت الهتلرية خلق « رايخ / Reich / ألفي » . في الواقع ، تعني عبارة « دكتاتورية » اليوم جميع الأنظمة الاستبدادية غير الوراثية . إذا كان التمييز مهماً بين الدكتاتوريات الثورية التي تنزع إلى خلق نظام جديد بعد قلب النظام القديم ، والدكتاتوريات المحافظة التي تنزع إلى حماية النظام القائم بوجه خطر تخريبي ، فإنّه ليس تمييزاً صارماً تمام الصرامة : إذا امتدت دكتاتورية ثورية طويلاً بعد إرساء نظام جديد ، تغدو شيئاً فشيئاً دكتاتورية محافظة . هذه المشكلة تطرح في الاتحاد السوفياتي ، أكثر من نصف قرن بعد ثورة أكتوبر .

لتجنب أي غموض ، نستخدم هنا عبارة « دكتاتوريات رأسمالية » للدلالة على الدكتاتوريات القائمة في البلدان المرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ـ الزراعية أو الصناعية ـ وتنزع إلى الإبقاء على المنظومة الاجتماعية الاقتصادية . تقابلها الدكتاتوريات الاشتراكية التي تعمل في البلدان التي يكون فيها الإنتاج جماعياً على نحو كامل تقريباً . هذه الأخيرة هي موضوع القسم الرابع . أما الأولى فسندرسها الآن . وكلتاهما تستخدمان غالباً الأدوات السياسية ذاتها : حزب واحد ، قمع ، بوليس ، الخ . الفارق هو في السياق الاجتماعي الاقتصادي والأيديولوجي .

I ـ نظرية عامة للدكتاتورية

إنه لمن الأساسي أن نحدد أولاً الخطوط الرئيسية لنظرية عامة للدكتاتورية تشمل في آن الدكتاتوريات الرأسمالية والدكتاتوريات الاشتراكية ، الدكتاتوريات الثورية والدكتاتوريات المحافظة . ولكن سنركز البحث على الدكتاتوريات الرأسمالية ، ونتطرق بإسهاب خاصة للنقاط المتعلقة بها أما النقاط المتعلقة بالدكتاتوريات الاشتراكية فسوف نبحثها لاحقاً ، ونرسم في الوقت نفسه مفهوماً شاملاً للدكتاتوريات الثورية التي ننصح بالإطلاع عليها بعد قراءة هذه الصفحات .

1 ـ الأسس السوسيولوجية للدكتاتورية

الدكتاتورية هي جواب على أزمة في المنظومة الاجتماعية ، تؤدي إلى أزمة مشروعية أو أن هذه الأخيرة تتسبب بها بدرجات متفاوتة . فهي تنبثق في فترات تقصف التاريخ ، كما الهزات الأرضية في مناطق تقصف الكرة الأرضية .

أزمة المنظومة الاجتماعية

لا تعمل أية منظومة اجتماعية على نحو منتظم ، دون هزّات جميعها تجتازها باستمرار أزمات عديدة وحادة إلى حدّ ما لكن هذه الأزمات الشائعة ، العادية ، الطبيعية ، لا تتعدى مستوى معيناً . وعلى العكس ، تبرز أحياناً أزمات أكثر خطورة بكثير ، هي اهتزاز عميق للمنظومة . هذا هو أنموذج الأزمات التي تؤدي إلى الدكتاتوريات . في تقلبات جذرية إلى هذا الحد ، يلجأ إلى استخدام القوة لمواجهة الموقف ، لأن المؤسسات العادية تبدو غير كافية .

٦ ـ أمثلة عن أزمات في المنظومة الاجتماعية

سوف نذكر بعض الأمثلة عن أزمات كهذه في المنظومة الاجتماعية التي تحصل في « فترات تقصف » التاريخ : ثلاثة أمثلة قديمة ومثالان حاليان ، مثال دكتاتوريات العالم الثالث ومثال الانتقال إلى التكنوديمقراطية .

● **الأمثلة الثلاثة القديمة** ـ في العصور القديمة يمكننا ذكر حالة المدن اليونانية أو الرومانية التي كان ينزع توسعها الاقتصادي عبر الاستعمار الخارجي والتجارة الدولية إلى قلب البنى الزراعية التقليدية . الاستبداديات / Tyrannies / اليونانية أو « الدكتاتوريات » الرومانية (ماريوس ، سيلا ، قيصر) تتطابق تقريباً مع هذه التقلبات . إنها تقلبات اقتصادية واجتماعية ، تنتجُ عن تطور القوى الإنتاجية .

بعد ذلك بعدة قرون ، ولدت التقلبات الفكرية للنهضة Renaissance والإصلاح Réforme (المرتبطين بتحولات اقتصادية ولكن يتجاوزاها بكثير) دكتاتوريات من أنموذج جديد (Jear de Leyde ، Thomas Muntzer ، Calvin ، الخ) ، والتي يمكن ربطها بدكتاتوريات قروسطية ولدت في ظروف قريبة (مثلاً دكتاتوريات de Savonar-ole في فلورانس) .

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الأزمة الكبرى للأنظمة الأرستقراطية والملكية تُنتجُ أشكالاً أخرى من الدكتاتوريات : دكتاتوريات بونابرت في فرنسا ، الدكتاتوريات العسكرية الأولى في أميركا اللاتينية ، الخ . في القرن العشرين ، دكتاتوريتا فرانكو في إسبانيا وسلزار في البرتغال ، هما من النمط نفسه . اما دكتاتورية موسوليني في إيطاليا فهي ليست من هذا النمط إلا جزئياً . في جزئها الآخر ، تتفق أكثر مع مرحلة المرور إلى التكنوديمقراطية التي سندرسها لاحقاً (خاصة في إيطاليا الشمالية ، الأكثر تقدماً) . إن سبب الأزمة هو بادىء ذي بدء اضطراب اقتصادي : الانتقال من اقتصاد زراعي مرتكز على الملكيات الزراعية الكبرى إلى اقتصاد صناعي مرتكز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أي على الاشكال الأولى للرأسمالية . إنها أيضاً ثورة ثقافية حيث تحل الفلسفة الليبرالية محل الأيديولوجيا الملكية والدينية .

● **تنتمي الدكتاتوريات الحالية للعالم الثالث** لأنموذج آخر من التبدل في البنى الاجتماعية . إن الاتصال مع الحضارات الصناعية يقضي على منظومات القيم التقليدية والحضارات القائمة ، ينزع إلى ما تسميه Germaine Tillan « التسكعية » / la clochardisation / . إن إدخال الوسائل الطبية الحديثة يضعف نسبة الوفيات (خاصة الطفولية منها) دون إضعاف نسبة الولادات ، إذ أن تعميم ونشر وسائل منع الحمل هو أكثر تعقيداً بكثير من تعميم ونشر قواعد الصحة والوقاية من الأمراض الكبرى . ينتج عن ذلك ازدياد ديمغرافي هائل ، يطرح مشاكل غير قابلة للحل تقريباً (ضعف عدد السكان كل 25 سنة في بعض البلدان) . إن ضرورة تشييد البنى التحتية لبلد حديث ترغم على سحب جزء من اليد العاملة من إطار إنتاج المواد الاستهلاكية ، غير الكافية في الأوقات العادية ، والتي تتفاقم عدم كفايتها بسبب الازدياد الديمغرافي . كل هذا يتجه إلى وضع متفجر . رأت الشيوعية الماوية في ذلك إمكانية رئيسية لإحداث ثورات اشتراكية في العالم المعاصر .

● **الانتقال إلى التكنوديمقراطية** - شيء آخر هو وضع البلدان الصناعية حيث الرأسمالية الجديدة تسبب توترات هائلة . إن تطور الصناعة الكبيرة المعقلنة والتجارة الكبيرة المندمجة ينزع إلى تفليس المؤسسات الصغيرة والمزارعين الذين سيقل عددهم

بنسب كبيرة جداً . وعندما يرى المستثمرون الصغار والتجار الصغار والحرفيون والمقاولون الصغار أن هذه السيرورة تمسك بأعناقهم شيئاً فشيئاً ، سوف يرتعبون لفكرة أنهم سيصبحون مجرد أجراء . سوف يتجهون طبيعياً نحو وسائل عنف ميؤوس . ردة الفعل البوجادية Poujadiste(*) هذه هي أحد مصادر الفاشية .

وفي درجة تطور أكثر تقدماً ، نذكر رفض الجيل الجديد للمجتمع الاستهلاكي ، وتقوقعهم في نوع من النزعة التحررية Anarchisme (أي رفض السلطة والقوة القامعة) ، وإرادتهم المعلنة في تهديم النظام القائم ، كل هذا يخلق تناقضاً عميقاً مع ضرورات مجتمع حديث مرتكز على عقلنة أكثر فأكثر صرامة : إذا كان هذا المجتمع مهدداً هكذا فعلياً ، أو إذا اعتقد أنه مهدد ، يمكن في هذه الحالة أن تبرز شروط اللجوء إلى الدكتاتورية .

2 ـ دكتاتوريات محافظة ودكتاتوريات ثورية

لقد سبق وقلنا أن هذا التمييز ليس بالأمر المحسوم مطلقاً . غير أنه يعبر عن حقيقة أكيدة . أمام أزمة تصيب المنظومة الاجتماعية ، يمكن اللجوء إلى الدكتاتورية أما لإبقاء النظام القديم بالعنف وأما للإسراع بزواله واستبداله بالوسائل ذاتها .

● **الدكتاتوريات المحافظة أو الإصلاحية** ـ تبرز الدكتاتوريات المحافظة عند حصول أزمة في المنظومة الاجتماعية بحيث يظهر النظام القائم هشاً ومهدداً ، ويبدو النظام السياسي عاجزاً عن تصويب الأمور . تجدر الإشارة إلى أن هذه الهشاشة يمكن أن تكون ظاهرية أكثر منها فعلية : فالشيء الأساسي هو أن تعتبر الطبقات الحاكمة أن المنظومة الاجتماعية مهددة وضعيفة . فتلجأ هذه الطبقات عند ذلك إلى الدكتاتورية لإبقاء هيمنتها . إنها تفضل الإبقاء على المؤسسات السياسية القائمة التي تعتبرها أكثر مشروعية وأقل بشاعة . لكنها تستسلم للأمر الواقع وتقرر إزالتها لإنقاذ البنى الاقتصادية والاجتماعية ، التي تبدو لها أكثر جوهرية . هكذا يتحالف الملكيون مع جنرال من الشعب يضمن لهم الحفاظ على امتيازاتهم . وهكذا ، لا يتردد الليبراليون في دعم هتلر أو بينوشي : تتنازل ليبراليتهم السياسية لليبراليتهم الاقتصادية التي تدافع على نحو أكثر مباشرة عن مصالحهم الأكثر أهمية .

في الحقيقة ، الدكتاتوريات المحافظة ليست دوماً محافظة كلياً . أن تُستخدم الدكتاتورية أو المؤسسات السياسية القائمة ، لحفظ الانتظام العام ، فإنه يجب دوماً أن

(*) Poujadisme : نسبة إلى Pierre Poujade رجل سياسي فرنسي أسس عام 1953 اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين في فرنسا (U. D. C. A) (المترجم) .

يتم الخيار بين استراتيجيتين : عدم التنازل عن أي شيء والدفاع عن كل شيء كتلة واحدة ، أو على العكس ، القبول ببعض التنازلات لإنقاذ الأساسي . هكذا ، تتخذ بعض الدكتاتوريات المحافظة سمة إصلاحية . لكن هذه السمة تبقى وهمية : تتغير الكلمات ، والأشكال والأسلوب واللباس ولا يتغير شيء في العمق . لكنها تكون أحياناً فعلية ، عبر بعض الإصلاحات الأصيلة التي تساعد على الحفاظ على قواعد النظام القائم ، مع تكييف هذه الأخيرة مع تطور المجتمع .

● **الدكتاتوريات الثورية** ـ سوف نتطرق لاحقاً لتحليل مسهب للدكتاتوريات الثورية في إطار عرضنا للدكتاتوريات الاشتراكية التي هي أحد أشكالها . نكتفي هنا بتجديد موقع هذه الدكتاتوريات الثورية في إطار النظرية العامة للدكتاتورية .

يجب أولاً أن نحدد الدكتاتوريات الثورية بالنسبة للدكتاتوريات الإصلاحية التي أتينا على وصفها للتو . التمييز هو سهل من حيث المبدأ . يُطلقُ نعت « ثوري » على تغيير جذري في المنظومة الاجتماعية ، تهدم النظام القديم بقواعده الأساسية لتحل محله نظاماً جديداً متعارضاً معه . مثلاً ، استبدال المنظومة الأرستقراطية والملكية ، اللامساواتية والتسلطية بمنظومة ليبرالية ديمقراطية ومساواتية . أو استبدال المنظومة الرأسمالية ، المرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بمنظومة اشتراكية مرتكزة على الملكية الجماعية . وعلى العكس ، يُطلق نعت إصلاحي للدلالة على تغيير يحصل في داخل النمط نفسه من المنظومة الاجتماعية : مثلاً ، الانتقال من الرأسمالية الليبرالية إلى الرأسمالية الجديدة (نيو رأسمالية) التقنية ، الانتقال من الاشتراكية ذات التخطيط المركز من النمط السوفياتي إلى اشتراكية مرتكزة على التسيير الذاتي من النمط اليوغوسلافي .

عملياً ، إن الصعوبة هي في تحديد متى يصيب التغيير في المنظومة الاجتماعية عنصراً جوهرياً منها ، بحيث يستتبع إرساء منظومة جديدة ومتى يبقى التغيير داخل المنظومة الاجتماعية ، دون قلبها رأساً على عقب . يتعلق التمييز بافتراضات أيديولوجية . القول إن النازية لم تشكل إلا إصلاحاً بالنسبة لديمقراطية ويمار الليبرالية وليس ثورة ، يفترض إلى هذا الحد أو ذاك اتخاذ الأيديولوجيا الماركسية كمعيار ، إذ أنها تعتبر أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي قاعدة كل المنظومة الاجتماعية . تجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي تدعمه أيديولوجيات متعارضة تماماً : تلك التي تتمحور حول طرق التحليل الأميركية المسماة « الطرق المنظومة » / Systémique / يعتبر David Easton أن جمهورية ويمار والنازية وجمهورية بون هي مجرد متنوعات أو أشكال لنفس « النمط » بالمعنى الذي يعطيه لهذه الكلمة .

ثم تجدر الإشارة إلى أن الثوريين يلجأون إلى الدكتاتورية لأسباب ليست دون تماثل مع تلك التي تدفع المحافظين في ذات الطريق . فاللجوء إلى العنف والقمع للدفاع عن النظام القائم ولإرساء قواعد نظام جديدة إنما يقود إلى التناقض ذاته عندما يكون هذا النظام الذي يُرغبُ في إبقائه أو إرسائه متناقضاً مع العنف والقمع . يحاول الثوريون تجاوز هذا التناقض بتفسيرهم أن الدكتاتورية تهدف إلى الإسراع في سيرورة التغيير ، في إلغاء العوائق أمام تشييد نظام جديد ، في خلق شروط تطوره بيد أن بعض المحافظين يدافعون بحجج مشابهة عن اللجوء المؤقت إلى الدكتاتورية ، لإرساء شروط اشتغال جيد للنظام القائم . فإن المؤسسة الرومانية للدكتاتورية التي أعطت اسمها للنظام ، كانت مرتكزة على مفهومة في هذا النوع ، نجدها في نظريات حالة الضرورة والظروف الاستثنائية ، في المادة 16 من الدستور الفرنسي لعام 1958 وفي المواد المماثلة لكثير من الدساتير الأخرى .

أزمة « مشروعية »

لنذكر بأنه ، في مجتمع معين ، في مرحلة معينة ، نجد بصورة عامة ثمة اتفاق حول قواعد اللعبة السياسية . ويكون الحكم مشروعاً بقدر ما يمتثل لقواعد اللعبة هذه . المشروعية هي عنصر جوهري من عناصر السلطة . والحكم ، والسلطة والنظام المعتبرة مشروعية ، يتم الخضوع لها على نحو أسهل مما هو عليه في حالة الحكم والسلطة والنظام المعتبرة غير مشروعية . فهؤلاء الأخيرون لا يملكون وسائل لفرض سلطتهم سوى العنف . أما السلطة المشروعة فيتم الخضوع لها دون إلزام ـ وحتى ولو لم يكن هناك موافقة على لونها السياسي أو على الإجراءات التي تتخذها ـ لأن حقها في فرض الأوامر يُعتبر مشروعاً .

لكن أزمة المشروعية تقع عندما يفقد هذا الاتفاق . بالطبع ، هذا الاتفاق ليس أبداً مطلقاً . لكل مجتمع هامشيوه ، الذين يرفضون منظومة القيم القائمة . لكن الاتفاق يبقى ، طالما هم هامشيون . ينتهي هذا الاتفاق إذا انتسب جزء كبير من الشعب إلى منظومة القيم المتعارضة مع منظومة القيم القائمة . حينذاك ، تتصارع أيديولوجيتان تدعي المشروعية : هنا تقع أزمة المشروعية . وتبعة ذلك هي في جعل ممارسة الحكم دون إلزام وعنف صعبة جداً .

٦ ـ أزمات مشروعية ودكتاتورية

تلعب أزمات المشروعية بالتأكيد دوراً في مجيء الدكتاتوريات .

● **الدور في مجيء الدكتاتوريات** ـ لنأخذ مجتمعاً حيث يغيب الاتفاق حول قواعد

اللعبة السياسية . يتصارع نمطا حكم على الأقل ، جذرياً متعارضين ، وينقسم حولهما المواطنون : جزء منهم يعتبر مشروعاً النمط الأول والجزء الثاني يعتبر مشروعاً النمط الثاني . في وضع كهذا ، تصعب ممارسة الحكم دون عنف حاد في إطار أحد هذين النمطين ، وهذا ما سيرفضه بالضرورة قسم كبير من الشعب . يجب على كل حكومة أن تلجأ إلى عنف قاسٍ لإخضاع الذي لا يقرون بمشروعيتها . وهذا الوضع يساعد« مجيء الدكتاتوريات » .

إن أوضاعاً كهذه هي جد متكررة عبر التاريخ فلنذكر مثال فرنسا ما بعد 1789 ، حيث كان قسم من المواطنين يؤيد النظام الملكي والأرستقراطي القديم والقسم الآخر يؤيد النظام الجديد الذي ابتكرته الثورة ، والمرتكز على المساواة والحرية والانتخابات والجمعيات وفصل السلطات . اضطر روسبيير بونابرت ، كافينياك Cavaignac ولويس نابوليون إلى إقامة دكتاتورية في الديمقراطيات الغربية اليوم ، هناك أزمة مشروعية لأن قسماً كبيراً من المواطنين لم يعد يقبل بالمنظومة الرأسمالية ويرغب بتطبيق منظومة اشتراكية فعلياً : كما في فرنسا وفي إيطاليا ، مثلاً . غير أن الأزمة ليست إلى جزئية لأنها تتعلق فقط بالشق الاقتصادي الاجتماعي للمنظومة وليس بالشق السياسي : ثمة اتفاق يبقى قوياً حول الحريات السياسية والتعددية .

● **أزمات مشروعية وأزمات في المنظومة الاجتماعية** ـ لا يمكن فصل أزمات المشروعية عن أزمات المنظومة الاجتماعية التي حللناها لتونا . المشروعية هي عنصر خاص من المنظومة الاجتماعية العلاقات بين هذا العنصر والعناصر الأخرى هي معقدة . نمطان من الأوضاع يستحقّان أن نميزهما على هذا الصعيد .

إن غالبية أزمات المشروعية هي نتجية لتغيير عميق في موازين القوى داخل المنظومة الاجتماعية . وكل مشروعية تعبر إلى حد معيّن عن موازين قوى معينة ، عن نمط معين من الهيمنة تنزع في آن إلى حجبه وتبريره . إن الأيديولوجيات هي منظومات إقرار بمشروعية نظام اجتماعي معين ، إلى حد من العقلانية . عند اهتزاز هذا النظام ، يجب إيجاد منظومة إقرار بالمشروعية (أو منظومة مشرعة) جديدة ، تتعارض مع القديمة . هكذا يولد عدد كبير من أزمات المشروعية يعتقد الماركسيون أن تقلبات كهذه في النظام الاجتماعي تجد دوماً مصدرها في تطور القوى الانتاجية وعلاقات الإنتاج التي تنتج عنها يمكن مناقشة هذا الرأي . ولكن لا مرية في أن أزمات المشروعية الكبرى هي مرتبطة بتقلبات من هذا النوع . فالأيديولوجية الليبرالية ، مثلاً ، التي تكونت بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر هي عقلنة لموازين قوى جديدة بين البورجوازية والطبقات الاجتماعية الأخرى والتي ولدها تطور الصناعة والتجارة في قلب أوروبا حيث كانت تسود

حتى ذلك الحين الزراعة من النمط الإقطاعي . الأيديولوجيا الاشتراكية هي عقلنة لموازين القوى الجديدة بين العمال المأجورين وباقي عناصر الشعب ، أثر تطور الرأسمالية ، الخ .

غير أن بعض أزمات المشروعية تبدو أكثر استقلالية ، بالنسبة للعناصر الأخرى من المنظومة الاجتماعية . يمكن أن نتساءل ما إذا كانت عاملاً أساسياً من تبدلات المنظومة الاجتماعية ، عوض أن تكون ناتجة عنها . فلنذكر مثلاً الإصلاح البروتستانتي ونهضة العقلانية القديمة . بالطبع ، كلاهما مرتبطان بتطور الاتصالات والتبادلات والإنتاج والإعمار ، الخ . لكن نتائجهما بالنسبة لمشروعية الأنظمة السياسية تتجاوز بكثير الدفع الأساسي الذي تلقاه من هذه التقلبات الاقتصادية الاجتماعية . بنقدهما الاعتقادات الدينية المرتكزة على مبدأ السلطة ، على التراتبية والسيطرة ، فقد ضربا الجوهر نفسه للأنظمة السياسية الملكية والأرستقراطية . كما يمكن أن نتساءل أيضاً إذا كانت « أزمة الحضارة » الحالية ، كي نستخدم عبارة أندريه مالرو حول أحداث أيار 1968 (الثورة الطلابية في فرنسا) لا تنطوي على السمة نفسها لأزمة مشروعية أعمق بكثير من أزمة العناصر الاقتصادية للمنظومة الاجتماعية (أضرار المجتمع الصناعي) التي تسببت بها .

2 ـ الإقرار بمشروعية (أو مشرعة) الدكتاتوريات

بعد أن ترسي قواعدها ، ككل الأنظمة السياسية ، تجهد الدكتاتوريات إلى إضفاء المشروعية على هويتها ، أي إلى بناء منظومتها الخاصة الأيديولوجية التبريرية . على هذا الصعيد ، يفصل فارق جوهري الدكتاتوريات الثورية والدكتاتوريات المحافظة أو الإصلاحية .

● مشرعة الدكتاتوريات الثورية ـ من حيث تحديدها بالذات ، وحدها الدكتاتوريات الثورية تنزع إلى إحلال مشروعية جديدة كلياً محل المشروعية القائمة ، لأنها وحدها تتجه إلى إحلال ، جذرياً ، منظومة بدل أخرى . وهكذا ، فهي تجعل أكثر حدة أزمة المشروعية التي ساهمت في إيصالها إلى السلطة قبل إقامة دكتاتورية في السلطة ، الأيديولوجيا الجديدة لها أتباعها وبالتالي فإن المشروعية القديمة تكون عرضة للاعتراض والنقد . لكن هذه المعارضة تصبح أقوى عندما تلجأ الأيديولوجيا الجديدة إلى عنف الدكتاتورية لتفرض نفسها . هنا ، تصل أزمة المشروعية إلى نقطتها القصوية . غير أن الدكتاتورية الثورية تتجه أيضاً إلى حل هذه الأزمة بعد أن تكون فاقمتها : فهدفها هو بالتحديد استخدام العنف لتمتين نظام جديد ، كي يصبح مشرعاً بنظر غالبية المواطنين وكي تُرسى قواعد الاتفاق حول المشروعية .

إن الإقرار بمشروعية الدكتاتوريات الثورية يطرح مشكلة أُخرى : مشكلة النزاع المحتمل بين أيديولوجيتها والبنية التسلطية للسلطة سوف نعرض لهذه المسألة لاحقاً ، عند درسنا النظرية اليعقوبية للدكتاتورية الثورية والنظرية الماركسية لدكتاتورية البروليتاريا . في كلا الحالتين ، اشكال وطرق السلطة الدكتاتورية تتعارض جذرياً مع المنظومة السياسية والاجتماعية التي تنزع الدكتاتورية إلى إرسائها . سوف نرى كيف أن هذا النزاع سيُحل مبدئياً عبر نظرية « المرحلة الانتقالية ») : فترة استثنائية هدفها تقوية النظام الجديد ضد أعدائه وإرسائه بصلابة . يمكننا مقارنة هذه الدكتاتورية المؤقتة بالدجرانة / Tuteur / التي تضمن للشتلات الشابة نمواً صحيحاً ، على أن ينتهي دورها بعد ذلك عندما تصبح الشتلة على قدر كافٍ من التجذر والقوة . غير أن التجارب أظهرت أن دجرانة الدكتاتورية تتجذر هي أيضاً وتنزع إلى العيش باتفاق تام وكامل مع النظام الجديد ، رغم تناقض مبادئهما .

● **مشرعة الدكتاتوريات المحافظة أو الإصلاحية** ـ إن القاسم المشترك بين الدكتاتوريات المحافظة أو الإصلاحية هو أنها لا تنزع أبداً إلى إحلال مشروعية جديدة كلياً محل المشروعية القائمة لأنها ليست أبداً متناقضة جوهرياً مع المنظومة الاجتماعية القائمة . فهي تلجأ إذن دوماً ، على الأقل جزئياً ، إلى أيديولوجيا مشرعة المنظومة القائمة . غير أنها تحتاج دوماً لعنصر معين من المشرعة الجديدة ، بما يتعلق بالنظام السياسي : إذ أنها تشكل على هذا الصعيد نظاماً مختلفاً عن نظام المشروعية القائمة . لكن هذا العنصر هو متغير حسب الحالات .

ففي النازية والدكتاتوريات من ذات النمط ، يصل إلى بعده الأقصى بالنسبة لدكتاتوريات محافظة . كان النظام يتجه إلى تسريع تطور الرأسمالية القديمة الليبرالية نحو الرأسمالية الجديدة التقنوقراطية ، مما كان يستتبع شيئاً من الأيديولوجيا الجديدة في المنظومة الاقتصادية الاجتماعية (التي كان النازيون يسمونها بتفخيم « الضد رأسمالية ») . كان يؤدي هذا النظام من ناحية ثانية إلى تسلطية قصوية ، متعارضة كاملاً مع قيم الليبرالية السياسية : هنا ، التناقض بين المشروعية القائمة والمشروعية السابقة يبرز على نحو حاد . في دكتاتوريات محافظة أو إصلاحية أُخرى ، يبقى التناقض أكثر اختزالاً على العكس ، لأن المنظومة الاقتصادية الاجتماعية ليست موضوع اعتراض ، وإن تسلطية الدكتاتورية تحل محل تسلطية أُخرى : مثلاً ، عندما يحل دكتاتور محل سلطان مطلق . عندها ، لا يصيب الإقرار بالمشروعية الجديدة إلا نمط انتقال السلطة ، وهذا ما ليس مهماً جداً : خاصة إذا كان الدكتاتور يستند إلى الدين نفسه ، الأكليروس نفسه ، والتقاليد نفسها التي يستند إليها الملك المخلوع . في جميع الحالات ، هذه المشروعية الجديدة الجزئية

لا تشكل إلا تبدلاً ، إصلاحاً ، نوعاً من إعادة النظرة أو تطوير المشروعية القائمة .

2 ـ المؤسسات السياسية للدكتاتوريات

في جميع الدكتاتوريات (الاشتراكية والرأسمالية ، الثورية والمحافظة) ، نجد الصورة نفسها للمؤسسات السياسية : من ناحية ، قوة حماية يستند إليها النظام ، من ناحية ثانية ، وسائل تأثير على الشعب ، سوف نتوسع لاحقاً بتحليل هذه العناصر في إطار الدكتاتوريات الاشتراكية . سنبحثها هنا بصورة عامة ، مع التشديد بصورة خاصة على الأشكال التي تتخذها في الدكتاتوريات الرأسمالية .

القوة المادية للحماية

يجب أن ترتكز الدكتاتورية على القوة المادية ، لأنها ليست نظاماً معترفاً بمشروعيته . المؤرخ Ferrero ـ الذي نفته من إيطاليا الدكتاتورية الفاشية ـ أوضح هذه السمة الجوهرية ، مظهراً أن النظام يضطر ، إلى الاستناد إلى القوة وحدها وإلى اللجوء إلى العنف على نحو واسع ، إذا كان محروماً من المشروعية « هذا الجني غير المرئي للبلاد » الذي يحافظ على وحدتها دون أن تشعرَ بذلك . عملياً ، يسمح نمطان من القوة المادية بتأسيس دكتاتورية : الأول تقليدي (الجيش) ، والآخر حديث (الحزب الواحد) .

١ ـ الجيش

يطرح الجيش مشكلة في جميع الأنظمة السياسية فهو يملك قوة مادية قادرة على السيطرة على الدولة : حتى المقاومة الشعبية بالإضراب العام لا تسمح بمجابهته ، إذا كان قادته قد قرروا التصدي لها حتى النهاية .

● **الحظر العسكري ـ** في جميع الأنظمة السياسية ، يشكل الجيش هكذا خطراً دائماً على الحكومات والمواطنين المنزوعين من السلاح . تجري محاولة التقليل من هذا الخطر بتنمية عند الضباط الشعور بأن عليهم الخضوع دوماً للدولة ، في جميع الظروف ، وأياً كانت الحكومات التي تجسدها الخدمة العسكرية الإجبارية التي تصنع جنوداً مواطنين ، تخفف أكثر من هذا الخطر ، بتكوينها الجيش على صورة الشعب . طالما هناك « اتفاق » شعبي حول مشروعية الحكام ، يكون خضوع الجيش مضموناً تقريباً ، خاصة إذا كان هذا الخضوع يتطابق مع تقليد طويل .

ولكن إذا حصل انقلاب خطير في البنى الاجتماعية ، وأزمة مشروعية خطيرة ، يظهر خطر الدكتاتورية . ومما يزيد من هذه الخطورة هو أن تقاليد الاذان ضعيفة وتقاليد

الانقلابات العسكرية مترسخة جداً : إنها حالة أميركا اللاتينية والشرق والأوسط ، خاصة . عدد كبير من الدكتاتوريات يرتكز هكذا على الجيش . بعضها هي دكتاتوريات ثورية . وغالبيتها دكتاتوريات رأسمالية . بعضها دكتاتوريات « قيادية » حيث الهدف الرئيسي للعسكريين هو ضمان سيطرتهم بالذات . من وجهة نظر أخرى ، يمكن أن نميز بين الدكتاتوريات العسكرية المقنعة حيث يمارس الجيش السلطة بصورة غير مباشرة ، خلف واجهة من المدنيين ، والدكتاتوريات العسكرية المنفتحة حيث يمارس الجيش السلطة مباشرة ، متبوئاً بذاته مراكز إدارة الدولة على كل المستويات .

● **صعوبات الدكتاتوريات العسكرية** ـ تصطدم الدكتاتوريات العسكرية بنمطين من الصعوبات . أولاً ، صعوبة الحفاظ على وحدة الجيش خلف الجنرال أو الكولونيل أو مجموعة الضباط التي استولت على السلطة . فقد خانوا هم أنفسهم النظام الذي كانوا يخدمونه ، بقلبهم إياه بالقوة . فكيف يمكنهم أن يضمنوا ألا يقلدهم يوماً زملاؤهم ؟ والخطر هنا هو في رؤية سلسلة من الانقلابات التي لا تتوقف . يمكن أن نذكر عدة أمثلة على هذا الصعيد : مثال سوريا منذ 1950 ، وأمثلة كثيرة من دول أميركا اللاتينية أو أفريقيا السوداء . في فرنسا ، الانقلابات الجزائرية التي تبعت انقلاب 13 أيار 1958 تعود إلى الآلية ذاتها . يلجأ الدكتاتوريون إلى وسائل متنوعة ليضمنوا إخلاص الجيش : تطوير قوات عسكرية متنافسة (شرطة ، جيوش خاصة ، حرس الطاغية ، الخ) ، تحسين الأجهزة الأمنية للجيش ، التي تراقب مراقبة شديدة جميع الضباط ؛ منافع مادية هائلة تُمنح لهؤلاء (تشريفات ، معاشات ، مكافآت ، الخ) . إن أياً من هذه الوسائل ليست فعالة . والوسيلة الوحيدة الفعالة هي ، بالنسبة للدكتاتور العسكري ، أن ينمي شخصية قوية للسلطة ، تجعله شعبياً جداً ، وبالتالي صعب الإبعاد .

ولكن نصطدم هنا بالصعوبة الثانية لنمط هذا النظام : صعوبة إقامة اتصال مع الجماهير . إن الجيش هو جسم مقفل لا يتصل كثيراً بالمدنيين الذين لا يفهمهم جيداً ولا يفهمونه كذلك ، ما خلا في فترات الحرب . كي تدوم سلطة عسكرية معينة ، يجب أن « تتمدن » ، أي أن يكف الدكتاتور العسكري عن التفكير كعسكري ، أن تتسم أفعاله وردات أفعاله بالطابع العسكري بونابرت ، كمال أتاتورك ، ديغول ، عبد الناصر فعلوا ذلك . لكن لم ينجح كل الدكتاتوريين باتباع ذات الطريق . يتردد البعض في فعل ذلك ، لأنهم يخافون من فقدان الاتصال مع الجيش وأن ينتصب ضدهم . بالطبع ، الصعوبة أقل بكثير عندما يقيم الدكتاتورية جيش شعبي من النمط الذي سندرسه لاحقاً . ولكنه بالتحديد جيش له منذ البداية سمات مدنية ، إنها مؤسسة وسيطة بين الجيش والحزب الواحد .

2 ـ الحزب الواحد

سوف ندرس لاحقاً الحزب الواحد في الدكتاتوريات الاشتراكية . الدكتاتوريات الرأسمالية تستخدم أيضاً هذه التقنية . ينطوي الحزب الواحد على سمات مشتركة في نمطي النظام السياسي : فهو وسيلة اتصال بين الشعب والحكام في الاتجاه النزولي والصعودي ، وأداة تربية واعلام سياسي تنشر نظرية النظام ، وتجمع العسكريين الأكثر إخلاصاً للنظام ، الموكلين بتنشيط ومراقبة جهاز الدولة ، الخ . لكن الأحزاب الواحدة للدكتاتوريات الرأسمالية تتسم بسمة خاصة ، لا نجدها في الدكتاتوريات الاشتراكية : إنها عبارة عن ميليشيات خاصة ، منظمة عسكرياً ومسلحة . تدعم النظام مادياً ، كما يفعل ذلك الجيش الرسمي في الدكتاتوريات العسكرية .

● **درجات عسكرة / Militarisation / الحزب** ـ سوف ندرس لاحقاً هذه البنية العسكرية التي نجدها أساساً في الأحزاب الفاشية . وهي ليست على ذات الدرجة في جميع الأحزاب الواحدة للدكتاتوريات الرأسمالية : مثلاً ، في أحزاب دكتاتوريات البلدان المتخلفة . وغالباً ، إنها في الواقع دكتاتورية عسكرية تستند أساساً إلى الجيش ، والحزب الواحد ليس إلا عنصراً ثانوياً . كانت هذه حالة إسبانيا الكتائبية مثلاً أو الأرجنتين البيرونية . يستخدم الحزب لتوسيع شعبية الدكتاتور ، مما يجعل عزله على يد جنراليين آخرين أكثر صعوبة : حالة Peron في الأرجنتين الذي أنقذه الحزب والنقابات عام 1949 ـ وليس عام 1955 ـ هي نموذجية على هذا الصعيد . إن غياب عسكرة الحزب يمكن أن تُفسَّر أيضاً بواقعة أنها دكتاتورية شخصية مستندة إلى قوى تقليدية : مثلاً عشائرية .

● **مشكلة إخلاص الحزب للدكتاتور** لا تُطرح تماماً بالصورة نفسها التي يطرح بها إخلاص الجيش . بالطبع ، يمكن أن يصبح الحزب سنداً لمنافس للدكتاتور الحاكم . ظهرت هذه الظاهرة في ألمانيا حيث أدت إلى القمع الرهيب لحزيران 1934 ، الذي قطع كلياً رأس الفرق الهجومية للحزب النازي . ابتداء من هذه اللحظة ، بدأ ينمو نفوذ وقوة حزب داخل الحزب ، متشكل من مخلصين مطلقين للفوهرر / Führer / : الـ SS . في أي حال ، تساعد بنية الحزب على نمو هذا الإخلاص للدكتاتور . يُشيِّدُ الحزب حول عبادة شخص رئيسه . وغالباً ، يرتبط كل عضو به بقسم شخصي . كل توجيه المناضلين يتجه إلى الحصول على إخلاصهم وخضوعهم للرئيس ، المعتبر مقدساً ، لا يخطىء . إذا كان الحزب جيشاً فهو أيضاً نوع من الرهبانية ، حيث يتسم التعلق بالزعيم بسمات شبه صوفية .

وسائل التأثير على الشعب

ليس الحزب الواحد فقط قوة حماية للنظام ، بل أيضاً أداة تأثير على الجماهير : ويكمن هنا أحد عناصر تفوقه على الجيش ، الذي هو قوة حماية منعزلة ، منطوية على ذاتها . في أي حال ، جميع الدكتاتوريات (الثورية أو المحافظة ، الاشتراكية أو الرأسمالية) تستخدم فئتين من المؤسسات للتأثير على الشعب : القمع ، الذي يصبو إلى منع المعارضة والإعلام الذي يصبو إلى اجتذاب الثقة .

١ ـ القمع

تلجأ جميع الدكتاتوريات إلى وسائل القمع التي تهدف إلى ضرب نشاط المعارضين ، من ناحية ومن ناحية ثانية إلى منع باقي الشعب من تقليدهم . عمليات توقيف مكثفة ، تعذيب ، سجن أو حجز في المعتقلات ، إعدام ، كل هذه الوسائل تنمو في الدكتاتوريات ، بدرجات متفاوتة من العنف ، ولكننا نجدها جميعها .

● **أشكال القمع** ـ يَسْتَخدمُ القمع أولاً القوانين المعمول بها ، الشرطة التقليدية والمحاكم العادية . القضاة هم غالباً لينو العود مع السلطة على هذا الصعيد : والحالة الألمانية هي خير مثال . ولكن من الصحيح أنهم ، هم أيضاً ، ممسوكون ضمن اللعبة الإرهابية : فيستتبع تمردهم تبعات خطيرة ، وأنه يصعب دوماً أن يكون الإنسان بطلاً .

لكن قمع المعارضة يضع دوماً تقريباً إلى جانب القوانين والتنظيم القمعي القائم ، تنظيماً قمعياً خاصاً ، هدفه الرئيسي هو استباق كل معارضة والقضاء عليها . بعكس القمع الجزائي ، لا يرتكز هذا القمع السياسي على قوانين محددة فلا يُمنع فعل معين ، يعتبر مخالفاً (أو جرماً) . بل يمنع الموقف المعارض بصورة عامة . لا ينبغي إظهار مشاعر معارضة للنظام ، أياً كان شكلها . فإن الشكوك تتجه حتى نحو أصحاب البرودة ، غير المخمسين . ليس فقط لا تريد الدكتاتورية معارضين ، بل لا تريد إلا أتباعاً . يفترض القمع السياسي إذاً رقابة دائمة للمواطنين . يجب ضمان عدم قراءتهم لكتب أو منشورات ممنوعة ، إنهم لا يسمعون الراديوات الممنوعة ، إنهم لا يتفوهون بأقوال معارضة أو فاترة ، الخ . توكل هذه المهمة لبوليس سياسي سري ، يجند أسراباً من المخبرين . ولهم سلطة التوقيف ، والسجن والتعذيب والحكم وتنفيذ الأحكام دون دعوى منتظمة .

● **خطورة قوى القمع** ـ إن وجود هذه الشرطة يطرح مشكلة على الدولة . إذا كانت نافذة وفعالة ، فإن سلطتها ستكون هائلة ويمكن أن يصبح زعيمها منافساً للدكتاتور . يمكن أن يشكل قوة مقابلة بوجه الجيش والحزب ، وأن يحمي الدكتاتور من

السياسية . كما الجيش والحزب ، يمكن استخدام البوليس السياسي لدعم الدكتاتور ، ولكن يمكن أيضاً أن ينقلب عليه ويعزله إن غياب مشروعية الأنظمة المرتكزة أساساً على القوة يجردها من سلاحها إزاء هذه القوة نفسها .

2 ـ الدعاية

مهمة الدعاية هي رأب هذا الصدع . هدفها هو تنمية ثقة الشعب بالدكتاتور ، بحيث تُنشأ مشروعية جديدة لصالحه .

● **الدعاية والقمع** ـ من حيث تعريفها ، الدكتاتورية تقطع مع المشروعية القائمة . ففي البلاد التي تؤمن بالملكية ، إن الذي يحكم أخذاً محل الملك ، وهو ليس ابنه ، هو حاكم غير مشروع . وفي البلاد التي تؤمن بالديمقراطية ، الذي يستولي على السلطة أو يبقى في السلطة بالقوة ، والذي يلغي الأحزاب المعارضة وحرية التعبير ، ويعمد بكثرة إلى التوقيف الاعتباطي والسجن دون حكم ، هو حاكم غير مشروع . وفي بلاد شرعت في ثورتها ، ووعدت بتحرير كامل للناس ، يكون غير مشروع أيضاً النظام الذي يحكم بالدكتاتورية والقمع . فإلى حكام غير مشروعين كهؤلاء ، ليس من شعور طبيعي يدفع إلى الخضوع يتم الخضوع لهم لأن ذلك يُفرض مادياً ، بسبب قوة الجيش أو الحزب وأواليات القمع .

لكن التأطير على يد الجيش أو الحزب والقمع لا يكفيان . فإذا كانت السلطة تستند إليهما ، فإن المواطنين يذعنون إليها لأنهم يميلون إلى الخمول ، والجمود والمظنة . من ناحية أخرى ، إنها قابلة للعطب بسهولة . فالقوى نفسها التي تدعم الدكتاتور (جيش ، حزب واحد ، شرطة سياسية) يمكن أن تستبدله يوماً بآخر . يجب أن يجد الدكتاتور دعماً شعبياً كي يكون النظام فعالاً وصلباً . أي يجب أن يظهر الدكتاتور على درجة معيّنة من المشروعية بنظر الجماهير تصبو الدعاية **propaganda** إلى الحصول على هذه النتيجة . ويسهل مهمتها القضاء على المعارضة ، ومنع الانتقادات والانعزال بالنسبة للأنظمة الأجنبية ، كل هذا من شأنه أن يمنع كل ما من شأنه تسويد صورة الدكتاتور .

● **أشكال الدعاية** ـ وسائل الدعاية هي مختلفة تبعاً لأنماط الدكتاتورية في الدكتاتوريات الثورية ، تكون الدعاية أيديولوجية بقوة وتتخذ أشكالاً تعليمية : يجب إدخال قواعد مشروعية جديدة في أدمغة الناس ، تحل محل المشروعية القديمة . في الدكتاتوريات الرأسمالية ، الدعاية تكون بصورة عامة جد مختلفة . وهي تنزع إلى حجب السمة المحافظة للنظام إلى حجب واقعة أنه يميل إلى الإبقاء على المنظومة الاجتماعية القائمة . وعلى المنوال ذاته ، إنها تفاقم النواحي الإصلاحية للنظام لإعطائه سمة مجددة

جداً ، وحتى ثورية . كل هذا يمنع استخدام دعاية عقلانية ويدفع إلى تقنيات تمويهية . اثنتان منها تستحقان الذكر : عبودية شخصية الدكتاتورية والوطنية (أو القومية) الدكتاتوريات الاشتراكية تستخدمها كلاهما ، حيث مؤسس النظام (لينين ، تيتو ، كيم أيل سونغ ، هوكي من Ho Chi- minh) يتحول إلى بطل قومي . أحياناً ، يتبع الخلف الطريق ذاته ، ولكنه يصل إلى هدفه بصعوبة أكثر ، بمفاقمته عتف الدكتاتورية (ستالين) . غير أن الدكتاتور ليس أبداً منفصلاً عن الحزب . على العكس ، الدكتاتوريات الرأسمالية تؤله شخص الدكتاتور ذاته . تجعل منه رجلاً متفوقاً ، رجل الخلاص ، يتحلى بوضوح رؤيا أكثر من الآخرين ، قادراً على إدراك القوى الغريبة للجماعة والتعبير عنها . هكذا تظهر من جديد فكرة الملوك - الآلهة أو الملوك الذين يختارهم الله ، تظهر بشكل جديد ، جنباً إلى جنب وعلى نحو يدعو إلى الاستغراب ، مع النظريات الديمقراطية . الدكتاتور هو صوت الشعب ، التعبير نفسه عن الجماعة (أو المتحد) بمجملها ، هو يتكلم عن فمها ويتحرك بذراعها .

الوطنية هي القاعدة الجوهرية الأخرى للدعاية في الدكتاتوريات الرأسمالية . فهي تمجد « الأرض والأموات » ، وحتى قوى أكثر غموضاً : العرق والدم . وهي تعزز الوطنية بتكوينها صورة عن عدو أساسي للأمة ، يهددها دوماً بخطر تخريبها . يمكن أن يكون عدواً حقيقياً ، الأمة المجاورة ، التي خيضت المعارك ضدها ، (ألمانيا بالنسبة للفرنسيين ، إسرائيل بالنسبة للعرب ، والعكس بالعكس) . يمكن أن يكون أيديولوجيا أخرى ، ينزع طابعها إلى تهديم الوحدة الوطنية : الاشتراكية وخاصة الشيوعية (الخوف من الحمر هو إحدى قواعد الأيديولوجيا الفاشية) . يمكن أن يكون أيضاً عدواً أقل واقعية ، ليستقطب التعاسات والأحقاد : اليهود ، السود ، الخ . الدكتاتوريات الاشتراكية تلجأ أيضاً إلى الوطنية : ولكن على نحو أقل صوفية (غرائبية) وأقل عقلانية ، وبصورة عامة أكثر اختزالاً .

حول الدكتاتورية بصورة عامة ، انظر موريس دوفرجيه ، حول الدكتاتورية ، 1961 (مع
بيليوغرافيا) ؛ G. Hallgarten ، تاريخ الدكتاتوريات ، 1961 ؛ C.J. Friedrich, Z.K. Brze-
zinski, Totalitarian dictatorship and autocracy ، كمبردج (ماساتشوستس) ، 1956 ، C.J.
Friedrich (وآخرون) ، Totalitarianism ، كمبردج (ماس) ، 1954 ؛ A. Corban, Dicta-
torship: its history and theory ، نيويورك ، 1939 ؛ Z. Barbu, Democracy and
dictatorship ، نيويورك ، 1956 ؛ H. Kohn, Revolution and dictatorships ، كمبردج ،
الولايات المتحدة ، 1939 ؛ K. Kellet, The Story of dictatorship ، لندن ، 1937 ؛ Marriot,
Dictatorship and democracy ، نيويورك ، 1956 ؛ E. Ortega Y Gasset, La verdad sobre

la dictature ، مدريد ، 1925 ؛ C. Schmitt ، الدكتاتورية ، ميونيخ ، 1928 ، طبعة ثانية ؛ .J Bainville ، الدكتاتوريون ، 1935 ؛ B. More ، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية ، ترجمة فرنسية ، 1969 ؛ G. Hermet ، الدكتاتورية البورجوازية والعصرنة المحافظة : مسائل منهجية لتحليل الأوضاع التسلطية ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1975 ، عدد 6 .

بما يخص الجيش في السياسة ، انظر : M. Howard (وآخرون) ، Soldiers and government ، لندن ، 1957 ؛ العدد الخاص من المجلة الفرنسية لعلم الاجتماع ، نيسان - حزيران 1961 : « حرب ، جيش ، مجتمع » ؛ ببليوغرافي R. Girardet ، في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1960 ، ص 395 ، والمدونة ، نفس المصدر ، 1968 ، ص 886 ؛ M. Janovitz, The professional soldier ، 1960 .

حول الحزب الواحد ، انظر م . دوفرجيه ، الأحزاب السياسية ، طبعة تاسعة ، 1976 ؛ .M Manoilesco ، الحزب الواحد ، 1937 ؛ M. Déat ، الحزب الواحد ، 1942 ؛ Schmitt, Gli stati europei a partito unico ، ميلانو ، 1936 ؛ Zangara, Il partito e lo stato, Catane, 1935 ؛ Costa Serrano e Perey, El partido ، سراغوسا ، 1939 ؛ R. Pelloux ، مساهمة في دراسة الأنظمة الاستبدادية المعاصرة ، مجلة القانون العام ، 1945 ، ص 338 ؛ حول المشروعية ، انظر : م . دوفرجيه ، علم اجتماع السياسية ، 1973 ، ص 177 ، انظر ترجمته في المؤسسة الجامعية 1992 .

II - اشكال الدكتاتوريات الرأسمالية

سوف ندرس لاحقاً أشكال الدكتاتوريات الاشتراكية . وسوف نلاحظ أنها متنوعة إلى حد كبير . أشكال الدكتاتوريات الرأسمالية هي أكثر تنوعاً بكثير . وهي تصنّف في فئتين (نجدهما ، وعلى درجات متفاوتة ، في الدكتاتوريات الاشتراكية) : دكتاتوريات الحزب الواحد والدكتاتوريات العسكرية .

1 - دكتاتوريات الحزب الواحد

بصورة عامة تُطلق تسمية « فاشية » على جميع الدكتاتوريات الرأسمالية ذات الحزب الواحد ، وحتى جميع الدكتاتوريات الرأسمالية . لا يمكن القبول بهذا المدلول الاشتقاقي . فإن الفاشية هي نمط ، هي الطراز الأصلي للدكتاتوريات الرأسمالية المعاصرة . وخاصة تلك المرتكزة على حزب واحد . ولكن عدداً كبيراً منها يختلف عن هذا النمط . سوف نصف أولاً الفاشية ، ثم الأنظمة المنبثقة منها .

الفاشية في تطور الرأسمالية

إن لفظة « فاشية » هي غير دقيقة . بالمعنى الأكثر حصراً وشدة هي تعني النظام

السياسي الذي عمل في إيطاليا من عام 1922 إلى 1945 ، حيث كانت السلطة تنتمي إلى الحزب الوطني الفاشي الذي كان استعار اسمه من حزمة / Faisceau / نأس (حامل الفأس) الجمهورية الرومانية : fascio . وبالمعنى الأوسع تعني جميع الدكتاتوريات الرأسمالية . نُستخدم هنا في معنى وسطي ، للدلالة على نمط معين من الدكتاتوريات الرأسمالية المتميزة بـ : 1 ـ إنها تعمل في بلدان صناعية ، 2 ـ بأنها ترتكز على حزب واحد ، منظم بقوة ، ويلعب دوراً مهماً في الدولة ؛ 3 ـ بأنها تقوم بدعاية من الطراز العصري . كل هذه الميزات ترتبط بعضها بالبعض الآخر وتشكل مجموعاً متماسكاً . بهذا المعنى ، تقوم المانيا القومية ـ الاشتراكية نمط الفاشية الأكثر كمالاً . وإيطاليا الموسولينية تشكل النمط الآخر ، الأكثر اختصاراً .

١ ـ الطابع المحافظ

إن الدينامية الجوهرية للفاشية هي محافظة . في بلاد صناعية ، تعطي الرأسمالية انطباعاً بأنها مهددة من الاشتراكية أو الشيوعية . ويعتقد بأن الثورة غدت قريبة وستقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . ينتج هذا الانطباع عن عدة عوامل : نفوذ الأحزاب اليسارية والنقابات العمالية ، تحرك اجتماعي على درجة متفاوتة من العنف (إضرابات مع احتلال مصانع في إيطاليا العشرينيات) ، أزمة اقتصادية خانقة توحي بأن الرأسمالية ستنقرض (المانيا الثلاثينيات) . ويبدو نظام الديمقراطية الغربية الذي يفضله الرأسماليون ضعيفاً جداً كي يستطيع حمايتهم من الخطر الثوري . والحالة هذه ، يرمون بأنفسهم بين ذراعي رجل قوي ، حيث تبدو لهم دكتاتوريته كوسيلة وحيدة للحفاظ على الأساسي من النظام القائم .

تستدعي هذه الصورة بعض الملاحظات . لا في إيطاليا ولا في المانيا ، كان الخوف من الثورة مبرراً عند استلام الفاشية للسلطة . لكن هذا الخوف كان موجوداً ؛ فلعب فعلاً دوراً كبيراً بمساعدته الدعاية الفاشية . من ناحية ثانية « الرأسمال الكبير » دعم هذه الدعاوة : لقد كان جوهرياً نشاط صناعيي الروهر /Ruhr/ في المانيا وصناعيي لومبارديا وكبار المالكين الإيطاليين في إميليا وتوسكانا في إيطاليا . بيد أن هذا النشاط هو محكوم بالشلل إذا لم يجد أرضاً خصبة . إنه استياء الطبقات المتوسطة وطبقة الفلاحين ، بوجه وضع اقتصادي أو سياسي مخيف ، هذا الاستياء هو الذي يجمعها بالـ « مخلص » ويؤدي إلى مجيء الفاشية أما دور الطبقات المتوسطة فإنه يميل لأن يكون دور مخدوع في هذا الظرف . فهي تساعد مجيء الفاشية عبر ردة فعل بوجادية (Poujadiste) ضد المنشآت الكبرى لكن الفاشية تنزع إلى هيمنة هذه المنشآت : وهنا تكمن ميزتها الرئيسية المجددة .

2 ـ الطابع الإصلاحي

للفاشية نواحٍ إصلاحية . فهي تتجه إلى الإبقاء على المنظومة القائمة ، ولكن بتبديلها بشكل من الأشكال .

● الإصلاحية الوهمية ـ تزعم الفاشية بأنها أكثر إصلاحية بكثير (وحتى ثورية) مما هي عليه في الواقع ؛ كي تتمكن من تمويه طابعها الأساسي المحافظ على نحو أفضل . التوجه إلى العمال (الحزب « العمالي » القومي الاشتراكي الألماني) واستخدام الشعارات والتعابير الاشتراكية هما فعالان إلى حد كبير ، جزء من الطبقة العمالية ـ خاصة في « البروليتاريا الرثة » ـ يلتحق بالفاشية على الأقل في البداية ، غالباً ، تتشكل كوادر الميليشيات منها ؛ في ألمانيا ، جندت هذه الأخيرة كثيراً من العاطلين عن العمل في الثلاثينيات . وندرك هنا لماذا يطالب أفراد الميليشيات بإجراءات اشتراكية فعلياً بعد الاستيلاء على السلطة : لكنهم قمعوا في ألمانيا كما في إيطاليا ، بدرجات متمايزة من العنف . رغم كل شيء ، تحتفظ الفاشية ببعض الاهتمامات الاجتماعية ؛ إنها تستخدم الروحانية النقابية . لكن هذه الإصلاحات تبقى أبوية ونقاباتها تُستخدم لتأطير العمل للإشراف عليهم أكثر منه لتحقيق مطالبهم .

الإصلاحية الفعلية ـ كل هذا ليس سوى تمويه ولا يعطي للفاشية ميزة مجددة فعلاً . غير أن للفاشية نواحي إصلاحية أكثر أصالة . إنها تتجه إلى الإبقاء على النظام الرأسمالي ، ولكن بتغييره ، ليس باتجاه اجتماعي ـ حيث إصلاحاته هي نادرة أو وهمية ـ بل باتجاه اقتصادي . التأطير ، التنظيم ، النظام / Discipline / ، عبر تنظيم تعاوني يحد من المنافسة ويستبدلها بعقلنة تحت قيادة الشركات الكبرى العصرية ، ويتطابق هذا مع بنى الرأسمالية الجديدة ، فيما الليبرالية الاقتصادية للديمقراطيات الغربية تكمن أكثر في المنافسة بين الشركات الفردية من النمط الرأسمالي الأول ، فإن فكرة أن بين الرأسماليين والعمال يوجد طبقة وسيطة ، هي طبقة التقنيين والكوادر وأنها تلعب دوراً رئيسياً ، هي فكرة عادية جداً اليوم وكل الأحزاب السياسية تتقبلها بشكل أو بآخر : أما الأنظمة الفاشية فقد كانت أول من تبنّاها في مرحلة كانت فيها هذه فكرة من الجدة بمكان (1920 ـ 1930) ، كما استدعت دون أي تردد التقنيين والكوادر .

● الفاشية والتكنو ـ رأسمالية (أو الرأسمالية التقنية) ـ تظهر الفاشية إلى حد ما كتعبير سياسي عن تحول الرأسمالية . فهي تعبير عن مجيء الرأسمالية الجديدة المعاصرة ، التي حلت محل الرأسمالية القديمة (البدائية) الليبرالية . وهي ليست التعبير السياسي الوحيد عن هذه الرأسمالية الجديدة ، كما يزعم ذلك بعض الماركسيين : والدليل هو أنها

لم نَقُمْ إلا في بلدين صناعيين فقط . وإذا كان احداها (المانيا) الأكثر حداثة في تلك المرحلة ، فإن الآخر ، (إيطاليا) لم يكن ينطوي على الميزات نفسها : الفاشية الإيطالية هي معقدة ، حيث تختلط فيها ميزات فاشية حقيقية ـ بالمعنى الذي نستخدم فيه هذه الكلمة ـ في شمال الجزيرة ، وميزات دكتاتورية بلد متخلف في الجنوب . لقد عرفت غالبية الدول الصناعية حتى الآن تعبيراً سياسياً آخر عن الرأسمالية الجديدة ، وبشكل أساسي عبر تكييف المنظومة الديمقراطية الغربية . رغم هذا . فالفاشية هي أحد أوجه التعبير السياسي عن الرأسمالية الجديدة : لهذا ، إنها مجددة ، إصلاحية . .

مؤسسات الفاشية

إنها تتميز بكماليتها التقنية الكبيرة بالنسبة للدكتاتوريات الأخرى ، وهذا ما هو أمر طبيعي ، إذ أنها تنمو في مجتمع صناعي متطور .

1 ـ تنظيم الحزب الواحد

تستند الفاشيات أساساً إلى حزب ـ ميليشيا واحد منظّم بقوة . فالجيش لا يشكل بالنسبة لها دعماً أساسياً . على العكس ، الأنظمة الفاشية تتعارض إلى حد ما مع الجيش وتمارس عليه رقابة على نحو وثيق ، لأنه يجسد قوى أكثر تقليدية : فالجيش يرتبط أكثر بالرأسمالية التقليدية وبالطبقات المتوسطة من خلال كوادره الوسيطة وأحياناً بالأرستقراطية القديمة من خلال أصحاب الرتب العليا وتجدر الملاحظة إلى أن الاعتداءات الرئيسية ضد هتلر ، نظمها عسكريون وأن قادة الجيش هم الذين قلبوا نظام موسوليني .

● ميليشيا خاصة ـ للإشراف على الجيش وللحلول محله كقوة عسكرية ، ينظّم الحزب الفاشي في البداية بشكل ميليشيا خاصة . إنها ميزتُه الأكثر خصوصية ، والتي تجعله يُشكل نمطاً جديداً من الأحزاب السياسية . يؤطّر اعضاءه عسكرياً ، يخضعون للنظام نفسه والتدريب ذاته الذي يخضع له العسكريون ، ويرتدون مثلهم ألبسة عسكرية وشارات ، وهم قادرون على السير بخطىً موزونة ، تسبقهم الموسيقى والأعلام ، كما هم قادرون مثلهم على مقاتلة عدو بالأسلحة والمجابهة الجسدية ولكن ، ما عدا في الحالات الاستثنائية ، ليست الميليشيات معبأة دوماً ، ولا يقودها تنظيم دائم : يُفرض عليها فقط عقد اجتماعات وتمارين متكررة يجب أن تكون على استعداد دائم وأن تلبي في أي وقت دعوة قادتها .

تظهر أيضاً الميزة العسكرية للأحزاب الفاشية في بنيتها . فهي ترتكز على مجموعات قاعدية صغيرة جداً تتجمع هرمياً لتشكل وحدات أكثر فأكثر كبراً . في الشعب الهجومية القومية ـ الاشتراكية ، كانت الزمرة هي العنصر الأساسي وهي تتألف من 4 إلى 12

رجلاً (schar) ؛ ثلاث إلى ست زمر تؤلف شعبة (trupp) ؛ والأربع شعب تؤلف سرية (Sturm) ؛ والسريتان تؤلفان كتيبة (sturbaum) ؛ ثلاث إلى خمس كتائب تؤلف فوجاً (standarte) يضم بين 1000 و 3000 رجل ؛ ثلاثة أفواج تؤلف لواءً (untergruppe) ؛ أربعة إلى خمسة ألوية تؤلف فرقة (gruppe) وكل فرقة تقابلها إحدى وعشرون منطقة تتألف منها الأراضي الألمانية . كان تنظيم الكتائب الموسولينية منسوخاً على نفس النمط ، كانت القاعدة « الزمرات المقاتلة » (quadri di combattimento) ، المتجمعة في شعب ، وحدة (فئة عنصر) ، كتائب وفيالق ، حسب تعابير مستعارة من التاريخ الروماني . بدون شك ، إلى جانب التشكيلات المقاتلة ، نجد في الأحزاب الفاشية شعباً وخلايا من النمط العادي ، دون ميزة عسكرية لكن دورها يبقى ثانوياً .

● « نظام » مقفل ـ بعد استلام السلطة ، تتجه الأحزاب الفاشية إلى الاقفال على ذاتها ، بحيث تشكل طبقة تضم الأكثر إخلاصاً للدكتاتور ، بعد اختيارهم بدقة كبيرة . إن الدخول في هذه الأحزاب كان محفوظاً نوعاً ما للمراهقين الآتين من التنظيمات الشبابية بعد فرز قاس . في الحزب الفاشي الإيطالي ، كان الانتساب عملياً حراً حتى سنة 1922 ، ثم خضع لمراقبة صارمة من 1922 إلى 1925 ، وثم ألغي كلياً ، ما عدا في السنة العاشرة لاستلام السلطة ، حيث فتح باب الانتساب مؤقتاً بعد فرز جائر . في الحزب القومي ـ الاشتراكي الألماني ، توقف التجنيد المباشر ابتداء من 1 أيار 1933 ، ولم يبدأ من جديد إلا عام 1937 . في إيطاليا ، كان يجب إذاً الدخول في الـ Balillas في سن صغير (8 إلى 14 سنة) ، ثم يتم الانتقال إلى صفوف الطليعة (14 إلى 18 سنة) ، ثم في صفوف (الشباب الفاشي) (18 إلى 21 سنة) ؛ عندها فقط ، يتلقى الشاب بطاقته الحزبية بعد قسم أثناء احتفال رسمي ، « الوقفة الفاشية » : مثل المجندين ، كل الشباب في العمر ذاته كانوا يدخلون في اليوم ذاته في صفوف الحزب . في ألمانيا ، كان يمكن قبول في صفوف الحزب أعضاء الشباب الهتلري الذين أكملوا الـ 18 سنة (للشبان) أو 21 سنة (للشابات) .

2 ـ التنظيم التعاوني

لقد حاولت الأنظمة الفاشية أن تنمي تنظيماً تعاونياً ، حيث يتم تجميع المنشآت من المهنة ذاتها في جهاز عام أو نصف عام له صلاحيات تنظيمية ونظامية على المجموع . إن منظومة كهذه تدخل ضمن المسار التنظيمي للرأسمالية الجديدة المعاصرة ، وتحل محل المنافسة في الرأسمالية البدائية . في التجمعات التعاونية ، كان للمنشآت الكبرى عملياً سلطة على الصغيرة . وقد اتفق أن شجعت الشركات المهيمنة التمركز ولا سيما تنظيم

الانتاج والسوق . غير أن أفكار الفاشية هذه لم تُطبق إلا على نحو جزئي ، أمام مقاومة الشركات الصغيرة .

كانت إحدى تبعات المنظومة التعاونية أيضاً إضعاف النقابات العمالية ، وذلك بحصرها في دور جهاز رسمي يؤطر الإجراء في إطار التجمعات التعاونية (المهنية) : فتم حظر الإضرابات لأن « تعاون الطبقات » اعتبر أمراً حاصلاً : أخيراً ، استخدمت الفاشية الأيديولوجيا التعاونية ـ المهنية لإلغاء التمثيل البرلماني في إطار الأحزاب السياسية والانتخابات ، ولاستبداله بتمثيل في إطار المهن . اتجهت الدكتاتوريات الفاشية إلى إلغاء الغرف السياسية لإحلال غرف اقتصادية محلها . غير أنه ، هنا أيضاً ، لم تطبق أفكاره إلا على نحو جزئي جداً . في إيطاليا ، كانت « غرفة الكتائب والتجمعات التعاونية ـ المهنية » تمزج تمثيلاً سياسياً ملفقاً وتمثيلاً تعاونياً ـ مهنياً . فضلت الدكتاتوريات الفاشية في نهاية الأمر الإبقاء على برلمان سياسي كانت تشرف عليه كلياً عبر آلية الحزب الواحد .

3 ـ تطور الدعاية

استخدمت الأنظمة الفاشية الدعاية propaganda بدرجة لم تكن معروفة حتى ذلك الحين . كانت السباقة في نقل طرائق الإعلام التجاري المعاصر إلى حقل السياسة . ولقد جددت حتى على هذا الصعيد والإعلام التجاري قلّد فيما بعد بعض طرقها . يُفسَّر هذا جزئياً ببنى المجتمع الذي نمت فيه : مجتمع صناعي حديث ، حيث تنعم وسائل الإعلام الجماهيرية ـ صحافة ، راديو ، تلفزيون ، سينما ـ بانتشار وقوة هائلين وتتيح اتصالات دائمة مع جميع المواطنين تقريباً .

● **ميزات الدعاية ـ** لقد أوضحنا الميزات الاستحواذية وغير العقلانية لهذه الدعاية الفاشية . من خلال شعارات بسيطة قاطعة ، وعبارات مفاجئة ومقولية ، من خلال مجموعة صور مبسطة ولكن مختارة على نحو جيد (شعارات ، شارات ، صور الزعيم ، الخ) ، تهدف الدعاية إلى أن تدخل في الأدمغة مجموعة صور تعلق بقوة عبر التكرار الدائم . في الوقت نفسه ، إنها لا تمارس تأثيرها على العقل ، بل على بعض الشغف البدائي الذي يستند بصورة عامة إلى « لاوعي » الجماهير : الكبرياء الوطني ، الخوف من الأجانب ، الحقد العرقي ، الحلم بحماية مجسّدة من الدكتاتور ـ الأب . الخ . يجري عادة ربط هذه العناصر بالميزة غير العقلانية للأيديولوجيا الفاشية . وهذه العناصر هي بصورة خاصة تشغيل لتقنيات الإقناع التي اكتشف الأعلام فيما بعد فعاليتها . حول هذه النقطة ، لعبت الدعاية الفاشية دوراً رائداً .

في الديمقراطيات الغربية ، نعرف اليوم أن الإعلان يمكن أن يفبرك « معبوداً »

سينمائياً أو مسرحياً أو غنائياً بسهولة كبيرة ، حتى ولوكانت هـذه الشخصية على قدر كبير من التعاسة . مع أن ثمة عـائقاً يجعـل هذه المهمـة صعبة : وهـو أننا نـرى ونسمع هـذا المعبـود ، ويمكن بالتـالي أن نتنبه لتعـاسته . في الـدعايـة السياسيـة ، الخطر هـو أقـل : فالدكتاتور يتكلم جيداً وله حضور « مشهدي » ، مما يجعل كفـاءاته الفعليـة كحاكم غير مدركة مباشرة تتجه الدعاية هكذا إلى تحويل الدكتاتور إلى نجم ، تبعاً لآليـة يحللها علماء اجتماع الإعلان . وهي تصبو إلى جعله معبوداً سيـاسياً ، قـريباً من النـاس ومتفوقـاً على الـرجـال في آن ، مثـل المعبـودين الإعـلانيـين / Idoles publicitaires / . في الـوقت نفسه ، إن استخدام طرق دينية تقليدية ، مثل الاحتفالات الكبرى الجماعية (كونغـرس نورمبورغ ، خطاب ساحة البندقية) يسمح بـإضفاء طـابع تقـديسي حقيقي على المعبـود المفـبرك ، فتتجدد هكـذا الأساطـير القديمـة للملوك ـ الآلهـة ، التي كـانت تُسقط عليهـا الرغبات المضطربة للجماهير ، والتي كانت تتجسّد فيها أحلام شعب بأكمله .

● **حدود الدعاية ـ** غير أنه يمكن التساؤل حول ما إذا كانت البلدان الصناعية تتجه نحو الحد من تبعات الدعاية الفاشية . لقد نمت الدعاية بحرية في مرحلة كان من السهل نسبياً فيها عزل أمة مـا عن الأمم الأخرى ، ومنـع وصول الانتقـادات الخارجيـة التي من شـأنها تسويـد صورة الـدكتاتـور ـ المعبود . إن انعـزالاً كهذا لم يعـد ممكناً في أيـامنا عـلى مستوى المثقفين والتقنيين ، الاتصالات مـع الخارج هي ضروريـة حتماً ولا بـد أن تحصل المقارنات مـع الخارج . إن مـرور المسافـرين والسواح يخلق أيضـاً اتصالات . كـما يمكن التقاط برامج الراديوات الأجنبية، رغم الموانع . وأصبـح بإمكـان الأقمار الاصـطناعيـة ـ الـترحيلية أن تبث بـرامج تلفـزيونيـة على كـل الأرض . كل هـذا سيـزيـد من صعـوبـة « نجمنة » الدكتاتوريين .

4 ـ قساوة القمع

يلاحظ فارق كبير بين ألمانيا وإيـطاليا من حيث قسـاوة القمع كـانت الدكتـاتوريـة الموسولينية نسبياً رقيقة ، ما خلا في سنواتها الأخيرة ، زمن الجمهورية الصغـيرة لبحيرة دو غارد / lac de Garde / ، حيث تم إنقاذ موسولويني على يـد طيارين SS وحماةُ الألمان ، فأرسى نوعاً من النظام الشبحي على جزء صغـير من الأراضي الوطنيـة . وعلى العكس ، كانت الدكتاتورية . الهتلرية إحدى أعنف وأقسى الدكتاتوريـات في التاريـخ ، فالشرطـة السيـاسية Gestapo وميليشيـات الـ SS زرعت جـواً من الـرعب الشرس والمعمّم . التـوقيف الاعتباطي ، التعذيب ، السجن ، كل هذا نما بشكل لم يسبق له مثيل أسرت المعتقـلات ملايين من البشر ، تركوا يموتون ببطء في شروط مخيفة أو ضحية لمجازر مباشرة في الغرف

الغازية ، لترسل بعدئذ أجسادهم إلى المحرقات . هكذا ، تمت أكبر مجزرة في تاريخ الإنسانية : موت ستة ملايين يهودي خنقاً بالغاز في غضون ثلاث سنوات .

يمكن أن نتساءل إذا كان هذا العنف القمعي لا يتعلق بطبيعة النظام نفسها وليس بالجنون الإجرامي لقادته . كانت إيطاليا دولة مصنعة جزئياً ، معتادة منذ قرون على الخضوع لسيطرة الكنسية ، وحيث لم تعمل أبداً مؤسسات ديمقراطية . ولكن في مجتمع مصنع جداً ، حيث النقاش والنقد والمجابهة الحرة للتجارب تفرضها المنظومة الاقتصادية نفسها ، وحيث الديمقراطية الغربية تُعتبر مشروعة ، حيث التعددية والتعبير عن المعارضة هما أمران أساسيان ، نقول أنه في نظام كهذا ، يتناقض فيه النظام الدكتاتوري الأحادي مع كل البنى الاجتماعية . لا يمكنه أن يحافظ على ذاته إلا بلجوئه إلى عنف شرس .

الدكتاتوريات الحزبية الأخرى

نجد هنا جميع الدكتاتوريات الرأسمالية المستندة إلى حزب لا يملأ الميزات الثلاث للفاشيات ، أي تلك التي ليست قائمة في بلد مصنع ، المؤسسة على حزب واحد مبني بقوة ويلعب دوراً مهماً في الدولة ، وتدعمه دعاية من النمط الحديث إنها دكتاتوريات تعمل في البلدان المتخلفة أو نصف المتخلفة ، حيث الحزب الواحد يلعب دوراً ضعيفاً وله بنية أقل جموداً ، وحيث الدعاية هي أقل نفوذاً وعصرنة ، إن هذه العناصر الثلاثة هي بصورة عامة متلازمة ، وترتبط بالتخلف أو بـ « نصف تخلف » .

إن الدكتاتوريات من هذا النمط هي جد متنوعة . لن نذكر هنا إلا بعض الأمثلة ، مع تجميعها في فئتين : الدكتاتوريات المحافظة والدكتاتوريات الإصلاحية .

١ ـ الدكتاتوريات المحافظة

المثالان الأكثر نموذجية هما أسبانيا الفرانكية والبرتغال السلازارية . سوف نعطي في الهوامش بعض التفاصيل عن الأولى ونكتفي هنا بذكر الميزات المشتركة للنظامين وفوارقهما .

● الفكر المحافظ ـ على هذا الصعيد ، إن برتغال سالازار وكاتينو Caetano هي « نموذج مثالي » . خلال 49 سنة (1925 ـ 1974) ، هدف النظام على نحو رئيسي إلى الحفاظ على المنظومة الاجتماعية البرتغالية كما كانت في الفترة التي استلم فيها السلطة أستاذ جامعة Coïmbra . كان الخط المحافظ للنظام في آن أيديولوجياً ، سياسياً ، اجتماعياً ، اقتصادياً . والمفهوم « التعاوني ـ المهني » ، وهو التجديد الوحيد المعلن ، لم يعد يعني شيئاً ولم يطبق أبداً فعلياً . عمل ، عائلة ، دين ، مستعمرات ، هذه هي المبادىء

الجوهرية للنظام التي كان يطبقها دون بذل أي مجهود تجديدي . الخط الاقتصادي المحافظ هو الأكثر غرابة ، لأنه يفصل البرتغال عن أسبانيا . بتطبيقها النظرية الليبرالية الأكثر كلاسيكية ، أبقت السالازارية البلاد في التخلف . والأرثوذكسية المالية ، التي يتبجحُ بها نظام يفتخر بميزانياته المتزنة دوماً ، هذه الأرثوذكسية شلّت العصرنة والازدهار . ففي الوقت الذي شرع فيه الضباط بثورتهم في 25 نيسان 1974 ، كان البرتغال البلد الأكثر تخلفاً في أوروبا الغربية ، يختنق في رتابته واكفهراره البوليسيين .

والفارق واضح مع أسبانيا الفرانكية ، مع أن الجنرال فرانكو لم يكن أكثر انفتاحاً على العصرنة من الأستاذ Salazar . عمل ، عائلة ، وطن ، دين ، جميعها تميز الفكر السياسي نفسه ، المتجه إلى الإبقاء على المنظومة القائمة . لكن أسبانيا قطعت مع الفكر المحافظ حول نقطة أساسية : الاقتصاد . بعد الحرب العالمية الثانية ، دخل النظام في طريق التطور . فقط جعل بلاداً ذات هيمنة زراعية ـ ريفية ، دخلت لتوها في الرأسمالية البدائية ، بلاداً مصنعة ، شرعت في الدخول في أطر الرأسمالية الجديدة التقنوقراطية . تصنيع ، تمدين ، سياحة ، جميعها عوامل غيرت العقليات ومستويات الحياة والبنى الطبقية ، خاصة بتشكيلها طبقة متوسطة . هذه العصرنة الاقتصادية أدت إلى عصرنة سياسية اجتماعية ، عجز النظام عن منع حصولها . إن اللبرلة (النسبية) للدكتاتورية لم تأت من الأعلى : فقد فرضت من الأسفل ، عبر ضغط المواطنين الذين يعتبرون أن الحرية هي جزء من الحياة المعاصرة . وهذا يفسر أيضاً أنه بعد موت فرانكو في تشرين الثاني 1975 ، تمكن الملك الجديد خوان كارلوس من تجاوز ، بدون صعوبات كبيرة ، معارضة المحافظين الفرانكيين لسياسته الليبرالية .

● **الحزب والجيش** ـ إن أسبانيا الفرانكية والبرتغال السالازارية هما رسمياً دكتاتوريتان ذات حزب واحد . الكتائب الأسبانية والاتحاد الوطني البرتغالي هي ، نظرياً ، نظيرة للحزب القومي الاشتراكي الألماني والحزب الفاشي الإيطالي . عملياً ، لم تلعب الأولى أبداً دوراً في الدولة ورأينا نفوذها يقل سنة فسنة . بالنسبة للثانية ، فإن دورها ونفوذها كانا ضعيفين جداً وصارا بحكم المعدوم في العقود الأخيرة . إن إقامة هذه الأحزاب الواحدة تم في الثلاثينات ، فيما كانت إيطاليا وألمانيا تستخدم موديلاً للدكتاتوريات . كان الحزب الواحد موضة ذلك الحين . كان يعطي للدكتاتوريات طابع عصرنة بتشييده ، أرادت اسبانيا والبرتغال إن تبدوا مجاريتين لموضة الموسم . ثم تراجعت البلدان عن ذلك بعد سقوط المحور عام 1945 حيث لم يعد من المستحسن الظهور بمظهر مقلد لموسوليني وهتلر . من هنا ، رقدت نظرية الحزب الواحد ، التي كانت في أي حال ، جد ناعسة .

إن الجيش هو أكثر نفوذاً بكثير من الحزب في آسبانيا فرانكو وبرتغـال سالازار . في كلا الحالتين ، أوصل نظاماً إلى السلطة ، شيّد الدكتاتورية : ضمن إطار سلام لشبونة ، بعد حرب أهلية مرعبة في مدريد . بيد أن الجيش بإمكانه العدول عـما فعله . رأينا ذلـك في 25 نيسان 1974 في البرتغال ، حيث قلب العسكريون الدكتاتورية التي كانوا أرسوها قبل ذلك بنصف قرن وعليه ، فإنه لا في لشبونة ولا في مدريد ، كانت هناك دكتاتوريات عسكـرية حقيقيـة ، لأن مشاركـة الجيش في الحكم كانت عـلى قدر كبـير من الهشاشـة . يُفضَّل التكلم عن أنظمـة ذات وصايـة عسكريـة ، حسب الصورة التي سـوف نرسمهـا لاحقاً أو عن أنظمة وسطية بين دكتاتورية الحزب والدكتاتورية العسكرية .

2 ـ الدكتاتوريات الإصلاحية

سوف نذكر مثالين : الأول يتعلق بنظام زائل ، مثال تـركيا الكـمالية ؛ والآخـر ، يتعلق بنظام قائم ، مثال المكسيك .

● **تركيا الكمالية** ـ تُطلق هذه التسميـة على النـظام القائم في تـركيا مـا بعد حـرب 1914 ـ 1918 على يد الجنـرال مصطفى كـمال ، الذي تلقى فيـها بعد تسميـة أتاتـورك (أب الأتـراك) . لقد عـزل السلطان وأعلى الجمهـورية بـانقـلاب عسكـري . فـأرسى دكتاتورية متميزة ، يمكن وصفها باليعقوبية ، لأن هدفها كان إرساء ديمقراطية ليبرالية بعد خلق ظـروفها المنـاسبة من خـلال مرحلة انتقـاليـة . يمكن أيضـاً أن نصف هـذا النـظام بالثوري لأنه كان يرغب في الانتقال من الملكية التيوقراطية والمطلقة للسلطان إلى جمهورية من النمط الغربي . لكن أتاتورك لم يعترض يوماً وبحزم على نفـوذ المالكـين العقاريـين ولم يبـذل جهوداً كبـيرة في اتجاه التصنيـع ، مما كـان يبقي القواعـد الاجتـماعيـة الاقتصـاديـة للإقطاعية . لم يرس إذن منظومة اجتماعية جديدة كلياً ، لكنه اكتفى بعصرنـة سياسيـة . إنها إذن دكتاتورية إصلاحية .

خصوصية أتاتورك الرئيسية كـانت تكمن في حزبـه الواحـد ، الحزب الجمهـوري للشعب . قال بعضهم أن هذا الحزب الواحد كان يشبه بأيديولوجيته الحـزب الراديكـال الاشتراكي الفرنسي . علماني وجمهوري . كان أتاتورك يعتبر الحزب الواحد كوسيلة مؤقتة وكان يرغب بالانتقال سريعاً إلى التعددية . ولقد حاول تحقيق التعددية ، أولاً بإنشـائه ، على يد أحـد أصدقـائه ، حـزباً ثـانياً (اضـطر إلى حله فيها بعـد ، لأن جميع المعـارضين الدينيين استخـدموه ضـد النظام) ، وثم بتقـديم مرشحـين مستقلين إلى الانتخابـات . وبالفعل ، فإن تعددية معينة تطورت داخل الحـزب الجمهوري للشعب ، حيث تشكلت الاتجاهات حـول ضابـطين مساعـدين رئيسين لأتـاتورك : عصمت إنـونو Ismet Inönü

و Çelal Bayar . بعد وفاة أتاتورك ، انقسم الحزب الواحـد إلى قسمين ، احتفظ الأول منهما باسم وأيديولوجيا الحـزب الجمهوري للشعب (الـذي يقوده Inönü) والآخـر اتخذ تسمية الحزب الديمقراطي (الذي يقوده Çelal Bayar) . عام 1950 ، فاز هـذا الأخير بـالانتخابـات التركيـة الأولى التعددية فعلياً . خـلال عشر سنـوات ، طُبِّقَتْ في البـلاد ديمقراطية ليبرالية ، كانت تتجه نحو الخط المحافظ ، الـديني خاصـة عام 1960 ، أعـاد انقلاب عسكري الدكتاتورية وفي هذا عودة إلى توجه أتاتورك . بعد ذلك ، عرفت تركيا نصف دكتاتورية تحت وصاية عسكرية .

● المسكيك ـ كانت المكسيك الدولـة الأولى في أميركـا اللاتينيـة التي أقامت ثـورة وطنية واجتماعية : عام 1910 ، أثناء هذه الثورة أسس حزب سياسي ، أصبح منذ ذلك الحين قاعدة أساسية للنظام . لكن هذه الأداة للدكتاتورية العسكرية أصبحت شيئاً فشيئاً أداة دكتاتورية أكثر محافظة . هل يمكن وصفها بدكتاتورية إصـلاحية ، بينـما تنزع أسـاساً إلى الحفاظ على النظام القائم ؟ ـ نعم ، طالما هذا النظام يحتفظ بأيديولوجيا وتعابير ثوريـة واشـتراكية ، حيث يتنـاوب الرؤسـاء المحافـظون والإصلاحيـون ، حيث ينمي تصنيعـاً متسارعاً يخلق شروط تحول سياسي . إن التسمية الحالية للحزب تظهر بـوضوح غمـوضه وغموض النظام : « الحزب الثوري التأسيسي » .

إنه ليس تماماً حزباً واحداً ، بل حزباً مهيمناً جداً . يمكن أن تُطبّق مفهومة الحزب المهيمن في آن في أنـظمة ديمقـراطيـة (الهنـد مـا قبـل 1975) وفي أنـظمـة دكتـاتـوريـة (المكسيك) ، تبعاً لنفـوذ واستقلاليـة أحزاب المعـارضة بـالنسبة للحـزب المهيمن . في المكسيـك ، هذه الأحـزاب المعارضـة هي جد ضعيفـة . مثلاً ، في انتخـابات 1973 ، الحزب الثوري التأسيسي نال 189 مقعداً برلمانياً من أصـل 194 ، أربعة منهـا ذهبت إلى حـزب العمل الـوطني (اليمين) وواحـد إلى حزب الثـورة المكسيكية . في الانتخـابـات الرئاسية ، ينتخبُ دوماً مرشح الحزب الثوري التـأسيسي ، ولكنه يـواجه دومـاً منافسـين انتخابيين ، أحدهم على الأقل ينال عدداً مهماً من الأصوات (عام 1970 . 1945000 صوتاً مقابل 11948000 لمرشح الحـزب الثوري التـأسيسي) . للانتخـابات إذن صفـة تعددية إلى حد ما . ويمكن أن تعـبر المعارضـة عن نفسها نسبيـاً في الصحافـة والبرلمـان . توجد أيضاً بعض العناصر الديمقراطية الفعلية ، مع أن دكتاتورية الحـزب هي التي تُطبّق أساساً .

2ـ2 الدكتاتوريات العسكرية

الدكتاتوريات العسكرية هي حـالياً الأنـظمة الأكـثر انتشاراً في العـالم . إنها تُطبق

بصورة عامة في البلدان النامية . والجيش هو غالباً التنظيم الدولاني الصلب الوحيد في هذه الأنظمة : إذ أن المؤسسات البرلمانية ، الأحزاب السياسية ، النقابات هي ضعيفة وجنينية . الرأي العام هو نفسه غير منظّم ويمكنه بصعوبة مقاومة الانقلابات العسكرية . غير أن بعض الدكتاتوريات العسكرية تعمل أيضاً في بلدان متقدمة إلى حد كبير حيث تلعب دور عصرنة .

سوف نرى لاحقاً نفوذ الجيش والدكتاتوريات العسكرية في البلدان الاشتراكية . نكتفي هنا بوصف الدكتاتوريات العسكرية الرأسمالية . سوف نميز بين الدكتاتوريات العسكرية بحصر المعنى والأنظمة تحت الوصاية العسكرية ، التي تشكل نوعاً من الفئة التوسطية ، الصعبة التحديد .

الدكتاتوريات العسكرية بحصر المعنى

نميز ، كما في الأنظمة ذات الحزب الواحد ، بين الدكتاتوريات المحافظة والدكتاتوريات الإصلاحية .

١ ـ الدكتاتوريات المحافظة

خلال فترة طويلة سادت مقولة أن جميع الدكتاتوريات العسكرية هي محافظة . وسوف نرى بأن الوضع يختلف عند دراسة الدكتاتوريات العسكرية الاشتراكية . وسوف نرى ذلك منذ الآن لدى وصفنا لدكتاتوريات العسكرية الإصلاحية ، مع أنها لا تعارض النظام القائم . يبقى أن غالبية الدكتاتوريات العسكرية هي محافظة . يجب تمييز وضعين على هذا الصعيد .

● **الاتجاه العسكري المحافظ** ـ إن البنية نفسها للجيوش الكلاسيكية تدفع الدكتاتورية العسكرية إلى الحفاظ على النظام القائم . فالجيش هو فئة تراتبية بقوة ، حيث يقبع الدونيون في خضوع صارم ، وحيث ينعم الفوقيون بامتيازات ، بتشريفات وبحقوق تصدر هائلة . إنه مبني على مبادىء متعارضة كلياً مع الحرية والمساواة . من ناحية أخرى ، العسكريون هم طبيعياً وطنيون (قوميون) لأن مهنتهم هي الدفاع عن الأمة حتى التضحية القصوى . إنهم يحبون النظام ويكرهون أي تحرك سياسي ، يعتبرونه ببساطة تحركاً تهديمياً . يعمد الجيش إلى قمع الإضرابات والفتن ، ولا يحب النقابات العمالية ولا الأحزاب اليسارية .

على مدى زمن طويل كان الضباط يأتون من الطبقات الحاكمة . في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، في فرنسا ، كانت الأرستقراطية القديمة ترسل أبناءها إلى

مدارس الضباط ، مما أعطى للجمهورية الثالثة جيشاً يمينياً ، قبل 1914 . الظاهر ، ذاتها حصلت في غالبية الأوطان الأوروبية وفي أميركا اللاتينية . حلت البورجوازية لردح طويل من الزمن محل الأرستقراطية وساعدت في الإبقاء على الطابع المحافظ لجسم الضباط . غير أن التركيب الاجتماعي لهذا الأخير قد تطور كثيراً منذ 1945 ، خاصة في البلدان النامية . يتم تجنيد الضباط أكثر فأكثر من الشرائح السفلى للطبقات المتوسطة أو الفلاحية ، إذ أن المدارس العسكرية هي وسيلة ارتقاء اجتماعي . لم يعد يأتي الضباط أساساً من البورجوازية والأرستقراطية العقارية مذ ذاك فصاعداً ، تأتي غالبيتهم من الشعب . يحلمون غالباً بإصلاحات اجتماعية عميقة ، مع أنهم لا يعرفون إجمالاً كيف ينجزونها وكذلك ، فإن نزعتهم القومية تدفعهم في بعض البلدان إلى الوقوف ضد الهيمنة الأجنبية ، التي تستند إلى الطبقات الحاكمة . الدكتاتوريات العسكرية تتجه إذاً إلى الإصلاحية أكثر منها إلى المحافظة .

● **الدكتاتوريات الحاكمية** - في روما ، كانت تُطلق هذه الصفة على الجنود الذين كانوا يقومون بحرس مقر الحاكم ، المعتبر مقراً للسلطة السياسية . وبمعنى أوسع ، تُطلق هذه التسمية اليوم ، على الجنود الذين هم أساس دكتاتورية ما . نأخذ هنا العبارة بالمعنى الأضيق ، الذي يعني بدكتاتوريات حاكمية الدكتاتورية العسكرية حيث يحكم الجيش أساساً لصالحه الخاص ، دون الاهتمام بمصير البلاد ، ولا بباقي الطبقات الحاكمة . في الدكتاتوريات الحاكمية ، يعتبر الجيش البلاد التي يحكمها كوسيلة للإفادة من حسنات مادية . والوضع مشابه في تلك « الماكينات » السياسية التي أرست دكتاتورية عصابات في بعض مدن أو كونتيات الولايات المتحدة ، في نهاية القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين . لقد تمكنت نواة من اللصوص ، مستندة إلى قاتلين وأزلام منظمين على نحو جيد من الهيمنة على جماعة بأكملها خلال سنوات طويلة لكسب أرباح هائلة ، وذلك عبر مراقبها لاقتراعات جزء من الشعب ، مما كان يضمن الفوز الانتخابي ، وإمساكها بالسلطة المحلية بفضل اللامركزية والسمة الانتخابية لجميع السلطات (رئيس بلدية ، شريف ، شرطة ، نواب عامون ، قضاة ، مراقبون ماليون ، جباة ، الخ) .

بعض الدكتاتوريات العسكرية تؤدي إلى أوضاع قريبة جداً : سوموزا مثلاً ، أو ستروسنر Strossner في أميركا اللاتينية ، وبعض الضباط الأفارقة ، الخ . الغرض من دكتاتوريتهم ليس الإبقاء على النظام الإجتماعي القائم ولكن سحب الحد الأقصى من الحسنات لهم ولأتباعهم . ولكن ، هكذا ، فإنه يبدو أنهم يدعمون السلطة القائمة لأنها أتاحت لهم استلام زمام الحكم والإفادة منه ، وأن تهديم هذه السلطة ينهي سلطتهم . ولنذكر أيضاً بأن جميع الدكتاتوريات يمكن أن تتسم بسمة حاكمية (أو طغيانية) معينة

بالمعنى الدقيق الذي نعطيه لهذه الكلمة .

2 ـ الدكتاتوريات الإصلاحية

ليس من السهل أبداً أن نميز الدكتاتوريات الإصلاحية من الدكتاتوريات المحافظة المحض لأن هذه الأخيرة تتموه دوماً ، وعلى درجات متفاوتة ، خلف ظواهر إصلاحية .

● **درجات الإصلاحية** ـ ثمة صعوبة إضافية تأتي من الدور الغامض للقومية في المرحلة المعاصرة ، خاصة في البلدان النامية . إن تحرير بلاد من الهيمنة الأجنبية ، الرسمية أو المموهة ، يعني إجراء إصلاح عميق في المنظومة الاجتماعية . من هذه الزاوية ، الدكتاتوريات العسكرية القومية هي إصلاحية في البلاد التي تتجه إلى تحريرها من الوصاية الأجنبية . ولكن القومية تصلح أيضاً في هذه البلاد إلى حجب إبقاء مظاهر أخرى من المنظومة الاجتماعية . وأحياناً ، إنها قومية سطحية لا غير . خلف التعابير والرموز القومية ، فإن جوهر الهيمنة الأجنبية يبقى .

يتجه تطور تجنيد الضباط في جيوش العالم الثالث ، كما ذكرنا ذلك ، إلى إعطاء ميزة إصلاحية لدكتاتورياته عندما تقوم في بلدان كان حتى ذلك الحين يهيمن عليها سلاطين إقطاعيون . فهيمنة الجيش على الدولة تعبر إلى حد معين عن وصول بورجوازية صغيرة إلى السلطة ، وطبقة فلاحين صغيرة ، وطبقات متوسطة ، مما يغير قليلاً في المنظومة الاجتماعية . كثير من الدكتاتوريات العسكرية في الشرق الأوسط تتسم بهذه السمة .

الإصلاحية الأكثر فعالية ، في عصرنا ، تبقى العصرنة الاقتصادية . فهي تسمح للقومية بأن لا تبقى خديعة ليس إلا ، فتوفر للأمة إمكانات العيش بشكل أقل تبعية . إنها تعطي صفة أكثر واقعية لصعود الطبقات المتوسطة إلى السلطة ، ضامنة لها قاعدة اقتصادية . وتسمح برفع مستوى الحياة والثقافة وتخفيض اللامساواة . غير أن العصرنة الاقتصادية ليست ترياقاً لتعطي نتائج بحالها . فالتصنيع الأعمى يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية سيئة إن لم يكن منظماً ومخططاً . يمكن أن يقود إلى نوع من الاستعمار الجديد ، بخلقه في الأمة قطاعاً حديثاً ، منعزلاً وسط أناس بدائيين . يمكن أن يزيد من الهيمنة الأجنبية والموقع التبعي ، إذا تم بدفع من رساميل خارجية تضع صناعة البلاد تحت رحمة قوى خارجية . يتساءل البعض إذا كانت البلدان المتخلفة أو نصف المتخلفة تستطيع فعلياً عصرنة اقتصادها وتصنيعه دون تأميمات وعصرنة تفترض تطبيق بعض المبادىء الاشتراكية .

● **الموديل البرازيلي** ـ إن الدكتاتورية العسكرية القائمة في البرازيل منذ 1960

تستأهل تنويهاً خاصة على هذا الصعيد . وتساءل بعضهم إذا لم تشكل هذه الدكتاتورية موديل (نمط) تطور جديد للعالم الثالث . وهي تكمن أساساً في واقعة أنه تتعايش ضمنها دكتاتورية سياسية قاسية تقمع بقسوة المعارضة ، مع ازدهار اقتصادي قوي جداً ، كان يضمن عصرنة سريعة للبلاد قبل الأزمة الاقتصادية العالمية . كانت البرازيل تشبه إلى حد ما إيران (زمن الشاة) بهذا الخليط من الاستبدادية السياسية والفعالية الاقتصادية ، إذ أن الأولى كانت تسمح بتحميل الطبقات الشعبية كل ثقل التضحيات التي تتطلبها الحدثنة . ولكن تبقى بين البلدين فروقات جوهرية . فإيران (زمن الشاه) هي ملكية وليست دكتاتورية . وخاصة ، تملك إيران ثروات بترولية هائلة توفر لها سيلاً من الرساميل الضرورية للتصنيع ، فيما تضطر البرازيل إلى اللجوء إلى رساميل دولية ، لا سيما أميركية .

هذه التبعية في مصادر الرساميل تفسر دون شك الميزات الخصوصية للسياسة الأجنبية البرازيلية التي هي أحد المظاهر المهمة للدكتاتورية العسكرية . لقد بنى العسكريون في « مدرسة الحرب » لريو دو جنيرو عقيدة جغرافية سياسية تتمايز تماماً مع المعارضة للولايات المتحدة ، الكامنة في أميركا اللاتينية . فهم يعتقدون أن البرازيل يمكن أن تلعب دور المساعد للولايات المتحدة في جنوب القارة وتضمن هكذا هيمنتها ، مما يوفر لها نفوذاً عظيماً .

الأنظمة تحت الوصاية العسكرية

ضمن هذا العنوان تعيّنّ الأنظمة حيث الجيش لا يحكم بنفسه ، ولكن حيث يلعب دوراً مهماً جداً في الحياة السياسية ، يؤدي أحياناً إلى دكتاتورية عسكرية مقنّعة . من الأنظمة ذات الوصاية العسكرية بحصر المعنى يجب أن نقرِّب دور الجيش كجماعة ضاغطة في الدول التي لا يحكم فيها ولا يُمسك بها تحت وصايته . فنحن إذاً أمام تشكيلة من أشكال نفوذ الجيش ، تبدأ تبعاً لسلم نزولي ، من الدكتاتورية لتنتهي بدوره الطبيعي في الدولة .

٦ ـ الوصاية العسكرية بحصر المعنى

عدة أوضاع مختلفة تقع تحت هذا العنوان ، وقاسمها المشترك هو الدور المهيمن للجيش في الحياة السياسية .

● **الدكتاتوريات العسكرية المقنعة** ـ لقد قلنا عن اسبانيا فرانكو وبرتغال سالازار وكايتانو Caetano أن الحزب الواحد كان يلعب دوراً ضعيفاً جداً . فهي كانت

دكتاتوريات عسكرية أكثر مما هي دكتاتوريات أحزاب . نجد أوضاعاً مشابهة في بعض بلدان أفريقيا والشرق الأوسط : النظام البعثي في سوريا والعراق ، مثلاً ، هو نظام عسكري أكثر مما هو نظام حزب .

في إيران الشاه وفي الأردن ، الوضع مختلف قليلاً . هذان البلدان هما ملكيتان ، ولكن ملكيات ترتكز أساساً على الجيش . هل يمكن وصفها بالدكتاتوريات العسكرية المقنعة ؟ - يرغمنا على ذلك ثقل الجيش في الدولة . ولكنه يخضع للملك الوراثي ، صاحب المشروعية الوحيد . فالجيش لم يستول على السلطة ولا يرغب بالاستيلاء عليها لأنه يحترم مشروعية السلطان هذه . لهذه الأسباب يخضع للنظام . إنه إذن أداة للدولة ، وهذا هو دوره الطبيعي . وواقعة انه الدعم الرئيسي للدولة تجعل ضرورية مراقبة هذه الأخيرة لامتثال الضباط . وحينما تضعف مشروعية السلطان ، تصبح سمة الدكتاتورية العسكرية أكثر وضوحاً .

● **الـ « برونونسيامنتو » le Pronunciamiento**(*) - تقدم لنا أميركا اللاتينية نمطاً آخر من النظام تحت الوصاية العسكرية ، حيث عاشت بلدان كثيرة أو يعيشون تحت تهديد برونونسيامنتو عسكرية شبه دائم (قلّ عدد هذه البلدان ، لأن كثيراً من الدول اللاتينية الأميركية تعيش اليوم تحت دكتاتورية عسكرية مباشرة) . إنها مؤسسة متميزة ففي برونونسيامنتو حقيقية ، لا يستولي الجيش على السلطة : فهو يعلن تأييده (se prononce) ، كما تدل على ذلك تسميته ، لصالح هذا الحزب أو هذا الفريق الذي يضعه في الحكم ، أو ضد هذا الحزب أو ذاك الفريق الذي يُبعده عن السلطة أو يمنعه من الاستيلاء عليها . بعد ذلك ، يعود الجيش إلى ثكناته ويترك المؤسسات تعمل إلى اليوم الذي يرى فيه ضرورة « إعلان » موقف من جديد .

يمكن أن يحصل التدخل قبل الانتخابات لمنع مرشح ما أو حزب ما من مواجهة صناديق الاقتراع ، أو بعد الانتخابات لمنع المنتخب أو المنتخبين من استلام السلطة . إن المسافة أو الفاصل بين انتخابات رئاسية واستلام المنتخب الجديد هو دوماً فاصل عصيب على هذا الصعيد ، إذا لم يكن هذا المنتخب الجديد متعاطفاً مع العسكريين . يمكن أن يتدخل هؤلاء إذن لإرغام المنتخب على الابتعاد عن البلاد (نفي إلزامي) ولإلغاء نتائج الانتخابات . أحياناً ، يتم التدخل على العكس ، في نهاية ولاية رئيس متعاطف مع الجيش ، قبل تركه السلطة طبقاً لمفهوم « عدم جواز إعادة الانتخاب » ، فيبقيه في

(*) من Prononcer : النطق ، الإعلان ، إعلان التأييد ، تأييد الجيش ودعمه لحكومة أو نظام معين . (م)

مـركـزه . لكن التـدخـل يمكن أن يحصـل دومـاً ، في أي وقت : إنـه يتعلق بمشيئـة العسكريين .

نعيش الـديمقراطيـة تحت تهديـد دائم . ولا نعمل أواليـات الديمقـراطيـة إلا بـين تدخلين ، ولكن يمكن دوماً وضع حد لهـا عبر تـدخل للجيش فهي ليست مؤقتـة فقط بل محدودة . فإن انتخاب المواطنين لممثليهم ليس صحيحاً إلا بمقدار ما يكون الجيش موافقاً على هذا الانتخاب . يؤدي ذلك إلى نـظام مستند إلى قـوتين : النـاخبين والجيش . وإذا كانتا كلتاهما على توافق ، بإمكان الديمقراطيـة أن تشتغل . وإلا ، فـالجيش يعيق اشتغال الديمقراطية . هاتان القوتان ليستا متساويتين ، إذ أن للجيش الكلمـة الأخيرة . في حـالة انتخاب رئيس لا ترضى عليه الجنرالات ، فهؤلاء لا يكتفون بإلغاء انتخابه . بل يحملون إلى السلطة آخر ، يحكم لمدة تطول أو تقصر دون تولية شعبية .

2 ـ الجيش ، كجماعة ضاغطة

في جميع الدول ، الجيش هو جماعة ضاغـطة تمارس نفـوذاً معيناً . والمشكلة هي في التمييز بين الضغط الطبيعي (العادي) ، بالنسبة لمنظومة المشروعية القائمة والضغط غير الطبيعي (غير العادي) ، الذي يتعارض مع منظومة المشروعية ويشكل إرهـاصة وضـع دكتاتوري .

● **الضغط العادي** ـ كل الأنظمة السياسية تفترض أو تقبل بوجود جماعات ضاغطة تحاول التأثير على السلطة باتجاه مراميها ، المصلحية أو غير المصلحيـة . في الديمقـراطيات المعاصرة ، هذه الجماعات الضاغطة ما هي إلا تلك التكتلات التي كـانت تتنافس النفـوذ على الملك في الملكيات القديمة . النقابات ، التنظيمات الفلاحية ، الجمعيات الشبابيـة ، تجمعات المقاتلين ، قدامى المحاربين ، تجمعات المصالح المختلفـة ، المنشآت الكـبرى ، المصارف ، الكنائس ، الخ ، جميعها تمـارس ضغوطـاً على الحكـومة . والجيش أيضـاً . أحياناً ، يتحد العسكريون مع مجموعات أخـرى لممارسة ضغط مشـترك : هكذا ، تكلم الرئيس ايزنهاور عن نفوذ « المجمّع العسكري ـ الصناعي » على الحياة السياسية للولايات المتحدة .

هذا التدخل للجيش يتعارض مع الصورة الممثلـة لـ « العمياء الكبـيرة » ، للقوة غير المنحازة ، المنظمة دوماً ، التي تنفذ فقط الأوامر التي نوجّه إليها . لم تتطابق يومـاً هذه الصورة مع الواقع . إن ضغط الجيش يجب أن يكـون أكثر كتـماناً من ضغط النقـابات أو المزارعين ، لأنها مؤسسـة جوهـرية للدولـة . غير أن مؤسسـات جوهـرية أخـرى للدولة تمارس أيضاً ضغوطات عليها ، مثلاً الجامعة ، الجسم القضائي ، كبار الموظفين ، الخ .

ضغط الجيش لا يقل طبيعية عن ضغط تلك المؤسسات طالما أنه يمارس بوسائل مشابهة : أي بـاستخدام النفـوذ ، والاعتبار وضرورة إرضـاء الحكومـة لقسم كبير من مـوظفيهـا ، الـخ . إن ضغـوطـاً من هـذا النـوع هي ممثلة لمشروعيـة المنظومـة (السيـاسيـة) ، في الديمقراطيـات كما في الملكيـات أو في أي نظام آخـر . ولقد طبقت بعض الـديمقراطيـات نقابية عسكرية ، مما من شأنه مأسسة هذا الضغط .

● **الضغط غير العادي** - يصبح الضغط غير عادي عندما لا يكتفي الجيش بوسائل مشابهة لوسائل المجموعات الأخرى ، ولكن يستخدم تهديد السلاح الذي بحوزتـه . إذا هدد الضباط الحكومة بالتدخل عسكرياً ضدها ، فإن سلوك الجيش لم يعـد سلوك جماعـة ضاغطة ، بل يدخل في سيرورة الـ « بـرونونسيـامنتو » التي تشكـل المرحلة الأولى بـاتجاه الدكتاتـورية العسكـرية . غـير أن هذه السـيرورة يمكن أن لا تصل إلى نهايتهـا ، بحيث تكون على وسط الطريق بين نظام تحت وصاية عسكرية بحصر المعنى ونظام حيث الجيش هو جماعة ضاغطة عادية . تعطي الحالية المثال الأفضل عن وضع كهذا . ليس هنـاك أي نظام محمي بمنأى تماماً عن أوضاع وسيرورات من هذا النوع . غير أننا نصادف نادراً هذه الأنظمة حيث لا يـوجد تقليـد تدخليـة عسكريـة ، حيث مشروعية الحكـومة المـدنية ولا مشروعية تدخل الجيش هما منغرستان تماماً في الرأي العام .

حـول الفاشيـة ، انظر : نيكـوس بـولانتسـاس Poulantzas ، فاشيـة ودكتاتـوريـة ، 1975 ؛ M.A. Macciocchi ، عناصر لتحليل الفاشية ، 1976 ، جزءان ؛ H. Michel ، الأنظمة الفاشيـة ، 1977 ، سلسلة «Que sais-je» ؟ ؛ D. Guérin ، الفاشية والرأسمال الكبير ، طبعة ثالثة ، 1965 ؛ M. Manoilesco ، الحزب الـواحـد ، 1936 ، وعصر التعـاونيـة المهنيـة ، 1938 ؛ مـوسـوليني ، الفاشية : عقيـدة ومؤسسات (تـرجمة فـرنسية) ، 1953 ؛ هتلر ، Mein Kampf ، تـرجمة فـرنسية ، 1939 ؛ S.J. Woolf, Il fascisomo in Europa, Bari, 1968, S. Neumann, Blemooth : بـنيـة وتـطبيق القوميـة الاشتراكيـة ، 1933 - 1944 ، طبعة ثـانيـة ، نيـويـورك ، 1944 ؛ H. Arendt ، أصول التوتاليتاريـة ، نيويـورك ، 1951 ؛ G.A. Morgan, What Nietzsche means ، كمبردج ، 1941 ؛ Marcel Déat ، الحـزب الـواحـد ، 1942 ؛ G. Sorel, Réflexions sur la violence, 1907; C. Malaparte ، تقنيـة الانقلاب ، 1931 ؛ E. Nolte ، الحـركـات الفـاشيـة : أوروبـا من 1919 إلى 1945 ، ترجمة فـرنسية ، 1969 ؛ R. De Felice, Il fascismo: le interpretazioni dei conteremporanei e degli storici, Bari, 1970.

إيطاليا الموسولينية (1922 - 1943) . - إن الواقعة الأكثر أهمية هي إرساء الدكتاتورية على نحو تـدريجي جداً . استلم مـوسوليني السلطة في عـام 1922 ، بعد الـزحف على رومـا : ولم يصبـح النـظام دكتاتورياً فعلياً إلا في 1925 - 1926 ؛ فقط في العام 1929 أرسيت قواعد منظومة الحزب الواحد وتمت الانتخابات الاستفتائية . ولم تقم منـظومة التعـاونيات - المهنيـة إلا في العام 1927 : الـدور السياسي في

الدولة لـ « مجلس الفاشية الكبيرة » بقانون عام 1928 ؛ وإنشاء « مجلس الكتائب والتعاونيات المهنية » يعود فقط إلى العام 1938 . خلال الفترة الانتقالية للأعوام 1922 ـ 1928 ، احتفظت الفاشية بمعارضة ما ولكن مع العمل على شلها في الوقت نفسه كانت الوزارة تحكم بمراسيم قوانين ؛ كان القانون الانتخابي الصادر في 3 شباط 1943 (قانون Acerbo) يعطي ثلثي المقاعد لحزب إذا حصل على 35٪ من الأصوات ، وتتقاسم الأحزاب الأخرى حسب قواعد التمثيل النسبي المقاعد الباقية (تم التصويت على هذا القانون بـ 303 أصوات مقابل 140 و7 ممتنعين في مجلس لم يكن فيه سوى 35 نائباً فاشياً) . في انتخابات عام 1924 نال الحزب الفاشي 355 مقعداً (بـ 5 ملايين صوت) والمعارضة 150 مقعداً (بـ 2500000 صوت) . اثر اغتيال النائب الاشتراكي Matteoti ، انسحبت المعارضة إلى منطقة الـ Aventin ، مما حرمها من أية فعالية .

ابتداء من العام 1927 ـ 1928 غيّر النظام بعض المؤسسات التقليدية وأنشأ مؤسسات جديدة . فالمؤسسات التقليدية كانت مؤسسات منكية برلمانية ، مع ملك ، ووزارة وبرلمان بمجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب . ولقد أبقي على الملكية دون تغيير ؛ ومجلس الشيوخ أيضاً (الذي يعينه الملك) : لكن صلاحياته زالت . بقيت الوزارة أيضاً ، لكن موسوليني تولى وحده المراكز الوزارية ، واتخذ صفة الدوتشي Duce (الزعيم) واستند إلى دعاية شخصية واسعة ؛ من ناحية ثانية ، أتاحت له قوانين « السلطات الواسعة » بأن يحكم بمراسيم قوانين ، دون الرجوع إلى البرلمان ، بدءاة ، تغيرت طريقة اختيار النواب : جعل قانون 17 أيار 1928 من إيطاليا دائرة واحدة ؛ 800 مرشح تقترحهم النقابات ، و200 تقترحهم الأجهزة المهنية والعامة : على هؤلاء الـ 1000 ، « مجلس الفاشية الكبير » كان يختار 400 ، في لائحة واحدة تُعرض على استفتاء الناخبين (98٪ من الأصوات المعبّرة صوتت لهذه اللائحة عام 1929 ؛ 99,84%عام 1934) . في 14 كانون الأول عام 1938 ، صوّت المجلس على الغائه واستبداله بـ « مجلس الكتائب والتعاونيات المهنية » الذي يتشكل من ممثلي « مجلس الفاشية الكبير » ومن « مجلس التعاونيات المهنية » . هاتان المؤسستان هما أيضاً أجهزة جديدة : خاصة مجلس الفاشية الكبير ، جهاز رفيع في إدارة الحزب ، أصبح جهازاً للدولة عام 1938 ؛ كان يعطي رأيه في المسائل الدستورية ؛ وكان بإمكانه تقديم لائحة بخلفاء رئيس الحكومة بناء على اقتراح موسوليني ، الخ .

حول الفاشية الايطالية ، انظر : S. Bernstein, P. Milza ، إيطاليا الفاشية ، 1970 ؛ M. Prélot ، الأمبراطورية الفاشية ، 1938 ؛ W. Ebenstein ، إيطاليا الفاشية ، نيويورك ، 1939 ؛ H. Finer ، إيطاليا الموسولينية ، نيويورك ، 1935 ؛ H.W. Schneider ، الحكومة الفاشية في إيطاليا ، نيويورك ، 1936 ؛ Cesarini Sforza, La Camera di Fasci et delle Corporazioni ، ميلانو ، 1939 ؛ وببليوغرافيا G. Bibes ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1968 ، ص 1191 .

ألمانيا الهتلرية . ـ أشيدت دكتاتورية الحزب الواحد في ألمانيا على نحو أسرع بكثير . حلّ هتلر الرايشتاغ /Reichstag/ ، بعد أن عُين رئيساً للجمهورية ؛ بعد انتخابات 5 أيار (حيث لم ينل إلا44% من الأصوات)، استطاع عبر الرايشتاغ الجديد إبعاد 81 نائباً شيوعياً ، مما وفّر له الغالبية المطلقة (26 أيار) ؛ في حزيران ـ تموز ، حُلّ أيضاً الحزب الاجتماعي الديمقراطي بقانون ، و« قررت » الأحزاب

البـورجوازيـة حل نفسهـا « بمحض إرادتها » : في 14 تمـوز 1933 ، أعلن الحزب القـومي ـ الاشتراكي وحده حزباً للدولة .

لكن هذا النظام هو أقل تميزية على مستوى المؤسسات السياسية من الفاشية الايطالية . إن وظائف رئيس الدولة ورئيس الحكومة كانت مركزة بين يدي « الفوهرر ورئيس الرايخ » بعد وفاة هندنبـورغ ، في آب 1934 . فتم اختـزال دور الرايشتـاغ إلى مجرد مـوافقة : كـان يـدعى نـادراً والتشريـع يتم بمراسيم قوانين ؛ وكان انتخاب مرشحين وحيدين ينزع عنه كل صفة تمثيلية . أكثر فأكـثر ، صار الـدور الأساسي في الدولة ، إلى جانب الفوهرر ، يعود إلى الحزب . حول هذه النقطة ، الفـارق هو كبـير مع الفـاشية ، حيث لم يكن للحزب يوماً أهمية بهذا المقدار ، ففي ألمانيا ، اعتبرت الدولة كمجرد « أداة » في يد الفوهرر والحزب . من ناحية ثانية ، أفرغت الفدرالية الألمانية تدريجياً من جوهرها لصالـح مركـزة شديـدة . وقد أكدت استفتاءات عديدة (1933 ـ 1934 ، 1936 ، 1938) أهمية الفوهرر وإجماع الشعب حوله .

إن خصوصية النـظام هي أكبر من حيث النـظرية القـانونيـة والدولـة : مفهوم الـدولة ـ الادارة ، مفهومة الفوهرر والتماهي بين الشعب والفوهرر كـانا مـوضوع تفسـيرات لا يقل غمـوضها عن ذكـائها . (انـظر حـول هـذه النقـطة الكتـاب الممتـاز لـ R. Bonnard ، القـانـون والـدولـة في المفهـوم القـومي الاشتراكي ، 1938) . الخصوصية الأخرى للنظام هي الاضطهـادات : فقد جعلت الـ SS والجستـابو الرعب يخيمُ في كل مكان . ووصلت محاربة اليهود إلى درجة من العنف لم تكن معروفة في السابق : ليس هناك من مجزرة واحدة في التاريخ ، وحتى في الأزمنة الأكبر بربرية ، قاربت قتل 6 ملايين يهـودي (حكم محكمة نورمبورغ ، باريس ، 1946 ، ص 28) ؛ إن معاملة كائنـات إنسانيـة في المعتقلات الهتلريـة ، والممارسات المنهجية في الاذلال والتعذيب ، تتجاوز التخيل .

حول القومية الاشتراكية الألمانية ، انظر قبل أي شيء ، A Bullock ، هتلر ، ترجمـة ، 1966 ، F. Neumann, Beemoth A. Speer Au coeur du Troisième Reich، طبعـة ثانيـة ، نيـويـورك ، 1944 ؛ كتاب R. Bonnard ، القانون والدولة في العقيدة القومية الاشتراكية ، 1938 ، الـذي يضم ببليـوغرافيـا ألمانيـة واسعة ؛ W. Maser ، ولادة الحـزب القـوم الاشـتراكي الألماني ، 1967 ؛ W.L. Shirer ، الـرايـخ الثـالـث ، 1961 ، جـزءان ، C. Bloch, la nuit des longs couteaux (30 حزيران 1934) ، 1967 ، J. Delarue ، تاريخ الجستابو ، 1936 ؛ A. Grosser ، عشرة دروس عن النازية ، 1976 . ـ حول المعتقلات ، انـظر : E. Kogon, L'Etat SS ، طبعة ثـانية ، 1970 ؛ O. Wormser- Migot ، المنظومة المعتقلية النازية (1933 ـ 1945) ، 1968 ؛ J. Billig ، الهتلرية والمنـظومة المعتقليـة ، 1967 ، والوثـائق التي قـدمهـا L. Poliakov, Auschivitz ، 1964 . ـ حـول الـ SS ، انظر : G. Reitlinger, The SS, alibi of a Nation (1922- 1945) ، لندن ، 1956 .

أسبـانيـا الفـرانكيـة (1936 ـ 1975) . ـ منـذ أن تم قلب السـالازاريـة في الـبرتغـال ونـظام الكولونيلات في اليونان (1974) ، أصبحت أسبانيا الدكتاتورية الرأسمالية الوحيدة في أوروبا الغربية . فقد تطورت كثيراً منذ الحرب الأهلية المروعة التي أتـاحت للجنرال فـرانكو استـلام السلطة . في مرحلة أولى ، جرى تقليد الفاشيتين الألمانية والايطالية ، التي سمحت مساعدتهـا في تحقيق الانتصار في الحـرب الأهلية . لعب المجلس القومي للكتاب دوراً رسمياً ، شبيهاً إلى حد ما بدور مجلس الفاشية الكبـير : فهو

الذي كان يفترض أن يختار خلف الجنرال فرانكو في حال عدم تعيين هذا الأخير له . تحت تأثير الكتائب تم اعتناق ميثاق العمل عام 1938 وبنية نقابية مرتكزة على النقابات الوحيدة الالزامية : العقيدة الكتائبية أعلنت أنها « قومية اشتراكية » . كما أعلن عن إنشاء مجلس تعاوني ـ مهني في عام 1937 : لكن هذا الأخير لم ير النور .

ابتداء من العام 1942 ، وبعد استشف سقوط ألمانيا وإيطاليا وانتصار الحلفاء ، حاول الجنرال فرانكو إعطاء نظامه بعض المؤسسات ذات الظاهر الديمقراطي . أنشأ قانون 17 تموز 1942 مجلساً استعاد تسمية « الكورتيس Cortès » القديمة . تلقى هذا المجلس سلطة تحضير القوانين في بعض المواد المهمة : لكن هذه الأخيرة لم تكن قابلة للتنفيذ إلا بعد إقرار رئيس الدولة ، وهذا الأخير يحتفظ بسلطته التشريعية العامة . هذا المجلس ليس تمثيلياً فعلياً . فهو يضم أعضاء من حيث القانون (وزراء ، مستشارون قوميون ، عمداء ، الخ .) ، وأعضاء يعينهم رئيس الدولة ؛ وأعضاء تنتخبهم أجهزة (نقابات ؛ ممثلون عن المهندسين ، الأطباء ، المهندسون المعماريون ، الخ) ؛ وأخيراً أعضاء يمثلون البلديات . وبما أن هذه البلديات هي جزئياً منتخبة ، فإن شيئاً من الديمقراطية يبقى في مجلس الـ « Cortès » ، ولو بقدر هزيل (تتألف البلديات من ممثلين عن النقابات من ناحية ، ومن ناحية أخرى من مستشارين ينتخبهم جميع أرباب العائلات) .

في العام 1947 ، صدر قانون أصبحت اسبانيا على أساسه مملكة . وقد أقر هذا القانون باستفتاء . عام 1969 ، عُيِّن الأمير خوان كارلوس ملكاً مقبلاً ، يحكم بعد وفاة فرانكو . وقد تشبّث هذا الأخير بالسلطة دوماً رغم العجز والمرض ، فيما كل اسبانيا تنتظر رحيله أو وفاته . بقيت الأحزاب ممنوعة ، والنقابات مراقبة ، والصحافة ، موضوع رقابة . لكن الحرية بدأت بالدخول في بلاد غيّر فيها التصنيع والتمدين بعمق البنى الاقتصادية والعقلية . عام 1975 ، عاد النظام إلى القساوة ، في محاولة لاعاقة التطور نحو الديمقراطية . ولكن بعد وفاة فرانكو في تشرين الثاني ، ولدتربع الأميرخوان كارلوس على عرش أسبانيا سيرورة تحرر تمت بنشاط وحدة وأتاحت للبلاد بسرعة إرساء قواعد نظام ديمقراطي ليبرالي .

حول أسبانيا ، انظر : M. Fraga Iribarne ، كيف تُحكم اسبانيا ، مدريد ، 1952 ؛ P. Marcotte ، اسبانيا القومية ـ النقابية ، طبعة ثانية ، بروكسل ، 1942 ؛ M. Martinez Guadra-do, Cambio social y modernizacion politica: anuario politico espanol 1969 ، مدريد ، 1970 و Elecciones y partidos politicos de España (1868 ـ 1961) ، مدريد ، 1969 ؛ G. Hermet ، أسبانيا فرانكو ، 1974 ؛ S. Vilar ، دكتاتورية عسكرية وفاشية في أسبانيا : أصول ، إعادة إنتاج ، صراعات ، 1977 . ـ ببليوغرافيا مفسّرة حول اسبانيا المعاصرة نشرت في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية (1955 ، ص 384 ، و1957 ، ص 405) بقلم J. Meyriat .

حول برتغال سالازار ، انظر البيليوغرافيا المفسّرة بقلم J. Meyriat ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1957 ، ص 346 و O. Salazar ، ثورة في السلام ، 1938 ؛ F.I. Pereira dos Santos ، دولة تعاونية ـ مهنية : الدستور الاجتماعي والسياسي البرتغالي ، 1935 A. de Leffe تجديد البرتغال على يد الرئيس سالازار ، أطروحة ، بواتييه ، 1942 ؛ F. Sieburg ، البرتغال

الجديدة ، باريس ، 1938 ؛ A. Ferro ، سالازار : البرتغال ورئيسها ، 1934 ؛ كل الأعمال هي تفخيمية وتبريرية .

حول التجربة التركية ، انظر : S. Kili ، الكمالية ، اسطنبول ، 1969 ، و Turkish constitu-tional development and Assembly debates on Constitution of 1924 and 1961 ، اسطنبول ، 1971 ؛ H.C. Armstrong ، مصطفى كمال ، 1933 ؛ D. Von Muruskh ، غازي مصطفى كمال ، 1931 ؛ F. Fikry ، الحركة الدستورية في تركيا ، أطروحة ، باريس ، 1925 ؛ Tekin Alp ، الكمالية ، 1937 . ـ حول الحزب الجمهوري للشعب والأحزاب التركية بصورة عامة ، انظر : T. Feyzioglu ، الأحزاب السياسية في تركيا ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية 1954 ، ص 131 وA.T. Kislali ، القوى السياسية في تركيا الحديثة ، انقرة ، 1968 . ـ حول نظرية الكمالية ، M. Duverger ، الكمالية ، في المؤلف الجماعي تركيا اليوم ، 1961 .

حول المكسيك ، انظر : P. Gonzalès Casanova ، الديمقراطية في المكسيك ، 1969 ؛ L.W. Padgett ، المنظومة السياسية المكسيكية ، بوسطن ، 1966 ، حول الـPRI انظرمقالة G. Fenoy في مسائل أميركا اللاتينية (ملاحظات ودراسات وثائقية ، منشورة في التوثيق الفرنسي ، الأعداد 3884 ـ 3885 ، 2 نيسان 1972 ، ص 67 وما يتبع) .

حول الدكتاتوريات ذات الحزب الواحد في أفريقيا السوداء ، انظر : P.F. Gonidec ، المنظومات السياسية الأفريقية ، 1971 ، جزء I ؛ A. Mahiou ، قيام الحزب الواحد في أفريقيا السوداء ، 1968 ؛ J. Ziegler ، سوسيولوجيا أفريقيا الجديدة ، 1964 والسلطة الأفريقية ، 1971 ؛ W.A. Lewis ، الشيء العام (السلطة العامة) في أفريقيا الغربية ، 1966 ؛ F. Zuccarelli ، حزب سياسي أفريقي : الاتحاد السنغالي التقدمي ، 1970 ؛ J.S. Coleman, C.G. Rosberg, Political parties and national intégration in tropical Africa ، بركلي ، 1964 ؛ S.M. Sy ، أبحاث حول ممارسة السلطة السياسية في أفريقيا السوداء ، 1965 ؛ G.M. Carter, African one-party states, Ithaca,1962 ؛ D.G.Lavroff; الأحزاب السياسية في أفريقيا السوداء ، 1970 . (سلسلة «Que Sais-Je») ؛ B. Traoré, M. Lo, J.L. Alibert ، القوى السياسية في افريقيا السوداء ، 1966 ؛ M.L. Martin ، عسكرة المنظومات السياسية الأفريقية (1960 ـ 1972) : محاولة تفسير ، 1976 ؛ L. Sylia ، قبائلية وحزب واحد في أفريقيا السوداء ، 1977 .

حول الدكتاتوريات العسكرية ، انظر المقالة المهمة لـ A. Rouquié عن الدور السياسي للجيش في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1969 ، ص 862 وما يتبع ، والأعداد الخاصة لنفس المجلة عن أميركا اللاتينية ، حزيران 1969 وتشرين الأول 1969 . ـ حول البرازيل ، انظر الكتاب الصغير للكاتب M. Schooyans ، مصير البرازيل ، بلجيكا ، 1975 ، F. Dumon ، مؤسساتها السياسية والقضائية ، بروكسل ، 1964 ؛ E. Bailby ، البرازيل ، مفتاح العالم الثالث ، 1964 ؛ J.J. Faust ، البرازيل : أميركا للغد ، 1966 . ـ بما يخص الدكتاتوريات العسكرية لأميركا اللاتينية بصورة عامة ، انظر : E. Lieuwen, Arms and politics in Latin America ، طبعة ثانية ، 1961 ، و Generals versus presidents ، لندن ، 1964 ؛ M. Lowy et E. Sader ، عسكرة الدولة في

أميركا اللاتينية ، مجلة العالم الثالث ، 1976 ، عدد 68 . ـ حول الدكتاتوريات العسكرية في أفريقيا السوداء ، انظر M. Martin ، الجيش والسلطة السياسية في أفريقيا السوداء ، 1970 (أطروحة دكتوراه من جامعة بوردو I) ، والجيش والمجتمع في أفريقيا : بحث توليف وتقصّ ، 1975 (معهد العلوم السياسية لمدينة بوردو) .

القسم الرابع

الدكتاتوريات الاشتراكية

جميع الأنظمة الاشتراكية الحالية(*) هي دكتاتوريات ، مما لا يثبت استحالة وجود أنظمة اشتراكية ديمقراطية . إن السمة التسلطية للأنظمة الاشتراكية الحالية تفسَّر بعاملين أساسيين . فمن ناحية ، تم نموها الاقتصادي منذ زمن قريب مقارنة بنمو الديمقراطيات الليبرالية . إن مرحلة التراكم البدائي للرأسمال ، الضروري لإنشاء بنى تحتية للاقتصاد الحديث ، تمت في الاتحاد السوفياتي في الستين سنة الأخيرة ، فيما تمت في الغرب بين عام 1800 و 1880 تقريباً : أثناء هذه الفترة استغلت الطبقة العاملة أفظع استغلال وأفادت طبقة صغيرة فقط من أصحاب الامتياز من الليبرالية .

ثانياً ، التعارض بين السمة الليبرالية للأنظمة السياسية الغربية والسمة التسلطية للأنظمة الاشتراكية يُفسَّرُ في جزء منه بالتشكُّل المتمايز لكل منهما . فقد قامت الأنظمة الاشتراكية ضمن بنى اقتصادية رأسمالية كانت تتعارض معها جذرياً . فاضطرت إلى تهديمها بالكامل لبناء بنى اقتصادية جماعية . وكانت الطبقات الحاكمة القائمة عدوتها اللدودة ، وهي تقاوم بحدة اليأس . وحدها ، دكتاتورية صارمة ، كانت تسمح ببناء الاشتراكية في هذه الشروط . خلق نموها مؤسسات ، سلوكات ، ايديولوجيات غيرت اتجاه بناء الاشتراكية هذا ووضعت المنظومة على طريق لم تستطع بعد ذلك الابتعاد عنه بسهولة ، رغم نظرية فناء الدولة . وعلى العكس ، نمت الأنظمة الغربية بالتوافق مع البنى الاقتصادية القائمة ، التي كانت العامل الرئيسي لإرسائها . وهذه الأنظمة كانت مرغوبة من قبل الطبقات التي تقود آلية الإنتاج ، والتي كانت تعبر عن مصالحها

(*) تجدر الإشارة إلى أنّ الكلام الوارد هنا وضع قبل البيريسترويكا وانهيار النظام الشيوعي في العديد من البلدان .

وطمـوحاتهـا . فطالمـا أن هذه الأنـظمة كـانت بعيدة عن خـطر الجماهـير الشعبية ، كـان بإمكانها اختزال العنف والدكتاتورية إلى دور الوسائل المؤقتة ، ولعب ورقة الحرية . وقـد كان للعادات التي اتخذت في هذه المرحلة وقعها على التطور اللاحق للمنظومة ، عبر الحد من نمو التسلطية والدفع إلى تمويهه بأشكال خبيثة .

أخيراً ، تجدُر الإشارة إلى أن الدكتـاتوريـات الاشتراكيـة تعلن أن تسلطيتها ليست إلا مؤقتة وأنها تهدف فقط إلى تحضير مجيء ديمقراطية ليبرالية أكثر أصالة . فهي تعتبر هذه التسلطية شراً لا بد منه في مرحلة انتقالية تسمح بإيصالنا يوماً إلى نظام نهائي مختلف تمـام الاختـلاف . على العكس ، فـالأنظمـة التسلطية الـرأسـمالية تعتـبر تسلطيتهـا نهائيـة . فالديمقراطية والليبرالية بنـظرها همـا غير فعّـالتين وعـاجزتـين وينبغي أن تبقى المجتمعات الإنسانية دوماً تحت سوط سلطة شديدة البأس .

الفصل الأول

النمط الاشتراكي

يتميز النمط الاشتراكي أساساً بسياقه الاجتماعي الاقتصادي : إنه يرتكز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، التي هي في يد الدولة ، والمشتركات المحلية والتعاونيات . بصورة عامة ، يبقى قطاع خاص إلى جانب القطاع العام : لكن أهميته الاقتصادية ضعيفة وتأثيره السياسي أكثر ضعفاً بصورة عامة ، يرتكز النمط الاشتراكي أيضاً على الايديولوجيا الماركسية : لكنها تفسر بأشكال مختلفة في الاتحاد السوفياتي ، في الصين ، في يوغسلافيا . مؤسسات هذا النمط هي جد متنوعة : لكنها جميعها تسلطية ، جميعها ترتكز على انتخابات ذات مرشح واحد ، جميعها يديرها حزب مونوليتي شديد التنظيم .

I ـ السياق الاجتماعي والايديولوجي للدكتاتوريات الاشتراكية

تعطي المنظومات الاشتراكية أهمية أساسية للسياق الاجتماعي والايديولوجي . الدساتير الاشتراكية تحدد على نحو دقيق ومفصّل البنية الاجتماعية الاقتصادية للأمة وخاصة تشاركية وسائل الإنتاج . في الايديولوجيا الاشتراكية ، نمط الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج تشكلان « قاعدة » كل المجتمع ، وكل العناصر الباقية ـ المؤسسات السياسية مثلاً ـ ليست سوى « بنى فوقية » ترتفع على هذه القاعدة التي تولدها (علماً بأن البنى الفوقية يمكن أن تؤثر على القاعدة أيضاً) . الايديولوجيات نفسها هي بنى فوقية . لكن معتنقي الماركسية يعتبرونها لا كأيديولوجيا ، بل كعلم العلاقات الاجتماعية : هنا تكمن ميزتها الجوهرية .

1 ـ الأسس الاجتماعية الاقتصادية

المنظومات الاشتراكية هي واضحة التحديد تماماً بما يخص بنية الإنتاج : إنها ترتكز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، التي هي معيار الاشتراكية ذاته . بالنسبة لمستوى التطور التقني ، هذه المنظومات هي أقل تجانساً بكثير وهي تقسم إلى فئتين متمايزتين جداً : دول صناعية من ناحية ، ودول نامية من ناحية أخرى .

الاشتراكية

على الصعيد الاقتصادي ، تتحدد الاشتراكية بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . ولكن ، وكما يوجد دوماً قطاع عام في النظام الرأسمالي ، فإنه يوجد دوماً قطاع خاص في النظام الاشتراكي .

٦ ـ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج

القول بأن وسائل الإنتاج هي موضوع ملكية جماعية ، يعني أنها لا يسعها أن تكون موضوع ملكية خاصة : لا يمكن لأي فرد أن يمتلك هذه الوسائل وينقل هذه الملكية لورثائه ، حتى بشكل حصة اجتماعية (سهم ، التزام) . إن تقديم أسهم منشأة لأجراء ليس تملكاً جماعياً ، لأن لكل مالك سهم يملكه بصفة شخصية ويمكن أن يبيعه ، يعطيه أو يورِّثَهُ . الملكية الجماعية لا تدخل في الذمة الخاصة : لا يمكن بيعها ، ولا إعطاؤها ولا توريثها . ولكن يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة جداً حسب طبيعة الجماعة التي تملكها .

● **الاشتراكية الصغيرة والاشتراكية الكبيرة** ـ إن التملك الجماعي لوسائل الإنتاج يمكن أن يتم إما لصالح الأمة بأكملها ، إما لصالح الجماعات المناطقية أو المحلية ، واما حتى لصالح تعاونيات المنتجين . يمكن فصل منظومة الملكية إلى هذا الحد أو ذاك عن منظومة الإدارة . مثلاً : كل الأراضي تنتمي للأمة ، وهذه الأخيرة يمكنها توكيل استخدامها على المدى الطويل لتعاونيات ، تنظم استثمارها بحرية . غير أن صاحب الملكية الجماعية يحتفظ بحق رقابة يحد من استقلالية مدير التعاونية .

يتعارض اتجاهان رئيسيان على هذا الصعيد ، منذ ولادة العقائد الاشتراكية ، يمكن تسميتها بالـ « الاشتراكية الصغيرة » / Microsocialisme / والـ « الاشتراكية الكبيرة » . ففي الأولى ، يملك وسائل الإنتاج من يستخدمها : المصنع للعمال ، المحل للموظفين ، المنشأة الزراعية للفلاحين . هكذا يكون الاتجاه نحو وحدات إنتاج صغيرة ومستقلة . تحت هذه الزاوية ، تشبه الاشتراكية الصغيرة إلى حد ما الرأسمالية الصناعية الأولى ، المرتكزة هي أيضاً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة . ولقد نمت في نفس الفترة

تقريباً : البرودونية (نسبة إلى جوزف برودون) وغالبية الاشتراكيات ما قبل الماركسية تنبثق من هذا الاتجاه غير أنها عرفت نجاحاً جديداً ، بعد فترة كردة فعل ضد التجاوزات المركزية للدول الاشتراكية الحالية أو للرأسمالية الجديدة الحديثة : كثير من الحركات المسماة « يسارية » تستوحي منها إلى هذا الحد أو ذاك .

الاشتراكية الكبيرة (Macrosocialisme) تضع وسائل الإنتاج في أيدي الأمة بكاملها ، التي توزع استخدامها بالشكل الأكثر تطابقاً مع مصالح جماعة المواطنين . يكون الاتجاه هكذا نحو وحدات إنتاج أكبر وخاصة أقل استقلالية . يأتي الوقع الأساسي من القمة وليس من القاعدة . من هذه الزاوية ، تشبه المنظومة إلى حد ما الرأسمالية الجديدة ، المرتكزة هي أيضاً على منشآت كبرى متناسقة بين بعضها وبدرجات متفاوتة . لكن التنسيق يمكن أن يكون أكثر أهمية بكثير في المنظومة الاشتراكية . في الرأسمالية الجديدة ، هذا التنسيق تضمنه التروستات (Trusts) والشركات المالية الكبرى ، التي تبقى متعددة ومتعارضة جزئياً مع بعضها البعض . في الاشتراكية الكبيرة ، يمكن أن تفرض الدولة تخطيطاً شاملاً على كل المنشآت أن تخضع له . يرى البعض في ذلك تفوقاً تقنياً للاشتراكية ، القادرة على إرساء تنظيم عقلاني لمجموع الاقتصاد ، ما لا تستطيع الرأسمالية ضمانه . ويعتبر البعض الآخر أن غياب المبادرة على كل المستويات يؤدي إلى تجميد الاقتصاد .

● **التخطيط والإدارة الذاتية** ـ عملياً ، لا يوجد أية دولة اشتراكية في العالم مرتكزة على الاشتراكية الصغيرة . فهذه تصطدم بصعوبة أساسية : التنسيق بين وحدات الإنتاج الصغيرة . في الرأسمالية ، هذا التنسيق تضمنه المنافسة الحرة « وقانون السوق » . يمكن أن نتصور المنظومة نفسها بين منشآت تعاونية مسيَّرة ذاتياً : ولكن سوف يتم تدريجاً ابتلاع المنشآت المدارة على نحو سيىء في المنشآت المدارة على نحو جيد أو الخاضعة لسلطتها . لن يفضي هذا بالضرورة إلى عودة إلى الرأسمالية : ستبقى المنشآت دوماً ملكية جماعية دون تملك خاص (كما في العصر الوسيط ، كانت الأديرة الغنية تبقى ملكية جماعية) . لكن هذا سيؤدي تدريجاً إلى مركزة القرار وينهي السمة اللامركزية للاشتراكية . إذا كانت الاشتراكية الصغيرة ترفض المنافسة وقانون السوق ـ وهذا ما تفعله عادة ـ فإن لا شيء يسمح بتنسيق الاقتصاد : فالاتفاقات من منشأة لمنشأة هي من قبيل التفكير الطوباوي .

جميع الدول الاشتراكية التي عملت حتى الآن اعتنقت الاشتراكية الصغيرة كمنظومة أساسية . جميعها ترتكز على تخطيط شامل للاقتصاد من قبل الدولة ، يُفرض على كل وحدة من وحدات الإنتاج . في روسيا الستالينية ، عملت هذه المنظومة مئة بالمئة ، إذ أن المنشآت لم تكن تنعم عملياً بأي استقلالية وكان عليها تنفيذ قواعد

التخطيط أو تجاوزها . لم يكن التخطيط يحدد فقط الكميات التي يتعين إنتاجها ، ولكن أيضاً أسعار مبيع كل المنتوجات ، الخارجة عن إطار قانون السوق . وكان يَسْمَحُ هذا ببيع المنتوجات التي يراد توزيعها على نطاق واسع (كتب ، اسطوانات ، وسائل ثقافية) بأقل من سعر الكلفة وبأكثر من سعر الكلفة تلك المنتوجات التي لا يراد انتشارها على نطاق واسع (سيارات ، الخ) . كانت تفترض هذه المنظومة عدداً كبيراً من الرقابات والاشرافات وتتجه إلى تنظيم سياسي وإداري تسلطي . لم تكن لتترك أي استقلالية للعمال : لكن هؤلاء، لم ينتزع مالكو الرأسمال قسماً من ثمرة أعمالهم ، إذ أن كل هذه الثمرات كانت تعود إلى الجماعة . لقد أتاحت تصنيعاً سريعاً للبلاد الزراعية ونصف المصنعة .

يُعترض اليوم عليها على صعيدين . من الناحية الاجتماعية ، تُتَّهم هذه المنظومة بعدم تقديمها للعمال أية مشاركة في إدارة منشآتهم : إنهم يخضعون للإدارة وهذه تخضع لأوامر التخطيط . والحال أن تطور المجتمعات الصناعية ، التي ترتكز أكثر فأكثر على وحدات إنتاجية هائلة ، مندمجة بعضها مع البعض الآخر ومعقلنة ، ينمّي عبر ردة فعل حاجة مشاركة وتسيير ذاتي في القاعدة . ويظهر هذا في المجتمعات الاشتراكية كما في المجتمعات الرأسمالية تغدو البيروقراطية والتكنوقراطية تغدو أكثر فأكثر قمعية في المجتمعات الاشتراكية وتولد معارضة متزايدة . هكذا يُفسِّر الاتجاه الذي اتخذته الشيوعية اليوغسلافية عام 1949 ، والذي نمّى الفدرالية واللامركزية والإدارة الذاتية ، إذ أن كل منشأة تنعم بهامش ما في تطبيق التخطيط : منذ ذلك الحين حصلت عودة إلى الوراء .

هكذا ، أصبحت المنظومة الاشتراكية أكثر شعبية في يوغسلافيا . والبعض يقول بأن ذلك حصل على حساب فعالية أقل . والملاحظة هي صحيحة جزئياً . لكن الأمر يتعلّق بأشكال الإدارة الذاتية اليوغسلافية وخاصة بواقعة أن يوغسلافيا لم تكن مصنعة بعد بدرجة كبيرة . في الدول الفائقة التصنع ، يعتقد اليوم بأن التخطيط المركز ينطوي على مساوىء لجهة الفعالية الاقتصادية وأنه يفضل إدارة ذاتية معينة . التخطيط المركزي يمكن أن يضمن تشييد صناعات أساسية في بلاد لا تملكها بعدُ : فالمشاكل ما زالت نسبياً بسيطة ويمكن التحكم بها عبر تنظيم عقلاني . على العكس ، في مجتمع استهلاكي ، المنتوجات هي جد متنوعة وحاجيات الناس جد معقدة ومتغيرة كي يمكن تخطيط المجموع بصرامة .

شهدنا إذن في الدول الاشتراكية الأكثر تقدماً نمو نظريات اقتصادية جديدة ، تتجه إلى إعطاء استقلالية واسعة للمنشآت في الإدارة وفي القرار ، في إطار تخطيط أكثر ليونة . ونتائج هذه الاستقلالية هي في ترك القرار لأواليات المنافسة والسوق ، التي يجري إدخالها

من جديد جزئياً . ليس في هذا أي عودة إلى الرأسمالية ، لأن المنشآت تبقى ملكية جماعية ، ومدراؤها معينين ، ويمكن عزلهم من قبل السلطات العامة (أحياناً مع تدخل الموظفين) ، ولأن الكسب الرأسمالي غير موجود . ولكنه تنظيم جديد للاشتراكية . إن سجالات مهمة ومتزايدة تدور حول هذه النقطة في بلدان أوروبا الشرقية ، حيث يتم إدخال هذه الاصلاحات بفتور كبير . يجتاز اقتصاد الدول الاشتراكية الأكثر تقدماً أزمة بنيوية ، تتأثر من انتقالها من مرحلة التصنع الأساسي إلى مرحلة المجتمع الاستهلاكي .

2 ـ القطاع الخاص في الاقتصاد الاشتراكي

يوجد قطاع خاص في غالبية الاقتصاديات الاشتراكية .

● **مجال القطاع الخاص ـ** القطاع الخاص لا يمتد أبداً إلى الصناعة بالمعنى المحصور ، ما عدا بالنسبة للمنشآت الأجنبية ، المسموح بها مؤقتاً . القطاع الخاص الزراعي هو الأكثر أهمية . في بعض البلدان الاشتراكية مثل بولونيا ، نسبة الأراضي الجماعية ضعيفة ، إذ أن غالبيتها بقيت ملكاً للفلاحين ، شريطة أن يتجمع هؤلاء في تعاونيات لتنظيم الإنتاج والمبيع . في الاتحاد السوفياتي ، التعاونيات أو « الكولخوزات » هي على العكس مرتكزة على الملكية الجماعية ، لكن كل فرد يحتفظ بالاستخدام الشخصي لقطعة أرض ، بإمكانه شخصياً بيع إنتاجها على السوق : هذه « الأسواق الكولخوزية » تقدم جزءاً مهماً من الزراعة السوفياتية . مع أنها ليست قانونياً مرتكزة على الملكية الخاصة ، فإن النتائج هي مشابهة إلى حد كبير ، ويسعنا إذن التكلم عن قطاع خاص .

في الحرافة والخدمات ، القطاع الخاص هو أقل أهمية إنه يشمل بعض المهن الصغيرة أو التجارات الصغيرة : سكافون ، حلاقون ، تجار مواد أثرية ، الخ . يضم أيضاً العمال الذهنيين : أطباء ، أطباء أسنان ، رسامين ، نحاتين ، الخ . في هذه الحالة الأخيرة ، يجب التمييز ضمن نشاط العامل نفسه ، بين ذلك الذي يقدمه للقطاع العام (الطبيب في المستشفى ، الرسام والنحات في الأبنية العامة) وما يقدمه للأشخاص . في بعض الحالات ، يجري الاعتراف بهذا النشاط الأخير أو المسموح به شبه رسمياً : فالطبيب يمكنه أن يستقبل زبائن خاصين بعد إتمام عمله في المستشفى أو في الضمان الاجتماعي ، كما يمكن للرسام والنحات أن يعملا للطلبيات الخاصة بعد انتهائهما من الطلبيات العامة . في حالات أخرى ، يمنع القانون والإدارة النشاط الخاص ، لكنه ينمو في الواقع . إنه « العمل بالأسود » . بصورة عامة ، هذا العمل هو منتشر جداً في الدول الاشتراكية ، حيث يسمح بزيادة مداخيل الأجراء عملياً . كثير من التصليحات وأعمال

الصيانة يقوم بها عمال البناء والميكانيك ، الخ ، بعد انهاء عملهم (غالباً ، بمواد أولية يأتون بها من المنشآت العامة) .

● نظرية القطاع الخاص - النظريات الاشتراكية الحالية تعتبر عموماً القطاع الخاص كاحدى بقايا الرأسمالية ، والتي ستزول يوماً . إن السيكولوجيا الفلاحية ، التي تتطور ببطء ، هي متأخرة بالنسبة لتطور التقاليد ويجب أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار . وتُفسِّر الميزة الشخصية للحرافة وبعض الخدمات صعوبة إدخال ذهنية جماعية فيها . ومع ذلك ، فإن التطور العام للمجتمعات الاشتراكية يجب أن يقود يوماً إلى زوال جميع هذه الرواسب للنظام القديم وإلى الالغاء التام للقطاع الخاص . غير أن هذا التطور يمكن أن يمتد ردحاً طويلاً وأن يدوم عدة أجيال .

بيد أنه يمكن التساؤل إذا ما كان هنالك فائدة في إبقاء وتطوير القطاع الخاص في الاقتصاد الاشتراكي ، لتشجيع التجديد . بالتأكيد ، يمكن القول بأن الاشتراكية تضمن أفضل من الرأسمالية الأبحاث المتناسقة ، دون غرض المردودية القريبة ، هذه الأبحاث التي تعبر عن التطور الحالي للعلوم . إن الاكتشافات الحديثة الأكثر أهمية - الطاقة الذرية مثلاً - قد تمت بتقنيات اشتراكية : في القطاع العام لاقتصاد حرب أو في إطار أبحاث تمولها الدولة . غير أن التجديد اليومي يخف تشجيعه في إطار منظومة لا تسمح للأفراد ذوي الفكر الخلاق بتجريب حظهم . الا يُفضل أن تُترك لهؤلاء خلال فترة معينة فرصة قطف ثمار مبادراتهم ، كما يحصل ذلك مع المستثمرين الأجانب مثلاً . لم تطرح البلدان الاشتراكية بعد وبرصانة هذه المسألة . يمكن أن يدفعها إلى ذلك تطور الإدارة الذاتية .

مستوى التطور

انتشرت الاشتراكية في فئتين من البلدان : البلدان نصف - المصنعة (أوروبا الشرقية وروسيا) ، البلدان النامية (الصين ، كوبا ، فيتنام ، الخ) . على العكس ، لا يوجد نظام اشتراكي في الدول الفائقة التصنع .

٦ - نمطا الاشتراكية

إلى حد ما ، الفوارق الايديولوجية بين الاشتراكية الصينية والكوبية والمصرية والسوفياتية تعكس فوارق نمو تقني بين البلدان التي تطبقها .

● الاشتراكية السوفياتية - تُطبق في روسيا منذ 1917 ، وفي الديمقراطيات الشعبية الأوروبية منذ 1945 . وحدها ، في أوروبا ، البانيا تنتمي للاتجاه الصيني حتى 1977 (لتتخذ بعد ذلك استقلالية تامة) : إنها أيضاً البلد الأكثر تخلفاً في القارة

الأوروبية ، الأقرب من البنى الافريقية ، الاسيوية أو الأميركية اللاتينية . بين البلدان ذات النظام السوفياتي ، يوجد فوارق كبيرة من حيث النمو . وحدها ، المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا كانتا بلدين صناعيين متقدمين في الفترة التي أرسيت فيها قواعد الاشتراكية : في أي حال ، فقد أوتي بالاشتراكية وأبقي عليها على يد جيوش أجنبية . إن بعض أجزاء روسيا الآسيوية هي جد متخلفة : لكنها تشكل جزءاً من مجموع ذي مستوى تقني أكثر ارتفاعاً بكثير ، مثل بعض مناطق ايطاليا الجنوبية .

بصورة عامة ، شُيِّدت الاشتراكية السوفياتية في منطقة نصف نمو صناعي وتقني . كانت غالبية السكان ما تزال زراعية ، ولكن كانت توجد صناعة مهمة إلى حد كبير ، مع طبقة عمالية عديدة نسبياً وعدد كبير من الكوادر المدربين أحسن تدريب . كانت المؤسسات السياسية تسلطية ومحافظة ، ولم تعمل الديمقراطية الليبرالية ، أو أنها لم تعمل إلا القليل (في المانيا ، من 1919 إلى 1933 ؛ في تشيكوسلوفاكيا ، من 1919 إلى 1938 ؛ بتاتاً في الأمكنة الأخرى) بيد أن « نخبة » عديدة راحت تنشر الأفكار الليبرالية أو الاشتراكية التي كانت تجد لها زبانة معينة . وكان بإمكان فئة عريضة من السكان أن تفهم وتقبل بايديولوجيا معقدة كالماركسية . وكذلك ، استطاع أن يعمل تنظيم سياسي ذو مستوى مرتفع جداً كالحزب الشيوعي .

لقد سمح التخطيط المركز لهذه البلدان بتطوير بناها التحتية الصناعية بسرعة . بالتأكيد ، تم ذلك بكثير من العنف والأخطاء . لكن هذه كانت أكثر ارتفاعاً في الواقع مما حصل في البلدان الصناعية لأوروبا الغربية عندما اجتازت مرحلة تاريخية : إن الشروط الحياتية للعمال الفرنسيين ، الانكليز والألمان نحو عام 1840 تشبه أكثر الشروط الحياتية لمنفيي المعتقلات الستالينية نحو 1930 أو 1950 منها ما يعيشه الأجراء اليوم . إن إفلاس وفشل المؤسسات الخاصة في القرن التاسع عشر أدت إلى ذات التبديد الذي تسببت به الخطط الخمسية الاشتراكية وحدها المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا خسرتا من جراء هذه المنظومة التي لم تكن متوافقة مع تطورها الأساسي . أما البلدان الأخرى لأوروبا الشرقية وروسيا ، فقد أفادت من هذه المنظومة بأن حققت تصنيعاً سريعاً ، ما كانت الرأسمالية ، بدون شك ، قادرة على تأمينه ، لأنه لم يكن غالباً مربحاً على المدى القصير أو المتوسط .

● **اشتراكية البلدان المتخلفة** ـ تُطبق في بلدان ذات مستوى تطور تقني أكثر تخلفاً بصورة عامة من روسيا 1917 أو أوروبا الشرقية لعام 1945 . إن في الصين أو فيتنام أو كوبا ، فنحن نجد ذات الميزات المشتركة . إنها مجتمعات زراعية حيث لم تكن الصناعة

فيها إلا جنينية عند إرساء الاشتراكية ، وحيث المستوى الثقافي للشعب كان ما يزال ضعيفاً ، ما عدا أقلية صغيرة من أصحاب الامتياز : حول كل هذه النقاط ، الفارق مع البلدان الصناعية الحديثة كان أكبر مما هو عليه بما يخص بلدان الاشتراكية السوفياتية (غير أن بلغاريا ، الأكثر تخلفاً بين بلدان الاشتراكية السوفياتية ، وكوبا ، الأكثر تقدماً بين البلدان الاشتراكية المتخلفة ، كانتا تعيشان أوضاعاً مشابهة) . يجب أن نأخذ بعين الاعتبار استعمار الدول الصناعية الكبرى : كانت فيتنام مستعمرة فرنسية ، والصين كانت تخضع لنظام « امتيازات » أجنبية ، وكان اقتصاد كوبا يرتبط كاملاً بالمنشآت الأميركية . هذه السمة الأخيرة هي مهمة : لأنها تفسر مكانة العداء للامبريالية في هذه البلدان .

بعض ميزات الاشتراكية في العالم الثالث تُفسَّر بهذا الوضع . تُقدم الايديولوجيا الاشتراكية ، بصورة عامة ، بأشكال مبسطة أكثر منها في البلدان ذات النمط السوفياتي ، على نحو يجعلها أكثر تكيفاً مع المستوى الثقافي للجماهير الشعبية فالتبسيطية التي تميز الكتاب الأحمر لماوتسي تونغ ـ سمته البدائية ـ تستجيب لضرورة إعطاء بعض الوصفات البدائية للدخول في الحياة المعاصرة لشعب كان بعيداً جداً عن ذلك . والخليط بين الاشتراكية والإسلامية في الايديولوجيا الناصرية يتأتى أيضاً من ضرورة الاستناد إلى دين شعبي نافذ خدم كثيراً من ناحية ثانية في الصراع ضد الاستعمار .

إن أهمية الجيش إلى جانب الحزب في التنظيم السياسي لهذه البلدان يُفسّر بالدور الذي لعبه في التحرير الوطني ، ولكن أيضاً بواقعة أن التأطير العسكري (الأكثر بساطة) هو أكثر تكيفاً في البداية مع التأطير الحزبي (الأكثر ايديولوجية) على مستوى الجماهير الشعبية . يُجهَدُ أحياناً إلى دمج هذين التأطيرين وخلق نوع من الجيش الحزبي أو الحزب المعسكر . أخيراً ، وخاصة ، مكان الطبقة الفلاحية في الايديولوجيا الاشتراكية ـ الأكبر بكثير في هذه البلدان منها في البلدان ذات النمط السوفياتي ـ يأتي من أهميتها في المجتمع والدور الذي لعبته غالباً في التحرير الوطني .

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه البلدان ليست في أسفل سلّم التطور . بين البلدان المتخلفة ، إنها تأتي على العكس في المصاف الأول . لم تقم الاشتراكية في البلدان الأكثر تخلفاً ، من نمط بعض دول افريقيا السوداء ، حيث الصناعة هي غير موجودة بتاتاً ، والزراعة ما تزال تستخدم طرقاً بدائية جداً ، والمجتمع يرتكز أساساً على منظومة قبائلية بدائية . نجد في بعض القبائل لهذه البلدان بعض عناصر الشيوعية البدائية : الإنتاج يستند أساساً إلى الصيد الغابي والنهري أو الزراعة الحرقية ، أي استثمار الأراضي التي ليست موضوع ملكية خاصة ، بل تبقى مجالاً جماعياً .

2 ـ الاشتراكية ، نمط تصنيع متسارع

إن نمطي الاشتراكية اللذين وصفناهما لتونا لهما ميزات مشتركة : إنهما يُطبقان في بلدان هي في طريق التصنيع . على العكس ، لا يوجد الآن نمط اشتراكي يمكن تطبيقه في البلدان الفائقة التصنيع .

● التكيف مع مراحل التصنيع المتسارع ـ الاشتراكية ليست الطريق الوحيد الذي يضمن تصنيعاً متسارعاً : لأن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وهي الأكثر تصنيعاً في العالم ، سارتا في الطريق الرأسمالي ونجحتا تماماً على المستوى التقني . ولكن ، بالنسبة للبلدان التي ما تزال غير مصنعة في العالم الحالي ، فإن الاشتراكية تنطوي على بعض الحسنات . وبالفعل ، بما أن التصنيع الرأسمالي يحركه البحث عن الربح ، فهو يتجه طبيعياً إلى النمو في قطاعات كسب قصوي . كانت هذه هي الحالة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالنسبة للدول البيضاء لأوروبا وأميركا ، حيث يوجد أكبر تمركز للكوادر التقنية ، لليد العاملة المؤهلة ولشعب معتاد جزئياً على النظام الصناعي ؛ أفضل تجهيزات أساسية بمعدات الإنتاج ، طرق الاتصال وأدوات التوزيع ؛ أكبر عدد من الرساميل المتوفرة ؛ أفضل تأطير سياسي ، إداري وبوليسي ، الخ .

لم تكن البلدان الأخرى من العالم في نفس الوضع في ذلك العصر ، ولم تعد في ذلك الوضع اليوم . فالبلدان نصف المتطورة أو المتخلفة لا تملك رساميل وطنية كافية لتمويل تصنيعها الخاص . الرساميل الأجنبية لا تُستثمر إلا في القطاعات التي تكون المردودية فيها مباشرة وقوية بما يعوض الصعوبات والمخاطر الناتجة عن غياب اليد العاملة والكوادر ، والبعد عن مراكز التجارة العالمية ، وعدم كفاية التجهيز الأساسي والاتصالات ، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي . هذه القطاعات ليست بصورة عامة تلك التي تسمح بتصنيع عقلاني للبلاد ، يضمن نموها الاقتصادي وتطورها التقني . إنه خاصة تصنيع من النمط الكولدينالي : أي الضامن لصالح المستثمر الأجنبي ، وليس لمتطلبات التنمية الوطنية .

إن التصنيع المتسارع للبلدان المتخلفة أو نصف المتطورة يتطلب أولاً استثمارات غير مربحة لإنشاء تجهيزات أساسية ، واستثمارات مختارة بشكل عقلاني تسمح بالتطور المقبل . يمكن أن نساهم في ذلك المبادرة الخاصة والرأسمالية في بعض الحالات عندما يكون هناك تطابق بين المردودية والمصلحة العامة : ولكن لا يتم ذلك إلا من قبيل التكملة (أي إعانة إضافية) ، ما عدا في حالات استثنائية ، في البلدان التي تنعم بثروات طبيعية كبيرة ، يمكن استثمارها بسرعة على نحو مفيد بصورة عامة . إن الطرق

الاشتراكية (تخطيط شامل ، مصلحة مشتركة تحل محل المردودية) تبدو أكثر تكيُّفاً مع وضع هذه البلدان نصف المتطورة أو المتخلفة : من هنا ندرك إذاً امتداد الاشتراكية إلى هذه البلدان .

لكن تطبيق هذه الطرق يفترض أن مستوى معيناً من التطور قد تم الوصول إليه : ذلك المستوى الذي يشكل نقطة إنطلاق لتصنيع حقيقي . يفترض إنشاء صناعات حديثة وتطور تخطيط حقيقي إن البلاد تملك بعض الكوادر التقنية . وهذا يفسر جزئياً أن الاشتراكية تعمل في بلدان ذات مستوى تطور متوسط : من ناحية ، في البلدان الأكثر تطوراً بين البلدان المصنعة ؛ من ناحية ثانية ، في البلدان الأقل تصنيعاً بين البلدان المصنعة . تضم الفئة الأولى الصين ، فيتنام ، كوريا الشمالية ، كوبا ، الخ : وهي بلدان وصلت إلى مستوى حيث يمكن الشروع بالتصنيع وحيث المشكلة هي في إطلاقه بقوة . أما الفئة الثانية فهي تضم الاتحاد السوفياتي لعام 1917 وأوروبا الشرقية لعام 1945 : وهي مناطق كانت تملك في ذلك الحين عناصر صناعة ، وحيث كانت المشكلة تكمن في تطوير هذه العناصر إلى المستوى الحديث الأكثر تقدماً .

● الغياب الحالي للنمط (الوحيد) الاشتراكي للدول المتقدمة ـ لقد قلنا سابقاً إن الاشتراكية لا يمكنها أن تُطبق في بلدان متخلفة جداً . يبقى أن نقول لماذا لا تعمل في البلدان المتطورة جداً . لا يبدو هذا من قبيل الصدفة ، لأن البلدان الاشتراكية تصادف صعوبات متنامية كلما اقتربت من هذا المستوى . يذكر البعض حول هذه النقطة أنّ تصورات ماركس لم تتحقق ، هو الذي كان يعتقد أن الاشتراكية ستقوم في البلدان الأكثر تقدماً ، الأكثر حداثة ، الأكثر تصنعاً . لكن أمرين لا يجب نسيانهما على هذا الصعيد . من ناحية ، كانت البلدان الصناعية المتقدمة في العصر الذي كتب فيه ماركس متأخرة جداً بالنسبة للبلدان الفائقة التصنع اليوم : بنيتُها هي أقرب من البلدان السوفياتية الحالية . لم يكن ماركس ليحلل على أساس المجتمعات الاستهلاكية التي لم يكن ليعرفها .

من ناحية ثانية ، إن واقعة أن الاشتراكية طُبقت بداية في روسيا (بسبب الهزيمة العسكرية التي قضت على الجيش والشرطة ، قاعدتي الدولة) أي في جلد فلاحي أساساً ، أوتوقراطي وديني ، وكذلك واقعة أنها فُرضت من الخارج بعدئذٍ على أوروبا الشرقية بضغط من الجيش الأحمر ، نقول إن كل هذا غيّر بعمق بنيتها . كثيرة هي ميزات النمط الاشتراكي الحالي ـ التضييق (على الحريات مثلاً ـ م ـ) ، التسلطية ، الدغمائية ، الميزة القمعية والبوليسية ـ التي تأتي من التقليد الروسي وفي آن معاً من ضرورة احتواء معارضة الشعوب المقموعة . هكذا ، فإن النمط السوفياتي هو أكثر بعداً عن حاجات

المجتمع الصناعي مما كان عليه النمط الماركسي الأصلي . والأنماط الصيني والفيتنامي والكوبي ، الخ ، هي أكثر بعداً أيضاً ، إذ أنها تُطبَّق في مجتمعات أكثر تمايزاً في آن عن المجتمعات الصناعية المتقدمة الحالية والمجتمعات التي كان ماركس يعتبرها قابلة لتطبيق الاشتراكية .

في أي حال ، لا يوجد حالياً أي نمط اشتراكي يناسب بنى وحاجيات الدول الصناعية الأكثر تقدماً . إن الأنماط الاشتراكية القائمة ـ أكانت تلك المطبقة فعلياً أو تلك التي تصورها ماركس أو مفكرون آخرون ـ تنطوي على شائبتين رئيسيتين . أولاً ، انها لم تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى الحرية السياسية ، الذهنية والثقافية ، الخ ، التي تشعر بها شعوب البلدان الفائقة التصنيع . ولا مرية في أن شعوب البلدان الأخرى تشاطرها نفس الشعور : لكن اللامساواة الاجتماعية كبيرة ولا يمكن تحملها ، والفقر المادي صارخ بحيث يمكن القبول مؤقتاً بالعيش دون هذه الحرية كي يتأخر أولاً علاج هذه المساوىء الجوهرية . ومما يسهل ذلك هو أن هذه الحرية ليست موجودة في هذه البلدان ، إلا بالنسبة لأقلية من أصحاب الامتياز ، والمسألة المطروحة ليست أبداً التخلي عما كانوا يملكون . وعلى العكس ، ففي أميركا الشمالية ، في أوروبا الغربية ، في استراليا ، في نيوزيلندا ، الخ ، توجد الحرية فعلياً في متناول مجموع السكان ، ليس بشكل كامل ولكن بشكل جوهري . إن الظلم الاجتماعي واللامساواة ، مع أنهما كبيران ، ليسا من القساوة بحيث يقبل المرء أن يُحرم من هذه الحرية مقابل الأمل في إيجاد علاج للموضع فيما بعد ، في مستقبل غير محدد .

ثانياً ، لقد غدا الاقتصاد شديد التعقيد في الدول الصناعية المتقدمة بحيث لم يعد بمستطاع التخطيط المركز التحكم به كلياً . إن ضرورة تلبية حاجات متعددة ، راقية ومتنوعة تجعل من الضروري تليين المنظومة واللجوء الجزئي إلى قوانين السوق وأواليات المنافسة . من ناحية أخرى ، إنه لواضح أن الأنماط الاشتراكية الحالية تنطوي على مساوىء خطيرة بما يتعلق بالتجديد . وإذا كانت هذه المساوىء طفيفة عندما تكون المهمة الأساسية هي خلق قواعد البناء الاقتصادي ، فهي تغدو حادة في إطار مجتمع استهلاكي . فالتفوق الحالي للرأسمالية هو أكثر من واضح في هذا المجال . لقد أثبتت الرأسمالية في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية ، في العقود الأخيرة ، قدرة تكيف وتجديد لا يمكن أن تُحرمَ منها دولة فائقة التصنيع . لا أحد بسعةُ التأكيد بأن الاشتراكية لن تنعم يوماً بالقدرة ذاتها ، وحتى بقدرة أكثر أهمية . ولكن يلاحظ الجميع بأن هذه ليست حالة الاشتراكية . إن مسألة نمط اشتراكي آخر تُطرح إذاً أيضاً على صعيد الفعالية التقنية .

حـول الاقتصاد الاشـتراكي ، انـظر : C. Bettelheim ، الاقتصـاد السـوفيـاتي ، 1950 ؛ .E Zaleski, Planning reforms in the Soviet Unions (1961- 1966), North Carolina 1967. المؤسسـات ، A. Vucinich ؛ 1950 ، نيـويـورك ، Schwartz, Russia's Soviet Economy الاقتصـادية السـوفيـاتيـة ستـانفـورد 1952 ؛ C. Bouvier, La Collectivisation de l'agriculture . 1957

حول « الاشتراكيات الصغيرة » ، انظر : M. Adler ، ديمقراطية ومجالس عـمالية ، 1967 ؛ .C Borbrowski ، يـوغسلافيـا الاشتراكيـة ، 1956 ؛ A. Babeau ، المجالس العـماليـة في بـولـونيـا ، 1960 . ـ إن موضوعات « الاشتراكيات الصغيرة » قد تمت دراستها بـإسهاب خـلال وبعد أحـداث أيار 1968 في فرنسا : انـظر حول هـذه النقطة A. Schnapp et P. Vidal- Naquet ، صحيفـة الكومـونة الـطلابية ، 1969 ؛ A. Glucksman ، اسـتراتيجيـا وثـورة في فـرنسـا ، 1968 ؛ A. Touraine ، حركة أيار أو الشيوعية الطوباوية ، 1968 . ـ حول الاشتراكية المعاصرة ، انـظر R. Richta ، الحضارة على المفترق ، 1969 (مترجم من اللغة التشيكية) .

2 ـ الأسس الايديولوجية

تلعب الايديولوجيا في البلدان الاشتراكية دوراً أكـبر مما تلعبـه في الأمكنة . أولاً ، لأنها تُعتبر علماً وليس ايديولوجيا ، على الأقل في بلدان الاشتراكية الماركسية . ثم إن البنى الاقتصادية الاشـتراكية قـد تم بناؤهـا انطلاقـاً من الايديـولوجيـا ، بعكس ما حصـل في البلدان الليبرالية . لقـد تشكلت ايديـولوجيـا الليبراليـة الاقتصاديـة انطلاقـاً من ممارسـة ليبرالية موجودة مسبقاً ، تطورت فيما بعد ، وحصل ما يشبـه التشابـك والتفاعـل بينهما . على العكس ، أُرسيت البنية الاقتصادية للبلدان الاشتراكية اصطناعيـاً انطلاقـاً من إرادة تطبيق الايديولوجيا الاشتراكية .

بيد أن البلدان الاشتراكية تخضع أيضـاً لتأثـير الأيديـولوجيـات الأخرى ، أكـانت الايديولوجيات التقليدية الموجودة قبل إرساء الاشتراكية أو عدوى الأيديولوجيـا الليبراليـة التي تتجه إلى أن تصير كونية (عالمية) في المجال السياسي .

الايديولوجيا الاشتراكية

عند التكلم عن الأيديولوجيا الاشتراكيـة اليوم ، تؤخـذ دوماً المـاركسية كمعيـار ، وعلى درجات متفاوتة . وفي الواقع ، لقد أعطى مـاركس للاشـتراكية تعبـيرها الأكـثر قوة والأكثر كمالاً ، وكل اشكال الاشتراكية تستلهم منه إلى حد معيّن . إن الاشتراكيـات غير المـاركسية تنتقـد هذه أو تلك الـوجهة من المـاركسية وتخفف من ثقـل خـلاصتهـا ، دون استبدالها بأيديولوجيا مختلفة فعلياً . سوف نصف إذن الأيديولوجيا الاشتراكية انطلاقاً من

الماركسية ، مع ذكرنا عندما تدعو الحاجة لمواقف الاشتراكيين غير الماركسيين . بالطبع ، يتوقف هذا الوصف عند عدة نقاط معيارية : من غير الممكن أن نلخص ببضعة سطور أيديولوجيا بهذا القدر من التعقيد ، تتطرق لجميع مظاهر الإنسان والمجتمع .

١ ـ القاعدة الاقتصادية

ضمن مجموع العناصر التي تؤلف مجتمعاً ما ، في لعبة الأفعال وردات الأفعال التي تشكل تطور المجتمع ، تميز الماركسية بين العناصر الأساسية التي تشكل « القاعدة » والعناصر المتفرعة التي تسميها « البنى الفوقية » هذه الثانية ليست سوى ظواهر إضافية بالنسبة للأولى : للبنى الفوقية حياتها الخاصة وهي تؤثر على القاعدة . ولكن ، في نهاية الأمر ، القاعدة هي التي تحدد الخطوط الأساسية لتطور المجتمعات الإنسانية . هذه القاعدة تتشكل من انماط الإنتاج ومن منظومة ملكية وسائل الإنتاج . لا تعترض الاشتراكيات غير الماركسية على هذه الصورة ، بصورة عامة : لكنها تعطي أهمية أكبر « للبنى الفوقية » ، خاصة للمؤسسات السياسية ، والأيديولوجيات والاعتقادات ، الخ .

● **الملكية الخاصة والاستغلال الاقتصادي ـ** كل أيديولوجيا سياسية هي أولاً أداة صراع ضد ظلم . إنها تمتاز إذن بالتحليل الذي يعطيه لهذا الظلم . بالنسبة لليبراليين ، الظلم هو ، قبل أي شيء ، سياسي : ينتج عن البنية الملكية والأرستقراطية للدولة . بالنسبة للماركسيين ، الظلم هو ، قبل أي شيء ، اقتصادي : ينتج عن بنية الإنتاج والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

في الإنسانية البدائية التي كانت تعيش من الصيد ، من القطاف أو من الزراعة الحرقية الجوالة ، كانت وسائل الإنتاج (أماكن الصيد والقطاف والزراعة) ملكية جماعية . وعلى نحو أصح ، لم تكن ملكية أحد والجميع يستطيعون استخدامها . إنها شيوعية بدائية ، نجدها حتى في أيامنا هذه عند بعض القبائل الافريقية ، الأوقيانية أو الأمازونية . عند ظهور الزراعة الحضرية ، استولى على الأراضي بعض الأشخاص وصارت ملكيات خاصة . حصل نفس الشيء بما يخص المحارف والمصانع والمحلات والآلات والتجهيزات وأدوات العمل ، الخ . في كل مجتمع ظهر إذن تقسيم عمل جوهري إلى فئتين اجتماعيتين ، إلى طبقتين : من ناحية ، مالكي أدوات الإنتاج ؛ من ناحية أخرى ، الذي لا يملكون إلا قوة عملهم . لا يستطيع هؤلاء الأخيرون إعطاء عمل إنتاجي دون تملك وسائل الإنتاج التي يمسك بها الأولون : إنهم إذاً تحت رحمة أولئك . ولكي يعيشوا ، يجب أن يؤجروا قوة عملهم لمالكي أدوات الإنتاج الذين

يصبحون هكذا في موقع قوة ويمكنهم عملياً أن يفرضوا إرادتهم .

إن مالكي أدوات الإنتاج يميلون إلى تقديم الحد الأدنى المعيشي لا غير للعمال والموظفين . لكن العمال والموظفين ينتجون بعملهم أكثر من هذا الحد الأوفر المعيشي . إن العمل الإنساني خلاق . ففي أي شيء يخرج من أيدي الإنسان ، يوجد أكثر من « كلفة الإنتاج » ، المؤلفة من سعر المادة الأولى ، كلفة الآلات ، أجر عمال الرقابة وإدارة المنشأة ، إعالة العامل أثناء وقت عمله وكلفة الأوقات التي لا يعمل فيها (عمر الشباب ، العجز ، الفرص ، الضمان الاجتماعي ، التربية) ، الخ . إن قيمة كل شيء يصنعه الإنسان يضم عنصرين : كلفة الإنتاج هذه ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فائض إنتاج القيمة وهو عبارة عن الوجهة الخلاقة للعمل الإنساني . إن مالكي أدوات الإنتاج يكسبون فائض إنتاج القيمة هذا ، ويستولون عليها ، فلا يقدمون للعمال إلا ما هو ضروري لاستمراريتهم . هذه هي آلية الاستقلال الاقتصادي .

● الصراع الطبقي ـ الاستغلال الاقتصادي الذي وصفناه للتو هو جوهري . أولاً لأنه يقع على كل شيء أساسي : فهو ينزع من العامل جزءاً من ثمرات عمله ، وهو الجزء الأكثر شخصية ، لأنه يتعلق بالسمة الخلاقة لعمله . مصادرة « فائض إنتاج قيمة » عمله ، تعني انتزاع جزء من ذات العامل إلى حد ما . ثم إن هذا الاستغلال الاقتصادي هو مصدر كل أنواع الاستغلال الأخرى ، والظلم واللامساواة وخاصة الظلم السياسي . وبالفعل ، فإنه يولد صراعاً بين العمال ، بعد انتزاع جزء من ثمرات عملهم ، والذين ينتزعون منهم هذا الجزء ، أي المالكين الخاصين لوسائل الإنتاج . صراع الطبقات هذا هو محرك التاريخ : كل الأزمات الأخرى تنتج عن هذا الصراع ، وكل المواقف والسلوكات تتحدد بالنسبة لهذا لصراع ، كما تعلن ذلك الجملة الأولى من البيان الشيوعي لعام 1748 : « إن تاريخ كل المجتمعات حتى أيامنا هذه ليس إلا تاريخ صراع الطبقات » .

يتخذ صراع الطبقات أشكالاً متنوعة ، حسب أنماط الإنتاج التي تؤدي إلى أشكال مختلفة من التملك الخاص لوسائل الإنتاج . تلتقي هنا النظرية الماركسية مع بعض النظريات الغربية المعاصرة المتعلقة بالتقدم التقني . في مجتمعات العصور القديمة ، المرتكزة على اقتصاد زراعي دون أدوات زراعية فعّالة ، وسائل الإنتاج كانت الأرض من ناحية ، وعملاً يدوياً قاسياً للإنسان من ناحية أخرى : في صراع الطبقات يتصارع أساساً إذاً العبيد (الذين هم أنفسهم موضوع ملكية خاصة) وأسيادهم . في القرون الوسطى وفي الأنظمة الملكية القديمة ، تطورت أنماط الإنتاج إلى حد ما في الإطار ذاته : تم استبدال الملكية الخاصة للعبد بتبعية الاقنان الشخصية ، الذين حاربوا ضد

الأسياد ، مع الثورات التقنية المعاصرة ، يرتكز الإنتاج أساساً على الصناعة والتجهيزات التي تتطلبها : في صراع الطبقات يتصارع العمل أو البروليتاريون مع البورجوازيين أو الرأسماليين .

عملياً ، الأشياء ليست بهذه السهولة . صراع الطبقات هو جوهري ، لكنه يضاف إلى صراعات أخرى ، يولّدها إلى هذا الحد أو ذاك . أولاً ، الانتقال من مجتمع إلى آخر ليس أبداً عنيفاً وسريعاً . فخلال فترات طويلة انتقالية ، الصراعات القديمة تتشابك مع الصراعات المعاصرة . يمكن أن تنبثق صراعات بين الطبقة المسيطرة القديمة (الارستقراطية) والطبقة المسيطرة الجديدة (البورجوازية) : شهدنا ذلك على امتداد القرن التاسع عشر ولردح طويل من الزمن قبل ذلك . من ناحية ثانية ، في داخل الطبقة المسيطرة ، يمكن أن تتصارع تنافسات البورجوازية الكبيرة والبورجوازية الصغيرة ، الصناعة والتجارة ، فرع إنتاجي وفرع إنتاجي آخر . كذلك ، يمكن أن تقسم التنافسات عمال المدن وعمال الأرياف ، عمال النسيج وعمال العدانة ، العمال والموظفين ، الخ . أخيراً ، الطبقة المسيطرة تحاول دوماً أن تقسم الطبقة المستغلّة لإضعافها ، وأن تموه استغلالها تحت تبريرات متنوعة . هكذا ، أسطورة الطبقة الفلاحية تجعل العمال الزراعيين يدافعون عن مصالح الفلاحين المالكين ؛ أسطورة الطبقات المتوسطة تجعل الكوادر الاجراء تابعين لمصالح البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ، الخ . والدين يجعل المستغَلّين (بفتح الغين) يقبلون باستسلام بوضعهم كمستغَلّين . الأسطورة القومية تبني تضامناً اصطناعياً بين مستغَلّين ومستغِلّين في داخل البلد نفسه : الأصول الديمقراطية الكلاسيكية تعطي الوهم بحرية ومساواة مزيَّفتين ؛ الخ .

● **تشاركية وسائل الإنتاج ، قاعدة تحرير الإنسان** ـ بالنسبة للماركسية ، لا يمكن تصور أية حرية واقعية طالما تبقى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال الإنسان للإنسان الذي ينتج عنها الحريات السياسية للأنظمة الليبرالية هي حريات « شكلية » . لا يمكن أن يفيد منها إلا الذين يملكون الوسائل المادية : يعني ، أساساً ، الرأسماليون الذين يوفر لهم رأسمالهم تلك الوسائل عبر ابتلاع فائض إنتاج القيمة . في الوقت الذي بدأ فيه ماركس بناء نظريته ، كانت تعبر بالضبط عن وضع البلدان الليبرالية . لقد أفادت الطبقة البورجوازية من حريات الـ 1789 ، فهي التي أرستها بعد انعتاقها من سيطرة الأرستقراطيين . لكن الفلاحين المنغلقين في أميتهم وجهلهم ، لم ينعموا بها . وأقل من ذلك العمال ، التي قمعتهم أواليات الرأسمالية الناشئة . ماذا كان يعني إعلان حقوق الإنسان والمواطن للبروليتاري في عام 1840 الذي وصفه الدكتور Villermé ـ مراقب غير انحيازي ـ بأنه كان يعمل 14 ساعة يومياً ، ويتلقى أجراً هشاً ، ويعيش في

أكواخ ، دون مستقبل ودون آمال ؟ ولدت الأيديولوجيا الاشتراكية من وضع الطبقة العمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر .

المجتمعات الليبرالية الحالية هي جد مختلفة . أصبحت الحريات السياسية فيها أكثر فعلية ، حتى بالنسبة للأجراء . مع هذا ، فإن هؤلاء يشعرون أنهم منغّصون بلا مساواة جوهرية بالنسبة لمالكي أدوات الإنتاج . أمام عمل متساوٍ ، وثقافة ذهنية وتقنية متساوية ، يجد مالكو أدوات الإنتاج أنفسهم في وضع اجتماعي أفضل : مستوى معيشتهم هو أكثر ارتفاعاً ، وإمكانية تعليمهم وترقيهم الاجتماعي أكبر . لذلك يشدد الماركسيون على أن تشاركية وسائل الإنتاج هي ضرورية لتحرير الإنسان . يعتنق الاشتراكيون غير الماركسيين الموقف ذاته ، ولكنهم أكثر حساسية للمظاهر التقنية ، خاصة في الدول الصناعية فإن واقعة أن النمط الاشتراكي هو حالياً غير ملائم لهذه الدول يجعلهم يخافون أن تؤدي تشاركية عنيفة إلى تراجع اقتصادي سوف تقع مساوئه على الجميع . يتجهون إذن إلى التفكير بأنه يجب الاحتفاظ على الأقل مؤقتاً بقطاع خاص مهم ، بانتظار تحديد نمط اشتراكي قابل للتطبيق في البلدان الفائقة التصنيع . هذا النوع من التحليل هو منتشر خاصة في الأحزاب الاشتراكية ـ وحتى في الأحزاب الشيوعية ـ للبلدان الليبرالية الغربية .

بالنسبة للماركسيين

نظرية الدولة والسلطة السياسية هي أساساً تطورية . من حيث طبيعتيهما ، الدولة والسلطة السياسية هما مجموع من وسائل السيطرة (بوليس ، جيش ، محاكم ، سجون ، الخ) تقمع الإنسان : نذكر على هذا الصعيد تشابهاً مع الأيديولوجيا الليبرالية . غير أنه يجب النظر للدولة والسلطة السياسية من زاوية تطورية يجب التمييز على هذا الصعيد بين ثلاث مراحل : 1 ـ الدولة كأداة سيطرة طبقية ؛ 2 ـ الدولة كوسيلة لبناء الاشتراكية ؛ 3 ـ فناء الدولة .

● **الدولة كأداة سيطرة طبقية ـ** بنظر الماركسيين ، في مجتمع مرتكز على التملك الخاص لوسائل الإنتاج ، الدولة هي سلاح ضمن صراع الطبقات في أيدي طبقة المالكين . هذه الطبقة ، الأقلية جداً ، لا تستطيع الإبقاء على امتيازاتها حيال الطبقة التي تقمعُها ، الأكثر منها عدداً بكثير ، إلا بواسطة آلة الدولة البوليسية والقمعية . هكذا فالدولة هي « آلة للابقاء على سيطرة طبقة على أخرى » (لينين) . إنها مجموع أدوات إكراهية في خدمة الطبقة المسيطرة .

ينطبق هذا التحديد على دولة الديمقراطية الليبرالية ، التي تتطابق مع الرأسمالية

الصناعية والصراع بين البورجوازية والبروليتاريا ، وكذلك على الدول التي سبقتها : الدولة الملكية ، دولة الاقطاعية الزراعية ـ الريفية حيث كان يجري الصراع بين الأسياد والاقنان . المدن أو الأمبراطوريات في العصور القديمة كانت تعيش ضمن إطار اقتصاد رقي وصراع الأسياد مع العبيد . في دولة الديمقراطية الليبرالية الدولة هي فقط مموهة ، أكثر خبثاً ؛ كتب لينين « أن يُقرِّر ، مرة كل عدة سنوات ، مَنْ مِنَ الطبقة المسيطرة سيقمع ، سيسحق الشعب في البرلمان ، هذا هو الجوهر الحقيقي للبرلمانية البورجوازية » . الديمقراطية الكلاسيكية هي « خداع » . لقد ضمنت البورجوازية أولاً سيطرتها في داخل البرلمانات عبر رقابتها للانتخابات : إذ أنها تملك أساساً الصحافة ووسائل الدعاية والنقود . وثم ضمنت لنفسها الرقابة شبه الحصرية للآلة البيروقراطية التي لا يمكن لأي حكومة أن تتحرك بدونها . وأخيراً ، كلما تعزز تنظيم الطبقة العاملة التي راحت تهدد سيطرة البورجوازية ، حاولت هذه الأخيرة تقسيمها بواسطة الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية التي تلعب في الحقيقة لعبة أعداء البروليتاريا .

غير أن الدولة الديمقراطية تشكل تقدماً بالنسبة للأنظمة الأوتوقراطية القديمة ، لأن الحرية التي تقرها تسمح للبروليتاريا بتنظيم نفسها . « إن الجمهورية الديمقراطية والاقتراع الشامل هما تقدم هائل بالمقارنة مع القنانة ؛ فاعطيا للبروليتاريا إمكانية التوصل إلى هذه الوحدة ، إلى هذا التماسك الذي تنعم به الآن ، إلى تشكيل صفوف منتظمة ومنظمة » (لينين) . هكذا ، الديمقراطية البورجوازية هي مرحلة على الطريق الذي يقود إلى الدولة الاشتراكية .

لا يقبل الاشتراكيون غير الماركسيين حكماً بهذه القساوة . فهم يعتبرون أن الديمقراطية البورجوازية ، عبر تطور الاقتراع الشامل ، والنقابات والأحزاب العمالية ، توفر لكل الناس ، ومن ضمنهم البروليتاريا بعض الحريات الفعلية ، وأنه بإمكان الدولة أن تلعب ، إلى جانب دورها في السيطرة الطبقية ، دوراً تحكيمياً في مصلحة الجميع . يعتقد الاشتراكيون السويديون مثلاً بأن حكومة مستندة إلى النقابات والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، التي تنعم بنفوذ كبير ، يمكن أن تشكل ثقلاً مقابلاً للنفوذ الاقتصادي للرأسماليين ، وأنه يمكن أن يتحقق توازن ما .

● **الدولة ، أداة لبناء الاشتراكية** ـ يعتقد الماركسيون أن التملك الخاص لوسائل الإنتاج وصراع الطبقات ليسا نهائيين . إن تمركز الرساميل في عدد من الأيدي يقل أكثر فأكثر ، التناحرات الأكثر فأكثر عنفاً بين هذه البورجوازية الأكثر فأكثر أقلية وبروليتاريا أكثر فأكثر عدداً ووعياً ، ستؤدي بالضرورة إلى انفجار ثوري ، تسمح للبروليتاريا بالاستيلاء على آلة الدولة واستخدامها لبناء الاشتراكية . خلال مرحلة طويلة وانتقالية ،

سيتم استخدام الدولة ، ليس للابقاء على السيطرة الطبقية بل لـوضع حـد لكل سيـطرة طبقيـة . يتم ذلك عـبر انتقال جميـع وسائـل الإنتاج إلى الجماعـة ، أي عـبر التشـاركيـة الاقتصادية وهذا يفترض أيضـاً القضاء عـلى أي خطر يمكن أن يشكله المـالكون القـدماء لوسائـل الإنتاج ، كي لا يتمكنـوا يومـاً من إعادة الـوضع لصـالحهم . ويستتبع هـذا ، أخيراً ، تهديم جميع الرواسب الاجتماعية والسيكولوجية للرأسماليـة وللبحث عن الكسب المادي . للحصول على هذه النتـائج ، يجب أن يمسـك العمال بقـوة بآلـة الدولـة وأن يتم كسر جميع العوائق أمام بناء الاشتراكية . من هنا ضرورة « دكتاتورية البروليتاريا » .

ينتقد الاشتراكيون غير الماركسيين هذه الصورة من زاويتين . من ناحيـة ، يعتبرون أن الثورة ليست أمراً لا مفر من حصولـه وأن الرأسـمالية وصراع الـطبقات لن يـزولا على نحو أوتوماتيكي يظهر هنا من جديد التمييـز بين الاشـتراكية « الـطوباويـة » والاشتراكيـة « العلمية » ، كما يقـول الماركسيـون . بنظر هؤلاء ، التـطور نحو الاشـتراكية ينتـج عن حركة التاريخ نفسها ، التي لا يمكن توقيفها أو تغيير اتجاهها : سـوف تقع الثـورة وسوف تنتهي الـرأسماليـة في أي حال ، ونشـاط البشر يكمّن في تسريع ذلـك وكبحه . بـالنسبـة للاشتراكيين غير الماركسيين ، هـذا التطور التـاريخي هو أمـر مرغـوب ولكنه غـير أكيد . يمكن أن تدوم الرأسمالية إلى ما لا نهاية إذا لم يقرر الناس إلغاءها . الاشتراكية ليست نهاية تطور طبيعي : لا يسعه أن يكـون إلا نتيجة نشـاط أو عمل إرادي يقـوم به أشخـاص ، يرغبون في تطبيق نظام أكثر عدالة من الرأسمالية .

من نـاحية ثـانية ، ينتقـد الاشتراكيـون غير المـاركسيين الـطريقـة الثـوريـة وعنف « دكتاتورية البروليتاريا » ، كوسائل لبناء الاشتراكية . يعتقدون أن هذه الأخيرة يمكن أن تُطبَّقَها تدريجاً ، عبر سلسلة من الإصلاحـات المتتاليـة والجمعية (Cumulatives) ، تبعـاً لسـيرورة طويلة تتم دون عنف ودون دكتـاتوريـة . إنهم يعتبرون أن هـذه الـطريقـة هي وحدها المقبولة في المجتمعـات المتطورة جـداً ، التي لا يقبل مـواطنوهـا بحرمـانهم ، ولو مؤقتاً ، من الحريات التي ينعمون بها حالياً . إنهم يعتقدون أنـه ابتداء من مستـوى معين من التشـاركية ، سـوف يصبح الـرأسماليـون ضعفاء جـداً بحيث يفقـدون القـدرة عـلى التصـدي لتطور السـيرورة الاشتراكيـة وسيقبلون بالانـدمـاج ضمنهـا ، كـما فعـل ذلـك الارستقراطيون ازاء السيرورة الليبراليـة ابتداء من اللحـظة التي وصلت عندهـا إلى نقطة اللاعودة إلى الوراء . غير أن الارستقـراطيين كـانوا أيضـاً رأسماليـين ، مالكي أراضي ، وكان لهم إذاً مصالح مشتركة مع البـورجوازيـين ، كان بـإمكان النـظام الليبرالي تلبيتها (وعدو مشترك : الاشتراكية) . فيما مالكـو أدوات الإنتاج ليسـوا في نفس الوضـع حيال النظام الاشتراكي ، وهذا ما يطرح مشكلة لم تجد بعدُ حلاً لها .

● **فناء الدولة** ـ حسب الماركسية ، عندما يتم إرساء التملك الخاص لوسائل الإنتاج على قواعد صلبة ، عندما تنعدم أية إمكانية لعودة الرأسماليين بقوة ، عندما يتم القضاء على جميع رواسب الرأسمالية ، لن يعود هناك استغلال للإنسان على يد الإنسان ، ولا طبقات ، ولا صراعات طبقية . هكذا فإن النضال الذي تخوضه البروليتاريا من أجل تحريرها هو نضال من أجل تحرير كل البشر . تجعل الاشتراكية هذا التحرير كاملاً . وبالفعل ، بما أن صراع الطبقات قد زال ، لم يعد هناك مصدر لنزاعات أساسية بين البشر . وتوزيع الأموال يمكن أن يتم حسب حاجيات كل فرد . ويفترض هذا زوالاً لحالة الندرة التي طبعت المجتمعات الإنسانية حتى أيامنا ، إذ أن مجموع الحاجيات التي يجب تلبيتها كانت دوماً أدنى من مجموع الخيرات المتوفرة . من شأن التقدم التقني أن يُقرِّب البلدان الأكثر تقدماً صناعياً من هذا الوضع ، وضع المجتمع الاستهلاكي أو مجتمع الوفرة . ولكن ، في النظام الرأسمالي ، البحث عن الكسب لا يسمح بالوصول إلى هذا الهدف ، إذ أن الحاجيات غير المربحة تذهب ضحية للحاجيات المربحة والمتزايدة اصطناعياً بواسطة الوسائل الإعلانية والإعلامية . الاشتراكية لا تعرف هذه العوائق .

عندما يصل المجتمع الاشتراكي إلى هذه المرحلة ، سوف يعيش نوعاً من الاستقرار : بهذا المعنى ، قال بعضهم بأن الماركسية تؤمن بـ « نهاية للتاريخ » . في وضع كهذا ، سوف تفقد الدولة سبب وجودها ، إلى أن تزول كاملاً : إنها نظرية « فناء الدولة » . لن يعود الإكراه ضرورياً : لأن الحرمان واللامساواة اللذين سببا وجوده قد زالا . والحال أن الدولة ليست إلا جملة وسائل إكراهية بدون شك ، سوف يتوجب الامتثال لبعض القواعد الحياتية الأساسية المشتركة : لكنها ستصبح « مجرد عادات » (لينين) كما هي اليوم قواعد التهذيب والتقاليد الاجتماعية . سوف تتغير بعمق عقلية البشر بإلغاء الصراع الطبقي وظواهر الهيمنة والقمع والانسلاب التي تفضي إليها . لقد وصف انجلس Engels هذه الآلية التي تجعل الناس ينتمون من الداخل ، إذا صح التعبير ، إلى القوانين التي كانت حتى في السابق تُفرض عليهم من الخارج : « إن قوانين نشاطهم الاجتماعي التي كانت تقع خارجهم ، كقوانين غريبة ، تسيطر عليهم ، سوف يطبقها ويتحكم بها الناس بأنفسهم ، متعرفين عليها على نحو كامل . إن الشراكة نفسها التي كانت تقدم على أنها مفروضة من الطبيعة والتاريخ ، سوف تغدو عملاً حراً وخاصاً ؛ وسوف تخضع القوى الغريبة والموضوعية ، التي تهيمن على التاريخ إلى الآن ، لرقابة البشر . منذ هذه اللحظة فقط ، القضايا الاجتماعية التي سوف يحركونها (البشر) ، تستطيع الوصول ، إلى حد كبير وبنسب متزايدة إلى النتائج المرادة . إنها قفزة الجنس الإنساني ، قفزة حكم الضرورة نحو حكم الحرية » (1894) .

هذه النظرية المتفائلة حول تطور المجتمعات الاشتراكية تلتقي بنظرية متفائلة هي أيضاً حول تطور المجتمعات الرأسمالية ، مرتكزة على التحليل المنطقي ذاته : سوف تخفف وفرة الخيرات الناتجة عن التقدم التقني الصراعات والتوترات ، وتسمح بازدهار الحرية . لكن النظريتين تصطدمان بالاعتراضات ذاتها . الوفرة الاقتصادية هي جزئياً وهمية ، لأن الحاجيات تتزايد كلما تمت تلبيتها . كثير من التناحرات والصراعات ليست مرتبطة مباشرة بالقحط الاقتصادي : صراعات أيديولوجية ، صراعات أجيال ، صراعات أجناس (ذكور وإناث) ، الخ . إن التقدم التقني بتطويره العقلنة والتخطيط يتجه إلى تقوية الدولة أكثر مما يتجه إلى إفنائها . وعلاوة على ذلك ، في النظام الاشتراكي ، تعزيز الدولة لإرساء دكتاتورية البروليتاريا يخلق مؤسسات ، تقاليد وعقليات معاكسة تماماً لفناء الدولة المقبل . مع هذا فإن الماركسيين لا يزالون يؤكدون على نظرية فناء الدولة . ديالكتيكياً ، إنها تسمح بتبرير التسلطية الحالية للأنظمة الاشتراكية : فهذه التسلطية تسمح بخلق الشروط التي تتيح الزوال المقبل للدولة وإرساء حرية كاملة في كل المجالات .

اسهامات الأيديولوجيات الأخرى

تبذل الدول الاشتراكية مجهوداً كبيراً كي تستلهم مؤسساتها وسلوكات مواطنيها من أيديولوجيتها الخاصة وحدها . إن غياب حرية الرأي تسهل هذا المجهود ، بجعلها بث الأيديولوجيات الخارجية صعباً . غير أن الأيديولوجيا الليبرالية تحتفظ بنفوذ معين في الدول الاشتراكية : يبدو أن هذا النفوذ يزداد كلما ارتفع مستوى الحياة والثقافة . من ناحية أخرى ، احتفظت الأيديولوجيات الوطنية بأهمية كبيرة .

١ ـ تأثير الأيديولوجيا الليبرالية

ينبغي التمييز بين وضعين مختلفين جداً على هذا الصعيد . فمن ناحية نما خليط من الأيديولوجيا الليبرالية والأيديولوجيا الاشتراكية في بعض البلدان الغربية ، يسمى « الاجتماعية ـ الديمقراطية » : لكن ليس لها مكان في الدول الاشتراكية . من ناحية ثانية ، نجد تأثيراً نسبياً للأيديولوجيا الليبرالية في مؤسسات الدولة الاشتراكية .

● **الاجتماعية ـ الديمقراطية** ـ إن عبارة الاجتماعية الديمقراطية قد استخدمت بداءة للتعبير عن التحالف بين الليبراليين اليساريين والاشتراكيين ، في صراعهم ضد المحافظين : هكذا كان يجري الحديث في فرنسا عام 1848 عن « الديمقراطيين ـ الاشتراكيين » . ثم إن هذه العبارة قد استخدمت للدلالة على الأحزاب الاشتراكية التي ترفض طرق العنف والدكتاتورية لإرساء الاشتراكية ، والذين يعتقدون أن هذه الأخيرة

يمكن أن تنتج عن تطور ديمقراطي . هذه هي اليوم حالة غالبية الأحزاب الاشتراكية الغربية ، غير الأحزاب الشيوعية . غير أنه ، بين 1917 و 1939 ، بعض هذه الأحزاب بقي ثورياً وفي الوقت نفسه يرفض أن يصبح شيوعياً : مثلاً ، الحزب الاشتراكي النمساوي ، الحزب الاشتراكي الفرنسي (SFIO) ، وبعض الفرق داخل الأحزاب الاشتراكية الأخرى . بعد الحرب العالمية الثانية ، تخلت جميعها عن الخط الثوري ، ما عدا بعض الأحزاب الاشتراكية الصغيرة اليسارية التي أنشئت في هذه السنوات الأخيرة : الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي ، وخاصة الحزب الاشتراكي الايطالي للوحدة البروليتارية .

لكي يكون تحليلنا دقيقاً يجب أن نميز بين العمالية ، من ناحية ، والاجتماعية الديمقراطية ، من ناحية ثانية . القاسم المشترك بين الاثنتين هو أنهما تدمجان الأيديولوجيا الاشتراكية والأيديولوجيا الليبرالية ، فتطالبان بإصلاحات اشتراكية تنفذ تبعاً لطرق الديمقراطية الليبرالية . لكنهما تتمايزان بالنسبة لاتساع هذه الإصلاحات . فالاجتماعيون الديمقراطيون ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، يريدون تحولاً جذرياً للمجتمع الرأسمالي ، عبر الغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستبدالها بملكية جماعية . إنهم يرغبون بإبقاء قطاع خاص متطور إلى هذا الحد أو ذاك : لكن المشكلة تُطرح أيضاً في الدول الاشتراكية . في أي حال ، يعتبرون أن القطاع الخاص يجب أن يشكل الدعامة الجوهرية للاقتصاد ، وأن التشاركية يجب أن تتحقق تدريجاً على مراحل ، من خلال إصلاحات متتابعة وجمعية (Cumulatives) ، شريطة أن يتحقق كل إصلاح بوسائل ديمقراطية وليبرالية . يمكن القول بأنهم إصلاحيون بما يخص الوسائل ، وثوريون بما يخص الأهداف .

على العكس ، العماليون هم إصلاحيون بما يخص الأهداف والوسائل معاً . إنهم لا يتجهون إلى تشاركية شاملة للمجتمع ، إلى إلغاء واسع للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . انهم يقبلون بإبقاء الانتظام الرأسمالي . ولكن يريدون التخفيف من وطأته عبر إصلاحات اقتصادية واجتماعية ، تحد من سلطة الرأسماليين ومن انتزاعهم لفائض إنتاج القيمة ، مما يسمح توزيعاً أفضل للمداخيل ويعطي القوى الشعبية وسيلة تشكيل قوة مقابلة لنفوذ مالكي الرساميل . تجدر الإشارة إلى أن العبارات التي تستخدمها الأحزاب السياسية لا تتطابق مع هذا التمييز بين العمالية والاجتماعية الديمقراطية . كثير من الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في أوروبا الغربية كفت عن الاعتقاد بالإرساء المقبل لمجتمع اشتراكي وآمالهم تقف عند الاصلاحات الاجتماعية : أي أنهم لم يعودوا اجتماعيين ديمقراطيين بل أصبحوا عماليين . غالباً ، إنهم يتنكرون لهذا التطور : ويستمرون بإعلان إرادتهم في تهديم الرأسمالية التي لم تعد موجودة في الواقع .

● الأيديولوجيا الليبرالية والدول الاشتراكية - لا تعلن أي دولة اشتراكية انتماءها إلى الاجتماعية الديمقراطية ، بل إن جميعها تنقضها متهمة إياها بخيانة قضية الاشتراكية . ولا تقر أي دولة بأنها تخضع لتأثير الأيديولوجيا الليبرالية التي تُنقَضُ في أغلب الأحيان من حيث هي أيديولوجيا بورجوازية . غير أنه ، في الواقع ، جميع هذه الدول تخضع لهذا التأثير .

وهذا الأمر هو جد طبيعي لا سيما وأن الليبرالية والاشتراكية ترتكزان على منظومة قيم مشتركة . إن فكرتي الحرية والمساواة اللتين تحددان الليبرالية الأساسية هما أيضاً من الأفكار أساسية للاشتراكية . لا يرفض الاشتراكيون هذه القيم الليبرالية : يتهمون فقط الليبراليين بعدم تطبيقها . يتهمونهم بإرساء حرية ومساواة شكليتين ، ظاهريتين ، وهميتين ، تهدمهما على أرض الواقع اللامساواة والهيمنة اللتان تنتجان عن التملك الخاص لوسائل الإنتاج . انهم يريدون إقامة حرية ومساواة أكثر واقعية ، أكثر أصالة ، بفضل تشاركية وسائل الإنتاج . وإذا قبلوا بدكتاتورية ، فإن ذلك لن يدوم إلا خلال فترة انتقالية ، كي يصبح بالإمكان خلق شروط نظام ليبرالي حقيقي . هكذا ، فإن مبادىء الحرية والمساواة التي نطرحها الليبرالية السياسية تشكل نواة مشروعية مشتركة للاشتراكيين والليبراليين .

إن مؤسسات الدول الاشتراكية تستوحي مباشرة من هذه المبادىء حول مسائل عديدة . الاقتراع الشامل ، سلطات المجالس ، الحريات السياسية (حرية الفكر ، حرية الصحافة ، حرية الاجتماع ، حرية إنشاء الجمعيات ، الخ) ، جميعها تلحظها الدساتير الاشتراكية في عبارات قريبة جداً وأحياناً مماثلة للتي تستخدمها الدساتير الليبرالية عملياً ، تبقى ممارسة هذه الحقوق النظرية مختزلة جداً ، عندما لا تكون ملغاة تماماً من جراء منظومة الحزب الواحد والرقابة البوليسية . ولكن الاعلان عن هذه المبادىء رسمياً يدلل على تأثير الأيديولوجيا الليبرالية . مع تأكيدها ضرورة دكتاتورية البروليتاريا ، تجهد الدول الاشتراكية لتمويهها جزئياً خلف هذه الواجهة الليبرالية انها تظهر بصورة عامة غموضاً في تفسير مؤسساتها السياسية : تارة تبرر التسلطية بنظرية دكتاتورية البروليتاريا ، وطوراً تنقض التسلطية مستندة إلى النص الليبرالي للدستور . هذا الغموض يُظهر عمق تأثير الأيديولوجيا الليبرالية .

إن نفوذ الأيديولوجيا الليبرالية هو أكبر في الدول التي تشربتها بقوة قبل أن تصبح اشتراكية . هذه هي الحالة في الديمقراطيات الشعبية لأوروبا ، حيث كانت الثقافة الغربية منتشرة بين النخب قبل 1945 ، حيث تلقى غالبية القادة الشيوعيين للجيل

الأول علومهم في الجامعات الفرنسية أو الانكليزية ، حيث طبعت صراعات ليبراليي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين العقلية الوطنية : خاصة في بولونيا ، هنغاريا ، يوغسلافيا ، تشيكوسلوفاكيا . في الاتحاد السوفياتي ، حيث تقاليد التسلطية هي أقوى ، وحيث كان التأثير الغربي أقل ثقلاً ، قلَّ تأثير الأيديولوجيا الليبرالية . في الأوساط المثقفة والعلمية ، تمت هذه الأيديولوجيا على نحو معمّم . ثم اتجه ارتفاع مستوى الثقافة إلى زيادة تأثيرها .

2 ـ تأثير الأيديولوجيات القومية

كانت القومية ، بداءة ، أيديولوجيا ليبرالية . إن عبارة « أمة »/ nation / هي مأخوذة من كلمات الثورة الفرنسية . استخدم الليبراليون التعلق الطبيعي للناس بمتحدهم الأرضي (الاقليمي) والتاريخي لإحلال هذه الوطنية محل الاخلاص للعائلة المالكة : حل التعلق بالأمة محل التعلق بالملك . في القرن التاسع عشر ، كان مبدأ القوميات ، أي حق الشعوب في تقرير مصيرها جوهر السياسة الخارجية لليبراليين : إذ أن حرية كل شعب هي لازمة لحرية كل فرد . بعد ذلك ، استخدم المحافظون القومية ضد الاشتراكيين : ان تضامن جميع الناس في بلد ما يُستخدم لحجب صراع الطبقات واستغلال الإنسان للإنسان . على العكس ، فإن الأيديولوجيا الاشتراكية هي أممية . ولكن ، في الواقع ، القومية تلعب دوراً مهماً في الدول الاشتراكية .

● **الاشتراكية ، أيديولوجيا أممية** ـ بنظر الاشتراكية ، التقسيم الأساسي بين البشر ليس أفقياً بين الدول ، بل عامودياً ، بين الطبقات « بروليتاريو كل البلدان ، اتحدوا ! » : هذا الشعار الرسمي للاتحاد السوفياتي يعبر عن الوجهة الأساسية للاشتراكية . إن المستغَلين في كل الأمم هم متضامنون ضد المستغِلّين في كل الأمم . بالنسبة لاشتراكي ، تتجه القومية إلى إقامة تضامن غير طبيعي بين مستغِلي ومستغَلي البلد الواحد : إنه وسيلة لإبقاء سيطرة الأوائل على الآخرين . في أي حال إنه وهمي ، فالرأسماليون في جميع البلدان يتفقون بين بعضهم ؛ تنفعهم الحروب لزيادة أرباحهم . وعلى تضامن البروليتاريا أن تسقط هذه المناورات ؛ قبل 1914 ، كانت الأممية الاشتراكية تعتقد أن الإضراب العام الذي تشرع به الطبقات العمالية يمنع نشوب الحروب بين البلدان . لمن اللافت أن يكون النشيد الاشتراكي هو النشيد « الأممي » .

الأممية الاشتراكية تأخذ بعداً جديداً في عالم مقسّم إلى فئتين من البلدان غير المتساوية : البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة . الأولى هي في وضع مسيطر تستغل المواد الأولية للثانية لصالحها . إنها قادرة على فرض أسعار المواد الأولية عملياً ، التي

تدفعها نحو الانخفاض . وهي تتصنع مساعدة البلدان المتخلفة تقنيا . لكن هذه المساعدة تنطوي بصورة عامة على مقابل سياسي وتكوُّنُ شكلاً مقنعاً من الاستعمار . في أي حال ، إن مجموع المبالغ التي تنفقها الدول الصناعية لمساعدة العالم الثالث هي أدنى من الأرباح التي تحققها هذه الدول بفضل انخفاض أسعار المواد الأولية التي تشتريها من العالم الثالث . تجد هنا نظرية لينين تأكيداً لها عبر هذه الوقائع ، إذ أنه كان يعتبر أن الأمبريالية هي المرحلة العليا للرأسمالية .

هكذا ينضاف إلى استغلال الرأسماليين للبروليتاريين الفرديين ، استغلال الدول الغنية للدول الفقيرة ، تتعارض الاشتراكية مع الثاني كما مع الأول . بالنسبة لدولة اشتراكية ، الهدف الأساسي ليس رفع مستوى معيشة مواطنيها هي ، متجاهلة واقعة أن أربعة أخماس الإنسانية مطمورة في التخلف . الهدف الأساسي هو مساعدة الإنسانية جمعاء على الخروج من التخلف ، بإرساء مساواة فعلية بين الدول كما بين الأفراد . التضامن الدولي يتفوق على التضامنات الوطنية . هذا التضامن الدولي يجب أن يوحد الدول الاشتراكية في صراعها ضد الدول الرأسمالية . إنّه سلاح رئيسي ، كما تضامن البروليتاريا هو سلاح أساسي في صراعها ضد الرأسماليين . ليس من دولة اشتراكية تنقض هذه المبادىء نظرياً : ولكنها ، جميعها ، لا تطبقها بالطريقة ذاتها عملياً .

● **قومية الدول الاشتراكية** ـ تلعب القومية دوراً كبيراً في الدول الاشتراكية . وهذا الدول ليس دوماً مناقضاً لمبادىء الأممية التي ذكرناها للتو . وبالفعل يجب التمييز بين حالتين : حالة الدولة الاشتراكية التي توجِّه قوميتها ضد دولة رأسمالية وحالة دولة اشتراكية توجه قوميتها ضد دولة اشتراكية أخرى . إنه لمن الطبيعي أن تستخدم الاشتراكية التضامن الوطني في صراعه ضد الرأسمالية . عندما أيقظ ستالين الوطنية الروسية لمساعدة الاتحاد السوفياتي على الغزو الهتلري ، وعندما لجأ خلفاؤه إلى استنهاض الكبرياء الوطني لمواطنيهم للتصدي للولايات المتحدة ، فإن هذا ساعد قضية الاشتراكية . عندما تستند الأحزاب الاشتراكية والشيوعية إلى قومية البلدان المستعمرة أو التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية لدفعها إلى المقاومة والثورة ، فهي تساعد على نشر الاشتراكية . إن واقعة أن الأمبريالية تشكل اليوم نمطاً أساسياً من الاستغلال الرأسمالي ـ استغلال الدول التي تملك التجهيزات الصناعية للدول البروليتارية ـ تدفع طبيعياً الاشتراكيين إلى استخدام المشاعر الوطنية لشعوب العالم الثالث . هذا الشكل من القومية يصبح هكذا أحد العوامل الثورية الأكثر فعالية .

يختلف الوضع عندما تكون القومية سبب المواجهة بين دولتين اشتراكيتين . على

كل من هذه الدول أن تُخضع مشاعرها الوطنية لتضامنها الدولي . غير أن قوة المشاعر الوطنية هي بحيث يغيب عن بال الدول الاشتراكية غالباً هذا المبدأ الجوهري ، وأن تؤكد العكس . نجد هذه الحالة في العلاقات بين دولة اشتراكية كبرى ودول اشتراكية أصغر . تنزع الأولى إلى فرض وجهة نظرها على الثانية ، مستندة إلى التضامن الاشتراكي . تتعاظم غرابة هذا الأمر في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لأوروبا : القمع الهنغاري لعام 1956 واحتلال تشيكوسلوفاكيا عام 1968 هما أفضل مثالين . تظهر الصين رزانة أكبر في علاقاتها مع الدول الشيوعية الصغيرة . فالدولة ذات النفوذ الكبير تعتقد بكل رصانة بأنها تضمن تنمية أفضل وسلاماً أفضل للمجمع عبر هيمنتها على حلفائها الأصغر . غير أن نفوذ القومية على سلوكها هو واضح أشد الوضوح . من ناحيتها ، الدول الاشتراكية الصغيرة تقاوم هذه الهيمنة للأخ الكبير بإظهارها شعوراً قومياً قوياً جداً ، مما دفع بعض الدول إلى القطيعة مع تحالف الدول الاشتراكية (يوغسلافيا) أو إلى اضعافها (رومانيا) .

نمط آخر من النزاعات القومية بين الدول الاشتراكية يضع في مواجهة بعضها البعض الاتحاد السوفياتي والصين . في الأصل ، هناك إرادة الصين في عدم الخضوع والتبعية للاتحاد السوفياتي . كلتاهما وجدتا أنفسهما في صراع لزعامة العالم الاشتراكي . والصين ، بنقدها لاتجاهات الاتحاد السوفياتي إلى رفع المستوى المعيشي لمواطنيه في محاولة منه للتساوي مع الولايات المتحدة ، وبإعلانها أفضلية الثورة وسيطرة الفكر الاشتراكي في العالم الثالث ، أثبتت إخلاصاً أكبر لمبادىء الأممية الاشتراكية لكنها أطلقت العنان أيضاً لعراك حول الحدود مع الاتحاد السوفياتي يشكل ظاهرة من القومية التقليدية ، دون علاقة مباشرة مع الاشتراكية . يبقى أن هذه القومية ترتكز على شعور شعبي عميق ، في جميع الأحوال .

حول الايديولوجيا الاشتراكية ، انظر قبل أي مرجع التحاليل حول الماركسية ضمن ببليوغرافيا وافرة جداً يمكننا أن نختار الأعمال التالية : 1 ـ لاطلاع أولي ، كتب هنري لوفيفر Lefebvre ، لمعرفة فكرة كارل ماركس ، طبعة ثانية ، 1956 ؛ لمعرفة فكر لينين ، 1957 ؛ ماركس (1818 ـ 1783) ، جنيف ، 1947 ؛ الماركسية ، طبعة تاسعة ، 1964 ، سلسلة « ماذا أعرف ؟ » (هنري لوفيفر ، عضو قديم في الحزب الشيوعي ، يبقى مؤيداً للماركسية) ، و P et M Favre ، الماركسيات بعد ماركس ، 1970 ؛ سلسلة «ماذا أعرف ؟» ؛ انظر وجهة نظر ضد ماركسية في S. Hook ، ماركس والماركسيون ، برنستون ، 1955 ، ووجهة نظر موضوعية ماساتشوستس نسبياً في A. Meyer ، الماركسية : الوحدة بين النظرية والتطبيق ، كمبردج ، 1954 ؛ وكذلك M. Arvon ، الماركسية ، 1955 ؛ 2 ـ لتحاليل أكثر عمقاً ، انظر : J.Y. Calvez ، فكر كارل ماركس ، 1956 ، مع

ببليوغرافيا نقدية) : انظر جواب الشيوعيين : H. Denis, R. Garaudy, G. Gogniot, G. Besse ، الماركسيون يردون على نقادهم الكاثوليكيين ، 1957 ؛ ومؤلف H. Desroche ، دلالة الماركسية ، 1949 ، يحاول التوفيق بين الماركسية والمسيحية . ـ الفكر الاقتصادي يلقى بحثاً مسهباً في H. Bartoli ، المفهوم الاقتصادي والاجتماعي عند كارل ماركس ، 1950 ؛ J. Bénard ، المفهوم الماركسي للرأسمال ، 1952 ؛ P. Bigo ، الماركسية والانسانية ؛ مدخل إلى العمل الاقتصادي لكارل ماركس ، 1953 . ـ الفكر السياسي يُبحث في الأعمال السابقة وأيضاً في A. Cornu ، مرحلة الشباب لكارل ماركس (1817 ـ 1845) ، 1934 ، وكارل ماركس وفريدريك انجلس : حياتهما وأعمالهما ، نشرت 3 أجزاء ، 1955 ـ 1962 (عمل مهم) ؛ J. Lacroix ، ماركسية ، وجودية وشخصانية ، طبعة ثانية ، 1951 ؛ انظر أيضاً N. Poulantzas ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، 1968 ؛ والطبقات الاجتماعية في رأسمالية اليوم ، 1974 . ـ الوجهة الفلسفية بحثت خاصة في هذا العمل الأخير وفي H. Lefabvre ، المادية الديالكتيكية ، طبعة ثانية ، 1949 ؛ عمل M. Rubel ، كارل ماركس ، بحث حول حياته الفكرية ، 1957 ، مفيد جداً ولكن تجدر مناقشة اطروحاته (انظر النقد المهم لـ L. Goldman ، في Les Temps modernes ، 1957، ص 729 ـ 751) ؛ انظر أيضاً A. Schaff ، الماركسية والفرد ، ترجمة فرنسية ، 1968 . ـ يقدم الكتاب الرسمي السوفياتي ملخصاً جيداً في مبادىء الماركسية اللينينية ، طبعة ثانية ، 1962 بالطبع الرجوع أيضاً إلى مؤلفات ماركس وانجلس . نجد ببليوغرافيا نقدية وملخصة في J. Touchard ، تاريخ الأفكار السياسية ، طبعة خامسة ، 1975 ، جزء II ، ص 660 وما يتبع . ـ وببليوغرافيا أكثر كمالاً لـ M. Rubel ، ببليوغرافيا أعمال كارل ماركس ، 1956 (مع ملحق 1960) . ـ المؤلفات الأساسية التي تلخص العقيدة هي البيان الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك انجلس ، ومؤلف ف. انجلس وحده « السيد أوجين دهرينغ يقلب العلم » (المسمى Anti- Dühring) . ـ ويكل فائدة نقرأ كتب ماركس حول فرنسا : الصراع الطبقي في فرنسا (1848 ـ 1850) ، الثامن عشر من بروميير للويس بونابرت ، الحرب الأهلية في فرنسا (1871) ومؤسس الفلسفة (ضد برودون) . ـ وكنصوص مختارة ، اقرأ قبل أي مرجع : F. Chatelet, E. Pisier- Kouchner, J.M. Vincent ، الماركسيون والسياسة ، 1975 ؛ كذلك H. Lefebvre, N. Guterman ، كارل ماركس ، أعمال مختارة ، 1903 ـ 1966 ، جزءان (سلسلة Idées) ؛ K. Papaïoannou ، ماركس والماركسيون ، طبعة ثانية ، 1972 ؛ J. Kanapa ، كارل ماركس ، نصوص ، 1966 ؛ M. Rubel ، صفحات مختارة لأخلاقية اشتراكية ، 1948 .

حول المسائل المعاصرة للايديولوجيا الماركسية ، انظر R. Richta ، الحضارة على الملتقى ، 1969 ؛ V. Dru ، حول الدولة الاشتراكية : I التجربة السوفياتية ، 1963 ؛ II هنا ، الآن ، غداً ، 1968 ؛ A. Corz ، الاشتراكية الصعبة ، 1967 .

حول ايديولوجيا الاشتراكية غير الماركسية ، انظر العمل الذي يسبق ذكره J. Droz ، الاشتراكية الديمقراطية (1864 ـ 1960) ، 1966 ، مع ببليوغرافيا ؛ G. Bourgin, P. Rimbert ، الاشتراكية ، طبعة تاسعة ، 1969 ، سلسلة « ماذا أعرف ؟ » ؛ M. Drachkovitch ، من كارل ماركس إلى ليون بلوم : أزمة الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ، جنيف ، 1956 ؛ L. Valiani ، تاريخ الاشتراكية في القرن العشرين ، جنيف ، 1948 ؛ G. Radice ، الاشتراكية الديمقراطية ،

لندن ، 1965 ؛ P. Louis ، مائة وخمسون عاماً من الفكر الاشتراكي ، 1938 ـ 1939 ، جزءان ؛ G. Landauer ، الاشتراكية الأوروبية ، بركلي ، 1959 ، جزءان ؛ J. Hersch ، ايديولوجيات وواقع ، 1956 ، والعدد الخاص من مجلة Esprit حول الاشتراكية ، أيار 1956 .ـ يجب الاطلاع أيضاً على العمل الشهير بقلم H. de Man ، ما بعد الماركسية ، طبعة أولى ، بروكسل ، 1927 ، أعيد طبعه في باريس في 1975 ، وكتبه اللاحقة : الاشتراكية البناءة ، 1933 ؛ الفكر الاشتراكي ، 1935 ؛ بعد فوات الأوان ، بروكسل ، 1941 ، ما بعد القومية ، جنيف ، 1946 ؛ فارس منفرد : 45 عاماً من الاشتراكية الأوروبية ، جنيف ، 1948 . ـ حول نقد H. de Man ، انظر : A. Philip, هنري دومان والأزمة العقائدية للاشتراكية ، 1928 ؛ V. Leduc ، هل تم تجاوز الماركسية ؟ 1946 .

حول التخلف والعلاقات بين الدول الغنية والدول البروليتارية ، انظر البيبليوغرافيا في هذا المؤلف في فصل السياق الايديولوجي للديمقراطيات الليبرالية . ـ حول فكر ماوتسي تونغ ، انظر البيبليوغرافيا في نهاية فقرة الدكتاتوريات الاشتراكية من هذا الكتاب .

II ـ مؤسسات الدكتاتورية الاشتراكية

إن السمة المشتركة لكل الأنظمة الاشتراكية ، هي في الجمع بين بنية تسلطية ودكتاتورية والمؤسسات الديمقراطية المستوحاة إلى حدّ ما من الأنظمة الليبرالية . يقول البعض إن الأولى فقط هي حقيقية : اما الثانية فهي تبقى شكلية محض وتصلح فقط لتمويه الدكتاتورية . وهذا ليس صحيحاً تماماً : فمن ناحية ، للمؤسسات الديمقراطية حقيقة ما ؛ ومن ناحية ثانية وعلى نحو خاص ، يعترف رسمياً بالسمة الدكتاتورية للمنظومة . سوف ندرس بالتوالي هاتين الظاهرتين الأساسيتين للمؤسسات الاشتراكية .

1 ـ الدكتاتورية والحزب الواحد

تعرف البلدان الاشتراكية دكتاتوريات ثورية ، أي أن التسلطية تُستخدم ليس لإبقاء النظام القائم إنما لإرساء نظام جديد سيتيح الازدهار المقبل للحرية والمساواة . الأداة الأساسية والمتميزة لهذه الدكتاتورية الثورية هي الحزب الواحد .

الدكتاتورية الثورية

نسمي اليوم « دكتاتورية » كل نظام تسلطي غير مرتكز على الوراثة . وحسب هذا المفهوم الاشتقاقي يُعتبر أن هناك نمطين أساسيين من الأنظمة التسلطية : الملكيات والدكتاتوريات . يمكن أن تكون الدكتاتوريات محافظة أم ثورية : أي أنها يمكن أن تستخدم التسلطية والإكراه اما للابقاء على النظام القائم واما لإقامة نظام ثوري . الدكتاتوريات الإصلاحية لا تشكل حقيقة فئة وسيطة : فهي نوع من الدكتاتوريات المحافظة التي تتجه إلى تكييف النظام القائم مع تطور المجتمع ، كي يتم تعزيزه أكثر .

لقد عرضنا سالفاً النظرية العامة للدكتاتورية ، حول موضوع الدكتاتوريات الرأسمالية . من الضروري الرجوع إليها قبل قراءة الصفحات التالية ، المكرسة للدكتاتوريات الثورية وحدها التي تشكل الأنظمة الاشتراكية تجسيدها الأساسي في زمننا المعاصر .

٦ ـ نظريات الدكتاتورية الثورية :

لاحظ الكتاب اليونانيون للعصور الوسطى أن بعض « الأنظمة الطغيانية » (وهي تسمية كانوا يطلقونها على الدكتاتوريات وقد اتخذت معنى محقّراً) كانت تستند إلى جماهير الشعب ، ضد الارستقراطيين وأصحاب الامتياز . كان في ذلك أحياناً ديماغوجية ليس إلا . غير أنه أحياناً ، حقق بعض الطغاة إصلاحات اجتماعية عميقة . في بعض المدن الأوروبية للعصر الوسيط والنهضة ، يمكن أيضاً أن نجد أمثلة دكتاتوريات تتجه إلى قلب النظام الاجتماعي : مثلاً في فلورنسا مع سافونارول ، وفي منستر Munster مع Jean de Leyde ، الخ . لقد حدّد اليعقوبيون أثناء الثورة الفرنسية النظرية الأولى الشاملة حول الدكتاتورية الثورية . هذه النظرية اليعقوبية هي الحد الأول للنظرية الماركسية حول دكتاتورية البروليتاريا .

● **النظرية اليعقوبية للرعب الثوري** ـ عندما استولى اليعقوبيون على السلطة في فرنسا ، في حزيران 1793 ، لم يكن لهم الخيار . كانت خمسة جيوش أجنبية تغزو البلد وتحتل قسماً من أراضيه وتتجه نحو عاصمته . ستون محافظة ـ على ثمانين ـ ثارت ضد السلطة المركزية . في الغرب ، كانت تدور حرب أهلية فلاحية شرسة . وأعداء الثورة حاضرون ونافذون أينما كان . وحدها ، سلطة قوية ، دكتاتورية صارمة ، كان بإمكانها مواجهة وضع كهذا . « الرعب » هو الاستراتيجية الوحيدة الممكنة : فهي لا تشكل نظرية ، ولكن وسيلة للتأثير مباشرة ، شيئاً فشيئاً ، وكلما نمت الدكتاتورية اليعقوبية ، بدأت نظرية الرعب تأخذ هيكلية ثابتة ، خاصة بدفع من سان جوست / Saint Just / . يجب تبرير إبقاء التشريع الإرهابي رغم الانتصار على الجيوش الأجنبية ، وسحق أعداء الداخل وإرساء الانتظام .

هكذا يصل التحليل عند اليعقوبيين إلى أن الدكتاتورية هي وسيلة خلق الشروط الضرورية لاشتغال جمهورية ليبرالية . ما قبل ذلك بنصف قرن قال مونتسكيو إن الجمهورية لا تشتغل إلا إذا مارس السكان « الفضيلة » (أي الاخلاص للوطن) . والحال ، أن قروناً من السيطرة الملكية ،وهيمنة النبالة والاكليروس طبعت الجماهير الشعبية والطبقات الحاكمة بسلوكات وعادات مختلفة جداً . يجب إذاً تغييرهما كي يُتاح العيش للجمهورية : الرعب هو وسيلة للوصول إلى هذا الغرض بسرعة هدفه الأساسي

هو تطوير الفضيلة الوطنية (حب الوطن) ، وتعليم الناس السلوك المواطني . إنه أساساً تعليمي . بهذا التدريس القاسي ، نصنع مواطنين صالحين . بعد تحقيق هذا الشرط الأساسي ، يمكن أن يسير عمل الجمهورية الليبرالية : عند ذلك الحين ، يتم الغاء الدكتاتورية الارهابية .

إن تعابير ذلك العصر ـ خاصة عبارة « فضيلة » ـ والميزة الأخلاقية للتحليل تنسينا أن هذه النظرية تلتقي ببعض الملاحظات المعاصرة . لا يمكننا تشغيل الاقتراع الشامل فعلياً ، والرقابة البرلمانية والحريات العامة ، في بلد حيث الغالبية الكبرى للشعب هي غير متعلمة ، جاهلة ، أمية ، مسحوقة بالبؤس والعمل المنهك . في وضع كهذا ، تأطير الجماهير ضمن حزب ثوري يمارس الدكتاتورية في الواقع ، يمكن أن يسمح بتسريع التطور وخاصة برفع مستوى المعيشة بسرعة ، وتوفير تهيئة مواطنية أصيلة وتالياً خلق شروط ديمقراطية حقيقية . في تركيا خلال السنوات 1920 ـ 1940 ، نقل كمال اتاتورك وعصرن النظرية اليعقوبية : فطبّق دكتاتورية جمهورية . إن هذا النمط الاتاتوركي لدكتاتورية ثورية (ولكن غير اشتراكية) ، تزعم تطبيقه اليوم عدة بلدان من العالم الثالث : ولكنه يُستخدم غالباً لتمويه دكتاتوريات رجعية .

● **النظرية الماركسية لدكتاتورية البروليتاريا** ـ لقد اعتنق الماركسيون النظرية اليعقوبية ، مع إدماجها في إطار نظريتهم . بنظرهم ، الدكتاتورية والإكراه يصلحان ، ليس لإرساء الحرية والمساواة السياسيتين مباشرة ، ولكن لإقامة نظام إنتاج اشتراكي يسمح بتطوير الحرية والمساواة السياسيتين فالمسألة لا تكمن في تعليم المواطنين . المواطنية عبر تربية أخلاقية : بل تغيير شروط الإنتاج المادي ، بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . إن التغيير المعنوي للبشر ينتجُ عن هذا التغيير للبنى الاقتصادية ، لأن هذه الأخيرة هي « قاعدة » كل عناصر الحياة الاجتماعية ، ومن ضمنها الأخلاق .

يعتقد الماركسيون أن التشاركية الفعلية والكاملة لوسائل الإنتاج ليست ممكنة إلا بطرق إكراه ودكتاتورية . لن يسمح الرأسماليون أبداً بأن تنتزع منهم بمحض إرادتهم ملكياتهم والامتيازات الملازمة لها . ينبغي أخذها بالقوة ، بادىء الأمر : من هنا ضرورة الثورة لقلب النظام القائم . بعدئذ ، يجب اتخاذ كل الحيطة لتجنب أن يتوصلوا يوماً إلى قلب الوضع لمصلحتهم ، حتى اللحظة التي يغدو فيها الانتظام الاشتراكي مقبولاً من الجميع ، حيث كل رواسب الرأسمالية تكون قد هدِّمت نهائياً . دكتاتورية البروليتاريا هي تلك المرحلة الانتقالية الواقعة بين الثورة التي تعطي السلطة إلى البروليتاريا ، و « المرحلة العليا للشيوعية » حيث يصبح الانتظام الاشتراكي قائماً بصورة نهائية ، وفناءُ الدولة ممكناً . إنها تهدف إلى بناء الاشتراكية والسماح بفناء الدولة ، وهذا ما يعني

الازدهار التام للحرية . لقد عبر لينين عن هذا الأمر في نص واضح جداً : « دكتاتورية البروليتاريا هي الصراع الطبقي لبروليتاريا مُظْفرة ، استولت على السلطة السياسية ، ضد البورجوازية المهزومة ولكن غير معدومة القوة بعدُ ، التي لم تختف ولا كفت عن المقاومة ، بل عززت مقاومتها ، على العكس » .

هذه الصورة الماركسية الكلاسيكية هي في طريق المراجعة ، منذ أن تم قبول نظرية « تعددية طرق الوصول إلى الاشتراكية » في الاتحاد السوفياتي في عهد خروتشيف ، أثناء المصالحة مع يوغسلافيا (1955) . يتجه التفكير اليوم إلى أن الاشتراكية يمكن أن تستولي على السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية ، وليس عن طريق الثورة العنيفة : تعتنق الأحزاب الشيوعية الغربية هذه الأطروحة ، بصورة عامة ، لكنها تبقى غير واضحة لجهة مسألة طبيعة النظام الذي سيتبع استلام السلطة ويضمن بناء الاشتراكية . إنها تقبل بفكرة إبقاء تعددية الأحزاب ، ما يستبعد فكرة الدكتاتورية . لكن يبدو أن أحزاباً عديدة ترى إلى هذه التعددية من زاوية شكلية ، إذ أن الحزب الشيوعي يحتفظ بموقع مهيمن وليس للأحزاب الأخرى إلا دور ثانوي . إن عبارة « دكتاتورية البروليتاريا » ليست دوماً مرفوضة : ولكن يُجْهَدُ لتفسيرها باتجاه أكثر ليبرالية . وفي أي حال ، هذا التطور لا يخص فقط الأحزاب الشيوعية للبلدان الليبرالية : ففي الدول الاشتراكية ، دكتاتورية البروليتاريا ليست مسألة يعاد النظر بها .

2 ـ ميزات الدكتاتورية الثورية

إن الدكتاتورية الثورية ، إن في شكلها اليعقوبي أو في شكلها الماركسي ، تنطوي على ميزات متميزة ، تخفف نظرياً من طبيعتها الدكتاتورية . رغم هذا ، فهي تبقى دكتاتورية في الواقع .

● **التخفيف من الميزة الدكتاتورية** ـ يخف الطابع الدكتاتوري من عدة زوايا ، في النظرية الثورية .

أولاً : إنها دكتاتورية مؤقتة . تلعب التسلطية دور وصي يتيح للاشتراكية تطورها وازدهارها . عندما تغدو الاشتراكية صلبة كفاية ، ينبغي إنهاء دور الوصي . بالطبع ، هذا لا يمنع وجود الدكتاتورية في الحاضر . ولكن منذ الآن ، منظومة القيم التي هي قاعدتها ، تظل ليبرالية وديمقراطية . إن الحرية والمساواة وكرامة كل البشر تبقى هي القيم العليا للدولة . ولا يتم تبرير التسلطية والإكراه إلا إذا هدفنا إلى خلق الشروط التي تسمح بتطبيق هذه القيم العليا . ولا مرية في أن هذا الأمر يؤدي غالباً إلى خبث مغيظ . ولكن يبقى من المهم أن لا نُبرر الدكتاتورية بما هي دكتاتورية ، وبأن نُعتبر الديمقراطية

المنظومة الوحيدة المشروعة : تحتفظ التسلطية والإكراه بميزة مؤقتة وقابلة للنقض .

ثانياً : تؤكد الدكتاتورية على أنها دكتاتورية الأغلبية . بحسب الاشتراكيين ، تكمن الثورة في واقعة أن آلة الدولة تستخدمها الآن البروليتاريا ، التي تشكل الغالبية العظمى للشعب ، ضد أقلية الرأسماليين أو الرأسماليين سابقاً ، عوض أن تُستخدم كما في السابق من قِبل أقلية رأسماليين ضد غالبية الشعب . وكذلك فقد كان اليعقوبيون يعتقدون أن سلطتهم تستند إلى الدولة بكاملها ضد أقلية من الارستقراطيين ، فيما كانت الملكية السابقة تستند إلى أقلية ارستقراطيين ضد جماهير الشعب . في البلدان الاشتراكية ، تنمو فكرة أن قاعدة الدكتاتورية سوف تتسع دون توقف ، مع تقدم التشاركية (الشيوع أو التأميم) . البروليتاريا هي التي تمارسها أولاً . ثم يتلقى النظام بعدئذٍ مساندة الفلاحين والعمال الذهنيين والتقنيين . يزول الرأسماليون شيئاً فشيئاً ، ونصل هكذا إلى « دكتاتورية الشعب بأكمله » . ولكننا لا نفهم تماماً لماذا تستمر الدكتاتورية : إذا كان تم كسب الشعب بأكمله نهائياً ، يجب إذن الانتقال إلى مرحلة فناء الدولة . من ناحية أخرى ، دكتاتورية الغالبية هي في الواقع دكتاتورية ممارسة باسم الغالبية ، على يد حزب يؤكد تجسيدها .

ثالثاً : الدكتاتورية الثورية هي تربوية : إنها تتجه إلى تغيير البشر ، كي تسمح لهم بممارسة الحرية كاملاً والعيش دون دكتاتورية . إنها تستخدم إذن وسيلة الاقناع ولكن أيضاً الإكراه . من هنا ، الأهمية التي توليها الدول الاشتراكية للتثقيف الأيديولوجي والعقائدي ، للتفسير ، للسلطة الفردية أو الجماعية ، الخ . يؤدي هذا أيضاً إلى النفاق : فالنقد الذاتي ليس دوماً رصيناً ، وحجج الاقناع غالباً خادعة ، والثقافة الأيديولوجية تتم دون ذهنية نقدية ، والحقيقة التاريخية مشوهة دوماً : لتبرير الحاضر ، يتم تشويه الماضي . يبقى فارق كبير مع الدكتاتوريات الفاشية ، حيث يؤسِّس الاذعان على الصفات ما فوق الإنسانية لزعيم أتت به العناية الإلهية ويجب أن يخضع إليه الجميع والعين مغمضة ، دون نقاش ولا فهم .

رابعاً : لقد حررت الدكتاتورية الثورية في الدول الاشتراكية فعلياً الإنسان من الاستغلال الرأسمالي . حتى إذا كان ثمة رفض للنظرية الماركسية لفائض إنتاج القيمة ، يبقى أن تملك الرأسمال يوفر دوماً امتيازات عليا للعمل المأجور العادي ، رغم بذل المجهود نفسه ، والمستوى الثقافي والتقني نفسه : فهو إذن مصدر لا مساواة . يبقى أيضاً أن السلطة الاقتصادية تنتقل بطريق الوراثة في المنظومة الرأسمالية : امتلاك الأرض والمصانع أو الأسهم يعطي الحق في أن يصير الإنسان رب عمل أو أن يشارك في تعيين

رب العلم . والحق أن الامتلاك ينتقل بالوراثة . الصفة الرأسمالية تحد من الصفة الديمقراطية للدول الليبرالية . وعلى العكس ، الصفة الاشتراكية تحد من الصفة الدكتاتورية للدول الاشتراكية . تجدر الإشارة إلى أن مواطني هذه الأخيرة يطالبون بالحرية السياسية وليس بالعودة إلى الرأسمالية .

● **الصفة الدكتاتورية** ـ مع هذا ، تبقى الدكتاتوريات الثورية دكتاتوريات : أي أن سلطة الحكام تمارس دون عوائق ، وحريات المواطنين خالية من ضمانات رصينة ، والمعارضة والنقد محظوران ، وسلطة البوليس نافذة والقمع ينمو بقوة . حتى ولو استثنينا التجاوزات المرعبة للمرحلة الستالينية ، نلاحظ أن أنظمة الدول الاشتراكية هي دكتاتوريات قاسية . في المرحلة الخروتشوفية ، بدأ يرتسم تحرير ما : ولكن تم كبحه في كل مكان . فهنغاريا ، التي هي أكثر دول المنظومة السوفياتية تحرراً تبقى دكتاتورية . حتى في يوغسلافيا ، حيث تم دفع الليبرالية بعيداً ، فالنظام ما يزال نظاماً تسلطياً . الدكتاتورية هي أقسى في الصين منها في الاتحاد السوفياتي ، هي أقسى في الاتحاد السوفياتي منها في الديمقراطيات الشعبية الأوروبية : لكنها جميعها دكتاتوريات .

إن البنية نفسها لكل نظام دكتاتوري تجعل من الصعب التطور اللاحق نحو الحرية ، الذي تلحظه الصورة الماركسية لـ « مرحلة العليا للشيوعية » . فهي على العكس ، تحمل في طياتها دوماً خطر حصول تجاوزات من النمط الستاليني . التحليل الماركسي والتحليل اليعقوبي هما متفائلان جداً ، بالنسبة لممارسة السلطة . لا يكفي أن يكون القادة صالحين ، كما كان يعتقد روبسبير ـ وسان جوست ، كي تكون سلطتهم في منأى عن أي خطر : لأن السلطة نفسها تتجه إلى دفع هؤلاء الذين يمارسونها إلى تخطي حدودهم . لا يكفي ، كما كان يعتقد ماركس ولينين أن تنتزع السلطة من الرأسماليين وأصحاب الامتياز كي يمارسها مالكوها من أجل المصلحة العامة : إذ أن السلطة تشكل بحد ذاتها امتيازاً ، لا يقبل من يملكها بسهولة أن يحرم منها . إن التحليل الكلاسيكي لليبراليين حول الاخطار الملازمة لكل نوع من السلطة يعبر عن حقيقة عميقة . فالسلطة الدكتاتورية ، أي السلطة دون حدود ، هي خطيرة جداً حتى في إطار اشتراكي . إنها تسمح بتجاوزات فائد أعلى ، لا أحد يستطيع منعها . إنها تتجه غالباً إلى تشكيل طبقة مغلقة من القادة الذين يحاولون الابقاء على سلطتهم والذين يملكون الإمكانيات التي تتيح لهم ذلك ، مما يجعل التطور اللاحق نحو الحرية صعباً .

الحزب الواحد

إن الحزب الواحد ينقل إلى الإطار الدكتاتوري مؤسسة الحزب السياسي التي تمت

أولاً في إطار الديمقراطية الليبرالية . إنه حزب ، أي تنظيم يضم مواطنين يحملون الأيديولوجيا نفسها والأهداف السياسية نفسها ، يقدم مرشحين للانتخابات ويؤطر المنتخَبين . لكن هذا الحزب هو واحد : أي أنه يحتكر التمثيل السياسي ، إذ أنه لا يسمح بنشاط أي حزب آخر . إن منظومة الحزب الواحد تميز الدكتاتوريات الحديثة . وقد تمت تقريباً في الفترة ذاتها في الدكتاتورية الثورية للاتحاد السوفياتي والدكتاتورية المحافظة لايطاليا الفاشية . في كلا الحالتين ، تم إرساؤها تجريبياً وليس تطبيقاً لنظرية مسبقة . سوف ندرس هنا الأحزاب الواحدة الثورية ، إذ أننا تطرقنا سالفاً للأحزاب الواحدة الفاشية في القسم الثالث من هذا الكتاب .

تعرفُ بعض البلدان الشيوعية في النظرية نظام تعددية حزبية : توجد أحزاب اشتراكية بورجوازية ، ولها أحياناً نوابها في البرلمانات . لكن الأحزاب الأخرى ، غير الحزب الشيوعي لا تنعم بأي أهمية . تقوم بدور شكلي فقط . إنها ليست حتى منظومة حزب مهيمن ، أي منظومة يكون فيها أحد الأحزاب أقوى بكثير من الأحزاب الأخرى ، ولكن حيث هذه الأخيرة تحتفظ بنفوذ ما . كلا ، إنها منظومة حزب واحد مموّه خلف واجهة منظومة حزب مهيمن .

٦ ـ أنماط الحزب الواحد

يمكن تصنيف الأحزاب الواحدة الثورية إلى صنفين : الأحزاب الشيوعية والأحزاب الأخرى . الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي كان بمثابة موديل نوعاً ما ، ليس فحسب للأحزاب الشيوعية الأخرى ، إنما للأحزاب غير الشيوعية أيضاً .

● **الأحزاب الشيوعية** ـ تتحد الأحزاب الشيوعية في آن بالتنظيم وبالأيديولوجيا . التنظيم هو متجانس تقريباً ، رغم بعض الخصوصيات المحلية : لقد امتدت بنية الحزب الشيوعي السوفياتي لتشمل كل الأحزاب الشيوعية في العالم ابتداء من عام 1924 . يتسم التنظيم الشيوعي أولاً بعنصر أساسي : « الخلية » . عوض تجميع المنتسبين للحزب حسب مكان الإقامة كاللجان والفروع للأحزاب الأخرى (فرع البلدة ، فرع الحي ، الخ) ، تُجمع الخلايا الشيوعية منتسبيها انطلاقاً من مكان عملهم (خلايا المصنع ، المحرق ، المحل ، المدرسة ، الكلية ، الخ) . هناك أيضاً الخلايا المحلية لتأطير المنتسبين الذين لا يعملون في المنشآت الجماعية : ولكنها تتسم بسمة متبقية (résiduel) إذا صح التعبير . هكذا ، فإن التأطير يكون أكثر ديمومة وقوة ، إذ أن التضامنات في إطار العمل هي بصورة عامة أكثر تطوراً من التضامنات المحلية ، على الأقل في المدن .

تتجمع الخلايا في فدراليات محلية ، ثم في حزب وطني ، وعموماً يوجد درجات

وسيطه بينها . التمفصل هو عامودي : أي أن الاتصالات تتم بين الجهاز السفلي ـ مثلاً بين الخلية والفدرالية ـ وليس بين أجهزة من المستوى ذاته ـ مثلاً بين الخلايا . هذه المنظومة موروثة من الفترة التي كان على الأحزاب الشيوعية أن تتحرك خلالها على نحو سري . إن حظر الاتصالات الأفقية يضمن تقطيعاً أو فصلاً صارماً للتنظيم ، وبالتالي أمنهُ . جميع التنظيمات السرية تعتنق منظومة الاتصالات العامودية. وقد أظهرت فائدتها لاحقاً في إطار حزب رسمي ، لضمان وحدة المجموع عبر حظره إنشاء فرق (داخلية) انشقاقية .

إن منظومة الاتصالات العامودية هي جزء من آلية شاملة يسميها الشيوعيون « المركزية الديمقراطية » . الأحزاب الشيوعية هي شديدة المركزية . تقترح الإدارة المركزية أو توافق على تعيين القادة المحليين ، وتنفذ تعاليمها بشكل نظامي على كل الدرجات ، إذ أن منظومة الاتصالات العامودية تُسهل هذا النظام . هكذا ، فإن الحزب هو جهاز موحّد يمكن أن يؤثر بفعالية كبيرة . غير أن المنظومة المركزية تسمى « ديمقراطية » لأن القرارات يجب أن يسبقها نقاش حر وكامل إلى حد كبير ، على كل المستويات ، قبل اتخاذها على هذا النحو ، يمكن أن يطلع المركز على كل مظاهر المسألة وعلى خيارات أعضاء الحزب . ولكن بعد اتخاذ القرار ، يجب على الجميع أن يطبقوه دون استثناء ، حتى الذين دافعوا في السابق عن القرار المخالف . عملياً ، لا تُطبق دوماً المركزية الديمقراطية في الأحزاب الشيوعية للدول الاشتراكية . فإذا اشتدت الدكتاتورية ، يخاف أعضاء وقادة الحزب من مختلف الدرجات التعبير عن آراءهم التي لا تعجب المركز والتي من شأنها تسليط أصابع الاتهام عليهم : هكذا يزول النقاش المسبق لينوب منابه التزلف .

أخيراً ، ترتكز الأحزاب الشيوعية على نواة كوادر تكرس كل أوقاتها في خدمة الحزب ، والذين كان يسميهم لينين : « الثوريون المهنيون » . إن اتساع مهام التنشيط والتحريك والدعاية والرقابة التي يملؤها الحزب في جميع مجالات النشاط الاجتماعي تجعل من الضروري أن يكرس الكوادر للحزب كلية نشاطهم . فهم يلعبون إذن بالنسبة للمناضلين دور اكليروس بالنسبة للمؤمنين . إن وجود هذه الفئة من المنشطين السياسيين تعطي نفوذاً كبيراً جداً للحزب الشيوعي في الدول الاشتراكية . لكنها تنزع أيضاً إلى تحويل العاملين في ماكينة النظام/ apparatchiks / إلى طبقة حاكمة .

لا يمكن فصل هذا التنظيم للأحزاب الشيوعية عن أيديولوجيتها . إذا كان النظام المفروض داخل الحزب كبيراً إلى هذه الدرجة وإذا كان الحزب موحداً بهذه القوة ، فإن ذلك لأن كل أعضائه ينتسبون إلى الأيديولوجيا ذاتها ، وقد تلقوا إعداداً عميقاً جداً في

هذا الحقل ، وأنهم يتجهون إذاً إلى اتباع أنماط التفكير ذاتها . منذ 20 سنة ، كان من الشائع أن تقارن الأحزاب الشيوعية بالكنائس ، وخاصة بالكنيسة الكاثوليكية ، وأن تسمّى « ديانات علمانية » . والمقارنة هذه صحيحة إذا كان المقصود بالأمر أن الأحزاب الشيوعية تحقق خليطاً شديداً من التنظيم المركزي والمنظم من ناحية ، والإيمان المعاش من ناحية ثانية . لكن أيديولوجيتها ، العقلانية والمادية ، هي على نقيض الإيمان الديني . في بعض الدول الاشتراكية . حرّفت الدكتاتورية الماركسية باتجاه دوغمائية شبه دينية : إن أعمال ماركس ولينين ـ أو ستالين أو ماوتس تونغ ـ أمست كتباً مقدسة تحتوي على الحقيقة المنزلة ، والتي يكفي مجرد ذكرها لإقفال الباب أمام أي نقاش .

● **الأحزاب غير الشيوعية** ـ يوجد أيضاً بعض الأحزاب الواحدة الثورية غير الشيوعية . هذه هي حالة الحزب الجمهوري للشعب الذي أنشأ في تركيا على يد كمال أتاتورك ، في الفترة ذاتها تقريباً ، التي أصبح فيها الحزب الشيوعي السوفياتي والحزب الفاشي الايطالي أحزاباً واحدة . لم يكن حزباً اشتراكياً ، إنما حزباً يعقوبياً . كان يريد أتاتورك إنشاء ديمقراطية ليبرالية حديثة وليس نظاماً اشتراكياً . لم يكن ليفكر بتأميم وسائل الإنتاج بل فقط في إقامة رقابة الدولة عليها . إن بنية حزبه كانت أكثر ليونة من بنية الأحزاب الشيوعية . كان حزب كوادر أكثر منه حزباً جماهيرياً . لم يكن النظام (الداخلي) صارماً ، كما كانت تظهر عدة اتجاهات متنوعة : بعد 1950 ، سوف تقوم الثنائية الحزبية في تركيا ، أثر انشقاق الحزب الجمهوري للشعب إلى اتجاهين رئيسيين . لقد تم تقليد المنظومة الاتاتوركية في المكسيك وفي بلدان أخرى .

المثال الثاني لحزب واحد غير شيوعي يقدمه لنا الاتحاد الاشتراكي العربي لمصر الناصرية . إنه حزب اشتراكي يعمل في دولة أممت عديداً من وسائل الإنتاج . كان الاتحاد يرتكز على تنظيم متميز . كان يضم من ناحية 70000 عنصر قاعدي ، منتشرين في كل القرى والأحياء وفي وحدات الإنتاج والإدارة : كل تشكيلة قاعدية تنتخب لجنة تدير العمل السياسي في القرية ، المصنع أو الإدارة . لكن هذه البنية ، على ساحة الممارسة ، ظهرت أنها جد واسعة : كان يضم 4800000 منتسب من أصل 6400000 ناخب في 1963 ، لترتفع لاحقاً إلى 6000000 منتسب . فتم إنشاء آلة سياسية من 20000 مناضل ، مهمتهم تنشيط الجماهير . إن احدى خاصيات هذه الآلة السياسية هي طابعها السري : لم تكن معروفة أسماء الـ 20000 مناضل الذين كانوا يشكلونها .

2 ـ دور الحزب الواحد

يجب التمييز بين نمطين من الدول الاشتراكية على هذا الصعيد . في النمط الأول ،

الحزب الواحد هو القاعدة الأساسية للسلطة : إنها دكتاتورية الحزب . في النمط الآخر ، الحزب الواحد يلعب دوراً مهماً : انه عنصر من بين عناصر الدكتاتورية الأخرى .

● الدكتاتوريات الحزبية ـ الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لأوروبا تشكل دكتاتوريات حزبية . والحزب الشيوعي هو الجهاز الأساسي في الدولة . لقد تم وصف دوره على نحو جيد في المادة 126 من الدستور السوفياتي لعام 1936 الذي ينص على ما يلي : « المواطنون الأكثر نشاطاً والأكثر وعياً الذين ينتمون للطبقة العاملة ، للفلاحين العمال أو العمال الذهنيين يتحدون بحرية ضمن صفوف الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، الذي هو طليعة العمال في نضالهم من أجل بناء المجتمع الشيوعي والنواة الرائدة لجميع تنظيمات العمال ، اجتماعية كانت أم للدولة » .

المادة 6 من دستور 1977 تستخدم عبارات قريبة ، تزيد من الدور الريادي للحزب الشيوعي : « الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي هو القوة التي تقود وتوجه المجتمع السوفياتي ؛ إنه نواة منظومته السياسية ، وتنظيمات الدولة والتنظيمات الاجتماعية . الـ ح ش أ س يوجد من أجل الشعب وهو في خدمة الشعب . إنه متسلح بالنظرية الماركسية اللينينية وهو يحدد البعد العام لتطور المجتمع ، وتوجهات السياسة الداخلية والأجنبية للاتحاد السوفياتي ؛ إنه يقود العمل الخلاق الكبير للاتحاد السوفياتي ويطبع نضاله من أجل انتصار الشيوعية بطابع تنظيمي ومبرّر علمياً . جميع تنظيمات الحزب تمارس نشاطها في إطار الدستور » .

إذا كان لا يوجد إلا حزب واحد في الدول الاشتراكية ، فاننا نجد تنظيمات أخرى غير الحزب . تسمى عموماً « التنظيمات الجماهيرية » ، كالنقابات والجمعيات والمثقفين والفنانين ، الخ : انها تتطابق مع جماعات الضغط الغربية . هذه التنظيمات الجماهيرية تدافع عن المصالح الخاصة لبعض المواطنين ، بخلاف الحزب الذي يعبر عن المصلحة العامة لكل الجماعة . إنها تلعب دوراً كبيراً في مجالاتها التخصيصية . لكنها ليست مستقلة . الحزب هو « نواتها الرائدة » . هذا يعني أنه يجب عليها أن تمتثل لأوامره وتطبقها . بالطبع ، بإمكانها إيصال وجهة نظرها إلى سلطات الحزب ومحاولة اعتناقها : ولكن ما أن يتخذ الحزب القرار ، يجب عليها التنفيذ . وهذا ما يدعو البعض أحياناً للقول ، خاصة بما يتعلق بالنقابات ، إن هذه التنظيمات هي فقط « أحزمة لنقل الحركة » يستخدمها الحزب أمام الجماهير التي يؤطرها . الحزب هو أيضاً « النواة الحاكمة » لتنظيمات الدولة ، أي المؤسسات التي ينظمها الدستور : جمعيات برلمانية ، مجلس وزراء ، مجلس رئاسة ، الخ : هكذا فهو العنصر الأساسي لتمركز السلطات .

إن دكتاتورية الحزب تنطوي على حسنات جمة مقارنة بالدكتاتورية الشخصية ، الشكل التقليدي للدكتاتورية . أولاً ، إنها تحل مشكلة خلافة الدكتاتور . عندما ترتكز السلطة على رجل ، يخلق اختفاؤه فراغاً يصعبُ ملؤه . في دكتاتورية الحزب ، الحزب يبقى : إنه مرجع ، أياً تكن شعبية الزعيم الراحل . الخلافة تتم في داخل الحزب ، عبر آلية « اختيار الزملاء » / Cooptation / . ولقد لوحظ منذ وفاة ستالين (1953) أن مشكلة الخلافة قد تم حلها في الدول الاشتراكية . من ناحية أخرى ، تنعم دكتاتورية الحزب بقاعدة أوسع من شعبية رجل . إن التنظيم الفائق الاتساع للحزب ، المتشعب في كل البلاد ، والمستند إلى نواة من المناضلين والكوادر ذوي الخبرة والمرتبطين بالمنظومة يوفر قوة كبيرة للنظام . هذه القوة تدفع بصورة عامة باتجاه إبقاء الدكتاتورية : « رجال ماكينة الحزب » يكبحون كما يبدو التطور نحو فناء الدولة ـ أي اللبرلة ـ في البلدان الاشتراكية .

● **الأحزاب الواحدة ذات الدور المحدود** ـ في بلدان اشتراكية أخرى ، الحزب الواحد يلعب دوراً أقل أهمية بكثير . إنه عنصر من الدكتاتورية : ولكن عناصر أخرى هي أكثر أهمية منه . هذه هي حالة البلدان النامية ، مثل الصين ، مصر أو كوبا ، بأشكال جد متمايزة .

مثال مصر الناصرية يُجَسِّدُ تماماً وضع البلدان التي أرسيت فيها الدكتاتورية أولاً على يد الجيش بأشكال تقليدية ، ولكن حيث أراد هذا الجيش تغييراً ثورياً للدولة عوض أن يلعب الدور المحافظ الذي يلعبه عادة . في البداية ، كان يرغب الضباط الذين نفذوا الانقلاب عام 1955 في النضال ضد الهيمنة الأجنبية ، ضد الفوضى والفساد ، وإقامة نظام اجتماعي أكثر عدلاً . شيئاً فشيئاً ، توجهوا إلى الاشتراكية نتيجة تطور طبيعي . فشعروا بحاجة خلق تنظيم سياسي يوفر لهم الاتصال مع الجماهير الشعبية ويسمح لهم بتنشيط النظام الجديد : من هنا أنشأ الاتحاد الاشتراكي العربي والجهود التي بذلت لجعله فعالاً . لكن الجيش والشعبية الخاصة لعبد الناصر كانا قاعدتين للنظام أكثر صلابة من الاتحاد الاشتراكي ، الذي لم يكن ليملك إمكانية لعب الدور الذي كان يرغب في توكيله إليه .

حالة كوبا هي مختلفة بعض الشيء . هنا ، لم يقم النظام الاشتراكي أثر انقلاب نفذه جيش نظامي ، بل ثورة أقامها رجال المغاوير الذين غدوا الدعامة للدولة الجديدة . فيديل كاسترو الذي لم يكن اشتراكياً في الأصل ، توجه فيما بعد في هذا الاتجاه بحكم تطور الأمور . لقد دفعته ضرورة تحالف وثيق مع الاتحاد السوفياتي الذي يرتبط به اقتصادياً ، وحاجة إعطاء الثورة تنظيماً مناسباً نحو الاشتراكية ، ولكن على نحو أكثر أرثوذكسية من ناصر . فحصل مزيج ، شيئاً فشيئاً بين رجال المغاوير أو العصابات

الثورية وحزب شيوعي لم يدعمهم دون تحفظ في الأصل . إن دور هذا الحزب هو أكبر بكثير مما هو في مصر ، لكنه يبقى أصغر مما هو في الاتحاد السوفياتي وفي الديمقراطيات الشعبية لأوروبا . من ناحية ثانية ، الحزب هو أقل تجانساً .

وضع الصين هو أيضاً متمايز . منذ البداية ، استند الحزب الشيوعي إلى قوتين : الحزب الشيوعي من ناحية ، الجيش الأحمر من ناحية ثانية الذي حقق الثورة عبر حرب فلاحية طويلة . كان الجيش نُظرياً تابعاً للحزب ، لكنه كان يكتسب في الواقع أهمية كبيرة . من ناحية أخرى ، كان يحظى باتصال شعبي واسع : فإن هذا الاتصال هو الذي سمح له بتحقيق النصر في الحرب الأهلية . والكل يعرف عبارة ماوتسي تونغ التي تقول أن « الجيش الثوري يجب أن يكون في الشعب كما السمكة في الماء » . بعد فقدانه للأغلبية داخل الحزب ، شرع ماوتسي تونغ بالثورة الثقافية عام 1966 للاحتفاظ بالسلطة : فوقفت الجماهير الشعبية ـ وخاصة الشبان ـ ضد قيادة الحزب ، والجيش يشرف على الحركة ويوقفها عندما تبدو متجاوزة لمحركيها الأساسيين . أعيد تنظيم الحزب في عام 1969 بقيادة ماوية بالكامل . ولكن بعض العسكريين اعتقدوا أنهم أسياد الساعة . من هنا عزل المارشال Lin- Piao وأتباعه (1971) والعودة إلى مبدأ هيمنة السلطة المدنية (« لا يجب أن يخضع الحزب للبنادق ») التي بقيت حتى بعد وفاة ماو .

حول نظرية الدكتاتورية بصورة عامة انظر الفصل الثاني من القسم الثالث من هذا الكتاب . ـ حول دكتاتورية البروليتاريا انظر لينين « الدولة والثورة ، 1917 ؛ H. Marcuse ، الماركسية السوفياتية ، 1963 ؛ H. Kelsen ، النظرية السياسية للبلشفية ، بركلي ، 1949 . ـ حول النظريات الشيوعية للدولة ، انظر F.J. Kase ، ديمقراطية الشعب : مساهمة في دراسة النظرية الشيوعية للدولة والثورة ، Leyde ، 1968 و J.G. Collignon ، نظرية دولة الشعب بأكمله في الاتحاد السوفياتي ، 1967 ؛ حول التقارب في النظريات اليعقوبية ، انظر : A. Mestre, P. Guttinger ، دستورية يعقوبية ودستورية سوفياتية ، 1971 .

حول النظرية اليعقوبية للدكتاتورية الثورية ، انظر : A. Soboul Les sans-culottes parisiens en l'an II: mouvement populaire et gouvernement révolutionnaire, 1958 (عمل ضخم من 1170 صفحة ، مهم جداً) ؛ Gaston-Martin ، اليعقوبيون ، 1948 ؛ M. Bouloiseau ، لجنة السلام العام (1793 ـ 1795) ، 1962 ؛ أعمال مؤتمر روبسبيير (المؤتمر الدولي للعلوم التاريخية ، فيينا ، 1965) ، 1967 ؛ J. Massin ، روبسبيير ، 1960 ؛ A. Mathiez ، دراسات حول روبسبيير ؛ P. Deroclès, Saint Just ، أفكاره السياسية والاجتماعية ، 1937 ؛ A. Soboul, Saint Just ، نصوص مختارة ، 1957 ؛ R. Cobb ، الجيوش الثورية ، أداة إرهاب في المقاطعات ، لاهاي ، 1961 ـ 1963 ، جزءان ؛ F. Furet و D. Richet ، الثورة الفرنسية ، 1965 ـ 1966 ، جزءان ؛ A. Soboul ، ملخص في تاريخ الثورة الفرنسية ، 1962 ، والتواريخ الكلاسيكية للثورة الفرنسية ، خاصة للمؤلف A. Mathiez .

حول الحزب الواحد ، انظر : S. Huntington et C.M. Moore, Authoritarian politics in modern society: the dynamics of established one-party systems ، نيويورك ، 1971 .

حول تركيا الكمالية انظر المراجع الأخيرة من الفصل الثاني القسم الثالث من هذا الكتاب .
حول مصر وكوبا والصين انظر مراجع الفصل الأخير من هذا الكتاب .

2 ـ الأطر الدستورية

إن الأنظمة الاشتراكية تعمل بصورة عامة في أطر دستورية تشبه أطر أنظمة الديمقراطية الليبرالية . بصورة خاصة ، إنها ترتكز على الاقتراع الشامل ، على وجود برلمانات ، على دساتير وإعلانات حقوق تعلن الحريات الفردية ، الخ . لكن هذه الأطر الدستورية تنطوي على شائبة يتهم بها الماركسيون الدول الليبرالية : إنها شكلية إلى حد كبير ، أي أن النظام السياسي الفعلي هو مختلف عن المؤسسات التي يقيمها غير أنها تحتفظ رغم هذا بحقيقة ما . في الواقع ، إن الأنظمة السياسية الاشتراكية تجمع الأطر الدستورية الليبرالية ودكتاتورية الحزب في آن واحد .

الانتخابات الاستفتائية

إن دساتير البلدان الاشتراكية تطبق الاقتراع الشامل تُنتخَبُ السلطات المحلية على كل المستويات ، أعضاء البرلمان وأحياناً رئيس الجمهورية لكن الانتخابات تتم ضمن شروط مختلفة جداً عما هي الحال في الديمقراطيات الغربية : فعوض التمكن من الاختيار بين عدة مرشحين ، لا يستطيع الناخب إلا أن يختار المرشح الواحد أو لا يختاره . هامش حريته هو مختزل جداً . فالمناسبة السياسية الحقيقية لا تتم عند التصويت بل عند اختيار المرشحين .

۱ ـ الانتخاب ـ الاقرار

في الدول الاشتراكية ، الانتخاب هو انتخاب كاذب . فالمواطنون لا يختارون ممثلين ، لأن ليس لهم خيار ، ولكن يؤيدون انتخاب المرشح الواحد الذي تقدمه السلطات . بالنسبة للسلطات ، المشكلة إذن هي في الحصول على أوسع تأييد ممكن ، لإظهار إجماع المواطنين .

● اقرار المرشح الواحد ـ في الواقع ، يتم هذا الإقرار عموماً بصورة كاملة . إن الدول الاشتراكية تفتخر بأن المرشحين الواحدين ينالون 98٪ أو 99٪ وأحياناً 100٪ ليس فقط من الأصوات المعبّرة بل حتى من الناخبين المسجلين . يتلقى الغربيون هذه الأرقام بشك كبير ويلاحظون أن انتقال الناس ، والوفيات والأخطار الأكيدة تمنع

الوصول إلى دقة تفوق 95٪ في إقامة اللوائح الانتخابية . ففي كل مرة يُعلن فيها عن مشاركة انتخابية أعلى من هذه النسبة ، يمكن إبداء شكوك حول صحة الرقم المعلن . مع هذا ، وحتى لو أن نسب الاقرار هي « مدبّرة » لحاجيات الدعاوة ، فإن لا أحد يشك بضخامة الاقرار بصورة عامة : إن مواطنين البلدان الاشتراكية يقبلون المرشحين الذين يقدمون لهم .

إنهم ليسوا مرغمين على ذلك مادياً . إذا كان الامتناع عن التصويت يحمل مخاطر لأنه يمكن معرفة الممتنعين ، فإن الاقتراع الأبيض لا ينطوي على أية مخاطر لأنه مغفّل : والحال أنه يبدو أن سرية الاقتراع محترمة بشكل عام في الدول الاشتراكية . يُفسر قادة هذه الدول ضخامة الاقرار كدليل لانتساب المواطنين إلى المنظومة . وهذا لا يثير أية شكوك في بعض الحالات : مثلاً ، الغالبية العظمى للسوفيات تؤيد بالتأكيد نظام الاتحاد السوفياتي . ولكن من الممكن في حالات أخرى أن يكون هذا التأييد استسلامياً لأمر مفروض . فالمواطنون لا يملكون أية وسيلة لقلب النظام ويجب عليهم أن يذعنوا له ، حتى ولو كانت الأوراق البيضاء عديدة . التصويت الأبيض يستتبع ربما انتقاماً ضد الدوائر التي لجأت إليه : هناك مصلحة إذاً للتصويت للمرشح الرسمي . الآلية هي ذاتها التي استخدمها بعض المرشحين الديغوليين في الانتخابات التشريعية لعام 1967 و 1968 ، عندما أعلنوا الغاء المساعدات الحكومية للبلديات التي تصوت للمعارضة .

مع هذا ، فإن للاقرار حدوداً . إذا كان الشعب معارضاً تماماً للنظام ، الانتخاب يوفر له إمكانية إظهار ذلك : مثلاً ، كان يستحيل على M. Husack تنظيم انتخابات في تشيكوسلوفاكيا (ولهذا فقد تم التمديد للبرلمان) . هذا يفترض أن السخط الشعبي وصل إلى درجة متفجرة ، أو أن هناك أملاً في تيلبرر النظام بإظهار استقلالية الناخبين : وإلا ، فإن الشعور بعدم جدوى هذا السلوك تدفع إلى عدم القيام به . الوضع يختلف في الانتخابات المحلية ، حيث تأتي شخصية المرشحين قبل النظام من حيث الأهمية . ويتفق بانتظام أن الناخبين في الدول الاشتراكية يرفضون إقرار المرشحين الواحدين لوظائف المستشار البلدي . وهذا يحصل حتى في روسيا حيث لا ينتخب المرشحون لأنهم لم يحصلوا على أكثر من 50٪ من الأحداث المعبّرة ، ومن ضمنها الأحداث البيضاء ، مما يرغم على إجراء دورة اقتراع ثانية . في انتخابات السوفيات المحلية لعام 1969 ، كان هناك 145 مرشحاً رسمياً خاسراً (الأغلبية في القرى) مقابل 1717055 منتخباً .

● **تلطيف الترشيح الواحد** ـ تعرف منظومة الترشيح الواحد بعض التلطيفات في بعض البلدان الاشتراكية . أهمها عندما يتقدم مرشحون يمثلون عدة اتجاهات سياسية وليس مرشحون من ذات الحزب . هذا ما حصل كثيراً في الديمقراطيات الشعبية لأوروبا

أثناء الانتخابات الأولى الاستفتائية . بعد التحرير ، عرفت هذه البلدان انتخابات تعددية . من أجل فرض منظومة الانتخابات ـ الاقرار ، شكل الشيوعيون لوائح مشتركة مع الأحزاب الباقية ، التي كانت توفر لهؤلاء تمثيلاً واسعاً . تصلبت هذه المنظومة تدريجياً مع تضييق حيز الأحزاب الباقية وخاصة مع زوال استقلاليتها . في الاتحاد السوفياتي ، يشكل المرشحون الواحدون « كتلة من الشيوعيين وغير الحزبيين » : أي أن غير شيوعيين يتقدمون لمرشحين واحدين في بعض الدوائر : ولكنهم دوماً مخلصون للنظام .

يمكن أن نتصور أن الدول الاشتراكية تقبل بالتخلي عن مكان صغير للمعارضة ، التي لا تشكل خطراً على النظام لأنها تبقى أقلية جداً ، ولكنها تُعَوِّدُ على الحوار والنقد . لقد فعل ذلك كمال أتاتورك في تركيا في الثلاثينيات ، لتحقيق تطور فاتر نحو الديمقراطية . توجد منظومة من هذا النوع في بولونيا للفئة الصغيرة من النواب الكاثوليك الذين ينعمون باستقلال ما . تبدو الدول الاشتراكية غير مستعدة لتقبل ممارسة كهذه . إن مخاوف رجال آلة النظام إزاء كل نقد وكل حوار هي كبيرة جداً . فهم لا يخافون فقط امتداد الحركة بالعدوى . لا يقبلون أن يُنقدوا ، إذ أنهم مقتنعون بأنهم يملكون الحقيقة : نجد هذا الموقف العقلي نفسه عند الاكليروس الكاثوليكي التقليدي .

غير أن بعض الدول الاشتراكية تبدأ بتلطيف منظومة الترشيحات الواحدة . قرر القانون الانتخابي البولوني لعام 1956 أنه يجب أن يكون عدد المرشحين للانتخابات التشريعية أعلى من عدد المقاعد التي يجب ملؤها . تلعب هذه المنظومة في إطار اقتراع لائحي ، ويجب أن يتقدم كل المرشحين على ذات اللائحة ، بترتيب معين ، يُطبَّق إذا لم يظهر الناخب إرادة معاكسة : بهذا المعنى يُعتبر أنه قد صوت لمرشحي المراتب الأولى في اللائحة . لكن الناخبين يمكنهم تغيير هذا الترتيب بحرية ، ويفعل بعضهم ذلك . ففي الانتخابات النيابية لعام 1969 ، كان هناك 622 مرشحاً لـ 460 مقعداً ، لكن تم انتخاب كل الذين كانوا في المراتب الأولى . في يوغسلافيا ، ازدادت تعددية الترشيحات في إطار اقتراع احادي الاسم ، في عام 1969 : 179 مرشحاً لـ 120 مقعداً في المجلس الاجتماعي السياسي للجمعية الفدرالية ، و 780 مرشحاً لـ 360 مقعداً للغرف الاقتصادية الثلاث لذات الجمعية ، و 3910 مرشحاً لـ 2159 مقعداً لجمعيات الجمهوريات .

لقد جرت أحياناً مناقشة مسألة تعددية الترشيحات حتى في الاتحاد السوفياتي . وقد قال الأستاذ A.I. Lepechkine عام 1965 في « الدولة السوفياتية والقانون » أن « عدداً كبيراً من المقالات ومقترحات قراء المجلة ، تطرح مشكلة معرفة ما إذا كان من الأفضل

أن يكـون على ورقـة الاقتراع ليس فقط مـرشح واحـد بل عـدة مرشحـين لمقعـد شـاغـر واحد » ، ويضيف : « إن الصفة الديمقراطية لمنظومـة انتخابيـة لا تقاس فقط تبعـاً لعدد الترشيحات المسجلة على ورقة الاقتراع ـ واحد أو اثنين ـ ولكن يبقى صحيحاً أن المشكلة ليست ثـانويـة وأن حلها الصحيح في ظروفنـا ينطوي عـلى أهمية كـبيرة لتطويـر المبـادىء الديمقراطية للمنظومة الانتخابية السوفياتية » .

2 ـ اختيار المرشحين

في انتخابات ذات مرشحين واحدين ، لم تعد المرحلة المهمة واقعة في الانتخاب بل في تعيين المرشح . حسب شروطها ، أما أن تدخل الديمقراطية في المنظومة الانتخـابية . وأمـا أن تبقى هذه الأخـيرة دكتاتـورية بـالكامـل . تجد غـطين من المنظومـات في الدول الاشتراكية على هذا الصعيد .

● « اختيار الزمـلاء » ـ بالمعنى الـدقيق لهذه العبـارة ، اختيار الـزملاء يتم عنـدما يعـين السلف الخلفَ : هكذا في عهـد الانطونيـيين ، كان يتم تعيـين الأباطـرة الـرومـان حسب هذه الصيغة . تُطبّق هذه الصيغة أيضاً عندما يتقاعد زعيم حـزب سياسي ويعـين خلفه لاقتراعات اللجنة الإدارية أو المؤتمر . يجري نادراً تعيين المرشحـين للانتخـابات في الدول الاشتراكيـة تبعاً لصيغـة اختيار الـزملاء بـالمعنى المحصور لهـذه العبارة : إنـه ليس النائب السابق الذي يختار المرشح الذي سيحل محله . نستخدم هنا عبارة اختيار الـزملاء بمعنى أوسع : يُعين المرشحون إلى الانتخابات في الواقع من قبل النواة الحاكمة للدولة .

بصورة عامة ، إنه ليس اختيار زملاء (أو اختيار مُسْبق) مكشوف : من النادر أن يضـع مجلس الوَزراء أو الـدكتاتـور مباشرة لائحـة المرشحـين للانتخـابـات ، في الـدول الاشتراكية عموماً ، الحزب الواحد يضع هذه اللائحة أو يتم ذلك تحت إشرافـه الوثيق . إن واقعة أن الحزب مشعّب في كل أنحاء البلد وأن مناضليه الأسـاسيين عـلى إطلاع عـلى الرأي العام ، تسمح لهم إجراء انتخابات بفعـالية قصـوى . رسمياً ، يتم تعيـين الحزب للمرشحين بشكل جمعيات عامة للمنتسبين أو للجان ، على المستوى المحلي . لكن آليات المركزة الديمقراطيـة توفـر رقابـة كبيرة جـداً للقادة المـركزيـين للحزب ، « تقـترح » أسماء المرشحين للجمعيات واللجان ويتم اقرارها عمليـاً . تُطبق المنـظومة نفسهـا في الأحزاب السياسية للديمقراطيات الليبرالية لتعيين قادتها الداخليين ، وأحيانـاً لتعيين المـرشحين إلى الانتخابات .

● إمكانيات دمقرطة الاختيار ـ غير أنه توجد إمكانيات دمقرطة اختيار المـرشحين في الدول الاشتراكية . على هذا الصعيد ، تكتسب المنـظومة الـرسمية القـائمة في غـالبية

هذه الدول أهمية خاصة : إن حق تقديم مرشحين للانتخابات ، لا يملكه فقط الحزب الشيوعي ، ولكن أيضاً عدة تنظيمات اجتماعية : نقابات ، تعاونيات ، جمعيات شبابية ، تنظيمات نسائية ، تجمعات فنانين ومثقفين ، الخ . إذا كان كل تنظيم يختار مرشحه الخاص بعد نقاش مفتوح ، عبر اقتراع حر وسري لكل المنتسبين وإذا كان هذا الاختيار (أو الفرز) للمرشح من بين الأشخاص المعينين يتم على يد جمعية عامة تضم أعضاء أو مندوبي كل التنظيمات ، وكذلك بعد نقاش مفتوح وبالاقتراع السري ، يؤدي ذلك في هذه الحالة إلى منافسة حرة . ويمكن أن تساعد في توسيع هذه المنافسة اجتماعات الناخبين للقاء المرشحين قبل أن تتخذ التنظيمات موقفاً حول ترشيحهم .

لكن الأشياء لا تسير على هذا المنوال في الواقع . فجمعيات التنظيمات تتم في جو من اللقاءات الاستعراضية حيث يُهلّل للمرشح المعين مسبقاً . يُدعى الناخبون إلى لقاء كل المرشحين في آن معاً وفي الأجواء نفسها . توجه انتقادات إلى منظومة التعيين هذه ، حتى على المستوى الرسمي . لقد قدم المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي توصيات لتحسين تعيين المرشحين بالاتجاه الذي ذكرناه سالفاً . لكن على ما يبدو لم يتم تطبيقها في الواقع .

مركزة السلطات

نجد في الدول الاشتراكية جمعيات برلمانية تحد وتراقب الحكام كما في الديمقراطيات الليبرالية . لكن توزيع السلطات بين الحكومة والبرلمان هو مختلف تماماً . عوض فصل حقيقي للسلطات يضمن للبرلمان استقلالية ما ونفوذاً ما ، نجد في الدول الاشتراكية مركزة للسلطات لصالح الحكومة لا تترك للبرلمان إلا دوراً ضيقاً .

١ ـ وسائل مركزة السلطات

تُضمن مركزة السلطات بوسائل أساسية ثلاث : هيمنة الحزب على الدولة ؛ مبدأ وحدة « سلطة الدولة » ، النشاط الضعيف للبرلمان .

● **هيمنة الحزب على الدولة** ـ إنها لا توجد إلا في الدول الاشتراكية الخاضعة « لدكتاتورية حزب » . في هذه الأخيرة نجد جهازين سياسيين ، كل منهما يخضع لتراتبية : جهاز الدولة وجهاز الحزب . يتكون جهاز الدولة من واحدة أو عدة جمعيات ، مجلس وزراء وما يوازي رئيس الدولة ، أي إما رئيس جمهورية وإما جهاز جماعي ، البرزيديوم . يتألف جهاز إدارة الحزب في الأنظمة الشيوعية من لجنة مركزية ، والمكتب السياسي والأمانة التي يديرها « السكرتير الأول » أو « السكرتير العام » : مؤتمر الحزب هو الذي ينتخب هذه الأجهزة . بين هاتين التراتبيتين ، تراتبية الحزب تهيمن على الأخرى .

وهذا يعني أن أجهزة الدولة هي تابعة في الواقع لأجهزة الحزب . وبما أن الحزب هو ممركز ويخضع لنظام داخلي ، فإنه ينتج عن ذلك تمركز للسلطات قوي جداً : يضمن النظام الداخلي للحزب ومركزيته وحدة الرؤى والعمل لأجهزة الدولة على كل المستويات .

في هذه الأنظمة الاشتراكية ذات الدكتاتورية الحزبية ، تتخذ القرارات السياسية في الواقع أجهزة الحزب ويقتصر عمل الأجهزة الدستورية على اقرارها ، وذلك بإعطائها الشكل القانوني وقوة القانون . ينتج عن ذلك أن قادة البلد الفعليين هم زعماء الحزب لا القادة الرسميون للدولة . بصورة عامة ، تمتزج الوظيفتان بنوع من الاتحاد الشخصي . ولكن ليس دوماً : فقد كان ستالين حتى عام 1941 سكرتيراً عاماً للحزب فقط ، دون ملء وظيفة رسمية في الدولة ، مع أنه كان قائدها الفعلي . في حالة الاتحاد الشخصي ، تتفوق تراتبية الحزب على تراتبية الدولة : الرقم واحد في البلاد هو « الأمين العام » أو السكرتير الأول للحزب .

● **مبدأ وحدة « سلطة الدولة »** - ترتكز الديمقراطيات الليبرالية على مبدأ فصل السلطات ، الذي يقود إلى إنشاء جهاز مستقل بوجه الحكومة ، هو البرلمان مما يؤدي أيضاً إلى إنشاء تراتبية صارمة للقواعد القانونية التي تُخضع الأعمال التي تقوم بها الحكومة للقوانين التي يقترعها البرلمان . في الدكتاتوريات الاشتراكية ، لا يوجد هذا الفصل بين السلطات . وعلى نحو أصح : تَحُلُّ تراتبية عامودية بين « سلطة الدولة » التي تتخذ كل هذه القرارات السياسية و « إدارة الدولة » التي تطبقها بتفاصيلها ، تحل هذا التراتبية العامودية محل الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (الحكومية) التي تُقَسِّمُ بين جهازين يقعان الواحد بوجه الآخر ، أفقياً إذا صح التعبير ، حق اتخاذ القرارات ذات التوجه السياسي .

غير أنه يتم الاعلان في الدول الاشتراكية عن مبدأ الشرعية وعن تبعية القانون للأعمال التي تتخذها السلطات الحكومية والإدارية ، أقله منذ بضع سنوات ، بعد ثورة أكتوبر كان يُعتبر أن على القانون أن يكون خاضعاً كلياً للغرض الثوري ، مما يقود إلى ابعاد مبدأ الشرعية وتراتبية القواعد القانونية ، إذا تطلب هذا الغرض ذلك اليوم ، مع الابقاء على فكرة الغرض الثوري ، يجري تأكيد ضرورة احترام مبدأ شرعية وترتبية القواعد . لكن مؤسسات الديمقراطيات الاشتراكية تجعل هذا الاحترام أقل صرامة مما هو عليه في الديمقراطيات الليبرالية . ويأتي هذا أولاً من واقعة أن رقابة المحاكم لشرعية الأعمال الإدارية هي أقل تطوراً مما هي عليه في الغرب : عموماً ، إنها لا تتعلق إلا ببعض الأعمال الفردية وليس الأعمال النظامية ، غير أن هناك محكمة دستورية ، يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا تهدف إلى منع تجاوز الجمهوريات في هذه الدول الفدرالية

للسلطة المركزية . ويتعلق هذا أيضاً بواقع أن الدساتير هي بصورة عامة دساتير لينة ، تنشئها وتغيرها البرلمانات ، بالأشكال نفسها التي تنشأ وتُغير حسبها القوانين : إذاً ، إن تفوق الدستور لا يعني ما يستحق الذكر .

ولكن التخفيف من وطأة مبدأ الشرعية يتأتى خاصة من مفهوم « سلطة الدولة » التي تشمل في آن السلطة التشريعية والسلطة الحكومية البرلمان يقترع القوانين مبدئياً . ولكن في الاتحاد السوفياتي وفي عدة ديمقراطيات شعبية ، تنقسم « سلطة الدولة » بين البرلمان « والبرزيديوم » الذي ينتخبُه . يمارس البرزيديوم السلطة الحكومية أكثر بكثير من مجلس الوزراء التي يتولى فقط « إدارة الدولة » . تمارسُ السلطة النظامية الموكلة لمجلس الوزراء على مستوى التنفيذ : تقابلها في دولة أخرى القرارات الرسمية (arrêtés) وليس المراسيم (décrets) . لكن البريزديوم يستطيع ، خلال الفاصل بين دورات البرلمان ، اتخاذ قرارات لها قوة القانون ، تُطبَّق مباشرة ويقرها البرلمان بعد ذلك . وبما أن البرلمان يجلس قليلاً ، فإن أساس التشريع يُنشأ بهذه الطريقة . إن الخلط الفعلي بين الإجراءات التشريعية والقرارات الحكومية يخفف من أهمية مبدأ الشرعية .

يتم بشكل عام خلط سلطات البريزيديوم وسلطات البرلمان إذ أن البريزيديوم يقوم بالإنابة العامة للبرلمان حينما لا يكون هذا الأخير في فترة دورة . أكثر من جهاز متمايز عن البرلمان ، فإن البريزيديوم هو تفويض للأول : إنه يشكل « رئاسة » البرلمان إلى حد ما ، ويحل محل هذا الأخير بتفويض . نجد هنا تطبيقاً لمبدأ تفويض السلطات ، الذي ارتكزت عليه بداءة كل المنظومة السياسية في الاتحاد السوفياتي . كانت ترتكز الدساتير السوفياتية لعامي 1918 و 1924 على هرم من التفويضات . كان المواطنون ينتخبون السوفييت المحلية ، التي تنتخب مؤتمر السوفييت ، الذي ينتخب اللجنة المركزية التنفيذية ، التي تنتخب البريزيديوم في الدرجتين الأوليين ، إنه فقط اقتراع غير مباشر . في الدرجتين الأخيرتين ، إنه تفويض : تملك اللجنة المركزية التنفيذية ذات السلطات التي يملكها مؤتمر السوفييت ، وتمارسها خارج إطار الدورتين السنويتين لهذا الأخير ، ويملك البريزيديوم ذات السلطات التي تملكها اللجنة المركزية التنفيذية ، والتي يمارسها أيضاً خارج إطار اجتماعات هذه الأخيرة . تحتفظ الدساتير السوفياتية لعامي 1936 و 1977 ، وكثير من دساتير الديمقراطيات الشعبية بهذه المنظومة مع تبسيطها . نجد هنا بنية سلطات الكونفاسيون الفرنسي ودستور عام 1793 . يضمن هذا التفويض العامودي الذي يحل محل الفصل الأفقي مركزة السلطات .

● **النشاط الضعيف للبرلمان** ـ هذه المنظومة السابقة تنزع من البرلمان صلاحياته ،

لا سيما وأنه يجلس قليلاً في الدول الاشتراكية . في الاتحاد السوفياتي ، لا يجتمع السوفييت الأعلى إلا بضع أيام في السنة . ويحصل الشيء نفسه في الديمقراطيات الشعبية الأوروبية . في الصين ، تجتمع الجمعية الوطنية مرات أقل عدداً . إن جهاز الدولة الذي لا يجتمع أبداً تقريباً أو لا يجتمع إطلاقاً ، لا ينعم بالتأكيد بنفوذ كبير . وحده البرلمان اليوغسلافي يتمتع بنشاط أكبر .

غير أنه يجب التمييز بين الدورات المنعقدة بكامل الأعضاء من ناحية واللجان من ناحية أخرى . في الاتحاد السوفياتي وفي الديمقراطيات الشعبية لأوروبا ، إذا كانت الدورات المنعقدة بكامل الأعضاء نادرة وقصيرة ، فإن للثانية نشاطاً شبه دائم وكبير . من ناحية أخرى ، يلعب النواب دور الوسطاء بين الناخبين وإدارات دائرتهم من جهة ، والوزارات والمصالح المركزية من جهة أخرى . من خلال اجتماعات اللجان وتدخلات البرلمانيين ، تمارس برلمانات الدولة الاشتراكية رقابة كبيرة على النشاط الحكومي : في هذا المجال ، نشاطهم هو واقعي ومهم . ولكنها رقابة تفصيلية ، ذات طابع خاص وتقني ، وليس رقابة سياسية عامة . يمكننا تقريب هذا الأمر من « رسائل القراء » في الصحافة السوفياتية ، الذين ينتقدون برصانة الإدارات في نشاطها اليومي ، دون أن تنتقد الصحفُ السياسة العامة .

2 ـ حدود مركزة السلطات

تبقى مركزة السلطات رغم كل شيء محدودة في الدول الاشتراكية . يمكن أن نذكر على هذا الصعيد ثلاثة أنماط من المؤسسات المنتشرة إلى هذا الحد أو ذاك : الفدرالية ، التسيير الذاتي في القاعدة ، والـ « بروكوراتورا »/ La Procurature / .

● الفدرالية ـ تمت الفدرالية بعد ثورة أكتوبر كوسيلة لحل مشكلة القوميات . لقد كانت امبراطورية القياصرة قد دأبت على روسنة (Russification) الشعوب الدخيلة ، أي هيمنة قومية على القوميات الأخرى . على العكس ، يعترف النظام الشيوعي بحقوق كل قومية ، مما يقوده إلى فدرالية متميزة ، حيث تضمن الأهمية العددية لروسيا للقومية الروسية مكانة مهمة جداً . ثم تفيد المنظومة أيضاً لإدخال دول شيوعية جديدة في الاتحاد السوفياتي ، مثلاً ليتونيا وليتوانيا : ولقد تساءل البعض إذا لم يترجم انتشار الشيوعية بتعدد الدول ـ الأعضاء للاتحاد السوفياتي . لكن القومية كانت قوية جداً في الديمقراطيات الشعبية كي يكون ذلك ممكناً . على كل حال ، من غير الأكيد أن يكون الروس قد رغبوا في حل من شأنه جعلهم أقلية .

لا تمتد الفدرالية السوفياتية فقط إلى الدولة بل إلى الحزب أيضاً : لأنه يوجد حزب

شيوعي في كل جمهورية فدرالية ، تتجمع جميعها في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . غير أن مبدأ المركزية الديمقراطية يحد من نتائج الفدرالية في الحزب ، الذي يبقى موحداً بقوة . ربما أن الحزب هو النواة الحاكمة في كل جهاز الدولة ، فإن نشاطه يحد من مفاعيل الفدرالية فيه . سياسياً ، استقلالية الجمهوريات هي جد ضعيفة . إنها ضعيفة جداً أيضاً اقتصادياً : إذ أن آلية التخطيط تضمن مركزة كبيرة (جهود اللامركزية تتجه خاصة نحو وحدات الإنتاج) والفدرالية هي أكثر واقعية بكثير على المستوى الثقافي ، حيث بُذل مجهود كبير لتطوير اللغة والأدب والتاريخ لكل قومية في الاتحاد السوفياتي : وهذا ينمي عقليات وسلوكات متنوعة ينبغي أخذها بعين الاعتبار على المستوى السياسي ، إلى حد ما .

في يوغسلافيا الفدرالية تلقى تطبيقاً أكثر عمقاً ، حيث يسمح بالتقليل من التناحرات بين مختلف القوميات التي تتشكل منها البلاد (العرب ، الكرواتيون ، السلوفينيون ، الماسيدونيون macédonien ، الخ) ، والتي كانت عنيفة جداً قبل 1945 . إنها أيضاً عنصر نضالي ضد البيروقراطية ، طبقاً لمبادىء الشيوعية اليوغسلافية . غير أن استقلالية الجمهوريات الست التي تتألف منها البلاد يخفف الحزب الشيوعي من اهميتها ، والذي تعززت مركزيته عام 1974 .

وعلى العكس ، فالصين ليست دولة فدرالية . دستور 1975 يعلنها « دولة متعددة القوميات متحدة » (المادة الرابعة) . وحدها ، بعض المناطق تفيد من استقلالية ، مع بقائها « أجزاء غير قابلة للانفصال عن الجمهورية الشعبية للصين » .

● التسيير الذاتي ومنظومة المجالس - أثناء ثورة 1917 ، كان يرتكز النظام الشيوعي على هرم من « السوفييت » (أي المجالس) العمالية والجنود المشكلة في القاعدة من كل منشأة وفي كل وحدة عسكرية ، والتي تفوض ممثلين إلى المجالس المحلية ، المناطقية والوطنية . جهاز المجالس هذا هو الذي سمح بقيام الثورة ، مجتذباً شيئاً نشيئاً السلطة الفعلية على حساب الجمعية البرلمانية الرسمية ، حيث لم يكن يتمتع البلشفيك بالأغلبية : كان يسمى هذا « السلطة المزدوجة » . كانت المنظومة غامضة . فمن ناحية ، كانت تسمح بضمان تقسيم كبير جداً للسلطة ، كل مجلس يؤمن الإدارة الذاتية لمنشآته أو لوحدته ، والمجالس العليا تهتم فقط بالتنسيق بين المجموع . ولكنه كان يؤدي أيضاً إلى نتيجة معاكسة ، حين تجتذب المجالس العليا السلطة الفعلية وتُنتزع الاستقلالية من السوفييت (أو السوفييتيات القاعدية) لتغدو أجهزة انتخابية ليس إلا أن ضرورات الثورة دفعت في الاتجاه الثاني وقد أنشأ دستور 1918 مركزة كبيرة للسلطات خلف الظاهر الهرمي .

في غالبية الدول الاشتراكية الأخرى التي طبقت منظومة المجالس ، هذه الأخيرة انحرفت على النحو ذاته ، ما عدا في يوغسلافيا ، حيث تصلح كقاعدة للتسيير الذاتي لوحدات الإنتاج ولمتحدات العمل . كل واحدة من هذه الأخيرة لها مجلسها الخاص وهي تشكل دائرة انتخابية لتعيين النواب في المجلس الفدرالي . وتضاف إلى الفدرالية الإقليمية فدرالية اقتصادية ـ اجتماعية . عديد من الحركات الاشتراكية المسماة « يساروية » تعلن انتماءها لبنية مشابهة ، تؤدي إلى لا مركزية واسعة جداً عبر التسيير الذاتي للمنشآت والمجالس المستقلة : تلتقي هذه الحركات على هذا الصعيد مع طريق « الميكرو اشتراكية » أو الاشتراكية المصغرة (الذي درسناه سالفاً) . ولكن ، ما خلا يوغسلافيا ، قليلاً ما تطبق الدول الاشتراكية المنظومة .

● **البروكوراتورا (أو الوكيل)** ـ البروكوراتورا هي مؤسسة متميزة في الدكتاتوريات الاشتراكية ، وهي ذات مدلول غامض إنها من ناحية أداة مركزة تضمن التطبيق المتشاكل للقانون في كل أنحاء البلاد ، تحت رقابة الحزب ، مع التصدي للتأثيرات المحلية والبيرقراطية . من ناحية ثانية ، إنها وسيلة لمراقبة شرعية أعمال الإدارة وحماية الأفراد من التعسف . قارن البعض البروكوراتورا في البلدان الاشتراكية بالـ «Ombusman» في بعض الديمقراطيات الليبرالية . للمؤسستين مجال مشترك : درس شكاوى المواطنين . لكن البركوراتورا تتمتع بوظائف أكثر اتساعاً بكثير .

البركوراتورا هي مجموع من المصالح المركزة الموضوعة تحت سلطة وكيل عام (أو حاكم عام) ، الذي ينتخبه البرلمان في الاتحاد السوفياتي لمدة سبع سنوات (السوفيات الأعلى) : تتجه مدة هذا التفويض ، الاستثنائي جداً في البلاد الاشتراكية ، إلى التركيز على استقلالية الوكيل العام . يُعيَّن الوكيل العام لمدة خمس سنوات وكلاء الجمهوريات ، والأقاليم والمقاطعات والمدن ، ولكل منهم مصالح أو مكاتب إدارية تحت إشرافه . يوجد أيضاً تشكيلات خاصة للبروكوراتورا في الجيوش وفي معسكرات العمل ، الخ . الوكلاء هم مستقلون تماماً نظرياً : إنهم ليسوا أبداً ما يوازي النيابة العامة في فرنسا مثلاً .

يحضر الوكيل جلسات اللجان التنفيذية للسوفييت المحلية ، مما يسمح بتدارك الأعمال غير الشرعية . يفحص جميع الأعمال الإدارية ، والتي يجب أن يطلع على بعضها الزامياً قبل أن تصبح قابلة للتنفيذ . يمكن أن تُرفع أمامه شكاوى المواطنين وعرائضهم ضد خرق القانون . يجب على الوكيل أيضاً أن يشرف على تطبيق القوانين من قبل إدارات التحقيق والتحريات في المواد الجزائية : لا يمكن أن يتم أي توقيف دون موافقته . يكلّف الوكيل برقابة السجون ويمكنه أن يأمر بإخلاء سبيل الأشخاص الموقوفين بصورة

غير شرعية . أخيراً ، يلعب الوكلاء دور النيابة في الدعاوي الجنائية والمدنية : ان دورهم في هذه الأخيرة هو فعال جداً .

بصفتها نيابة عامة ومراقبة لشرعية التوقيفات والاعتقالات ، تتخذ البروكوراتورا بنفسها القرارات . وفي دورها في رقابة الإدارة ، ينشط الوكيل أساساً عبر « الاحتجاجات » أو « الادلاءات » . يقدم الاحتجاج ضد قرار ينقض الوكيل شرعيتهُ : يقدَّم إلى الإدارة التي اتخذت القرار أو إلى الإدارة الأعلى تراتبياً لا يوقف الاحتجاج تطبيق القرار ، ما عدا في بولونيا وفي تشيكوسلوفاكيا : طلب بعض القانونيين السوفيات أن يصبح الاحتجاج مُعلِّقاً في الاتحاد السوفياتي . تهدف الادلاءات إلى لفت أنظار أجهزة الدولة أو التنظيمات الاجتماعية على الأسباب التي سمحت بخرق القانون وعلى وسائل إلغائها . أخيراً ، يمكن أن يجري الوكيل ملاحقات جزائية ، إدارية أو نظامية بوجه مرتكبي أعمال غير شرعية .

حول مؤسسات البلدان الاشتراكية ، انظر : M. Lesage ، الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية ، 1970 (مع بيليوغرافيا مفصلة) ؛ R.B. Farrell (وآخرون) ، الزعماء السياسيون في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي ، شيكاغو ، 1970 ؛ T. Peter (وآخرون) ، The changing face of communism in Eastern Europe, Tucson, 1970, ؛ R. Lowenthal العالم الشيوعي ، نيويورك ، R. F. Staar, The Communist regimes in eastern Europe 1964 ، نيويورك ، 1967 ؛ J. Rothschild ، أوروبا الشرقية الشيوعية ، نيويورك ، 1964 ؛ H. Gordon-Schilling ، حكومات أوروبا الشرقية الشيوعية ، نيويورك ، 1966 ، جامعة ستراسبورغ ، أشكال الدولة الاشتراكية (مؤتمر عام 1966) ، 1968 .

حول مفاهيم القانون والشرعية ، انظر مفهومة الشرعية في البلدان الاشتراكية ، 1961 (دفاتر الأكاديمية البولونية للعلوم ، جزء XXI) ؛ J.N. Hazard et I. Schapiro ، المنظومة الشرعية السوفياتية ، نيويورك ، 1962 ؛ S.F. Ketchekian ، مدخل إلى القانون السوفياتي ، لوكسمبورغ ، 1958 ؛ J. Bellon ، القانون السوفياتي ، 1963 ؛ R. David et J.N. Hazard ، القانون السوفياتي ، 1954 ؛ جزءان ؛ A. Vychinski ، قانون الدولة السوفياتية ، نيويورك ، 1948 .

الفصل الثاني

أنماط الدكتاتوريات الاشتراكية

أُسِّست المنظومة الاشتراكية الحديثة الأولى في الاتحاد السوفياتي بعد ثورة 1917 . وكان من الطبيعي أن تصلح كنموذج للمنظومات الأخرى التي أسست بعد 1945 . لقد أتبع هذا النموذج عن قرب في الديمقراطيات الشعبية لأوروبا . وأبعد بكثير في الصين حتى قبل الثورة الثقافية لعام 1966 . وكذلك أتبع على نحو طفيف في الدكتاتوريات الاشتراكية الأخرى .

II - النظام السوفياتي

الاتحاد السوفياتي هو أول دولة اشتراكية في العالم ، على الأقل في العالم المعاصر : لقد كانت امبراطورية الانكا / Incas / في البيرو دولة اشتراكية على ما يبدو ، ولا نملك بشأنها معلومات دقيقة ، وقد طُبِّقت بعض القبائل البدائية شيوعية بدائية . طبق الاتحاد السوفياتي الاشتراكية بشكلها الماركسي . لكن ماركس قال إن الثورة الاشتراكية ستتم في البلدان المصنعة جداً ، وهذا ما لم يحصل . لم يكن إذن على النظام السوفياتي أن ينقل إلى الجماعة ملكية وسائل الإنتاج فقط ، بل أيضاً أن يحدثها . كانت معركة التصنيع لا تقل أهمية عن معركة التشاركية (أو الاشراكية) Socialisation ، إذ أن الاثنتين تمتا في آن واحد .

لا تحدد الماركسية أي نموذج من المؤسسات السياسية . أكدت فقط أنه بعد الثورة ستستخدم البروليتاريا جهاز الدولة الذي كانت البورجوازية تفيد منه للإبقاء على هيمنتها الطبقية ، ستستخدمه لغرض معاكس : الغاء الهيمنة الطبقية وحتى التمييز بين الطبقات . بالطبع ، كي تتكيف مع هذا الغرض الجديد ، يجب أن يتغير جهاز الدولة . لم تُحدَّد طبيعة هذه التكييفات . من هنا جاء التأييد لكومونة باريس لعام 1871 المرتكزة

على نزع السلاح من الشرطة والجيش واستبدالها بميليشيات شعبية ، وعلى استقلالية الجماعات المحلية ووحدات الإنتاج . لكن ضرورات الصراع ضد أعداء الثورة المدعومين من الغربيين ، ثم تصنيع بلاد شاسعة ، قد أدت إلى بنى مختلفة جداً .

1 ـ تطور المنظومة

عرفت روسيا السوفياتية أربعة دساتير منذ 1917 : دستور 1918 ، 1924 ، 1936 و 1977 . جميع الدساتير السوفياتية تبدأ باعلانات الحقوق التي تُستوحى فكرتها من الاعلانات الليبرالية الكلاسيكية ولكن محتواها مختلف : يأخذ تحديد المبادىء الاشتراكية المتعلقة بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وانهاء الاستغلال الرأسمالي ، والغاء الطبقات ، الخ ، مكاناً رئيسياً .

دستورا 1918 و 1924

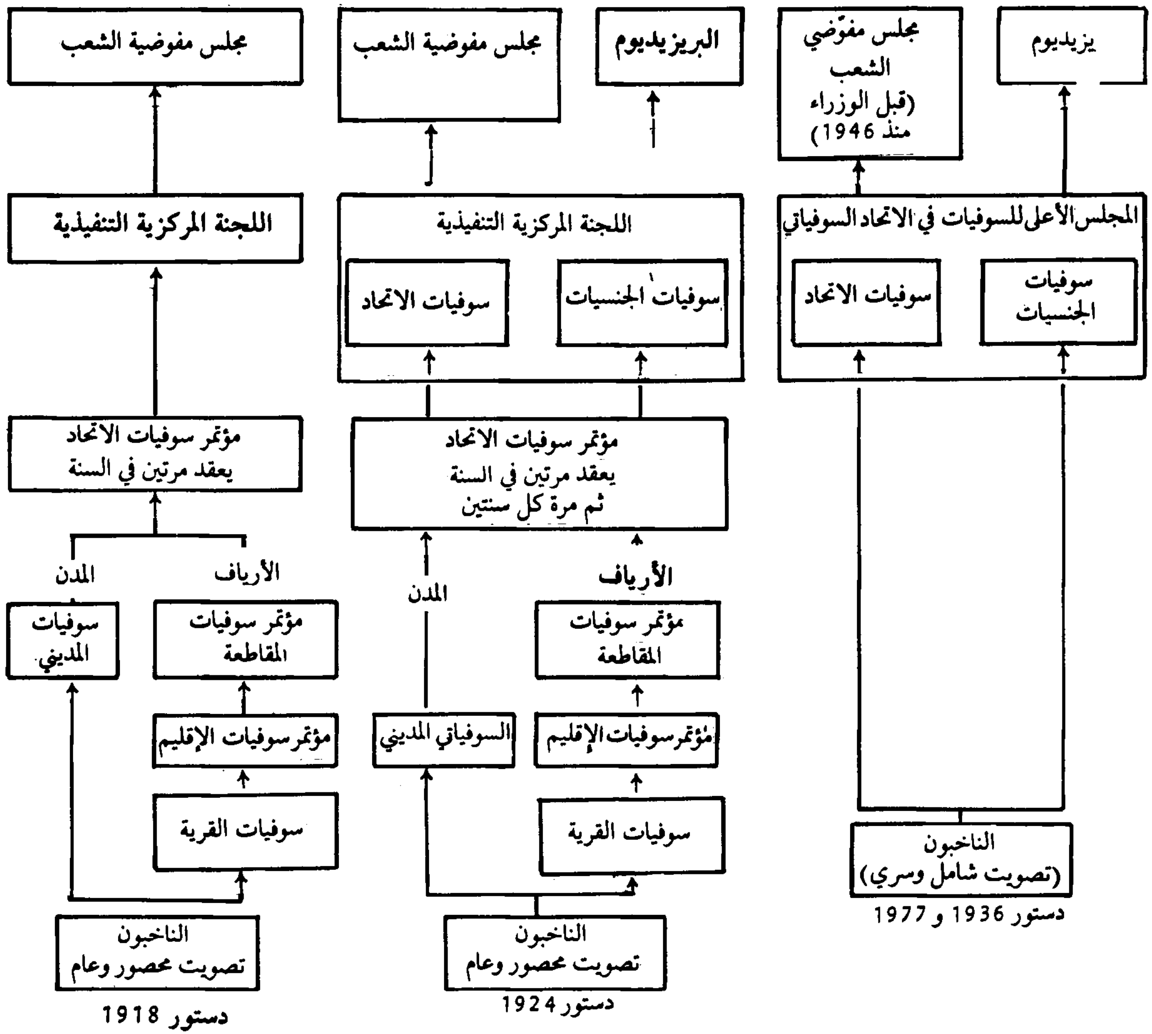
إنه من المفيد إجراء مقابلة بين دستوري هذه المرحلة الثورية والدساتير التالية .

١ ـ دستور ١٠ تموز ١٩١٨

يتميز بسمتين رئيسيتين : 1 ـ التضييقات على الاقتراع ؛ 2 ـ التنظيم الهرمي للسلطات . تجدر الإشارة إلى أن هذا الدستور يُطبَّق فقط في روسيا ، أي في واحدة من الدول التي شكّلت الاتحاد السوفياتي وهي أكبرها ، وستسمى مذ ذاك « الجمهورية الاشتراكية الفدرالية لروسيا » . مع سقوط الجيوش « البيضاء » ، سوف يكون لباقي الجمهوريات أيضاً دساتيرها الخاصة ، المنسوخة تقريباً عن نموذج الجمهورية الاشتراكية الفدرالية لروسيا : روسيا البيضاء شباط 1919 ، أوكرانيا في اذار 1919 ، أذربيجان في أيار 1921 ، أرمينيا وجيورجيا في شباط 1922 .

● **حدود الاقتراع ـ** بادىء الأمر ، الاقتراع هو محصور : فهو يقتصر على الذين يكسبون عيشهم بعمل إنتاجي ولا يستغلون عمل الآخرين ، بالإضافة إلى الجنود ورجال البحرية . لكن فئات اجتماعية أخرى ستحرم أكثر فأكثر صراحة من حقوقها الانتخابية : التجار والمالكون العقاريون ، الرهبان والكهنة ، البورجوازيون ، الموظفون القدماء ، قدامى الدرك والشرطة القيصرية ، أعضاء العائلة الأمبراطورية . ثم إنه اقتراع غير متساوٍ : تنتخب المدن نائباً عن 25000 ناخب ، والأرياف نائباً عن 125000 ساكن . إن نسبة الناخبين الريفيين بالنسبة لعدد السكان هي بالتأكيد أعلى من الخمس : وعدم المساواة هذه هي عكسية بالنسبة لما يحصل في كثير من الديمقراطيات الغربية ، حيث الأرياف هي فائقة التمثيل والمدن بخسة التمثيل ؛ وعلاوة على ذلك ، يجري الاعلان إلى

رسم - 7 - دساتير الاتحاد السوفياتي



حد ما عن عدم المساواة هذه ، عوض أن تكون مموهة إلى هذا الحد أو ذاك .

ثالثاً ، التصويت هو عام ، إنه يتم ، كما تحت الثورة الفرنسية ، عبر جمعيات انتخابية حيث يجري الاقتراع بالأيدي المرفوعة ، مع أو ضد اللائحة المقترحة . أخيراً ، إنه اقتراع غير مباشر . الوضعية تختلف في المدن والأرياف . هناك درجتان فقط للمدن .

أعضاء « مؤتمر سوفييت روسيا » ينتخبهم أعضاء سوفييت المدن ، الذين يُنتخبون بدورهم بالتصويت الشعبي . ولكن هناك أربع درجات للأرياف : ناخبون ← سوفييت القرية ← مؤتمر سوفييت المقاطعة أو القضاء ← مؤتمر سوفييت الاقليم ← مؤتمر سوفييت روسيا . تجدر الإشارة إلى أن مؤتمرات سوفييت المقاطعات والأقضية والأقاليم تضم ممثلين من المدن إلى جانب ممثلين عن الأرياف ، ودوماً بذات النسبة : مثلاً ، واحد عن 1000 ساكن في الأرياف وواحد عن 200 ناخب في المدن لمؤتمرات سوقييت المقاطعات . إن الطابع غير المباشر للاقتراع ينقل من عدم المساواة مع الانتقال من درجة إلى درجة .

● **التنظيم الهرمي للسلطات** ـ لقد أقام الدستور السوفياتي لعام 1918 تنضيداً عامودياً في عدة درجات بدل الفصل الأفقي للسلطات القائم في الأنظمة الليبرالية ، إذ أن كل السلطات هي متمركزة في كل درجة في القاعدة نحو « مؤتمر السوفييت » ، وهو بمثابة برلمان يضم عديداً من الأعضاء ، ينتخبون كما سلفنا الذكر ، ويجتمع مرتين في السنة . ينتخب بذاته « اللجنة المركزية التنفيذية » (200 عضو) التي تتمتع بالسلطات ذاتها التي يملكها هو ، عبر التفويض . اللجنة المركزية التنفيذية للسوفييت تنتخب بذاتها « مجلس مفوضي الشعب » التي يحكم الجمهورية : مجلس مفوضي الشعب « يعلم مباشرة اللجنة التنفيذية عن قراراته » ؛ كما يجب عليه أن يعرض لموافقتها القرارات التي لها « أهمية سياسية كبرى » . ابتداء من 1920 ، مجلس رئاسة اللجنة المركزية التنفيذية يقوم بمهام هذه الأخيرة أثناء الفاصل بين الدورات .

2 ـ دستور 31 كانون الثاني 1924

ينطوي على ثلاثة فوارق رئيسية مقارنة مع الدستور السابق : 1 ـ الطابع الفدرالي (أو الاتحادي) ؛ 2 ـ اضعاف درجة من درجات السلطة ؛ 3 ـ الثنائية المجلسية التي هي أحد مفاعيل البنية الفدرالية .

● **الطابع الفدرالي** ـ إن دستور عام 1924 هو الدستور الأول الذي يُطبق على مجموع الجمهوريات السوفياتية . لقد أعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في 29 كانون الأول 1922 من قِبَل مندوبي جمهوريات روسيا ، اكرانيا ، روسيا البيضاء

والفدرالية ما وراء القوقازية » (التي تضم الازربدجيان ، أرمينيا ، وجيورجيا) . عقد المؤتمر الأول لسوفييت الاتحاد في 30 كانون الأول 1922 ، انتخب اللجنة المركزية التنفيذية الأولى للاتحاد ، التي اعتنقت دستور 6 تموز 1923 ، بعد إدخال المعاهدة المتعلقة بتشكيل الاتحاد السوفياتي . لقد أقر المؤتمر الثاني لسوفييت الاتحاد هذا الدستور في 31 كانون الثاني 1924 .

● **المجلسان ـ الدرجة الأولى من السلطة ، مؤتمر سوفييت الاتحاد يفقد من** أهميته : لم يعد يجتمع إلا مرة واحدة في السنة بدل المرتين (ولاحقاً ، مرة كل سنتين) . ينزع إلى أن يصير مجرد جهاز انتخابي « للجنة المركزية التنفيذية » ، التي تصبح هي ذاتها البرلمان الحقيقي للاتحاد . كما في جميع البرلمانات الفدرالية ، تضم اللجنة المركزية التنفيذية مجلسين : سوفييت الاتحاد ، التي يكون عدد نوابها تناسبياً نعدد السكان في كل دولة ، وسوفييت القوميات الذي يضم عدداً مماثلاً من الأعضاء لكل جمهورية فدرالية .

في قمة الهرم ، يوجد دوماً جهازان : مجلس مفوضي الشعب والبريزيديوم . يتشكل هذا الأخير من مكاتب هذين المجلسين ، ينضاف إليهم تسعة أعضاء منتخبين في جلسة مشتركة : يضم عدداً من الرؤساء مطابقاً لعدد الجمهوريات الفدرالية التي تقوم بوظائفها بالتناوب ، يمارس البريزيديوم دوماً وظائف اللجنة المركزية التنفيذية أثناء المدة الفاصلة بين الدورات ، لاعباً دور رئيس الدولة بالصورة الجماعية .

دستورا 1936 و 1977

دستورا 1936 و 1977 هما قريبان من بعضهما البعض بما يخص المؤسسات . وهي تختلف خاصة في إعلاناتها للمبادىء والحقوق .

١ ـ دستور 5 كانون الأول 1936

أسمي لردح طويل من الزمن « الدستور الستاليني » ، ولكنه عاش 24 سنة بعد وفاة مؤسسه .

● **التجديدات بالنسبة لدستوري 1918 و 1924 ـ يحتوي دستور 1936 على** تجديدين أساسيين : إقامة الاقتراع الشامل والالغاء التام لدرجة مؤتمر سوفييت الاتحاد . لا يظهر التجديد الثاني بوضوح ، إذ أن اسم مؤتمر الاتحاد قد أعطي للجنة المركزية التنفيذية ، حيث زال مؤتمر الاتحاد القديم . ويمكن ربط هذا الزوال بالإصلاح الأول المتعلق باقرار الاقتراع الشامل . هذا الإصلاح هدف من ناحية إلى إلغاء حالات عدم الأهلية الانتخابية لبعض الفئات الاجتماعية ومن ناحية ثانية لإلغاء عدم المساواة بين المدن

والأرياف ، وأخيراً إلى إلغاء الطابع غير المباشر للاقتراع . كان طبيعياً أن يزول المؤتمر القديم للاتحاد الذي لم يعدُ عن كونه درجة انتخابية إضافية .

تغييرات دستور عام 1936 ـ في حياة ستالين ، التغيير الرئيسي هو تغيير عام 1946 الذي أحل تسمية « وزراء » محل « مفوضي الشعب » : هذا التغيير يُشَكِّلُ جزءاً من الجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي لكي يعطي لنفسه صبغة بورجوازية جديرة بالاحترام .

بعد وفاة ستالين عام 1953 ، تمت بعض التعديلات المهمة . بعضها كان فقط مؤقتاً : اعتبرت نتائجها غير جيدة ، فتمت العودة إلى المنظومة القديمة . هذه هي حالة الاختزال الكثيف لعدد الوزراء في آذار 1953 ، والذي ألغي في السنة التالية . وخاصة هذه هي حالة الإصلاحات الكبرى التي قام بها خروتشيف Khroutchev في الأعوام 1957 ـ 1963 مستبدلاً الوزراء الاقتصاديين بـ « لجان الدول » ومنشئاً في كل منطقة مجلساً للاقتصاد الوطني أو «Sovnarkhoses» : كان المقصود إعطاء حرية أكبر للقطاع الاقتصادي إزاء السلطة السياسية ، والتخفيف من مركزة الاقتصاد باتجاه المناطق وتوسيع استقلالية المنشآت .

إصلاحات أخرى استمرت طويلاً . مثلاً نذكر تنظيم المنظومة الفدرالية . فمن ناحية ، ازدادت سلطات الجمهوريات الفدرالية . في السابق ، كان يدخل تشريع الإجراءات القضائية ، والقانون الجزائي والقانون المدني ضمن صلاحية الفدرالية ، مذ ذاك ، تكتفي هذه « بطرح مبادىء التشريع » في مواد الأصول الإجرائية ، والقانون المدني ، والقانون الجزائي ، وقانون العائلة والزواج ؛ الجمهوريات الاتحادية حصلت أيضاً على صلاحية اتخاذ القرارات بشأن تنظيمها الإداري . ولكن من ناحية أخرى عُززت الروابط بين الجمهوريات الاتحادية والاتحاد ، وذلك بإقرار أن رؤساء مجالس الجمهوريات يشكلون جزءاً لا يتجزأ من مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

2 ـ دستور 7 تشرين الأول 1977

إن اعتناق السوفييت الأعلى للاتحاد السوفياتي لهذا الدستور الجديد قد كرس تطورات عديدة تمت في المجتمع السوفياتي منذ 1936 . لكن دستور 1977 لم يغير هذه المؤسسات إلا قليلاً .

● « دولة الشعب كله » ـ يستبدل الدستور الجديد مفهومة دولة دكتاتورية البروليتاريا بمفهومة « دولة الشعب كله » . هذا المصطلح الجديد يعود إلى خروتشيف الذي كان أكد في عام 1961 أن تطور الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي يفترض شكلاً

جديداً للدولة . ديباجة الدستور توضح أهمية التخلي عن مفهومة دكتاتورية البروليتاريا : هـذا التخلي لا يعني مـوقفاً سلبيـاً معيناً من السمـة الضرورية لهـذه الدكتـاتوريـة كطريق للانتقال نحو الاشتراكية ، بل إرادة التعبير عن أن في الاتحاد السوفياتي قد تم التوصل إلى هذا الهدف : « الوحدة الاجتماعية ، السياسية والأيديولوجية للمجتمع السوفيـاتي ، التي تُكون الطبقة العاملة عنصرهـا المحرك . بعـد تنفيذ مهـام دكتاتـورية الـبروليتاريـا تنفيذاً كاملاً ، تصبح الدولة السوفياتية دولة الشعب بأكمله .

● **تعزيز المركزة** ـ لقد أُبقي على مبدأ الفدرالية في الدستور الجديد ؛ كما كـرر حق الجمهوريات في الانفصال . غير أن وجـود « شعب سوفيـاتي » تؤكد عليـه الديبـاجة هـو متنـاقض مع وجـود مُعلَن لأمم وقوميـات مختلفـة . تجـدر الإشـارة إلى أنـه ، إذا كـانت صـلاحيات الجمهـوريات الفـدرالية غـير موضحـة ، فـإنـه لا يـوجـد أي تحـديـد دقيق لصلاحيات الفدرالية . من نـاحية ثـانية ، تـزول الصلاحيـة التي يمنحها دسـتـور 1936 للجمهوريات في استخدام قواهما المسلحة الخاصة .

● **أولـوية الحـزب** ـ تتأكـد بوضـوح أكبر تبعيـة الدولـة بالنسبـة للحزب . يقـرر الدستور الجديد أن المجتمع بمجمله يجب أن يكون محكـوماً عـلى صورة الحـزب ، حسب مبادىء المركزية الديمقراطية . وبموازاة ذلك ، يتأكد بأكـثر قوة من السـابق دور الحزب في المجتمع : فيما كان دستور 1936 قد قدمه كـ « نواة موجهة لكـل التنظيـمات الاجتماعيـة والحكومية » ، إلا أن النص الجـديد يكـرر ذلك ويحـدده كـ « قوة تـدير وتـوجه المجتمـع السوفياتي ، العنصر المركزي لمنظومته السياسية » . وكـذلك تجـدر الإشارة إلى أنـه ، إذا كـان دستورا 1918 و 1924 يجهـلان وجود الحـزب وأن دستور 1936 ذكـره في الفعـل المكرّس للـ « حقوق والحريات » ، فإن الدستور الجديد يذكر دورهُ منذ المـادة 6 ، ضمن « أسس النظام السياسي ، الاجتماعي والاقتصادي » .

أخيراً ، وهذه هي سمة معبرة عن المكانة المهمة المخصصة للأيديولوجيـا : لقد تم تحديد الحريات بالنسبة لهذه الأيديولوجيـا . هكذا ، فـإن المادة 50 تنص عـلى أن حريـة التعبير ، والاجتماع والصحافة والمؤتمرات والمسيرات تمارس طبقاً لمصالح العمال ومن أجل تمتين النظام الاشتراكي .

2 ـ النظام السوفياتي الحالي

الاتحاد السوفياتي هو بلد شاسع : 22 مليون كلم^2 (مرتان الصين ، ثـلاث مرات الولايات المتحـدة ، 38 مرة فـرنسا) و 234 مليـون ساكن . انـه يشكـل دولـة ، ولكن فدرالية دول ، لكل منها حكومتها ومؤسسـاتها : حكـومة ومؤسسـات فدراليـة تنسق بين

المجموع . في الواقع ، السلطة الفدرالية هي قوية جداً ولا تنعم الدول بأية استقلالية ، أقله في المجال السياسي

الفدرالية(*)

يضم الاتحاد السوفياتي 15 « جمهورية فدرالية » (لقد تم التوصل تدريجياً إلى هذا العدد : كان هناك 4 جمهوريات في عام 1922 ، 6 عام 1924 ، 7 عام 1929 ، 12 عام 1936 ، 16 عام 1940 ؛ تحولت الجمهورية الكاريلية ـ الفنلندية إلى جمهورية كاريليا المستقلة Carélie ، وأدمجت كما هي في الجمهوريات الروسية .

٦ ـ المتحدات الفدرالية المختلفة

تشكل الجمهوريات الخمس عشرة بالتحديد الدول الأعضاء للاتحاد ؛ إنها متساوية في القانون ؛ إنها تستطيع نظرياً أن تخرج من الاتحاد ؛ حتى إنه يحق لها بتمثيل دبلوماسي مختلف عن الاتحاد السوفياتي (في الواقع ، وحدها أوكرانيا وبييلوروسيا استخدمتا هذا الحق حتى الآن) .

لكن فدرالية الاتحاد السوفياتي هي فدرالية معقدة : في داخل بعض الجمهوريات الفدرالية نجد « جمهوريات مستقلة » ، « مناطق مستقلة » ، « ومقاطعات مستقلة » . للجمهوريات المستقلة دساتيرها الخاصة وحكوماتها الخاصة . تتمتع المناطق المستقلة فقط بوضعية إدارية / Statut / . اما المقاطعات المستقلة فهي تقسيمات تبررها فقط أوضاع تاريخية ولم يعد لها أهمية فعلية . غير أن الجمهوريات المستقلة والمناطق المستقلة والمقاطعات المستقلة ترسل جميعها ممثلين إلى سوفييت القوميات ، غير ممثلي الجمهورية الفدرالية التي تشكل جزءاً منها . يجب الإشارة إلى أن هذه التقسيمات هي جد لينة ومتنوعة : 11 من 15 جمهورية فدرالية لا تضم لا جمهوريات مستقلة ولا مناطق مستقلة . واحدة فقط (روسيا) تضم مقاطعات مستقلة . في أي حال ، لا تفيد من الاستقلالية إلا أقسام من أراضي بعض الجمهوريات الفدرالية : سلطات الجمهورية الفدرالية تدير مباشرة البقية .

يجب أن نضيف أنه توجد عدم مساواة فعلية كبيرة بين الخمس عشرة جمهورية فدرالية . احداها ، روسيا (التي تحمل اسم « الجمهورية الاتحادية ») تضم حوالى 60٪ من مجموع السكان وتشمل على أراضيها 16 « جمهورية مستقلة » (من أصل مجموع

(*) نذكر بأن الكلام قبل انهيار الشيوعية واستقلال بعض الجمهوريات السوفياتية .

20) ؛ 5 مناطق مستقلة (على 8) ومجموع العشر مقاطعات المستقلة . إنها تتمتع بنفوذ هائل في برلمان الاتحاد .

2 ـ مؤسسات الجمهوريات الفدرالية

بالاجمال ، هذه المؤسسات هي صورة طبق الأصل عن مؤسسات الفدرالية ، كما هي الحال في غالبية الدول الفدرالية . الجمهوريات الفدرالية تقيم بنفسها دساتيرها ولكنها تُرغم على الخضوع للمبادىء التي يطرحها على هذا الصعيد الدستور الفدرالي .

أجهزة الجمهوريات هي : سوفييت أعلى ، بريزيديوم ومجلس وزراء . لا يضم السوفييت الأعلى إلا مجلساً واحداً ، حتى ولو كانت الجمهورية الفدرالية تجمع في داخلها عدة جمهوريات مستقلة (كما هي حالة روسيا) : للجمهوريات المستقلة تمثيل خاص داخل السوفييت الأعلى للاتحاد السوفياتي ، ولكن ليس داخل السوفييت الأعلى للجمهورية الفدرالية . لا يوجد إذاً فعلياً عدة درجات في الفدرالية السوفياتية .

إن وحدة الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي تضمن مركزة ضيقة لسياسة الفدرالية وتحد كثيراً من الاستقلالية الحكومية للجمهوريات الفدرالية . ليست الفدرالية الروسية حقيقة عميقة على نحو أساسي إلا على المستوى الثقافي هنا ، لقد تم بذل مجهود كبير حتى يصبح الاتحاد السوفياتي فعلاً « دولة متعددة القوميات » حسب العبارة السوفياتية . القطيعة واضحة مع سياسة الروسنة التي كان يتبعها القياصرة . اللغات ، الآداب ، الفنون الوطنية ، جميعها نمت بقوة وهي تُبقي في كل أرجاء الاتحاد السوفياتي تنوعاً كبيراً في أساليب الحياة .

الأجهزة الفدرالية

الأجهزة السياسية الفدرالية هي ثلاثة : السوفييت الأعلى ، البريزيديوم ومجلس الوزراء .

١ ـ السوفييت الأعلى

يتألف من مجلسين ، على نمط كل البرلمانات الفدرالية . الأول ، يسمى سوفييت القوميات ، يمثل الدول ـ الأعضاء : وهو يضم 32 نائباً لكل جمهورية فدرالية ، 11 لكل جمهورية مستقلة و 5 لكل منطقة مستقلة ، وواحداً لكل مقاطعة مستقلة ، أي مجموع 750 نائباً (من أجل هذا العدد ، المجموع الذي تشكله الجمهورية الفدرالية لروسيا والجمهوريات المستقلة والمناطق المستقلة والمقاطعات المستقلة القائمة على أراضيها هو 243 نائباً) . المجلس الثاني يسمى سوفييت الاتحاد ويضم نواباً منتخبين في إطار

دوائر تضم جميعها عدد السكان نفسه ؛ مجموع نواب سوفييت القوميات هو 750 عضواً ، مثل عدد سوفييت القوميات .

● الاقتراع هو شامل ، متساو ، مباشر وسري - السن المؤهلة للانتخاب هو 18 سنة ؛ الانتخابات العامة تتم كل خمس سنوات ؛ نظرياً ، النظام الانتخابي هو نظام الاقتراع الأغلبي بدورتين . لكن لائحة واحدة تقدم للناخبين ، هي لائحة « كتلة الشيوعيين وغير الحزبيين » . إن تحضير هذه اللائحة هو معقد إلى حد كبير . يحق لتنظيمات مختلفة أن تقدم مرشحين : الحزب ، النقابات ، التعاونيات ، التنظيمات الشبابية ، الجمعيات الثقافية ، الخ . تُعقد سلسلة من الجمعيات الانتخابية التحضيرية قبل الاعداد النهائي للائحة الواحدة . تجدر الإشارة إلى أنه يمكن عزل النواب بتصويت من الناخبين .

يتمتع المجلسان بصلاحيات متساوية - يجلسان في أغلب الأحيان معاً : تبدأ الدورة باجتماعات منفصلة لتحديد جدول الأعمال وتستمر باجتماعات مشتركة . يصوتان على الموازنة والقوانين ، ويجب أن تُقر النصوص في كل مجلس بالأغلبية البسيطة . يمكنهما أن يوجها الأسئلة والاستجوابات للوزراء وينشآ لجان تحقيق . في حال نشوء خلاف بينهما (لم تحصل هذه الحالة أبداً) يصارُ إلى تأليف لجنة مصالحة على قاعدة التمثيل المتساوي : وإذا لم يتم التوصل إلى نتيجة ، يُشرع بقراءة ثانية . في ظل دستور عام 1936 ، إذا استمر الخلاف ، يحل البريزيديوم السوفييت الأعلى ويأمر بإجراء انتخابات جديدة . لا يلحظ دستور 1977 هذه الحل في هذه الحالة : في حالة الخلاف بين المجلسين ، يرجأ بحث المسألة إلى الدوزة التالية للسوفييت الأعلى أو أن هذا الأخير يطرحها على الاستفتاء .

● صلاحيات السوفييت الأعلى - هي في آن معاً واسعة جداً وهشة . نظرياً ، إنه السلطة الرئيسية في الاتحاد السوفياتي ويمسك بجميع السلطات . وبما أنه لا يوجد في الاتحاد السوفياتي تمييز حقيقي بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، فإن السوفييت الأعلى يمكنه اتخاذ القرارات في جميع الحقول ، دون أي حصر . ولكن عملياً ، سلطته ضعيفة . قليلاً ما ينعقد : يلحظ الدستور دورتين سنويتين ، ولكن غالباً لا تعقد إلا دورة واحدة ؛ في أي حال ، تدوم اجتماعات السوفييت الأعلى دوماً أقل من أسبوع في السنة . يُصوّت على الموازنة وتقُر القراراتُ التي اتخذها البريزيديوم : في الحقيقة يمارس هذا الأخير غالبية صلاحيات السوفييت الأعلى . غير أن مناقشة الموازنة وخاصة نشاط اللجان يسمحان بمراقبة عمل وإدارة الوزراء .

2 ـ البريزيديوم

إنه جهاز متميز لا يقابله أي جهاز مما يوجد في البلدان الغربية . إنه يتشكل من رئيس ، نائب ـ رئيس أول ، 15 نائب رئيس ، سكرتير و 21 عضواً ، أي 39 شخصاً ؛ هناك نائب رئيس للجمهورية الفدرالية ، مما يبقي نهجاً فدرالياً ما على هذا المستوى من السلطة . ينتخب السوفييت الأعلى المنعقد بمجلسيه أعضاء البريزيديوم . لقد تم إقرار إنشاء مركز نائب ـ رئيس أول يسمح للرئيس بأن يفوض للشخص الذي يتبوؤه الصلاحيات التي يشاء ، تم هذا الاقرار بهدف تعيين ليونيد بريجنيف في هذا المركز ، الذي كان في ذلك الحين سكرتيراً عاماً للحزب : مما يعزز قوة الحزب في الدولة .

● **ان سلطات البريزيديوم ـ هي فئتان** : منها ما يتطابق مع الوظيفة العادية لرئيس الدولة : حق العفو ، منح الأوسمة والألقاب التشريفية ، تعيين السفراء ، تلقي أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، دعوة السوفييت الأعلى (التي يجب أن تتم مرتين في السنة) ، مشاركة في تعيين الوزراء (بريزيديوم يعينهم ويعزلهم في المدة الفاصلة بين دورتين للسوفييت الأعلى) . ومنها ما هو ذو طبيعة مختلفة جداً : على هذا الصعيد ، يملك البريزيديوم أربع فئات من الصلاحيات المهمة جداً . أولاً ، الوزراء هم مسؤولون أمام البريزيديوم أثناء الفاصل بين دورات السوفييت الأعلى : يستطيع البريزيديوم حتى عزلهم وتعيين البدائل ، شريطة اقرار ذلك من قبل السوفييت . ثانياً ، بإمكانه « تفسير » القوانين (ولكن ليس إكمالها بقرارات وزارية أو أنظمة ، لأن هذه الصلاحية تنتمي لمجلس الوزراء) . ثالثاً ، إنه يملك حق الغاء القرارات الوزارية أو القرارات العادية غير الشرعية التي يتخذها مجلس وزراء الاتحاد أو مجالس الجمهوريات الفدرالية . تجدر الإشارة إلى الخلط الذي يدخل هنا بين السلطة التنفيذية والقضائية : تفسير القوانين وشرعية الأعمال الإدارية هي عادة من صلاحية قاضٍ ، في فرنسا ، هذه الصلاحيات تُمنح للمحاكم وخاصة لمجلس الشورى . أخيراً ، البريزيديوم يلعب دوراً مهماً في الحقل الدبلوماسي والعسكري : يعيّن قائد الجيش ، يعلن التعبئة ، يقرّ المعاهدات ويعلن الحرب في غياب السوفييت الأعلى .

● **أهمية البريزيديوم** ـ في الواقع إنه الجهاز الدستوري الأكثر أهمية . إنه يمارس بالتضامن مع السوفييت الأعلى « سلطة الدولة » أي سلطة اتخاذ القرارات السياسية ، تشريعية كانت أم حكومية . في هذا الإطار ، يمارس وحده السلطات الخاصة التي حددناها لتونا . لكنه يضمن أيضاً انابة السوفييت الأعلى ، الذي يمارس سلطاته أثناء المدة الفاصلة بين الدورات ، أي دوماً تقريباً ، لأن السوفييت الأعلى يجلس أقل من

أسبوع في السنة . نجد هنا ظاهرة التفويض الأساسية التي ميزت المؤسسات السوفياتية منذ نشأتها ، هذه البنية العامودية للسلطة ، المتعارضة مع المفاهيم الغربية للفصل « الأفقي » (تشريعي ، تنفيذي ، قضائي) . نذكر في الوقت نفسه الاتجاه إلى صعود السلطة نحو قمة الهرم : لم يعد اليوم للسوفييت الأعلى أهمية أكبر مما يُمنح لمؤتمر السوفييت في دستوري 1918 و 1924 : لكن السلطة انتقلت عملياً من « اللجنة المركزية التنفيذية » المؤلفة من 200 عضو إلى بريزيديوم مؤلف من 39 عضواً

3 ـ مجلس الوزراء

يُسمى هكذا منذ 1946 : حتى ذلك الحين ، احتفظ بالتسمية الثورية : مجلس « مفوضي الشعب » . يعين السوفييت الأعلى (أو البريزيديوم) الوزراء ويمكن أن يعزلهم (إنهم مسؤولون أمام السوفييت الأعلى أو البريزيديوم) .

● **السمة الإدارية** ـ مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ليس حكومة بالمعنى الغربي للكلمة : إنه لا يمارس السلطة التنفيذية التي هي جزء من « سلطة الدولة » وتذهب إلى البريزيديوم والسوفييت الأعلى . فهو الجهاز الأعلى في « إدارة الدولة » : أي أنه يضمن تطبيق القرارات التي يتخذها السوفييت الأعلى والبريزيديوم . من ناحية ثانية ، يتمتع بسلطة على أعضائه الخاصين : يمكنه أن يلغي أوامرهم وتعليماتهم . لديه أيضاً سلطة تراتبية على مجالس وزراء الجمهوريات الفدرالية ، التي يمكنه تعليق (وليس الغاء) قراراتها الوزارية وقراراتها العادية .

● **بنية المجلس** ـ عدد الوزراء هو كبير جداً : علاوة على الرئيس ، ونواب الرؤساء الأوائل ونواب الرؤساء ، يضم الوزراء (الأكثر عدداً من الوزراء الفرنسيين ، بالتأكيد ، لأن الاتحاد السوفياتي هو دولة اشتراكية حيث كل الاقتصاد هو جماعي) ، ورؤساء « لجان الدولة » والخمسة عشر رئيس لمجلس الجمهوريات الفدرالية . الوزراء أنفسهم هم فئتان : الوزراء « الفدراليون » الذين يديرون مباشرة مصلحة عامة فدرالية على مجمل أراضي الاتحاد ، والوزراء « الفدراليون الجمهوريون » الذين ينسقون بين أعمال وزراء كل جمهورية فدرالية ، للخدمات والمصالح العامة التي تدخل ضمن صلاحية الدول الأعضاء . إن مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي هو هرمي إلى حد كبير لأنه يضم منذ 1977 جهازاً دائماً ، جهازاً أساسياً للمؤسسة ، مؤلفاً من رئيس مجلس الوزراء ، من نواب الرؤساء الأول ومن نواب الرؤساء ؛ أنه بريزيديوم مجلس الوزراء .

الحزب الشيوعي

الاتحاد السوفياتي هو دكتاتورية حزب : ولقد تشكلت الدكتاتوريات الحزبية

الأخرى من النمط الشيوعي على منواله . تُعلن وحدة الحزب رسمياً (انظر المادة 6 من الدستور المذكورة أعلاه) . وهي تتأتى من غياب الطبقات الاجتماعية . « بما أنه لا يوجد طبقات ، ويبقى وحده فارق بسيط ، غير جوهري البتة ، في مختلف شرائح المجتمع الاشتراكي ، لن يكون هناك أرض خصبة لإنشاء أحزاب تتصارع مع أخرى . حيث لا يوجد تعددية طبقات ، لن يكون هناك تعددية أحزاب ، لأن الحزب ليس إلا جزءاً صغيراً من طبقة » (ستالين ، مقابلة في عام 1947) .

٦ ـ أعضاء الحزب

لم يكف الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي عن الازدياد عددياً : من 240000 عضو في عام 1917 ، وصل إلى مليون عام 1926 ، 2,2 مليون عام 1931 ، 3,5 مليون عام 1933 . ثم هبط إلى 1,9 مليون عام 1938 ، ليصعد إلى 4 ملايين عام 1940 ، 5,7 عام 1945 ، و 6,8 عام 1952 ، و 7,2 عام 1956 . كان يعد عام 1971 ، 13810089 عضو و 645232 طالب انتساب .

● **الدخول في الحزب** ـ تقليدياً ، الدخول إلى الحزب منظّم بصرامة . كل من يود الدخول في الحزب عليه أن يحصل على كفالة ثلاثة أعضاء في الحزب منذ ثلاث سنوات على الأقل ، يعرفونه وعملوا معه منذ سنة على الأقل . يتخذ قرار القبول التنظيمُ الأولي للحزب ، بأغلبية الثلثين ، ويقره تنظيم المقاطعة أو المدينة : إن حضور الكافلين في المداولة هو ضروري . إذا كان القرار إيجابياً ، يجب أن يمضي المرشح فترة تدريبية مدتها 5 سنوات كـ « طالب انتساب » . عند انتهاء هذه الفترة التدريبية ، تبدأ من جديد اجراءات الكفالة والامتحان في التنظيمات القاعدية : إذا جاء القرار إيجابياً ، يصبح طالب الانتساب فعلياً عضواً في الحزب . حتى سن 23 سنة لا يمكن الدخول في الحزب إلا بواسطة التنظيم الشبابي ، الـ « كومسومول » / Komsomols / .

يبدو أن دستور 1977 يرغب في فتح أبواب الحزب على نحو أوسع ؛ فيما كان دستور 1936 يحصر الدخول إلى الحزب بالمواطنين الأكثر نشاطاً ووعياً ، فإن دستور 1977 يجهل هذا المطلب ويكتفي بالقول بأن « الحزب يوجد للشعب وفي خدمة الشعب » .

● **واجبات الأعضاء** ـ حتى 1939 ، كان الحزب خاضعاً من ناحية ثانية لعمليات « تطهير » دورية ، تقررها اللجنة المركزية : يمثل كل أعضائه أمام لجان تطهير ، تقرر طرد بعضهم : تطهير عام 1922 ـ 1924 أسقط عدد الأعضاء من 732500 إلى 472000 عضو ؛ وسنة 1934 ـ 1938 من 3550000 إلى 1920000 عضو . منذ

1939 ، ألغيت منظومة التطهيرات الجماعية وأعطيت ضمانات للأعضاء ضد عمليات الطرد الفردي ؛ ثم تعززت بإصلاح الوضعيات لعام 1961 . غير أن أعضاء الحزب يخضعون لواجبات صارمة جداً : عضوية الحزب تستتبع واجبات وفوائد . نذكر من ناحية ثانية ، منذ بضع سنوات ، إرادة تخفيف الصفة الطبقية للدخول إلى الحزب : عوض أن يتم تحديده كـ « الطليعة المنظمة للطبقة العاملة لهذه البلاد » ، فقد حددته وضعيات Statuts 1952 كالتالي : إنه تشارك نضالي حر للشيوعيين ، تحركهم العقلية ذاتها ، ويضم أفراداً من الطبقة العاملة من الفلاحين الكادحين والعمال المثقفين » .

2 ـ تنظيم الحزب

يخضع الحزب الشيوعي السوفياتي للنظام ذاته الذي تخضع إليه كل الأحزاب الشيوعية في العالم ، على قاعدة خلايا المصانع ، والمنشآت ، والأحياء والقرى ، الخ . كل خلايا اقليم معين تشكل « شعاعاً » ؛ ثم تنضم الأشعة في مناطق ومجموع المناطق تشكل « الحزب » في كل جمهورية فدرالية ؛ أحزاب الجمهوريات الفدرالية تشكل الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . يُنتخب كل القادة : ولكن في الواقع ، تقديم المركز « واختيار الزملاء » يعملان ، كما في جميع الأحزاب .

● مركزية الحزب هي قوية جداً ـ يجب أن تخضع الأقلية للأغلبية ولقرارات الأجهزة العليا طابع « مطلق والزامي » بالنسبة للأجهزة الدنيا ، تتألف الإدارة المركزية للحزب من ثلاثة أجهزة دائمة : اللجنة المركزية ، المكتب السياسي والسكرتيريا . تبقى السلطة العليا المؤتمر الذي يجتمع كل ثلاث سنوات مبدئياً (ولكن لم ينعقد أي مؤتمر بين 1939 و 1952) . يضم المؤتمر مندوبين من جميع السلطات المحلية : انها جمعية واسعة جداً ، دورها الأساسي هو تغيير الوضعيات (أو الأنظمة) وتحديد سياسة الحزب وانتخاب اللجنة المركزية . اللجنة المركزية هي نوع من البرلمان الدائم للحزب ، المؤلف من حوالى 200 عضو ومن أكثر من 150 طالب انتساب : لا يلتئم إلا في دورات قصيرة ومتباعدة . الجهاد الحاكم الرئيسي هو المكتب السياسي أو « البوليتبورو » ، الذي يضم حوالى عشرين عضواً وطالب انتساب مفترض : تنتخبه اللجنة المركزية ، وكذلك السكرتيريا (12 عضواً ، من بينهم السكرتير العام) ولجنة المراقبة .

● تتأرجح قيادة الحزب بين قطبين ـ « القيادة الجماعية » والقيادة الفردية . رسمياً ، يقود الحزب مبدأُ القيادة الجماعية ، الذي طرحه لينين وتم تأكيده بعد وفاة ستالين : المكتب السياسي هو الذي يمارس هذه القيادة الجماعية . غير أن السكرتيريا التي تشرف على جهاز الحزب هي من الأهمية بحيث أن السكرتير العام الذي يشرف عليه يملُكُ الوسائل التي يمكن أن تجعل منه دكتاتوراً : ستالين هو مثال لهذا الانحراف ، الذي

كان فيما بعد موضوع نقد تحت عنوان « عبودية الفرد أو الشخصية » .

لقد بُذلت جهود كبيرة لإبقاء القيادة الجماعية بعد وفاة ستالين . وقد شكلت أحد أسباب عزل نيكيتا خروتشيف عام 1964 . ولكننا نشهد اليوم ظاهرة عكسية : نشاط ليونيد بريجنيف يبدو متجهاً نحو تعزيز لمركزة السلطات لصالح السكرتيريا العامة .

في هذا الكتاب نعرض للاتحاد السوفياتي كما ورد في طبعة 1991 الأصلية . أما اليوم ، يتغير وجه الاتحاد السوفياتي جذرياً ، يوماً بعد يوم ، بعد احداث 19 آب 1991 ، تلك الأيام الثلاث التي هزت العالم . إنها قطيعة مع النظام الشيوعي السابق ؛ ما يجدر قوله الآن ونحن في خضم هذه الأحداث المتسارعة ، هو أن لا أحد يستطيع التكهن بما سيحصل في المستقبل في هذه البلاد . في الحقيقة ، هذه القطيعة بدأت مع البروسترويكا عام 1989 . هل ستستقل جميع الجمهوريات السوفياتية ، وأي شكل سيتخذه النظام الجديد ، هل ما حصل هو قطيعة مع الشيوعية أم مع الستالينية أم مع الاثنتين ؟

حول النظام السياسي للاتحاد السوفياتي ، انظر : P. Gélard ، المنظومات السياسية للدول الاشتراكية ، جزء I : النمط السوفياتي ، 1975 ؛ M. Lesage ، المؤسسات السوفياتية ، سلسلة «Que sais-je?» ، 1975 ؛ H. Chambre ، ديمقراطية وسلطة اشتراكية في الاتحاد السوفياتي : مهام حالية ، في متفرقات بوردو ، 1976 ، والاتحاد السوفياتي : مدخل إلى دراسة مؤسساته طبعة ثانية ، 1966 ؛ I.I. Kis ، الفدرالية السوفياتية ، خصائصها التصنيفية ، أوتاوا ، 1975 ؛ والمجموعة السنوية الجماعية ، الاتحاد السوفياتي (قانون ، اقتصاد ، علم اجتماع ، سياسة ، ثقافة) ؛ في اللغة الانكليزية ، انظر : A. G. Meyer ، المنظومة السياسية السوفياتية ، نيويورك ، 1965 ؛ L. Schapiro ، حكومة وسياسات الاتحاد السوفياتي ، لندن ، طبعة ثانية ، 1967 ؛ F.L. Schuman ، الحكم في الاتحاد السوفياتي ، نيويورك ، 1961 ؛ J.N. Hazard ، المنظومة السوفياتية للحكم ، شيكاغو ، طبعة رابعة ، 1968 ؛ D. Scott, Russians political institutions ، طبعة رابعة ، لندن ، 1969 ؛ J. Armstrong, Ideology politics and Government in the Soviet Union ، نيويورك ، 1962 ؛ Z. Brzezinski et S. Huntigton, Political power USA- URSS ، نيويورك ، 1965 ؛ R.A. Bauer, A. Inkeles, C. Kluckhohn, How the Soviet system works ، كمبردج ، 1957 ؛ انظر أيضاً : H. Mac Closky et J.A. Turner, The Soviet dictatorship ، نيويورك ، 1961 ؛ R. Conquest, Power and policy in the USSR ، لندن ، 1956 ؛ البرلمان السوفياتي (موجز) ، موسكو ، 1967 . ـ أيضاً I. Deutscher ، ستالين (ترجمة فرنسية) ، 1953 ، و B. Souvarine ، ستالين ، 1935 . ـ G. Walter ، لينين ، 1950 (ببليوغرافيا) ، وأصول الشيوعية ، 1935 ؛ B.D. Wolff ، لينين وتروتسكي ، 1952 ؛ لينين ، تروتسكي ، ستالين ، 1953 . ـ حول الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي : تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، موسكو ، 1964 (طبعة سوفياتية رسمية) ؛ L. Schapiro ، من لينين إلى ستالين : تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي (ترجمة فرنسية) ، 1967 ؛ P. Broue ، الحزب

البلشفيكي ، 1963 ؛ T.H. Rigby, Communist party membership in the USSR (1917 ـ 1967) ، بـرنسـتـون ، 1968 ؛ Nathan Leites, The operational code of politburo ، بيويورك ، 1951 ؛ Z.K. Brzezinski, The permanent purge ، كمبردج ، (ماساتشوستس) ، 1956 ؛ والوثائق التي نشرها التوثيق الفرنسي (D.F) ، لاسيما بمناسة المؤتمرات (خاصـة حول المؤتمر الثاني والعشرين : تعليقات أجنبية ، الاتحاد السوفياتي ، عـدد 232 ، 25 تشرين 1961 ؛ ملاحظات ودراسات وثائقية ، الأعداد 2844 و2879) ؛ انظر أيضاً المقالة الرئيسية التي نشرتها مجلة Partinaïa Jyzn في تشرين الأول 1947 حول تاريخ وحياة الحزب (مترجمة في مقالات ووثـائق ، 4 كانـون الثاني 1948 ، العـدد 1168) . ـ حـول تنظيمات الجماهير ، انـظر : C.A. Jampolskaja ، المنظمات الاجتماعية ومشاركية الدولة، تـرجمة فـرنسية ، 1968 ؛ P. Gélard ، أسس التنظيمات الجماهيرية في الاتحاد السوفيـاتي ، 1965 ؛ T. Lowit ، النقابية من النمط السوفيـاتي ، 1971 . ـ حـول الـرأي العام ، انظر : A. Inkeles ، الرأي العام في روسيا السوفيـاتية (تـرجمة فـرنسية) 1956 ، و A. In-keles et R.A. Bauer ، المواطن السوفيـاتي ، كمـبردج (مـاسـاتشـوستس) ، 1959 ، مستنـدة إلى الشهادات المنهجية لمواطنين سوفيات لاجئين إلى الغرب . ـ حـول بدايـات المنظومـة السوفيـاتية ، انـظر الكتـاب الايحائي الصغير بقلم P. et I. Sorlin ، لينين ، تـروتسكي ، ستالين (1921 ـ 1927) ، 1961 . ـ حول المجتمع السوفياتي ، P. Sorlin ، المجتمع السوفياتي ، طبعة ثانية ، 1967 .

إزالة الستالينية . ـ إزالة أو نزع الستالينية هي في آن معاً نقد طرق ستالين واستبدالها بـطرق أكثر تحررية . ولقد ظهرت عبر إزالة تماثيل ستالين وإلغاء ذكر اسمـه وأعمالـه ، وتغيير أسماء المدن التي كـانت مكرسة له (ستالينغراد) وسمي جسده من ضريح الساحة الحمراء ، المخصص من جـديد للينـين وحده (تشرين الأول 1961) .

يمكننا أن نميز عدة مراحل على هذا الصعيد . أولاً ، هناك ثلاث سنـوات من نزع الستالينية عـلى نحو كتوم . ثم ، جاء المؤتمر العشرون للحزب (كانون الثاني 1956) ليشكل قطيعة عنيفة مع الدكتاتور الـراحل : استنكـر تقريـر سري لخروتشيف جـرائم ستـالين (نُشـر لاحقـاً ، هـذا النص هـو وثيقـة استثنـائية : انـظر ترجمتها في التوثيق الفـرنسي ، ملاحظات ودراسات وثـائقيـة ، العـدد 2189 ، 23 حزيران 1956) . ـ فُتحت مرحلة ثالثة بعد ثورات أكتوبر 1956 في بولونيا وهنغـاريا . كُبحت ظـاهرة « نـزع الستالينيـة » ؛ وخف الاتجاه إلى « لـبرلة » النـظام . على نحـو موازٍ ، قضى خـروتشيف على كـل منازعيه (مالنكوف ومولوتوف وثم جوكوف) ومركز سلطته الفعلية في يديـه رغم مبدأ القيـادة الجماعيـة ، ولكن استعيدت حركة « نزع الستالينية » مع المؤتمر الثاني والعشرين للحزب (أكتوبر 1961) الـذي قرر سحب جسد ستالين من ضريح الساحة الحمراء .

منذ عزل خروتشيف (1964) كُبحت من جديـد حركـة « نزع الستـالينية » . في هـذه السنوات الأخيرة ، نلاحظ على العكس تشدداً (الحكم على الكاتبين يوري ودانيـال عام 1967 ، الاحتجـاجات ضـد غزو تشيكـوسلوفاكيـا عام 1968 ، الـخ) . هذا التشـدد الداخـلي يتطابق مـع تشدد في السيـاسة الخارجية التي يشكلٰ غزو تشيكوسلوفاكيا ظاهرتها الأكـثر وضوحـاً . ـ حول التـوق إلى الحريـة ، انظر : A.D. Sakharov ، الحرية الفكرية في الاتحاد السوفياتي والتعايش ، ترجمة فرنسية ، 1969 .

حـول الاتحاد السـوفياتي منـذ وفاة ستـالين ، انـظر : J. Elleinstein ، تاريـخ الاتحاد السـوفياتي

(خاصة الجزء 4 : الاتحاد السوفياتي المعاصر) ، 1975 ؛ B. Lazitch ، تقرير خروتشيف وتاريخه ، 1976 ؛ L. Brejnev ، الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في صراعه من أجل وحدة القوى الثورية والسلمية ، موسكو ، 1975 ، خطابات ورسائل (1967 - 1976) ، 1976 ؛ A. Besonçon, ، Court traité de soviétologie à usage des autorités civiles, militaires et religieuses 1976 ؛ P. Daix ، اشتراكية الصمت : تاريخ الاتحاد بما هو سر دولة ، 1976 ؛ A. Nove ، هل يوجد طبقة حاكمة في الاتحاد السوفياتي ؟ مجلة l'Est ، 1975 ، عدد 4 ؛ G. Boffa ، من ستالين إلى خروتشيف ، 1961 ؛ M. Tatu ، السلطة في الاتحاد السوفياتي : من خروتشيف إلى القيادة الجماعية ، 1965 ؛ R. Conquest, Russia after Krushchev ، نيويورك ، 1965 ؛ اندريه سخاروف ، الحرية الفكرية في الاتحاد السوفياتي والتعايش ، ترجمة ، 1969 ، سلسلة «Idées» ؛ B. Nicolaevski ، القادة السوفيات والصراع من أجل السلطة ، 1969 ؛ I Deutsher ، روسيا بعد ستالين (ترجمة فرنسية) ، 1954 ؛ K.S. Karol ، خروتشيف والغرب ، 1960 ؛ مقالة H. Chambre ، نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1956 ، ص 770 ؛ العدد الخاص من المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، كانون الأول ، 1967 . - حول الارهاب الستاليني ، R. Conquest , The great terror: stalin's purge of the Thirties ، نيويورك ، 1968 ، B. Nicolaevski, The crims of the Stalin era ، نيويورك ، 1956 .

II - الدكتاتوريات الاشتراكية الأخرى

جميع الدكتاتوريات الاشتراكية الأخرى تستوحي أنظمتها نوعا ما من النظام الذي أقامه لينين بعد ثورة 1917 . لكن التقليد ذهب بعيداً أحياناً . خاصة في الديمقراطيات الشعبية الأوروبية . هو أقل في يوغسلافيا وأكثر من ذلك في الصين وفي الدكتاتوريات الاشتراكية للعالم الثالث .

1 - دكتاتوريات أوروبا الشرقية

إن الدكتاتوريات الاشتراكية لأوروبا الشرقية هي متجانسة إلى حد كبير ، من حيث المجال الجغرافي ، والتقاليد التاريخية ، ومستوى التنمية وظروف إقامة الاشتراكية . إنها تقع في أوروبا الوسطى هذه حيث كانت النزاعات متعددة عبر التاريخ ، حيث اختلطت الأعراق والتقاليد الثقافية ، حيث لم تجد الديمقراطية الليبرالية أرضاً خصبة لها (في المانيا الشرقية ، دامت 14 سنة ، من 1919 إلى 1933 ؛ في تشيكوسلوفاكيا 18 سنة ، من 1920 إلى 1938 ؛ ولم تشتغل أبداً في الأمكنة الأخرى فعلياً) . كانت المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا البلدين الوحيدين المصنعين قبل مجيء الاشتراكية : بقيت الديمقراطيات الشعبية الأخرى ذات هيمنة زراعية وبلدان نصف نامية . ما خلا يوغسلافيا ، لم تقم الاشتراكية بثورة داخلية بل بضغط خارجي ، إذ أن المنطقة كانت موضوعة تحت نفوذ الاتحاد السوفياتي طبقاً للاتفاقات المعقودة بين الحلفاء في طهران ، يالطا وبوتسدام / Potsdam / ومحتلة من قبل الجيوش السوفياتية .

هذا العنصر الأخير هو أساسي . لا تنتجُ أنظمة أوروبا الشرقية فقط عن أوضاع وحاجيات وإرادات الشعوب التي تُطبَّق فيها بل أيضاً تقررها إرادة موسكو . على هذا الصعيد يمكن أن نقارن وضع أوروبا إزاء الاتحاد السوفياتي بوضع أميركا اللاتينية ازاء الولايات المتحدة . غير أن هناك احدى هذه الديمقراطيات الشعبية نجحت في انتزاع استقلالها منذ 1948 : يوغسلافيا . إن نظامها السياسي تمايز تدريجاً عن الأنظمة الأخرى ويجب درسه على نحو منفصل .

الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية

هناك درجات للأرثوذكسية وتظهر رومانيا استقلالاً كبيراً في السياسة الخارجية . ولكن جميع الديمقراطيات الشعبية التي ندرسها تبقى حليفة للاتحاد السوفياتي في حلف فرصوفيا وتطبق نظاماً شيوعياً من النمط السوفياتي ، توجد بعض الفوارق الشكلية في المؤسسات : مثلاً ، في بعض الديمقراطيات الشعبية يوجد رئيس جمهورية وليس بريزيديوم(بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا) ؛ أغلبيتها ليست دولاً فدرالية (انها في الواقع دول صغيرة جداً) . تبقى هذه الفوارق ثانوية . وأهم منها تلك الفوارق السياسية المتعلقة بدرجة « اللبرلة » : لا يمكن فهمها إلا من خلال تاريخ الديمقراطيات الشعبية .

١ ـ المؤسسات الدستورية

لقد تكونت مؤسسات الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية في مرحلتين .

● **المؤسسات المؤقتة 1945 ـ 1948** ـ من 1945 إلى 1948 عرفت بلدان أوروبا الوسطى أنظمة مؤقتة . احتفظت بعضها بأجهزتها السياسية التقليدية ، من أمثال تشيكوسلوفاكيا حيث أعاد الرئيس Benés الدستور الديمقراطي ورومانيا حيث كان يحكم الملك ميشال . في بولونيا ، وحسب الدستور المؤقت لعام 1947 ، ينتخب البرلمان رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات ، ورئيساً لمجلس الوزراء على نمط الأنظمة البرلمانية ؛ وفي هنغاريا ، أقام قانون 31 كانون الثاني 1936 أيضاً رئيساً للجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة بوجه البرلمان ومجلس الوزراء . هكذا تحتفظ المؤسسات بالاجمال بأشكال الديمقراطيات الغربية . غير أنه ، على هذا الصعيد ، ثمة فوارق عديدة يجب إيضاحها : في تشيكوسلوفاكيا ، التشابه مع الديمقراطيات الكلاسيكية يصل إلى حده الأقصى ؛ على العكس ، إنه ضعيف في بلغاريا . تعتنق يوغسلافيا منذ 1946 دستوراً منسوخاً تماماً عن النمط السوفياتي .

● **الدساتير من النمط السوفياتي** ـ ابتداء من 1948 حيث بدأت الأنظمة تتشدد ، اعتنقت الديمقراطيات الشعبية دساتير جديدة منسوخة إلى حد ما عن النمط السوفياتي : بلغاريا في كانون الأول 1947 ، تشيكوسلوفاكيا في حزيران 1948 ، هنغاريا في عام

1949 ، بولونيا ورومانيا في عام 1952 . هذا النسخ عن النمط السوفياتي هو أكثر جلاء في دساتير السلسلة الثانية (1952) أكثر منها في السلسلة الأولى (1947 ـ 1949) . ما عدا تشيكوسلوفاكيا ، نجد الصورة الدستورية ذاتها التي نجدها في الاتحاد السوفياتي : برلمان ، بريزيديوم ، مجلس وزراء . ولكن ، بما أن هذه البلدان هي ضيقة المساحة وذات بنية اتحادية ، فإن البرلمان لا يضم إلا مجلساً واحداً . تسميات الأجهزة هي متنوعة وتأخذ بعين الاعتبار التقاليد المحلية : البرلمان يسمى Diète في بولونيا ، Sobranié في بلغاريا ، جمعية وطنية في هنغاريا ، جمعية وطنية كبرى في رومانيا . البريزيديوم يتخذ رسمياً هذه التسمية ذات الأصل السوفياتي في بلغاريا ، هنغاريا ورومانيا ؛ لكنه يسمى مجلس الدولة في بولونيا . بين الأجهزة الثلاثة ، تتوزع السلطات عامودياً ، بالتفويض ، وليس أفقياً : لا يوجد فصل للسلطات بالمعنى الغربي للكلمة .

تتميز تشيكوسلوفاكيا بشكل خاص . بين جميع بلدان أوروبا الوسطى ، فقد كانت البلد الوحيد الذي اشتغلت فيه فعلياً منظومة ديمقراطية كلاسيكية بين 1929 و 1939 . بعد انقلاب 1948 ، احتفظ الدستور الجديد لـ 9 حزيران 1948 بأطر هذا النظام . اعلان الحقوق الموضوع في أول الدستور يشبه الاعلانات الغربية أكثر بكثير مما يشبه المبادىء المدونة في أول دساتير الديمقراطيات الشعبية الأخرى أو دستور الاتحاد السوفياتي . فإن نصوصها جاءت أكثر اعتدالاً بكثير ، أقل ثورية بكثير ، أقل « اشتراكية » بكثير ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحتل مكاناً أصغر وأقل جوهرية ؛ لا نجد أي إشارة إلى الدور القائد للطبقة العاملة ، إلى المسيرة نحو الاشتراكية ، الخ . إن المنظومة السياسية نفسها هي نظام برلماني . تنتخب الجمعية الوطنية رئيس الجمهورية ، الذي هو رئيس الدولة من النمط الغربي . وهو يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ؛ الوزراء مسؤولة أمام الجمعية الوطنية ، التي يمكنه أمامها طرح مسألة حجب الثقة ؛ كما يمكنها أن تطلب من رئيس الدولة حل الجمعية الوطنية .

2 ـ الحياة السياسية

يمكن تمييز ثلاث مراحل في الحياة السياسية للديمقراطيات الشعبية .

● **النظام المختلط من 1945 ـ 1948** ـ إنه وسطي بين الديمقراطية الليبرالية والمنظومة الشيوعية . ويظهر هذا أولاً في المؤسسات ، كما رأينا سالفاً . يظهر أيضاً في نظام الأحزاب الذي يمزج التعددية الحزبية والحزب الواحد . لقد تحالف الحزب الشيوعي في المقاومة مع أحزاب أخرى تحت شعار الجبهة القومية أو الوطنية : يحاول الهيمنة كلياً على حلفائه . « والجبهات » تسمح له بتمويه نظام حزب واحد خلف واجهة التعددية الحزبية : لكنه لم ينجح في ذلك دوماً في تلك الفترة ، وكان حلفاؤه يحتفظون باستقلالية كبيرة على درجات متفاوتة . من ناحية ثانية ، لم تقبل بعض الأحزاب الدخول

في الجبهات : بل ظلت بمواجهتها ، وبعض هذه الأحزاب ـ لأسيما الأحزاب الزراعية ـ الريفية ، النافذة في البلدان الريفية أساساً ـ تنعم بأهمية كبيرة : في بلغاريا وفي بولونيا مثلاً . يجهد الحزب الشيوعي لتفتيت أحزاب المعارضة هذه تدريجياً بحيث يجر بعض عناصرها إلى الدخول في الجبهة التي يقود ، أو حتى إلى القبول بالاندماج معه (حالة الأحزاب الاشتراكية) . وأجمل عملية على هذا الصعيد هي تلك التي حصلت في هنغاريا حيث تفتت خلال سنتين حزب المالكين الصغار الذي كان نال 277 مقعداً من أصل 407 في الجمعية التي انتخبت في تشرين الثاني عام 1945 .

تنطوي الانتخابات على ذات السمة المختلطة . في بلغاريا فقط ، تتم الانتخابات بلائحة واحدة : ولكن في 1948 ، تقدم مرشحون عديدون ونالت المعارضة 101 مقعداً مقابل 277 . في الديمقراطيات الشعبية الأخرى ، انتخابات 1945 ـ 1948 كانت تعددية : غير أن ضغط الحكومات شوّه النتائج . هذه التلاعبات تقوى أو تخف ؛ صحيح أن الانتخابات الهنغارية لعام 1945 والانتخابات التشيكوسلوفاكية لعام 1946 كانت حرة إلى حد كبير . تحوز الجبهات التي يقودها الشيوعيون على الأغلبية البرلمانية ، ما عدا في هنغاريا وفي تشيكوسلوفاكيا . يحتل الشيوعيون في جميع الأحوال مراكز أساسية في الحكومات : الداخلية ، العدل ، الجيش ، الدعاية السياسية ، الخ .

● **الأنظمة الصارمة للحرب الباردة** ـ ابتداء من 1948 ، أدت قطيعة حلف المنتصرين (Vainqueurs) الكبير لعام 1945 وتطور الحرب الباردة بالاتحاد السوفياتي إلى إلغاء كل معارضة في الديمقراطيات الشعبية تدريجياً وإقامة أنظمة شيوعية جامدة منسوخة على النمط السوفياتي .. وقد تم هذا عموماً دون أزمة داخلية خطيرة ، على نحو تدريجي . في تشيكوسلوفاكيا ، الأكثر قرباً من الليبرالية الغربية ، على العكس ، حصل انقلاب حقيقي للوصول إلى ذلك . من ناحيتها ، رفضت يوغسلافيا التبعية وقطعت مع موسكو (1948) . فأقيمت في جميع الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية دساتير جديدة من النمط السوفياتي . التغير في الحياة السياسية كان أكثر وضوحاً : ستجري كل الانتخابات حسب منظومة اللائحة الواحدة .

لم يعد أي نقد مقبولاً : ألغيت الأحزاب والصحف المعارضة ، واضطهدت الكنيسة الكاثوليكية . كما زالت كلياً استقلالية الأحزاب المنتسبة إلى الجبهات القومية أو الوطنية ، غير الحزب الشيوعي ، والتي كانت في أي حال ضيقة جداً . الأحزاب الاشتراكية هي بصورة عامة مرغمة على قبول الاندماج مع الأحزاب الشيوعية ضمن « حزب عمالي » ، يقوده كلياً الشيوعيون ، في الواقع . تتم محاربة المعارضة حتى في داخل الحزب الشيوعي حيث تهدف إلى النيل من العناصر ذات النزعة القومية المتشددة :

القضاء على كوستوف في بلغاريا ، غوملكا في بولونيا ، رايك Rayk ، وسلانسكي Slansky في هنغاريا ، آنا بوكر Anna Pauker في رومانيا . هكذا ، غرقت الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية والاتحاد السوفياتي في دكتاتورية قاسية ، وفي الوقت نفسه انعزلت عن بقية العالم خلف ستار حديدي مُحكَمْ .

● **الانفراج وتناقضات الأنظمة الجديدة** ـ بعد وفاة ستالين ، خفت وطأة الدكتاتورية قليلاً في الاتحاد السوفياتي وقام انفراج دولي مقام الحرب الباردة (مؤتمرات جنيف 1954 و 1955) . أصبح يمكن بالتالي أن تعبر عن نفسها الطموحات إلى اللبرلة والاستقلال الوطني جزئياً في الديمقراطيات الشعبية . لكنها تصطدم بإرادة موسكو في إبقاء نفوذها على أوروبا الشرقية ، هذا النفوذ الذي أقرّه لها عملياً حلفاء طهران ويالطا وبوتسدام . هكذا ، اضطر الاتحاد السوفياتي إلى التدخل مرتين بعنف كبير . عام 1956 في هنغاريا ، حيث سحقت الدبابات السوفياتية بالدم ثورة ترغب في تحقيق اشتراكية أكثر ليبرالية ؛ وفي 1968 في تشيكوسلوفاكيا ، حيث احتلت الجيوش الروسية ، والجيوش الرمزية للحلفاء الآخرين في حلف فرصوفيا هذا البلد لمنع تشييد اشتراكية ديمقراطية . لكن الاتحاد السوفياتي سمح بالثورة البولونية في تشرين الأول 1956 وبالموجة الليبرالية التي تبعت ذلك ، كما تسمح اليوم بالدبلوماسية المستقلة لرومانيا .

يمكننا إذن التمييز بين عدة فئات من الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية . الجمهورية الديمقراطية الألمانية وبلغاريا هما الأكثر أرثوذكسية ، في أنظمتها الداخلية وفي دبلوماسيتها : لا يُسمح فيها بالتعبير لا عن الليبرالية ولا عن القومية ؛ إلا أن المانيا الديمقراطية حققت إصلاحات اقتصادية جريئة . بولونيا وهنغاريا هما أرثوذكسيتان جداً في السياسة الخارجية ، ولكن أكثر ليبرالية في الداخل : ففي الأولى ، كانت ممارسة الحرية واسعة جداً بعد تشرين الأول 1956 ولكنها تضاءلت كثيراً بعد ذلك ؛ في الثانية ، بعد فترة القمع التي تبعت سحق ثورة الـ 1956 ، تحقق تقدم كبير بعد ذلك على طريق الليبرالية . رومانيا هي في وضع عكسي بالنسبة لبولونيا وهنغاريا : الحرية الداخلية هشة ودكتاتورية الحزب الشيوعي لا تزال جامدة ، لكن الدبلوماسية تمتاز باستقلالية واسعة (زيارة الرئيس نكسون إلى بوخارست عام 1969 ، وخاصة رفض إدانة الشيوعية الصينية) . إن تشيكوسلوفاكيا ، حيث حركت ثورة ربيع 1968 التحررية أماني شعب بأكمله ، كانت في وضع بلاد خاضعة لهيمنة أجنبية لا تحظى بتأييد الشعب .

يوغسلافيا

من عام 1945 إلى 1948 . كانتْ يوغسلافيا أقرب إلى الاتحاد السوفياتي من أي

ديمقراطية شعبية . إن دستور عام 1946 هو منسوخ تماماً على الدستور السوفياتي . كان الحزب الشيوعي - الأكثر عدداً وصلابة من الديمقراطيات الشعبية الباقية - يمارس دكتاتورية بمفرده . لكن هذا البلد ، الذي تحرر بنفسه من الألمان وأقام بنفسه ثورته الاشتراكية ، لم يقبل بقرار الكومنترن في 28 حزيران 1948 الذي اتهمه وحكم عليه بالـ « انحرافية القومية » . لكن يوغسلافيا ، أبْعَدَ من ان تحني رأسها ، قاومت . بعد أن تركها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه ، قبلت المساعدة الاقتصادية والعسكرية الغربية ، مع بقائها اشتراكية . وفي عام 1955 ، تصالحت مع الاتحاد السوفياتي ، بعد اعترافهما ، في د حزيران ، بأن هناك عدة طرق تؤدي إلى الاشتراكية ، وأن يوغسلافيا هي دولة اشتراكية أصيلة . لكنها تحتفظ باستقلالها .

٦ - المفهوم الاشتراكي اليوغسلافي

ما تزال يوغسلافيا تعلن انتماءها لماركس ولينين . لكنها انفصلت عن الاتحاد السوفياتي حول نقطتين أساسيتين في تفسير الماركسية : العلاقات بين الدول الاشتراكية ، البيرقراطية والاشتراكية .

● **تنوع طرق الوصول إلى الاشتراكية -** يرى الاتحاد السوفياتي أن على الدول الاشتراكية أن تشكل كتلة منظمة ، يهيمن عليها طبيعياً الأكثر نفوذاً أي هو نفسه : « هذه الوحدة للكتلة الشيوعية هي ضرورية لحماية وتطور الاشتراكية في العالم . يؤكد اليوغسلافيون أنه إذا كانت الصداقة والتنسيق ضروريين بين البلدان الاشتراكية » فلا يجب أن ينتج عن ذلك تبعية للأقوى تؤدي إلى استعمار حقيقي يمارسه الاتحاد السوفياتي : المساواة بين الدول الاشتراكية وحق كل منها في تحقيق مصيرها هما جوهريان . يجب أن يحدد كل بلد طريقه الخاص في التطور نحو الاشتراكية وأن يحتفظ باستقلالية معيّنة في سياسته الخارجية .

● **اللامركزية -** ثانياً ، يتهم اليوغسلافيون الشيوعية الروسية بانحرافها نحو البيرقراطية والمركزية . بدل السير تدريجياً باتجاه فناء الدولة وجهازها ، عزز الاتحاد السوفياتي على العكس طبقة بيرقراطيين من أصحاب الامتياز . لم تعد الجماهير هي التي تنشط الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي بل شلة صغيرة من الأفراد ذوي النفوذ ؛ مجموع الدولة السوفياتية هو في أيدي أوليغارشية من الموظفين الكلية القدرة . كان ماركس ولينين يطالبان بعكس ذلك ، وكانا مسبقاً ويستنكران مخاطر تطور كهذا نحو البيرقراطية . هذه الأخيرة تفضي إلى مركزة مشلّة : مركزة سياسية ، تُنظم كل شيء من الأعلى عبر قادة الحزب ، ودون تدخل المواطنين ؛ مركزة فكرية ، تضع كل الحياة الثقافية بين أيدي فئة

صغيرة نافذة جداً ؛ مركزة اقتصادية تنزع من العمال الرقابة على الإنتاج لتوكلها إلى بيرقراطيي الدولة .

2 ـ النظام اليوغسلافي

أعطت يوغسلافيا لنفسها ثلاثة دساتير متتالية بعد قطيعتها مع موسكو . استبدل دستور 1946 بداءة بدستور 1953 ، ثم بدستور 1963 الذي تغير جذرياً عام 1968 . ثم صدر دستور جديد كلياً عام 1974 . هذا التطور يتطابق نظرياً مع مراحل تطبيق المفاهيم الاشتراكية اليوغسلافية . وهو ينزع إلى تطوير الديمقراطية القاعدية ، الاستقلالية المحلية ، « التسيير الذاتي الاجتماعي » وفناء الدولة . إنه يوسّع مجال اللامركزية في الحقل السياسي والإداري ، والحقل الاقتصادي والاجتماعي في آن معاً . لكن دستور 1974 أفضى إلى تعزيز هيمنة الحزب على جهاز الدولة .

● المنظومة الانتخابية ـ إن الوجهة الأولى المهمة لدستور 1974 هي المنظومة الانتخابية . فهي تعلن انتماءها للتجارب الثورية للمجالس العمالية (السوفييت الروسية من 1905 إلى 1917 ، المجالس العمالية الهنغارية لعام 1918 ، الخ) . منذ ذاك فصاعداً ، لم يعد النواب منتخبي الدوائر الاقليمية ، بل مندوبين تنتخبهم « منظمات العمل المتشاركة » ومتحدات التسيير الذاتي الأخرى ، والمتحدات المحلية « والمنظمات الاجتماعية ـ السياسية » (رابطة الشيوعيين ، التحالف الاشتراكي للشعب العامل ، النقابات ، جمعيات قدامى المحاربين والفتيان) . تجري الانتخابات في عدة درجات ، انطلاقاً من عدة وحدات قاعدية صغيرة : مثلاً ، المحرف بالنسبة لمنظمات العمل . يبقى المندوبون من كل الدرجات مرتبطين بمركز عملهم . تفويضهم الزامي . ويمكن عزلهم .

مبدئياً ، يجب أن تولّد المنظومة شكلاً جديداً من الديمقراطية ، انطلاقاً من التسيير الذاتي . عملياً تقرر لوائح المرشحين منظمات التحالف الاشتراكي للشعب العامل (التي تشرف عليها عملياً الرابطة الشيوعية) أو النقابات الواحدة . تؤدي هذه المنظومة إلى زيادة عدد العمال زيادة كبيرة في أجهزة التمثيل . لكن الحزب يراقب بشدة انتخاب هؤلاء .

● البرلمان ـ على مستوى كل جمهورية وكل مقاطعة ، يتألف البرلمان من جمعية تضم بدورها ثلاثة مجالس : مجلس العمل التضامني ، الذي يمثل تنظيمات العمل والمتحدات التسييرية الأخرى : مجلس المتحدات المحلية ، الذي يمثل البلدات / Communes / . المجلس الاجتماعي السياسي الذي يمثل التنظيمات السياسية (الرابطة الشيوعية ، التحالف الاشتراكي ، النقابات ، جمعيات قدامى المحاربين والفتيان) . كما

نجد هذا التقسيم الثلاثي في الدرجات السفلى .

على العكس ، تضم الجمعية الفدرالية مجلسين فقط (بدل خمسة في المنظومة السابقة : اثنان منها سياسيان وثلاثة اقتصادية) . تنتخب المجلس الفدرالي التنظيمات والمتحدات التسييرية الذاتية والتنظيمات الاجتماعية السياسية لكل جمهورية ؛ صلاحياتها هي أساساً سياسية . يتشكل مجلس الجمهوريات والأقاليم من مندوبي جمعيات كل جمهورية وكل إقليم ؛ صلاحياته هي خاصة اقتصادية ومالية .

● **السلطة التنفيذية** ـ السلطة التنفيذية هي بالغة التعقيد في الدستور اليوغسلافي لعام 1974 . تضم الرئاسة الجماعية للجمهورية ، رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذي .

تتألف الرئاسة الجماعية للجمهورية من تسعة أعضاء : واحد لكل جمهورية (6) وواحد لكل إقليم مستقل (2) ، ينتخب كل منهم لمدة خمس سنوات (قابلة للتجديد مرة فقط) من جمعية الجمهورية أو الإقليم ، في جلسة مشتركة للمجالس التي تتألف منها ؛ فضلاً عن السكرتير العام لرابطة الشيوعيين الذي هو عضو قانوني . تقترح الرئاسة على الجمعية الفدرالية المرشح لرئاسة المجلس التنفيذي ، الرئيس وقضاة المحكمة الدستورية ، تعين وتعزل الجنرالات ، الأميرالات والضباط الآخرين من المراتب العالية ؛ تعين السفراء ، تحيل مشاريع القوانين أمام الجمعية ، تطرح مسألة الثقة أمام المجلس التنفيذي ، تقدم مقترحات للجمعية متعلقة بتجديد السياسة الداخلية والخارجية . إذا كان ثمة أزمة بين الرئاسة ومجلس الجمعية ذي الصلاحية حول تحديد هذه السياسة ، بعد تسعة شهور على الأكثر ، يصار إلى حل الرئاسة والمجلس وتجري انتخابات جديدة . تمارس الرئاسة وظيفة قيادية في مادة الدفاع الوطني . في زمن الحرب أو الخطر المحدق يمكن أن تُنشط الرئاسة عبر مراسيم تشريعية .

عادة ، تنتخب الرئاسة كل سنة بين أعضائها رئيساً (ونائب رئيس) يلعب دور رئيس الدولة . ولكن تقرّر أن يبقى المارشال تيتو رئيساً للجمهورية طيلة حياته . كي يمارس بهذه الصفة سلطات رئيس الجمهورية ولكن بصورة أوسع .

المجلس التنفيذي يشبه تقريباً مجلس وزراء . تنتخب مجالس الجمعية الفدرالية رئيس المجلس التنفيذي ، بعد اقتراح رئاسة الجمهورية . يُنتخب أعضاء المجلس التنفيذي من مجالس الجمعية الفدرالية بعد اقتراح المرشح لمهام رئيس المجلس التنفيذي .

المجلس التنفيذي مسؤول أمام الجمعية الفدرالية . يمكن أن يطرح هو مسألة

حجب الثقة ، وأما أعضاء الجمعية (عشرة مندوبين في المجلس الفدرالي أو مندوبية جمهورية أو إقليم إلى مجلس الجمهوريات والأقاليم) ، وأما رئاسة الجمهورية . يمكن أن تدعو رئاسة الجمهورية المجلس التنفيذي ، وتطرح أسئلة في جدول أعماله ، وتوقف تنفيذ قراراته المتعلقة بالسياسة العامة وترفع المسألة أمام مجلس الجمعية الفدرالية ذي الصلاحية .

● **الحزب الشيوعي** ـ لم تكف يوغسلافيا يوماً عن كونها دكتاتورية حزب . وقد لعب الحزب الشيوعي ـ الذي يسمى منذ 1952 « رابطة شيوعيي يوغسلافيا » ـ دوراً ريادياً ، منذ التحرير . غير أنه ، منذ 1963 بذلت جهود للحد من الدور القائد للحزب وخاصة للفصل بين وظائف المسؤول الحكومي وقائد الحزب . لكن تطوراً بالاتجاه المعاكس بدأ في بداية السبعينيات ، وقد جاء دستور 1974 ليفاقم هذا المنحى . رأينا أن هذا الدستور نص على أن رئيس الحزب هو ، قانوناً ، عضو في رئاسة الجمهورية ، الذي هو العضو الدائم الوحيد فيها .

تعلن ديباجة الدستور في الفصل VIII أن رابطة الشيوعيين أصبحت « القوة السياسية والأيديولوجيا الطليعية المنظمة للطبقة العاملة ولكل العمال لبناء الاشتراكية وتحقيق تضامن العمال والوحدة والأخوة بين بلدان وقوميات يوغسلافيا » . ويضيف : « بعملها التوجيهي السياسي والأيديولوجي ضمن شروط الديمقراطية الاشتراكية والتسيير الذاتي الاجتماعي ، رابطة شيوعيي يوغسلافيا هي المنشطة الرئيسية والمنظمة للعمل السياسي الذي يصبو إلى حماية وتطوير الثورة الاشتراكية والعلاقات الاشتراكية التسييرية الذاتية ، وخاصة تعزيز الوعي الاجتماعي ، الديمقراطي والاشتراكي ؛ أنها تأخذ هذه المسؤولية على عاتقها » .

غيّر المؤتمر العاشر للرابطة الشيوعية (1974) جهاز القيادة باتجاه المركزة . لجنة مركزية من 165 عضواً ، ينتخبها المؤتمر ، أصبحت من جديد الجهاز الأعلى للحزب . فهي تنتخب بين أعضائها 29 من الـ 39 الذين تتألف منهم رئاسة الرابطة ، كما تنتخب اللجنة التنفيذية للرابطة (12 عضواً) ، الأمين (العام) والأمانة العامة المؤلفة من 5 أعضاء . نجد بين الـ 39 عضواً للرئاسة : المارشال تيتو ، المنتخب من قبل المؤتمر ، و 29 عضواً تنتخبهم اللجنة المركزية ، ورؤساء الروابط الشيوعية للجمهوريات (6) والأقاليم المستقلة (2) وأمين منظمة الرابطة في الجيش .

إحدى خصوصيات يوغسلافيا تكمن في أن تنظيماً سياسياً آخر يقابل نشاط الحزب : انه « التحالف الاشتراكي للشعب العامل » . أعطيت هذه التسمية الجديدة في

عام 1952 للجبهة الشعبية القديمة التي كانت تضم حول الحزب الشيوعي كل التنظيمات التي ناضلت ضد الألمان أثناء الاحتلال . اكتسب هذا التحالف أهميته في هذه السنوات الأخيرة بعد أن كان هامشياً لفترة طويلة . إنه يُشرك مع الحزب النقابات والتنظيمات الاجتماعية السياسية الأخرى . يحدد الفصل VIII من ديباجة دستور 1974 دوره كالتالي : « ضمن التحالف الاشتراكي للشعب العامل ليوغسلافيا ، يحقق العمال والمواطنون ، رابطة شيوعيي يوغسلافيا كقوة سياسية وأيديولوجية طليعية . والتنظيمات الاجتماعية السياسية وكل القوى الاشتراكية المنظمة ، تحقق وتوجه التطور الاجتماعي على قاعدة السلطة والتسيير الذاتي للطبقة العاملة وجميع العمال » . كل قادة التحالف الاشتراكي هم أعضاء في رابطة الشيوعيين .

بيد أن التسيير الذاتي يحدُّ بعض الشيء من دكتاتورية الحزب . عديدة هي القرارات التي تُتخذ على مستوى المتحدات المحلية والمنشآت ، ومتحدات التسيير الذاتي الأخرى . يمكن رؤية نفوذ رابطة الشيوعيين أينما كان : لكن عادة التسيير الذاتي تأتي كثقل مقابل يخفف من وطأته . خلال الستينيات ، هذا الثقل المقابل كان ثقيلاً فعلاً . فأدت اللامركزية والتسيير الذاتي إلى شيء من الفوضى . فشهدنا نمو نمط تعاوني - مهني معين في المنشآت ، وبشكل خاص ولادة جديدة للقوى النابذة للمركز / Centrifuges / المتمثلة بالخصوصيات / Particularisme / المحلية ؛ مما يفسر العودة الحالية إلى المركزة ، عبر تعزيز دور الحزب . إن مسألة خلافة المارشال تيتو (المولود عام 1892) هي عنصر آخر من هذه السيرورة .

طبع هذا الكتاب قبل أحداث يوغسلافيا بداية العام 1992 تنذر بتغيير جذري في طبيعة النظام وحتى بوحدة البلاد . في 25 حزيران 1991 أعلنت كرواتيا وسلوفينيا استقلالها وما زالت الحرب الأهلية في خضمها بعد فشل المفاوضات في نهاية شهر حزيران 1991 ، مما شجع الحركات الانفصالية .

2 - الدكتاتوريات الاشتراكية للعالم الثالث

إن الدكتاتوريات الاشتراكية للعالم الثالث هي جد متنوعة . بالنسبة « للنمط » السوفياتي الذي تنطلق منه كمعيار ، يمكننا التمييز ، حسب درجة بعد تصاعدي بين : 1 - الأنظمة ذات النمط الفيتنامي أو الكوري الشمالي الوسطية بين الشيوعية السوفياتية والشيوعية الصينية ؛ 2 - النظام الصيني الذي يتميز بخصوصية كبيرة ، على المستوى النظري والعملي في آن ؛ 3 - الأنظمة ذات النمط الكوبي حيث لم تكن الدكتاتورية اشتراكية في البداية والتي هي بالتالي أقل خضوعاً للاتجاه الماركسي . ثمة سمة مشتركة لكل هذه الأنظمة تكمن في طابعها العسكري . لقد أرسيت قواعدها أو أنها استمرت

بفضل الحروب ، وحروب العصابات أو الانقلابات العسكرية . يلعب الجيش دوراً أساسياً أكبر مما في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لأوروبا . سوف ندرس أولاً الصين التي هي قوة عظمى . نحاول بعد ذلك رسم جدول شامل لل « اشتراكية العسكرية » .

النظام الصيني

أقامت الصين الاشتراكية بعد حرب أهلية ثورية طويلة أتاحت النصر للشيوعيين عام 1949 . فوضعت عام 1954 دستوراً قريباً إلى حد كبير من النموذج السوفياتي . بعد القطيعة مع الاتحاد السوفياتي ـ التي بدأت عام 1962 ـ حددت الصين توجهاً أيديولوجياً جديداً . عام 1966 ، زعزعت « الثورة الثقافية » أسس الدولة وخاصة الحزب الشيوعي الذي استعاد مذ ذاك موقعه المهيمن . أعتِنقَ دستور جديد عام 1975 .

٦ ـ الأيديولوجيا الشيوعية الصينية

لقد طور ماوتسي تونغ بعض الأطروحات الجديدة بالنسبة للماركسية السوفياتية . سوف ندرس لاحقاً أطروحة الثورة عن طريق حرب التحرير ، ونكتفي هنا بتحليل الأطروحات المتعلقة بحرب الطبقات وبالشيوعية المساواتية .

● **صراع الطبقات بعد التأميم** ـ يعتبر الصينيون أن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لا تضع حداً لصراع الطبقات . سوف يبقى هذا المجتمع الاشتراكي ممزقاً بفعل تناقضات يمكن أن تولد بورجوازية جديدة . هذا هو وضع الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لأوروبا (ما عدا ألبانيا ، المعادية للشيوعية السوفياتية وللشيوعية الصينية) . سوف يبقى إذن في النظام الاشتراكي توتر ثوري دائم كي يحارب هذا الاتجاه إلى البرجزة . كانت الثورة الثقافية الصينية ، التي بدأت عام 1966 ، إحدى سبل الابقاء على هذا التوتر . إن نظرية كهذه تُستوحى جزئياً من أطروحات تروتسكي حول الثورة الدائمة . فهي تأخذ بعين الاعتبار نزعة كل جهاز دولة ، كل سلطة للانغلاق على نفسها ، لتكوين كتلة مستقلة ولمتابعة أهدافها .

● **الشيوعية المساواتية** ـ مباشرة بعد الثورة الروسية ، كان أرسى لينين منظومة مساواتية حيث كانت مروحية المداخيل مقفلة على نحو مُحكم . بعد ذلك ، حاول الاتحاد السوفياتي عن عمد تشجيع التقنيين ، والعلماء والباحثين والإداريين والكوادر بصورة عامة ، وراح هؤلاء يتلقون أجوراً مرتفعة وامتيازات مهمة لتشجيع الإنتاجية والبحث والتقدم التقني . سارت الصين في الطريق العكسي ، خاصة عند قيام « الثورة الثقافية » . إذا كان هناك ثمان درجات للأجور عند وفاة ماو (1976) ، فإن مجهوداً

حقيقيه .

وجهة جوهرية أخرى لهذه المساواة تكمن في إرادة إلغاء الفصل بين العمل الفكري والعمل اليدوي . فالأساتذة والعلماء والمثقفون والإداريون والكوادر ، جميعهم كانوا يُرغمون على القيام بأعمال يدوية ، حسب شروط متنوعة . كما كان يتم دفع العمال اليدويين ومساعدتهم على القيام بأعمال غير يدوية . كل من كان يرقى فوق الآخرين ، كانت تتم إعادته إلى المستوى المشترك .

بعد وفاة ماو (1976) وعودة تنغ تسياو بينغ إلى السلطة ، كُبحت سياسة التساوي . لقد استتبعت إرادة تصنيع الصين على وجه السرعة ، بدرجات متفاوتة ، التخلي عن هذه الوجهة المتميزة للماوية .

2 ـ المؤسسات الصينية

للدستور أهمية هشة . الأساسي هو لعبة القوى السياسية .

● **المؤسسات الدستورية ـ** كان دستور 1954 يجمع بين المنظومة السوفياتية ومنصب رئيس جمهورية له صلاحيات نظرية واسعة ، ولكنه عُزل عن منصبه أثناء الثورة الثقافية . ألغى دستور 1975 هذا المنصب .

المؤسسات التي يقيمها تبقى قريبة من المنظومة السوفياتية ، رغم القطيعة مع الاتحاد السوفياتي . الجهاز الأعلى لسلطة الدولة هو « الجمعية الشعبية الوطنية » المنتخبة بالاقتراع الشامل . تجتمع مرة في السنة أثناء الفاصل بين الدورات ، تحلّ « لجنته الدائمة » المشابهة لبريزيديوم السوفيت الأعلى . وتقوم بأعمال الحكومة « مجلس شؤون الدولة » الذي هو مجلس الوزراء ، المؤلف من رئيس وزراء ، ونواب رؤساء وزراء ، ووزراء مكلفين باللجان : هؤلاء يعينون ويُعزلون من الجمعية التي يكون المجلس مسؤولاً أمامها .

يجب ذكر ميزتين أساسيتين . من ناحية ، رغم أن الصين معلنة « دولة متعددة القوميات ، فهي لا تضم إلا جمعية واحدة وليس اثنتين » من ناحية ثانية ، لا ينتخب النواب الجمعية فقط في إطار الأقاليم ، والمناطق المستقلة والبلديات التابعة مباشرة للسلطة المركزية ولكن أيضاً في إطار الجيش الشعبي للتحرير الذي يُمثّل بهذه الصفة .

● **القوى السياسية ـ** حتى « الثورة الثقافية » التي بدأت عام 1966 ، كان الحزب الشيوعي يلعب الدور السياسي الأساسي . رسمياً ، كانت توجد أحزاب أخرى في الصين (« كيومنتاغ » ، الرابطة الديمقراطية ، الحزب الديمقراطي العمالي ، حزب التوق

إلى العدالة ، الخ) متحدة مع الحزب الشيوعي في « الجبهة المتحدة الشعبية الديمقراطية » عملياً ، لم يكن لهذه الأحزاب الأخرى أية أهمية . وحده كان ذي أهمية الحزب الشيوعي الذي كان محرك الدولة والحياة السياسية . كما في البلدان الشيوعية الأخرى . رغم هذا ، ثمة قوة كبرى أخرى بوجه الحزب : الجيش . لقد كان الجيش الشعبي للتحرير الأداة الرئيسية للثورة وارتباطه وثيقاً بالجماهير الشعبية أثناء الحرب الأهلية ، كما كان يخضع نظرياً للقيادة السياسية للحزب . غير أنه كان ينعم في الواقع بنفوذ سياسي كبير .

يبدو أن الثورة الثقافية لعام 1966 قد وُجهت أساساً ضد جهاز الحزب الشيوعي ، حيث وجد ماوتسي تونغ نفسه في وضع أقلي . حرك هذا الأخير المشاعر الثورية للشباب ضد أعدائه ، أي ضد غالبية قادة الحزب . إن نشاط « الحرس الأحمر » قد فكّك جهاز الحزب . ولم يعد الانتظام إلا ببطء ، تحت قيادة الجيش ، عبر دستور اللجان الثورية ، التي تضم أفراداً من الحرس الأحمر ، وعسكريين وعناصر « سليمة » من الحزب . لعب الجيش دوراً مهماً في القضاء على العناصر الأكثر يسارية للثورة الثقافية . وكان من الممكن أن تهيمن على النظام . بعد عزل المارشال لين بياو والاتباع (1971) المتهمين بأنهم أرادوا اغتيال ماو ، طُرح مبدأ أن « على الحزب أن لا يخضع للبنادق » . هذه العودة إلى أولوية الحزب قد تأكدت بوضوح في المؤتمر العشرين (1973) وفي دستور 1975 ، الذي يعلن في مادته الثانية : « الحزب الشيوعي الصيني هو النواة القائد للشعب الصيني بأكمله . تمارس الطبقة العاملة قيادتها للدولة عبر طليعتها ، الحزب الشيوعي الصيني » . غير أن الجيش الشعبي للتحرير ينتخب ممثليه الخاصين في الجمعية الوطنية الشعبية .

لقد ولّدت وفاة ماوتسي تونغ في أيلول 1976 خلافات بين فرق مختلفة ضمن الحزب الشيوعي الصيني ، دون أن تبدو رهانات النزاع دوماً بوضوح خلف التبريرات الأيديولوجية التي يقدمها هؤلاء وأولئك . أُبعدت أرملة ماو من السلطة مع أتباعها الثلاثة الرئيسيين الذين شكّلت هكذا معهم « زمرة الأربعة » الخونة الذين ما انفكت الدعاية الصينية تهاجمهم بحدة مذ ذاك . هياكيو فنغ Hua Kuo-Feng ، الذي كان رئيساً للوزراء ورئيساً للجنة العسكرية خلف « المرشد الأكبر » في رئاسة الحزب . وعاد تنغ تسياو بنغ إلى منصبه بعد أن كان أبعد في نيسان 1976 . يبدو هكذا أن العناصر الأكثر جذرية قد أقصيت وأن الإداريين المعتدلين هم الذين يمسكون اليوم بزمام السلطة . كما يظهر اهتمامهم بالنمو الاقتصادي للبلاد أكثر منه بالاعتبارات الأيديولوجية .

الاشتراكية العسكرية

لقد ذكرنا أن الجيش لعب دوماً في الصين دوراً أكثر أهمية مما لعبه في الاتحاد

السوفياتي ، إن لجهة استلام السلطة أو التغييرات المهمة كـالثورة الثقـافية لعـام 1966 . نجد هذه الميزة ذاتها في جميع الدكتاتوريات الاشتراكية للعالم الثالث تقريبـاً . ويقود هـذا إلى طرح مسألة « الاشتراكية العسكرية » . على هذا الصعيد يجب التمييز بين وضعـين : وضع اشتراكية الجيوش الشعبية من النمط العصابـاتي واشتراكيـة الجيوش الكـلاسيكية . وهذان الوضعان هما متمايزان في البداية ، ومتقاربان لاحقاً .

٦ ـ اشتراكية الجيوش الشعبية

تنتمي الصين إلى هذا النمط الأول مباشرة ، وكذلك كوبـا ، فيتنام ، كمبـودج ، الخ .

● **الميزات العامة للجيوش الشعبية** ـ إن الميزة الجوهرية للجيوش الشعبيـة هي أنها تكونت أثناء النضال الثوري للاستيلاء على السلطة وتشييد نظام جديـد . منذ البـداية ، بالتالي ، حاولت أن تكون في الشعب « كسمكة في الماء » حسب العبـارة الشهيرة لمـاوتسي تونغ . لقد ولدت هذه الجيوش في قلب حرب العصابات وطبقت قواعـدها . وعـلى نحو أصح : اكتشفت يوماً بعد يوم هذه القواعد . لم يكن لدى ماو نظرية عن الحرب الثوريـة قبل الشروع بها : فقد بنى هذه النـظرية مـع الثورة وفي قلبهـا . يسعنا قـول الشيء نفسه عن فيديل كاسترو ، في خوضه حرب العصابات لاستلام السلطة في كوبا .

هكـذا فـإن للجيـوش الشعبيـة بنيـة أقـل تـراتبيـة وأكـثر مسـاواتيـة من الجيـوش الكـلاسيكية . بـلا ريب ، لا يمكن لأي جيش أن يفلت من التراتبيـة ، إذ أن الحـرب ـ دوليـة كانت أم أهليـة ـ تتطلب نظاماً كبيـراً وتمركـزاً قـويـاً للسلطة . لكن جيش حـرب العصابات يشجع إقامـة علاقـات أخويـة دائمة بـين القادة والأفـراد . فهو يعـطي هكذا استقلالية أكبر للمجموعات الصغيرة القاعدية التي تتمفصل حولها كل استراتيجيتهـا : لا يمكن إطلاق العمليات الكبرى المنسقة إلا في مرحلة الصراع الأخيرة . من ناحية ثـانية ، الجيوش الشعبية هي مسيسة بقوة . الثقافة الأيديولـوجية هي عنصر أسـاسي لقوتهـا . لا ترتكز « معنويات » المقاتلين على حماس عاطفي وعـلى تدريب جسـدي فحسب بل أيضـاً على تربية عقائدية عميقة تعقلن تكريس النفس للثورة .

● **الجيوش الشعبية المختلفة** ـ ليس من الممكن بعدُ طرح نموذجية / Typologie / دقيقة في هذا الحقل . نكتفي بذكر بعض الفروقات الرئيسية .

يجب أن نميـز أولاً بين الجيـوش المشكلة انطلاقـاً من حرب عصـابات داخليـة ضد جهاز الدولة الوطنية (الصين ، كوبا) والجيوش المشكلة في حرب وطنية ضد غـاز أجنبي أو لتوحيد بلاد منقسمة (فيتنام) . إن بنية الجيوش الشعبية ليست بالضبط هي نفسها في

الحالتين ، مع أن الاتصال مع الشعب يبقى القوة الرئيسية التي تسمح لها بتحقيق النصر . في الحالة الثانية ، يتشكل الجيش الشعبي على يد جهاز الدولة وليس ضده .

يجب أيضاً أخذ بعين الاعتبار الزمن الممتد منذ تشكيل الجيش الشعبي . عام 1925 ، كان الجيش الأحمر السوفياتي لا يزال يحتفظ بميزات جيش شعبي عام 1975 بعد ذلك بخمسين سنة وبعد الحرب العالمية الثانية ، أصبح أقرب بكثير من جيش كلاسيكي . ولكن مع فارق أساسي : الثقافة السياسية للجنود والضباط ما تزال كبيرة .

الجيش الجزائري هو في وضع وسطي إلى حد ما . فقد استولى الرئيس بومدين على السلطة بانقلاب عسكري ، بفضل مساعدة جيش النظام . كانت دعائمة الأكثر تفانياً من العناصر الكلاسيكية لهذا الجيش ، المؤهل في تونس أثناء حرب الاستقلال ، والمنظم على نحو ممتاز . بين هذا الجيش ومقاومي الداخل ، كان هناك ثمة منافسة . ولكن عديداً من المقاومين كان قد تم إدماجهم ضمن الجيش الوطني وكان يتمتع هذا الأخير بثقافة سياسية واسعة . كان موسوماً إذن ببعض ميزات الجيش الشعبي ، إلى جانب ميزاته كجيش كلاسيكي .

● **نظرية الثورة على يد الجيوش الشعبية** ـ لقد صاغها الصينيون انطلاقاً من تجربتهم الثورية الخاصة . لم تقم الشيوعية في الصين أثر ثورة بروليتارية ، بل بحرب عصابات ثورية في الأرياف ، حيث كسب الجيش الشعبي تدريجياً ثقة الفلاحين : طوقت الأرياف المدن ، وكانت هذه آخر قلاع تسقط في أيدي الثورة . تصلح استراتيجية كهذه لبلدان العالم الثالث ، حيث المدن والطبقة العاملة هي غير متطورة كفاية ، وحيث الاقتصاد هو أساساً زراعي وشعوب الأرياف ترزح تحت كاهل الاستغلال الرأسمالي متحملة الجزء الأثقل من هذا الاستغلال .

في عام 1965 ، نقل الصينيون نظرية الثورة عبر الأرياف على مستوى الكرة الأرضية ، معتبرين الدول الصناعية المتطورة « مدن العالم » والبلدان النامية « أرياف العالم » ، حيث تجد الثورة إمكانات تحقيقها الكبيرة . هكذا تصبح « أرياف العالم » هذه اشتراكية أولاً ، ثم تُطَوِّقُ البلدان الصناعية التي تحتاج لموادها الأولية للعيش .

2 ـ اشتراكية الجيوش الكلاسيكية

الدكتاتوريات العسكرية هي النظام الأكثر انتشاراً في العالم حالياً . غالبيتها هي دكتاتوريات رأسمالية : إذاً ، نشأت النظرية العامة للدكتاتوريات العسكرية انطلاقاً من الأنظمة التسلطية الرأسمالية . غير أن بعض الدكتاتوريات العسكرية انزلقت نحو الاشتراكية خلال العشرين سنة الأخيرة ، بعد دكتاتورية ناصر في مصر : هكذا يمكننا

إطلاق « صفة الناصرية » على الأوضاع المشابهة .

● **نظرية الناصرية** ـ نشأ النظام الناصري أثر انقلاب قام به ضباط قوميون ، لم يكونوا أبداً قريبين من الاشتراكية . دفعوا إلى ذلك بفعل عوامل نجدها في غالبية دون العالم الثالث . لا يسع هذه الأخيرة أن تتقدم طالما هي على الطريق الرأسمالي ، لأنها لا تملك رساميل خاصة كفاية ، ولأن الرساميل الأجنبية لا تستطيع أن تنشىء فيها منشآت من النمط الكولونيالي ، إذ أن المساعدة التي تقدمها البلدان الصناعية والتي ليس لها مقابل ، ما تزال على قدر كبير من الهشاشة . تشكل الإصلاحات الزراعية من ناحية ، وإنشاء صناعات وطنية من ناحية ثانية ، بالنسبة لهذه البلدان شرطاً رئيسياً . من جهة أخرى أحزابها الشيوعية ضعيفة وعاجزة عن إقامة ثورة في مستقبل قريب . بوجه طبقة حاكمة متشكلة من المالكين العقاريين الكبار ومن البورجوازيين الكبار المرتبطين بالرأسمالية الدولية ، القوة الوحيدة النافذة هي الجيش . حتى الآن ، كان هذا الأخير في الأعم الأغلب دعامة للطبقة الحاكمة التقليدية ، حسب الصورة الماركسية . لكن الضباط يُجنّدون من صفوف الشرائح الدنيا للطبقات المتوسطة أو من طبقة الفلاحين . فضلاً عن أن العسكريين هم قوميون ، مما يدفعهم إلى القضاء على الهيمنات الاقتصادية الأجنبية .

أخيراً ، القيم العسكرية هي أكثر قرباً إلى الاشتراكية منها إلى الرأسمالية . فإن مفاهيم الخدمة ، والشرف ، وتكريس الذات ، والمصلحة الوطنية هي متعارضة مباشرة مع الكسب الشخصي ، حجر الزاوية في الاقتصاد الرأسمالي . قد يؤدي هذا المنحى إلى فاشية تكنوقراطية ، ولكن أيضاً إلى اشتراكية قوية .

● **متنوعات « الناصرية »** ـ لا يسعنا إلا أن نكتفي ببعض الملاحظات حول هذه النقطة . فلنذكر أولاً بالميزات الخاصة للنظام الذي أقامه ناصر نفسه . كان يقوم على تشاركية تجريبية ، لا دوغماتية ، وعلى تشاركية جزئية : وحدها الصناعة الثقيلة والمتوسطة كانت مؤممة ، والمنشآت الصغيرة موجهة ومراقبة ؛ في الزراعة ، بقيت مسموحة الملكيات الخاصة التي لا تتعدى 48 هكتاراً . والأيديولوجيا ، التي لم تأت إلا لاحقاً ، جهدت لجمع تحليل اشتراكي كلاسيكي ـ بعيد إلى حد كبير عن الماركسية الأرثوذكسية ـ مع الدين الإسلامي ، الذي يلعب في جميع العالم العربي دوراً ثورياً مهماً ، كسبيل لتعزيز المقاومة ضد الامبريالية الأجنبية . خصوصية أخرى كانت تتأتى من المجهود المبذول لتنمية قوة سياسية ، خارج الجيش ، بشكل حزب واحد ، ونعني الاتحاد الاشتراكي العربي .

للنظام القائم في البيرو بعض ميزات النظام الناصري ، مع أنه بقي بعيداً عن الاشتراكية كان الإصلاح الزراعي ، الذي أصاب الملكيات الكبرى ، مهماً ؛ وقد نال

تأييد كاسترو . أممت الصناعات الأساسية ، وكذلك جزء من التجارة التصديرية . خضعت مصارف عديدة لاشراف الدولة . ولكن لم يُبذل أي مجهود لإنشاء حزب سياسي . بقي العسكريون البيرويون منفصلين عن الجماهير وانتهت التجربة بضربة يمينية منذ 1975 ، أعادت إلى القطاع الخاص منشآت عديدة كانت مؤممة سابقاً .

يمكنُ تقريب النظام المرتجل في البرتغال بعد ثورة 25 نيسان 1974 من الناصرية ، مع أنه يتعلق بدولة أوروبية : فهي كانت قريبة جداً من العالم الثالث بعد 50 سنة من حكم دكتاتورية متخلفة . إن حركة القوى المسلحة ترددت بين دمقرطة على الطريقة الغربية ، أدت بها إلى إجراء انتخاب لجمعية مؤسسة عام 1975 بانتخابات حرة ، واشتراكية تسلطية يقودها العسكريون ، عبر التنظيمات الشعبية التي كانوا يشرفون عليها . إن تحالف بعضهم مع حزب شيوعي جامد ، يقوده رجل نشيط وعزوم ، كونهال Alvaro Cunhal ، زاد الوضع تعقيداً . في النظام الديمقراطي الذي أرساه لاحقاً دستور 1976 ، ما يزال الجيش يحتل مكانة مهمة . لكن هذا يتم في إطار نظام غربي ، لا في إطار دكتاتورية اشتراكية .

حول الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية ، انظر جورج فيديل ، الديمقراطيات السوفياتية والشعبية (محاضرات في معهد الدراسات السياسية) ، 1963 ـ 1964 ؛ J.A. Tikhomirov، السلطة والادارة في المجتمع الاشتراكي ، 1973 ؛ R. Charvin ، الدول الاشتراكية الأوروبية : مؤسسات وحياة سياسية ، 1975 ؛ A. Blanc ، أوروبا الاشتراكية ، 1974 ؛ P. Gélard ، المنظومات السياسية للدول الاشتراكية ، جزء 2 : نقل وتحول النمط السوفياتي ، 1975 ؛ ومقالات A. Matejko ، الصعوبة ضد الشكلية في أوروبا الشرقية ؛ بعض مسائل البقرطة في النظام الاشتراكي للدولة ، مجلة l'Est، 1975 ، عدد 4 و P. Lavigne ، وحدة سلطة الدولة في المفهوم الدستوري الاشتراكي المعاصر ، في متفرقات بوردو ، 1976 ؛ F. Fejto ، تاريخ الديمقراطيات الشعبية ، جزء I ، 1952 ؛ جزء II : بعد ستالين 1969 ؛ J. Tarkowski et J.J. Wiatr, Studies in Polish political system, Wroclaw ، 1967 (مهم) ؛ J. Rothschild ، أوروبا الشرقية الشيوعية ، نيويورك ، 1964 ؛ K. London, Eastern Europe in transition, Baltimore ، 1966 ؛ R.F. Staar ، الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية ، Stanford ، 1967 ؛ G. Ionescu ، المستقبل السياسي لأوروبا الشرقية ، 1967 ؛ H.G. Skilling ، حكومات أوروبا الشرقية الشيوعية ، نيويورك ، 1966 ؛ L. Reiner ، ما بعد ربيع براغ ، 1976 . ـ حول مختلف الديمقراطيات الشعبية ، انظر : S. Rozmaryn ، بولونيا ، 1963 ؛ H. Gwidz ، النظام السياسي للجمهورية الشعبية لبولونيا ، فرصوفيا ، 1966 ؛ N. Bethell ، الشيوعية البولونية (1918 ـ 1971) ، ترجمة فرنسية ، 1971 ؛ A. Lopatka ، البرنامج والتغييرات المؤسسية في الجمهورية الشعبية لبولونيا ، مجلة الشرق ، 1973 ، جزء 4 ، عدد 3 ؛ I. Ceterchi ، النظام السياسي للجمهورية الشعبية لرومانا ، بوخارست ، 1967 ؛ S. Fischer- Galati، رومانيا الجديدة ، من الديمقراطية الشعبية إلى الجمهورية الاشتراكية ، كمبردج (ماساتشوستس) ، 1967 ؛ V. Knapp, Z. Mlynār ، تشيكوسلوفاكيا ، 1965 ؛ .Z

Suda ، الجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية ، Baltimore ، 1969 ؛ J. Pelikan ، المؤتمر السري (المؤتمر الرابع عشر الاستثنائي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي)، 1970 ، D.Rusu ، مؤسسات سياسية وإدارية للجمهورية الاشتراكية لرومانيا وللبلدان الاشتراكية الأخرى في شرق أوروبا ، محاضرات منسوخة ، جامعة باريس I ، 1975 ـ 1976 ؛ G.E. Valori ، تشاوسسكو ، 1975 ؛ B. Spassov ، بلغاريا ، 1973 ؛ G.Castellan , N. Todorov ، بلغاريا ، 1976 ؛ I. Kovacs ، القانون الدستوري في G. Eorsi (وآخرون) ، مدخل إلى قانون الجمهورية الشعبية لهنغاريا ، 1974 ؛ J. de Bonis ، في خط مباشر مع قائد هنغاري : György Aczel ، 1975 ؛ R. Charvin ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، 1973 ؛ G. Marcou ، المنظومة التمثيلية والديمقراطية الاشتراكية في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أطروحة ، جامعة باريس I ، 1974 .

موقف الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية 1945 ـ 1948 . ـ تستحقّ هذه النقطة دراسة معمقة . كانت اتفاقات يالطا ـ بوتسدام تنص على إعادة الديمقراطية إلى بلدان أوروبا الشرقية ؛ ولكن في الوقت نفسه ، كان يُقَرُّ (خاصة في بولونيا) بأن على هذه البلدان أن تعقد علاقات صداقة مع الاتحاد السوفياتي ؛ لقد تم القبول باحتلال أراضيها على يد الجيش الأحمر ؛ وينص اتفاق تشرشل ـ ستالين السري لشهر تشرين الأول 1944 على هيمنة للنفوذ السوفياتي بنسبة 90% في رومانيا ، 75% في بلغاريا ، و50% في هنغاريا ويوغسلافيا . .
أن يكون الاتحاد السوفياتي قد تخلف في تطبيق الاتفاقات الرسمية ليالطا ـ بوتسدام بتشجيعه قيام الحكومات المحلية ذات الهيمنة الشيوعية بخلق عوائق أمام المعارضة ، وبعدم ضمانه حرية تامة في الانتخابات وبتدخله على نحو همجي أحياناً (رومانيا ، هنغاريا) للقضاء على معارضين معتبرين خطيرين ، أن يكون الاتحاد السوفياتي تبع هذا المسلك فهذا لا يُشك فيه أبداً . إنّ هذه الأعمال قد ساعدت كثيراً على خلق جو من عدم الثقة في الغرب وخوف حيال الاتحاد السوفياتي .

المشكلة هي في معرفة ما إذا كان بمقدور الاتحاد السوفياتي أن ينصرف بشكل مغاير . لأنه لا يسعنا أن ننسى أن هذه البلدن كانت بالاجمال معادية للسوفيات بشراسة . إن المطالبة بإجراء انتخابات حرة والاعتراف ، في الوقت نفسه ، للاتحاد السوفياتي بنفوذ مهمين (رومانيا ، بلغاريا) أو بحقه في فرض حلف (بولونيا) ، فإن في هذا تناقضاً أساسياً . إن الانتخابات الحرة في أوروبا الشرقية ـ هذا إذا افترضنا اجراءها ممكناً : ستكون الأولى من نوعها ، ما عدا في تشيكوسلوفاكيا ـ سوف تسحق الأحزاب الشيوعية المحلية وسوف تأتي إلى السلطة بحكومات معادية للسوفيات . إن التسوية الهجينة للأعوام 1945 ـ 1947 ، ومنظومة الديمقراطيات الشعبية من النموذج الأول ، حيث كان يواكب الهيمنة السوفياتية خليط معين من الديمقراطية الغربية ، نقول إن كل هذا تفسره طبيعة الاتفاقات ما بين الحلفاء المعقودة في عامي 1944 ـ 1945 .

حول يوغسلافيا ، انظر : T. Schreiber ، يوغوسلافيا تيتو ، 1977 ؛ S. Dolanc ، رابطة شيوعيي يوغسلافيا في منظومة التسيير الذاتي ، 1976 ؛ J. Djordjevic ، يوغوسلافيا ، 1967 ؛ C. Borbrowski ، يوغسلافيا الاشتراكية ، 1956 ؛ Cl. Bourdet, Le schisme yougoslave ، 1950 ؛ L. Dalmas ، أفكار حول الشيوعية اليوغسلافية ، 1950 . ـ صدر نص دستور 21 شباط 1974 بالترجمة الفرنسية مع مدخل والتقرير الرسمي للتقديم : يشكل مجلداً من 330 صفحة (بلغراد

1974) . انظر مقال : M. Jovicic ، المجلة الدولية للقانون المقارن ، 1974 ، عدد 4 .

حول الصين : ماوتسي تونغ ، نصوص للرئيس ماوتسي تونغ ، 1967 ؛ والكتاب الأحمر الكبير : كتابات ، خطب ومقالات (1949 ـ 1971) ، 1975 ؛ T.H. Tsien ، الصين ، 1977 ، ومقالات مجلة الشرق ، 1974 ، عدد 4 ، و1973 ، عدد 3 ؛ من المجلة الدولية للقانون المقارن ، 1975 ، عدد 2 ؛ J. Guillermaz ، الصين الشعبية ، 1959 ؛ تاريخ الحزب الشيوعي الصيني ، 1975 ، جزءان ؛ Hu Chi-hsi ، ماوتسي تونغ وبناء الاشتراكية : النمط السوفياتي أو الطريق الصيني ؟ ، 1975 ؛ A. Bouc ، ماوتسي تونغ أو الثورة ، المعمقة ، 1975 ، والصين عند وفاة ماو ، 1977 ؛ P. Gentelle ، الصين ، 1974 ؛ A. Jacoviello ، الفرضية الصينية : من الثورة الثقافية إلى صين شو إن لاي، 1973 ؛ومقالات L. Focsaneanu ، في السياسة الخارجية ، 1975 ، عدد 3 ؛ P. Ardant ، مجلة القانون العام ، آذار ، 1976 ، والعدد 3 من مجلة Pouvoirs ، من يحكم الصين ؟ ، 1977 . وأيضاً : S. Schram ، ماوتسي تونغ ، 1963 ، وماوتسي تونغ ، لندن ، 1966 ؛ T. Mende ، الصين وظلها ، 1960 ، من المتنفذين إلى ماو (1895 ـ 1949) ، 1962 ؛ والتدوينات والدراسات الوثائقية لمركز التوثيق الفرنسي المنشورة كل ثلاثة شهور حول موضوع تطور الصين . ـ نص الدستور الصيني موجود في M. Duverger ، دساتير ووثائق سياسية ، طبعة ثامنة ، 1978 . ـ عن الجيش ، انظر : J.P. Brule ، غداً . . . الجيش الصيني ، 1974 ؛ S.B. Griffith II ، جيش التحرير الشعبي الصيني ، نيويورك ، 1967 ؛ J. Gittings ، دور الجيش الصيني ، لندن ، 1967 .

بشأن البانيا ، انظر : E. Hodja ، الافتراق الكبير . حزب العمل الألباني بوجه التحريفية الخروتشيفية ، 1976 .

حول كوبا ، انظر : C. Julien ، الثورة الكوبية ، 1961 ؛ R. Dumont ، كوبا : اشتراكية وتنمية ، 1965 ؛ J. O'Connor ، أصول الاشتراكية في كوبا ، Ithaca ، 1970 ؛ H. Matthews ، كوبا ، نيويورك ، 1965 ؛ Th. Draper, Castrism ، النظرية والتطبيق ، نيويورك ، 1965 (ترجمة فرنسية : ثورة كاسترو ، 1967) ؛ F. Castro ، نتائج الثورة الكوبية ، 1976 ؛ M. Harnecker ، كوبا ، دكتاتورية أم ديمقراطية ؟ ، 1976 . ـ حول نظرية الكاسترية ، انظر : R. Debray ، ثورة في الثورة ، طبعة ثانية ، 1967 . ـ حول تأثير الكاسترية ، انظر : B. Goldenberg ، الثورة الكوبية وأميركا اللاتينية ، نيويورك ، 1965 .

بما يخص الجزائر ، انظر : G. Chaliand et J. Minces ، الجزائر المستقلة : نتائج ثورة وطنية ، 1972 ؛ G. Viratelle ، الجزائر الجزائرية ، 1970 ، D. et M. Ottaway ، الجزائر : سياسة الثورة الاشتراكية ، لوس انجلس ، 1971 ؛ H. Bourges ، الجزائر في تجربة السلطة (1962 ـ 1967) ، 1967 ؛ C.R. Ageron ، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 ـ 1973) ، 1974 ، سلسلة « ماذا أعرف ؟ » ؛ J. Leca et J.C. Vatin ، الجزائر السياسية : مؤسسات ونظام ، 1975 .

حول مصر ، انظر : J. et S. Lacouture ، مصر تتحرك ، طبعة ثانية ، 1962 ؛ A. Abdel

Malek ، مصر ، مجتمع عسكري ، 1962 ؛ أ . محفوط الخشري ، الاشتراكية والسلطة في مصر ، 1972 و M. Flory et R. Mantran ، الأنظمة السياسية للبلاد العربية ، 1968 .

حول البيرو ، انظر : F. Bourricaud ، السلطة والمجتمع في البيرو المعاصرة ، 1967 ؛ عدد مجلة «Problèmes politiques et sociaux» ، « البيرو : حكومة عسكرية اصلاحية » ، 1 ـ 8 شباط 1974 ؛ T. Maliniak ، هل تصبح البيرو اشتراكية ؟ عسكريون يساريون للعالم الثالث ، بروكسل ، 1974 .

حول الجيش في البرتغال ، انظر : N. Poulantzas ، أزمة الدكتاتوريات : البرتغال ، اليونان ، أسبانيا ، 1976 ؛ A. Cunhal ، البرتغال : فجر الحرية ، 1974 ؛ M. Soares ، البرتغال أي ثورة ؟ (مقابلات مع D. Pouchin) ، 1976 ؛ M.M. Alves ، جنود البرتغال الاشتراكيون ، 1975 ؛ P. Naville ، السلطة العسكرية والاشتراكية في البرتغال ، 1975 ؛ J. Fremontier, Les points sur les «i» ، 1976 .

فهرست

القسم الثاني : الديمقراطيات الليبرالية

القسم الثالث : الأنظمة التسلطية الرأسمالية

القسم الرابع : الدكتاتوريات الاشتراكية

من منشوراتنا
في
العلوم السياسية والادارية

اسم الكتاب	اسم المؤلف
ـ الواقعية السياسية	د. ملحم قربان
ـ من قضايا الفكر السياسي :	د. ملحم قربان
القانون الطبيعي	د. ملحم قربان
القوة	د. ملحم قربان
الحقوق الطبيعية	د. ملحم قربان
الارادة الخيرة	د. ملحم قربان
العدالة	د. ملحم قربان
ـ الحقوق الانسانية فعل التزام	د. ملحم قربان
ـ الحقوق الانسانية رهنا بالتبادعية	د. ملحم قربان
ـ المنهجية والسياسية	د. ملحم قربان
ـ تاريخ لبنان السياسي :	
ج 1 الاستقلال السياسي	د. ملحم قربان
ج 2 بناء دولة الاستقلال	د. ملحم قربان
ج 3 القرار	د. ملحم قربان
ـ العملية الانتخابية والديمقراطية في لبنان	د. رياض الصمد
ـ المؤسسات الاجتماعية في الدولة الحديثة	د. رياض الصمد

ـ العلاقات الدولية في القرن العشرين فترة ما بين الحربين بعد الحرب العالمية الثانية	د. رياض الصمد
ـ النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية	جيمس دورتي/ ترجمة وليد عبد الحي
ـ المافيا في اسرائيل	جاك ديروجي/ ترجمة د. سليم حداد
ـ تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية	جان جاك شوفالييه/ ترجمة د. محمد عرب صاصيلا
ـ تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية	جان جاك شوفالييه/ ترجمة د. محمد عرب صاصيلا
ـ التنمية الادارية والتدريب	د. حسن الحلبي
ـ الدعاية والدعاية السياسية	غي دورندان/ ترجمة د. رالف رزق الله
ـ الدولة	جورج بوردو/ ترجمة د. سليم حداد
ـ الوظيفة وإدارة شؤون الموظفين	الشيخ فوزي حبيش
ـ العلاقات القنصلية والدبلوماسية	د. عدنان البكري
ـ مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا	حلمي عبد الكريم الزغبي
ـ الأمبراطورية السوفياتية الجديدة/ لا سلام ولا حرب	هيلين كاريردانكوس/ ترجمة د. محمد عرب صاصيلا
ـ التغير الاجتماعية بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي	د. محمد أحمد الزغبي
ـ مطالب جبل عامل الوحدة ، المساواة في لبنان الكبير	د. علي شعيب
ـ قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان	د. سليم حداد
الادارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية	د. حسن عواضة
ـ الوجيز في الادارة العامة	د. حسن حلبي

ـ الاصلاح الممكن والاصلاح المنشود بحوث في الأزمة اللبنانية	د. نواف سلام
ـ الليبرالية المعاصرة	موريس فلامان/ ترجمة علي المصري
ـ المكان والسلطة	بول كلافال/ ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين
ـ اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث	د. مهدي محفوظ
ـ تبعية الاعلام الحر	د. محمد السماك
ـ المؤسسات السياسية والدستورية	موريس دوفرجيه/ ترجمة د. جورج سعد
ـ علم اجتماع السياسة	موريس دوفرجيه/ ترجمة د. سليم حداد
علم السياسية	جان ماري دانكان/ ترجمة د. محمد عرب صاصيلا
ـ اشكالية المرجع في الفكر العربي المعاصر	عبد الاله بلقزير
ـ التفاوض والعلاقات العامة	د. حسن الحسن

هذا الكتاب

يستعرض هذا الكتاب مختلف الأنظمة السياسية المعتمدة في العالم ، ومعظمها يرجع وعلى درجات متفاوتة إلى نظام واحد عام منها ما يطبقه ومنها ما يتستر خلفه الا وهو النظام الديمقراطي . وحدها قلّة من الأنظمة السياسية تتعارض جذرياً مع النظام الديمقراطي ، ليس في التطبيق وحسب بل أيضاً في النظرية وهي إمّا أنظمة يمينية (الملكيات التقليدية أو الأنظمة الفاشية) إمّا أنظمة يسارية ترفع شعار « الانتخابات خيانة ! » .

الانتخاب الشامل والبرلمانات غدت أسس مشروعية جديدة ، مشتركة لغالبية أنظمة اليوم ، تماماً كما كانت الوراثة والتولية الدينية أسس مشروعية عامة تقريباً ، منذ بضعة قرون . سوف نتطرق إذاً لهذا النمط الديمقراطي قبل تحليل المنظمات الخاصة التي تستلهم منه أو التي تدعي ذلك ، إذ أن بعضها يستند في الحقيقة إلى أسس تتعارض كامل التعارض مع هذا النمط .

يتوجه الكتاب من ناحية إلى الطلاب ، طلاب العلوم السياسية وطلاب العلوم الاقتصادية . كما أنّه اتّسم من ناحية أخرى بطابع مباشر وملموس يجعل منه وسيلة اطلاع على الأنظمة السياسية المعاصرة ، يمكن استخدامها من قبل الجميع لا سيّما وأنّ الفارق بين الدراسات الجامعية ومسائل الحياة العامة لم يعد اليوم كبيراً .

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع